

حسبي  
من وواع الدهالك لذي العفر  
سلمان محي الطرودي عفا



عبد الله بن عبد الله المفتاح



495

279

1000

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kış. AMCA 24DE  
NÜSEYİN 805

Yeni Kayıt

Eski Kayıt No 399



خير نصير يوضح به صدر الكلام. واحسن حديث يرتج به لمقتضى  
المقام. حمد الله الذي خلق الانسان علمه البيان. واعم له الاحسان  
فالله التبان. جعل فيه الفصاحة مفتاح لفتح باب النجاح. والدراية  
مصباحا للتميز في الاسباب الفلاح. ثم الصلاة على اشرف من استله  
من سلالة عدنان. والفضل من استودعه فصاحة البيان. وسماحة  
البيان. ارسله باصح الايات واوضح البيانات. وخصه باضخم  
اللغات. وافر البلاغات. وابتغى بكاب اعجز مصانع الفصاحة. ومن  
نشا في ظلال الرماح. واخرى شقائق البلغاء. ممن تغدو وابلبسان  
اللقاح. وايدى باصحابه الذين احروا قصص النبوة في مضمار البلاغة  
ورموا عند التناضل في حديق البيان والفصاحة. فجاد زمانه الذي يفتنه  
فيه خير زمان. ولسانه الذي انطق به خير لسان. وكابه الذي اترله  
عليه خير كتاب. واصحابه الذين قرعهم به خيرا اصحاب. وافضل اخاب  
**ولمجد** فقد بعثني فوط الشغف بتبع الخواص لتراكيب  
البلغاء وايراد المعاني بالاساليب المختلفة الاغيا. وحرف الهم في  
استكشاف القناع عن وجوه الاعجاز. واستطلاع ما في نظم القرآن  
من لطائف الحقيقة والحجاز على ان لفصت طول الشباب الى قسائم  
العلوم العربية. ونفقت احلاس الاسباب الى الارتقا في لغز الادب  
واقبلت بحاج القم على التوصل الى تعيين مراسيم البلغاء. والتوسل الى  
تعرف مناظر الفصحاء. واحكت العربية على استكشاف اسرار العربية  
واستطلاع خرايدها. واستغاب الخوض في غارها. والغوص على  
فرايدها. واورمت الصرمة في سنهاض الرجل والخيال لا نظير لوضوحها  
والبواجا. وضبط عليها واسماها. واستيقظ النهار والليل في طلبها

من مستقرها ومباها. احفظ كل نادق سمعت من الفصحاء في نواديها ومجاها  
وصدرت عن البلغاء في نواديها ومجاها. فما اطلعت على كتاب غريب  
لا التقطت رغبته. ولا سمعت بآدي ارب الاخذت غريبه. وبعد  
تقراض علماء المعاني والبيان. المطلع على نكت نظم القرآن وانتقاص  
عرون على مر الازمان. وانتقاص مدده بتعاقب المدينان. كاد ينفق رباؤه  
من غير طلل وورس. ويتذمب ذهاب حديدن وطلسم. ويؤذن اقتصاد  
بالطس. ويقرأ عليها كان لم تفرغ بالامس. وتدرج تحت طي النسيان.  
وتطرح في زوايا الجحان. بحيث لا يسع من احد فيه الا همسا. ولا تبصر  
من يلبس بظلمة منه الا نفسا. الا ان الله تعالى قد اودع في ان نفقت عليه  
لمنى ونهضت اليه نهمتى. والعنى ان انفتحت على النظر فيه شيا. ووجهت  
شطر مطلبه ركابي. ولبت فيه من عمرى سنين. وقصيت في حديثه  
لستين. وقد سبق منى الموعد بالقاس بعض اعظم الفضلا. والاعجل  
العلماء. ان اصرف عنان القلم الى تغليب حواش على كتاب الكشاف. والتمس  
بين درره والاصديف. واجعل الفاضل من اوقاته. والفاحل  
بين ساعاته. واوتة فتراته. وازمنة راحاته. لشرح القسرات  
من مفتاح العلوم. للحرر للعلامة الى يعقوب. سراج المعاني يوسف  
بن محمد السكاكي نعم الله بفقراؤه فقد انفتحت على جزالة الفاظه.  
الرائقة ودقة معانيه السابقة كلمة المهر المتقنين. ونطق  
بحسن عباراته الانيقة. ولطف اشاراته الرشيدة السنة السحر  
المغلقين. تراه الميزان في لطائف العربية والقسطاس والتبان  
في صنون الادبية والاساس. قد اجنى مصنفه في تجويزه. وترجع  
تدع في تاليفه وتبرع لمرئال حمدا في تاسيس تبيان التبيان.  
ورفع القواعد في في البيان ومهتد الاصول في العلمين المختصين.  
بالقرآن على تناق المعاني وتساها. وتجاذب اطراف وجاها  
ناظرا بعضها الى بعض متناصرا. اخذ بعضها بيد البعض متناصرا  
ولو لم يكن منه الا التوفيق على مناجى الترك والتاليف والتعريف  
لمدارج الترتيب والترصيف. لكفى تكلف وفي كل سطر منه عقد من  
الدرر وفي كل لفظ منه روض من المنى لا يدركها الا حصا. ولا يحصرها  
الا استقصا. ولذا صار مقبول الحواطر والطباع باسرها مستحسن

من مستقرها ومباها. احفظ كل نادق سمعت من الفصحاء في نواديها ومجاها  
وصدرت عن البلغاء في نواديها ومجاها. فما اطلعت على كتاب غريب  
لا التقطت رغبته. ولا سمعت بآدي ارب الاخذت غريبه. وبعد  
تقراض علماء المعاني والبيان. المطلع على نكت نظم القرآن وانتقاص  
عرون على مر الازمان. وانتقاص مدده بتعاقب المدينان. كاد ينفق رباؤه  
من غير طلل وورس. ويتذمب ذهاب حديدن وطلسم. ويؤذن اقتصاد  
بالطس. ويقرأ عليها كان لم تفرغ بالامس. وتدرج تحت طي النسيان.  
وتطرح في زوايا الجحان. بحيث لا يسع من احد فيه الا همسا. ولا تبصر  
من يلبس بظلمة منه الا نفسا. الا ان الله تعالى قد اودع في ان نفقت عليه  
لمنى ونهضت اليه نهمتى. والعنى ان انفتحت على النظر فيه شيا. ووجهت  
شطر مطلبه ركابي. ولبت فيه من عمرى سنين. وقصيت في حديثه  
لستين. وقد سبق منى الموعد بالقاس بعض اعظم الفضلا. والاعجل  
العلماء. ان اصرف عنان القلم الى تغليب حواش على كتاب الكشاف. والتمس  
بين درره والاصديف. واجعل الفاضل من اوقاته. والفاحل  
بين ساعاته. واوتة فتراته. وازمنة راحاته. لشرح القسرات  
من مفتاح العلوم. للحرر للعلامة الى يعقوب. سراج المعاني يوسف  
بن محمد السكاكي نعم الله بفقراؤه فقد انفتحت على جزالة الفاظه.  
الرائقة ودقة معانيه السابقة كلمة المهر المتقنين. ونطق  
بحسن عباراته الانيقة. ولطف اشاراته الرشيدة السنة السحر  
المغلقين. تراه الميزان في لطائف العربية والقسطاس والتبان  
في صنون الادبية والاساس. قد اجنى مصنفه في تجويزه. وترجع  
تدع في تاليفه وتبرع لمرئال حمدا في تاسيس تبيان التبيان.  
ورفع القواعد في في البيان ومهتد الاصول في العلمين المختصين.  
بالقرآن على تناق المعاني وتساها. وتجاذب اطراف وجاها  
ناظرا بعضها الى بعض متناصرا. اخذ بعضها بيد البعض متناصرا  
ولو لم يكن منه الا التوفيق على مناجى الترك والتاليف والتعريف  
لمدارج الترتيب والترصيف. لكفى تكلف وفي كل سطر منه عقد من  
الدرر وفي كل لفظ منه روض من المنى لا يدركها الا حصا. ولا يحصرها  
الا استقصا. ولذا صار مقبول الحواطر والطباع باسرها مستحسن



النواظر والأسماع عن آخرها. وقد وهبت له شطر من عمري. وحجبت اجالة  
العكر في غوامضه وهري. واعتقد جمع من الاخوان. وخرج من الخلال  
ان ارتقت في مراقب حقايقه ودرجات الاحاطة بدقايقه مرتقي لمره  
يلبغه احد من بونق به ويعول عليه. واحطت بمكنونات خماري ومحزونا  
سرايه على فم لم اسبق اليه ولم اراجم عليه خا ولوا مني انجاز الموعد من  
شرح المفتاح حين راودني اخذت في بذله المجهود الى حواشي الكشاف  
لكن لم اجد نفسي حركه نشيطة. بل حردة مستشيطه. لما رايتني قد  
اخذت السن من قوامي. وذهب مع الركب هواي ومناي. ومضت على  
الوعد شهور وسون. ونجدي مداون الشون. وقد اذن الكيكل  
للرجل. ولم يبق منه الا القليل. وحاذ ان يغيب المشيب. المر المغيب  
الامر المغيب. وصار الاهران اشرح مفتاح الفلاح. واسرح النظر  
في طريق الجاة والباح. مع ما منبت به من اقراض من كنت اراجعه  
من الفضل الذين نفسحت في هذا الباب خطاهم. والاديك الذين  
تنفست في ميادينه هدهد. ومن مفارقة الاخوان الذين كانوا  
منهم لسبح مني الكفة فيصنعها على راسه. وبعضها باضراره. وسكنها  
صمم قواده. ويكنها على نيا من ناظر بسواده. فكدروا الحاحم واكدوا  
اقتراحهم. واغروا على الطلب صرازا. وصدفوا للرغبة سرا وجارا  
وقوسوا عن لزمي من طريق الوداد اجابة دعوته. وافاضه طلبته  
من اعز الاحبا واجلة الاخلا. ودوا لاهمة العليا في الارتقاء الى  
درج السوا. فاخذت في شرح له يتضمن فضيل محجاة. وتبين معضلات  
وكشف استاره عن سراره. ونصب المنار الى انواره وحل الفاظه  
وسيط معانيه. وتشدد قواعده وتشدد مبانيه. مع تهدد به  
الكلام. وتنقح وتريب المرام وتوضح. مشيرا الى انك المودعة خلال  
عباراته. والفقر المذرجه انما اشاراته. سالكا مسلك الاجازة  
والاختصار. تاركا مذهب الاطناب والاكثار. سايقا للكلال على  
وجه يضحى معه الشبه. وتندفع الاعتراضات وتخل العقدة وترتفع  
الاشكالات. وتسد طقاته على كل طالب. ويظفر بعينته كل راغب  
ويتطوي بادية المعاني والمقاصد تحت سلسل الالفاظ العذبة  
الموارد. مع تكثر اللطائف والفقر. ومحاسن الحجل والغرر مما كانت

على طول الأعصار مخزونه. وعن الأذاعة والأصاغة مصونه. بتقريبها  
 تنفتح لها الأسماع. وتختصر عند هالطباع. وتزج لها النفوس. •  
 وتشرح لها الصدور. وتبينها على رغائب انتقدها. وغراب التقطها  
 وعجائب بالانظار الصحيحه. وأتقاب القرحه. استنبطتها محالهم  
 تفرغ الاسماع. ولهم بالافطباع. ولهم بالالافان. ولهم بروها الراؤ  
 وأسئل الله عزسلطانه. ان يجعلني من مmente الصدق. وبعينه الحق.  
 وأعوذ به ان ادعي علالا علمه. وان اسبدي قولالا اجمه. وارجو ان  
 يكسبني السماحة لهذه القوايد. والأفاضه بتلك القوايد. استحل من  
 القلوب السليمة. واستجابا من النفوس الكريمة. ثم الاعباء بالملامه.  
 من الليام الاوغاد. والعناد من القيام الحساد. والماله انضغ ان د  
 يجدني سبيل ارشاد. ورشدني دليل الصواب والسداد. وان يجعل  
 ما اعانيه وسيلة النجاه في المعاد. وما انا فيه دربعثا لنيل الدرجات  
 يوم التناد. فهو الهادي الى سوا السبل. لغمر المولي ونعم الوكيل **قوله**  
**الفصل الثالث** رتب الكتاب على ثلاثه اقسام. الاول في علم  
 الصّرف. الثاني في علم النحو. الثالث في علم المعاني والبيان. ويشتمل  
 على علم الحروف والاستدلال وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن  
 عن القرآن وقد ذكر في صدر الكتاب ان عامر علم الصرف تعلم الاستغناء  
 وجعلها في قسم واحد مختلط المسائل وان عامر علم النحو بعلم المعاني والبيان  
 ثم افرد لها قسما على حدة هو عمدة اقسام الكتاب وذلك لان الاستغناء جزء  
 من الصرف بلا شبهة ولا كذلك المعاني والبيان من النحو لظهور التقاء  
 بالاسم والحد والعرض والموضوع والمسائل والنودون ولكونها الدوة  
 العلوم العربية والمرجع في خواص الكلام ومزاياه المذلل بها يرتقى الى حد  
 الإعجاز ومعنى كونها عامرا على الخواص انما الكمال لصنوا السرف والمقصود  
 الاصل والعرض واما الاستدلال والعروض بالنسبة الى المعاني والبيان  
 فلا في الاتحاد كالاستغناء من الصرف ولا في الاستقلال كالمعاني والبيان  
 من النحو فجعل ارمها بين بان لم يرد زحما فيها ولم يرد كرها في قسم على حدة  
 بل في قسمها مع الاستعار نوع غميز واوام حث قال بغير العضلن الكلام  
 في بكلة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الفلن الاول  
 من تسمه العرض من علم المعاني وهو الكلام في الشعر الفلن الثاني في الارشاد



يدفع المطاعن ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني جعله كحكمة له وهذه  
 تتممة للغرض منه لما ان الغرض منه التوصل الى توفيقه مقامات الكلام  
 حقها والعمدة في ذلك هو القرآن المحرر وقد طعن فيه جماعة من الجاهل  
 مطاعن يبتني تفاصيل بعضها على علم النظر فاسب ان يجعلها من تتمه العرض  
 ولما ان البيان شعبة من المعاني على ما سيجي في فصل اللواحق فان من تتمه  
 العلين وتان من تتمه علم المعاني **قوله** من الكتاب في من لم يجوز  
 الحال من المتدا والاحداث الموصول في السعة حال من الضمير في الظن  
 الواقع خبر اعني في علم المعاني والبيان وفائدة الاحضار والاذكار  
 وازالة عما عسى ان يشبه على من لم يحضر في صدر الكتاب ان الاقام  
 للكتاب بقية ولطوف منه اوجلة وفي اومقالة او نحو ذلك ولهذا  
 النوع من بعد العهد وهو الاستثناء اعاد الجرح ولم يقل واما القسم  
 الثالث فشملة على مقدمته ومضامين كما في قسم الصرف وكذا في على تشبه  
 ملائمة ما بين اللفظ والمعنى على نسبة الظرفه يقال هذه المسئلة  
 في كتاب كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه الآية في بحر كذا وهذا القصد  
 في مدح فلان والكلام في العلين وقد شبه على رجوع معناه الى معني  
 اللامر بان قال ومضلا ان لفظ معناه قدما ثم قال الفصل الاول  
 في ضبط معاني المعاني ومن لم يعرف بين اللفظ والمعنى ولم يعرف  
 ان الكتاب او القسم منه او الفصل منه او المقدمه هو عبارة عن المحقق  
 المرتبة المسوقة لبيان المعاني والاعراض المعصودة منه قال ما شاء  
 واما ظرفية القسم للمقدمة والمضامين فظاهرت لان الكل مشتمل  
 على كل جزء وان كان نفس مجموعها فلذا قال وفيه مقدمة عطفها على  
 ما قبله من اجملة الاممية والظرفه فان قيل شبه ظرفية  
 الكلام للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالتقاط او عية المعاني وقولها  
 وعزلة الكسوة واللباس وكذا ظرفية الكلام للمعنى ظاهر حتى شاع ان  
 الالتقاط او عية المعاني المعاني للفظ من جهة كونه خاصا له واخذ  
 بجوابه لا يخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى حتى يحتاج شاع ان  
 الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا لكن ما وجه ظرفية الكلام الذي هو  
 الجرح للكلام الذي هو الكل كما سيمر به قوله الفصل الاول في ضبط معاني  
 علم المعاني والكلام فيه **قلت** الاوجه انه عطفه على معاني

وفي

وفي ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه المقدر اي وفي التكليف  
 فيؤول الى ظرفية المعاني والاعراض للالفاظ ولو سلم في مثله يكون  
 الجرح طوعا للاختصار والاستقرار لشبه المحلية كما يقال لنظر في الكتاب  
 وتامل في المسئلة ومقدمة الكتاب اسر لطايفه مخصوصة من كلامه  
 يتقدم الشروع في المقاصد لبيان ماله نوع تعلق بالعلم كحد وموضعه  
 وغايته ومنفعته ووجه الاحتياج اليه وترتيب ابوابه ونصواته  
 ونصدياته يبنى عليها تحقيق المسائل ونحو ذلك بحسب قصد المؤلف  
 ولما كان علم المعاني والبيان علمين مختلفين بالموضوع والمسائل متحدتين  
 من جهة التعلق بالزيادة على اصل الحق والاختصاص بامر البلاغة والاحتياج  
 ذكرهما بلفظ المشي ولم يقل في علم المعاني والبيان او علم المعاني وعلم البيان  
 وكذا اختلف الغرض فانه لهما واحد وهو التوصل الى توفيقه قبة  
 مقامات الكلام جعلها على ما صرح به في اخر البيان فافرد ثم اشار في  
 تعريف العلين لا تفصيله وتعيينه بالنسبة الى كل واحد منهما واذا  
 بالحد المعرف الجامع المانع كيف ما كان وبالغرض ما يرب على الشيء من حيث  
 يطلب ويقصد وجعلها في المقدمة اذ يحصل بالحد الاحتاطة بجهة الوجه  
 التي باعتبارها حصلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيعلم الطالب  
 قوت ما يعينه والاستغفال بما لا يعينه وبالغرض يخرج الناظر من  
 العتب والضلال ويعرف ان العلوم هل هو من حاجته فحصل له او  
 لا فيعلمه والمراد بالمعاقمة ما يتصل به المقاصد وترتبط به ارتباطا  
 اشد ارتباطا حتى يجري مجرى الاجزاء منها فلذا جعلوها عبارة عن  
 الموضوعات والمبادئ وجعلها في الفصلين ملزوم في قرون المسائل  
 المعبر عنها بالكلام في العلين وحصل الحد والغرض في المقدمة لكونها  
 خارجين والامام الرازي يجعل في كنه ضبط معاني العلم عبارة عن  
 تعيين عموما مباحثة ومجالات تفاصيله وكلام المصنف ينطبق على  
 ذلك جدا ويجعل القسم الثالث مقدمة ومضامين بظن ان مباحث  
 الاستدلال والعروض ودرج المطاعن عن الفصلين واستئناف الكلام  
 في العلين على ما قال في اخر المعاني اذ قضينا الوطوحا في استئنافنا  
 الاخذ للتعرض في العلين **قوله** المقدمة على حذو الجرح لقرينه واعلم  
 اشار الى شدة الاعتناء بقرينة المعاني وعلم المعاني من الاضافة اليها

بند



كشجق الاراك لئلا لالة قوله على المعاني والبيان على ان اللفظ هو المعاني لا علم  
المعاني كعبد الله اللهم الا ان يحل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال  
رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان والتبعية الاتباع شافيا والمراد  
المعرفة الحاصلة ممن يتبع جزئيات تراكيب اللفظ بل الاصول والقواعد  
او الملكة البنية على ذلك كما قال في موضع ان معنى علم المعاني علم التبعية لتركيب  
اللفظ الكلام واحدا فواحدا وفي ام المعاني انه معرفة صيغات المعاني  
ولا يستبعد المجازية التعريف عند ظهور القرينة وتصحح المعظم وصحة  
التبيين على النكته وهي ابتناء علم المعاني على التبعية وارجح معرفة الله  
ومعرفة العرب الخواص عن الحد الا يقال لما في العرف علم المعاني وخواص  
التركيب هي الخصوصيات والكيفيات التي تعتبر في المعاني او لا ثم يوفق  
بالالفاظ على جدوها على ما قاله الشيخ عبد القاهر عند التي تخص باسم  
الصور والخواص والمزايا وبها يتفاضل الكلام ويحقق الاعجاز وعليها  
يطلق اسرار البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك وافادة المعنى  
انصبا للمعاني الغم حيث حصل الدلالة على الكون حيث يوصل  
واستنادها الى التركيب لكونه السبب والله لا ذلك والظرف اعني في الافا  
في موقع الحال من خواص اي حال كون الخواص كايه في الافادة معتبر فيها  
مستقله بها وهذا القدر ينطبق الحد ويحصل الاحتراز عن ميار العلوم  
بما لا يتعلق بالحوال للفظ او يتعلق بالحوال لظرفيات وصفا من حيث المادة  
كاللغة والهيئة كالصوت او كالحال لتركيب اعرابا كالتنوين واختلاف دلالة  
في الوضوح وانها كالبين ثم حاولنا دارج البديع في المعاني على وجه  
لشعر يكون معلوما من قبيل اللواحق والتوابع فعظم على الخواص  
ما انفصل بالتركيب اي يعرض لها سماعا هو المقصود الاصل او بالخواص  
معنى تلحق بها ويعد في مقامها من الاستحسان وغيره وهو الاستحسان  
الواقع في كلام البلاغة هفوة منهم او قصدا الى اغراض لم تتعلق بذلك  
كما في الامناجيك والذريات والتعريض بالغير والمحركات فيعرفها صاحب  
المعاني احتراز عن مثلها كمعرفة السموم في الطب او لينة مثلها في موضعها  
اولا انها قد تشمل على مستحسنات كما قيل ان الخشاب عن حضور خلق  
القصاص فقال بجري ومن هذياناتهم فوايد كثر واخرى الكتاب  
مباحث البديع عن علم البيان جلالة قدره ودوره في هذا البلاغة وشدة

انفصاله

انفصاله بالمعاني حيث صار كشيعة منه لا تنفصل عنه الا زيادة اعتبار  
ولا كذلك البديع وان ادركه فيه لم يوحله عن ان يجعل علم ارايه  
ثم يند على العرف من علم المعاني بقوله لغير متعلقا بتبعية وليس المعنى انه  
يجب ان يكون هو في قصده ملاحظا لغير الاحتراز عن اخطا محصلا لهذا  
المعنى بل قاصدا لما حصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى لو كان  
قصده الاحتراز على تاليف الكلام البليغ او استحسان النفس بذلك او  
احتراز تلك الملكة والفضيلة او توفيه مقامات الكلام حقا على ما صرح  
به المصنف او ما يورث هذا المعنى كان ينبغي للاحتراز ولم يقل لغير زها  
اي بالخواص او به اي بالتبعية والمعرفة تنبها على ان السبب حقيقة  
هو الاطلاع عليها وحضورها في الذهن لا مجرد التبعية والمعرفة ولو نحو  
كما في حالة الذهن ولم يتعوض للرعاية لكونها لا تدرك الوقوف عادة والاشارة  
الى ان غير المراد غير الواصف والمراد بالخطا الامر الداعي الى اراد  
الكلام على كيبته وخصوصية مناسبة من حيث كونه غير لة وقت وزمان  
للكلام وان اعتبر من حيث كونه غير لة محل ومكان محي مقاما ومقتضى  
الحال في الظاهر هو تلك الكيفية والخصوصية وتا تحقيق الكلام  
المشتمل عليها ولذا اقاله على ما يقتضى الحال فكيف فان المدكور حقيقة  
هو الكلام لا الحذف او التقديم او التعريف او نحو ذلك ومعنى تطبيق  
الكلام على مقتضى الحال جعله مطابقا له حيث يصدر في هو عليه  
صحة الكل على الجزئية لا شتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار الخا  
الاطلاق ربه يقتضى كلاما لا على ذلك حيث يفيد التاكيد ورد  
الانكار وقولك ان ربه المنطلق كذلك فلو ادرك كلامك موكد او  
حملك قوله تعالى حكايته انا اليكمرسلون على ذلك هو معنى التطبيق  
فان الكلام في قوله في تطبيق الكلام اعم من الكلام الذي يؤلفه فطبيقه  
ان تستعمله على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحمله على  
ما ينبغي والاشارة الى هذا اطلاق الكلام ولم يقل بتطبيقه او تطبيق  
ذلك الكلام وما يجب التنبه له ان المراد بخواص التركيب اعم من ان يكون  
مدلوله للمعنى التركيبية او راجعة الى بعض مفرداته من حيث كونه  
في تلك التركيب كالقيد المشعر بالعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب  
**قوله** واعني بتركيب الكلام يعني ان اللفظ وان كان علما فالمراد

طب



به البعض بقرينة المقام وهي التراكيب الصادقة عن له زيادة تمثيل  
 بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفته باساليبه وكيفية تاليقه  
 وهي تراكيب البلاغ بليغ وموزة والبلاغة وقد فسرهما في آخر البيان  
 ببلوغ المتكلم في تادية المعاني بعدالة اختصاصه بوقه خواص التراكيب  
 حقها وإيراد أنواع التشبيه والمحاز والكناية على وجهها ولفظ تادية المعاني  
 وإيراد أنواع التشبيه صريح في انه المراد خواص تراكيب ذلك المتكلم وانواع  
 تشبيهاته ومحازاته يعني ان يورد كل تركيب على ما ينبغي وفي خواص موقفه  
 وكل تشبيه على الوجه الذي يليق به وكذا البؤا في واصله ان يبلغ ملكة  
 الاقتدار على تاليف الكلام البليغ لا يقال **فكل احد حتى غير البليغ** بول  
 خواص تراكيبه حتما اعني ما يسبق منها الى الفهم لا انما نقول **جملة خواص**  
 تراكيبه ومن جعلها ما يسبق الى فهمه وفي الفطنة السليمة على تقدير صدوره  
 عن له فضل مقيده ومعرفته وغير البليغ لا يوفيهما حقها فاعتراض لا يصلح  
 بانه ان اراد تراكيب البلاغ وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غير  
 فلم يبينه ليس بشئ والجب ان تقوم ايضا لغيره والذلك واجابوا  
 بان المراد التراكيب البليغة دون الاصنافه او تراكيبه لا لخاص المعروض  
 بالبلاغة كما مر القيس مثلا وان لم يعرف معنى بلاغتهم او ان قوله  
 وهي تراكيب البلاغ ليس من تمام القسم وقوله لا الصادقة بصفته  
 على الصادقة يعني ان هذا القسم خارج عن المراد لعدم الاعتداده  
 وتسعه في نظراهل الصناعة وان كان قد يشتمل على الخواص وتكثيره  
 بالرفع عطا على تراكيب البلاغ وليس بالوجها لا اذ جعل صمد سواهم  
 للبلاغ لا لمن له فضل مقيده ومعرفته والصناعة اسم للعلم الحاصل  
 من التمرن على العمل وقد تفسر علكة يقتد ربحا على استعمال موضوعات  
 ما نحو عرض من الاعراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وحال  
 معنى البلاغة في الكلام ببلوغه مرتبة الاقتدار على ذلك وصناعة  
 البلاغة هي المعاني والبيان وقد ضم اليها البديع وقد يسمى علمه  
 تواع البلاغة وتكرجواته لان المراد منها غما لاسان وليمكن من  
 وصف الاصوات بما وصف ومحال الاصوات مواضع حوزها وظهور  
 وما في ما يتفق مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات او موضوعية اي  
 بحسب ما يتفق من الاسباب **فوقله** واعني خاصيته التركيب اخر تشبيه

عن تعيين المراد بالتراكيب مع تقدمها في الذكر لثاخرها في رتبة وتوفر  
 على التراكيب وخاصة الشئ ما يوجد فيه دون ما عداه كلا او بعضا واذا  
 لم يظهر سبب وجودها في الشئ سميت باسم الخاصة بالحق اليها بلاغة  
 حتى كانا نفسا لخصوصيه وانما خواص التراكيب بهذه المثابة فلذا اقامت  
 واعني بخاصية التركيب اي خاصية تركيب البليغ في الافادة واثر لفظ المفرد  
 لان التفسير للمفرد الكل المتكرر الى التسمين بما هما من الجزئيات وقد اضطرب  
 في هذا المقام كلام الناظرين بناء على ان جينا متعلق باعني او يسبق او بلا  
 او محين وف او بدل من عند سماعه وانه على حقيقته يعني بعض الاحيان  
 او عيان عن بعض الصور والتراكيب تغييرا عن الشئ بما يلائمه من الزما  
 ولاختلاف في انه لا يجوز نقله باعني او يسبقا وبلاغا على وجه النظر فيه  
 لان الغاية ليست في جن صدوره عن التليخ بل في جن كالتلف والتعريف  
 واللازم لما هو هو يكون سابقا ولا رما داما لانه بعض الاحيان خاصة  
 ليكون اللزوم جريا لا طليا لغير يجوز ان يعتبر في جن دون جن او يحصل  
 في تركيب دون تركيب فمعلقة يسبقا وبلاغا يكون على وجه الحالية ويكون  
 محصل الكلام وجهين احدهما ان يكون المراد بخاصية التركيب في الافادة  
 ما يسبق منه ال فهم ذوي الفطنة السليمة عند سماعه حال كونه جاريا  
 مخري اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ لاسبب نفس ذلك  
 التركيب كني الشك السابق الى الفهم من تركيب ان زبده انطلق لصدوره  
 عن البليغ او لا رما له بسبب نفس ذلك التركيب كالنحل السابق الى الفهم  
 من مثل كيف تكفرون بالله مع وصوح الادلة والنيات لكن السابق  
 تقسيمه انما اعنيه واعتبره في البليغ اذا كان مقارن للجهول حين صدوره  
 عن البليغ حتى لو كان لا رما للتركيب نظرا الى دابه ولم يصد عنه البليغ  
 لم يعتبر ولم يحصل تبعه فما يفيض الى علم المعاني خاصة في موقع الحال  
 مما يسبق او من غير يسبق بمعنى كائنا في جن ومعتبرا فيه لا يقال  
 هذا القيد بالسبب الى القسم الاول مستدركه اذ قد اعتبر فيه  
 الصدد ورعي البليغ لا نقول **يكفي في تقييد الكل حصول فائدة**  
 القيد بالسبب الى بعض الامتار على ان السابق الى الفهم من التركيب  
 الصاد عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في حال الصدور عنه ولو لم  
 سلم فعل هذا المعنى يحمل جينا متعلقا بلا رما على وجه الوصفية او



أو الحالية أي حال كونه في حين الصدور والتركيب وهذا قليل الحد  
 إذا جازي مجري اللازم أيضا كذا إذا اعتبر قبله بالنسبة إلى كل  
 منهما وأما جعل حينا بعد لا من عند لكونه هو المقصود بالنسبة وبصير  
 المعنى ما يسبق منه إلى الفهم حين صدور التركيب عن البليغ فيرفع الاشكال  
 لكنه يكون قبله أصليا لأن التقدير أن المراد بالتركيب تركيب البليغ ثم ههنا  
 كلمات أخرى مثل أن اللازم حال من ظهر يسبق وقوله هو الامثلة والجاري  
 مجراه ما عداها وأن اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجراه خلافه وإنما  
 عبارتان عن معنى واحد والمقصود التخيير في التعبير وبالحجة بقوله حار  
 مجري اللازم حال من صدر لسبق وقوله كونه اما ان يتعلق باللازم ولا  
 معنى له أو جازيا مجري اللازم ولا يلزمه عطف لفظ ذلك التركيب عليه انه  
 لا يتصور كون الجزأين لنفس التركيب ليجتاح إلى نفيه أو بقوله يسبق حين  
 يجب ان يكون لما هو متعلقا به لتحصيل التتابع وبحسن التقابل فيكون  
 السبق في الاول كونه التركيب صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب  
 ويلزم منه ان يكون اللزوم لنفس التركيب وصيرا هو هو للتركيب وما هـ  
 مصدريه في الجملة الاتمته على ما جوز غير سيويه واحد حلالا والآخر  
 للتركيب فوصولة ووضع المظهر موضع المصم مع استمر الاشارة في قوله  
 ذلك التركيب لتحقيق المقصود وضع ان يتوهم كون الصمد لنفس التركيب  
 كما في قوله ذاب الكرم ان يعاد أي غير الكرم **قوله**  
 وأعني بالفهم في قوله وأعني ما يسبق إلى الفهم فصور في الفطنة السليمة  
 وهي الصفة التي جبل عليها الانسان في الادراك والتمييز وسلامتها  
 عدم تدهنها بالعقائد الرديئة والشوائب العادية وفيه اشارة إلى ان  
 فطرة الانسان على التمييز وقول الكمال على ما قال عليه الصلاة والسلام  
 كل مولود يولد على فطرته **قوله** مثل ما يسبق بدله من يسبق أو حال  
 أو مصدريه في المضاف أي مثل سبق ما يسبق لأن ما هو موصولة بمبينه  
 بقوله من ان يكون جازا الفصل بقوله وأعني بالفهم لأنه اعتراض هـ  
 لا اجنبته وأما انتصاب مثل يفهم وفيه الفطنة كجديد من جهة المعنى  
 لتأديه إلى ان أعني بخاصية التركيب ما يسبق إلى فهم وفي الفطنة السليمة  
 مثل ما يسبق إلى فهمك من اللطائف المدركة في الامثلة الجزئية وفي هـ  
 خطاب تلك اشارة إلى ان لا يحد في كتابه يعني ان يكون على فطرته السليمة

**قوله** بصناعة الكلام أي تأليف كلمات مترتبة المعاني متسقة البلا  
 حسبما يقتضيه العقل لا تأويلها في النطق وجم بعضها إلى بعض كيف ما اتفق  
 وهذا ما قاله الخاطا لأن الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر في جانب  
 السامع الكمال في الفهم والادراك وفي التكميل الكمال في تأليف الكلام هـ  
 وتطبيقه لمقتضى الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم يعتبر كونه مراعى لذلك  
 لعدم ما لاطلاع عليه فيبط الحكم عما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهرا وهو  
 معرفة بالصناعة **قوله** نفى الشك فاعل مقصود أو أسر يكون صائرا  
 يعود إلى تركيب ان زيد منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل  
 الجاري مجري اللازم والآخر من قبيل اللازم له من حيث هو ولكن  
 لا يجيء ان كونه لجود الاخبار اغا يسبق إلى الفهم عند سماعه من البليغ اذ غير  
 البليغ ربما يورده في مقام نفى الشك أو رده الأكار وكذا ان يكون المطلوب  
 وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاولي ان يجعل الكل من قبل الجاري  
 اللازم وان قيد اذا سمعته من العارف مراد بهما لكن اطلق فيهما اللزوم  
 لقوله من اللازم ولم يمثله باللازم لما هو فقلته واشترط اعتبار هـ  
 بالصدور عن البليغ وأما قال في الاول ان يكون مقصودا وفي الثاني ان  
 يلزم وفي الثالث ان يكون المطلوب كذا على عادة اقتضائه في الكلام مع  
 ظهور صحة الحصر في الاجز دون الاولين ولم يقل من نفى الشك ومن  
 الفصاحة المجردة الاخبار ومن وجه الاختصار ليصرح بما صافه كل ان  
 التركيب يقتضي كونه خاصة له وأما قال من نحو منطلق بترك التركيب  
 لأنه وان كان مركبا في الحقيقة لكن الخاصة في ترك التركيب **قوله**  
 وجه الاختصار أي طريقته مع افادة ذلك التركيب أو الاختصار هـ  
 لطيفة من اللطائف التي يشير إليها موضع بياضا وهو الحالة المقتضية  
 لطى المسند إليه **قوله** وكذا أي مثل السبق أو ما يسبق في هذه  
 الصور السبق أو ما سبق انما لفظ العارف بصياغة الكلام بالمسند  
 إليه وهو الاحتياط وزيادة التوضيح وذلك ولكن ان يحتمل وكذا الوجه  
 بضا عطف على مثل ما يسبق لكنه يحتاج إلى تكلف في عامل اذا راعا قالات  
 لفظ دون اثبت رمز إلى ان المسند إليه عند الحمد فانه ثابت وان  
 تليظ به وجعله على لفظ المسند إليه فقط كناية عن حذف المسند بعينه  
 حده انما أعاد لفظة كذا مع زياده حرف التنبيه لكن المذكورات بعد



وهذا مخصصها بالمسند اليه **قوله** على ما يطلعك منقول جميع  
 ما سبق اي حال كون هذه الاعتبارات والخواص مخصصة ومترتبة  
 على اطلاعك على جميعها سوق الكلام ويراد المسائل في علم المعاني والبيان  
 اطلاعها متدرجا يحصل منه شيء بعد شيء او حال كون جميع ذلك متدرجا  
**قوله** قبل المطلع هو المعاني لا غير قلت اطلاع سوق الكلام  
 في العلمين لا يدرك على ان لكل خلاصة الاطلاع كما يقال بين ذلك في  
 العلوم الاشمل منه مسند كلاميه وقد جاب بان الخواص التي يجب  
 الدلالات المتفاوتة في الوضوح والاختلاف ما يطلع عليها علم البيان  
 وبيان الامثلة ايضا تطلع حيث ينظر فيها وتعرف خواصها وكلاهما  
 ضعيف **قوله** باذن الله متعلق بمساق او يطلعك **قوله**  
 واقفا على البيان صدر الكلام بطله اما لكونه تفصيل ما اجل من  
 بيان حدي العلمين واكتفى في علم المعاني بلفظ املوا الى العلمين  
 لا اعتبارا بانه وكما اراد منه بالتبع مسببه ومثله اراد بالمعرفة  
 ههنا سببه واصله الذي هو الاصول والقواعد او الملكة الكلية  
 منها التي فيها المعرفة لتقرر ذلك واشتهاه فيما بينهم وهذا يخرج  
 معرفة العرب ذلك بحسب السلفية والاراد ههنا بمنزلة الافاده  
 ثم ان كونه انشبه بالطرق المعبر بها عن التراكيب الموصلة الى  
 المعاني ايضا بالطرق الى المقاصد اشار الى المقاصد واساطير واللات  
 لا اسباب وموثرات واللام في المعنى للجنس بمعنى كل ما يدخل تحت  
 قصده واداته من غير تخصيص معين ولا تفصيل عال لا يتناهي  
 بالفعل فلا يرد من له ملكه اراد معنى معين في الطرق نقضا ولا  
 يلزم ان يكون صاحب البيان من يعرف اراد كل معنى بما لا يتناهي  
 على التفصيل بل يكفي الاجمال واقتصر على ذكر الوضوح لانه المقصود  
 بالتعبير دون الخفا لانه قد يزداد زيادة فيكون اوضح وقد يزداد  
 نقضا فيقع الخفا ومعنى الاختلاف بالزيادة والنقصان في  
 الوضوح ان يكون بعض الطرق ازيد في وضوح الدلالة والبعض  
 ناقضا ويجوز ان يزداد الاختلاف في كل منهما بان يكون البعض اكثر  
 زيادة والبعض اقل وكذا في جانب النقصان والاول هو الظاهر  
 وازداده الوضوح الى الله لانه من اضافة المصدر الى ما عله وصفا

لها

لها بوصف متعلقها اعني المدلول اذ هو المنصف حقيقة بالوضوح  
 والاختلاف ان يكون الوجه في البيان راجعا الى احوال الدلالات وان  
 هذه واضحة وتلك غير واضحة وتلك ان تجعله صفة لله لانه حقيقة  
 بمعنى ان الذين ينتقل سريعا الى كون هذه الطريق حيث يفهم منه  
 المعنى ولا يسرع والاعتراض بانه يتناول اراد معنى معزدا كالاسد  
 مثلا باللفظ مترادفة بعضها اوضح دلالة وليس من البيان في شيء  
 ليس شيء لما سيجي في صدر علم البيان من ان هذه الايات في الدلالات  
 الوصفية بل العقلية على الافراد او مع اعتبار الوصفية واللام في  
 الخبر متعلق بمعرفة وذلك اشارة الى الاراد ووسطه كوقوف  
 ولم يقل لغير زها اي بتلك المعرفة اشارة الى ان السبب لا قرب هو  
 الوقوف والاطلاع بحيث يكون الاراد حاضر في الذين لا يجد المعنى  
 والملكة كما في حالة الذهول وادار بالمراد من الكلام ما سبق منه  
 الى الفهم من المعاني المترتبة المتناسقة المدلول عليها بالكلام المشتمل  
 على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي يطلع على تفاصيلها علم  
 المعاني وتقام المراد ما يقتضي دلالة الكلام على ذلك من مراتب  
 الوضوح وزيادة ونقصان التي تناسب المقام والحال على ما يتكلم به  
 علم البيان مثلا بادية معنى مضيا فيه رند لمعك هو مضيان  
 انه لمضيان ما هو الامضيان ما المضيان الا هو قد صافه خلق  
 كثير نحو ذلك هو غرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطا في ذلك  
 وحصل الدلالة على ذلك بمختلفة المراتب في الوضوح وازدادها في صور  
 قوله هو كثير الرماء او حان الكلب او مزول التفصيل على وفق  
 ما يناسب المقام والحال هو غرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطا  
 فيه حتى لو ادي معنى المضيا فيه في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه  
 كثير الرماء كان الخطا فيه من جهة نظر المعاني دون للبيان ولو  
 اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماء كان الامر بالعكس  
 وباجل فقصده المعاني الى ان يكون نظير الكلام بعينه صحة اعرابه  
 وهيها ت معزدة في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان  
 في ان تكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخطا كما  
 ينبغي وهذا لا يتبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار



وكان في مقام ابتدئ التطبيق لكلامه او لكلام غيره بالمعنى الذي ذكرنا  
وما يقصد صاحب البيان لاحق وبعد حصول المطلق في الجملة  
فلما اثر في المعاني لفظ التطبيق وهنا لفظ المطابقة وايضا انما اثر  
التطبيق لغير حمل كلام البليغ الذي يتبعه على ما ينبغي وهنا ليس كذلك  
فلما اثر في المعاني لم يرد هناك على ان ليس معنى كون المعرفة لاحراز ان يكون ملحوظا  
العائد هو هذا المفهوم نفسه بل اعم من ان يكون نفسه او ما ينضم  
اليه كالوصول الى توفيق المقامات المتعلقة بذلك حتما وكون شهادته  
ومجازاته وكما يتبع على وجهها وكلاهما من التقييد المعنوي ويؤيد ذلك  
**قوله** وفيما ذكرنا قد جعل المقدمه لبيان الحد والغرض وادرج  
فيها منفعة العالين لقرعنا من الغرض فان ما يتبادر الى اليه التي من حيث  
ينبغي اليه غاية ومن حيث يطلب ويقصد غرض واذا كان كما يتصوره  
الكل طبعا كالتوقف على مراد الحكيم تعالى وتقدم هو المنفعة وقد  
يصدق رجا العلم لزيادة الرغيب في تحصيله والمعنى ان فما ذكرنا من  
تعريف العالين ما ينبغي على ان وقوف ارباب النظر والاستدلال  
والعلوم والصناعات على تمام مراد الله تعالى من كلامه يحتاج الى هدية  
العالين استدراج لكون خواص تراكيبه وحسن ترتيبه وتنظيمه  
ومطابقتها لمقتضيات الاحوال في الرتبة العليا وكون تشبيهاته  
ومجازاته وكماياته وانواع دلالته من الحسن في العاية القصوى  
لتحصيلها والنظر فيها بما يكون عوننا على تحصيل ذلك وهو منفعة  
خطمة ومنقبة جليله وقد عرفت معنى المراد من الكلام وانه يتعلق  
بعلم المعاني وتمام المراد وانه يتعلق بعلم البيان ولا يرد ما قيل ان  
مذهب غير المشايخ من المعترلة وعليه المصنف انه لا يمكن للبشر  
التوقف على تمام مراد الله تعالى من كلامه لان معناه جميع ما قصد  
واراده من المعاني على ما نقل عن علي رضي الله عنه ان يفسر المعاني  
او قارن العلم لا تمام المراد بالمعنى الذي ذكرناه ولا يحتاج الى الجواب  
بانه اراد التمام بحسب الحاجة والكفاية لا بحسب الحقيقة واحتمل  
الاغراض بان الواقف على الشيء لا يحتاج الى ما يحصله لا يحتاج تحصيل  
الحاصل فثبت ان الاحتياج ضروري لا متناع الحصول به دون  
الشرط والاسباب غايته عدم الاحتياج بعد الحصول وهو لا يتنا

الاحتياج

الاحتياج في الجملة على ما هو المديني وقد يجب بان المراد بالواقف  
من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل مراده لا في الارادة نفسها  
ليرد بالمنع وقد جعل هذا زبعا الى دفع الاعتراض الاول ايضا بان  
ارادة الوقوف على الشيء لا تستلزم امكان حصوله وليس بشئ لكونه لغوا  
من الكلام غير مشعر بالمنفعة والفائدة بمنزلة ان يقال هذا العلم يحتاج  
اليه في هذا الامر المحال الذي هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه  
في الوقوف على الامر المحال كما توهم فانه مفيد ترقى قوله بانه اشارة  
الى انه مما ينبغي ان يكون معلوما رجا به هل عند فيحتاج الى التنبيه  
**قوله** قالوا بل تنغير وتخير وبعد الرغيب في العالين وبيان منفعتها  
عن القصور والتقصير في تحصيلها وبيان للمضرة في ذلك فان لنا طرقي  
العلوم سيما الاسلاميه فلما خلوا عن اخذ في تفسير القرآن ومن اخذ  
فيه مع تصور في العالين فلما يسلم عن الخطا فيه والوقوف في التفسير  
بالرأي الذي هو خطأ وان اصاب وفيه استحقاقا لويل والعذاب  
**قوله** ولما كان اشارة الى وجه ترتيب الفصلين وكان حجة ان يذكر  
قبل التعريفين لكن اخره لترتبه عليها وعلى الاحاطة بمفهوميهما والمعنى  
ان البيان شعبه من المعاني ومنفرد عليه وكالمركب بالنسبة اليه لانه  
تحصيل تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له وعدم الخطا في  
ذلك على ما هو مقصود البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة  
في مطابقة الكلام او عدم الخطا في ذلك على ما هو له ولما يقتضي الحاح  
بالنسبة اليه وعدم الخطا في ذلك على ما هو مقصود علم المعاني فكان البيان  
لهذا الاعتبار متفردا عليه مفتقرا اليه بمنزلة السعة من الدوحة اي  
الفصل من اصل الشجرة ولما يكن منفصلا عنه لانه اذا اعتبر فيه مع الاصابة  
في دلالة الكلام على المراد خصوصياته وكيفية التي لها ارتقاء شأنه  
والاصابة في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والاحتفاء على ما ينبغي  
وعلى وفق ما يناسب المقام ويلائم الحال فهذه الاعتبارات كان بمنزلة المركب  
والمعاني بمنزلة المفرد فتابعا لبيان وصفات المركب عن المفرد  
طبعا واما يقال ان البيان باب من ابواب المعاني او زو عنده وحملوا  
قهما مستقلا اكثر شعبه كالغوايض من القند او ان الاحراز الماخوذ  
في علم المعاني لا يمكن الا بعد معرفة ابراه المعنى الواحد في الطرق المختلفة



او الحال ربما يقتضي الاراد في طريق واضح الدلالة او واضح فواضح فالمر  
 يكن المتكلم عالما بالبيان لم يمكنه الاحتراز من الخطا في تطبيق الكلام على  
 مقتضى الحال وحاصله ان المطابقة المأخوذة في تعريف علم المعاني لا  
 تخص الافادة بل تقوم الدلالات في باب الوضوح والخصاف فيه نظر لانه  
 مع ضعف بعض مقدماته ربما كان على مكر المقصود ادل وهو كون البيان  
 بمنزلة الجز من الكل بقوله لا ينفصل عنه روي بتأنيث الضمير صفة تبعه  
 وتذكر خبرا بعد خبرا وقوله جري جواب لما ذكره القياس محذوفه اي  
 ولما جري ناسبا تاخير وحمله لا جرم اثرنا استنباطا في انا للنتيجة  
 ويجوز ان يكون جري خبرا اخر لكان واثره جوابا بل لا جرم لتحقيق والتا  
 بمنزلة حقا والجملة الاسمية لا تقع جوابا لما قاله الفرغاني لا جرم  
 الاصل لا بد ولا محالة وقد جرت على ذلك وكذا حتى تحولت الى معنى  
 القسم وصارت بمعنى حقا ولذلك يجب باللامر كالقسم فيقال لا جرم  
 لا فعلن وقوله جري منه من ابتدائه اتصاله في موقع الصفة لمجن وف  
 اي جري مجرى كايانا منه مثل مجرى المركب من المركب لفرد وكذا قولك  
 حل مني محل الروح من الحسد ونزلت من البلبل موضع كذا وانت مني بمنزلة  
 الحج **قوله الفصل الاول** قد يتوهم من حمله الفصل الثاني في علم البيان  
 من غير ضبط تقرض لضبط المعاقلة ان ضبط معاقلة ايضا في هذا  
 الفصل في ان قوله وفضلان لضبط معاقلة معناه انهما مذكورة في  
 الفصلين لا على طريق التوزيع لكن تعيين هذا الفصل لضبط معاقلة  
 علم المعاني ياتي ذلك فالوجه ان يجعل محل الدلالات وتعيين النسب  
 والمحار والكناية مقاصدا للبيان ضبط المعاقلة وان لم يصرح به في عنوان  
 الفصل اعتمدا على انسياق الدلالة الى معاقلة في الفصل الاول ولذا  
 لم يقل في الكلام في علم البيان والذي يتبادر اليه الفكر الصواب ان المراد  
 بضبط المعاقلة جمع محلات تماثيل المسائل وتعيينها على وجه التحفظ  
 او التيقظ كما قال الامام في المطالب العاليه **الفصل الرابع** في ضبط  
 معاقلة العلم **قوله** ان مساق الحديث فيه اي في ضبط المعاقلة  
 والكلام يستدعي عمدا اضل اي ايراد حكم يبين عليه مقصود الحديث  
**قوله** اذا افضت التوبة اليه يعني في اخر هذه المقدمة عند قوله  
 لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متغايرة الى اخره لكن قوله فان يقتضي

مالا

مالا يقتضي غير ما لا يراد لك لان مثل هذا الكلام ينبغي ان يكون في معرض  
 التفسير والتفصيل لما اجل ولا وليس هذا هو التناوت الذي يقف عليه  
 اذا افضت التوبة اليه ولا هو تفصيل التناوت مقتضى الحال وان كان  
 مثل ماله ومثرا ببيان سببه والجواب ان ذلك للاستعارة بانه تعزيع  
 لا تفصيل اي لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت صح ان يقال ان الحال قد يتغير  
 تاديه مجرد اصل المعنى وقد تقتضي تاديه الزايد عليه وما لا يفتر عبارة  
 عن المعنى بدليل غيبناه او عن الكلام بدليل نزلناه ومعنى تاديه اداؤه  
 والقاء الى السامع واللامر في مجرد التاليف متعلق بنظم على معنى العلية  
 والغرضية اي نظم الالفاظ لاجل مجرد التاليف منها لا للاغراض التي  
 يصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات والخواص والمزايا الزائدة على اصل  
 المعنى وعلى معنى التشبيه اي نظم كايان او حاصل لمجرد التاليف لا لتضمنه  
 الخواص التي بها يستحق ان يطلق عليه النظر تشبيها بنظم الدرر مرتبة  
 على ما ينبغي كالا لشيخ عبد القاهر النظر هو كون الالفاظ الكلام مترتبة  
 المعاني متناصقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل وحرصا منه  
 نظرا ليعني الفاظ لمجرد التاليف والاسناد بين الالفاظ والاعراب فيها تامل  
 في جز الالفاظ ونخرج عن حكم صوت الغراب في انه لا ينفذ شيئا اذ ليس  
 وضع الالفاظ لغرض من اعادة المعاني الا فراديه بل التركيب وحرصا  
 عن حكم الصوت في صنعة الاعراب من جهة اعادة المعاني التركيب لا ياتي  
 زواجا في صنعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات في اكلون من الخواص  
 والمزايا التي لها تباين في الكلام والترقي الى الاعجاز وكذا كونه على وفق  
 هذا النوع من مقتضى الحال فان هذا محض اخطا طائفة وسقوط  
 درجته وفي قوله وهو الذي سمينا وتزلناه تسامح اذ الاول للمعنى  
 والثاني للفظ وكانه على حذف المضاف اي سمينا معناه ان كان ما عباد  
 عن اللفظ وتزلنا لفظه ان كان عبارة عن المعنى **قوله** الخطا الذي  
 نحن بصدده اي يجعل المعاني والبيان للاحرار عنده لا جامع في  
 الكلام الذي لا يفتقر في تاديه الى ازيد اذ في التميز واعا موضح توار  
 ذلك الخطا وهيجه بمنزلة العبارة المرتفع الحابل عن الابصار هو الكلام  
 الذي يفتقر فيه الى اعتبار الخواص واللطائف فكثيرا ما يقع الخطا للمك  
 في تاليفه وتنظيمه وللسامع في حمله على المقصود على الوجه الذي ينبغي وبوا

فق



قصد المتكلم ويبيح ان يكون وقوع الخطا فيه لغير العار في علم المعاني والبيان  
 والامر يكونا معنيين للاختراز عند وجهنا يظهر ان المراد بالعقل المتقطن  
 الماهر في علم الاحزاب مع قصوره في العلم وعدم معرفته بما وقوله  
 فضلا مصدر فعل محذوف من قولك انفتحت الدهر واهم والذي فضل منها  
 كذا اي بقي بوسط بين كلامين متغايرين نفيًا وابتناء لفظا مثل فلان لا  
 ينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه او معنى مثل تصارت افكارا لا كرون عن حل  
 هذا التركيب اي لم يبلغه فضلا ان يصلوا الى كنهه وفاعل الفعل ضمير  
 يعود الى مضمون النفي والمعنى استبعاد النفي مع انه اولى بالوقوع واستحالة  
 ما فوقه اعني ما وقع بعد فضلا والتقدير يقي عدم مجامع الخطا ادنى  
 للتمييز عن وقوعه للعقل فانه منتصف بالكتابة والاولوية والمعنى في النفي  
 المعنوي نفي عدم بلوغ الافكار الى حله عن الوصول اليه معناه وحل هذا  
 التركيب مما خفي على كثير من الخاصة سيما شارحي هذا الكتاب وعلمهم على ان هـ  
 فضل منها يعني بخاوند وخبروا في مرجع ضمير فضلات خبر بان معنى مجاوز  
 عنه عما تضمنه من حواويل للفظ ولا المعنى ولا التركيب **قوله** وان  
 اختلف في وهك كلمة ان المستعمل في التردد وكلف اختلف المبنى عن الخطور  
 والاضطراب دون الثبوت والاستقرار واسم الوهم الذي اكثر احكامه  
 كاذبه يشعر بضعف الشبهة وتقررها ظاهر سوى المقدمته القائلة بان  
 الكلام في علم المعاني كلام يقتضي نفيه المازية من الدلالات الوهمية  
 اذ ربما غنع جواز ان تقرر قواعد المعاني بعبارات تدل بوضوح من غير  
 احتمال على الخواص والمزايا التي هي مشار الخطا فلا يقع فيها الخطا لمن له  
 ادنى تمييز فكيف للعقل الفطن ويبدوها بوجهين احدهما ان علمه  
 المعاني مستنبط من تتبع تراكيب بلغا وتهم خواصها ولا خفاء في انفسا  
 كلام من القبيل الثاني فيفتقر في معرفه خواصها الى الاختراز عن الخطا  
 والتقدير انه بالنسبة الى لفاظا غايبا يكون علم المعاني وناهما انه ليس  
 المراد بعلم المعاني ان يعتقد تلكا القواعد من ان يصدر ملكه ومدركه  
 بالذوق بل ان يعرف من العبارات كما يعرف الخواص من تراكيب بلغا  
 وحيد يكون هي كلاما من القبيل الثاني وكلاهما ضعيف اما الثاني فلظهور  
 المنع واما الاول فلان معنى كونه ما خوذ من تسع خواص تراكيب بلغا  
 انه في عمله يكون كذلكه ويكنى فيه كون الاخذ عارفا بذلك بحسب

السليمه من غير سبق ما ينبغي علم المعاني وليس بلان ان يكون كل من يعلم هذا  
 العلم يعلم بالنتيج دون التعلم وتقريرا الجواب على ما اشار اليه المصنف ان  
 ما تدرك في علم المعاني ليس تعلما فافادة لما لا يسيل اليه للخطاب سوى التعليم  
 والنظر ليغني فيه حظا يحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه لمن له في اعتقاده  
 استعدادا للتنبيه بافاده بعض الصورات والاصطلاحات وازالة  
 لشتباه ربما يعرض في بعض الصديقات والعمرى لا الشبهة بشئ ولا الجواب  
 والله اعلم بالصواب **قوله** فيوقف جواب الشرط بزيادة الفاعل لخلل  
 الفاصل وصحير تعريفه وله علم المعاني ومعنى تعريفه حصول المعرفة به  
 ان على لفظ التعليم كون كل ما يحتاج الى تعريفه جزيا من جزيات علم المعاني  
 لكن ينبغي ان لا يجعل ضميره راجعا الى ذلك الجزئي المذكور قبله بعينه  
 ليكون التعريف في التعريفات فقط لا في المعرفات لان هذا مما لا معنى له  
 فضلا بل الى علم المعاني وقوله فاستوضح جواب ان اختلف واذا قيل متعلق  
 باجبا وقوله او الطبع كان ينبغي ان يكون بالاول لان الثاني في البابين  
 كالأما لا احدهما الا انه على طرقتي اللف والنسركا في تحقق الاستغناء عن  
 تعليمها حصول الاستغناء عنها بكليهما او عن احدهما باحدهما وانما اعتبر  
 بالوقوف والاجتياج في التعريف والعلم لان التقدير تدون العلوم  
 لم يبينها بما يناسبها من الادلة فلا يكون الاكسبيه واكثرها اصطلاحا  
 وبما جازت لا طريق الى اكسابها بحسب النظر والاستدلال فتبين  
 فتبين النظر والتعليم واذا تحققت فالتعلم والتعليم لا يحصل الا من  
 استاذ او معلم قال ابو علي في الشفا التعليم والتعليم بالذات واحد  
 وبالاختبار اثنان فان شيئا واحدا وهو انشاق ما الى اكتساب مجهول  
 بمعلوم يسمى بالتيار الذي يحصل فيه تعلما والقياس الى الذي يحصل  
 عند وهو العلة الفاعلية تعلمها كالتحريك والتحريك وهذه النكتة  
 ذكر اول العلم ونانيا التعلم وقوله والمالك اما الدور او التسلسل  
 مبني على ان كل الكتاب قائما هو بالنظر والاستدلال والاجتياج  
 الى المنطق والعروض وعبارته في تقرير الشبهة والجواب ليست الا ان  
 قال في اخر الاستدلال ان تعريف الدليل مستغ لان العلم بتزكيه  
 الدلائل ان كان بالضرورة امتنع تعريفه وان كان بالدليل لزم اما  
 الدور واما التسلسل وكلاهما باطلان ولا معنى سوى الضرورة



والاستدلال والجواب انا لا نعرف تركيب الله لئلا نلزم انما ننبه عليه من له في طلبنا استعداد التنبه فان لم يتنبه مخونا من دفتر الخطابين ولا شبهة في تفاوت الناس في ادراك العلوم وقد اورد على متبر الشبهة والجواب اسئلة كثيرة مذكورة في كت المنطق لا نطول بذكرها وباجملة ينبغي ان يعلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى المنطق ان اكتساب كل نظري بالنسبة الى كل احد محتاج الى جميع طرق الاكتساب والمطالعة كسبته بل اننا لاكتساب بطريق التطور محتاج الى شي منها وان بعضها كسبي وبعضها ضروري كاف في اكتساب البعض النظري وان لم يكن كافيا في اكتساب جميع الكسبيات ولا غني عن التنبه وحيث لا اشكال **قوله** اذ قد عرفت هذا شروع في حديث ضبط المعاقلة بعد تمهيد الاصل الدال على ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها البحث في علم المعاني ولها الاحتياج الى الصنطة بتعيين مجملاتها لكنها احوال للتركيب فتأخر عنها ضرورة فلا بد من تمهيد الاصل والامر ضبط التركيب ثانيا والخواص ثالثا وصنطة التركيب بكونها جبرا وطلبها بما يشعر بان المراد بها المركبات القائمة لا المعاني المصدري ولا مطلق المركب ومبني ذلك ان الغرض الاصل من الكلام مرافاة المعاني القائمة الان خواص المركبات القائمة قد تكون باعتبار مقتضيات الاحوال اللاحقة الى ما فيها من المفردات او المركبات الاضافية والاعتناء وغير ذلك **قوله** وساتق في الاعتبار اي في نظائر المنصاة حيث قطعوا بان حقيقة كلمات الاستقهار مثلا هو طلب الفهم وما سواه من الابتكار والالتفات ويخرج عما هو من المتولدات وكذا في سائر الابواب وقوله ثم جعل عطف على تعيين وذلك اشارة الى ما هو الاصل ولا خفا في ان النظر ايضا اسما على ما عليها عند امتناع الاجزاء على الاصل كالدخا في رحك الله والانشاء في صيغ العقود فلذا جعل بعضهم ذلك في قوله وما سوي ذلك اشارة الى السابق في الاعتبار على ما يقع الجرح والطلب الى الابواب الخمسة على ما هو انظا هو من العيان والمحقق في اول قايون الطلب قبل الشروع في الابواب الخمسة حيث قال متى انتج اجزاء هذه الابواب على الاصل قوله منها ما لا يستلزم المقام الى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثنا الابواب الخمسة ايضا تفاصيل ذلكم انه لم يقيد بما سوي الطلب من الانشاء كالترجي والسعي في حوز ذلك لقلته وكون اكثر

غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة وانما جعل البنداسا بقا في الاعتبار مع انه يتقدم فعل مضارع منقول الى الانشاء لان ذلك ليس باعتبار انه انشائي ذلك الفعل فانه لم ينقل الى الطلب بل الى الانشاء الدعا بهذا اللفظ كايح المبيع ولزمه طلب المدعي وانما ذلك باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا للطلب لا لقال كحرف الاستقهار لطلب الفهم **قوله** شيا فشيا اي متدرجا في موضع المصدر من حل او الحال مما عدا ذلك اي بحمله على السابق في الاعتبار شيا فشيا على المعنى الذي بوجه سوق الكلام او موضع سوقه ولك ان يحل على موجب بدء الامن عليه **قوله** وعساك فما تري اي تظن او تبصر وما مصدرية او موصولة والظرف في موضع الخبر اي هذا فيما تري كما في هيت لك اي الخطاب لك وتقول فحمت عيني اذا اردت به واستحقته واجتلبت التي نظرت اليه جلما مكشورا شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاعتبر فيها الاقتحار بالعين والاجتلا وكشف القناع ولا حاجة الى جعل العين او القناع استقارة عن معنى كما قد يتوهم والمعنى انك ربما يستحق في اول الامر بحث الحز والطلب وما يتفرع على ابواب الخمسة فترغم انه اذا كان جميع مباحث علم المعاني راجعة الى هذا فهو ليس من تلك الرتبة التي تدعى الحكم عند الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر الفع الشان وقد يقال انه صريح في قوله المباحث والمعنى انك لعلك حال كونه ناظرا فيما اكرمه من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب مستحق ويعتقد باطلا لعدم قاعة الدليل لكن اذا اقمنا الدليل عليه منتظمة **قوله** فلنعتنهما اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الطلب والخبر كان الواجب ان يعتنهما لاقتراح الحدس لما نحن متعوضون له ونصبون لاجله من المباحث والمقاصد **قوله** نحو جميعا اي نجعلها محتاجين في اعتقادهما الى القويين باحد اي بالذاتات المحسنة كلها او بعضها وبالرسم بالعرضيات ولومع بعض الدلائل **قوله** اما في الخبر اي اما اختياريا بوصف كونه من العقلا ومعنى عدم ممارسة الحدس عدم الاستعمال بحدس والاشارة الى ما واكتسابها بذلك لعدم المعرفة لمعنى الحدس والرسم فانه ليس لهذا كثير دخل في الاكتساب بل الصغار يصيب على كل احد وباعتبار

الاستقهار من القويين في الخبر والاشارة الى ما لا بد من ان يكون له من العقل لا يستلزم ذلك



جمع ضمير الخبر اعني يعرفون اما على طريقه نحن بما عندنا وعندك كذا راجع  
 اي حذف الخبر من الاول واما على جعل الخبر لمجيء كل واحد والصدق  
 وقد روي بالخبر عطفا على من لم يبارس وحسنه جمع الخبرين وان كان كونه لما  
 دل عليه كل احد من معنى الجماعه ومقام الصدق هو ما اذا اعتقدوا كونه  
 اجبارا المتكلم على ما هو به ومطابقا للواقع ومقام الكذب بخلافه لا محذور  
 كونه الخبر على ما هو به اذ قد يصيد في مقام عدم المطابقة ويكذب في مقام  
 المطابقة لعدم العلم بالحال ولا محذور كون الكلام محتملا للصدق والكذب  
 اي في الجملة الخبرية بمعنى ان تصد بغيرهم ويكذبهم بغير ابدان في الجملة الخبرية  
 دون الانشائه اذ على هذا مقام الصدق والكذب واحد لا فارق بين  
 في تفصيله بالنظر الى المقصود فان قيل على ما ذكرنا لا يصح تاييد  
 الصدق بغير ولا الكذب اذ لا يصدق مع اعتقاد المطابقة ولا لا يصدق  
 مع اعتقاد الامتطابقة قلت ليس المعنى ان تصد بغيرهم في مقام الصدق  
 يكون داعيا لا يوجب بعض الاحيان بل ان تصد بغيرهم كذا في مقام  
 الصدق لا في غير فنبني الكلام على ما يبيد التعبد لا يقيدها تاييد والمراد  
 بمعرفة الصادق والكاذب معرفة من هو منهما لكن كل واحد منهما قد يكون  
 صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد ههنا هو الاول لا الثاني على  
 ما يوهن والاما كان لقوله لكن العلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم  
 بالخبر الصدق والخبر الكذب معنى لانه ان اريد بالصادق مجرد مفهوم  
 الصفة فالامر بالعكس وان اريد بمجموع الموصوف والصفة فالصدق  
 نفس الخبر الصدق لا امر موقوف عليه وللانسان الى ان المراد بالصادق  
 ما هو صفة المتكلم ذكر وصف الخبر بلفظ الصدق وان كان معناه الصا  
 اي المطابق للواقع ونظر الكلام ان كل احد يعرف معنى الصادق والكاذب  
 بلا اكتساب من حد او رسم لانه يحصل منه التصديق والكذب على  
 وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب لان التصديق قد  
 باللسان لا كما يكون القابل صادقا وبالقالب لا فنان والقبول لذلك  
 فلا يصح مع ذوامه وقوده في محله بدون معرفته الصادق والكاذب  
 لكن العلم بالصادق موقوف على العلم بالخبر الصدق لان معناه الخبر  
 الصدق والمتكلم به والعلم به يتوقف على العلم بالخبر كونه جزءا منه وما  
 يتوقف عليه البديهي بدعي وعلى ما ذكرنا يتوقف منع توقف معرفة الصادق

قدم

هذا الكلام على ما في نسخة  
 من نسخة المصنف

الخبر الصادق بناء على ان معناه الشيء المطابق ويظهر لك ليس حاصل الدليل  
 هو اننا نفرد بالضرورة بن الخبر الصدق والخبر الكذب ليدفع بان القوة  
 بالضرورة لا تستلزم تصور الحقيقة بالضرورة نعم يتوجه منع توقف  
 التصديق على معرفة الصادق بحقيقته بل يتوجه ما وانه اللزم في تصور  
 اجزاء التصديق **قوله** هذا اي حذف هذا او معنى هذا وهذا الكلام  
 ذكرت على ما ذكرت والخبر ودالتى ذكرها المحذور الى التعريف غير صحيحة  
 للتعريف لما فيها من الخل وجاز وقوع ليتها صلت خبرا مستداما مع انشاء  
 كونه في معنى الخبرية ومن جواز وقوع الانشائه خبرا للبتة فلا كلام  
**قوله** الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ارادوا بالكلام المراد  
 الثامر المفيد فائدة يصح السكوت عليها وبه نخرج المفردات والمركبات انفسه  
 من الاضافي وغيره واحتمال الصدق والكذب صحة انصافه بانه صادق  
 او كاذب اي بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عما يعرض له من صدق المتكلم  
 به او كذبه قطعاً ومن العلم عطفاً بانه يشبه للواقع وعدمها ضرورة واستدراك  
 اذ مع اعتبار شي من العوارض قد لا يحتمل الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب  
 وعلى هذا الاعتبار من كلام الصادق قطعاً ولا يشمل السماء **قوله**  
 حيث لا يحتمل الكذب ولا يشمل السماء حيث لا يحتمل الصدق ولا  
 حاجة الى تفسير الو او اليا او وجعلها بمعنى او واما مثل السماء والارض  
 فبقا فكله ظاهر لعدم مطابقته للواقع ضرورة انتفاء الكل بانفسه الجزاء  
 لا يتقاسم او كان الجزاء في نفسه محتملا للصدق والكذب لما افك عنه  
 ذلك وكان كل خبر كذلك ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعارض بل  
 الوجه في دفع الشبهة ان معنى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق  
 والكذب ان الكلام الذي يكون اعم من الصادق والكاذب بحيث يحتمل  
 ان يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة اي يكون بعض جزئياته مطابقا  
 للواقع وبعضها غير مطابق وهذا رسم خاصة مفارقة لا يلزم صدق  
 على كل واحد من افراد المعرف بل لا يصح صدقه على شيء منها لا نأقول  
 اما ابطال جواب المؤمر بما ذكر فليس بشي لانهم لا يعنون ان ذلك لازم  
 ذات الخبر ومقتضى ما هيئ به ليبرحون بان المعنى ان ذلك بلازم ذات  
 الخبر اذ احد من حيث انه حكم خبر ما على الاطلاق واعتبر مجردا عن الخصوصيات  
 الموجبة لتبين الصدق والكذب على ما سيجي من كلام المصنف وهذا



صادق على كل فرد حتى على قولنا السما فوقنا فانما اذا اعتبر مجردا عن خصوصية الحكم وبدا هذه مطابقة للواقع احتمل ان يوصف بالصدق والكذب. ولم يكن الواصف مخفي اللفظ وعرفنا بخلاف الانشائيات **واما الجواب** عن الشبهة بما ذكرنا كان ينبغي ان يصدق عن المحصل لانه مع كونه محتملا لفا لما عليه العقلان وما والفايلون فقد انصرف عن خصوصية ما ذكر في علم المنطق صادق على مطلق الكلام لانه كلام محتمل ان يكون بعض افراد صادقا وبعضها كاذبا فلا دلالة على نفي بعض اخر وكذا في اخراج الانشائية كما لا يصدق على شئ من الانشائيات لا يصدق على شئ من الاخبار ولتستغوي اذا لم يصدق تعريف الخبر على الصادق وليس بعض خبراته صادقا والبعض كاذبا كيف يسمى الخبر الصادق والكاذب وكيف يعرف الصادق بالخبر المطابق **قوله** او الصدق والكذب اشار الى تعريف اخر للخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب بان يصح ان يقال لقايله انه لصادق او كاذب على لوجه الذي ذكر في احتمال الصدق والكذب مع قطع النظر عن خصوصية القابل والمقول وتكون هذا تعديما للتعريف الاول على توهم انه فاع الله ولم يعقل وكقولهم **قوله** وكقولهم اي قول بعض المقتله هو الكلام اي المستظهر من الحروف المسموعة المتضمنة المقيد بنفسه اي بلفظه الذي على ما قصد به من معناه الحقيقي او المجازي في حق امر الى امر نفي او اثباتا هو غير من اصنافه واصفاته لها او يدل في حق الكلام بسايط الحروف ومركباتها المكتوبة والمسموعة التي لا تتأثر بينها كما في الاصوات الممتدة التي يسمع منها بعض الحروف لا على ترتيب وتبعية وبقية المقيد للاصنافه الاكشاف المعروفة وبقية التي والاثبات. المركبات الانشائية والاصنافية ويحتمل ان يقيد بغيره الانشائيات من حيث دلالتها على لوازمها الجزئية كدلالة قوله على ان يرد منك القيام وليك نكر مني على اني منك لا كرام ولما اكرمتك على قد اكرمتك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما اذا عرض بها عن الخبر كقوله ليتها صليت للمقول بمعنى لا تضل لك وكذا مطابقة الواقع ولا مطابقة اللفظ والاشارة الى ان اعتقاد العاقل ينبغي ان يكون حقيقته الاسلام لا بطلانه **قوله** ويستوجبا طلب ما دل اي صرف على الظاهر لان قوله والله يشهد ان المناقضين لكاذبون كذب لغير ما بلغ وجهه واوكد وظاهر الكلام رجوع الكذب

الى ما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله اذ لا خبر في الظاهر سواه وهو وان كان في موقع مقبول يشهد لكنه اخبار وعلام بالحكم على ما بلغ وجهه حتى لو قيل يشهد انك لرسول الله بفتح ان وترك اللام كان كذا لك ولوه سلم فلا خفاء في دلالة على اخبارهم بذلك ليكون هذا التصور اشارة اليه وهذا العذر كاف في صحة رجوع الكذب اليه بحسب الظاهر واما التاويل فقد ذكرناه وجوه الاول ان الكذب راجع الى قولهم كشيء بناء على كونه اخباريا بالشهادة في الحال او على الاستمرار لان الشهاداة الثاني انه راجع الى تسمية هذا الاخبار الخالي عن مواطاة القلب شهادة كانه قيل اخبارنا هذا شهادته فكذب الثالث انه راجع الى الحكم المشهود به لكن لا بمعنى انه كاذب في الواقع بل في زعم الفاسد واعتمادهم البطل لانه غير مطابق للواقع واختار المصنف وجها رابعا يلحق بالثلاثة وخواص التركيب المسموعة للبلغا وهو ان الكذب راجع الى خبر لسبحه بان واللام واسميته الجملة وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن جميع القلب وخواص الاعتماد وصدق الرغمة ووفور الشا كما في قولهم واذا انظروا الى شياطينهم قالوا انما معكم الظهور ان لست هذه التاكيدات لتفي شكك او رد انكار في الحكم وسبائك في باب. الخطاب يعرف من هذه الابه دلالة على ان قوله والله يعلم انك لرسول اخا جئ به لدفع وهم ان يكون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول الله واذم من عرف من قولنا مرجع الخبرية الى كذا على ما مر ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكمه الخبر في خبر مفهوم وهو اي انه يتحقق مجرد ذلك من غير احتياج الى امر اخر لكن لما كان الحكم هو المعصود والخبر الاخر غير المعصود ومستلزما للطرفين جعله المرجع وعبر عن المسند اليه بالمحكوم له دون عليه اشارة الى انه العدة في الخبر والمقصود برجوع الحكم اليه **قوله** ومو الله في تسميته الاسماء بخبري هنا بالتطو الى الغرض الاصل والمعصود الاول وما يراه ارباب الحقائق من اننا نحقق والمرايا يعتبر اول بالذات في الحقائق وتبعتها في الاكشاف واما بحسب ظاهر الصنا والنظر الخوي فالاسناد الخبري هو ضم الكلمة الى الكلمة بحيث يفيد ثبوت مفهوم واحد للمفهوم الاخرى او نفيه عنه لانه المسند اليه والمسند من صفات الاكشاف والتمثيل بقوله شئ ثابت وشئ ليس بثابت للمفهوم



الياما اثبات مفهوم لمفهوم والذلاله على ان ما يزيد على ذلك من الخصوص  
في المحكوم به اوله فامر اريد على ما هو المعتد في اصل الجز قضي وقوع شيء  
مستند بحسب ما دل عليه التكميل من الالهام كما نه قيل في ما من الاشياء  
وقال في الثاني بحكم بالاثبات للشيء دون ان يقول بنفي البتة على ما هو مفهوم  
من السالبة اشارة الى ان البتة اذا جعل محمولا لم يكن من السالبة والمعد  
فوق لاقتضاها انتفاء الموضوع في الخارج بخلاف ما اذا جعل دابطة مثل  
شيء ما محمولا او ليس محمولا او لا محمولا فان المعدولة تقتضي وجود الموضوع  
بخلاف السالبة وقد يتوهم ان الحكم بمفهوم لمفهوم مرجع للمجزيه المحليه في  
الشرطية لان الحكم فيها انما هو بثبوت قصبة او لا بثبوتها على تقدير احراز  
وكيس يتي لان هذا انما هو اعتبار المنطقين القائلين بان الشرط والجزاء  
قد خرجا من ان يكونا قضيتين وان احتمل الصدق والكذب واما في اعتبار  
التحويين فاجل في الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم مظهر ولا بثبوت والشرط  
فقد لم يمتزلة الطرف والحال على ما سيجي من ان الجملة الشرطية جملة جزئية  
مخصوصة بقيد مخصوص قال السيرافي جواب الجازاء هو اجازة ووعده  
يقع فيه التصديق والتكذيب والوفاء والاختلاف الا ترى انك اذا قلت  
ان جاد ربه اعطاه عرو ونيار لم يقع ذلك محض زيد ولا بتأخير تصديق  
ولا تكذيب واما يقع لك التصديق والتكذيب يا عطاء عرو اياه الدبيات  
ومعناه اياه بعد مجيئه **قوله** لا يزيد على ثلثه يعني بالنظر الى الاجزاء  
الثلاثة لان الاعتبارات الراجعة الى المجموع من غير نظر الى جملة جزئية متقلة  
معمها هي التي جعلت اعتبارات الحكم تكونه اجزاء الاجزاء الذي منه تتحقق  
الجملة ولهذا جعلها عند التفصيل كون التركيب كذا وكذا واما الاعتبارات  
الراجعة الى متعلقات المسند اليه او المسند فقدا درجها في اعتبارها فذكر  
في قسمها لكونها بمنزلة الاجزاء منها بخلاف اعتباراتنا مجتمعة عند الانظام  
فجعلها الفن الرابع **قوله** اما الاعتبار افرد قصدا الى معنى الجبر لان  
سوق الكلام اقتضى ذكر المتقابلات من الامثلة كلة او والمناص على تقدير  
جمع الاعتبارات ان يذكر الامثلة كلها بلفظ الواو فليشد برؤ قوله في التركيب  
حال من الصريح في الرابع لان الاعتبار راجع الى الحكم لكنه معتبر في التركيب  
بحيث يكون الموصوف به هو التركيب على ما قال ككون التركيب تارة كذا وتارة  
كذا واخر ربه عن اعتبار راجع الى الحكم لا يظهر في التركيب فلا يذكر في الفن

كون الحكم ضروريا او مكتسبا مستقضا اعتدا حاكم او غير مستحسن ونحو  
ذلك وقد احكم بقوله من حيث هو حكم اي ما حوز له من الجنبه بمعنى كونه  
على اطلاقه من غير اعتبار كونه لغويا على ما يراه البعض من ان وضع البتة مثلا  
على ان يستند الى القادر المختار واعتليا على ما هو الحق كما سيجي في علم البيان  
من ان وضع البتة مثلا ليس الا انه لا يثبت الاثبات دون فعل الجز في الزمان  
الماضي دون المستقبل واما انه الي اي شيء يستند فذلك محكم العقل لا غير ومن  
غير اعتبار كونه حكما على محكوم عليه معروف ومنكر او محذور ذلك فان امثال  
هذه لا يذكر في هذا الفن وقد فهم من الحكم اللغوي مثل انبت الله البقل  
ومن العقل مثل انبت الربيع البقل ولا يري هذا وجهها فان كليهما عقل الاول  
حقيقة والثاني مجاز فلو قال من غير القرض لكونه حصة عقله او مجازا  
عقليا لكان هو الوجه كما في المسند اليه والسند وبما ذكرنا من معنى  
الحقيقة يظهر ان ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق الحكم من حيث هو اي  
لذاته وما هيته على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشيء من حيث هو هو  
كذا او ليس كذا فان امثال هذه لو صح كونهما عوارض في لزمه غير معارة  
الشيء كالزوجة الرابعة وظاهرا ان شيئا من هذه الاعتبارات ليس  
بغيره المشابه وقوله من غير القرض في موضع البدل والبيان لقوله  
من حيث هو حكم وكونه صلة القرض والمعنى لام حجة القرض لذلك  
لان من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات خبر مستند الى هذا في الاثبات  
وقوله وفي التي متعلق بمقدري موقع المستند اجزم كون اي الاعتبار راجع  
الى الحكم في التوكون التركيب كذا وقوله فمعه ترجع الى افضل الاسناد  
الخبري الزالة لما عسى يتوهم من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم به  
او المحكوم به كلاما لا يتبادر اليه التوكيد والباء في جبر ليس فصرح بان  
فايدة الكل تظهر في الحكم حتى ان ترك التكميل وسائر المؤكيدات يفيد كون  
الحكم ابتداء غير والياء في جبر ليس مشوب بسكا او انكار وكذا الافضا  
على كلمة التقى **قوله** واما الاعتبار راجع الى المسند اليه لاحقا فانه  
لهذا الوصف لا يكون الا في التركيب سيما وقد قيد بحقيقته كونه  
مستندا اليه فقوله في التركيب يكون لقصد التوجيه والتقرير  
واما قيد الحقيقه واللاحق من الاعتبارات الراجعة اليه من حيث  
حصولية كونه مستندا اليه ما ساد ابتداء او طلي او انكاري والمستند



مقدم او مؤخر معروف او منكر وخوذلك مما هو بواسطه اخر  
فانه لا يقد في فيه وكذا اعتبار كونه مجازا او حقيقة صرحا او كناية  
فان بيان في البيان وكذا الكلام في تقييد المسند اليه او المستند اليه  
حتى يلزم ان لا يفارقه **قوله** كقولك عارف سوتي في اعتبار الحكم  
الامثلة وانضمر ههنا على التمثيل للحدف ولم يمتثل في المسند بشئ  
قصدا الى الاختصاص بقدر الارشاد واساق الذهن وقدم الحدف  
لكونه اغرب الاحوال حيث الحق المسند اليه او المسند بالعدم فكان  
القرض له اهم ولانه في التحقيق ثابتا الى عدم ايراده وهو مقدم على  
الارادة كما هو قاعدة عدم الحاقب وعبر عنه في المسند اليه بالحدف  
اشارة الى كونه العمى والركن الاعظم حتى كان ذكره اسقط بخلاف  
المسند فانه ترك ولم يذكر وقوله معرف اخر لكونه لاصفة ثانيا  
لانه لا يخصه بل يعبر بالثابت والحدف قد مره على ما عطف عليه اعني  
منكر الكونه الاحتمال في المسند اليه بخلاف المسند فانه بالعكس وقوله  
من احد المعارف ميان معرفا وقوله مصحوبا ومقرنا صفة له لكون  
البوايع على الاطلاق في المعرف غالبا وصحرا الفضل مخصصا به وانما  
جعله من اعتبارات المسند اليه لانه يقترن به اولاً وبطابقه لفظيا  
واما فائدة فلا تخصي المسند اليه او المسند بل سنة بينهما زمانا  
يعبر عنها بما هو مضاف الى المسند اليه مثل تخصيصه بالمسند بمعنى  
جعله منفردا بالمسند وبما هو مضاف المسند كمن مثل تخصيصه  
المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب بمعنى قصر عليه ومن قاصر  
المسند على المسند اليه ومن قاصده عن النعم واما بيان ذلك بان  
حقناه الذاتي هو موصوفاة المسند اليه بالمسند ومن غير ثم يلزم  
وضيقه المسند للمسند اليه دون غير فتحكم كيف وفي الكشف ان  
فائدة اجاب ان فائدة المسند ثابته للمسند اليه دون غير وقوله  
مخصوصا صفة منكر ومقدما خبر اخر لكونه اذا لا يخص المنكر  
**قوله** ايضا مقصد رافع لا رافع الحدف اي اض اعنار رافعا للمسند  
اليه في المسند ايضا اي عارعة اعل حيث انها المذكور وهي عند مر  
القرض لكونه حقيقة او مجازا **قوله** وفي افراد متعلق بالحدف  
اي وكما لا اعتبار بالراجح اليه في افراد ثم عطف عليه وقوله وفي كونه

جمله وقدم في بيان اعتبار الافراد الفعل لانه الاصل في المسند  
لانه لانه على النسبة المناسبة للحكمة وفي اعتبار الجملة الاسمية لفتح  
الفعلية حيث الشرطية والظرفية الراجحة لها ومقدما خبر اخر لكونه  
لا صفة واسما لعدم الاختصاص **قوله** هذا اي كونه الاعتبار  
الراجعة الى الجمله ترتيبا على ثلثه انما يكون اذا كانت الجملة الجزئية مفردة  
غير منتظمة مع اخرى بالعطف او غير وحصل الجزئية لان الكلام فيها  
والافتح الفصل والوصل يقع في الانشائية ايضا وكذا الانحاز  
والاظهار بل مما لا يخفى ان انتظام الجملتين وانما اذا انتظمت مع اخرى  
فتقع اعتبارات غير ما ذكر في الغنون الثلاثة من الامور ذلكا وحين  
ذلك الانتظام واضح فيكون هذا التكرار وتذكر الظروف السابقة  
وفن رابع يدل من اعتبارات او جزئيات محض وفي اي فن رابع  
ولقلة الفائدة في هذا التكرار كان الاصل ان يحيل فن رابع فاعل  
يضع وذلك اشارة الى ما يعرض للجملة عند الانتظام لا الى الانتظام  
نفسه وهو مستند اجزاء اعتبارات اي اذا انتظمت يقع فن رابع من  
الاعتبارات الراجعة الى الجزئية الى الحاصل حين اعتبارات غير ما ذكر  
في الغنون الثلاثة **قوله** ولا ينبغي الكلام في جميع ذلك اي ما ذكر  
من فنون الاعتبارات الاربعة ايضا حكاية الذي ينبغي ويليق الا بالبحر  
لمقتضى الحال تفسير المعناه وتفصيلا لافاده على وجه اجمال ضابط  
لابواب علم المعاني يفصله على التحقيق الكلام في مباحته وذلك لا ينبغي  
فيما لا يتعلق بالعرض من علم المعاني تعرفه هذه الاعتبارات من جهة  
نصورها والصدق بيقينها بل من جهة كيفية تطبيقها الكلام بمصا  
على مقتضى الحال وذلك لانهم لا يعرفون مقتضى الحال وهي لا تتم الا بغير  
المقامات والحالات المتضمنة لذلك فاجري اي فاجري اخلق كقصدنا  
عدم اتحاد مقتضى الحال متساوية ملتفت اليه بل اتحاد مقتضى له  
ملتفت اليه **قوله** ولا يخفى عليك ان مقامات الكلام متناهية كما نوا  
اذا قصد واتادية معنى من المعاني من مدح او ذم او شكر او شكاية  
او اعتذار او افتخار او نحو ذلك قاموا وجلسوا فكلوا في ذلك المعنى  
بما القوه من الكلام المناسب فسميت مقامات او محال لتسمية للشئ  
باسم مكانه وربما سمو تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام



المخصوص من حيث كونه متميزة محل أو موضع لذلك الكلام مقاماً ومتميزة  
 وقت وزمان له حالاً فقلوا انكم قلان في مقام المدح والذم أو في حاله  
 وكان هذا الكلام في محله ولم يكن وكان مناسباً للوقت أو لم يكن يتحقق  
 أن الحال هي الأمر الداعي إلى الكلام مشتمل على كيفية مناسبة له من حيث  
 توهم زمانية للكلام والمقام ذلك من حيث توهم مكانية له ومقتضى  
 الحال بالتحقق هو ذلك الكلام المشتمل على الخصوصية المناسبة لهذا  
 الاعتبار لصديق أن قولنا أن زيد قائم عند زنا لا يترك مقتضى  
 الحال بمعنى أنه جري ذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه انكار المخاطب  
 لقيام زيد وصادق هو عليه وهو الذي له في الاستئصال على الخصوصية  
 وصحان تلك الخصوصية كيفية يعاينها بقا الكلام مقتضى حاله إلا  
 أنه لما كانت المطابقة إنما تحقق تلك الخصوصية وكان اقتضاها أصل الكلام  
 ثانياً وأما أثر الانكار في اقتضا تلك الخصوصية شاع إطلاق مقتضى  
 الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه في هذه  
 الكتاب اجتمعت بحيث يقول فإن كان مقتضى حال اطلاق الحكم في ذكر  
 المسند إليه ترك المسند وتفضيل لا حيث يقول وأما الحالة المقتضية  
 للهدف للآيات للترتيب للتكرار على ما عرفت عليك في الإجابات **قوله**  
 فتمار الشكر تفضيل للمقاومات المقامات فذكر أولاً القفاوت بحسب  
 أنواع المعاني والأغراض وثانياً بحسب بنى الحكم على حال مخاطب  
 وانقسامه إلى الاستدائي والطلب والانتكاري ولذا عاد للفظه كذا  
 وثالثاً بحسب تفاوت حالات مخاطب في نوع الإدراك وعبر عن تفاوت  
 القسم الأول بالمباشرة لكون المتقارنين في غاية الخلاف بحيث لا يصح  
 الآخر قط خلافاً لآخر من جعله المعادين وقال وكل من ذلك إلى المذكور  
 من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر فصاحوا عن المعصود والفرص  
 كان التفرص لمقتضى الحال ولما كان اعتبار هذه المقامات كلها قبل الشروع  
 في الكلام حتى كان داعياً ولا أي في مقام المدح مع مخاطب منكرو غير آخر  
 في الكلام واعتبر حال المسند والمسند إليه وما يتعلق بهما وحال  
 انتظام الجملتين وما ترتب عليه قال ثم إذا شرعت في الكلام إشاراً إلى  
 ما يفتقر في القنون الثلاثة الأخيرة وإلى أنه إنما يكون بعد الآخر في  
 الكلام وملاحظة اجزائه واقتضائه بكلام آخر بعد عامه وكان

مقتضى الظاهر أن يورد ما يتعلق بأحوال الحكم أيضاً لكونه من اجزاء  
 الكلام بل معطفاً إلا أنه لما لم يكن الدال عليه جزءاً ملحوظاً مسموياً  
 مترتباً كالمسند إليه والمسند ومقتضى ما جعله من الأحوال التي تعتبر  
 قبل الشروع في ذكر كلمات الكلام **قوله** فلكل كلمة مع صحتها  
 مقام مع متعلق بالظرف الواقع جزاء مقدماته أعني لكل كلمة أو بمضاف  
 محبة وفي أي موضع كل كلمة والمعنى أن لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة  
 ذكرت معها مقام ليس لها مع كلمة أخرى مثلاً لزيد مع مطلق مقام  
 ليس مع انطلق أو ينطلق ولا ينطلق مع زيد المقدم مقام ليس مع زيداً  
 وكذا في المحرف والمنكر وغيرها ولا ينطلق مع أن مقام ليس مع إذا  
 ومع إذا مقام ليس مع لو ولأن مع انطلق مقام ليس مع ينطلق وعلى  
 هذا القياس فليست كل هذه الكلمة فأنها جامعة لكثير من مباحث  
 هذا الفن وقد خفي معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله وكل  
 حد ينتهي إليه الكلام مقام يعنى أن حد ود الكلام والفيا فأنها  
 وانقطاعاتها وانتهائها مراتب مختلفة لها مقامات متغايرة وتضمن  
 مقام مقتضى قدر أمر الأجزاء وأمر أجزاء قدر أمر الأجزاء وآخر  
 أكثر وأكثر وكذا لا ينقطع الكلام من جملة مفردة مقام ولا ينقطع  
 مع جملة أخرى أو أكثر وانقطاعه بعد ما مقام آخر **قوله** وارتفاع  
 شأن الكلام يعنى الكلام الذي يعتد به في الجملة عند ارتباط  
 البلاغة أو لا يلحق بصوات الحيوانات وأخطاؤه في باب الحسن  
 والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه ينع التفاضل والتفاضل  
 والارتفاع إلى حد الاعتزاز يكون بقدر مصادفة الكلام المقام  
 لما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشتمل  
 عليها فكلما كانت المصادفة أتم وأدنى وما صادفها وفق واليق  
 وكان الكلام في مراتب الحسن فمسه والقبول عند السامع بالبلغ  
 ارفع وأعلى وكلما كانت انقص كان أشد أخطاؤه وادنى درجه  
 وأقل حسناً وقولاً وبما ذكرنا ظهراً أنه لا حاجة إلى أن يحمل الأخطا  
 بعد ذلك بل لا حاجة له **قوله** وهو أي الاعتبار الذي يلحق بالمقام  
 بل الكلام المشتمل عليه من حيث هو ذلك هو الذي نسميه مقتضى  
 الحال فيكون هو الاعتبار المناسب للمقام **قوله** فإن كان

واوجزم

ط



مقتضى الحال تسيير وتفصيل لقوله وارتفاع شأن الكلام الى آخره وقد  
 راعى في ذلك نكتتين احدهما الاشارة الى ان معرفة جميع الاعتبارات  
 حتى الواحدة الى الآخر انفسها كلها عايد الى معرفة خواص التراكيب حيث  
 قال في الجمع تحسن الكلام كذا والظانية الاشارة الى ما عليه المحققون  
 من علم المعاني وقد بالغ في تحقيقه وتفصيله الشيخ عبد القاهر على  
 ما خصناه في شرح التلخيص وهو ان الخواص والمزايا وما تفرع القاميل  
 والتناظر في الكلام وتعلق به الاعجاز يعتبر ولا بد ان في المعاني  
 الاولى التي يدل عليها الالفاظ ثم يبعثها في الالفاظ حتى يكون مرج  
 البلاغة والمصاحبة ومنشأ الحسن والبراعة وكل ما يوصف به الكلام  
 في باب المفضيلة وتفضل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب التي تترتب  
 تلك المعاني وتصورها بالصورة المخططة والكتابات المتماثلة المسمى باسم  
 النظر لا الى الالفاظ الشظوفة والحروف المسبوقة انفسها ولا الى الالفاظ  
 التوافق التي هي الاعراض التي يقصد ان ينفذها كالموصف بالجمال والشماعة  
 او السخامة مثلا ووجه الاشارة وانه لم يقل ان كان مقتضى الحال  
 تأكيد الكلام تحسن الكلام ايراده مؤكدا **قوله** بحسب مقتضى  
 سروي بلفظ اسم الفاعل واسم المفعول متلانا كان لا يكتفى بها  
 بحسب تأكيد اقل وقويا فاكثر وان كان مقتضى تأكيد ضعيفا  
 يؤكد لذلك او قويا فاكثر واكثر **قوله** طي ذكر يشير الى ان عدم  
 الذكورة يعبر عنه بالحذف والطي والترك وما يمكن تراكب خلاف  
 العيان في مقتضى وفيما يورد عليه الكلام ولذا قال ان كان مقتضى  
 ترك المسند تحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره **قوله** اشارة الى  
 وجه من الوجوه المذكورة أي معرفا من المعارف صحوا باتباع او غير  
 مصحوب مقرونا بفصل وغير مقرونا ومنكرا مخصوصا وغير مخصوص  
**قوله** مختصفا لشي من التخصيصات أي جملة او مفردا فعلا واسما  
 معروفا او منكرا مقيد لكل من ذلك بنوع فتدا وغير مقيد تحسن الكلام  
 وروده على هذه الاعتبارات **قوله** انتظام الجملة مع اخرى ان ارد  
 ذكرها بعد اخرى فصير فصلها او وصلها للجملة دون اخرى وبالعكس  
 في العكس وانما يصير معها فجوز ان يعود الى ايها سبقت لكن لا تست  
 يكون مرجع الكل واحدا وجعل منها الاعجاز طي عمل على المستطمين

والالطاب لا يطبا لكون ما سوى ذلك من الاجاز والالطاب مندرجا  
 في مباحث الفنون الثلاثة **قوله** وقد ترتب الكلام ههنا اي في هـ  
 تفصيل تلك الاعتبارات وباجملة ما يتعلق بمباحث القانون الاول  
 على قون اربعة معني صيرون كل منها بمنزلة جزء من الكلام ههنا بمنزلة  
 الابواب والفصول بهذا الاعتبار قد صح في كل منها انما في تفصيل اعتبار  
 كذا كما ذكرنا في صدر القسم فان قيل قد ذكر قوله واذا كان مقتضى  
 فصلها او وصلها او الاجاز والالطاب على ان كلامها مقتضى الحال  
 ونفس اعتبار مناسب فاما معنى قوله الفن الرابع في تفصيل اعتبارات  
 الفصل والوصل والاجاز والالطاب قلت ان كانت الاصل فدينا  
 فلا اشكال وان كانت لامية ليلام اعتبارات الاسناد والمسند  
 اليه والمسند فالوجه ان كلاما من الفصل والوصل مثلا اعتبارا مناسب  
 من حيث كونه من عوارض الجمل المنتظمة ودوا اعتبارا مناسب من حيث  
 ان لكل منهما احوالا مثل كون الوصل بالواو وغيرها والتوسط بين  
 كمال الاتصال والانقطاع او لدفع الالطاب وكون الفصل كمالا لا  
 او كمالا لانقطاع الاعد ذلك من التفاصيل الموردة في الفن الرابع وكذا  
 الكلام في الاجاز والالطاب **قوله** وقبل ان نخبر اي وقيل ان غطي  
 الفنون الاربعة ما يناسبها وتجب فيها من الذكر اللسان من التقدير  
 والتحريم والتفصيل والتفصيل والتمهيد والتعريض والتعليل والدليل  
 فبذلك على اصل ينهي اليه ينبغي عليه ثباتك على التحصيل وعدم اعراضك  
 بعرض بعض الاحكام عما لدليل ليكون ذلك الاصل مستقرا على ذكر  
 كل من قلبي كاي منك بحفظه ولا تذهل عنه او تكون انت منه على صفة  
 ذكر واحضار لا ترك واهمالا وعلى موضع ذكر منه وذلك الاصل هو انه  
 ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان لوجوه  
 في اصولها وتعاريفها اي ادلتها واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية  
 التي مجرد العقل من غير دخل للوضع والاضطلاح والالاف والعادة  
 كالعلوم الحكيمة اي يكون الدليل فيها اي المنتسب اليها من غير ان يكون  
 عوتقا فيها يقال هو جمل في بني فلان فلا بد ان ينتسب اليهم ولهم من منهم هـ  
 كالاشي عليها اي من كان بمنزلة المجبول عليها يقال انشأته فنتا وفتا  
 العلم مبلغ وارتفع في استقامة الدقيق من تلك الصناعات فان في

صال

به



العقلية الصرفة ايضا وقا هو ادراك شئ الكشف والمساواة وهذا  
ما يقا لان الحكمة تصير كسبية دونه بعد ما تكون بحته نظرية واذا  
لم يجب ذلك اذا كانت الصناعات عقلية صرفة فكيف يجب اذا كانت الصناعات  
كصناعة المعاني مستندة الى محركات منسوبة الى الوضوح والاصطلاح  
مثل كون الزيد قائما للتاكيد وان زيدا قائما لزيادة التاكيد والاعتبار  
اي امور ينظر اليها وتراعي منسوبة الى الالف والفاء والتدريب في النظم  
والثاليف والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد بشر ويظهر للاعتدال  
والاعتدال وان تذهبون للاستيصال وانما اترقي الوجوب على اثبات الامتسا  
لان زيدا يمنع ولا يمتنع لاحتياج اليه في اثبات مطلوبه المشار اليه بقوله فلا على  
الدخيل اي اذا لم يجب تلك المساواة والمساواة فلا بأس على الدخيل في الصناعات  
التي هي علم المعاني ان يقلد صاحبها اي من صار بمنزلة المختص فيها في بعض  
الاجاب به من الاحكام بمنزلة التقوى ان فاته الذوق في ذلك البعض مستمرا  
على ذلك التقليد الى وقت ان يكامل له على التدريج في المواظبة على الاستفالة  
بصحة الصناعات الاسباب الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك الامر  
فيها على ما يقال ان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق والسلم والطبع  
المستقيم وان مدركة الامحاز هو الذوق ليس الاوان طويلا ككتاب  
الذوق طول خدمة هذين العطين فظهر ان كلا من الذوق والطبع  
قد يطلق على القوة المهمة للعلوم من حيث الاحساس ومن حيث كونه  
بحسب الفطرة وقد حضر الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام كونه بمنزلة  
العظام الطعام للنيل الشهي لروح الانسان العنوي والطبع بما يتعلق  
ياوزان الشعور كونه بمنزلة الجبل حيث لا ينفذ فيها اعمال الجبل الا  
قليلا **قوله** وان كان شيخنا اورد على دعواه شاهد يمدح من كلام  
شيخه شرف الدين الحانخي وشيخ الكل عبد القاهر الجرجاني واشي على  
شيخه نقد يلا له وتركه لاحتياجنا الى ذلك فان عبد القاهر من مكي مدعي  
بكل لسان **قوله** ذلك الامام في نسخة الاصل رفع على البدل والاحسن  
النصب على المدح واثرن يسم على التوسيم دلالة على انه من اكمال حيث فعل  
انه لا يكون له مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلاحاجة الى ذلك  
الاعلام واساد تركه السباح الى الادوار مجازي بقرينة صدور الكلام  
عن الموحدة لأمثله الى انشاد الحوادث الى الاوصاف والحركات الفلكية

مجلس

يحملنا خبر كان يقال حاله بالدين على فلان كان بيان جبهة الحسن كان له  
في ذمته الحانخي فاحاله به عند المطالبة على الذوق وصمد فيها للكشف  
من المضنات والواو في ونحن الحال من يحملنا وحسن ظن متعلق بالظن  
الواقع جزا اعني عن بيع اي ظهر واشتهر والعدة العدد الكثير وعلم الادب  
جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو المعاني والبيان  
والبديع والعروض والقوافي والترسل وما يجري مجرى ذلك وصبح اليد  
لعدة السحب كناية عن الاشتهار بها والبتح فيها واصله فيمن اغرس كان يصبح يد  
بالخاف فيعلم ذلك وبالحيلة كل من صبح يد يكون علم تلبسه بما لا يتعلق بالمعاني  
المقاسة والوكد القصد وليس بلغة اصله بل بولده قال في الغوب الوكاد  
محقق التاكيد ليس ثبت وقال في الدنوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولد  
الكدة شدة العمل والمعنى انه مع كماله في العلم والافادة يحملنا على الذوق  
ولا يعم الدلالة ونحن مع اشتدادنا في انواع من انواع الادب وتخصيصها  
طرفا صالحا منه فقبل ذلك وتعلمه في تحسين ما استحسنته وما هو كلمة  
تنبيه دخلت الجملة الامينة كافي قوله تعالى ها انتم هولاء وقولنا لغة  
ها ان ناعده وهو خبر الشان او مهم نفس الامام وم يبعد في موضع  
الخبر تاويل الخبر فيمن لم يحوز الانشائية وهذا الشان الى الاحالة على الذوق  
الذي ليس الدخيل كالناشي فضلا عن الافادة **قوله** القول الاول  
بانه او لا على ان مقتضى العقل هو ان يكون كلام المتكلم على الاطلاق  
بعده رما يقتضيه من افادة النسبة الاجزائية او الانشائية او ما يشي  
ذلك ويتعلق به وثانيا بانه اذا كان مجر الزمان يكون قصده افادة  
المخاطب الحكم ولا رغبه بقصد الاحتياج فمقتضى ذلك بانه ان يجري  
على مقتضى الظاهر كان كان المخاطب خالي الذهن استغنى عن موكدات  
الحكم وان كان مترددا حسن التاكيد بؤكد وان كان منكرا وجب التاكيد  
بحسب الانكار وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر من الحال وجب العمل  
بمقتضى الحال الغرض الظاهر على تقاصيله بقوله من العلوم اي من القضايا  
المعلومة المقررة في العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اي ما يحكم به ويتقضيه  
ويثبت عنده ويرتضيه حال اطلاق لسانه وخبريكة الى النطق بالالفاظ  
والحروف ان يصيب مطروقة في قالب الافادة بحيث لا يقصر عنها ليللا  
ليشبه على احد ولا يزيد عليها لاجراز عن عيب اللغوي الذي هو عيب محض



ليس الاقدام عليه بمقتضى العقل حتى لو كان قصده ان يلبس بمقتضى امر من  
 الامور فحكم العقل ان يبيد ذلك وتوله حال الاطلاق من جهة المعنى  
 متعلق بغيره لكنه ممنوع في حكمه فينبغي ان يتعلق بمحذوف او حكم العقل  
 وليست به لما اشترنا اليه من انه يريد ان لا يشارك متصرفا ظاهريا هو اللسان  
 عمله الالفاظ والحروف واخر باطنها كما على الاول عمله بحصيل المعاني وافاد  
 وحكمه المحمور على الانسان هو ان يصرف محصول اللسان الى الافادة وهكذا  
 يظهر ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل المحصول بمنزلة ان يقال  
 من المعلوم ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم ان الواجب  
 حكم العقل هو ان يكون كلام المتكلم لا يربطه على المقصود ولا يقصر عنه انتهى  
**قوله** فاذا اندفع قد ظهر عما ذكرنا من معنى الافراغ في قالب الافادة  
 حسن تفرغ هذا الكلام على ما قبله اي اذا كان مقتضى العقل هو الافراغ  
 في قالب الافادة فاذا اسرع المتكلم في الكلام واطلق لسانه الى حال كونه  
 بصدد الاجابة والاعلام من غير ان يذكر الكلام الحزبي لميلنا سلف وخسر  
 او بئس شكوي وخوذلك لزمان يكون قصده في حكمه الذي يتضمنه خبر الله  
 اندفع فيه افادته اي افادة المتكلم وجزء المخاطب حال كون المسند متاولا  
 متعلق الافادة اعني التركيب وما يضم اليه من الموكدات بقدر الاحتياج  
 لا انقص تخامعا عن العصور ولا ارشد لحاشا عن اللاعة ولم يذكر معقوب  
 الافادة لان اللاد في محاسن ليس الا مجرد كونه معينا وسوا جعل صير  
 افادته للتكلم او جزم فاحكم راجع الى حقيقة التكلم والاضمار بذلك الخبر  
**قوله** فاذا القى الجملة الخبرية تفصيل للكلام السابق وتقسيم للمز الذي  
 اندفع فيه من هو بصدد الاجابة والاعلام الى الاستدائي والظلي والاكراه  
 وما يليق بكل منهما من الاعتبار المناسب وفي قوله لحضر ويتقش اشارة الى  
 ان القاء الجز ليس الافادة بصور مفردة بل الافادة الصديقية بالنسبة  
 وارتسام صورة الحكم في ذهن السامع واذا ذكر المفردات لحضر في ذهن  
 المخاطب مغايرتها المعلومه التي ربما يكون ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه  
 فان قيل ربما يكون احد الطرفين بل كلاما حاضرا بل الانتقائ حاصل كلهما  
 حينئذ اما ان يكون الخبر عالما بهذا الحضور والانتقائ في ذهن السامع فلا  
 يكون مما نحن فيه اعني الانتقائ الغرض ولا يكون فلا ينافي كون الانتقائ  
 لهذا الغرض فيصده فانه القاء الحضور والانتقائ فاستغنى عن الموكدات

لكن لم تحصل غرضه بكلامه لانتقاع حصول الحاصل وقد يقال ان السوان  
 انما توجه على تقدير حضور احد الطرفين وحيد بمحصول الغرض الذي  
 هو حضور الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالحاطب يكون مترودا  
 لا خالي الذهن فلا يكون من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما حضر الطرفان  
 من غير التفات الى النسبة وملاحظة لها فلا يحصل التردد وقوله كفي جوابا  
 اذا يتمكن عطف عليه احوال بتقدير المستند وصحة حكمه للتكلم المحرر وصحة  
 تمكن ومصادقة حكمه والاستناد ولعله اقرب او حكم المحرر بالمستند  
 المستند اليه وهو ايقاع النسبة او لا ايقاعها اعني الاعلام بذلك  
 والله لالة عليه والتمكن من هذه المخالف هو الوقوع او اللاد وقوع  
 وهو معنى الاستناد وصحة رايه لذهنه وقوله فيستغنى عطف على كفي  
 او يتمكن على قصده الترتيب والتفرغ اي اذا كفي نفس الحكم استغنى الجملة  
 عن موكدات الحكم وقوله قبل ان اعرف المهرى للاستقبال بالنظر الى  
 زمان الاثبات لا بالنظر الى زمان الاجابة والتكلم فليست **قوله**  
 فاذا القى اي الجملة الخبرية الى طالب لها مترودة حصنة المسند والمستند  
 اليه دون انشاء ويكون الانتقائ انتقائ المتكلم او حكمه ذلك الطالب  
 المحرر عن رطة الجرم التي هي بمنزلة الموت والهلاك بقصد حياة الروح  
 مع شعور بها في الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شي من الموكدات  
 في الجملة الخبرية بقوله طر فاما مستند اجز عنه واجملة صفة كاشفة  
 لمحرر ودون الاستناد طرف متعلق بعنده اي محاذ ورن الاستناد فانه  
 ليس عنده وقوله فلهذا مستند اجز بين بين اي بين الاثبات واليقين  
 واجملة عطف على جملة طر فاما عنده وصحة منه للاستناد وهو في موضع  
 الصفة لمحذوف يفسره بين بين اي هو كذا من اجل الاستناد وفاعله  
 ليتقيد بمقتضى ظاهر سوقي الكلام ومقابله قوله يعود الى حكم نفسه  
 في القسم الانكاري ينبغي ان يكون ضمرا للتكلم المحرر لكن حمل قوله استحسن  
 بقوله المنقذ على صانعة المصدر الى الفاعل على معنى يحسن بقوله حكمه  
 المحرر بادخال اللام في الجملة بعينه يخفف لا يلبق بعينه ولا يلازم ما  
 في الابتداء من قوله كفي في ذلك الانتقائ حكمه وفي الانكاري من قوله  
 استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حمل المنقذ على ما به الانتقاد ومحكم التكلم  
 وفي قولنا استحسن دون وجب اشعار بان هذا في اقتضا الموكدات دون



المرتبة الاولى لانها لا تترك لم يتبع ذلك التقدير بل ذكر الشيخ عند القام  
انه لما حسن التاكيد ما كان للتسايل ظن في الجانب الآخر للقطع بحسن ضاح في  
جواب كيف زيد وقام في جواب ثم اقام زيدا ما قد عذرنا كيد على  
تقدير يكون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب لا بان يشاركه الاظهار  
الضعيف في ذلك مما عتقنا في الوجوب **قوله** واذا القاهما  
اي جملة الخيرية الى مخاطب حاكم فيها بخلاف ذلك المحر بان يكون حكمه  
الاشارة وحكم المخاطب لتقوى او بالعكس لتلاجل ذلك المحر ذلك  
الحاكم بخلاف الى حكم نفسه لسوجب حكم المحر ليشرح على حكم  
المخاطب تاكيدا بقدر مطلق قلب المخالف من الاحكام وزعم المحر واعتقاده  
فقوله ليشرح مفعول له لا يستوجب وسط بين فاعله ومفعوله  
اذ لو اخرجه مفعول لتخلل منه وبين وصفه اعني بحسب ما اشرب  
ولو اخرجه الوصف ايضا لجد عن المصلح والتبس وما في ما اشرب  
مصدره يقال اشرب الثوب الصبغ اذا دخل به داخله الصبغ  
اي دخل في اعماقه واستند الى مفعوله الاول وفي اعتقاده متعلق  
باشرب ثيابا لمكانه كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم الخجل  
والضجر للمخاطب ويجوز ان يتعلق بحسب والضمير للمخاطب اي  
بقدر التاكيد في زعم المتكلم واعتقاده لانه الذي يورد القدر  
من التاكيد فناسب ان يحتمل قد راى التاكيد بحسب اعتقاده لا بحسب  
الامر نفسه وقوله لمن نكر ولم يبالغ متعلق بقوله المتكلم وعلى هذا  
اي كانه على الطريق المذكور اي لمن يبالغ في الامكار زيادة مما يفهم  
فان قلت كيف اعتبر هنا الترجيح وهو المساوي اليقو وعده  
المقوية وهي بالمقارنة وازالة التاكيد راعلق قلت لما كانت  
اجرة امر مستكرها بطل الواقع فيه الغاية منه وبجود الحاجة  
منه تقع في الظن والاعتقاد تناسب عتباط الاعتقاد فيه هو  
يفتقر الى القوي والمعاون فاحسن يقوته ولا كنه لك زوال  
التاكيد وان المنكر بما يناسب بان كان بل مخرج والخلص منه لا  
يوجب الوقوع في الظن والاعتقاد بل بما لا يفضي الى الخسران  
فاحاج الى الترجيح لئلا يقتصر زواله على حد القساوي بل يميل  
الى الجانب الاعتقاد **قوله** وان سئلت ان تعرف زيادة التاكيد

بحسب زيادة التاكيد وقام كل كلام استدلال فيها بحكي من رسل عيسى عليه  
السلام حيث قالوا اولانا اليكم مرسلون حين كذبوا وثانانا اليكم  
اليكم مرسلون حين بولع في تكذيبهم وخوطبوا بما انتم اليكم مرسلون وما  
انزل الرحمن من بين يمينه ان انتروا لا تكذبون وفيما ذكر رد على صاحب الكتاب  
حيث قال انما قيل اننا اليكم مرسلون اولانا اليكم مرسلون اخر الان  
الاولا بعد الاخبار الثاني جواب انكاره وانما لم يتعرض المصنف للتاكيد  
القصي بقوله ربنا يعلم لانه يريد التعرض لما هو في نفس الجملة الملقاة  
وتختلف به صورتها وادراكه في عبارة الكتاب على سبيل البدل من  
كلام رب العزة وحيث قال متعلق بتأمل وكذا كيف يقرر على تضمن  
معنى العلم والمعرفة وقيل هو بدلا لاشتمال من كلام رب العزة وليس  
بذلك وضرب الهم في الالية لا صاحب القوية وهي انطباعه والاشارة  
قيل بولس يقع الباطنة واللامر بالمحسوس وقيل بولس وهو السوال الثاني  
سمعون وعزونا قوتنا من عزرا المظن لارض ليدها وشدها وعزونا  
بالضعف اي غلبنا وقوتنا **قوله** واخراج الكلام في هذه الاحوال  
اي كون المخاطب خالي الذهن وتروده وانكاره على الوجه المذكور  
يسمى اخراج مقتضى الظاهر على اصنافه للتبليس اي اخراج الكلام  
على وفق مقتضى الظاهر يعني الظاهر من الحال مقتضى الحال اعتر  
عن ان يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن ظاهرها حال او بحسب غير  
الظاهر بان يعتبر في كلامه الامور التي تناسب تميز وجود الشيء من له  
عدمه او بالعكس فيعمل على موجه ويعدل عن الظاهر **قوله** وانه  
اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان بالنصيح لا بمعنى انه  
يبحث فيه عن ذلك وعن شتمه بل بمعنى انه يبحث عن احوال الكتاب بحسب  
يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جلته وان مقامها  
يسمى بالنصيح واخراج مقتضى الظاهر من جلته ونحها هذا المعنى  
وبعد ان يقع مسئلة في علم البيان كما حكى بان **قوله** والذي  
اريناك اي ابرناك وعرفناك مبتدأ خبر الجملة الشرطية والعائد  
في الشرط واعمالا لصيغة جعل لقوة الادراك عامله فيه مضمرة  
وفي الاساس استوفيت منه اخذت في امره بالو شيعه وهو المناس  
ها هنا لا ما في الصحاح استوفيت منه اخذت منه الوثيقة واما

والتاكيد وجب بحسب الاعتقاد  
والتي هي من الواكيات والتاكيد استحقاقا

فكل مقتضى الظاهر من مقتضى الحال ولا يكسر  
كما في صوت لا يخرج على خلاف مقتضى الظاهر



استوثقته بمعنى وجدته وثيقا محكما فليس بلغه ولا مناسب ههنا  
 فالمعنى اخذت في جواب ابي العباس المبرور لان امحق المتكلم الكندي  
 بالوثيقته حيث عرفت بما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فهو له حزم متعلق  
 بجواب وقوله سألته اي الكندي ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي  
 كان على وجه الاستفسار دون الجزم والاعتقاد **قوله** هذا اي هذا  
 الذي ذكر من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن يتبعه الاجرايح على  
 خلاف مقتضى الظاهر بعد رتبته عن رتبته وكثر فروعه وشعبه  
 وانبتا كثر فروعه وسعته اللطائف القرآنية والدقائق السايه  
 عليه ورجوع المهتم من ارباب البلاغة والسجع من اصحاب السنان  
 والبراعة اليه ولفظ في قوله ثم انك ترى الى اخر اشارة الى هذا  
 المعنى والى ان ما سبق من كون القصد فائدة الحكم والارمى ومن وجوب  
 ترك الموكلات في الابتدائي والتاكيد استحضانا في الطلعي ووجوب  
 الانكار اي اعما هو على تقدير مقتضى الظاهر واما بعد بخاونه الى خلاف  
 الظاهر فتكون احكام واعتبارات اخر مثل القاطعة الخيرية الى من هو  
 عالم بالحكم والارمى ومثل التاكيد في الابتدائي وتركه في الانكاري وقوله  
 التاكيد مع قبح الانكار وبالعكس وغير ذلك فلا مرد للاعراض على ما  
 سبق بانه قد لا يحل التجريد في الابتدائي ولا التاكيد في الانكاري  
 ونحو ذلك على ان المذهب كورفها سبق هو ان محرم الحكم كاف في انتفاض  
 الاسناد مستغنى عن التاكيد والزمه موجبه حسنه والانكار لوجوب  
 وهذا لا ينافي ان يوكد الاول لغرض اخر ويترك التاكيد في الاخرين  
 لما ينع او لسبب راسخ لا اخراج لاعلى مقتضى الظاهر او كصديق في  
 ورعية ووجوب نشاط في الابتدائي وعدم بيعه ومحرك من التكلم  
 وعدم قبول ودواج من السامع في الانكاري كما في قولنا لمنا فقيها  
 عنده لقاء المومنين امنا وعند لقاء اخوانهم انا معكم او كسبق  
 الظن من المتكلم في محكم الذي وقع بانه لا ينع كما في قوله تعالى حكما  
 رب اني وضعتها اني لا اعز ذلك من الاعتبارات المتناسبة وقد  
 ذكر الشيخ في دلائل الاحكام من ذلك القلق بالكر العجيب  
 والداهية ومنه شاعر معلق ياتي بالحجاب والغراب التي رعا  
 قد خل في حد خوارق العادات ومن ههنا يقال له السحر والتش

مع

هذا هو مقتضى الظاهر  
 في جواب ابي العباس  
 المبرور لان امحق  
 المتكلم الكندي  
 بالوثيقته حيث  
 عرفت بما ذكرنا  
 انه صادر عن  
 التحقيق فهو له  
 حزم متعلق  
 بجواب وقوله  
 سألته اي الكندي  
 ابا العباس اشارة  
 الى ان قول الكندي  
 كان على وجه  
 الاستفسار دون  
 الجزم والاعتقاد  
 قوله هذا اي هذا  
 الذي ذكر من اخراج  
 مقتضى الظاهر على  
 ما ذكر لكن يتبعه  
 الاجرايح على خلاف  
 مقتضى الظاهر بعد  
 رتبته عن رتبته  
 وكثر فروعه وشعبه  
 وانبتا كثر فروعه  
 وسعته اللطائف  
 القرآنية والدقائق  
 السايه عليه ورجوع  
 المهتم من ارباب  
 البلاغة والسجع  
 من اصحاب السنان  
 والبراعة اليه  
 ولفظ في قوله  
 ثم انك ترى الى  
 اخر اشارة الى  
 هذا المعنى والى  
 ان ما سبق من كون  
 القصد فائدة الحكم  
 والارمى ومن وجوب  
 ترك الموكلات في  
 الابتدائي والتاكيد  
 استحضانا في  
 الطلعي ووجوب  
 الانكار اي اعما  
 هو على تقدير  
 مقتضى الظاهر  
 واما بعد بخاونه  
 الى خلاف الظاهر  
 فتكون احكام  
 واعتبارات اخر  
 مثل القاطعة  
 الخيرية الى من هو  
 عالم بالحكم  
 والارمى ومثل  
 التاكيد في  
 الابتدائي وتركه  
 في الانكاري  
 وقوله التاكيد  
 مع قبح الانكار  
 وبالعكس وغير  
 ذلك فلا مرد  
 للاعراض على ما  
 سبق بانه قد لا  
 يحل التجريد في  
 الابتدائي ولا  
 التاكيد في  
 الانكاري ونحو  
 ذلك على ان  
 المذهب كورفها  
 سبق هو ان  
 محرم الحكم كاف  
 في انتفاض  
 الاسناد مستغنى  
 عن التاكيد  
 والزمه موجبه  
 حسنه والانكار  
 لوجوب وهذا  
 لا ينافي ان  
 يوكد الاول  
 لغرض اخر  
 ويترك التاكيد  
 في الاخرين لما  
 ينع او لسبب  
 راسخ لا اخراج  
 لاعلى مقتضى  
 الظاهر او كصديق  
 في ورعية ووجوب  
 نشاط في  
 الابتدائي وعدم  
 بيعه ومحرك من  
 التكلم وعدم  
 قبول ودواج  
 من السامع في  
 الانكاري كما  
 في قولنا لمنا  
 فقيها عنده  
 لقاء المومنين  
 امنا وعند لقاء  
 اخوانهم انا معكم  
 او كسبق الظن  
 من المتكلم في  
 محكم الذي وقع  
 بانه لا ينع كما  
 في قوله تعالى  
 حكما رب اني  
 وضعتها اني  
 لا اعز ذلك من  
 الاعتبارات  
 المتناسبة وقد  
 ذكر الشيخ في  
 دلائل الاحكام  
 من ذلك القلق  
 بالعجيب والداهية  
 ومنه شاعر  
 معلق ياتي  
 بالحجاب والغراب  
 التي رعا قد  
 خل في حد  
 خوارق العادات  
 ومن ههنا  
 يقال له السحر  
 والتش

شبيه بالنهم وهو اشد اقل من التفل ونفث ريقه ونفث في العقد عليها  
 وذلك في السحر مضار ذلك ترشحا لا سقارة الساحر المتكلم بالغراب  
 والمراد بهذا الفن صناعة البلاغة لا علم المعاني كما قد يوقعهم والخطا  
 صناعة يمكن لها اقناع الجمهور فبما يراد ان يصيد قوا به بقدر الامكان  
 ويقابل به الزهان وذلك مبتدأ خبر الظرف اعني اذا حلوا او على تخمين  
 من المحيط والوجوه المختلفة مثل ان لا يجعل الخطاب بعلمه اوليان عن  
 مصممون الجملة او يكون الحكم في غاية العبد والغواية وامثال ذلك مما  
 يصح باعتبار اي يشبه العالم غير العالم **قوله** وان شئت ان تعرف  
 ان العالم بالشئ ينزل منزلة الخالي عن العلم فتأمل في قوله تعالى لقد  
 علموا لمن اشتراه ماله في الاخر من خلاق فان صدق به لعل ان اهل  
 الكتاب قد علموا ان من اشترى كتاب السحر والسجود ليس له في الاخرة  
 نصيب من الثواب واخبر بذلك على انهم لم يعلموا ذلك لان لولا سقا الشئ  
 لانقا عن شعني لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومعلق يعلمون  
 هو متعلق علوا به لالة السياق لا يقال بل السياق يدل على ان معلق  
 يعلمون هو مصممون بين ما شروا به انفسهم لانا نقول لو سلم قوا  
 واحد وهو ردة ما شروا وعدم تعلق نفع به في الاخر وترتيب  
 نصيب عليه وجواب لو محذوف اي لا متنعوا او لوجوا واللام  
 في لقد علوا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لامر الابتداء مطلقا  
 في غلت لزبد قايرو ومن اشترى مبتدأ خبر ماله في الاخر من خلاق  
 واللام في لبس ما سزا وجواب قسم محذوف او الجملة عطف على لقد  
 علوا وكلام المصنف صريح في ان ليس القصد بان في الابد خبر ان  
 مخاطب هو عالم بغيره وبلازمها لكن ترك منزلة الجاهل وذلك  
 انه صرح بان اثبات العلم هو لاهل الكتاب والجزء هو ما تعلق به علوا  
 ويعلمون وليس في الكلام لقا هذا الخبر لهم ومنهم من يوقع ان في  
 الانية مثلا لذلك فخطب خطبوا واعترض صاحب الايضاح  
 بان كلام المفتاح يوهن الانية من مسئلة نزل المحيط لانية الخبر  
 ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك على ما بينا من انه لم يلق الى اليهود  
 جملة من اشتراه ماله في الاخر من خلاق بل لقا النبي عليه الصلاة  
 والسلام وسائر السامعين الخبر بان اليهود عالمين بذلك مدفوع بانه

ب

ف

ما

شبه



لا ايها بعد النظر في قوله كيف يجد صدق الاعم ولو سلم فلا ضير  
في الاقسام بعد وضوح المراد بقوله كيف يجد حاله من صير عليكي الي ازم  
وحافظ او استيناف في موضع جواب الامر وكيف حال من يجد **قوله**  
ونظير اي نظير قوله ولقد علموا الآية في نفي التي وابنته وان لم يكن  
هو العلم قوله تعالى وما رميت اذ رميت حيث اشرت له الرمي او لا  
بمعنى صدق عنه ظاهرا واكتسابا ونفاء عنه ثانيا حيث بلغ من الشاهد  
حدة الا يبلغه رجى البشر ولهذا قال ولكن الله رمى ذلك انه لما نفي  
اجعان يوم يدري بقبضه من الحصا في وجع المشركين وقال شامت  
الوجع فلم يبق مشرك الا شغل عينه فانزمو او قوله تعالى وان كنتم  
ايها ضم الآية حيث اثبت لهم لا عان بعلالة الاضافة اليهم وايضا  
النكت اي النقص عليها بترضاها بقوله انهم لا عان ظهر من جهة عدم  
الاعتناء بها بقاء على عدم وفاهم بها فان قيل هو ليس بصدق  
الامثلة والنظائر لقوله تعالى ولقد علموا الآية بل لتزيل العالم بالحزن  
منزلة الجاهل فالمناصب ان يجعل صير نظير عايد اليه على ان الآية لا  
مثال ونظير لتزيل العالم بعبادة الجبر ولا رها منزلة الجاهل والاخر  
نظيرتان له في مجرد نفي الشي بعد اثباته على ما قرناه قلنا ان يكون  
الآية الاولى من الامثلة فغلط على ما بيننا ان ينبت واما كونه صدق  
ايراد الامثلة فهو لان القاعدة انما تتم بقوله فيسوقون الكلام الى  
هذا مساقه الى ذاك على ما يشير اليه وسيؤكده اليه التامل ان شاء الله  
تعالى واما ساق الحديث فهو انه يريد ان يذكر من صور من نفسا لكلا  
لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما سبق من مقتضى الظاهر من القصد  
الى الافادة للحكم او لارغى في مطلق الجبر وترك التاكيد في الاستدلال  
والتوكيد يؤكد في المطلق ويؤكد لا تكا رية الانكار الى الاول ان يترك  
العالم منزلة غير العالم فيسا واليه الكلام مساقا الى الثاني الذي  
الثاني ان ينزل غير السائل منزلة السائل فيؤكد كلام معه الثالث  
ان ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد الرابع ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر  
فينزل التاكيد ولما توهم في اثباته في الاول استبعاد ينزل العالم في  
الجبر ولا رها منزلة عدمه حوالا لانه بقتية المحاطب على ثبوته في  
صوت اعم بطريق ابرن والاولى وادل وهو جعل العلم بسببه بمنزلة عدم

نصرا

نصرا بالاثبات والنفي كما في الآية الاولى في نفي اعم بطريق اوضح اعني  
جعل وجود الشي بمنزلة عدمه نصرا بالاثبات والنفي كما في الآية الاولى  
بعبارة اصرح كما في الايتين الاخريتين ونظير من هذا ان قوله فيسوقون  
عطف على اهلوا كما علم عليه المصنف بعلامة الحرة في نسخة خطه لا على  
ينضون كما يوجهه جميع الشارحن والناظرين وذلك لانه حينئذ يقع  
قوله وذلك اذا اهلوا جملة حالية واعتراضية عن معنى بل ربما تكون  
قاسدة اذا لا معنى لتقييد النفي المطلق بهذا الوقت وتخصيصه به  
وتقع المعطوفات في موقع التفصيل للنفي مع الاستمرار في اللزوم الاخر  
بان كل منهما في اي وقت يكون بخلاف الاول اعني سوقا الكلام الى هذا  
مساقه الى ذاك اذا لا دلالة حينئذ على تقييده بما اذا اهلوا واما اذا  
عطف على اهلوا فالمعنى ان هذا النفي يكون اذا اهلوا فسا قوا اذا  
قد مو الى غير السائل ما يلوح بالحرفا قاصو مقام السائل واذا اراد على  
غير المنكر شيئا من امارات الانكار فترى من منزلة المنكر واذا كان مع  
المنكر رادع عن الانكار فقلوا القصة فانظر الى حسن هذا الكلام  
وانظماه وتاديبه على ما هو عادته في اقتضائه ص عبر عن الاحكام  
والشروط في الصور الاربع بعبارات مختلفة وذكر الاول بطريق  
تخطف الحكم على ما اصنف اليه كلمة الشرط بخلاف البواقي يكون الاول  
في مطلق الجبر والبواقي تفصيل متقابلة على نظام واحد وينبغي ان لا  
يخفى على من له ادنى معرفة بالساليب الكلام ان الاشارة بهذا في قوله  
فيسوقون الكلام الى هذا الى المحيط بعبادة الجبر ولا رها وبذلك  
الى الخالي الذي من ذلك انما يحسن على ما ذكرنا من كون قوله فيسوقون  
عطف على اهلوا وكون قوله وان شئت المضارع ضمنا لهما فان قيل  
هل يجوز ان يكون فيسوقون في موقع جواب اذا اهلوا وينتظر عطفه  
يقهون وينزلون عليه مقيد بنظرهما فان ذلك بمنزلة جملة ظرفية  
قلنا لا ترتبط هذه الجملة الظرفية اعني اذا اهلوا فيسوقون  
بالمستند اعني ذلك بخلاف ما اذا جعل الجبر هو الظرف نفسه **قوله**  
وهكذا قد يقتضون عطف على اذا اهلوا فيسوقون بالمستند مثلا الى  
المعنى كانه قال اذا اهلوا فيسوقون واذا كانوا قد موا فيقتضون  
وهكذا اشارة الى ينزل العالم بالفائدة بمنزلة غير ولفظه قد للتخييل



أو التقليل بغيره أي التركيب أو الكلام لهما أي لمن يسأل ومن لا يسأل  
 وإذا كانوا متعلقين بغيرهم وهذا الاشتراط بالنظر إلى ما هو الشائع في  
 الاستعمال ولا يمنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح ولفظه بلوح  
 ومضاه الإشارة من بعيد أسراراً لأنه ليس ما قد سوا مما يعلم به خصوصاً  
 هذا الخبر بل ما يناسبه ولفظه مثل إشارة إليه ليس يجب أن يكون الملوحي  
 هو ذلك المقدم بخصوصه بل ما هو من جنسه ولفظه النفس استعان  
 بحودة فنيوها لما يرد عليها وعدم دهرها واستشرا فقال لو جهرت  
 وتطوها مع زيادة طلب من استشرت الشيء إذا رفعت بصرك تنظر  
 إليه وبسطت يديك فوق الحاجب كالذي تستظل من الشمس بمنزلة  
 الميل ويتردد في موضع الحال والبيان للمصدر بانه أسراراً بان  
 تأكيد هذا النوع يكون بان خاصته بحسب الاستعمال وجعل الأسلوب  
 متعلق استلوك مبني على اشتها راسال الكلام في طرقة وجميع المقامات  
 وأصافه الامتثال لها مبني على اعتبار الجزئيات والأقوال المناسب سلوك  
 هذا الطريق في هذا المقام وهذا الأسلوب إشارة إلى تزلزل من لا  
 يسأل منزلة من يسأل ثم العمل على وفقه في صناعة التركيب وإصابة المحرر  
 أي موضع الجز وهو القطع عبارة عن فصل الأمر على ما ينبغي وتلويح وهو مبني  
 تطبيق الكلام على مقتضى الحال على الوجه الذي لا يوفق **قوله**  
 أو ما يرى أو لا يعطى على مقتضى رأيي اندهل وبذلك مثلاً وشاهد  
 ولشأنه أي بركة الأعمى من شعر الدولة العباسية بكر المسافر  
 ذهب بكرة الحجر الهاجم وهي من الروايات العصر النجاشي الظفر  
 والعوزة المطلوب استواء جعله هايمامة البلاغة المقدمون  
 المقدي بهم في البصاحة والبلاغة لا العالمون بعلم المقاني ولهذا  
 وصفهم بالمتقدمين خلقتهم وجلتهم إلى تطبيق مفاصل البلاغة بمعنى  
 اتقانهم بالكلام البليغ على أحسن ما ينبغي وأكمل ما يليق وحكمهم بالخير  
 الأعراب المخلص من مخالطة الأعاجم فان ذلك بورت نقصاً ثانياً  
 ذلك والله ذلك يكونهم لسكون البادية ولا يدخلون البلاد وهذا  
 كما قال الصديقون للكو فبنحو أخذنا اللغز من أكلة الزمير وحوشه  
 الصباب وأنتم عن أكلة السوارز وباعمال الكواض هذا القبطان والقب  
 يسكون القالي جمع نفيه أول ما يند وفي الحرب قطعاً متفرقة وهو صريح

لكن لم يحصل كلامه بغيره صار مثلاً أول من قال ذلك وريد بن الصمة  
 رأي الحسن قتلها وهي جارية حسنة فقال ما ان رأيت ولا سمعت  
 كالنوم هائاً أيق حوب مبتدأ لا تبدو محاسنه • بضع الهناه  
 مواضع النقب • الهان الطال للابل لا يبق جمع ناقة أصلها النوق  
 الحوب جمع حربا المتبدل من لا يصون محاسنه المولد في العرب من ليس من  
 خلتهم وكلام مولد ليس من أصل لغتهم **قوله** أولئك إشارة إلى الأعراب  
 الخالص **قوله** ومن الشواهد لما نحن في أدعائه وبصدد بيان من حسن  
 هذا الأسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة وقوله حتى استنداه  
 أي الأصمى وخلف بشارة قصده هذه إشارة إلى ما روي عنهما ابتداء  
 فقالا ما هذه القصيدة التي أحدثتها في أبي قتيبة قال هي التي بلغتكما  
 قال لا بلقنا أنك أكثرت فيها من الغريب قال إن أبا قتيبة يتناصرا بالغر  
 أي يرى أن له بصير به فأجبت أن أورد عليه ما لا يعرف قال لا  
 فأنشدناها بأبامعاد فأنشد لها وقوله أعراسه وحشية أي  
 مسوبة إلى عرب البادية ومسأكن الوحش أي كل طيرهم وقوله  
 ولا يشبه ولا يدخل عطف على خبر كان أعني من كلام المولدين أي لو  
 قلت بكراً فالنجاح كان هذا المقول من جنس كلام من ليسوا من أصل  
 الأعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الأعراب البدوي  
 وكان لا يدخل في معنى القصيدة أي فيما قصدت لها من كوفها أعوا  
 وحشية من جنس كلام البدويين وأنا أحكي لك في هذا المقام كما  
 يطالعك على أحوال بعض المصنفين لعلك تعذرنا في العول من شار  
 والويل الطويل من مشاطتهم وذلك أن بعض من يصدر لي شرح هذا  
 الكتاب من مشاهير عصره وحاولوا الرد على جميع الشارحين قال أنه  
 أورد قوله ولا يشبه بلفظ المضارع تنبيهاً على أنه ليس بعطف  
 على جواب لو أعني كان على ما يظنه أكثر المتأملين في هذا التركيب  
 فإنه لو سلم جواز تنبيه على كونه بمعنى الماضي لكانت فائدة من جهة المعنى  
 لأن قوله ولا يدخل في معنى القصيدة عطف عليه فحينئذ يصير المعنى  
 أن لو قلت بكراً فالنجاح لم يدخل هذا في قصيدتي وفائدة بين  
 أن على تقدير أن يقول ذلك كان هو دخلاً في قصيدته بالضرورة  
 فالوجه أن يكون الواو والحال والعصدة إلى استئناس نقيض اللازم



اي تكن الحال ان هذا اعني كرا فانما يحتاج الكائن من جنس كلام المولد من لا  
يشبه كلام البدوين ولا يدخل في معنى قصيدته فالمفولة على طريقة الاعراب  
البدويين فيلزم ان لا اقول كرا فانما يحتاج فانظر واعلم ان الاعراب  
والاعتبار وايضا لا يصح **قوله** السند القصيدة في الاساس اصله  
من القصيدة وهو الخ السمين المكتبة الذي يتفحصه اي يتكسر اذا  
استخرج من قصيدته لسمه فمحمود كما يستعار السمين لكلام الخرك  
الفصيح والغث اللوي منه وقيل القصيدة من اقتصدت من الكلام اي  
قصده كقوله وتيقظه وقيل القصيدة من اقتصدت من الكلام اي  
قطعت وقيل الشعر احتفل به ونحى بالانفاظ الجزله والمعاني الخائرة  
الحره العذبه تحوي الكلام ما يفهم منه وفاحته خاطبته فهمت مراده  
صاحبا بشار الاصحى وخلفه الامر كما كانا ياتان بشارا ويسلان  
عليه بغاية الاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخرجها  
ويشدها ويركتان متواصعين له حتى ياتي وقت الزوال فيضربان  
واما ابو عمرو بن العلاء فكان من عظماء القراء والعلماء المرجع اليه في اللغة  
والنحو وعند اخذ يونس بن حبيب والفيل المعوي من ذكر الابل نفسه به  
البليغ الكامل يقال لخل بن الفخالة والفخالة وهو من حوله هذا  
الموع البلاء والفضاضة والمعرفة بالعرس قال الشريف المرتضى  
بشار رعد ما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة كان يلججه عن بشار  
من المجودين واما الاصحى فهو عبد الملك بن قيس الباهلي وكان اسد  
الشعر والغراب والمقاتل وكان الرشيد يسميه سلطان الشعر وقال  
له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا احفظه يكتب لفظ اللفظ  
وقال له اخرايت حنفا الكلمة السرد وخلفا لاجركان ياخذ من ليله  
رديه سعيد بن اوس الانصاري اذا خلد استجاب الفلك من الاذن  
بالصفر رقة كالسحر وحرزة ياخذ بها السائر رجال الاراضحة  
استلنا معزغ من موقع الخيل لحي ما جري لاستباح هل ريد قام  
وقد يعبر ربح لا شح وهو نسخة المصنف وعليها لرواية الى الصفت  
على معنى هل يجد ربح القريب بها اذا ترشح منها الطاولا للابسة  
ما انت منه على ربه هو الفت لا على مقتضى الظاهر وتزبل غير السائل  
منزلة السائل ومنه حال من ربه على السد واذا وصلى محمد وفاي

مات

ما انت على شيء منه وعلى ربه بيان له وقيل له عطف على مقدم راي فلا تكن  
على ربه وقيل مثل بشار مستدا جزم الظرف اعني اذا خاطب مع جوابه  
يعني افتراء ويجوز ان يحل الخرافة وعلى كل تقدير هو ما اول بالخبر لكونه  
استهناما لكار والمعنى قل لي جواب هذا السؤال بحسب الظاهر  
والقاء للعطف على محذوف اي انظنه ذاهلا عن حال صاحبه او لشي  
به الظن افتراء وقد تعهد في المعنى حال من صهر خاطب واذا متعلق بافتراء  
والحال ما بعد الظرف في الحال وما بعد الاستهنام في الظرف محل نظر  
فليطلب له تاويل ولا يد من تاويل لا متاع اعمال المصان اليه والاستهنام  
فيما قبله وحالين حاله اوياتي معقول لا يتصورها القصيدة معنى العلم  
او الظن واصنافه حول الهل التكرار على سبيل الحكاية فيجاء في نسخة  
الاحتمال مرفوع معطوف على لا يتصور اي اتراه غير مستور فخطا فيا وقد  
يروى بالنصب على جواب الاستهنام مثل هل تاتي في فاحد تلك اي هل  
منك اتيان فمخفي حديث فالمعنى يكون منك ظن عند مقصود بشار  
صاحبه حاتم بن تميم عن التاكيد ولا يصح جعله جواب النفي لقضاء  
المعنى اذ يصير المعنى على قياس ما ذكرنا في ما تاتي فمخفي انظنه ليس  
له تصور ولا تخاف وليس تصور فيض الى التحايف اي صوررات  
كثيره لكن لا تخاف **قوله** ان يبعد من هذا البعد اذ اردو صوته  
في حجرته الشقيقة شبه ربه بحر حمى الخيل من فقه نبيه كظم الفصيح  
نصوت الخيل في تلك الحالة ويقال هدرت شقيقته ما في الرشح  
البوادي جمع مهق من هفت الرشح هبت وفلان ما ضغ القيصوم  
والشيخ اي بهوي وصابتان في البادية شرا زاره رصه وشعر للامر وشعر  
وشعر له اذ باله وشعر عن ساق احد مبالغة في الجدة كأنه حصل الجدة هو  
الذي يجد ويشعر عن ساقه ويجوز ان يكون الاضافة للملازمة اي شعر  
عن ساقه الهد السفار المسافرة **قوله** ونظير اي ونظير قول  
بشار في الاساس غناه وتغنى مثل كله وتكلم قال قاط السريه في  
فيه وسلسلة صوت الحد يد اذا قاما قاط بالمكان اقام به ضيفا  
والسريه بفتح السين المجهه والاولى شدة به البيا موضع وضهر غنما  
للابل والحد مصدر جدا الابل اذا غنما واما حد الابل بمعنى سا فها  
تخصه به الحد ووجد الجميع انها اذا ذكر امر او نهي او غيرها وكان مظهر



ان يزود ذهن السامع في سبيله باعث على ذلك يحل كالسائل  
ويلقى اليه الحكم موكد ايان وقوله في التنزيل ولا تخاطبوا جبهة معطوف  
على قوله ونظير ففتها وقبل القدير ينظم في الشعر ففتها وفي التنزيل ولا  
تخاطبوا وهذا مع الغنية عنه يقتضي ان تكلف لوقع الطرف اعني في  
الشعر وفي التنزيل ومعنى لا تخاطبوا اي لا تدعوا يابح في شأن فيكم  
واستدفاع العذاب عنهم بشفا عتكم انهم محكوم عليهم بالفرق **قوله**  
واذا صادف يعني اذا تاملت فيما سبق من اخراج مقتضى الظاهر وخلافه  
وتنزيل غير السائل منزلة السائل سما بعد الامر واطلعت على ما سياتي في  
حجج الفصل والوصل من مواقع الاستنباط وتنزيل السؤال الطقة  
منزلة المحقق وفي بحث الاجاز والاطباء اختلافات المقامات  
في اقتضا ذلك وفي اقتضا الدلالة على المعنى بصريح اللفظ بالقران  
يظهر ذلك الذي اصرناك وعرفناك مع ذلك لوقوف في باب  
المقتضى كيات ايجلة الخيرة الواردة بعد الامر في معرض العكس وبيان  
السبب على ثباتها في الفتوى والاختار واذا قلت اعتدرك فان  
كان المخاطب منكرا لا يستحقا العبادة او مزورا فيه او خالما الذي  
مع امانة انكار او شائبه سوال كان قوله ان العبادة حوله جدينا  
في الغاية لمصادفة مقتضى المقام والعبادة حوله رد يا وان العبادة  
حق له متوسطا لان ان تضي هنا الفاد في الجملة وان كان ممن يناسبه  
الوصل الخفي المعنوي كان الاجود العبادة حوله وعلى هذه القياس فيما  
اذا كان المتاسب اغنا المخاطب عن السؤال او المضدا الى لا يسمع منه  
شي اذ لا ينقطع الكلام بكلام السامع وان ينسبط الكلام او لا يؤخر  
حتى انه ربما كان المتاسب اجمع بين النكاح وان مثل فان العبادة حوله **قوله**  
ولذلك قد يزلون عطف على ممكننا قد يجمعون استلفظ كذلك لبعده عن  
وطول الفصل وقد مر هذا المفعول في معنى منزلة المنكر ليرحم حين  
علمه الى الاقرب وجعل امارات الانكار ملامس بحلولها دون ادراك  
الحق وبالنظر الى هذا جعل الكلام لواردي في مقابلة جوار ابرار المنكر  
وغير على طريقته واحد حياكه على سوال واحد والمنوال هو الخشعة  
التي تلف احايك النوب عليها وظهر كذبته وله لمن يصدي يقال كذب  
اخاه وكذبته فبئس ارمه ما لا حقيقة له وكذبته فبئس منه الاماني

ونجبت اليه ما لا يكد يكون وما موصولة لبيانها بمن سهولة فالتعا  
محمد وف اي به وصغر تايها للقائمة وشقيق ام رجل وعارضا  
من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ وصنعه على الغرض فهو  
حين يصدي لمخاربه بني عمه لا ينكر ان يتم رما حاله كمن يحبه واصفا  
الرجح على العرض مدلا بشاعته غير ملتفت ولا متهني لذلك امان  
انه ينكر ان يتم رما حاله فخطب خطاب القات بقوله ان بني عمك فهم  
رماح موكد ايان هذا تقرر الشيخ عبد القاهر واللامار المرذون  
ههنا كلام آخر وهو انه على طريقته قوله **قوله** فقلت لمحررنا التقينا  
تنكب لا يفتكر الزحار برميته بانه من الضعيف بحيث يحاق عليه  
ان يدس بالبو ايم كما يخاف على النساء والصبيان والمعنى انه من  
الضعيف بحيث لو علم ان يتم رما حاله تقويه على حمل السلاح ولربنت  
لعب الكناح **قوله** ويظنون هذه القضية اي يزلون منزلة غير  
المنكر من يكون منكرا وعلى هذا الحاجة الى قوله مع المنكر الا انه ان  
به ليعود اليه الضمير من قوله اذا كان معه اي الدلال والامارات  
التي اذا اتمها المنكر ارتدع عن انكاره كدليل حقيقة الاسلام ومعنى  
كونه مع المنكر انه معلوم له مشاهد عنده ومنهم من لم يكن بهذا  
القد من المعينة فقال المراد مامعه من العقل الذي اذا تامله اي  
تأمل به ولم يتبل ولذا يظنون بل جعله مد رجاع يزلون تحت لذلك  
لشده ارتباطا **قوله** وقوله مبتدأ جزم وارد على ذا وكمر من سقى  
في موقع الحال من مفعولي القول اي وقد كثر الاستقواء قد بقي على  
سبل الاستغراق بناء على ان ريم عبرة لعدم طاعتهم من الدلال  
المرتبلة وعلى هذا فهو نظير لامثيل الا ان يقال انه ليس بمعنى انه  
لا ريب فيه اصلا بل بمعنى انه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان  
بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا حكم ينكم كثر من الاستغناء لكن ترك  
انكارهم منزلة عدم فترك التاكيد واحا القول بان هذا الحكم  
وهو انه لا ريب فيه مما ينكم بعض المخاطبين وهم المشركون لا يظن  
يرتابون لكنهم يزلون منزلة المنكر من فوطيو ليدون الموكد فسادا وخ  
**قوله** استهش الانفس جعلها ذات هاشمه وهي الارباح ه  
واكتفى اعجب حشده وهو حركة حركه مع سرور القرحة اول ما يستنبط



من البير استعيرت للعلم الذي يستنبط بجودة الطبيعة ثم للظنية  
من حيث هي كذلك والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود  
والآراء ومقتناه في اللغة القطنة أي الفهم والحفظ **قوله** ولا  
ما يجد. يحتمل ان يكون ما هما مبتدأ واللام متعلق بجد وان تكون  
مصدرية والمصدر مبتدأ خبر لاهل والطراد مطاردة الغنسان  
بعضهم على بعض وبه يتعلو في مبدأها والبيان اللحن والعصاة وكل  
منطق يضع مغرب عما في الضمير والرمي في حدقه الاصابة فيه وفي  
لطائفه والحقاقة في صياغته والمخاوت المجاوبه **قوله** وأنه  
اي هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر هو  
في علم البيان بالكافية وقد فسرها بترك الصريح بذكر الشيء الذي  
لينتقل الذهن من المتروك اليه كوركتها الى ما يطلب به نفس الموصوف  
ونفس الصنفه وتخصيص الصنفه بالموصوف وعلى هذا ينبغي ان يحل قوله  
وله انواع بناويل في الصبر الى انقراض هناك لانواع الاجزاء لعل  
مقتضى الظاهر اللهم الا ان يقال انه لما سمي كاية فالغرض لا نوع  
الكاية لغرض لا نوعه ونقص ركون الاجزاء لعل مقتضى الظاهر كاية  
لما احدثا حوله الا انه ذكر صاحب باب الاعراب في شرح **قوله**  
الشاعر في الممد ينطق عن سعادة جده اثر الخاجة ساطع البرهان  
ان قوله اثر الخاجة ساطع البرهان جملة مستأنفة جواب عن سؤال كانه  
يقول ذلك الاجار والنطق مع انه رضيع في الممد ففي هذه الجملة اخرج  
الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال بحقيقة ذلك كاية على ان  
هذا لغزائه وتدوين مما لا يلوح صدقه للشاعر في بادى الرأي ويحوج  
الى السؤال عن بيان كايته وبيان صدقه فيستحق الكلام معدسا في الكلام  
مع المسائل المستشرف الى كايته ياندا المسرب الى ساطع رهاقه فاستفاد  
منه انه يجوز ان يقال ان اراد الكلام في مقام لا يناسبه محسب الظاهر  
كايته عن انك منزلة هكذا المقام والاحال المحقق منزلة المقام والاحال  
الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتدال اللائق بذلك المقام  
لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه  
اليه مثلا قوله لئنك الاسلام الاسلام محقق مجرد اعل التاكيد كايته  
عن انك جعلت ان كان كلاما وتروية منزلة الخالي عن التاكيد وان تعد

ما ان تأمله ارتفع عن التاكيد لان هذا المعنى ملزوم لسوق الكلام المحرد  
عن التاكيد مع المنكر وانما المحل من قبيل المجاز لعدم القرينة المألوفة  
بل اراد المعنى الاصل لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملزوم  
**قوله** وان هذا الفن يعني الاجزاء لعل مقتضى الظاهر كايته  
الى المذكور وانفا وقد يتوهم من ذكر بلفظ المظهر انه اساق الى فن الاسناد  
الجزري او فن المحايي العزلة الطبيعية وعريكة السامر بقتيد ولبس العزلة  
مجاز عن انكار النحن والدخول تحت النصف وكذا انقياد القرونه يقال  
ان تحت قرونه اي ذلت نفسه وتابعه على الامر ومظنة الشيء موصعه  
الذي يظن كونه فيه وخبر تكرارها للصور وكذا ايا في الصغار يعني انه  
لا يكفي في الاطاعة هذا الفن على ما ينبغي مجرد تتبع جزئيات قليلة مع  
جد في تحصيلها وحفظها بل لابد من اشتغال كثير بالمتبع والتعل في ازمته  
متطاولة مع استعداد اصيل في الطائفة لامتد خل فيه للاكتساب لكون  
الفوق الادراكية الحاصلة بحسب الجيلة غزمدسة بالاعتقاد الرومية  
والامور المضادة وتكون الفوق التي تحصل منها الا فاعيل الجرسية للنفس  
مستقيمة غير مخوفة عن سنن الصواب وتكون قوة الانشغال بالمطالب  
في غاية السرعة وتكون الفوق الادراكية صافية ينطبع فيها الصور  
بسهولة لم يحاطا صندا لهما لا وتكون الفوق الادراكية واقعة لا  
يقتصر على التسلل ولا يحجز عن الكثير **قوله** ومن انقل الكلام على ما ذكر  
من الحكم في باب الاجزاء على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وان كان يعبر  
الاثبات والنفي الا ان الامثلة والبيانات كانت مقصودا على الاثبات  
فاشارهنا الى انها لما تركت لاسيما والله من اليها بهوله بعد  
اقتان الكلام في اعتبارات الاثبات وقد عرف ان المراد بالاعتبار  
مقتضيات الاحوال مثل الانصاف على اداة النفي والتاكيد ما كثر  
من موكدات النفي التي تغاير موكدات الاثبات وكذا الاقتضيات  
**قوله** واعلم انك يريد انك اذا لمهت في فن الاجزاء لعل مقتضى  
الظا هو امكلك الاطلاع بها وترك ضد على السبب فان الله تعالى اراد  
قوله انه الجيد على طرق الاجزاء على خلاف مقتضى الظاهر من القاطع  
المن هو عالم بصفوته ومن ينزول غير السائل منزلة السائل وغير المنكر  
منزلة المنكر وغيره لك من التفاصيل فانك تعلم انها ان كل ذلك كان



لاقتضا حقيقة الحال وان لم يكن اقتضا ظاهرهم وفي الكلام اشارة الى  
انه لابد من المهارة في الفن من صدق العزيمة وفوط الاستطالة بالتحصيل  
لا يكفي احدهما والاستغناء بذل الوسخ والجهد او الحداثة في الفن والتلو  
الستريقال سلق الحداثة اذا استحسن بالضم الطائفة وبالحري مستند المحذوف  
الحج والجملة اعراضا في والحري صدق المنة واستغناء الجهد والحداثة  
في الفن والتلو السور يقال سلق الحداثة اذا استحسن وصحة لمصدر  
حذفت ايمان محذوف وقد يقال هذا الفن سائق الى فن اعتبارات الاشياء  
الحري **قوله** الفن الثاني لما تقر في قوله وارتفاع شأن الكلام الى د  
قوله حسن الكلام تاليفه مطابقا لذلك فان قيل المقر بانه ان ربا  
الحسن ونقصانه بحسب الانطباق من غير تعرض لحد من الانطباق قلنا  
يعلم منه ويتفران مدارا الحسن والاحسن على الانطباق واللا انطباق  
بمعنى انه لا واحد ووجد وان انتق انتق وان زاد زاد وان نقص نقص  
وزاد ههنا لفظ التركيب توصيفا للمقصود وصريحا بانه العمد في البلاغة  
واعتبار الخواص حتى اذا اخذ المستند اليه او المستند او غيرها ما اعتبرت  
من حيث انها واقعة في التركيب قوله وجب جواب لما وان ترجع لعل  
وجب واقعا انما اسخر ارج النار منه وهو العود الذي يقدر  
به النار وله سفلان ويقال له الزند وفي الصحاح اذا الزناد جمع زنده  
لكن لا يخفى ان عقلك لا يشهد بحج من الزند ولذا **قوله** الشاعر  
بيننا نحن نرفقه انا ذاك معلق وفضة وركنا ورايع لم يقصد  
به الا ال واحد فكان المراد بالجمع مجموع الزندين اللذين هما بمنزلة  
الحجر والحد يده في زناد العجم او زناد العقل ينبغي ان يكون مجازا عن القوى  
الادراكية او يكون من قبيل الجوز المضافه للنسبة به الى المستند شيئا  
للعقل بالزناد في طلب المعنى منه واستخراج المطالب بحجونه القوى  
الادراكية وقد يقال انه مجاز عما يقوي العقل ويزيد الفهم من الافكار  
والانظار المراد بالجمع مرتبة وهي الفضيلة فعليه لاصح لها في الاساس  
تغزيت عليها تفضلت فالسابق المعارضة في السبق طلبا للفضلة  
والفاضل في الرمي ونور العقل وعين البصيرة اما من قبيل الجوز المألو  
النور مستعار للفق الادراكية والعين تحصيل على جعل البصيرة بمنزلة  
المصدر استعان بالكناية وفي برادهم حال من مقتضياتها والاحوال

او الكيفيات للحوار من التي تلحق المسند اليه مع كونه على لفظه كالذكره  
والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتكثير والصور الاحوال التي  
يتبدل منها اللفظ كالتعريف بالاحكام والاشارة والوصولية ونحو ذلك  
وايضا المتنافية على المختلفة زعمنا يشير الى ذلك فان انتفى في كمال الاختلاف  
وحتى ياتي متعلق يرجع وصغير يرون المسند اليه وهو للبروز والمعرض  
اللياس الذي تعرض فيه الجارية على المستري استعير لها استحسن وتناسا  
من الكيفيات والصور اي حتى يفسر لك كون المسند اليه في التريكة على  
وفق مقتضى الحال والاركان مصدرا ههنا على كذا خاطرة والخطو  
السبق الذي يتراهن عليه والحياد جمع الحواد من الفرس والضال مصدر  
ناضله راما معرف بظبط عطا على يرجع ايعا حال مرفوع مبتدأ خبر  
يقضي وما مريد واعترض بان هذه التعليق والمعرفة ليست من افعال  
الغلوب فالوجه نصب ايعا وجعل يقضي صفتا وصلة لآخرها والجواب  
انه باعتبار نصهم معنى العلم **قوله** واما حال تقضي تعقبيه اي تعقيب  
المسند اليه المعرف بدليل انه قد مر ذلك على ذكر التكرار انه قال واما الحكم  
التي تقضي وصف المعرف وكان مقتضى هذا القياس ان يذكر الاطلاق  
والتخصيص عقيب المنكر ومن وصافه ان يذكر تعقيب المعرف بما ذكرنا  
حالة الاطلاق وترك تعقيب لان من ادب المصنف الاقتان في العيان  
والاكتنا في البعض بالمرز والاعتبار للاعلام الاطلاق والافتد تكرر التراجع  
للكوا ايضا وقوله والمفضل الاحسن ان يجعل عطف على النوابع لاعلى شي  
وفي اعتبار التعقيب في الفضل ايعا الى ربطه بالمسند اليه وجعله من احواله  
وفي ذكر التعريف والتكرار تعين واما الى انما المعتبر في الجمع هو العلقه  
بالمفعول كالمجد وفيه والمدكور به والمعدمية والموحشية الى غير ذلك ثم  
يجب عند تفصيل الاحوال الى ما يوافق النواقي فقال واما الحالة التي  
تقتضي تكرر ولم يقل تكرر واما قال ومعرفة باللام حتى صار المقدر  
يقضي تعرفه معرفة باللام مع انه كان ينبغي ان يقال تعرفه باللام لئلا  
هابي المعارف حيث قال تعرفه مضمرا او علما او موصولا واسم اشارة  
ويكون في موقع الحال مثلها ولو قال وباللام كان ظاهرا عطف على طرف  
اللغو الصلة على الحال فلم يستقر واما قال يقضي قصر على الجز ولم يقل  
على المسند كما قال عند تفصيل الحالات المعنوية ايعا الى ان المسند



المقصود عليه لا يكون الا في موضع الخبر مثل النار في قايوم وما ريد الا قايوم  
ولا يتا في ذلك بالجملة الجارية المحضة الفعلية فاحسن ضبط هذه الجملة واعتبر  
امثالها فيما عداك من كلامه فلعلمنا لا نكرر **قوله** واما الحالة التي تقتضي  
طبي ذلك المسند اليه قدمه على سائر الاحوال لكونه اعزب البعير والاه  
والاختلافات بل غاية ما حيث انقضى بالكلية فيكون اولي بالبيان وكونه  
اسبق الاحوال واقدم منها من جهة كونه عيانا عن عدم البيان به وعدم  
الحادث سابق الا انه عذر عن ذكر المسند اليه بالاطى اشارة الى انه  
الجملة التي لا سيل لي تركها بل هو مطوي مخفي وفيه اشارة الى ان الكلام في حد  
المسند اليه الذي يكون معقودا وجزأ من الكلام لا ممتزكا ونسبا كما في حد  
فاعل المصدرو حذف فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفي استراط  
حصول عند السامع ومعرفة به دلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال  
والترك اشارة الى انه في هذا المقام لا فرق في الحاصل من الحد في  
والطى والترك لانه فيما يجعله خبرا للمسند الذي هو الحالة المقنضية  
عبارات منها ما يتعين كونه نفس الحالة مثل كون المقام والمخاطب كذا  
استماله على كذا عراوة عن كذا ومنها ما يتعين كونه ظرفا فو هذا كالحال  
مضمونه مثل متى صح ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في الظرف متى اراد  
متى كان متى لم يكن ومنها ما هو ظاهر في كونه الحالة ويحتمل الظرفية بتقدير  
في مثل ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في الظرفية مثل اذا كان كذا وهذا  
هو الشائع الكثير ويحصل الحالة ما تاحته من مضمون الظرف بحسب فكر  
وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان تكون اذا السما فتكونا حالة نفس الوقت  
على ما روي عن سيويه مثل اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو ونراستحضر المسند  
اليه ومعرفة المقصد اليه كاية عن قيام القريب وهو شرط حوا اذا حذف  
فلا بد للوقع من مرجح سيما والذكر هو الاصل لكونه احدا جزا الكلام  
فذكر من الاعراض المزمجة عدة نغمها وقال واما الاعراض اخرى وصفتها  
بكونها مناسبة في باب الاعتبارات اشارة الى ان المناسبة هي المعتن  
في هذا الباب وليس بلا رفران لا يحصل ذلك العرض الا بهذه الخصوصية  
من احوال اللفظ ولا ان يخصص المقصود لها فيما يذكر من الوجوه وهذا اليعم  
قد لا يصح اعتماده على ذلك في اكثر الاحوال فاحفظ هذا الاصل ولا تنقل  
الى الاعتراض بان المقصود قد يكون امرا اخر سوى ما ذكرنا وان ذلك المقصود

تدبر في على حالة اخرى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقامات لان الاعتبا  
المناسب في مقام ربما يكون بمرحل من المناسبة في مقام آخر على ما قاله الشيخ  
عبد القاهر رب نكير في اللفظة يكون في غاية الحسن في مقام يراه في لفظه  
اخرى بل وهذه اللفظة ممكن في مقام اخر يكون في غاية القبح ثم جزم بان العن  
في الاعراض والاعتبارات وكونها مناسبة بحسب المقامات هي صلاحة العقل  
واستقامة الطبع اشارة الى اننا وان ذكرنا ان معنى هذا العلم على سبع التركيب  
لكن ليس بواجب ان يكون كل خاصية للتركيب وخصوصية في المقصود مما  
يوجد بخصوصية في التركيب ونسج من البغاة **قوله** لضيق المقام بسبب  
الحافظة على وزن او قافية او مجز او فرصة تقوى بالاشتغال بغير المسند  
اليه **قوله** بناء على الظاهر لان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا على الحقنة  
وان قامت القرينة لكونه جزا الكلام بل العن فيه وقيل المراد انه يكون عبثا  
نظرا الى ظاهر القرينة المعينة عن ذكر ذكر اللفظ لا يكون الا لافاده  
المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به عرض خفي من الاعراض المناسبة في  
باب ذكر المسند اليه **قوله** لتخييل اي ايقاع في الخيال والايها هو التخييل  
في الوهم وهذا مجزأ اختلا عن عيان لان الاول من الصور الخيالية وان كان  
من المعاني الوهمية لكن لا يختفي ان هذه المعينين اما بحسب ان على سبيل  
التخييل دون التحقيق فلما جعل العرض هو التخييل والايها مرئى تكيف  
بذلك في القول على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر اذا القول بحسب  
الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذا لا لفظ ليست الا اما  
منصتها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا  
دلالة بحسب حوا بها بخلاف العقل واعا قال في تركه لانه المقابل للذكر  
واعا يقال الحذف باللائنات والطى باللاطى واعا اطلق اللسان في الدم  
والاهانة واصافه الى المتكلم في المدح والتعظيم حيث قال تطهير الله  
عن لسانك اذا لا محظور في انه ادعا انه من الجنت والرداة حيث يلو  
بذلك كل لسان ذكر بخلاف ادعا انه من الشرف والنقاسة حيث يلو  
كل لسان ذكر فان من الالسة ما لا يحسن بل لا يصح اعتباره ذلك فيه  
واعا هو الالسة المتكلم وتواضعه بمعنى ان اصونه عن لسان **قوله**  
وكرر بين الشهادتين في موضع الحال وكرر خبره محذوقه المهر في موضع مبتدأ  
جزم الظرف اي فوق كبير بين الشهادتين ويؤن بعيد لان شهادة العقل



حقيقة قطعية لا يشوبها احتمال الا نادرا وشهادة اللفظ وضعية ظنية  
 قلما تخلو عن احتمال **قوله** واما لان الخبر لا يصلح الالة لا ينبغي ان يكون القصد  
 بهذا المعنى غير كونه الاحترار عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يقصد احدا  
 ولا يخطر لاحد بهاله وانما خص كون الخبر لا يصلح الالة حقيقة وكون الاستعانة  
 واراد على ترك نظائر بالتعقيب بالمثل لما راى فيها من نوع احتياج الى الذكر  
 بالنسبة الى بعض الادهان والمعنى خالق لما يشاء خلقه فاعل لما يشاء فاعلة  
 فلا ريب اننا انما الكافر وطاعة العاصي على مذهبه ولا يخلقهما ولا يبعثهما  
 ومثال الالهة فذلك وهاب لا لوف مدعيانه لا يصلح الالهة ولا يخلقهما ولا يبعثهما  
 عند قيام القرينة المصيدة حضوره في نفس السامع ومعرفة بان القصد اليه  
 وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة وانما قال لان الخبر وان يقول لان  
 المستند اشعار بان المستند اليه المحدث وفي الذي عن يمينه لا يكون المستند  
 لافاعلا **واعلم** ان الحدف لورود الاستعمال على تركه لا يصور من المتكلم  
 الاول بل من يدبر كلامه في كلامه ويضرب به المثل في مراده كقولك عند  
 الاخبار عن حال كرمية من غير ايراد خير قليل وفحوت نفسي وكقول الشاعر  
 ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما ذنب فصير جميل وبوزوج  
 الاستعانة على ترك نظائر يتصور من الاول وهو ظاهر كقولك نعم انما  
 مفتاح العلوم ومن غمركا اذا قصد القليل  
 وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل اتباع الاستعمال الاول  
 في باب نعم على الاطلاق وهذا يظهر ان الضمير في قوله كقولهم نعم الرجل زيد  
 سواء عاد الى الفاعل او الى المفعول **قوله** انما قال بما لا يصلح  
 في مثل طالما وقلما يرجح كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل هي مصدر  
 والمصدر هو الفاعل وقوله هناك اي في باب الهندى الا اغراض المرجحة  
 لحذف المستند اليه وصغير غير عما للعقل والطبع نظر الى نظائرها بحسب  
 الاعتبار وان كانا عبارة عن لقوة العاقلة والاغراض الاخر منها ما ذكر في ترك  
 المستند كالاختصار واختيار تبينه السامع ومقدار فهمه وتكيل لطافته  
 باجل على حذف المستند تارة والمستند اليه اخري ومنها ما لم يذكر كالاستناد  
 على قطاعة السامع والاحترار عن ايجاشه لكونه ممن لا يجب ذكر اسم المستند اليه  
 ويتخير به ويكون اسمه مما يتخير به وكاستمجان الصريح بذكر **قوله** قلت  
 عليل اي انا عليل لحذف لصيقا المقام والاحترار عن العبث والتجمل العذر

الى شهادة العقل وقوله سر مبتدا اي بي سر او خبر الى السبب  
 والجملة استئناف جواب ما بالاك عليل وما سبب علتك **قوله**  
 بلظم وجهه حال اوبى ان توجه سرعته الى ابن العمرا وخبر بعد خبر  
 مثل حريص ومضيق والنكتة نظير اللسان عنه وكونه مما لا ينبغي  
 ان يذكر **قوله** سا شكر السين للتاكيد اي اشكر الله وايا دي  
 مسؤول ثان يقال شكرته النعمة او بدل من عمره وهو المفعول  
 وعمره اضرب على انزع الحافض اي لعمرو وايا دي جمع ايده جمع يد وقد  
 وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا لم يعين اي لم يخطمه ولم  
 يقطع محجوب الهني من اضافة الصفة الى الفاعل لحسن لوجه ومظهر  
 الشكوي الى المفعول وهو محجور ومعطوف على محجوب ولا مزيد مذ  
 لما في غير من معنى النفي ويروي مظهر بالرفع عطفا على غير ولا يعنى غير  
 كقوله تعالى لا فارض ولا بكر واختلف في اضا حرف امر اسم نعتل عوا  
 الى ما بعد لكونه في صورة الحرف وزله الفصل كناية عن الفقر والحاجة  
 واصابة الشدايد وبكنه الحذف التقطع وادعا العين والاعانة  
 الاستعانة الواردة على ترك النظائر اعني بآية الرفع على المدح وكذا في  
 بخومرما وصيق المقام في جميع الايات ظاهرا وحسب ما بعده امر  
 من مفاخر نفسه واباياه والمعنى ان احسابهم بما لها من الشرف  
 والكمال ووجوههم بما لها من الحسن والجمال جعلت ظلالا للبيان  
 مضية الى غاية ساقى لثاقب الجوع بنظه وادراجه في السلك والجوع  
 بالفتح حرق فيها سواد وياض لثيبه بها العين وتاقب الجواهر هو  
 الذي يجعل لها الثقب ومعنى البيت تحييل وتحيل وما لغيره كما ظهر  
 والمصدر روتا واصل الاقتداءهم كلامات سيد منهم قام مقامه اخر  
 بجمع عنه الباكون كما قال الشاعر اذا مات ما سبتد قام سيد  
 فالجملة اعني كلامه انقضت مع الجواب صفه بخومر على حذف العايد اي  
 منها واستئناف عز قايلا نصب على التمييز بدليل قوله عز من قائل  
 والاحتمال **قوله** لم يقل عن سورة الاطلام للاختصار ولتقيد  
 الخبر لان السورة الموصوفة ليست الا هذه وارجحية الاختصار  
 وليلا يتوالى لفظ **قوله** على احدا لا اعتبارا فيهما يعني ان كل من  
 الاثنين يمتثل اعشار حذف الخبر اي نصب جميل اجل وطاعة معروفة



أولي واعتبار حذف المبتدأ وهو في الأولى فامري وفي الثانية امرؤ  
أو الذي يظن منكراً من صرحت المعروفة بالحسنة المطابق فيها القلب  
اللسان أو طاعتكم من صرحت بالمشهورة بالها باللسان دون القلب  
وهذا معنى قوله بحسب تفسير المعروفة والنكته في الالفاظ مع الاحتساب  
تكثر الفائدة ووجه في أكثر النسخ وهو المطابق للنسخة المصنف أو امرؤ  
أو الذي يطلب منكراً أو طاعتكم والصواب وأمرؤ بالواو **قوله**  
وأما الحالة التي تقتضي نياته أن الالفاظ على الذكر لكونه أدل على  
المقصود أو ربما يؤخذ المذكور أعز من المحقق والمقدر كما أن الحضور عند  
السامع ومعرفة المقصد إليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة  
وإرادة التخصيص كناية عن عدم القرينة إذ لو لم يكن السند عام للنسبة  
مثل خالق لما نشأ أي الله أو كان ولم يقصد تخصيصه بمعنى مثل خير  
من ذلك الفاسق الجاهل للشم أي كل أحد كان ذلك قرينه للذم  
وأحتاج الذكر إلى مرجح أقل ما عتبار كون الأصل هو الذكر كإتيان  
فصنف عدم القرينة يكون الالفاظ واجلاً لا رجحاناً لا نقول **قوله** لا يضر  
لأن المنقضي أعم من الموجب والرجح طاعتراض الإيضاح بأنه إن قامت  
قرينة تدل عليه فهو النسبة وإرادة التخصيص بمعنى واحد لها لا يقتضي  
الذكر والاكاف ذكر واجلاً ليس يتوجه والمراد عموم النسبة إلى كل مستند  
إليه أن يصح في تلك الحالة اسناده إلى كل واحد مما يصح انصافه به في  
نفسه واسناده إليه لا إلى كل شيء مما يصح أن يكون مستنداً إليه لشيء مما  
في الجملة لا ترى إلى الامثلة الواردة لا شيء منها يصح اسناده إلى كل  
شيء والمراد بالتخصيص بمعنى التخصيص الذي لا يحصر وهو ظاهر  
وفي قوله أن يكون الخبر اسناداً إلى المراد بالسند إليه فيما نحن فيه المبتدأ  
لأن الفاعل والذات على الابه وذكر في الامثلة ما خرج الجملة الفعلية  
والظرفية والشرطية أيضاً والمفعول ولو ذكر الاسم أيضاً كان د  
أو في **قوله** الله الحج من تحت حاجته فصيها على ما رآه سيويه  
من تبا أفضل التفضيل من أفضل قياً وأباً في السببية والتوسل  
أو من حج الأمر ليس وسهل واليا زاب في المفعول الأول هو الوجه  
فإن قيل فاجز لا يكون عام للنسبة لظهور أن الأفضل للمصالح هو  
الله وحده قلنا نعم لو لا الالفاظ المستعينة بالتوسل والاكاف فإن

غير الله تعالى ربما يكون أولى بان يحل وسيله والله يظن ما الحجاج والحبية  
ما يحله الزاك خلفه وحقيقة الرجل ما يحل وراه **قوله** النفس راغبته  
الرغبة مما يصح أن يسند إلى النفس إلى غيرها من اللسان والعرض وزيد  
وغير ذلك ومثله وإذا روي قليل يمنع جملة شرطية معطوفة على راغبته  
وليس عطفاً على إذ ارغبته لأنه معقول راغبته **قوله** أو يذكر منصوب  
معطوف على يكون والمعنى وإرادته أن يذكر الاحتياط لأن الذكر نفسه  
ليس حالة المتضمنة ويجوز أن يكون على حذف حرف الجر أي في أن يكون الخبر  
أو في أن يذكر وانتصب احتياطاً على المفعول له لكونه فعل الذاكر كما تقول  
صرت زيدا نادياً وقوله بالقرآن متعلق بالاعتماد على نصيب معنى الوثوق  
والاعتبار والاعتماد وفيه تنبيه على أن الكلام إنما هو على تقدير وجود القرينة  
المحيطة للحذف فإن قيل كيف يكون الذكر أحوط وقد تقر بأن لسان  
الحال أصح ومنهامة العقل رجع قلنا لذا فورا حزون أمر خصب أن  
أكثرهم يسمعون أو يعقلون ولقد كتبت أجمع في مكاتباتي أياتاً مختلفة الجور  
متباعدة الأوزان جدالتاً مناسباً معانيها وتناسق دلائلها وشدة ملائمتها  
للغرض المسوق له الكلام مثل سلام على من لو ملكت مرادي لما أخضرت الأبي  
دان مرادي ولما صار قلبي هيم في كل وادي وقيل لا لله من غير وادي ه  
ولما نأت عن الحواضر ملقياً رجل بوادي في تخوم بوادي وكنت أعدد لك من  
الحسنات حيث يرى في الظاهر شعراً واحداً ويظهر خلافه في التناث وأعو  
في ذلك على قرأين مثل تبا هذا الأوزان حيث لا يظن عن له أدنى تخبران  
يحمله شعراً واحداً ومثل الأكل من ذلك حيث تعلم قطعاً أنه بعد اتفاق  
ومثل التوسل إحياءاً بزيادة لفظه بالارتباط كلفظة ولما في البيت الثاني  
ومثل كون بعض الالفاظ من شعر المعلقين من الشعر مشهوراً فاجاب عن الفضل  
كالبيت الثالث للبحر في بولغني أن أكثر من وصل إليه هذا خطأ في  
ووهو أنه شعر واحد علق في جميع أياته شتاتاً فلم تنفعه تلكم القرآن  
ولو يورث في اسغان بان من كان بهذا المحل من طبع الشعر كونه يتفق خروج  
عن الوزن في اسغان ورجب عن تلك الطريقة والتوسل على القرينة وكان  
بعض الأطباء يورث دوائهم لا يذكر الاكفائية طرق التصريح فقبل له في ذلك  
قد زينت لبعض المرضى وقلت ما يقال فشربه ومات وكذب بالجوهر لولم  
عن الله على بالحاجة **قوله** أو للتنبيه عطف على احتياط وقوله أو زيادة



الايضاح يعني ايضاح المسند اليه وتقرن وذلك بحيث يكون واضحاً  
 مقرر اياً النظر الى القرين لكن يذكر لزياضة وذلك وحمله على زيادة ايضاح  
 الحكم وتقرن بعيد جداول لوجه له اصلاً **قوله** كما يكون في بعض الاما  
 اما في غير الاعلام فظاهر كالعالم والجاهل والراشد والناسخ والامر  
 والامر وما في الاعلام ملاحظة المعاني الاصلية لمحمد وابي جهم وعلى  
 ومعاوية واسد وكلب واما اشتراط كون المقام مقاماً لتعظيم والا كما  
 فكانه تأكيد وتذكير في الافلا وجه للتخصيص وان جعل ذلك اشارة الى  
 جمع ما سبق **قوله** او يذكر بترك اعادة ذكر الفعل بعد المعطوف  
 عليه وتخلل الفضل ولا خفا في ان خالق كل شيء لا يصير لغيره تعالى  
 وهو واضح من ان يوضح فذلك للتبرك والاستلزام ولا بد عند المعتزلة  
 من تخصيص كل شيء بما سوي الشؤر والقباح والافعال الاختيارية للآ  
**قوله** اولاً اصفا الساع عطف على بركا ولو ذكر غير نقطة الاتفا  
 مما يجمع في حق الباري ايضا كان السبب والفا في فيسط جازية ولو نصب  
 يسط ليكون عطفاً على مضروب مقدر او ان يذكر للاصفا فيسط لم يعد  
 لكن الرواية على الرفع واقرافاً مضروباً له اي يسط لاجل انتها ز الفصحة  
 واعتناء الوقت مثل يسط موسى عليه السلام حين قيل له ما تلك يمينك  
 والواو في وكان يتم الجواب للماله او للعطف على قبل واما كان الجواب  
 يتم مجرد عصا لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد فجوابه انسان  
 لا غير وقيل السؤال عن الماهية النوعية التي لتلك العصا المختص  
 في شخصها المتميزة عن سائر انواع العصا لما فيها من الروحانية التي هي  
 منسوبة اليها موسى عليه السلام لم يأت تمام الجواب فصلاً عن الزيادة  
 ورد بان تلك الخواص انما هي عوارض لا يحكمها الله تعالى في فرد من افراد  
 العصا مساو لسائر الافراد في تمام الماهية لتتحقق معنى الاعجاز واظهار  
 كما لا القدرة وقوله ثم ذكر المسند اليه بل مجموع ذكر المسند اليه و  
 فقال وجنبد جند للفظ اثر موقفاً حسناً وللعطف على قبل اصفاً  
 لوجه ومعنى اهن بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقه فاكله الغنم وتظهر  
 اي ونظر قوله هي عصا في مجرد السط لا في كونه بذكر المسند اليه  
 مع الزيادة ولا في كونه تعرضاً لافراض كونه الاصفا مطلوباً  
 ولذا بين الغرض بقوله قد بسطوا الكلام استباحا وحينئذ اظنتم

لعبادة الاصنام وفي تقديمية الحق اظنة بقوله قد بسطوا بقية نظراً  
 والصواب بالمواظبة عليها **قوله** ولان الاصل يعني ان مع قيام القرينة  
 المحيطة بالهدف يذكر المسند اليه محافظاً على ما هو الاصل وهو ذكر ما هو  
 احداً كان الكلام ومعنى الاصل هاهنا القاعدة والصابط او الراجح  
 في نفسه والسابق في الاعتبار كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة  
**قوله** او ما جرى هذا المحرر مثل زيادة الاهتمام به حيث لا يطوي  
 ذكره وان قامت القرينة ومثل تشريفه باجراً ذكره على لسانك او شرفك  
 بذكره ومثل اتباع الاستمالة لوارده على اثباته ومثل التجميل على الخطاب  
 في القضية بحيث لا يكون له ان يقول اني لم افهمه من القرينة ومثل ان يحسن  
 كونه مقدماً او موحراً معروفاً او مستكراً فتترب الاعراض المتعلق بمذك  
**قوله** واما الحالة التي تقتضي تعرفه ذكره او لا ما يقتضي مطلق  
 التعرف ثم ما يقتضي خصوصيات التعريف لكونها متفرعة على ذلك  
 فتنبه على الاصل والفرع جميعاً جازاً ان ياتي بالفرع ذاهلاً عن الاصل  
 مثل ان يذكر المسند اليه باسم الانسان في مقام صحة الاشارة بالاشارة  
 الحسية مع انه لا يكون افادة القابلية المعك بها معضوده والحق  
 لفظ المثل تنبهاً على ان الاعتداد ليس بخصوص تلك القابلية بل بما هو  
 على حاطها وصفتها وذلك بان يكون حصولها كما لا وشرفاً في المعنى  
 او صلاحاً في امر الدين والاله **قوله** والسبب في ذلك اي في  
 القصد الى القابلية المعك بها تقتضي تعرف المسند اليه وكلامه  
 صريح في ان قابلية الجبر هو الحكم القابلية لا استناد الساع ذلك  
 منه وان لا فرقاً بين الجبر هو حكم المتكلم فلنفسه بانه محضون ما اخبر  
 كما يقال انه حكم من مخاطبه على المتكلم او من المتكلم على مخاطبه وهو بل  
 وفي اصنافه اللازم الى الحكم مع ان المذكور في قانون الجبر اصنافه  
 الى قابلية الجبر تنبيه اخر على ان قابلية الجبر هي الحكم وجواب لما محذوف  
 اي كانت قابلية الجبر هي الحكم وذلك لانها اما حكم ولا فرقاً وكل منهما  
 حكم اي حكم بمعنى وقوع النسبة التامة (ولا وقوعها ثم معنا مقدمته  
 اخرى وهي ان احتمال تحقق الحكم واحكامه مما يتفاوت قريباً وبعداً  
 من بداية حال التناوب الى غاية الوقوع بالفعل ليسبب تفاوت  
 حصول الاسباب والشرايط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك



الاختلاف متى بعد كانت لفائدة في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان  
 تاثير الغلب الاجمالي في النفس استد وحصول العلم والكمال وروا  
 الجمل والنقصان حينئذ اكثر ومضى كان الاحتمال في مكانه الفائدة  
 اضعف لعكس ما ذكرتم لنا مقدمه ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم وامكانه  
 فما يتفاوت قريبا وبعد امن بداية حال المساوي في نفسه وباعتبار ما يرجع  
 اليه فاته انما هو بحسب تخصصه المستند الي تخصيص المسند اليه والمسند  
 لا فئتان الى اسباب وشروط وخصوصيات وفيه اكثر وقد وضع ذلك  
 بقوله كلما زاد ادلى الى اخره بحسب وترك العطف لكونه بيانا وتفسيرا ثم بيته  
 بقوله فان شئت فاعتبر الى اخره يعني انه حكم بين رعا يحتاج الى منه فقط  
 وليس هذا من اثبات القاعدة الكلية بالمثال الجزئي وقوله يتضح مجزوم  
 على انه جواب الامر وقوله بعد تحقق الحكم شعريا بان القرب والبعد  
 والتفاوت فيها مجام يصف به نفس تحقق الحكم اي وبعد احتمال تحقق  
 الحكم فحصل من تمام المقدمات ان المسند اليه في الكلام متى كان الخطأ  
 كانت فائدة اقوى واما وكال تخصيص هو التعريف فمع ان المقصد  
 الى فائدة الفائدة الكاملة تقتضي تعريف المسند اليه بالعلم الذي ذكرنا  
 من المناسبة والملازمة **قوله** وهي المصنفات الاعلام او رد هانظر  
 الخبر بعد الجزر دون العطف لانه ادل واصح في ان كلام المذکور  
 تعرفات من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يصح هذا اذا لم يكن  
 المراد بالمعرفات مجموعها واذا اريد لم يكن بد من الواو **قوله** مع  
 الفيد المذکور هو ان لا يكون في نحو غير وشبهه الا اذا استمر المضاف  
 بمفعول المضاف اليه او بما شئت **قوله** او لما زاد على ذلك اي على  
 كونه احد اقسام المعرفات وصحير كونه للمسند اليه المعروف او لاحد  
 اقسام المعارف وفي نسخة المصنف ههنا التوابع الحسنة ومن التاء  
 وفي صدر الفخر خمسة بان لكل وجه وقد بينا فيما سبق درجة  
 كون مصاحبة التوابع او الفضل تخصيصا **قوله** واما ان يكون لا  
 لما ذكر كونه نكن موصوفة او مصانفة او نحو ذلك **قوله** مقام  
 حكاية اي حكاية الكلام عن نفسه فيوق بصغر التكلم ومقام خطا  
 اي توجيه الكلام نحو الحاضر فيوق بصغر الخطا ولا خفا في ان قد  
 المسند اليه مراد على ما صرح به في الغاي حيث قال وكان المسند اليه

في ذهن السامع الى اخره وفي العبارة اشعار بتغير المقام والحال في الجملة  
 وحاصلها ان الحالة المتضمنة للاختصاص من كون المقام كذا **قوله** انا الذي  
 يحده وفي قال المرزوقي كان الواجب من حيث ان الفعل في موضع الرفع جحد  
 لكنه حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في صلة الموصول جحد وبه لتعود  
 الضمير الى الموصول لكنه لما كان الموصول والمتدا اعني اناسا واحدا  
 لم يال اي يعود الى المسند الضمير الذي يجب عوده الى الموصول ومثله  
 في الخطاب وارت الذي اظفقتي والقياس لطفتي قال الحارثي لولا اشتها  
 وكثر موده لودته وصدر امصدر في موضع الحال والمعنى صرت غصه  
 في صدره وهو قد ثبت لا يصدر ولا ترد ولزمت لا تسوع ولا ترووب  
 وثاني مفعول جحد ون لا ارتقي وفي صدره وهو لغوا وفي صدره هم ولا  
 ارتقي حال **قوله** انا المرغث هو سبار بن رديق بذلك ارغته كات  
 في اذنه في صباه وهي القراط ولا اخفي في موضع خبر ثان والاحسن ان يحمل  
 بيانا للجملة السابقة ذرت طلعت القاصي البعيدة والعا في القرب والبا  
 الى الملازمة ويحمل التقدير واما السيد فمعنى جدا **قوله** ونحن  
 التاركون اي نحن المقصصون والمعروفون والمنهورون بترك ما لم  
 نرضه واخذ ما رضىنا لا يقدر احد على تغيير الامر علينا واجارنا على  
 خلاف ما ارادنا **قوله** ونحن نؤم على ذاك اي مع ما يتنا من القرية  
 وليست العمومه وثبت بينا بسط نشر يشمل على باعض وخاسد والزوبه  
 السباط وقيل القرية الصخرة والصدغ الشق والعن القبح الضخم  
 والشاغب مضطج القذاح والمشاخص المتفاوت المبين تساحت  
 اسنانه من الكبراي اختلفت قال الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها  
 والمعنى استحکم الفساد حيث لا يتقبل صلاح ولا صلاحا وصريا كالشق  
 في القبح ان اعطى شاعرنا ركه والعب ظاهريه غير منتكته ولا خا  
**قوله** يا ابن الاكارم جمع الاكرم من عدنان اي من سرفنا لاصنا  
 وهو حال من الاكارم لما في المنه من معنى الفضل ومن المستمكن فيه  
 فالعامل سرفا لتفصيل قد علوا اي علم الاكارم او عدنان ذلك السبب  
 وكوكلك من ابائهم او كونهم الاكرم من وروي علوا على لفظ المبني المفعول  
 اي عرفوا وشهروا بذلك وتاكيد الحمد اي ربا قد عا مجر وسرفه كايثا  
 من العرف والحال اي من جهة الاباء والامهات يترك الاباء من لبا الى الخلق



اي الحال الذي يليق بها لا يتركها وزكورها وتظهر جودها وبمسكان الارض  
 اي عندها من ان تحسن وتذهب بما عليها وتترك وتطرب فخرج الاور عن  
 نظامها والاحوال عن استقامتها والاول كايه عن ثباتها لاقتدارها الغلبة  
 والناظر عن كمال اللطف والرحمة **قوله** قد كان قبلك السمع في الامثل  
 مصدر وفخر به في البيت الاول عن الاسماع بقرينة اصدارها في الثاني عن الواو  
 بقرينة بصير المعنى ان الاقوام مع كبريتهم قد خالوا اسماعا وبصارا وانت مع  
 وخدتك لم تترك سمعا ولا بصيرا الا يشاء فلكل انصارا ليس من الغاية ورا  
 والناظر للسببية فلا حاجة الى العايد الى الموصول قال الامام المردوق في محبة  
 الصورة في احوالهم وحللتنا هلكهم خبر كان والسماع الباقي القليل من الشيء المعنى  
 قد تحسن في ما مضى باقوا من جرت لهم وبكت عليهم فبقى الفخ هلاكهم بل ولن  
 بتعني واقتدي في السمع والبصر بعدهم فزينا العبر بانه من حواسنا فلما  
 اصبحنا لك استغفرت قوتنا فطالت طرايقا الهوى من الاقليل فطالت  
 شقوقنا وامر عيشنا **قوله** وانت الذي السري السري بالاكل والنجس  
 السري في بعض الليل يقال ساروا لجة اي ساعته من اول الليل وهذه من افعال  
 البعض الى الكل والجرى جمع جوي كعرب وعري واعلم ما استقبلك من  
 الوادي وحوم جمع حاتم من حتم الطائر اذا الصق صدره بالارض والبنين لا  
 الذهب من ابيات كتبها الى المامة بعدد عليها ما ناله من ضرب المشتقا  
 فيها فاجابه بايات منها وانت الذي خلقتني بعدد عليه حياياته من كثرة  
 اليهود ونقص المواعيد والتمات اللوامها ونحو ذلك **قوله** وحى الخطاب  
 اي اللاتي بواحيه فيه حكيم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب  
 توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة للاستعانة به معين لان معنى  
 الخطاب توجيه الكلام وحى العبارة ان يكون معين يقال مخاطبه وهذا  
 الخطاب له مخاطب معه والخطاب معه ثم قد يترك الخطاب مع المعين قوله  
 ومتوجه الى غير معين او يترك المعين الى غير معين او يترك حتى الخطاب مثلا  
 مقصدا الى غير معين **قوله** كانك قلت ان اكرمك يعني ليس المقصد بتارة  
 الخطاب في اكرامه الى محال بل كل من عاق منه الاكرام فحكه كذلك كما اذا قلت  
 انا اكرم اليه لا يرتد مكرما دون مكرم بل يريد انه انا اكرمه مكرما كما بان من كانه  
 فانه يهينه وقوله قصدا معقول له لقوله لا يرتد على التقى دون المنفى  
 وانه اترك الخطاب الى غير معين كغير في القوان وقوله فلا يخلص ظاهرا

ان الضمير حال الجرمين لكن قوله بل كل من يتاقي منه الروية فله مدخل في  
 هذا الخطاب يقتضي ان يكون الضمير خطاب لورثي وان كان في فعل معقول  
 الاختصاص حينئذ هو الروية بعض بنوع **قوله** وكذا في مثل قوله تعالى  
 ولورثي اذا المجرمون يحل على المجرم امثال له كمن وقصدا الى ما ذكر قوله تعالى  
 ولورثي اذا الظالمون موقوفون عند ربهم ولورثي اذا وقوا على النار ومن  
 القصد الى تحسين الحال قوله تعالى اذا ارأيتهم حسبتهم لولوا منثورا واذا رأيت  
 ثمرات نعما وعلما كبيرا او كان المسند اليه عطف على كان المقام قصدا الى  
 بيان مقام صغير الغيبة ولم يقل وغيبه عطفا على حكاية الخطاب لان مقام  
 ضمير الغائب يحتاج الى بيان وتفصيل وخص بالذكر المسند اليه كونه قصدا  
 وذلك بان يكون حاصلا في ذهن السامع ويقصد المستمع الاشارة الى ذلك  
 الحاصل وهذا الاعتبار يجعل الضمير العايد الى النكرة معروفة اذ لو لم يكن  
 حاصلا لم يقع للضمير ولو كان حاصلا لم يقصد الاشارة اليه وجب  
 التقيد عنه باعادة الاسم وهو الذي في السماء وفي الارض له او باسم  
 اخره او على ما يقصد من المعنى مثل ان جاك ريد جاك فاضل كامل واعلم  
 مثل جاني رجل فقال لا رجل او ذلك الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر  
 والمراد بقوان الاحوال ما يعبر القرينة اللفظية ايضا مثل اعدوا هو ان  
 للمقوي ولك ان تجعل مثله من قبيل المذكور من قبل نظر الى ان ذكر الفعل  
 ذكر المصنوع واما مثل ضمير الشان وصغير يد لغرض شيعي انه من خلاف  
 مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر بعد مفرد كقوله تعالى وهو محرم  
 اخر اجم فممن جعل احرامهم نصير هو وانما اكثر الامثلة لما عرفت من ان  
 مبنى علم المعاني على التسع للتركيك ولما فيه من الاطالة بالعواید وكان  
 الانسب ان يذكر لما هو في حكم المذكور ايضا امثله فانها احوج الى الذكر  
 وقد جرت مادته عند اراء المثال بالجمع يرا لكاف ولقط نحو قصدا الى  
 التهام فخص ضمير الغائب بذلك اشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب  
**قوله** من البيض الوجه من اضافة الصفة المعروفة باللام الى العاقل  
 كاحسان الوجه لو انك اي لو شئت طلبك الصوابهم لاضاؤك ومن الشرف  
 في موضع الصفة المحذوف يفسر حرف نقا والى حلوا اي محل يوجب  
 من الشرف **قوله** بين انما يحاق اي بركة وخير به الفعل استعانة مكنية  
 وتخييل وظول الى كايه عن كالا غلبة والاقتدار والوصول الى المطا



القابلية وقام القضاء وهي ارجح كايته عن استقامة الاحوال وانتظام الامور وقيل  
 قناعة الظاهر مجتمع لقراءته واستداده الكافل وهو ما بين الكفاية عن كمال القوة  
 والاشطبا او التمكن والقنات والنواحي الحوات جمع ناجية والحمد معظم  
 الماء المعروف العطاش والبر الحيرة والافعام واي شرطيه جزاها فليكن المعروف  
 ومن متعلق بآيتمته **قوله** وعند مناهب جملة اسمته في موضع الحال من الصبر  
 والصبر له والمناهب مواضع الذهاب وطرقا لتقصو النجاة عن المكون الذي  
 صبر عليه فكيف متعلق بمحذوف اي كيف لا يجمل اذا قيل طرقتا ولم يكن عنده  
 مذهب ومنه بد وفي السيرة هيته صوبه لان كونا الصبر محمودا على بقدر الاجتناب  
 لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الادب على ما شر  
 به كيف لا ومن ههنا قد ينوهر ان المعنى فكيف يجمل اذا لم يكن عنده مذهب  
**والجواب** ان كونه محمودا كايته عن وجوب الذهاب اليه والقول عليه  
 وحسنه ينظر المعنى ومعنى البيت الثاني ان الصبر هو المتعين من باغى الكفاية  
 التي لا تهرب عنها سواء اذ لا هذا التحصيل لمر التامق ويمكن دونه  
 بان اثبات كون الصبر مبرا عما هو على سبيل التشديد بمعنى انه معتزلة المهرب  
 المنجي لظهور ان جبر النفس على المكون ليس خلاصا عنه حيث لا يصيبه بل  
 معتزلة في انه لا استق عليه حيث اطمان النفس اليه **قوله** واما الحال التي  
 التي تقصف كونه على اريد بيان مقام العلية على طريق التحقيق والتقصيل  
 فلا يضر حصول الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بقوله نظر في شخص  
 اي لا يطلق على غير باعتبار وضعه مما سوى العلم قد يفيد حصول المسند  
 بعينه مثل هذا الرجل لكنه يطلق على غير من غير جوده وضعه فان معنى كون  
 المعرفة موضوعا لشيء بعينه انه وضع ليستعمل في شيء بعينه سواء كان هذا  
 المعين او معينا اخر واما اعتبار العلم عداه بقيد مدمرنا اول ما اشتمته  
 بمعنى انه لا يطلق على معين اخر الا بوضع اخر ولا كذلك سائر المعارف لا يقال  
 الطريق الخاص فلا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المرأة فقصدا للاحتراز  
 المعنى الجنسي ولما يحصل الاحتراز عنه بقوله بعينه اي بخصه والبالا للملا  
 اي كايضا بخصه لا محذور جسته فان الذي قد يحصل كايضا بخصه وقد يحصل  
 كايضا بخصه كما يقول لريد مخاطب بعينه او لايته فاننا نقول الطريق  
 انما من المسند اليه بعينه بهذا المعنى لا يكون الا على الرجل انما يحصل المسند  
 اليه المعين بالمعنى الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عن مثل الرجل

خير من المرأة اضلا او يحصل بقيد خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه اول  
 مرة احتراز عن الصبر العائدا الى العلم مثل جاني ريد وهو ركب فانه لصان  
 له بعينه لكن في المرق الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احتراز عن  
 الاحتراز بالموصول واسر الاشارة او المعهود فانه يحتاج بعدا لوضع الى  
 امر اخر من صلة او اشارة او عهد وقيل معناه كانه يكون المسند اليه مبتدأ  
 غير مسبوق بشي اخر مسندا اليه يكون هو من توابه احتراز عن مثل جاني هـ  
 الفاضل زيدا والملقب بزيدا والسبي بزيد فان كلاما زيدا والملقب به والسبي  
 بد مسند اليه من جهة المعنى وقد احضر بعينه بطريق يخصه اي لا يطلق  
 على غير بوضع واحد فان الملقب بزيد مثلا لو اطلق على شخص اخر غير الوضع  
 الاول لكنه ليس ابتداء وهذا يظهر لكل قيد فائدة خاصة وهذا مع ما فيه  
 من التكلف والتقص لا لفظ زيدا ليس مسندا اليه وذاته المسند اليه من  
 جهة المعنى ليس مسبوق بشي يقع هو من توابه ومتمما به يشتمل على غلط  
 صريح في جعل الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق على القسمين زيد الايا و  
 مقدره فان الملقب بزيد موضوع وصفا واحدا والمفهوم كل يصدق  
 على كل من سمي زيدا **قوله** قاصر فقم من نصرت الشيء على الشيء هـ  
 حسنه طبعه لا رجاء به بمعنى انه تنوع كرم لا تظهر حاحه ولا يضر  
 عطيته **قوله** الله يعلم اشارة الى الله من الاحكام الاعلام على ما هو  
 اختيار المحققين وليس بمفهومه المعبود بالحق كالا له ليكون كليا بل هو  
 اسر للذات المخصوص المعبود بالحق واذا الكلام في انه من الاعلام انما  
 او الغالبة وتحقيقه في حواشي الكتاب والبيت لحرف ن هشام المحرومي  
 لعينه من هرب يوم يدروا باليا في باشر للسعدية والمراد ذم اشقره وزيد  
 وقوله الله يعلم بحري القصر وما ركب جوابه او لا سبيل الى جعله  
 معقول يعلم والمعنى علم الله ما ركب قاله حتى جرحون في المني على فرسي  
 ذم اشقره علاه زيد **قوله** قال الله تعالى بت يدا اي طيب وت  
 اورد في امثلة علمه المسند اليه نظرا الى ان المعنى بت ابو لهب وذكر  
 الرد كايته ولم يقل وكوله تعالى نظرا الى ان العلم في اللفظ مصداق فانه  
 لا مسند اليه **قوله** او مقام تعظيم اي اذا كان المقام مقام تعظيم  
 والاسر العلم الخاص لصاح التعظيم لا يبايه في صله عن معنى شرفه وكان  
 مثلال المعالي واي المقام خوصه الا فاضل وشمس الاسلام وسائير



ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الدن فالكنية علم صمد رباب  
اوامر واللقب علم يشعر بمدح او ذم والاسماء المذمومة وابني  
حسب الاصل عن صفة بها يستحق الذم عادة كالجهل وكذب وقصد وقوله  
وقوله او كناية عطف على تعظيم او امانته والمعنى اذا كان المقام مقام كناية اعني  
عن معنى من المعاني ينسب عنه العلم بحسب معناه الاصل كقولك ابولهب فعل كذا  
كناية عن الجحني واو جهل كناية عن الجاهل وعلى هذا القياس قال ابا الخضر و ابا  
السر معناه الملازم لذلك فالملامز للجب وهو المعنى الاصل لا يوجب ذكر كذا  
الاستقال الى ملزومه الذي هو الجحني على ما هو طريق الكناية المذكور في علم البيان  
ففي قوله فعلى تبت يدك اي يوجب لربطك الاسم الى الشخص المسمى بابي لبت د  
لكن لينقل منه الى معنى ملازم للجب لينقل منه الى الجحني وكذا ابو جهل كناية  
عن الجاهل و ابا الخضر كناية عن الخضر و ابا الحسن كناية عن كثر حسات صاحب  
هذا الاسم او كافة لحيته وكيس قولك رايت ابورا باله و ابا جهل اي  
جھل من هذا القبيل بل هو اسفار مثل رايت كذا وكذا قولك ابولهب  
فعل كذا قصدا الى انه في الواض كاو جهل او ابو جهل فعل كذا قصدا الى انه  
في الواقع جحني لان اللفظ في اصله لا ينسب عن هذا المعنى شامل فان المقام مما  
ليشبه على قوامه و ما هو كالصريح بما ذكرنا من انه ملاحظ في الاعلام معانيها  
الاصيلة قول من قال قصدت ابا الحسن كناية عن كثر حسات صاحب  
هذا الاسم رايت رايت كذا ولما اراد من بنيه ابا ليديه ذكر صدر الادب  
في شرح الاغودج اعني عند لوان عن عامر الى عمر لضرب من الباطنة والاصل فيه  
باب التمداد مثل بافتق فانه ابلغ من بافتق والعلوم المنقولة وان لم يبق  
بعد تقدير العملية فيه معنى المنقول عنه مراد ابا الواض في بدا الوضغ لمر  
يحل عن نوع التفات الى معنى المنقول عنه ولهذا يسمون بآثاره ويكنونهم  
ويلقونهم باسمي لها معاني مستحسنة قبل العملية وهم يتفاضلون بذلك  
والاغرام من بان اباطاب في الآية ليس مسندا اليه من دفع عما سبق من كون  
لفظ بيا مقاما في المعنى و بان التمثيل انما هو لكونه المقام مقام كناية **قوله**  
او مقام انهم عطف على مقام احضار او مقام تعظيم اعاد لفظ مقام لتضيق  
الاسلوب ولهذا صان لفظا لها ولم يكن وكان الاحسن تركه الا انها الى  
الاعلام ويحى وقوله او ما شاكل ذلك يحتمل العطف على تلك واعيانا ومقام  
واذا كان وذلك اشار الى المعطوف عليه ومن الاعتبارات المناسبة اظها

السن والمساءة او ايقاع المخاطب في المسن او المساءة حيث الاسر صا  
مثل سعد وسعيد وجميع وجميع او سفاك وسفاح وسفيع وجميع ومنها  
التنبيه على ان السامع على لا يتنبه للسند اليه الا بما سماه الصريح **قوله**  
واما الحالة التي تقتضي كونه منضولا الضمير في كونه واحضار للسند  
اليه لكن الحكم في احدهما متعلق باللفظ وفي الاخر بالمعنى فان الاسر الموصوف  
انما هو اللفظ المستند اليه والمضمر في ذهن السامع معناه وكذا فيما سبق  
من حالة العلية وفي جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح ومرجح لكنه قد  
يفصلها لكن المرححات كما في الوصول واسر الانسان وقد يحلها كما في  
المصغر والعلم فان كون المقام مقام كذا يدل على ان الصفة والرجحان جميعا  
والمرجح قليل جدا وفي الكلام اشار الى ان الصلة يجب ان يكون خبر نه  
معلومه في نفسها وان يعلم انتسابها الى مشار اليه اي امر معين حسا او  
عقلا وهذا يتميز عن الجملة الواضحة صفة فانه يلزم كونه معلوما  
لا كونه معلوما الانتساب الى معين بل الى شئ ما ولهذا لا يقع صفة  
لذكره ففعله متى صح اشار الى المصغر وقوله وانضل باحضان لهذا الوجه  
عز عن المخرج ولفظ متى متعين للظن كونه فالمعنى ان الحالة مقتضية للوصول  
يتحقق في وقت تحقق الامر من جهة الاحضار وانضال الغرض والمراد بالمر  
ما يكون باعنا على اشارة الوصول سواء كان يقصد حصولها كالانما الى  
وجه بتا الاجزاء ولا كما سيجان الصريح بالاسم وعنه فلاحاجة الى تأويله  
بكرهية الاستمجان والافساد في جعل عدم العلم بغير الصلة غرضاً والظن  
اعني لك خبر يكون ومنه متعلق به او لمخاطبك عطف عليه وليس في توسيط  
اسم كان بينها كبر فائدة وصغير سواء للانتساب اليه لا يكونا والمخاطبك  
من المسند اليه امر معلوم سوى انتساب الجملة اليه وانما الرقيق سواء  
رجحا للتصغير الى المحل لان السابق من كلامه معلوم منه الانتساب لا المحل  
فتد برو قوله فيقول بالرفع هو الرواية والدراية ايضا وفي اراد اظناك  
الثالث اعني الذين في بلاد المسرف اشار الى ان عدم العلم لك والمخاطبك  
ليس على سبيل منع الجمع فان التثنية قد تجمع في مادة واحدة **قوله** او ان يستب  
او ان يقصد على لفظ الجنب للفعول وليس من الالتفات في شئ اذ لم يقع تغيير  
بطريق الغيبة عما وقع التفسير عنه بطريق الخطاب في قوله ان لا يكون لك وكذا  
قوله بعد ذلك وان يومي على الخطاب فهو قيد افتتان واختلاف اسلوب وفي



زيادة العقد في قوله اذ ان يقصد بغير هذا الغرض في سلك الاعراض  
 السابق كونه باعنا اذ الغاية زيادة التبرر واغا القصد اليه باعث  
 سابق واما الاما الى وجه بنا الجزاء بعد ذلك وكان بمنزلة اصله في تاريخ  
 خالف به طريق ما سبقه فجعله غاية واودة بلفظ الخطاب وفي استراية  
 حديث العدة ول عن الصريح بعد الفصل بقوله تعالى وراودته التي هو في بينها  
 دلالة على انه مثال الاستحسان الصريح ولا زيادة التبرر جميعا اما الاول  
 ولا استقبح الصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاحتياط في طلب  
 الموافقة واما الثاني فلان في كونه من في بينها وبينها من طلب وصالة  
 ومطالبة جماله تقريره وتحقيق المراودة ليس في ذكرها مثل الخطا واما  
 العذر والمعنى تقرير الحكم على ذلك المستند اليه وقيل المراد بتقرير الغرض المسوق  
 له الكلام وهو نزاهة يوسف وطهارة قلبه ووجهه طاهر والمراودة  
 مفاعلة من راد برودة جوار وذهب **قوله** كثيرا نصب على المصدر لوانظر  
 اي مصدر كثيرا او جوا كثيرا وان اوردت اي العدة ولما والمصدر بصيغة  
 نظوم لا كالمراودة لان الاحتالة او ان العدة بنفسه بحكم العرف وقدره القام  
 وان كان منقول للفظ اعم لجواز ان يكون ذلك الحاح لا لفظة هذا امليا  
 ان الاشتغال في الكتابة قد يكون من الاعم الى الاحض ومن لطيف هذا  
 النوع قول من قال **قالت** لرب معيها منكر **قوله** لو فقي هذا الذي رآه  
**قالت** فيني يشكو الغرام عاشق **قالت** لمن قلت لمن قالت لمن **قيل**  
 لك لئلا تصرح بما تخفيه **قيل** في ريقه هي جبل فيه عدة عري  
 يجعل في احشائه صغار الغنم فتشده وتكبرها للتعظيم وذلك انه اذا كان  
 صادقا في اقواله فقد دخل في الكذب وان كان كاذبا في بكمته  
 الكذب ولا يحال معناه لا يحول ولا انقلاب عن ذلك وما ذكر من  
 العدة ول من الصريح بنسب الحاقه الى المنكر اعم يستقيم لو كان هذا  
 كناية في السنة في اختصاص الصفد بالموصوف واما كان هنك كاية  
 في نفس الموصوف والجواب **ان** بدا لو اسطد **قوله** اين انت ظاهر  
 السؤال عن المكان ومعناه السؤال عن الاشتغال فيه كانه قيل في اي  
 شغل انت في مكانك بمعنى هل لك فراغ في ان تسبح مراتبنا فلما كان في  
 هذا النوع سوء ادب حمله مترجحه الله على حقيقة واجب بعزل المكان  
 تحصيله وتقرضا ما بينه بين حمادين وقوله بعيد غاية البعد وهذا اغاين

لوقال انا امر من الشار والمعنى بانها اجاز لا فائدة فيه وقوله بالرفاء  
 والبنين متعلق بمحمد وفي اي اعوست وتزوجت ملبسا بالموافقة وبالاجاز  
 مومن البنات وقوله لهنك الفار ردا وبعا وبعال اي ليبلغ ولذك حد القرب  
 وليكن هتيا لك لا يقام رصيا وقوله الشرط املك مثل اي ملكته وطلبته ونصرته  
 اشد واكثر فنبغي ان لا يخالف وعدي الصريح بعلي لضمينه معنى الدلالة  
 والتضييع **قوله** او ان يوي اي مثل ان يشرا شاة خفيه بذلك اي  
 جعل المسند اليه موصولا الى وجه بنا الجزاء طوره وطريقه بقول عقلت  
 هذا العمل على وجه عمك اي على طوره وطريقته يعني نعم من المسند الذي  
 هو الموصول مع الصلة بالنكر والتامل لطريق بنا البحر عليه طريقا  
 الثواب والحيثان كما في قولك الذي اموا او العقاب واليران كما في قولك  
 الذين كنزوا او المدح والتعظيم كما في قولك الذي را فتك او الذم والاه  
 كما في الذي يبارك ومنهم من فسر الوجه بالعله والسبب بخون الحمر  
 فلم يستغفر في نحو ان الذي سمك ان التي ضربت ان الذين تروهم فاول  
 النقص عنه جعل هذا اي قوله ثم يتفرع على هذا الشارة الى جعل المسند  
 اليه موصولا او الى العدة ول عن الصريح لا الى الاما الى وجه بنا الجزاء  
 ومنهم من فسر بالعله والسبب لينا الجزاء واثباته للتبذ لا لفسق مضمون  
 الخبر فاستقام في الاكثر والكل وهذا القرب اذا اشار لفظ تروا سمر  
 الاشارة القرب في قوله ثم يتفرع على هذا يكا ويكون صريحا في انه اشار  
 الى الاما ووجه الاما بالمعنى الذي ذكرنا طاهر في جميع الامثلة  
 الاية ان الذين تروهم وان الذي لوحشه في دار فانه قد استسه  
 على البعض لكن التامل الصادق والدوق الصحيح شاهدا صديقي على  
 انك اذا قلت ان الذين تظنونهم اخوانك يكون بنا الجزاء عليه من جنس  
 اثبات العداوة والبغضاء وعد صريح ما يناسب الاحق واللامح  
 واذا قلت الذي لوحشه في دار يكون بنا الجزاء عليه من جنس اثبات  
 الانس في القدر والو حشة في دار الاحق بقى الكلام في انه  
 لم حصلت هذه المعاني متفرعة على الاما والاماد رعية اليها وكيف  
 ذلك ولم لم يحصل هنك جعل المسند اليه موصولا من غير وسيط  
 الاما والجواب ان الاما مضمون في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المعاني  
 متفرعة عليه مناسب من جهة انه يكون اثباتا للاحرام بعد التوطئة



والتهميد والتبني عليه والليند فخرنا على مقتضى المناسبة **قوله**  
فيقول بالنصب هو الرواية ثم يرفع عطف على محذوف أي فيحصل الأعيان  
أو العلم بوجه البناء **قوله** ومنه أي من القريض بالعظم أي في باب الموصول  
والصلة وأن لم يكن في المسند إليه ولا متفرعا على الأعيان قوله جار مجاز بعد البناء  
والتي أي بعد الحظوة الكبيرة والصغيرة التي من فطاعة ساجدة وكنت  
محدث الصلة أي ما قصور العبادة عن الإحاطة لها وفي ذلك من تفهم  
أمرها ما لا يخفى وإنما اعتبر فيها القريض لظهور انتقال الصريح والمجاز  
ذلك من عرض الكلام وجانبه وبعد إطلاق التعظيم والإلهانه وإن كان  
في المثال ما يبعد إلى متعلق في الصلة يكون عطف تعظيم شأن الجز عليه ينسبها  
على زيادة تخصيص لأنه كانا لعمدة في الباب ولم يتعرض ههنا للتعريض  
أما لأنه مراد وأما لأن هذا الجزالة الصريح **قوله** أن الذي يحكم السما  
أي ومنها ضيقه أيما إلى أن بنا الجز عليه يكون من جنس الرضة والبناء فيه  
تعظيم لبناء بيته يعني بيت الشرف والحمد الذي دعاه منع وأقوى  
وأطول وأقوى من كل شيء ومن ظاهر كل بيت وأما حصل محكم السما علة  
لبناء بيت لهرولنا بناه على المسند أو إثباته فلا يخفى ما فيه **قوله**  
وربما جعله رتبة إلى تحقيق الجز أي جعله محققا مقتررا ثابتا لا يشك  
فيه بمنزلة الدليل له والحجة عليه وإن ضرب البيت بالكوفة منها حق أنها  
أما إلى أن بنا الجز يكون من جنس رتبة إلى المحنة وعدم بقا المودة ثم أنه محقق  
ذلك وتقرن بمنزلة دليل عليه فظهر الفرق بين الأعيان إلى وجه بنا الجز  
و تحقيق الجز الأخرى أن قوله أن الذين رزقهم أحوالكم أيما إلى أن بنا  
الجز عليه من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والأخاء على ما  
يشهد به سوق مثل هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه للحا طين على الخطأ  
في ظنهم ذلك وليس من محقق الجز في شيء إذ ظنهم أحوالنا لا محقق كونهم أعداء  
أو على معنى آخر عطف على خطأ في قوله أن الذي لوحده في دان في ناب  
المرتبة ومقام العربة أيما إلى أن حال فيم على خلاف ذلك وفيه تنبيه على أن  
الدرا لا خير وإن ذلك الميت في سعة من رحمة الله تعالى فعل الخاطئين  
أن يقللوا من الحزن والتفجع والالام والوجع **قوله** وربما قصد بذلك  
عطف من حيث المعنى على قوله وأصل بذلك عرض وليس عطف على رعا جعل  
في اعتبار كذا وكذا يلزم فيه الإيما ولهذا إلى بلفظ ذلك المشار به إلى جعل

المسند إليه موصولا لا يلفظ هذا المشار به إلى الأعيان وصغيره ووروده  
ويأخذ ومكانه وورده للأوضار عنه المسند إليه وصغيره ومنه لأن هن  
السامع ومتظرا حال من فاعل توجه وحى متعلق بتوجه متظرا ومه حال  
من مكانه والمعنى أنه قد يتصد به المسند إليه الموصول مع الصلة لما فيمن  
الإيجام والطول بالصلة إذ يتشوق السامع إلى الجز فيمكن في ذهنه فضل  
تمكن لما جعل الله تعالى عليه القوس من كون الحاصل لها بعد الطلب والشوق  
إمكان فيها وأوقع عندها وأدخل في القول ليعلمها وأمر عليها وإن كان حصول  
غير المترقب لها الله وأما الاعتراض بأن التسويين والتكفي قد حصل من  
تقديم المسند إليه لقوامة تأخير المسند إليه وإن كان موصولا مع طول في  
الصلة وبأن هذا وكثيرا من الاعتراض السابقة قد حصل لغير المسند إليه  
الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة التي هو في سبيلها  
والله الذي يحكم السما ويحوي ذلك فقدمتها على أنه ليس بواردين على  
أن ليس المراد بالافتضا هنا الإيجاد الملازمة والمناسبة من غير طراد  
ولا انعكاس **قوله** والذي حارت البرية البيت لرب العلاء المعري  
من قصيد يروي فيها حفيظا وقيل له بأن آخر الألف وأخلف الناس فداغ  
إلى ضلال وهاد. وبعد. والبيت البيت من ليس يغتر يكون مصحح  
يعني تحيرت العقول في المعاد في الجحافل وفي أحياء الأموات بعد الزفاف  
وأيان أن تذهب إلى غير هذا المعنى من الجرافات **قوله** وفي هذه  
الاعتبارات أي المعاني المعنوية التي تصلح أغراضا يحصل النسبة إليه  
موصولا كمن لم لا جل حصلها حول سدة حوتك الإدراكه غير كبطايرته  
سوق إلى المادح حول حوله تحصيله لغرضه وسبب العطش وذلك مثل  
الترغيب والتفكير والتعجب على الأكرام والأهانة أو الترحم أو التناحل  
كما يقول الذي في غاية الحسن والجمال والشرف والكمال أو مائة أو  
وذيهم الأفعال والذي أحسن إليك قد دعا أو اضربك كثيرا وسبى أولاده  
وهذه أمواله بالباب أو الذي تحب فيه عقولنا العقل مسألة خلق الأعمال  
**قوله** الإشارة إليه حسا يعني بحسب اضل وضع أيما الاشادة  
والأفاسطها في غير المحسوسات أكثر من أن يحصى وفي قوله وانصل  
بذلك داع يصترح بما عبر عنه في باب الموصول بلفظ الغرض أي الداعي  
والباعث لا الغاية والعصود فان مثل عدم طريق سوى الإشارة أو



القصد الى اكل التميز يكون باعتبار لغاياته وصغير اختصاصه واليه للسند اليه  
 باعتبار المدلول وبذلك في الموضوعين اشارة الى الاضمار وكذا اضطرار بقا اليه  
 وصغير سواها للاشارة حسا ووجه صحة القصد باسرها لاشارة الى اكل التميز  
 والتعيين انه لا يتميز فوق الاشارة الحسية ووضع اليد اذ لا اشتراك ولا  
 اشتباه حينئذ فضلا عن كون العلم فان مدلوله وان كان جريا ما نعا من  
 الشركة لكن بما يكون مشتركا لفظا او يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا  
 يحصل التميز فضلا عن كماله وبالحكمة فعرفة مدلول اسرها لاشارة في اصل  
 الوضع بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه  
 اعرف المعارف واقما اختيارا وسوية واشياءها عروضة للمضمرات فترى العلم  
 ثمراته فلا تضر المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه فضلا ومدو  
 العلم متعين متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا بخلاف غيره فانه يجب  
 الاستعمال لا غير فان قيل فالتمييز الاكل يكون بالمضمر لا باسرها لاشارة  
 قلت المراد التميز فيما يكون مظنة الاشتباه والاشارة والاشراك ولا يكون  
 محل التكلم والخطاب والغيبه فاني ياتي بصغر المتكلم **قوله** فوذا كان  
 كماله اسرها لاشارة والظرف متعلق به ومن يسل شيئا كان حاله اخر ومن  
 حال من شيان والمضاف والسلم شجرتان بالبادية يعني انهم من خصل الغرث  
 ومضاجهم وكما هم **قوله** سر بالليل مجاز عن ظلامه المستقل عليه غير ان  
 اللباس مضار الطارق الا في الظلام غير ان المستر للباس للسر بال  
 بحيث لا يرى لا تنكشف ولذا قال تامل دون ابصر وامر جواب اذا  
 والكوما الناقة العظيمة السام ومعنى الهماء الاجبال عليها والالتقاء  
 اليها وهذا طارقي في موضع الحال بقصد العتوى اي قابلا لهذا الخوض  
 بالليل وخرشي دعاء غيره عن قلتي على طريق المساكلة وايضا اسرها لاشارة  
 لانه لا طريق سواه **قوله** ولا يتم على ضم اي ظم براديه اي بذلك  
 المقم المدلول عليه الفعل وهذا ما يقال ان الضم للمستثنى منه المعدر العارف  
 اي لا يتم احدا ونحوه واما حمله مضرا على ان لا دلالة بدل لا فاعل ليس  
 قول النخلة وان كانت حبات المصنفه في حبب القصر في قوله تعالى لا ترى الا  
 مساكهم وان كانت الاحصية بالرفع مشعرا به على ما سجي وعلى حجار القبيلة  
 يكون عندهم تركه كل احد لا مرسلا في الصحراء ولا مكرما محضيا باحد والسب  
 الثاني بيان الاول والخشف الدال مربوط مشدود برسته قطعه حبلها بالية

لنح ويدق ويكسر لا يرق له ولا يرق له يعني ان جهة اقامتها وتخلها  
 المدركة ان الاول حمار مع كونه من نوطا والثاني جماد **قوله** احسنوا البني  
 بالضم جمع بنيهم بالضم وبالكسر جمع بنية بالكسر والمراد ههنا ما بنوا من بنيها  
 الجرو في كلمة ان دلالة على ان ما بهم من احسان البناء والايقان بالعمود وتو  
 العمود ليس بخصص المحقق بل المحتملات كذلك **قوله** او ان يقصد بذلك  
 اي يحيل المسند اليه اسرها لاشارة بيان حاله لما في لاشارة لاشارة من الدلالة  
 على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زائد على تادية اصل المعنى الذي  
 هو الحكم بالمسند على المسند اليه معبرا عنه باني طريق كان **قوله** لم يتفرع  
 بخطف على مقتدر اي فيحصل القصد الى اكل التميز وبيان الحال لم يتفرع  
 عليه اعتبارات اخرى مثل ان يقصد بقصد اكل التميز والتعيين كان  
 العناية والاهتمام بشأن تميز المسند اليه وتعيينه للاعراض المتعد  
 بذلك من المدح وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة على ان السامح  
 من الغياق ونصور العقل حيث لا يتميز الشيء عنه الا بالحسن ومثل ان  
 يقصد بقرب المسند اليه تحقيقه ودوام تلبته وبعده تعظيمه ورفعته  
 محله او تحقير او اهانتة بمعنى انه لا يستحق ساعته عز الحضور والقرب  
 بل ينبغي ان يكون بعيدا غايته البعد فان قيل كيف يصح حمل اكل  
 التميز اصلا وكاله متفرع عليه قلت لم يحصل كذلك بل جعل القصد  
 الى اكل التميز اصلا وكاله العناية والاهتمام بالتمييز فورا ولا عذو  
 فيه وانما يلزم المحذور ولو اريد بالعناية مجرد القصد على انه لو اريد هذا  
 لم يلزم حمل كاله التميز متفرعا على اكله بل جعل قصد كاله القصد  
 بالتمييز متفرعا على قصد اكل التميز وغاية الامر انه يستلزم تفرع  
 كاله القصد بالتمييز على اكل التميز **قوله** عز من قائل هو في موقع التميز  
 يقال عز قايلا وعز من قايلا كما يقال عندي طائر جديد وطائر من جديد  
 فاشارة اسم الاشارة في اولئك لقصد اكل التميز متفرعا عليه كاله العناية  
 بتمييز المتعين الموصوفين وتكررا اولئك للنسبة على استقلال كل واحد  
 العاجل والافلاج الاجل بصلوح تمييز المسار اليهم **قوله** اولئك اناني  
 للقصد الى اكل التميز متفرعا عليه التبيين على غياق مخاطب **قوله**  
 يا عجا الالف بدل من يا الاضائة كانت قالت احضر يا عجي قصدا  
 او انك قالت ذلك جن في عبد الله بن عمرو بن جوب نقص طعنا بالنساء



عند اغتسله **قوله** ما اذا اراد الله بهذا مثلاً غيراً أو حالاً يقولون ذلك عند ما ضرب الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض وغير ذلك فان قيل اسر الاسنان في قول عائشة صفة للمجرور اعني ان عمر و في الآية مجرور متعلق بالفعل وفي قول القائل بعل هذا مسند لا مستند اليه فكيف صح ان يقال قصد بقرب المسند اليه تحقير كافي هذه الصورة قلنا معناه كما وقع اسر الاسنان القريب للتحقير المسند اليه في هذه الصورة وان لم يكن مسند اليه وقوله ما اذا اراد الله بهذا مثلاً في عيان المصنف وقع به لا اوتياناً لما يحكيه وفي موضع آخر عطف على محذوف اي كما يحكيه في سورة البقرة كما وفي موضع آخر كذا ويحتمل ان يكون في موقع الخبر وقوله اهنا الذي بعث الله رسوله في موضع المستند وانما قاله ومنه دون ان يقول وفي موضع آخر وما هذه الحياة الدنيا لانه يحتمل ان يكون مجرد القرب من غير تحقير على ان فيه شيئاً اخر وهو انه ليس من القرآن وانما في القرآن وما هذه الحياة الدنيا الالعب وهو يتقدم في اللغو وفي الانعام وما الحياة الدنيا الالعب وهو بدو واسر الاسنان فيحتمل ان يريد من هذا القليل قولك وما هذه الحياة الدنيا الالعب وهو لو لم يظهر انه سهو **قوله** ودفع غيرها في موضع الحال وذلك لاستلزامها حازاته من طمحه وتخففه وتبذله والاستفهام في اهل هذا الابتكار والقرع وهذا خبر المستند او المتقارن صفة له وبالرحي طاراً يستر اليه حال كونه ملتصقاً بالرحي وادارها او متعلقاً بالمتقارن اليك السبيبة والقفس نقبض الجذع يعني انه يتجمل في ادان الرحى ولا يفعل ما هو العادة من التهرب بل قد اخرج صدره وادخل ظن تجلده وعدم اعتداده بشغل الرحى **قوله** ومن بعد لقصد التعظيم غير الاسلوب لان كونه للتعظيم قطعي بخلاف ذلك الكتاب على ما سيحكي في بحث الوصل والفضل والتعظيم فيه فوق ان يعد من قبل تعظيم يوسف عليه السلام ولان فيه مع قصد التعظيم التنبه على بعد مراتب الجاه واقصاها حيث تجاوز حتماً القرب والحضور وهذا يقال معتداً ان يسل المراتب والدرجات المتفاوتة بالاعمال وان كان اصل الجاه بفضل الله ورحمته **قوله** او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اي بقصد يبعده اسر الاسنان تحقير المسند اليه واهانتة بمعنى انه لا ينبغي ان يبالغ في الحق بل ينبغي ان يبعد غاية التبعيد **قوله** او ما سوي ذلك يحتمل العطف على تعظيمه او خلاف تعظيمه وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا وكذا

من التعريفات وعلى ان لا يكون لك اوان تقصد بذلك اكل عيشنا وبيان حاله مما هو من الله وانما فيكون هذا السلك اشارة الى ما ذكر من المقاصد بالبعد او من التعريفات والله اعلم ونقاصيل لك الى تتبع التراكيب وما مل المعاني والوجه الثالث انبب بقوله ولطائف هذا الفصل يعني فصل كون المسند اليه اسر اشارة لا يكا د يضبطل بل كرفصول علم المعاني لك ومما يحكي من التنبه له ان ما يورد في احوال هذه المقامات من المقامات والايات اسلم لا سواهد حتى يتم باحتمال الغير وانه لا امتناع جمع في مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض وان مبني تلك الاقتضات وكون التراكيب لا يذ كر من الاعراض على مجرد المناسبات والافق للبشر بان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فلما فظ على هذه النكت فلما موضح تقع في هذا الكتاب **قوله** واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او عموماً الافراد ونحوها او حصته معينة منها ويحقق الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الا بالعين والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل جزء من المرأة تسمى لامر الطبيعة او باعتبار الوجود وجنينه اما ان يكون مع قرينه البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء وقد يخص باسم المعبود الذهبي واما به ونفا فيجعل على العوم حذار الترجيح بالامرجح وتسمى لامر الاستغراق بل بما يكون مع قرينه العوم كاستئناسه كقوله تعالى والعصران الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما الى حصته معينة من الحقيقة فرد او فرد من اواكز كما اذا قيل لك جاني رجل او رجلين او رجال فنقول اكرما رجل او الرجلين او الرجال وتسمى تعريف العهد فعلى هذا اللام اما تعريف العهد او تعريف الجنس والجنس قد يراد به نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق مقابلاً للجنس والعهد حتى جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول في تراش الى تحقيق الحق وحقيقته في بحث تعريف المسند وادرج المعبود الذي اعني البعض الغير المعين من الجنس في تعريف الحقيقة بدليل انه عدمه ما هو باعتبار الوجود البته مثل ايتها الكتاب وامر على التليم ونحو ذلك لا يفي تعريف العهد على ما يوهو **قوله** نفس الحقيقة ربما يوم ان المراد الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لا يخفى ان مثل ايتها الكتاب وامر



على الليم انما هو الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الاوادم لهذا اشرنا الى  
 ان المرام اعم على انهم يقولون الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص وهذا  
 يقال ان الموجودات حقايق ومفومات وللعدد ومات مفومات لاحقايق  
 والجنس ما يشمل الكثير على ما هو مقتضى معنى لكل الطبيعي سواء كان جنسا  
 باصطلاح المنطق او نوعا وغير ذلك كالرجل والمرأة وكان لا نسب تبادلية  
 معنى التعريف ان يقال من اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند اليه **قوله**  
 قال عز من قائل ما ينس بما اورد من المثال في مجرد التعريف بلام الجنس مع الموضع  
 له في المعنى ولا حاجة الى تكلف في تاويله بالمسند اليه ومعنى المبدأ ههنا الوجه  
 السبب الكادي ولما كان القول بان مبدءا كل شيء هو جنس الماخ لا لما اورد  
 في الكتاب وشاع من السنة واشتهر بين الناس ان مبدءا الجن هو النار ومبدءا  
 الانسان هو التراب وروي ان مبدءا الملايكة هو الريح استار الى وجهه  
 التوفيق بقوله ياتي في الروايات الى اخره ترجع الى الامثلة فقال وكقولك  
 وليسعدان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه نفس الحقيقة من حيث هي  
 هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الاوادم وكذا المجرور في المثالين الاولين  
 بخلاف الثالث اذ لا يتقنم ان جنسا لكل اعظم من جنس اخر بل من جنسه  
 واما في نعم الرجل فهو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض ولهذا اصح المحققون  
 بانه للعمود المنفصل الحاضر في الذهن وسجي لهذا زيادة تحقيق في باب  
 الاطلاق **قوله** ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم المعروف صفة كاعظم  
 او اسر جمع كالناس واسم صفة كالكتاب الاول ايضا الماء والصفاء والله  
 وقوله يبيدي اي يظهر صفات من اي مضمرة تبا طنه والبيت لا بالاعلا وقبله  
 لا منظوبا السرمي يومنا ينة فان ذلك ذنب غير معتبر  
 ذلك اشارة الى طي السراي اضاف وقوله الناس ارضي اي مخط الرتبة نازك  
 الدرجة متدبل متناه **قوله** وللقوب المساقاة متعلق بقوله يعامل  
 واذا تأملت متعلق تقرب وجن حال من المساقاة وقوله غير معروف بلا حاجة  
 الى قوله به وعلى تقدير الذكر فالاسم طريق المصدر ليكن قوله تعرف  
 ههنا الاسم هذا التعريف وقوله كبر في موضع الغلظ اي جنسا كثيرا والخاصة  
 ان المعروف بلام الجنس وان اجري عليه حسب للفظ احكام المعارف  
 من وقوعه مبتدا وذا حال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة  
 اما اذا اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلا غير المعروف اذا قطع

عنه النظر عن عارض التنوين والتكثير ايضا يدل على هذا المعنى سيما في المصا  
 واما تكلف القنات بان الحضور في الذهن معتبر في مدلول المعروف دون  
 المنكر واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الاوادم هو الشايع  
 الكثير فلان كليهما لبعض من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون  
 البعوضة في المعروف مستفادة من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة  
 التامة يعامل المعروف معاملة المنكر اما معنى فكذلك المعروف واردة  
 المعنى المنكر المهم والي هذا اشار بقوله **قال** ولقد اتر على الليم بسبب البيت  
 صرف الليم والمعنى ولقد اتر على الليم من الليام واما لفظا فلو صفت ذلك المعنى  
 بما يوصف به المنكر والي هذا اشار بقوله ولذلك اي لكون المعنى على الليم  
 من الليام بقدر يسبني وصفا لاحالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان مبدءا  
 على ان مثل هذا المعروف لا يصلح ذا حال كالنكرة وليس بذاك لانه معرفة  
 قربة من النكرة لان النكرة ولذا يقع مبتدا بلا خلاف بل المراد انه يصح تقدير الجمله  
 بعد وصفا لاحالا اذا كان مفتضا لحال معنى الوصفه دون الحالية وكما  
 في البيت فانه ليس المعنى اعل انه يسبني في حال المرور بل ان ذلك دأبه وعاد  
 وهو متصف به ليكون هذا البلغ في حله وكرمه والافظا ههنا **قال**  
 والمعنى انه يمر عليه في ذلك الحال فيمضي ويمضي وثمرت بالتألف في ثمر  
 الفاطمة للجمل خاصة ومصنيت وقلت اما في معنى مضى واقول عندك  
 الى الماضي دلالة على التحقق واما في معنى المضى وامر في معنى مرت عندك  
 الى المضارع لقصد الاحتضار ومعنى لا يصح لا يردي بل يردي غير  
 او لا يعمى الاشتغال به ويمغه ودفعه **قوله** وله اي ولان  
 يعامل هذا المعروف معاملة غير المعروف او لقوله على الليم يسبني في القرا  
 غير نظير واحد بل نظير كثير فالنظير على الاول بمعنى المثال وعلى الثاني  
 بمعنى المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من  
 الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون جيلة ان لا يستطيعون صفة  
 المستضعفين او للرجال والنساء والولدان واعا جاز ذلك والجمل تكرات  
 لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس شيء بعينه وكذا في  
 قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة الحمار في قوله غير المعصوم  
 عليهم انه صفة الذين انعت عليهم لانه لا توفقت فيه لانه لم يقصد به  
 معهود ولهذا يعلم ان الوصول كالمعروف باللام في هذا المعنى **قوله**



أو العوم عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى أن لا نسب والعام وجميع الأفراد  
وقد بينا في العوم في المثال الأول لفظه هي الاستثناء خلافاً للأجرام وفي  
المثال الثالث تبينه على أن العام في الألفاظ يكون عاماً في النفي بمعنى قوله  
النفي ولا يلزم أن يكون نفي الشمول كما لا يخفى لا ينفك أخذ من الشيء وكذا الجمع  
مثل لا يحب الظالمين بل صرح كلمة كل من لا يحب كل محال في حروفان معناه على  
عوم النفي ولهذا ذهبوا في لا تدركه لا بصار إلى أن معناه لا يدركه من  
الأبصار فإن قيل من قواعد هوان النفي إذا دخل على كلام فيه قد توجه  
إلى القيد خاصة وأفاد بوث أصل الفعل مثلاً معنى لم يالك العوم وجمعون  
بقي الشمول والاجتماع ومعنى ما كل ما يمتني المراد به أنه لا يدركه جميع المتنبئين  
بل البعض خاصة ومعنى ما سرت رابكاً نفي كوننا السيرة بصفة الركوب ومعنى  
ما أن حربه قاصداً أن الضرب لم يكن لغرض التاديب إلى غير ذلك من القيود وقد  
بالع الشيخ عبد القاهر في وجوب المحافظة على هذه القاعدة قلنا نعم  
إلا أنه ليس كل كلام يشتمل على نفي وقيد فيلزم ما دخل النفي على كلام فيه قد  
ليفيد نفي التقييد بل بما يكون من حقوق القيد كالألفاظ فيه نفي فبيد تقييد  
النفي وتحقيقه أنه لو اعتبر القيد أو لا يمت نفي رجع النفي إلى القيد ولو اعتبر  
النفي لم يرد رجع القيد إلى النفي حتى إذا كان القيد هو العوم أفاد عوم النفي  
والشمول على القوان مثلاً ما الله يريد ظلاً للمعناه معناه لا يريد شيئاً من الظلم  
لأحد من عباده نفي جانب الظلم يقتضي الفردية والاعتقاد بالعدم نفي فيلزم  
عوم النفي إذ لو اعتبر النفي بسلط عليه الميم لم يكن كذلك كما في قوله لا شيء  
من لا يحسن الفاتحة حرفاً معناه الإساءة في حرف وكذا قوله ما ضربته  
أكراماً معناه تركت الضرب أكراماً ولهذا ذهب المحققون إلى أنه محمول  
لنفي لا للفعل وهذا معنى قوله في مثل هذا المقام أن المذكور محمول بفعل  
مثبت يتصفه حرف النفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر النفي بصفة  
العوم فيكون نفي النفي ولهذا البحث زيادة تفصيل وأوردناه في خواشي  
الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام في مسألة الروثة **قوله** أو كان المسند  
إليه حصته معبودة لم يقل أو حصته منه عطف على نفس الحقيقة أو العوم  
تبينها على أن تعريف العند هو القيد المقابل لتعريف الجنس كما هو رأي جمهور  
النحاة لأن من ضروره وسعته كالعوم والاستعراق وبه المثال الأول  
على أن اليهودية لا يلزم أن يكون بالذكري كالألفاظ المتكلمة وعلى أن حصته

ما يكون

ما يكون بعضاً من الحقيقة فرداً كان أو فردين أو أكثر وبالمثال الثاني على أن المعهود  
قد يكون عاماً مستغرقاً لا كما يقوم من ظاهر تقابلها معاً متناهيان وعلى أن  
اللام الداخلة على الصفات لا يلزم أن يكون استغراقاً صواباً لا البتة وأما ذلك  
فيما قصد به معنى الحدوث وأما في غير ذلك حرف تعريف والمسند إليه مثلاً  
هو الاسم المعروف به وكون النفي جمع ساحر لا ينافي العهد والاشارة إلى كل  
ساحر بصفة المبالغة لأن الساحر أعظم منه فيصنف عليه وبالأشارة إليه يعلم  
أنه ساحر كما تقول جاني رجل كرم فأكملت الرجل يكون يكون معناه ذلك الرجل  
الكرم وبالمثال الثالث على أن هذه الألفاظ للعرف باللام ليست في المستند  
إليه خاصة وإن لوردناها فيه **قوله** وتظهر ما ذكرنا كان لا نسب أن يكون  
من إفادة اللام الاستعراق أو تعريف الحقيقة لأنه أورد في تعريف المسند  
القول بتعريف الحقيقة وبالأستعراق مشكل ثم جعلها راجعاً إلى تعريف العهد  
فألفي حصره الفن الثالث هو تعريفها لا بقول العهد اللام لأن يقال المراد  
ما أشار إليه من التقسيم إلى المعهود والممكن من قوله **قوله** وأما الحالة التي  
تتضمن التعريف أي تعريف المسند إليه ولهذا رجع ضمير احسان إليه وإلى احسان  
في موقع الحال من طريق الآية كانه صفة له أي طريق موصول إلى الاحضار ومعنى  
إليه وأصله في موقع مصدر مؤكد لا منقلاً للطريق أي عدم كون باللفظية  
أو بحال من طريق **قوله** كقولك غلام زيد كذا الذي لم يكن عندك منه أي من  
الغلام شيء من الأحوال المناسبة للتعبير عنه سواء أي سوي الله غلاماً زيدا أو  
لم يكن عندك سماعك عنه شيء سواء في الطريق أو في الأمر عائد إلى المتكلم أو  
إلى السامع وقوله أو طريق سواءها احصر عطف على طريق سواءها اضلا  
أما إذا جعل اضلا حالاً من طريق سواءها فالقابل للمعطوف والمعطوف  
عليه ظاهر باعتبار التضمن وأما إذا جعل مصدرًا فالمصولة لتقابل من جهة  
المعنى حيث أفاد نفي طريق على صفة العوم من غير تعيينه بوصف دون وصف  
**قوله** هو أي أي مهوي والركب اسرجع لراكب اليماني جمع عما خفيف  
يماني مع توسيط الألف مصدراً هب جنت محبوب مستبوع وخفا  
حسي ونحني بكه موثقي بغير محسوس إلا مضافاً إلى طريق والظاهر عطف  
وعند مرار تباح لبطط الكلام كونه من الجنس والخفة على الرجل **قوله** أو لأن  
عطف على من لم يكن عطف ظرفه على ظرفه لا على مقداره والاحتياج ولا على  
طريقاً لعدم المعنى أي الحالة لتضمنه للألفاظ كانه متى لم يكن طريقاً وكاين



لان في اضافة المسند اليه حصول مطلوب آخر سوى عدم الطوق المطلق او سوي  
 الاختصار وهذا اولى وقوله مثل يضرب على الحال من مطلوبه والبدال من حصول  
 والاحسن الجواب لا او صفة لمطلوب وصغير تعني للاضافة وقوله والاو لا و  
 مجرور معطوف على المقدر اعمالا لا فعل لتفصيل في الفاعل الظاهر اعني تركه على  
 الشدة وفي الاو لا مبتدأ خبر تركه او على الموصولة والفتلة صفة للتفصيل كمثل  
 الحمار على سمار البعد وصفه بالمعرفة في كل من الوجه الثلاث وجه بعد **قوله**  
 حجة من الحجات مثل كراهته تقديم البعض على البعض بما ذكره للاضافة والعمدة او  
 منهم وحده او اذى خاطرا وكراهته لشدة الفعل المصريح بحملهم او تامة الى ملاك  
 المتكلم والسامع او كون افعالهم مما يمكن في السمع او شغل في اللسان او مما يتطير  
 به من التفصيل المقدر وقوله بنوا ادم واهل القار واهل الجاد واهل البلاء  
 ويشبه ان يكون بؤامط من هذا القبيل لان المراد بهم اعداد القبيلة جميعا لا اولاد  
 مطر المصدود ون جلائف اولاد جفنه فان ترك تفصيله لا ولونه قصدا الى  
 الشبهة وعدم تقديم البعض على البعض المبني عن الافضلية ولا لانه يتنا ولا لانا  
 الالان التي ليس بها الصريح باسماها **قوله** يوم اللقاء اي يوم الحرب وملاقاة  
 الاعداء متعلق بما في خبر المبتدأ من معنى التشبيه وفي غيتل متعلق بالظرف اعني لها  
 واشبل جمع شبل ولذا الاسد فاعل الظرف لاعتداده على الموصوف او مبتدأ خبر  
 الظرف والجملة صفة اسود والغيل العضة وحان اسر موضع فيه اسود واللا  
 اذا كان ذا شبل كان اسد مقابلة ومدا فة **قوله** اولاد جفنه يريد انهم  
 لحرته قوا غوت ايمهم ولم يتركوا مقعر غهر **قوله** قومي ترك التفصيل  
 كراهته الضريح باساي قتلة الاقارب وليلا يبع التجمل على جماعة معينه فتاك  
 العداوة ايمهم يا ايمهم رحم وفي بنا الفعل اعني فلو اعل هو اعادة الاختصاص  
 اي هو الذين المجوعون باخي فلو حاولت الانصار منهم عاد ذلك بالكافة في بني  
 لان عز الرجل بعشيرته **قوله** قايلا ترك التفصيل لان الاجنار يسبع عن  
 المفصلين المعدودين سبعة يكون لغوام الكلام ولان في التصريح ببعض الاساي  
 مثل غو وكتب وكتاب بعض الاستحسان المسا في المقار الاختصار **قوله** او مثل ان  
 يتصل اضافة المسند اليه اعتبارا لفظيا مشبوا بالانجاز كما في الاضافة بادني  
 خلاسته فان حقيقة الاضافة للاختصاص انما هي انما يكون الذي يصح معه الاجا  
 بانها المضاف للمضاف اليه فالإضافة بما في الملازمة تكون مجازا محكما مشعرا  
 بجعل تلك الملازمة غير ملازمة الكاملة الاضافة **قوله** كوكبا لوقا

الحرقا هو المسند اليه المضاف الى الحرقا وهي المرأة التي في عقلها هوج وبها حقا  
 كانت تصنع وقتها طول الصيف فاذا اطلع سميل وهو كوكب يقرب القطب نحو  
 يطلع عند ابتداء البرد يتنهد القطار في القرب استعداده اللثا فاضيف الكوكب  
 اليها بعد الملازمة البعيدة اللطيفة النسخ بالضم السميل وقع بدل من كوكب  
 او عطف بيان اذا عت فرقت هزها قطنها الذي يصير غزلا ونوولا اليه القوا  
 جمع قريه يعني اقاربها وعشائرها **قوله** وكقوله اذا قال قدني كان الالب  
 ان يقول قال الشاعر كما قال فيما سبق قال الله تعالى بتت بدا اي طب لان هذا  
 ليس من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة نال الى الاضافة اضافة المفعول  
 واطافة الانا الى الكاف اضافة المضاف اليه وهو وان كان في نوع المسند  
 اليه فليس عند اليه اصطلاحا في الجملة جعل المشروب ذا الانا اي صفا  
 لملازمة اياه بكونه من فيه واصناف الانا الى الصنف للملازمة شربه منه  
 وهو لما لكه وقوله اذا قال اي الصنف قدني اي حسي وكذا قال اي المضيف  
 احلف بالله طعنه واللام في لغتي مفتوحه جواب العسر واليا مفتوحه كونهما  
 قبل فون التاكيد المحذوفه اي لغتي وذا مفعول يعني ملاحجا تاكيد له وفيه  
 اي الطعام محتاج الى الطاعم لان كاله ان يطعم **قوله** او مثل ان تنضم اضافة  
 نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرها باعتبار المالكية او محالوية ومضافا  
 او غير ذلك او نوع تحقير لذلك بحسب ما يعطيه مدلول المضاف والمضاف اليه  
 ومثال يحقر المضاف اليه ضارب ريد بالباب **قوله** او غرض عطف على نوع  
 تعظيم وذلك مثل النحر عن على اكرامه او اذلاله او الترحم عليه كما قول صديق  
 او عدو كذا واسيرك بالباب ومثال اظهار المسرة والمساءة كما قول جبي شقي  
 او مرض ومثل التكم كما يقال ينكمروا اميركم كذا ومثل التقيته على السب كما يقول  
 اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار ومثل زيادة الاستعداد كما في قول  
 الشاعر فيا طبيب عيش المر في صحرا **قوله** على كفه من كرمه من شرابه  
**قوله** واما الحالة التي تقتضي وصف المعرفة اي تعقيل المسند اليه بالفت  
 وهو تابع ذكر ليدل على معنى منبوعه فالمراد بالوصف المعنى المصدري على ما  
 يفصح عنه قوله يانه وتضيق على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم  
 من كونه في مثل الجسر الطويل العريض الحقيق كما سنا ان يكون كل واحد من  
 الثلاثة لا فيا في غمار الكشف والبيان والمراد ما يطول ارناء الامتداد من ارناء  
 الامتداد المفروض اولاد بالعرض نقصهما او المفروض ما بناو بالحق ما بناو لهما



وليس الجسر عند الامالة هذه الابدان الثلاثة وان جوز بعض المظان تركبه  
من جوهرين وهو لا يقولون يعرفون له الابدان الثلاثة حتى يحتاج تعريف الجسر الى  
التقييد بالجوهري قوله الى فراغ استعار بان الجوهري هو الفراغ المحقق او المتوهم  
لا السطح الباطن من الحاي **قوله** او قلت المقتضى ان الى ما ذكر صاحب الكشاف  
في قوله تعالى هدي للفقير الذين يسمون بالغيب الى اخره انه اذا جعل الذين  
يؤمنون صفة للفقير فانه يحتمل ان يكون صفة كاشفة وان تكون ما دحه  
وان يكون مخصصه من الاولين على ان المراد بالمقتضى فاعل الطاعات وتاركها  
الا ان على الاول يجعل اقامة الصلاة وايتاء الزكاة عبادة عن فعل جميع العباد  
البدنية والمالية تعبيراً عنهما بما هو اصلها واساسها فيكون ذلك انما  
الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلاة تهي عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف  
المذكور بهذا الاعتبار مستقلاً عما هو معنى الاقتداء من فعل الطاعات  
وترك المعاصي وعلى الثاني فلا حاجة الى هذا بل مجرد اقامة الصلاة مدح  
للتقير وتبني تلك على ان المراد بالمقتضى تارك المعصيات فيكون فعل الصلاة  
والزكاة من الواجبات وصفه مخصصاً للتخصيص والتوجيع **قوله**  
باسوها اي تمامها كانه قيل مع اسرها وهو في الاصل التبع بكسر القاف  
اي السير الذي يشد به الاسير وكذا معنى المنكرات عن اخرها وخصيخته  
اجتناباً لشيء اخرها وانما يكون ذلك اذ بلغ الاخر او حال كونه متبعاً  
عن اخرها وهذا اولى من مجاوز الان التجاوز بعد نفسه ومعنى تجاوز عنه  
عفا وقيل معناه عن اخرها الى اولها ولا خفا في اننا لا نرى بهذا المعنى كلمة من  
دون عن ومن الغريب ما يقال ان الاخر عبارة عن اجمع تسمية للشيء باسم جزئه  
وعن متعلق بمحذوف في موقع الحال الى جند المنكرات محذوف عن جميعها **قوله**  
كالاحد دته بروي بالتشديد والتحفيف من الحديد والحد والحجة في موقع  
الصفة جند في العابد وفي موقع البيان ولا خفا في اننا لم نذكر ليس جند للمقتضى  
اما في بيان اشتماله على جميع الواجبات او على اجتناب المنكرات من التكليف  
بل شيئاً به **قوله** وهو الايمان جعله قاعدة الحسنة واصلاً لتقوى الكل  
وافقارها اليه وجعل الصلاة والزكاة اصل الصادات المتعلقة بالمال  
البدن وبالايمان لان ما سواهما يتلوها ويتبعها بمنزلة الولد للام والام  
فذكرت الناهي عطف على ذكرت اساس الحسنة **قوله** ونظير اي نظير  
قولنا المقتضى الذي يؤمن ويصلي ويرزق في تزييل الوصف منزلة الكاشف

لما اجري عليه ذلك الوصف وان لم يكن مستند اليه فان لا للمقتضى في البيت  
رفع على انه خبران في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السحابة والجنة  
والبر والتقوى جمعاً او نصب بتقدير اعني او بتقدير كونه نقلاً للذي جمع وجبر  
ان قوله بعد خمسة آيات او تزي فلا تنقح الاشاحة من امرين قد جاول  
البدن في الالمى والمقتضى هو الذي الموقوف الذي يكون الرجل بحيث يكون  
مطوبه بمنزلة المحسوس مفسراً لهذا المعنى كاشف عنه او في هلك الاشاحة  
الخبر البديع الغريبه وسجدة نيات الامور جمع بدعه **قوله** ومما رواه اخي  
اي عائل ونياس قولاً من فان جزوا اذا مسه الشر ومنوعاً اذا لمسه  
الخبر بمنزلة الكاشف للبلوغ سوا جعل وصفه او حالاً منه **قوله** قال  
لي محمد بن عبد الله في موقع الفاعل لعل محذوف يتعلق به عن احمد وفي موقع  
متبداً اخر عن احمد **قوله** او مدح حاله عطف على منبئاً له **قوله** زيادة  
تخصيص لان الموصوف يشتمل على تخصيص ما لا محالة سيما في المعروفة  
**قوله** وكان ما يتعلق عطف على قوله كان الوصف منبئاً يعني يجب في جميع  
ما ذكر ان يكون ما يتعلق بالوصف وحصل به مطلوباً للتكميل ملائماً لغرضه  
فيكون على وفق مقتضى الحال **قوله** ولما يري يري بيان ان الوصف  
يجب ان يكون معلوماً للحقيق في نفسه ومعلوماً للحقيق للموصوف فان الجملة  
الطلبية لا يجوز ان تقع وصفاً بخلاف الخبر فان حقه ان لا يكون معلوماً  
الحقيق للبتد احث اذ علم ذلك صار صفة وهذا اما يقال ان الاوصاف  
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف لغرض التمييز  
والخبر في لزوم كونهما ثابتين في انفسهما ليصح بوجهما للموصوف والمتبد  
ويتفرع على هذا امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفاً او خبراً  
وتتفرع الكلام على محاذاة ما في الكتاب ان كل وصف فهو خبر به شيء عن شيء  
لما علم من انه يطلب منه غير الموصوف به عما ليس موصوفاً به سواء كان  
صفة مخصصة او غيرهما وكل ما يميز به شيء عن شيء يجب ان يكون عند السامع  
معلوماً للحقيق لذلك الشيء الذي يميز به عن شيء اخر وكذا عند المتكلم بطريق  
الافق لا امتناع ان يميز شئاً عن شيء بالاعلم بئوته له بكل وصف يجب  
ان يكون معلوماً للحقيق عند الموصوفه الذي يميز به عن غيره ويلزمه  
ان كل وصف يجب ان يكون محتقفاً للشيء والا لما صح وجوب معلومية  
ذلك نفسه الى قولنا كل محقق لشيء يجب ان يكون محتقفاً في نفسه هـ



ضروري وهذا معنى لعلك بان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه  
 فينتج ان يكون في نفسه ثابتا متحققا اذ معنى البتة والتحقيق واحد ولا يرد  
 التقصير بالوصف التي هي اضافات واعتبارات لا وجود لها في الاعيان  
 لان معنى التحقق والبتة اعم من الوجود فلا يلزم من بقاءه بقاءه  
 نعم يتوجه ان الضروري في الوصف هو التميز عند العقل واما في نفسه  
 وجب الحاج على ما هو المسمى الا ترى اني قولك المعنى والمسمى كذا  
 ان اردت بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطاة الكمية  
 في قولنا الرجل الكريم كذا فهو حسب الحاج نفس الموصوف ووجوده  
 وتحققه نفس وجوده وتحققه لا ينافي ولا يوافق الى اصالته وقرينه  
 بل لا يثبت صلة اتصالا كان الموصوف متحققا في نفسه فذلك تحقده  
 والافلا وان اردت ما هو ما اخذ الاستقاة ومنشأ الوصف المحو  
 كالكرم مثلا فلا نسلم ان تحققه للموصوف يستلزم تحقده في نفسه فان  
 معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاستقاة وهذا لا يوجب بثوته كما  
 في قولك اريد الاعلى كذا مع الاعنى عدم وهذا اما يقال ان انشأ مبداه  
 المحو لا يوجب انشأ المحل هذا والواقي قوله ولما ترى ابتدائه وما موصوف  
 واللام متعلقه بيمينك وانتاع عطف على طلب وصير لغيره لما في عما  
 لا يعرفه وصير له لشا وصير به لما يري **قوله** وان جازي وكله  
 بان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه لا تشبه عليك ان حق كذا  
 يصدق بثوته للغير سواء كان على طريق الالفاظ والاشياء والاعلام  
 بذلك كما في الخبر وعلى طريق الاضمار ما هو معلوم كما في الوصف ان يكون  
 في نفسه ثابتا وعندك امما المتكلم اما في نفسه فظاهرا لان الفاعل لا يقصد  
 المحال واما عند المتكلم فلا ان ما يقصد بثوته للغير في نفس الامر كان ثابتا  
 له عندك ضرورة فيلزم كونه ثابتا عندك وقولنا حقه كذا في قولنا  
 الواجب فيه كذا وهو معنى الضرورة وقولنا يقصد بثوته للغير فرع  
 قولنا يمكنك ان تجعله وصفا او خيرا فتصير القصد الحاصلة هي ان  
 كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خيرا بالضرورة ثابتا في نفسه وعندك  
 وينعكس بعكس القيد في قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا يمكنك  
 بل يمنع منك جعله وصفا او خيرا فان عكس القيد عندهم هو ان جعل القيد  
 المحكوم به محكوما عليه ونقص المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق

في نفسه

في الكيف اعني الاحجاب والسلب بحاله فنقولنا كل فاعل مرفوع ينعكس في قولنا  
 كل ما ليس مرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل منصوب الى قولنا ليس  
 ما ليس منصوب ليس بفاعل ولا يخفى توجه المنع مع قولك كل ما يقصد بثوته  
 للغير يكون ثابتا في نفسه وان تفرع تحقق الشيء للشيء على ما تحقق في نفسه لا يطرأ  
 ذلك كما في الاخبار الكاذبة المستقيمة المحولات فقوله في نفسه الضمير عائد  
 الى ما يقصد ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد وقوله وعند  
 عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يضر من جاب السامع لان البتة  
 عنده انما يلزم في الوصف دون الخبر وقوله لك اي في نفسه وعندك  
 وقوله او متحققا عطف على ثابتا على قصد السوية في التعبير اي سوا قلت  
 ثابتا او متحققا فالعنى واحد لا نزاع وانما النزاع في ان الوجود هل  
 يساوي ذلك امر اخر وقوله وكذا في خبر اي ومثل امتناع جعله صفا  
 يمنع جعله خبرا كذا في موضع المصدر وجرا مفعول ثان لجعله محذوف  
 وايضا مصدر فاعل محذوف في موقع الحال والاستثناء اي عادا لانتا  
 عودا وقوله يحكم عكس القيد في موقع الخبر لئلا يحد في اي هذا  
 ثابت حكمه ويجوز ان يتعلق بيمينك واما جعل كذا لك اشارة الى نفسه  
 او متحققا في معنى متحققا عندك فنفس **قوله** وعنى ريد ان ما  
 ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه وعند المتكلم والسامع بدهو  
 الى امرين وبيان عليهما يقال حذف بضمه اذ ادعاه وهتف به ذكر  
 في الاساس واصله من حذف الضم اي العصد محافظة على الزلل  
 والرائق والظرف اعني اذا استوحت متعلق بعسى او محذوف على محو  
 او تاويل وعسى مستعمل استعمال عسى ان يخرج زيد وهو ظاهر واستعمال  
 عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العاقلين واعمال الاول والثاني  
 ليكون اسم عسى ما اريد كما اوصفوا غايده اليه والامر ان احدهما ابطال  
 راي مشايخ المعتزلة حيث يقولون ان الصفة غير معلومة والابل لا امر  
 اشتراكها مع ان الذات في المعلوماتية فيدخل تحت خد الذات اعني ما  
 يعلم ويخبر عنه وانما الحسين البصري ومتابعين يقولون كل احد من الذات  
 والصفة يعلم الا ان الذات تعلم اضلا والصفة لا تعلم الا فرعا فان  
 قيل ما ثبت من لزوم المعلوماتية انما هو في الصفة المحيية لا ما يقابل  
 الذات ويورد في المباحث الكلامية قلت كما انه اذا لصفة الما

الما



لذات مما يصح ان يحتمل صفة مخوية للذات لكونه معنى قايما بها وجيذا تكون  
معلومة فلا يصح القول بها لا تكون معلومة البتة ولا ينما ان يطلب  
اثبات ما هو ثابت في نفسه كالوصف لشيء اخر كالوصف لتستدعي ثبوت  
ذلك الشيء الاخر في نفسه لاستحالة ثبوت الثابت لما لا يثبت له في نفسه  
وهذا اظهر في استحالة ان يثبت للثابت في نفسه ما لا يثبت له في نفسه  
ولا حاجة الى ما عرفناه المصنف من المقدمات فضلا عن استنباطها ولا الى  
ما ذكر من التطويل والتفصيل وزيادة لفظة المحاولة والاثبات ويكون  
ان يقال ان تحقق الشيء للشيء وثبوته له يستدعي تحقق الشيء وثبوته  
مجرد فائدة لا يثبت عليه شيء من مباحث الباب **قوله** ثم لعلمك ذكره بلفظ  
يؤيدانه مع ما سبق من لزوم كون الوصف او الجزأ ثابتا عند المتكلم بعينه  
ما قصد من امتناع كون الجملة الطليعية وصفا او جزأ واللام في علمك  
متعلق بتعلم وتقرير الكلام من مصفون الجملة الطليعية لا يكون ثابتا متحققا  
عند المتكلم يجب ان يكون ثابتا متحققا عند المتكلم لما سبق فاجملة الطليعية  
يتمتع ان يحتمل وصفا او جزأ وقوله الطلب سعي اي جده واجتهاده في تحصيل  
امر وقوله كاسيائك كل ذلك في قانون الطلب ليس في قانون الطلب  
هذا المعنى سوى ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي جما هو  
مطلوبه ان لا يكون كاجلا وقت الطلب ويمتنع طلب حاصل بعينه ان  
المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه قد يطلب حصوله في  
الذات كما في الاستفهام وقد يطلب حصوله في الخارج كما في غير ذلك والمثل  
ينحو هل رأت وإصرت وانه قد يكون حصول ثبوت او امتناع بصورا  
يستدعي الي غير ذلك من التفاصيل التي لا مدخل لها في هذا المقام وقوله  
مثله بذكره من مطلوبك واما خبر البيان بالطلب مع ان سائر أقسام  
الانشاء كذلك لما مر في صدر الكتاب من خبر الكلام في الجزأ والطلب  
وعدم الاعتداد ببيان الانشآت ولا ينساق اليه من جهة ان مضمون  
الانشاء غير ثابت واعلم ان القول بامتناع كون خبر المبتدأ طلبا محل نظر  
والتمسك بان الخبر ثابت للبتدأ فيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك  
على عموم غير مسلم واما ذلك في القضية اعني الجملة الجزئية وليس معنى الجزئ  
على الاطلاق كما ثبت للبتدأ ما استدل به وهو اعم كما في اسناد الطلب  
الى الفاعل والقول بان الجزأ لا يثبت اليه تحتمل الصدق والكذب غلط من باب

اشتركان اللفظ بترد فروع الانشأ من الطلب وغيره خبرا كثيرا في الكلام والنا  
بتقدير القول على ما ذكر المصنف وغيره مما لا ضرورة اليه بل ياباه المعنى في كثير  
من المواضع سيما في باب المدح والذم فمن يحتمل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء  
كقوله تعالي لا تنم لامر جابكم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف الحال وما  
اشبه ذلك قوله ولله لك سمعنا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول  
بينهم من زعم ان يقول ثانيا مفعول سمع والمحققون على انه خاللا وبدلا ويان  
بتأول المصدر اري سمعت قول زيدا قايلا كذا او مؤله كذا والظرف اعني  
في مثل متعلق بقول واللام في لمسا هذه متعلق بان يقول وفي لبراده  
بحتمل والضمير ان اللدق وهو اللين المحلوط بالمسا وكذا الضمير في ورقته  
وهو بيان يضرب الى السواد والسماء بالفتح اللين الرقيق والسمير اللين  
ترقيقه واما خبر عن القابل بالراي وعن القول له بالمسألة لانه انما  
يحاطب بهذا الخطاب الراي الحاضر فقط بالشد يد من الظروف المبنية  
المستعملة لاستيعاب الزمان لماضي وقوله وفي مثل اري سمعنا في مثل زيدا  
اضربه بقوله انه محمول على يقال وفي اختلاف العنان اقتتان وتنبه على جوا  
التقديرين اعني مفعول ويقال لان الاول بان يقدر في الصفة الصفة  
وفي الخبر الفعل وقوله ونفس عطفه على يقول اي سمعنا فنفس لان التفسير  
في معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على سمعنا اي ولذلك قدس وقوله  
بيانا مفعول له لوصف وقوله هل يعرفونه في موقع البدل من قوله من وعونه  
وقوله من هو بذلك من مفعول يعرفونه والظرف اعني في ظرف متعلق بما  
يتضمنه من الاستفهامية من معنى الفعل اي عال عال مسرف هو في ظرف  
ظلة واستكباره وشدة اضراؤه على تجر والشكمة الجديدة المعترضة في  
نحو الفوس وشدة الشكمة ثم الظاهر من سوق كلامه تقتضي ان وعونه لفظ  
الاستفهام في موقع الصفة للعتاب المبين على طريقه كمثل الخمار يحتمل  
اسفارا او اللين يعني وان القول مقدر ولكن لا يظهر ان العتاب المبين  
معلوم معهود ليس في معنى النكرة وان اراد قوله من فروعون بلفظ الاستفهام  
من غير ان يحتمل صفة او حلا لا يتفقوا القول وان عا قصد من تصوير كنه  
العتاب **قوله** حتى حده متد في موضع المصدر رايا لواجب من حده  
الكلام جمع كرايا كرايا الغلاف الذي يكون فيه الثقب اول ظهورها بجوزان  
زيد به عبارات كناية وبالمراد اللطائف المرغوبة المدح رجة فيها وبالاطلاع







الحالة التي تقتضي بانه اي تعقيباً لمستند اليه بعطف البيان وقيل به وما  
يجري مجراه ويؤدي موداه فيقنأول مثل لا يتخذ والطاهر اثنان ما هو اله  
واحد وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بحاجته وتنبه ان يكون عطف  
نفسه على بيانه اشارة الى هذا لكن لا يخفى ان الحصة من الاسرار لا يتناول  
في الارض ويطير واعمال زيادة ايضا لان المستند اليه لا يخلو عن  
ايضاح فعطف البيان يفيد زيادة لا الاضاح عن اصله وقوله بما يحسنه  
من الاسرار اعم من العلم كما في قد رصده يترك خالده وغير العلم كما في قوله تعالى  
جعل الله للكعبة البتة الحرم ذكر صاحب الكشاف ان البتة الحرام عطف  
بيان للكعبة ثم يجوز زيادة الايضاح ان يحصل من عطف البيان نفسه  
وجوز ان يحصل من اجتماع التابع والمتبوع لكن ذكر المصنف في علم النحو ان  
عطف البيان يكون اعرف البتة **قوله** وقوله مبتدأ اخر من هذا القبيل  
اي من قبيل البيان والتفسير وان لم يكن المتبوع مستند اليه فضلاً ان  
يكون معروفاً ولا التابع عطف بيان صناعاً بل صفة وموله سفع الى اخر  
بيان كون هذه الآية من هذا القبيل وتقرن ان الهمزة معناه اثنان من  
الجنس المسمى بالاله والاله معناه الواحد من ذلك فالاول جاحل بمعنى الجنسية  
والعدد والخاص والثاني بمعنى الجنسية والوحد وسوق الكلام الاول  
للمنى عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للمنى عن اتخاذ جنس الاله فانه ما  
البتة وسوق الكلام الاول للمنى الثاني لتحقيق ان البتة هو الواحد  
من جنس الاله لا الجنس في الجملة ووصف الهمزة بالثنان والواحد وان  
كان هذه الهمزة بغير من نفس الموصوف بطريق النقص كما في الهمزة في  
واما في اله فلان الوحد مأخوذة من معنى الاسرار مع التثنية والتكرار  
وان يؤتى في الالزام وباجل فاعا وصفاً لكان البيان ان مصد  
الغرض والاضل فيه هو العدد في الاول والوحد في الثاني وان كان  
كليهما الجنسية ايضا من دخل في العرضيه وقد وصف اسم الجنس عايد  
على ان المقصد به الى الجنسية دون الفردية كما في قوله تعالى وما من  
دابة في الارض ولا طائر يطير بحاجته وصف الدابة والطائر بما هو من  
صفات الجنس والمذكور المطابق للفظ لبيان ان المقصد بهما الى الجنس فينب  
تأكيد امر الشمول والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين  
السبع وما من طائر في جوارح السما من جميع ما يطير بحاجته الاسرار كما هو محظوظ

احوالها غير ممل امرها فمن الالية تشارك الالية السابقة في كون الو  
فيهما لبيان ان المقصد بالاحد محمول اسم الجنس وبما القصد  
هنا الى الجنس وفي السابقة الى العدد والوحد لهذا قال ومن هذا  
الباب من وجدوا ايضا الاول بيان لما هو الاصل في الغرض وهذا الاصل  
الغرض من ان الظاهر اليان ان التابع في الاثنين صفة على ما صرح به جاز  
الله وغير لا تارك على ما سبق الى الوهم وينسب الجار الله ولا عطف بيان  
على ما ذكر بعض الاكابر اخذوا بظاهر كلام المصنف وعسكاً بان معنى قوله  
المعنى تابع يدل على معنى في متبوعه كاذكر ان الحاجب في تعريف المفعول  
به بما وقع عليه فعل الفاعل ان معناه ما ذكر ليدل على ذلك لم يخرج عنه  
المستند الى مثل زيد خبرته وهنا التابع لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه  
بل ليس ويصرف ما هو الغرض الاصل في المتبوع فيكون تابعاً غير صفة بوضع  
متبوعه وهو معنى عطف البيان الصناعي والجواب بعد يصح كلامه ان الحجة  
وكيفية في جميع الاحوال ودخول في تسليمه عند الجمهور ان لا تشمل ان التابع  
هنا لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير  
لاننا في هذا المعنى والامر بصدقه فاحد على شيء من الصفات اصطلاحاً  
يكون للكشف والبيان والتخصيص والتوضيح والادح اولئك واولئك  
بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من هذه  
القدالة هو هذا المعنى وهو في الآية الاولى بيان ان ضابط التقى والاشارة  
هو العدد والوحد وفي الآية الثانية بيان ان المقصد بالجنس والى تفرع  
وتبينهما على حقيقتيهما وعمومهما وبما حمله فالصفة بتعريف المصنف ما  
يذكر بعد الشيء من الله الى على بعض احواله للتخصيص والتعظيم او التحقير  
او التأكيد وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الله الى على بعض  
احواله بياناً لكونه اعرف ولاخفاً في ان الصادق على التابع في الاثنين  
هذا الصفة لاجد عطف البيان **قوله** واما الحالة التي تقتضي  
البدل عنه اي تعقيباً لمستند اليه بتابع يترك بعد الشيء من غير وسط  
حرف عطف على نية استيفان التعلق به لما علق بالاول وهو اذا كان مراد  
المكمل بكلامه افاً انه نوي تكرر الحكم لان هذا معنى استنداً من الخلق  
ويبدو ان ظاهر فائدة الجمع بين الارادة والنية ثم كون الفاعل راجعة الى  
الحكم لاننا في كون البدل من احوال المستند اليه بمعنى تعقبه به وحمله



فابعد في كثير من الامور على ان غاية زيادة المقرروا لا يصحح راحة الي  
 الى المسند اليه على ما ينبغي وقوله وذكر مضروب معطوف به لا يجوز  
 معطوف على تكرير رواية ودراية والتوطئة والتمهيد والتوبة من وطول التي  
 يوطئ صار وطيا وفي العنان اسان الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه  
 بالحققة بالحققة هو البذل دون المبدل منه واللام في زيادة متعلق  
 بذكر المسند اليه وانما قال زيادة المقرروا لانه مع ما فيه من التكرير والتوضيح  
 مقصود بالنسبة والمراد بتقرير المسند اليه اي حقيقته وتبينه وانه ذلك  
 المذكور وذلك لما في التثنية والتكرير من التثبيت والتقرير اما التوضيح في  
 بدل البعض والاستقبال فظاهر لا يصحح ان المسند اليه حقيقته هو ذلك  
 البعض او المتلبس وانما في بدل الكل فلا بد ان يكون اوضح وان لم يكن بما لا يحتمل  
 يكون من اجل اصلاح الاحالة واراها بالانواع الثلاثة بدل الكل في البعض والاحتمال  
 واوراد الامثلة على عكس هذا الترتيب لان الادخل في الغاية والاطرف في الحق  
 المقصود هو الخارج الملايس ثم البعض وانما امر بانامل لتبضع ان الرابع وهو  
 بدل الغلط بغيره عن افادة خواص راكبا للغة لانه يكون في كلامه صدى  
 منك لا عن رويته ومطانه **قوله** واما الحالة التي يقتضي العطف اي  
 على المسند اليه وقد تقر في علم النحو ان الواو والفاء ونحوهما حتى تشترك في افادة  
 الجمع في ذات مثل قام وبعد زيدا وحكموا مثل جازيد وعمر وادنى الوجود  
 مثل جازيد وذهب عمرو اذا الكلام بدو العطف يحمل الرجوع وجعل الاول  
 في حكم المسكوت عنه الا ان الواو والمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة معنى  
 بخلاف الثلاثة الباقية فان الفاء للتعقيب وبنو التراخي وحتى لترتيب فيه  
 لترتيب ومعناه الترتيب بحسب الذي في فاعبار المتكلم بان يحمل المعطوف  
 هو الاثني والافلي والافدية او نحو ذلك لا يحتمل الوجود اذ رعا يكون هـ  
 المعطوف سابقا كما في مات كل ابلى حتى ادم او مخلصا من غرق سبق وناخر  
 بل غاية في القوة والشرف مثل مات الناس حتى الانسان وفي الضعف والضعف  
 مثل قدم الحاج حتى المشاة فلما جعل العطف على المسند اليه بالواو وتفصيل  
 المسند اليه ولا ينفذ سوى ذلك وقيد بالاختصار اذ بدو منه قد يحصل  
 تفصيل المسند اليه بعطف جملة مثل جازيد وجاء عمرو وبالثلاثة الباقية  
 لتفصيل المسند اليه لانهما على ان ملائمة المسند للمعطوف بعد ما لا يسته  
 للمعطوف عليه بحسب الزمان والرتبة على ما ذكرنا حتى ان قولنا جازيد وعمر وكان

كلام مع من عرف ان الجاني كلاهما وانما احتاج الى البيان في حال مجيئهما انما  
 معا وعلى القاقب او التراخي وقد تقرر عند ههنا ان الكلام اذا اشتمل على  
 قيد كان مصبا القابض هو ذلك القيد فلذا لم يحمل مثل ذلك من تفصيل  
 المسند والمسند اليه جميعا وقد تفصيل المسند ايضا بالاختصار اذ بدو منه  
 قد يحصل بغير عطف على المسند اليه مثل جازيد وجاء عمرو وبعده متعاقبا او مترا  
 وقته انتهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورين كان مستقيما الا انه مع  
 التقييد اقوموا بعد عن الاستنباه وبعيد المعطوف عليه في حتى حيث قال لا و  
 جازي القوم حتى خاله لانه يجب ان يكون واجزا يكون المعطوف افضلها  
 او ادومها **قوله** ولا بد في حتى من التدريج بان يتكامل المعطوف عليه شيئا  
 شيئا حتى ينتهي الى المعطوف وبين ذلك عبورية عطف الجملة فان صار بالبس  
 عطف على ارجي في الحال اي رماني ورقاني ووجهه انما به عن التدريج ظاهر  
 حيث دل على ارتقاء درجته في الشرب شيئا الى ان صار اليه من شيئا عه  
 بعد ما كان هو واحد من اتباع ابليس ثم اجره انه سيره ارتقا لوناك بعد  
 بقا فقال ولوعث حتى مات اخذت بعد دقائق شرب ليس يحيدتها بعد  
**قوله** او كان المراد ود السامع جوزي لا ان تستعمل لقصر لقبل مثل جاء  
 زيد لا عمر وان اعتقد محي عمرو دون زيد وفي قصر الا فواد بان يعتقد  
 مجيئهما جميعا وفيه كلام سياسي ولم يجوز في لكن سوى الاستعمال في قصر  
 القلب حتى لا يجوز ما جاني زيدا لكن عمرو والامن اعتقاد ان زيدا احاطك دون عمرو  
 اذ لو اعتقدنا انما جاك ان قلت ما جاني زيدا كانا الواجب ان يقول زيد عمرو ولا  
 لا ثبات ما في عن الاول ولا معنى للاستدراك حينئذ وبالحكمة لو وجد  
 استعمال لكن في هذه المقام فترانه اورد كلمة لكن ههنا في معنى القصر ولم يذكر  
 في بحث القصر في امثلة طريق العطف ولم يذكر كلمة بل ههنا في معنى القصر  
 اعني رد السامع عن الخطا الى الصواب وذكرها غنة في امثلة طريق العطف  
 اقرا اذا وقلنا لم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم عليه الى اخر في مثل ما جاني  
 زيد بل عمرو وانما يستقيم على رأي المبرد وهو ان المعنى لما جاني عمرو ولا على رأي  
 الجمهور وهو ان المعنى لما جاني عمرو اذ لا صرف للابنات عن شي ولا للنفق لا  
 شي فان قيل المحققون على ان معنى الاضراب في بل هو الاعراض عن المعطوف  
 عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم بنفي او اثبات وعبارة المصنف  
 لشعر بان الحكم مصروف عنه غير ثابت له حتى ان معنى جازيد بل عمرو ان زيدا لم



يجي وان الاسماء اليه المادقة غلطاً لكن شاع استعماله في كلام النحاة لان  
وضع بل لئلا اترك مثل هذا الغلط بخلاف بدل الغلط قلت انما بلزوم ذلك لو  
اراد بالحكم وقوع النسبة مثلاً وانما اذا اراد ايقاع النسبة فلا اذ معناه  
حينئذ انك تركي الحكم عليه وحكمت على آخر وفي اضافة الحكم الى الكاف حيث قال  
صرف حكك دون الحكم حكماً من هذا فلينبذ **قوله** او كان المراد الشك  
فيه اي في المسند اليه للمسند المذكور انه المتبوع او التابع يعني يكون المقصود  
الدلالة على ان المنكلم شاك فيه او يكون المقصود جعل السامع مثلاً كما فيه لغير  
يتعلق بذلك وان كان اصل وضع الكلام للاظهار ولا يخفى ان كلام المثلين  
اعني او واما صاح لكل من الشك والتشكيك واما ان حرف العطف هو اما  
وحدها والواو والعطف اما على اما او مجموع اما والواو وفيه تردد **قوله** على  
قوله الجهور على ان اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله والمصنف  
تفرد بانه حرف عطف الا ان معاني المعطوف للمعطوف عليه في سائر الحروف  
والمستصل اي من غير تأكيد وتفسير الضمير الجهور من غير اعادة الحارفي كلام العلماء  
وان لم يجز بما في كلام البلغاء من العرب والعجم وما يخرج مذهب الجمهور  
لم يفرغ من الامر العاطفة متصلة ومنفصلة كقولنا خذ من قانون الخبز  
**قوله** وفي العطف يشير الى ما سيجي في باب الفضل والوصل من المباحث  
للفاصلة والشرائط المخصوصة وخص الواو لان عينا موضع العطف  
في الجمل عن غير موضوعه في الواو لاسيما اذا لم يكن الجملة محل من الاعراب غير  
جدا وهو منشأ عموم معرفة الفضل والوصل بحيث نص بعضهم بالان  
عليها وكذا لا سيما للاستثنا بحيث اخرج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه  
بطريق الاولى وحقيقتها ان لا تنفي الجنس وهي بمعنى مثل اسرله وما بعده  
قد خفض على ان ما يزيد اي لا مثل محل العطف بالواو وقد رفع على انه جز  
متما محدود والجملة صفة ما لا مثل شي هو العطف بالواو وروي  
الوجهان في قول امر القيس ولا سيما بوزن جليل وقد ينصب  
على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها كلمة لا فيقال لا كرم القوم سيما ريد وقد  
يقع بعدها الجملة الحالية مثل اجت الصبيح سيما وهو مبالغ والغافل فيها  
ما في كلمة من معنى الفعل اي لا مثل المحبة في هذه الحالة **قوله** واما الحالة  
التي تستضي الفضل اي تعقب المسند اليه المعروف بصيغة مرفوعة متصل  
مطابق له يسمى ضمير الفضل **قوله** اذا كان مراد المنكلم تخصيصه اي تخصيص

المنكلم للمسند بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك  
زيد هو المتطابق ان لا انطلاق مقصور عليه لا يجاوز الى غير والباء  
داخلية في المقصور عليه وهذه عبارة عريضة والعريفي هو ان يدخل الباء في التقو  
فتقال تخصيصه للمسند اليه بالمسند اي جمله من يدين ما يصلح مسنداً  
اليه منفرد بذلك كما يقال خصصت كلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره  
والله يختص رحمته من يشاء اي يجعله منفرداً بالرحمة لا يرحم سواه وفي  
الكشاف ان معنى اياك تعبد شخصك بالعبادة لا تعبد غيرك وكون ضمير  
الفصل لقصر المسند على المسند عليه دون العكس كما شهد به العقل والاستقام  
واما انه التأكيد وكون المسند خبر لا نقلاً لانيا في ذلك واشترطوا كون  
الخبر معرباً باللام او اسماً تفضيل اضل او غير او فعلاً مضارعاً فلذلك مثل  
باربعة امثله واحتمال كونه مبتدأ وما بعده خبر قائم في اكثر المواضع وانما  
يتبعان للفصل في مثل كان زيد هو العالم او افضل من عمرو واستندوا في  
موضع الاكتفاء على كونه فضلاً بافادته معنى القصر فغير لم يحيل بنا الفعل  
على المبتدأ سيما الضمير مثل هو يقوم معنيداً للقصر والاظهار انه في الخبر  
المعروف باللام انما يتبعه تأكيداً كذا التحضير اذا التحضير حاصل به وانه سواء  
كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزاق او العكس  
مثل لكرم هو القوي والحسب هو المال اي لا كرم الا القوي ولا حسب  
الا المال ذكر في القابق ان معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا تتوا الله  
فان الدهر هو الله اي الجالب للحوادث هو الله لا غير ومعنى ان الله هو  
الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره المصنف  
من ان المطلق ريد وزيد المطلق كلاماً بقصد حصر الانطلاق على زيد  
وسيجي في هذا زيادة كلام في باب تعريف المسند **قوله** في اذا كان  
المقام اي الموضع الذي يقام فيه الكلام ويذكر للافراد اي جعل المسند  
اليه فرداً من جهة الشخصته بان يراد به شخص ما من اشخاص مدلوله  
اللفظ او من جهة النوعية بان يراد به نوع ما من انواعه يشمل على اشخاص  
فقوله شخصاً اي نوعاً في موقع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف  
للافراد والتشديد بقوله تعالى والله خلق كل جابة من ماء اكانه لمقام الافراد  
لظهور ان المنكر ليس بمسند اليه والتاويل بانه في معنى كل دابة خلقها الله من  
ما او بان المضاف اليه في معنى المنكلم عليه لا يجعله مسنداً اليه اصطلاحاً



ولا يلزم تقرير المصنف حيث ورد اليان في الماء وان كان معناه من نوع من  
 الماء مختص بتلك الدابة اي بذلك النوع من الدابة او من ماء مخصوص ي  
 متقرر ومما زاد في نفسه عن سائر المياه هي النطفة فتران تنكر النوعية  
 بطريقين طريق كون النوعية حسب الاصناف الى نوع الدابة من غير ملاحظة  
 كونه نطفة وطريق كونها حسب ذاته واعتبار كونه نطفة من غير ملاحظة  
 الاصناف ولم يذهب اليه الا افراد الشخصى لقلة ملائمة لقوله فهم من عشى على نطفة  
 الالة فبذلك نوع وجمهور الناظرين على ان الثاني اشار الى الافراد  
 الشخصى اي ماء مخصوص في النطفة المعينة التي منها خلقت تلك الدابة  
 والغرض ان تنكر ما يحتمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب الاقتراح  
 وبما قاله من انه الى حال دابة بحكم المناسبة لكن لا يحسن صورة لاله  
 البيان على هذا وانه ليس باعتبار النطفة كغيره بل في معنى الشخصية وانه اذا  
 يحسن اراد المحل بعد ان عيّن للنوعية كما مثل للشخصية **قوله** حقيقة في  
 موضع التمييز اي لا يعرف منه بحسب الحقيقة وفي نفس الامر ومن الغرض جعله  
 مفعولا به اي لا يعرف منه مفعوما من المهنومات ومعنى من المعاني الا ذلك  
 القدر وقوله متقاييا حال من الفاعل مخاطب في قلبه وكذا قلت كانتك  
 حال تناول وصف او فعل ما حوّد من مضمون الكلام في او مشبهات  
 عن لا يعرف منه هو ولا اصحابه الا تلك الصورة الاستاندة لما عدم معرفتك  
 من التنكر واما اصحابك فليتنكر بلفظهم هل لك لانه في معنى هل ادكر وكذا  
 قوله ولعله حال من التناول وهذا كشال ايضا للتحال للتنكر المشد  
 اليه وكذا الآية وقوله كان كرمك وانيان يكون الآية واردة على سوق المعامرة  
 مساق غير وكل محرق في موقع المصدر اي كل غريق وهو يفرق الاخر وتقليد  
 والشرطية اعني انهم متعلقه بينكم بمعنى تيسر مضمون هذا الكلام  
 او على تقدير القول او طاب الله هذا المقالة والكر في خلق جواب اذا وترك القاء  
 لكونه في معنى نجد خلقكم على الا اسمية للدلالة على الحق **قوله**  
 والى بحرهما اي مال كبحر البهامة والمتصرف في اشياء البصور وكيفيات مختلفة  
**قوله** ايا شجر الخابور وهو موضع بديار بكر مورقا حال من الكاف في  
 لك من ورق الشجر صاذا ورق وفي لفظ كان دلالة على انها كانت لا تعرف  
 عدم جوع الشجر على ان طريقه ولفظ مال كبحر ايضا مما يجب ان ينظر فيه  
 وقوله والاشجار عطف على لفظ كان ومعناه الاستفهام وطلب الجوز

امر ما دم

وذكر

وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام يعني ان علام الغيوب  
 فاستبان يكون سوقا للعلوم حساسا في غير ويتضمن حسن الموقع بكنه سره  
 من بكت البلاغة وقوله متضمننا حال من قوله علام الغيوب او من معوله اعني  
 فصل عسى للباخر او من الاشجار وهو الاحسن ولهذا انا عيا وجوز ان يكون  
 هو حال من صفة متضمننا فيكون من الاحوال المتداخلة والتمريض القصد  
 ورخاوة العقد ضعف الاعتناء وفي الاساس يعني عليه هو وانما اذا شتم  
 لهما وان يتوقع مفعول ناعيا وان يفسدوا فاعل يتوقع وان تولوا اسرط  
 معتبر من مناهما جوابه مضمون ان يتوقع الافساد وهو اشارة الى ان معنى  
 ان توليم في الآية ان صرم متولي امور الناس وولاية عليهم وامر متسلطين  
 لان اعرضتم وتناجرا مفعول له لنفسه وان تقطعوا ومعناه الشاح  
 والفساد والهلاك شدة الحرص حتى كانه يتوقع نفسه في الهلاك وقوله ليهم  
 متعلق بناعيا يقال هم به اي اطلعه وعلى متعلق به اي شتم اعلم توقع  
 الافساد وتقطع الاحكام من امثالهم ليطلهم التامل في هذا المتوقع  
 على ما يثمر هذا الطوق من هذا القول وهو اولئك الذين لعنهم الله فامهم  
 واعني اصنافهم فان كان الامر متقد يا محمد وفي المفعول على ما يكثر في  
 عيان المصنف لما موصوله ومن بيان لها وان كان لادعا على ما هو المشهور  
 من امر الشراي صار ذا اثر من بيان لما يتضمنه العقل من التمر وقوله ليلا ليسوا  
 متعلق بهم وقيل بالتامل وهو المبتعث في نسخة المصنف وجلد التمر والقلاب  
 الحالب كايان عن شدة الغيظ والعصب وخبره لمن ولفظ اذا في مثل من  
 اذا عرض لهم وما اذا كان كذا شائعة في الاستعمال زايدة في المعنى فاذا لم  
 ثبت زيادة فالوجه ان يحل على حذف الجواب والشرطية صلة الموصول  
 اي لمن اذا عرض لهم ليسوا احببه التمر وسكتوا واظا نوا ويخوذ ذلك على سبيل  
 النصيحة تتعلق بعرض اي عرض على سبيل النصيحة والارشاد الى الحق لا على  
 سبيل العدة ولما لا يبلغ الارند في الاعصاب والالهاب ومن جملة في  
 موقع الجرا اي اذا عرض كان على سبيل النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى **قوله**  
 واما لانه لا طريق عطف على اما لانك لا تعرف وهو نافي للاعتبارات  
 الدالة على كون المقام غير صالح للتعريف وفيه اشارة الى ان مجرد عدم  
 الداعي الى التعريف كاف في اقتضا التنكر لان التعريف امر زائد وهذه  
 القدر اشارة الى ما وقع به التعبير بطريق التنكر وما لئلا ان يتيقن



المسند اليه مانعا يمنع التكلم مثل قصدنا في الانكار ان منتهى حجة او  
 تفويض بعينه الى نهاية العقل وكرهه المتكلم والمخاطب مع ما يدل عليه  
 بالقياسين واما بعد ان المسند اليه واصل في شأنه من حيث الاربع او الاخطا  
 الى حد توهم ذلك الحدان المسند اليه لا يمكن ان يعرف ومثل مجمع ذلك الذي  
 ذكر من الاعتبارات الاربع الواقعة تفصلا لعدم صلاح المقام للتعريف  
 بمثل ابن ابي عمير المسند اليه فيه مبتدا والآخر فاعل فخر حكيم بان قول العرب  
 شرا هو ذناب من الاعتبارات الاخيرة وهو انه واصل من حيث الاربع والاختلاف  
 الى حد لا يمكن ان يعرف لان المراد شر عظيم على مرتفع في هذا الحال حمل الكلب  
 على الهرير وسنتيم في حيث تقدم المسند اليه مبتدا نكرة والمجرى فعلا له  
 هو ايد مثل كونه البنية لتخصيص الجنس اي رجل جاني لامرأة او الفرد اي لرجلا  
 وانه يقدر في الاحتمال موحدا على انه بدل من الصير على طريقه واسر والجهوي  
 الذين ظنوا الا اذا المراد بالمعنى كما في شرا هو ذناب فانه حمل على التعظيم  
 اي شر عظيم هابل هو ذناب لا جبر **قوله** وكذا قولك يعني انه ايضا  
 من الاعتبارات الاخيرة وكون السهم والنفر وبنو المرة مما يندرج تحتها لا ينافي  
 ان يكون للتكرار ايضا لذلك فيستلزم خلاف التعظيم من المادة والصورة  
 والفارض كما يستلزم التعظيم منها جميعا في قوله تعالى وكصعب من السما على  
 ما ذكره صاحب الكشاف فاعتراض صاحب الاصباح بان خلاف التعظيم  
 مستلزم من المارة ومن نفل كلمة ليس بشي **قوله** ومنه اي من الاعتبارات الاخيرة  
 تنكر المصنف في مثل ان نفل الاطنا اي لا تنظر بالساعة الاطنا ضعيفا  
 مستقرا ملحقا بالعدم فيصح الاستثنا المفعول ويظهر كونه بعضا من المستثنى  
 منه الاعم المحدث في اي لا تنظر شيئا من الظن الا هذا النوع ويندفع الاشكال  
 المورود على مثل ما ضرب الاخر بان الفعل لا يحتمل غير الضرب فالفعل لا يكون  
 اعم من المستثنى ولا يحتاج الى الفعل في الجواب باننا المعنى ان نحن لا ننظر طنا وما  
 انا الا ضربت ضربا على ان الضرب في الفعل او بانه يعتبر في الفعل اعتبارات  
 واحتمالات محاذية بحيث تكون حقيقة المصدر واداءها كما انه فعل ما فعلت  
 الا الضرب لا سائر انواع المكان والابنة آت كالشم ونحوه وما يدركه الا  
 الادراك لا لظني لاما فوجه من الادراكات **قوله** له صاحب اي مانع عظيم  
 في كل امر يعينه ويحمله موصوفا بذي له وليس له عن طالب العطاشا ناع  
 جبر فضلا عن التعظيم وقوله صاحب الاول رفع حاجب على الحكاية وجر

الاول كونه وصفا لما هو مضاف اليه معرفة لان المراد هذه اللفظة  
 واذا تخففت نحو علم لان كل لفظ وصنع لمعنى سما كان او فعلا او حرفا فقد  
 صار ذلك اللفظ اسما على التمسك ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في كلام  
 كذا فعل ماض ومن الواقعة في من الدار حرف جر وقد بسطنا الكلام في هذا  
 في خواشي الكشاف وقوانيد شرح مختصر الاصول وقد روي صاحب الاول  
 برفع الاول نظر الى الاعراب المحكي ولا اري له وجه صحة وقوله تضييالك  
 كال لانه مستند الى منقولين في الاساس اقتضيته الدين وفي قوله ايضا اشارة  
 الى ان ضمير منه ان ينظر للاعتبارات الاخيرة دون مجرد التحقير ولم يعطه على ان ينظر  
 فيستغنى عن تكريره ولفظة ايضا تارة باشارة الى استعماله على كلامه في الاعيان  
 والاختلافات جميعا **قوله** وقال تعالى جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي  
 هي منه ان تظن او قولان اي السمط منه وفي الكشاف ان تنكر غشاة للنوعية  
 اي على البصار هو نوع من الاعظمة غير ما يتعارفه الناس وهو عظام المتكاسي  
 عن البليات الله تعالى والفرق بين المقصد الى النوعية والاعظمة والتحقيق  
 وان احدهما مقابل للاخر ظاهر لا يستر به وان كان كل من السمط والتحقيق  
 نوعا وكلمتين قولك على البصار هو نوع من الاعظمة وعظام اعظم او جبر  
 وان كان نوعيته باعتبار عظمه **قوله** في هذا الجنس يشير الى ان اللام  
 في المقاصص لتقرى بها الجنس دون الهند وتكرير جوع يحتمل التحطم والتوعية  
 وضمير منه للمقاصص وضمير عليها كانوا واللام في مكان متعلق بالارتداد  
 وقوله او ما تري بان ان الحياة الحاصلة بالارتداد ايضا عظيمة ومفعول  
 بري محذوف والاعراض على القتل وجواب انا قوله كيف تسلم والمرنوع  
 في اوردته لندكر الاقتصار والمضروب لمن هو بالقتل وان يرتد ثانيا  
 المفعولين وضمير صاحبه وهو من هو بالقتل وقوله قيدت بسبب على سلم وقاعله  
 ضمير يعود الى تذكر الاقتصار والمعنى اي والغرض طلب التعظيم والتهويل اي  
 جعل الشيء هائلا مخوفا وهو منزلة التفسير للتعظيم المعتمد ههنا وقوله  
 وخلاف ذلك اي التعظيم والتهويل وهو التحقير ولكن اراد به التقليل حيث  
 ضرس بقدر ريسر من وصوله ولذا فسر خلاف التهويل في عذاب من الرحمن  
 بتبيان منه اي قدر ريسر وهو في الاصل ما يتقيه الرحيم من اصول الشجر  
 التراب ونحوه فمن ههنا اعترض صاحب الاصباح بالسكاكي لفرق  
 بين التعظيم والتكثير والامر بالتعليل والتحقيق مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم



يكون باعتبار الوصف والكيفية وبقابلية التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد  
والكيفية وبقابلية التقليل وقد خلط في كذا من ما سطر بالتكثير وما  
سطر بالتعظيم فان قوله ذو عدد كثير سطر بالتكثير والباقي بالتعظيم **قوله**  
والعنى رسول حجة واقعة خبر المبتدأ الذي هو قوله وان يكذب بول على ما في  
نسخة المصنف والعابد محمد وفي اي معناه وقد يرجح الطليل في عذاب من  
الرحمن على التويل بانه است بلفظ المس ويجعله من الرحمن ويجال اعتقاد الولد  
بالنسبة الى الوالد فانه من كلام ابراهيم عليه السلام في خطاب ابنه ويحاج  
بان استعمال المس في العذاب العظيم شائع والعذاب من الجلم الرحيم يكون  
واظن لانه لا يقدم عليه الا عند كمال الاستحقاق وشدة العذاب المصير على  
الكفر اولى بان يصعد بها النبي الخليل للرب الخليل **قوله** وحاشية ذلك  
من جملة التعظيم او من مقتضيات التكثير والاول است لسوق الكلام  
والثاني لما جرت به عادة الكتاب **قوله** متى كان ذكر اهم اي من ذكره  
المستند فان مجرد هذا يقتضي تقديمه حتى صار بمنزلة المثال نعم تقدم موت  
الذي سانه اهم وهو بمانه اعني وان المهم المقدم ولم يجز ان يقال تقدم  
الذي تقدم عنه اهم بل كان ذلك لغوامس الكلام **قوله** ثم ان كونه اهم  
اشارة الى ما ذكر السمع عندها لقاهرنا لو جدها عندنا وفي التقديم  
شيء يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه لقنا  
بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من  
غير ان يذكر من ان كانت تلك العناية ونحو كان اهم هذا كلامه ولذا عطف  
هذا الكلام على ما قبله ثم الدال على الترتيب **قوله** اما لان اصله في موقع  
المبتدأ اي اصل المسند اليه اي لا يتوق بشانه والارجح من حاله هو التقديم  
لان المحكوم عليه في الغالب ذات والمحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة  
فناسب ان يراعى ذلك في الوجود اللفظي فاذا اقصى العدول عن هذا الأصل  
مقتضى ترك كما في الفاعل حيث اخر عن الفعل لكونه عاملا فيه ومرتبته العامل  
قبل مرتبة المفعول وكما في المبتدأ الذي يضمن خبر الاستفهام مثل ان زيد وكيع  
عمر **قوله** وسنسم كلاما في هذا المعنى اي في كون اصل الكلام في الشيء هو  
التقدم مع عدم مقتضى للعدول وذلك لما ذكره في الحالة المقترضة للنوع  
الثالث من ان ذلك كالمبتدأ المعروف وكذا الحال المعروف وكما عامل الى اخر طال  
الكلام **قوله** واما لانه اي المسند اليه متضمن للاستفهام كان ينبغي ان لا

يذكر هذا في قانون الخبر كما لم يذكر في بحث المسند العطف الا انه اورد  
لكونه بصدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التي تقتضي كون ذكر المسند اليه  
اهم سواء كان في الخبر او في غيره ولو سلم فيكون استطرادا **قوله** وسنقرر  
في القانون الثاني حيث قال في اعراب الاستفهام ان الاستفهام طلب والطلب  
انما يكون لما يملك ويغنيك سانه وكون الشيء مما حجة مستندة لعنه  
في الكلام فلا يفيك لزوم كلمات الاستفهام منه والكلام **قوله** كقولك  
هو زيد منطلق مثال لصغير السنان واما صغر الفضة فمثل في هذا ملحق  
وذلك ان هذا الكلام لصغر وان كان عابدا الى حكمه متعلق في الذهن  
يمكن ان يعتبر امر ونا فيذكر الصغر او قصه فيوث الا ان الاستفهام  
وقع على انه انما يوث اذا كان في الجملة الواقعة خبرا عنه موت غير فضلة  
نلا يقال هي زيد كايام ولا هي ابصرت هذا **قوله** وعن قريب اي بعد قريب  
كما في قوله تعالى لتركن طغيان طوق يعرف السر في التزامه منه اشارة الى ما ذكر  
في بحث اخراج المسند اليه لاجل مقتضى الظاهر من انه بوضع المضموع موضع المظهر  
ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى نفي  
منتظر العقب الكلام كيف يكون فيمكن المسوع بعد فصل مكي في دهنه  
وهذا هو السر في التزامه تقدمه وذلك لما جبل الله عليه النفوس من ان  
ان الشيء اذا ذكر معها امر فسر كان اوقع عندها وامكن فيها وقد سبق الى  
كثير من الامهات انه اشارة الى ما ذكر عفت هذا الكلام من قوله واما لان  
في تقدمه لتويفا للسامع الى الخبر ليمكن اي الجز في ذهنه اذا اورد اي  
السامع ولا يخفى انه لا شوب في مجرد الصمير ومن الطويل مجرد المسند اليه  
المظهر ولهذا مثل بقوله صند تفك فلان الفاعل الصانع فاورد البيان والصنعة  
ليطول الكلام فيحقق الشوب وقد قال ان حتى الشوب يتطاول الكلام من  
وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض واصناف الصديق كمالا عن بعض اعيانه  
حتى كانه قيل صند تفك ريد الفاضل البار والافند شاع استعمال الفا  
عرف في القبح كالزاني والسارق **قوله** وهو اي الشوب احدى خصوص  
التركيب في باب الاخبار بالذي وهذا احسن من تركيب الاخبار في باب الذي  
وله خواص اخر كما قصر وما كبد الحكم لا كالايا الى وجه بنا الخبر وكما تعرض  
بما ذكر في الموصولة لان الجز في هذا الباب اسر مقود الله وفي ذلك جملة  
والمراد بالخواص الافار والوارير وبما جملة الخواص الاضا فيه فلا ينافي



حصول الشوبق في غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت ما كافتا موصولة  
 صلتهما الظرف اي فالشوبق الذي يكون في وقت قولك الذي هو زيد  
 منطلق حال كونه بدل قولك زيد منطلق ولا يخفى ان الواجب الذي زيد  
 هو منطلق على ما في بعض النسخ ليقع الضم موقع ما اجرعته وهو منطلق  
 وان تمام وجه البذل لك بقول الذي هو منطلق زيد والذي جزم مقدمه  
 سرفيات والذي جزم مقدمك سر **قوله** وهو اي الشوبق هو  
 السبب في الزام تاخر الخبر في باب الاخبار اذ لو قدمه لم يلزم فامتنع الشوبق  
 اليه وايضا هو السبب في امتناع الاخبار عن ضم الشان لانه حينئذ  
 تاخر فيقوت الشوبق الحاصل بالانها مراً ولا اثر للغير ثانياً لانه لا يجر  
 في ذم السامع فليس هذا انكته اخرى عن الشوبق **قوله** والمراد بالا  
 بالاجاز ان تصدرك الكلام بالذي ويجعل موضع ما زيد الاجاز عنه  
 ضمير له ويوضح خبر الذي فاذا تعدد شي من الامور الثلاثة تعدد  
 الاجاز ومعنى رطله بوجه وقوله كله اي فيصير ما عداه صلة للذ  
 او الالف واللام يعني الذي وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو  
 الالف واللام لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف وقوله  
 واضعاً ومراعيها لان من فاعل يعمد على الترادف او التداخل وقوله  
 مثل نصب بدل مما افادك وقوله لا ينصب مفعول لا قيد بذلك لانه  
 ربما جعل نصباً للقياس مثل ربه رجلاً لكن لا يخفى انه لا وجه للتقدم  
 بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير ربه رجلاً فالأحسن انه يمتنع  
 الاخبار عن الاسم الفاعل بدون محمول كما ذكر الجمهور وقيد دون المفعول  
 الذي هو اعني ضرب زيد غير ان الضمير زيد غير العجني والذي هو واجب  
 اكرام زيد قائماً به لا كرام زيد قائماً به واجب بخلاف الذي هو هو قائماً  
 واجب اكرام زيد بالذو والاعمال في الحال **قوله** وان ربطاً المعجني  
 اشارة الى ان امتناع الاخبار عن الضمير الذي ربط الخبر بالمستأ والضمير  
 بالموصوف او الحال بذي الحال والصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه  
 ضمير غائب الى المضد ربه الكلام بقي المستحق له عارياً عما استحقه واحتاج  
 اليه **قوله** هو اكرام زيد قائماً به واجب ليس من قبيل ضري زيد قائماً  
 لان قائماً محال من مفعول اكرام فهو من تسمية المستأ لا من خبر اذا كان  
**قوله** واما لان سوي عطفت على قولها ما لانها صلة للقديم ولا يخفى

ما في جملة هذا من اعتبارات الاهمية وكذا فيما تقدمه من قوله لان في نقد  
 شوبقا وفيما بعد من قوله ان تقدمه يبنى على التقطع بل لا ينبغي جمل  
 امثال هذه من الحالات المقتضية للتقدم من غير توسط الاهمية وعبار  
 الكتاب ربما تومي الى ما ذكرنا **قوله** على الظاهر اي حاله كون الكلام محمولاً  
 على ظاهره وهو ان المسند اليه المقدم مستند والعقل بعد خبره فيقوي  
 اسناد الخبر الى المسند اليه لكونه واما لو قدم المسند اليه موقفاً في الا  
 على انه تأكيد مثلاً لم يقدمه فالقديم يكون للتخصيص لا للتقوي وهذا ما قال  
 في الفن الثالث في بحث تقدم المسند انما عرفت قد سلك باعتماد  
 احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان المسند وعرفت خبره من غير  
 تقدم وتأخر ولا ينبغي لا تقوى الحكم وتاينهما ان يفقد الاصل النظر  
 عرفت انما يقال قد مر في هذا التخصص وسعق هذا على التخصيص  
 وقيل ان معناه ان تقوى اسناد الخبر وتكون اما هو من حيث الظاهر حيث  
 جعل اسناد العقل لفاعله الضمير العائد الى المستند اسناد الخبر الى المستند  
 واما بحسب حقيقة فليس اسناد الخبر الى المستند اسناد العقل مع الضمير  
 العائد الى المستند وهو ليس منكروا وان كون التقوي لسبب التقدم اما هو  
 بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو بسبب تكرار الاسناد **قوله**  
 واما لان اسر المسند اليه بحسب التقاويل بالنظر الى اصل وصفه زيد ما  
 هو غير من الخبر فيسر السامع او الشرف فيشعر وقد خسر التقاويل بالخبر  
 ويقال في الشر النظر وقوله فيقدمه اشارة الى وجه كون التقاويل  
 من اعتبارات التقدم دون مجرد صلاح الاسر سواء قدم او اخر على ما  
 زعم مناصح الايضاح حتى احتاج الى ان قال واما التخصيص المسند او المسأ  
 يعني ان التقاويل والمسند او المسأ تحصل بحسب الاسر الصالح من الكلام  
 ومفتحة لا مجرد ذكر في الكلام لا تزي انهم اغايتنا لوزن او يتطوون  
 بزيادة امثال هذا في مستهل القصائد وابتداء النظم في شائفا وفي قوله  
 في دار فلان اشارة الى ان المراد بالسامع اعم من ان يكون هو الخاطب ولا  
**قوله** واما لان كونه اي المسند اليه متصفاً بضمير الخبر بمعنى كونه هو  
 به مستمر عليه بحيث يفيد من المتضمنين به يكون هو المطلوب فيقال لا زاهد  
 ليسر بمعنى انه موصوف بالشوب مستمر عليه بحسب منه ذلك على استمراره  
 نفس الحكم بصدور العقل عنه وحصوله في الجملة كما اذا قيل يسر والاهل

صل



الزاهد بمعنى حصوله منه في الحال والاستقبال فاجتزأ الاول بمعنى خبر المستد  
والثاني بمعنى الاضرار والحكم ونحوه اندفع اعتراض الانصاح بان نقل الخبر بصورة  
ولا يجوز قضا ان يكون مطلوباً بالجملة اذ خبره على ما يشعر به قوله لان نقل الخبر وان  
اريد التصديق بصحته البسيطة بمعنى حصول الشرب من غير قصد الى الفاعل الجا  
في مثله حصل الشرب او وجداً وبذلك لا شرباً الزاهد حذر عن اللاغية  
وقيل المراد ان موصوفة المسند اليه بالخبر يكون هو المطلوب فيكون زاهراً فيقدم  
لا وصفية الخبر المسند اليه كما اذا كان الكلام في الشرب وفي انه هل يقع وصفاً  
للزاهد فيقال شرب الزاهد بتقديم الفعل لا اعتباراً وان كانا متلازمين  
الا ان التقصيد يكون الى هذا وقد يكون الى ذاك واعلم انه لا كلام في استعمال  
نحو الزاهد يشرب ويضطرب في معنى استمراره على ذلك وحصوله منه حالاً حالاً  
وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يستحي بهم وغيره من المواضع الا  
ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقدير والتأخير اذ من صيغة المضارع على ما سيجي  
واليه يذهب صاحب الكشاف مثل قولهم ما كتبت اليهم وويل لهم عما يسكنون  
وقربا كنتم وفيها يقتلون **قوله** واما قوله هو ايما المتكلم ان المسند اليه لا  
يزول عن خاطرك اذ انك تعلمه وحبته لذاته الفحولة اول من ذكره باللسان يكون  
اقرب حاضراً في القلب والذات فتقول وصالك اطله والحديث انظر **قوله**  
واما لان تقديمه يبنى على العظم يتأخر في التقديم في الذكر ان لا يشعر بالقدرة  
في الشرف والرتبة العقلية يكون الثالث على رفق الاول وقوله والقادر يقتضي  
ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق فذاك وان خص بالعظم فليس الشرف والاعتراف  
حصل بالذكر **قوله** واما لانه اي تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيصه اي زيادة  
هي التخصيص على ان الاضافة يسانيه او زيادة يقين واذا بالذكر فوق ما يفيد  
مجرد ذكر لا فخر لهم كما هو السابق الى الفهم ليزداد الاعتراف به لاجري فيما  
اذا كان الخبر صفة مثل هو خائف بمعنى خائف سريع وانت حلو وانت  
مروءة ذلك بل يخص بما اذا كانا خبراً فلا على ما سيجي ولو سلم فلاختار في انه غير  
مناسب في المثالين وهذا ظاهر فاذا الخفاء في وجه افادة التقديم زيادة التخصيص  
لهذه المعنى وكان المراد زيادة التخصيص الى التغير بالنسبة الى الحكم وذلك  
بتكرار الاستدلال في الكلام في انه كيف لم يذكر في مقتضيات التقديم التخصيص  
اخصري الذي هو اشهرها مثل انا سعت في حاجتك وان اردت التخصيص بهذا  
المعنى كيف لم يعمل بما يفيد ولا نزاع وهو الخبر الفعل مثل انا سعت وانا عرفت

**قوله** متى تفوز اي تحرك بمعنى تبعهم على امر من حرب او غيرها بنى قسماً قبيلة  
سيوفاً في المصا والنقاد والجملة المنطوقية او الاسمية اعني في عوائدهم سيوف  
صفة سيوفاً وفيه رمز الى ما هو المختار عندنا من ان يجوز ان يصدق استعارة  
لا تشبيه بهذا الاداة اذ لا وجه لقولك تجد هو كيون في عوائدهم سيوف  
وكذا اني عوائدهم جلوس جمع جالس واذ ان جمع رزق وما جاز ان يصدق المحذوف  
وصنف فاعل فعل يفسر هو وقوله والمراد هو خوفه فيعين لما هو محل  
للاستشهاد والتفصيل من البتين لا تفسير لقوله فهو خوفه على ما توهمه صاحب  
الانصاح فاعترض بانه تفسير للشيء باعادة لفظه وانما الاحتياج الى التفسير لان  
تجد هو سيوفاً تقتضي ما للسند اليه تحقيقاً وفي جلوس بقدره وفي صنف اليه  
ظاهراً **قوله** محبتك مبتداً بزيادة الباء وفي العوم متعلق به لما فيه من  
معنى الفعل اي كافك وان نقلوا خبره والمضمر الذي روي عليه ضم من المال  
اي مال كثير كذا في الصحاح وغنم وقيل الذي له اذ روي كثير يعني دونهما  
والشيخ بالخبر المحبة من الرجال من ملاحظة له ومن المالم الذي لا طهر له والمبلغ  
ايضا بالخبر المحبة من اتباع المسيح والحواد ولة النافه ما لم يفصل فاذا فصل  
ففيصل وقوله لا انت حلو ولا انت مربا عادة المسند اليه وتكرره يفيد  
لذلك لالة على زيادة تعيينه في هذا الحكم وهو عدم النفع الاول والمضرة  
للاعدا مبالغة في دمه وحقاقه بالعدا ولا يخفى على من له ادنى معرفة  
باساليب الكلام ان ليس المعنى على اخصر بمعنى غيرك الحلو والمر لا انت وان  
حوز المصنف مثله في الخبر الغير الفعل على ما ذكر في قوله تعالى حكاية وحاه  
انت عليا بعزنا انه المضمر اي العزيز علنا يا شبيب رهطك لا انت لاهم  
من اهل ديننا **قوله** واشباه ذلك في نسخة المقابلة بالضبط عطفاً على زياده  
التخصيص وذلك كالتقديم من اول الامر الى تحقيق مثل ولما حجاز حصاراً  
وتعيمه مثل كل احد يحتاج اليك او الترحم عليه مثل عبدك المسكين جاءه  
وبالجملة ليجعل المعنى الذي يصلح له الاسم وقد يتوهم مجروراً معطوفاً على ان  
ان اصله التقديم اي واما الاشياء ما ذكر واما جعله عطفاً على قوله متى  
متى تفوز بمعنى وكما مال ذلك من الامثلة والايات فليس يعني هاتين  
**قوله** واما الحالة التي تقتضي تأخير كان المصنف لم يجعل للتأخير حيث  
حيث هو تأخير ما يوجهه ويقتضيه في نفسه وبالنظر الى ذاته وذلك انه  
انه اقتصر فيما يقتضي تأخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند وفيما يقتضي



تأخير المسند على موجب تقدم المسند اليه لكن لا يخفى ان المقصد بالاشتغال بالشيء  
 واستدراكه او كونه قليل الحضور في الذهن او غفلة الالتفات اليه او كونه اسماء مما  
 يتطير به يصنع سببا للتأخير عن غير نظر الجهات التقدم لما تقدم عليه ولهذا  
 نظائر الا انها خفية قليلة فلم يلتفت اليها المصنف **قوله** من وجع التقدم  
 مثل بضمته للاستظهار ومثل قصر على المسند اليه والنية على انه خبر لا يفتى  
 ونحو ذلك مما ذكر في الحالة المقضية لتقدم المسند اليه **قوله** ولما كانت  
 قد شاع في الاستعمال ذكر اللفظ على طريق الجمع والشرع على طريق التفصيل والقيم  
 بمعنى انه لا ينجح والقسامين يقال ريب وعروضا جان عالما او عابثا اذا كان  
 احدهما صاحب العالم والاخر العابد ونحو نطلب كمالا وجمالا وفي التنزيل  
 وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هوذا انضاري فلنا قال او تخصيصه باو  
 دون الواو وقوله كالا للتكرير طريق متعلق من جهة المعنى بالتخصيص والاطلاق  
 جميعا وقوله فيهما متعلق باستغنية ووجه الاستغناء انك اذا علمت وجع  
 تعيين المعرفة بالوصف او التاكيد والبدل والعطف والاضافة امكانك  
 اعتبار امثالها في النكر من غير احتياج الى البيان وامكانك ان تساق لمصدا الى ان  
 اتقاموجات التخصيص بوجه لاطلاق فلذا شرط الممانعة ولم يكف بمجرد  
 المعرفة وكذا بعض موجبات تنكير المسند اليه مثل ان لا يعرف منه الا لاطلاق  
 حقيقة او تجاهلا او لا يكون لك طريق الى الترفيع للسامع ويكون ثمة ما يرفع  
 من التخصيص كل هذا اوجب طلاق النكر وبما جملة صد حصل بهذا وقوف على  
 المقضية للقيت بالشرط المختلفة لتخصيص المسند اليه لا يكونه مفرقا  
 مجردا او مصحوبا بتابع او ضمير فعل وانما جمع من الحالتين لفظ الشيء لاشتركا  
 في الاستغناء عن التعريف بالبيان فمما سبق فاجمع الحالات المتقدمة للقيت  
 بالشرط المختلفة لفظ الجمع لاشتركا في الجزع عنها وكذا الحالات المقضية  
 لطي الحال من الكلام والاطها **قوله** واما الحالة المقضية لقصر المسند اليه  
 اي حجب على المسند المذكور معه ومنعه ان يتجاوز الى مسند اخر وانما عند  
 في هذه الحالة وفيها قبلها من الضم الى المظهر لزيادة الانضاح والتقرير يكونهما  
 احوالا للمسند اليه ولما كان اعتقاد السامع ان ريبا ممتولا وهو احكاما  
 واحدا من جهة كونه حكما بانه جامع بين الوصفين وان كان مرجعه عند  
 التفصيل الى حكيم وكان مرجع العوض اليه عن خطأ في حكمه الى الصواب  
 كالحكم منسوب الى محالوط بصواب وخطا ولم يقل حكما صوابا وخطا

وضمير صوابه وخطا في يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع **قوله**  
 مثل ان يكون بضم في موقع الحال وفيقول مرفوع على ان الفاعل جواب  
 شرط محذوف اي فانت تقول ولو بضم عطفا على يكون لكان حسنا  
 وانما اقتصر في التمثيل على قصر الافراد دون القلب لان بيان الصواب  
 والخطا والتقرير والنفي فيه ظاهر مكشوف بخلاف قصر القلب فانك اذا  
 قلت ما زيد الا قائم لم اعتقد انه قاعد لا قائم فالظاهر ان حكم السامع  
 خطأ محض نفي وانما يتكلف له حجة صواب وهو اعتقاد كونه  
 على احد الوصفين فتقرر ذلك ونفي اعتقاد نبوة العقود ونفي القيام  
 وانما اقتصر في طرق القصر على الثلاثة دون التقدم مع ان تقدم المسند  
 ايضا يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل مقول زيد اي لاجواد هـ  
 ونعمي انا اي لا يقضي لانه يذكى في بحث نقد المسند بخلاف العطف  
 على المسند مثل زيد ممتول لاجواد فانه لا ذكر له في كتابه **قوله** وعليه  
 اي على قصر المسند اليه وربما يحكيه الله عز وجل عن النور وعن اليهود  
 في الايتين لكن لا خلا في ان الاولى ليست من قصر الافراد وما يكون معتقدا  
 السامع ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشريه والملكية بل من قصر  
 القلب حيث اعتقد السامعون انه بشر لا ملك فقررنا ما هو صواب من  
 ذلك وهو كونه على احد الوصفين في الجملة وبغير خطأ وهو قصر البشريه  
 واما الثانية فالظاهر انها من قصر الافراد وما يكون معتقدا السامع ان  
 المسند اليه جامع بين الوصفين البشريه والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد  
 السامعون انه بشر ملك لان نصينهم عن الاقسام لا يدل على انهم ليسوا من  
 الاصلاح في تبي يكون قصرهم انفسهم على الاصلاح قصر قلب بل الظاهر  
 من حال الانسان الصلاح والساد جمعا فتقرر وانما اعتقد صوابا  
 وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقد وخطا وهو الاقسام فتقرره معصوون  
 على الصلاح مبنى على ان الاصلاح صلاح وهو قوله لا يتناقض من امر سواه اي  
 امر اخر سوى هذا الامر الذي اتى به على ما اعتقد السامعون فهذا الى  
 قصر الافراد اميل كما ان قوله لا يخطاها الى البشريه الى قصر القلب اميل  
 اي ليس بترك الملكية وتترك مكانها مقام البشريه وقوله اي يقولون  
 اشعار بان اذا قلت الماضى الى الماضى **قوله** ثم ليس اي بعد ان القصر  
 يكون للمسند الى المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مختصا بما



بما بين المسند اليه والسند ومقصود على ذلك بله شيوخ فيما بين الفاعل والمفعول  
وتما بين المفعولين وتما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تعريفات من هـ  
انقسامه الى الافراد والقلب وتايته بطوقه الاربعة واشترط كل بشر وط  
واختصاصه باحكام الى غير ذلك من التفاصيل التي اوردناها في فصل اورد الكلا  
في العنصر خاصة واخر الى تمام النقص لما سواه من مباحث فاقون الجز يكون  
ذلك الفصل بعينه الافراد والتاخر الى الوقوف على المقصود والكلام فيه اقرب  
من ان يذكر في اننا احوال المسند اليه متخللا من مباحث المسند اليه والمسند  
وباقى المتعلقات وهو ظاهر **قوله** واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر  
عقبت في المسند اليه ايضا بنيت في صور اخر اوجه على مقتضى ظاهر الحال انشا  
الى كيفية سلوك طريقه ولم يسطر الكلام بعض السط الى الالتفات مع انه  
لا اختصار له بالمسند اليه **قوله** اما لانه تفصيل لاسباب كالا لاسباب  
بتميز المسند اليه منها اختصا صه بحكمه بدفع بان ثبت له حكمه غريب عجيب فشا  
ذكر بلفظ اسر الاشارة دلالة على ان هذا التمييز السبعين هو الذي له ذلك  
الحكم الغريب وهو في البيت جعل او هاهنا العقل المحم والعالق المتيقن وتبيننا  
مبطلنا للكل في الصانع قد يحكمه وقا لا بالهاتين احد ما خالق الخيرات والخصا  
والثاني خالق الشرور والقبائح ومقتضى الظاهر هو الذي سبق لانه قد سبق  
ذكر ما اشير اليه لهذا وهو كون الفاعل ذي الحال والجاهل رخي البال وعاقل  
الثاني وصف للاول بمعنى كمال العقل متناه فيه وكذا جاهل واعيت خذبه  
اي صعبت طرق معانيه فلم يتمكن من سلوكها ولم يقصد الى ما يوصل الى مطالبه  
وقوله كما اذا كان ما كافة او موصولة صلها الظروف واولو يكن عطف على  
واو الذا عطف على التكرار وقصد الذا عطف على قصد التكرار واعا العطف  
لظول العطف وقوله وما شاكل محمور مقطوف على انه اخضر ومرفوع معطوف  
على ادعا وكان الاسباب او ما شاكل وذلك اشارة الى جميع ما سبق وذلك مثل  
بيان الحال في القرب والبعد والتوسط والتعظيم بالبعد والتحقير بالقرب ونحو  
ذلك مما يقصد باسرها **قوله** فاعلمت اي تكلفت اظهار العلة هـ  
والمرضى والحال ان ليس بك علة تريد من قبل في موقع الحال او الاستدانة واليه  
وقد ظفرت استيناف جواب هل ظفرت لظن المراد وذلك اشارة الى قبل وافرغ  
موقع الضمير قصدنا الى ادعاء ظهوره وضميره وانه بمنزلة المحسوس في شئ شئ  
باب ظمير ومعناه حزن اي صار حزينا واما انما بمعنى اخره فمن باب نصر بضمير واما

بشي باللقبة بالكثر اي غرض بها فمضى اخر ثم لا يخفى ان ضمير انه ظهر للسند اليه  
واسر الاشارة في البيت ليس بمسند اليه فلو قال وعليه من غير هذا الباب كان  
احسن **قوله** ويوضع الضمير موضع المظهر كقوله اي قول العرب ايضا هذا  
من وضع الضمير موضع المظهر لشيء امر وكونه في حكم المذكور وهو في موقع المصدر  
اي وصفا مثله في قولهم وابتدا مصدا ليعمل في موقع الحال اي ينتدون ابتداء  
وهو حال الضمير لانه بمعنى اسر الفاعل اي مبتدئين ومن القول على انه بمعنى اسر  
المفعول اي مبتدئين وكذا من غير جري اي مبتدئين او كيانا من غير جري بمعنى غير كيان  
من جري ذكر وهو في موقع البيان لقوله ابتداء وقوله لفظا يمين واو فزيد عطف  
على جري وقدر روي مسنوبا معطوفا على لفظا وريده بطلا معقول قولهم ومكان  
طرف له وعلى قول من لا يرى حال من غير رجلا ويسرجلا الزيدون بافراد  
الضمير بل الى متعلق معه وكما في قول من جعله جز مبتدأ محذوف لانه لا يلزم  
على هذا القول يكون الضمير موقع المظهر يجوز ان يعود الى المحضوس ويكون التزام  
اقراد الضمير من خواص هذا الباب محذوفه وقوله ليتكن متعلق بقوله يوضع  
الضمير موضع المظهر والمرموق في تعقبه اي يحى على عقبه لما والمصنوب للضمير وذلك  
اي يمكن ما يعقبه في ذهن السامع لاجل انه لما وجد الضمير فيها غير عايد الى المذكور  
او في حكم المذكور لم يهمل منه معنى فيبقى ينتظر اخر الكلام وعاقبت هذا اذ يكون  
وعلى اي حال يكون فيمكن في ذهنه ما يسمع بعد الضمير غايتها التمكن بحصوله بعد  
سبق سوق وتعقب طلب وهذا في مثل ضمير رجلا ليس مستقيم لانه حاله  
يسمع المفسر لم يفهم ان هناك ضميرا فان الانتظار وصد من الفهم من الضمير  
معنى لكن في قوله وهو اي قصد التمكن في ذهن السامع فضل يكن هو السر  
اي السبب الخفي الموعود في التزام تقدمه اي تقدم ضمير الشان بالاختصار  
دون ان يقول في تقدم ضمير الشان بالاطهار دلالة خفية على ان هذا  
البيان مختص بضمير الشان وان قوله ليتكن متعلق بقوله لا قولهم وقيد بقوله  
هذا انان التمكن في الذهن انما ياسب الاحكام دون المفردات لكن قوله كما يو  
المضمر موضع المظهر اي اذا اريد يمكن نفسه اي نفس ذلك المظهر ياتي هذا  
التايد مع ان هذا البيان جار في كل مضمر مفسر مظهر من غير اختصاص بضمير  
الشان **قوله** كان قيل كيف صح البيان زيد عايد ومن العايد في الخبر الحكمة قلنا  
من جهة انه في حكم المفرد الى الشان هذا الحكم والعصمة هذه التفضية  
فان قيل في اي معنى استشهد بقوله تعالى قل هو الله احد وقا نصا

صنع



لا تقي الاضار فان اراد التمثل بما في التنزيل والتبيين على انه يوشاذا كان في الكلام  
موت فلم اخرج عن بيان الفائدة قلنا يحتمل التبيين والتمثل على ما ذكرنا وانما اخرج  
ليعلم معنى الآية بنكته وهو آية ومحتمل الاشتغال على كون الفائدة هي التمكن وعلى  
كون ما يعقب الصمد فالتعقبي به ويقصد تمكنه على ما قالوا ان مضمونا بحملة هـ  
الواقعة جرح صمد الشان يجب ان يكون محالة شان حتى لا يقع هو الذي لا يصح  
وهي الغلة لتسير **قوله** ان ليس الا حتى يخط الحى سائله والقاس يعطه انما  
تمامه والدرع محبة والسيف مفروب محبة موضوعة في الحقيقة وعما يصح  
فيها الشان ومفروب موضع في القواب وهو غلاف السيف **قوله** ونظير  
اي نظير قوله الله الصمد في موضع الظاهر موضع المصير لبقاء التمكن حال كون  
ذلك المظهر خارج باب المسند اليه **قوله** تعالى وبالحق تزلناه وبالحق نترك  
اي ما ازلناه الا لم يتسايا حتى واحكة وما تزل الا لم يتسايا وانما اذا فسر  
الحق الثاني بالامر والواهي فلا يكون مجامعا فيه فقوله خارج حال من معقد  
يتاويل التكرار والظرف ولا يجوز ان يكون حالا من نظير الاعند من يجوز الحان  
من المتبدا وكذا قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا ابدل عليهم رجلا اي طاعونا  
لسبب خروجهم عن الطاعة ومعنى تبدلهم القول انهم امروا بان يقولوا عند  
دخولنا باب حطة اي امرنا ومطلوبنا ان نخط عنا الذنوب ويدخلوا المحبين  
مواضعهم مستغفرون فدخلوا رجونا على استاهم قائلين خطا عمقا اي  
حطة حمرا استرا وانما قيد ما في الآية بكونه خارج باب المسند اليه مع ان  
البيت اعني ان ينزلوا الحق ايضا خارج من باب المسند اليه وكذا قد ظفرت  
بذلك فيما سبق لان مثل هذا اغا هو لقصد التبيين والتذكير فيكون بعض  
المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمسند اليه المسند اليه حقيقة كالتعاقب والبت  
فيلجول العواجل او بعد او تقدير كالمفعول به في لفظ الحق والمضاف اليه  
في ثبت بدا اي طب وكما يصح ان يجعل مبتدأ من غير تعبير بحرف جر  
او يصح ان يقال الحق به تزل والذين ظلموا انزلنا عليهم وهذا مع كونه ادعاء  
اصطلاح بلا نقل وبشبهة نقل منقوص مثل قد ظفرت بذلك **قوله**  
وتترك الحكاية اي ضمير التكرار المظهر وفيه اشعار بان ما سبق في موضع  
المصير موضع المظهر وبالعكس المراد به المصير الغائب والمخاطب وقوله اذا  
تعلق به اي بذلك الترك عرض وفعل الخلفا نص على المصدر كانه قال ترك  
الخلفا لان الترك فعل خاص والدعوة الخوف وكذا المهابة والمهزوم منها عرفا

هو الحالة التي يكون في قلوب الخائفين لناظرون من الملوك والسلاطين ولذا  
قال ربه اي يقويه واراد به خلاف الروح فانه امر محصل ويحدث من هـ  
مخاطبتهم وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر لقويته داعي المأمور وان كان  
خارج المسند اليه ورد قوله تعالى فاذ اعزمت فوق كل على الله فانه من امر  
بشيء وحاول الامتثال يكون له لاحالة داعية الى ذلك الفعل في انفسا  
شعوي في مطلق الامر اذا عرفت الامر بلفظ بني عن وجوب الطاعة وكان  
القدرة وفي الامور الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المعلقات كلفظ  
الله المبني على كل حال وخبر غاية قدره على المحافظة ورحمة عامته واستحقاق  
لقويته الامر اليه وقوله يقولون على ما في سورة المصنف يدون كلمة حيث في  
موضع الحال او الشان لفعل الخلفا لان ذلك ما بهم وعادتهم بخلاف هـ  
المستعطف فلذا قاله حيث يقول بمعنى حين يقول على استعانة حيث من  
المكان للزمان **قوله** وعليه اي على ترك الحكاية ابا المظهر ليكون ادخل في  
الاستعطاف او على اسلوب اسرك ينضرع قولنا الشاعير  
الهي عندك العاصي انا كما مقربا لذنوب وقد دعا كما  
فان تقفوات لذك ان اهل وان تطرد من رجوا سوا كما يروى هـ  
ثم رجم ليكون الميم على جرا الوصل مجري الوقت ومعنى الظاهر انا انتك  
لانا المقام للحكاية وقيل انا العاصي انتك على ان العاصي بدل من انا على منذهب  
من يجوز ابدال المظهر لمظهر من المظهر العاصي بدل الكل وكان معنى اسلوب  
كلاهما ان يقول مكان ليكون ادخل وهو كونه ادخل وقوله وما جرى مجري  
هذا الاعتبار اشار الى ما سبق من التورية والاستعطاف وذلك مثل  
التمكن من الوصف كقوله تعالى فاموا بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال وفي  
لم يتمكن من وصفه بما وصف لان الضمير لا يوصف ولان المقصود الامر  
بالامان بمن كان رسولا من الله كانه من كان ومنه يعظم صفة مثل افضل  
العالم بجاورك ونجمل المسرة او المساء وبالحملة كل ما يصح الاسمر  
الظاهر له هذا ولكن لا يظهر لقوله وما جرى مجري هذا الاعتبار ما يصح  
عطفه عليه اذ لا معنى لعطفه على عرض ولا على قوله ادخال الروعة وهو  
ظاهر وانما المراد من ان يقول فعل الخلفا او فعل المستعطف او فعل  
غيره العرض تناسب ذلك الاسمر الظاهر ومجري مجري ما ذكر من الاعراض هو  
عطف على مقدر كانه قيل عرض مثل ما ذكر وما جرى مجراه فيكون مرفوعا هـ



مَعْقُوفًا عَلَى مِثْلِ أَوْ مَجْرُورًا مَعْقُوفًا عَلَى مَا أَصِيفَ لِيَهْ مِثْلُ **قوله** وَأَعْلَمُ أَنَّ  
هَذَا النُّوعَ مِنَ الْإِخْرَاجِ لَا عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَعْنَى نَقْلِ الْكَلَامِ عَنْ التَّكْلِيفِ إِلَى هـ  
الْغَيْبَةِ لَا يَخْتَصُّ الْمُسْتَدَالِيَهُ بَلْ يَجْرِي فِي غَيْرِهِ وَانْقِلَ عَنْ اسْلُوبِ الْإِسْلُوبِ لَا  
يَخْتَصُّ هَذَا الْقَدْرُ أَيْ كَوْنُهُ مِنْ الْحِكَايَةِ إِلَى الْغَيْبَةِ بَلْ كَانَ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَعْنَى هـ  
التَّكْلِيفِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ يَنْقَلُ إِلَى الْآخَرِ بِصُرْسَةِ أَقْسَامِ نَقْلِ الْحِكَايَةِ إِلَى  
الْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ يَنْقَلُ إِلَى الْخُطَابِ إِلَى الْحِكَايَةِ وَالْغَيْبَةِ مِنْ نَقْلِ الْغَيْبَةِ إِلَى الْحِكَايَةِ  
وَالْخُطَابِ فِي قَوْلِهِ وَلَا هَذَا الْقَدْرُ أَيْ سَبَاحَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّا نَنْقُلُ مِنَ الْحِكَايَةِ  
إِلَى الْغَيْبَةِ لَا يَخْتَصُّ هَذَا الْقَدْرُ وَصَادَهُ بَيْنَ الْأَذَى هَذَا الْقَدْرُ بِالْقَدْرِ  
عَنِ الْحِكَايَةِ إِلَى الْغَايَةِ لَمْ يَطْرُقْ مَا هُوَ مَقْدُورٌ قَوْلُهُ وَيَنْزِلُ الْحِكَايَةِ إِلَى الْمَطْلُوعِ  
وَمَعْنَى الْأَضْرَابِ أَنَّ الْحِكَايَةَ وَالْخُطَابَ وَالْغَيْبَةَ مَطْلُوعًا كَانَ أَوْ ضَرْمًا  
يَنْقَلُ كُلُّ الْبَاقِ وَقِيلَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمَصَافِي أَيْ عَنِ نَوْعِ نَقْلِ الْكَلَامِ بِعَنِ  
النُّوعِ الَّذِي أَحَدًا قَسَامَهُ نَقْلًا عَنْ الْحِكَايَةِ إِلَى الْغَيْبَةِ وَهَذَا النُّوعُ هُوَ نَقْلُ  
الْكَلَامِ مِنَ الْمَضْمُونِ إِلَى غَيْرِهِ وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ أَنْهَدُ قَوْلُهُ لَا يَخْتَصُّ الْمُسْتَدَالِيَهُ لَيْسَ مِنْ  
اسْتِقَالِ الْعَرَبِ يَخْتَصُّ رَجْعُهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ مَعْقُوفًا بِذَلِكَ لَا يَكُونُ الرَّجْعُ  
إِلَى هـ وَأَمَّا يَخْتَصُّ الرَّجْعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ لَا يَشْمَلُ غَيْرَ شَيْءٍ فَلَيْسَ مِنَ اللَّفْظِ  
**قوله** وَيَسْمَى هَذَا النُّقْلُ إِلَى نَقْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحِكَايَةِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ  
إِلَى الْآخَرِ عَلَى خِلَافِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ لِقَائِنَا لَكُونَهُ مُسْلِمًا مِنْ جَانِبِ الْكَلَامِ إِلَى  
جَانِبِ كَالْتِقَاتِ الْإِنْسَانِ مَنِيَّةً وَبَسْرًا وَهُوَ مِنْ مَبَاحِثِ عِلْمِ الْمَعَانِي مِنْ حَقِيقَةِ  
تَعْلُوقِهِ بِمَعْرِقَةِ خَوَاصِرِ الزَّائِكِ فِي الْإِفَادَةِ وَكَوْنُهُ يَجْمَعُ أَيْضًا إِلَى اللَّفْظِ مِنْ  
حَيْثُ الْمَطَابَقَةُ لِمَقْتَضَى الْحَالِ وَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشَافِ مِنْ أَنَّهُ يَسْمَى عِلْمُ الْبَيَانِ  
بِالْإِتِّفَاتِ مَبْنِي عَلَى أَنَّهُ كَثَرًا مَا يَطْلُقُ عِلْمُ الْبَيَانِ عَلَى مَا يَتَرَكَّبُ الْمَعَانِي وَالْبَيَانُ وَكَوْنُهُ  
مِنْ أَوَادٍ خِلَافِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَوَادِ الْكَلَامِ الْمُجْمُوعِ عَنْهَا عِلْمُ  
الْبَيَانِ لَا يَتَقَيُّ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْبَيَانِ نَظَرِيَّةً وَجَبَّ عَنْهُ وَتَعْلُقُ بِشَيْءٍ  
كَسَارِخِ الْإِتِّفَاتِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ لِيَخْتَصُّ بِمِثْلِ أَنَا أَيْدِي وَأَتِ عَمْرٍ وَخِي رَجَاءُ  
وَأَنْتُمْ رَجُلٌ وَالْفَاضِلُ وَالْكَامِلُ لَا لَيْسَ مِنَ الْإِتِّفَاتِ وَالْإِتِّفَاتِ فِي شَيْءٍ  
وَكُنَّا لَا سَمْرًا عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَلْتَمَةِ الْبَيَانِ مِثْلَ الْبَيَانِ نَسْتَعِينُ بَعْدَ ذَلِكَ  
لَكُونَهُ عَلَى وَفْقِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ وَكُنَّا بِالْبَيَانِ الْبَيَانِ وَأَنَا الَّذِي يَصِلُ كُنَّا  
وَأَتِ الَّذِي يَصِلُ كُنَّا وَقَوْلُهُ يَا مَنْ يَعْزُّ عَلَيْنَا أَنْ تَقَارِفُنَا وَجَدْنَا نَأْكُلُ شَيْءًا لَعَنَ  
عَدَمَ لَعْنَةٍ خِلَافِ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ فِي الْفَصْرِ

الْعَائِدُ إِلَى الْمَوْضُوعِ هُوَ الْغَيْبَةُ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ غَيْبٌ وَكُنَّا الْعَائِدُ  
إِلَى مَوْضُوعٍ يَحْمِلُ عَلَى التَّكْلِيفِ وَالْخُطَابِ مِثْلَ غَيْرِ وَأَنْتُمْ قَوْمٌ وَعَلَاوًا كُنَّا وَأَنْتُمْ  
الْمُخَالِفُ لِلظَّاهِرِ تَرَكَ الْغَيْبَةَ إِلَى التَّكْلِيفِ وَالْخُطَابِ مِثْلَ غَيْرِ الْغَيْبَةِ وَأَنْتُمْ  
الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَأَنَا الَّذِي سَمِعْتِي أَمْ جَدِيدٌ وَأَنْتَ الَّذِي خَلَقْتِي مَا وَعَدْتِي وَخَرَقْتِي  
عَلَّمْنَا وَأَنْتُمْ قَوْمٌ يَجْعَلُونَ حَتَّى قَالُوا لَا مَأْمُورًا لِي وَلَوْلَا اسْتِهَانٌ وَلَكِنْ مَوْضُوعُهُ لَوَدِدْتُهُ  
بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ الْبَيَانِ الَّذِي أَنْتُمْ وَأَنَا الَّذِي سَمِعْتِي وَأَنْتُمْ قَوْمٌ يَجْعَلُونَ مَخَالِفًا  
فِيهِ طَرِيقُ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِيفِ وَالْخُطَابِ بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِتِّفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى  
التَّكْلِيفِ وَالْخُطَابِ **قوله** أَدْخَلَ فِي الْقَوْلِ أَيْ أَكْثَرُ قَوْلًا وَأَنْتُمْ قَوْمٌ يَجْعَلُونَ  
الْأَكْثَرُ أَوْ الرِّجَالُ وَالنَّظَرُ بِهِ بِالْمَعْنَى رَوَايَةُ الْكِتَابِ مِنْ طَرَفٍ إِذَا أُرِيدَ بِغَيْرِ احْتِزَابٍ  
وَاحِدًا أَوْ لِنَشَاطِهِ قَرِيبًا بِالْبَيَانِ طَرِيقُ الْغَيْبَةِ أَدْعَايُهُ مَا صَارَ كَأَنَّهُ جَدِيدٌ وَمِثْلُ  
أَفْعَلُ مَكْنَى الْأَدْبَابِ كَثَرًا إِذَا امْتَلَأَ فَضْلًا وَلَا اسْتَدْرَاجًا إِسْتَدْرَاجًا لَدَرْ وَهُوَ اللَّيْنُ  
وَحُضَاءُ لَعْنَةٍ مِثْلَ الْبَيْتِ لَا رَمَا عَلَى الْعَصْرِ ذَهَبُ الْإِتِّفَاتِ أَشْرَفُ تَفَضُّلٍ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ مِنْ  
مَلَاتِ الْأَنَا أَوْ مِنْ مَلَاوِي الصَّمْعَ عَنِ الْقَدْرِ أَوْ مِنَ الْمَالَةِ وَهِيَ الْمَعَاوَنَةُ وَالْأَحْرِيَّةُ يَجْمَعُ  
حَرِي عَلَى لَيْسَ بِمَعْنَى جَدِيدٍ بِذَلِكَ أَيْ بِالْإِسْتِكْبَالِ مِنَ الْإِتِّفَاتِ الْجَبَّةِ الطَّبِيعَةِ وَالْخُطَابِ  
وَالْعَشَارِ جَمْعُ الْعَشْرِ وَهِيَ الشَّاقَّةُ الَّتِي تَلْبِسُهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ حُلُولِ الدَّاءِ  
الشَّانِ الْبَاقِي الْعَادَةُ تَمُوتُ الْأَدِيمُ إِلَى الْخَلْدِ عِيَانَةً عَنِ الْإِخْلَالِ بِالْفَرْصِ وَالْحَالِ  
وَأَبَاحَةُ الْحَزْمِ عَلَى تَسْلُطِ الْعَدُوِّ وَأَسْرَافُهُ وَادْعَايُهُ بِالْمَالِ الْإِسْبَاحِ الْإِسْبَادُ  
وَهِيَ جَمْعُ شَيْءٍ وَالْأَزْوَاجُ الْغُفُورُ الْبَاطِنَةُ ذَوَاتُ الْقُوَى الْمَدْرُكَةِ وَقَوْلُهُ لَا لِكُلِّ  
الْمَعْنَى بَيَانُ كَوْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكَلَامِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْقَائِدُ إِلَى سَمْعِهِ قَرِيبًا وَهُوَ وَالْإِنْسَانُ  
بِالْمَعْنَى هُوَ الْكَامِلُ فِي الْخَوَاصِرِ الْإِنْسَانِيَّةِ مِنَ الْعِلْمِ وَالذِّكَا وَالْتَبَنَةُ لِلذِّقَاقِ وَالْبَاقِي  
بِالْمَعْنَى وَبِالصُّورَةِ مُتَعَلِّقًا فِي الْإِنْسَانِ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ لِأَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُوعُ بِالْإِنْسَانِيَّةِ  
وَالْمُسْتَمَرُّ بِهَا بِالْمَعْنَى الصِّفَةِ لَا بِمَعْنَى الصُّورَةِ وَالشَّكْلِ **قوله** قَالَ رَسِيدَةُ بَيْنَ  
مَقْرُورًا أَوْ دَعَا امْتِلَاءً مِنَ الْإِتِّفَاتِ وَصَرَّحَ بِاسْمِ الشَّعْرَاءِ لِأَنَّهُ عَلَى الظَّاهِرِ  
كَلَامُ الْعَرَبِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَقَامَةَ لِلشَّهَادَةِ عَلَى مَا دَعَا مِنْ اسْتِكْبَالِ الْعَرَبِ فَاسْتَحْأَنَهُمْ  
أَيَّامَ بَاتِ سَعَادَةٍ فَارْقَتِ وَبَعْدَتْ فَصَارَ الْقَلْبُ مَرَجًا ضَعِيفًا لَا يَسْتَطِيعُ  
الْحَوَالُ وَالْمَوَاعِيدُ جَمْعُ الْمَوْعِدِ أَوْ الْمِيْعَادِ بِمَعْنَى الْوَعْدِ لَا الْمَوْعِدَ لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى  
مَفَاعِيلٍ وَخَلَقْتِي الْوَعْدَ مَعْدِي إِلَى مَعْصُومِينَ مَعْنَاهُ لَمْ يَخْتَرِ فِي قَوْلِهِ خَلَقْتِ مَكَانَ  
خَلَقْتِي الْإِتِّفَاتِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالْخُطَابِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنُوعِ حَيْثُ لَا يَسْتَرْطِ الْغَيْبَةُ  
بِالطَّرِيقِ الْمَلْتَمَةِ مِنْهُ فَانْقَلَبَ بِرَكْعَتِي مَجْرُودًا يَكُونُ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ هُوَ الْعَبْدُ  
بِذَلِكَ الطَّرِيقِ نَزَّالًا رَسِيدَةً فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ بَعْدَ عَدَّةِ آيَاتٍ تَخَالُفُ الْإِنْفِصَالَ  
عَمَّا أَلْفَاقِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ لَمَّا تَشَكَّتْ إِلَى الْإِنْفِصَالِ لَهَا لَا تَسِيرُ عَنْ الرِّقِّ

منه

مسموعا



يعني مشعوب بن زهير الضبي أحد الأخواذ وما قصد ربه على حد المصنفا في  
 مدة عدم ملاقاتي أمرا عظيمًا عطايه سهل الورد فيأت لأحاج ولا مانع للوارد  
 والظالم وأرباب الحاحات واسع البائع بالبدل والعطا أو واسع الشرف  
 والحمد محمود السيرة مرضي الحصال في الأساس بجمعه وجمع به يعني ويحمدون على  
 لفظ المبني للمفعول في موقع البدل كما في قوله معناه يقول وإن كان الظاهر أنه  
 صفة فوم وفوله طاعين ولا منبهة مفيدة تذكير النفي وتأكيد وبعد ولا  
 عفا ولا صبرًا لثابتة ولا أنتي عنك الباطل السيد السيد مالك بن بكر بن سعد  
 ابن ضبة رئيس فوم ربيعة من مقوم والمراد هنا القبيلة أي لا أجبر عنك بالبلد  
**قوله** بمثلك الثقات من الغيبة إلى الخطاب **قوله** وقال أي ربيعة بن مقوم  
 تذكرت مخاطب نفسه فقولاً للثقات من الحكاية إلى الخطاب وربنا مفعول  
 تذكرت فيحكك تحكك وتحركك ولا للثقات فيه لأنه اشتراط على قاعدة هـ  
 الخطاب تعصب تقطع فليج وأباز موضعان والفاستعار بها حلت الأيات  
 بعد ما حلت فلما شطت بعدت غمره ومنقب موضعان فقولنا أهلها الثقات  
 الثقات من الخطاب إلى الحكاية وإن كان بلفظ الجمع بعده لا فرد كقوله فوقت  
 أسألها وكيف سألنا **قوله** هدمت الحياض للدمج جواب فسر من الخطأ  
 جعله لا من توطئة الصبر فلم يغادر لم يترك ومنه العذر للقطعة من المارده  
 يغادرها السيل الضايب جمع بضيه حجارة تصب حول الخوض وليد ما بينا  
 من الخضا من المدة ونحوها الأراء مضبًا لما الخوض لحولة حال من الحياض  
 وهي أسرار ماء من كل شئ بها طرفة أدهر إلى خطاب حولة وأهلها وهي  
 أي مقومون أصحاب معنى من غنى المكان أقامه وهو رياء أي متقابلون برأيهم  
 بعضها يقال دهر رياء أي متقابلة في قوله وأهلك للثقات من الغيبة  
 إلى الخطاب **قوله** عبد الله بن عتبة بن جهم بن قيس بن جهم  
 للسيد لألفا قبيلة والنظر نالي مفعول ري وكما تراه في موضع المضد  
 وصغير تراه لزيد ويجوز أن يكون نظري لغوا وكما تراه المفعول الثاني والله  
 محقبة أي الدرع مشدودة في حياضها والسيوف مزوكة في قراها في  
 قوله إن سألوا بلفظ الخطاب الثقات من الغيبة إلى الخطاب **قوله**  
 والحارث بن جرة بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الزا المعجمة وهي في  
 الأصل القصيرة وقيل الخيلة طرق الخيال أي جاء بالليل خيال الجبينة  
 ولا كيلة مدح الوائل الحان ولا لتي الجنس الكاف بمعنى المنزلة الظاهر  
 أسرها وفي الحقيقة صفة لاسر لا أي والحال أنه لا طريق مثل طريقه  
 السار بالليل كله ومبج أسر قبيلة من كاية أيضا ومن جبل الوائل العطف

على طريق وكيلة في موضع المصدر لفعل محذوف أي ولا طريق مثل طريق  
 ليلة مدح ضد سها لأن لا اغا تدحل في الماضي في الدعاء ومع التكرار  
 سد كالحال من الخيال أي لا دما من سدك به لزمه بأرجلنا عينا لنا وموضع  
 أقامتنا المارة في رحلة في مأواه ومنزله ولم يفرج عطف على سدك أي لم  
 يتعطف ولم يعمل إلى غيرها التي اهتديت الثقات من الغيبة إلى الخطاب على  
 جعل خيال الجبينة نفسها وكبت رحيله أي قوته على المشي عطف على اهتديت  
 أي أي وكيف صرت بهذه الحالة حتى اهتديت لنا ووصلت إلينا ويحتمل  
 الاستيناف على معنى كنت قوته على المشي حتى اهتديت فلا عجب والحال على أن  
 يكون الحال هو مجموع كبت رحيله والقوم قد قطعوا كلاما من المعطوف  
 عليه والمعطوف يعني قد كنت قوته على المشي والقوم قد بعدوا من السير  
 فكيف نفيت عنهم وتخلقت واهتديت إلينا وترلت نزلوا المكان جمع هـ  
 متن وهو ما صلب من الأرض وارتفع والجمع الأرض الممتدة وقيل التي  
 ليست بصلبه ولا سهله وقيل موضع ورواية المفضليات أي اهتديت  
 وكنت عن رحيله قالوا والحال **قوله** طحي بك مخاطب نفسه فهو التقا  
 من الحكاية إلى الخطاب يقال طحي بقلبه إذا ذهب به في كل شيء وفيه  
 الحسان متعلق بطروب على معنى له طرب في طلب الحسان ونشاط في  
 مزاولهم والطرب حصة نصيب الإنسان لشدة سرورا وحزن بعيد  
 الشباب أي حين وليل الشباب وكاد ينصرم وأقبل المشيب يكلفني الثقات  
 من الخطاب إلى التكلم والمعنى يكلفني ليل شدايد فرائها ومقاساة أشوا  
 أو تكلفني أيضا القلب وصالح ليل فقيه الثقاته آخر وروي يكلفني  
 بيا الغيبة على أن الضمير للقلب وكل كل بندر تحقيق في البيت الثقاتان  
 وقد شط ولها أي بعد قزها وعمدها وعادت فاعلت من المعاداة  
 كان الصوارف وأخطوب صارت لقاديه أو فعلت من العود أي عادت  
 عواد وعوايق كانت محولة بينا لما كانت عليه قبل **قوله** تظاول  
 ليكن مخاطب نفسه الثقاتان من التكلم والاعتماد بفتح المعنى وضم الميم موضع  
 وقد يروي بكسرهما وأخلى الخالي عن الظاهر والحزن وبات يعني نفسه فهو  
 الثقات من الخطاب إلى الغيبة وأسناد بات إلى ليلة مجازي وهو في الظاهر  
 من عطفه المبين وفي الحقيقة من عطفه المقيد على المطلق والظاهر القدر  
 في العين يقال في عينه عوار وعار أي غصنة تخض منها والغصن وسبح



يجمع في الوقت إذا سال كان حمدا وهو مصحح ومعنى مصتت الكلمة العينية جرحا  
 والارمد والرمد من رمد بالكسر إذا هاجت عينه وذلك أي الحال الذي  
 ذكر في البيت من مسيب من جرحا وفيه التفات من الغيبة إلى التكلم ففي  
 كل من الآيات التفات وقد يوهى في ذلك التفاتا من الغيبة إلى الخطأ  
 وليس كذلك لأن الكاف ليست عيانا عن من عبر عنه بضمها الغائب وليس  
 خطابا معه بل مع من تليق الكلام ولهذا يحذفان أفرادا وتثنية وجمعا  
 مثل يرفعوننا عنكم من بعد ذلك وكقول الشاعر  
 . . . هل يرحمكم رسالة من رسل أم ليس ينفع في أولئك أولئك . . .  
**قوله** وكأنه لم يجد في أشعار العرب الجاهلية الالتفات من التكلم إلى الغيبة  
 كما في قوله تعالى أنا اعطيناك الكوثر فضل لربك وأمر ليس في أمثلة  
 الاقسام الستة ففي ما أورد من الآيات الاقسام الخمسة **قوله** الكثر  
 من أن يضبطها القلم لا خلا في أن المفضل عليه بها ليس بمشارك في  
 أصل الفعل ومثله كثر في كلام المولدين قال الشاعر  
 . . . الناس أكبر من أن يحمدوا رجلا حتى يروا عنده آثارا حسنا . . .  
 فالوجه أن من متعلق بمعنى فعل يفضله أسر التفضيل أي متعلق في الكثر  
 من الضبط متعاليه منه والناس مترافون متباعدون في الكثرة من  
 مدح الرجل الخالي عن الاحسان **قوله** قد يختص على لفظ المفعول  
 وقد للحقيق وما في قفا كافة للفعل عن طلب لفاعله وإن كان محتمل أن يكون  
 مصدرا به وهي مع الفعل فاعل قل لأن كتبها مضله وجواز المفضل  
 بينها وبين الفعل ترجح حان الكافة كالقصد طالبا إلى مروان ألي  
 ويكون قفا يصح في معنى لا يصح مع الاستنساخ المفعول بعد لغنيها لا  
 الا لكاملين في البلاغة بحسب السليقة أو في علم البلاغة بالاكساب  
 بكما للحدائق والكناية أو بطول الممارسة والالتقان **قوله** ومتى اختص  
 موقعه أي موقع الالتفات بشئ من ذلك المذكور من لطائف المعاني كسائر  
 الشئ ذلك الموقع زيادة حسن وطراو ووجد ذلك الموقع عند التثنية  
 على رتبة من المفعول **قوله** وتليق ما هو قبحا والمعنى من أن يسبح  
 ويعقل قليل جدا من عند اجز قليل أو قد تشبهها بفعل معنى معقول  
 وكذا أم تحسب أن أكثرهم يسعون ويعقلون وأمر منقطع بمعنى بل  
 والمفرد والاستعانة للسفر وانكارا احسان بمعنى أنه لا ينبغي أن

يكون والمراد جماع القول وفهم الحق على وجهه وما موضحه مبتدا ونحو  
 في موقع المفعول الثاني لعرفت أي عرفت ذلك الالتفات جواب هذه  
 السؤال يعني لا يلتبس عليك وجه حسنه وبهايه والاحسان الاستماع  
 وليقل أمرا للام عطف على أضحى ثم دلالة على لزوم امتداد الاحسان وجماع  
 ما أورد من المقصود والتحمل وجرحك محمد وفي أي لعك تصير من  
 السامعين الذين يعقلون **قوله** ليس مما يشهد جرحا ليس واسمه أن  
 المراد الآخر والشرطية اغنى إذا دأبلة أخذ وجه جرحا وفاعل يعينه  
 ضمير الوجدان وكذا ضمير ما سواه وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضميره  
 وضمير حاله المراد ضميرا وطحا حالة وهناك إشارة إلى اخذ في استحضار  
 الحقائق والاستعانة في السر لا تكار النقي وتقرير المتقن وما ترى عطف  
 عليه وألف متخلة للانكار والتعجب وجوز أن يكون عطف على محمد وفي  
 بعد المفرد وقوله تحول على الجان بدل أو بيان لكيف تصنع وهو ثانی بقوله  
 تراك وأذا كنت متعلق به وقوله وتبشبه الشكوى من أثبتت ربنا الآخر  
 أظهرته ونشرته وأخذت فواحدة حال من جبايته أي مفصلة مرتبه  
 وعلى ترايد متعلق بحجاي مع ترايد أوجيا كائنا على ترايد إلى أن تطلب  
 أي ضمير مفعول باغاية بعد مراجعتك للحالة الخصبة فيما يبدو كإلى  
 الموائمة والمساورة فيقطع بالرفع استئناف وقوله بالله قل في موقع  
 المفعول لقوله مشافها للضمه معنى القول كأنه قل فإلا ذلك  
 وقوله على هذا في موضع المصدر لما في مشافها إياه مشافهة  
 على هذا الطريق من التوجيه والتعريب وقوله وإذا كان الحاضر عطف  
 على إذا كنت ولا يزال أي تلك الحالة المتزنية للآقبال تثنى عليك أي  
 نلى منعك ثانی مفعول محذوف الصنيعه والمعروف والرواج المحجب  
 الحسن والعارفة الاحسان الدارفة السابله الكثير من دوف الذم  
 سأل **قوله** وإذا وعيت أي حفظت وتاملت الالتفات أي بطوت  
 وفكرت فيه طلبا لمعرفة حاله علمت جواب إذا وعيت وكيف أصاب عطف  
 على ما موضحه والمحرر المفضل وطحا السيف أصاب المفضل إياها العضو كونه  
 تلة لذلك والضمير للالتفات الفاتة للضمير أي سابعه إياه بمعنى لا يحذر  
 لا يدركه ولا يضل له يقال فانه إذا سبعة إن يكون قرانه مستدا جرح  
 من جهة والجملة جواب إذا قدر الشرطية جرحا العبد وإذا أخذ متعلق



بمن حقه وصار صفة محرك وذلك اشارة الى الاقبال مستدعية صفة حاليه  
 انطبا لها اي انطبا على القراءة على المتزل كما بنا على الوجه الذي المتزل كان عليه  
 والا اي وان لم تكن قرينة كذلك لم تكن هو قارنا على الحقيقة لسوء غفلته وذلك  
 الوجه الذي ينبغي ان تكون القراءة عليه متبادرا ان يكون واذا افتح متعلق  
 به توسعا في الظروف وان ابيت فيحد وفي تفسيره ان يكون وكذا الكلام في  
 فاذا انتقل ان يكون عطفا على اذا افتح ان يكون **قوله** محمد وابنه الصديق  
 للانتقال وحده والافتح في موقع المصدر والمعنى ظاهر وهو ان يكون للانتقال  
 الانتقال على طريقة الافتتاح مساويا له حد والنقل بالنقل والقند بالقد  
 وفي المفضل ان لا يحد ويحد وان يقال حدا فلا حد والدم الخ  
 جري على طريقته لكن لا يوجد في اللغة استعماله غير متعدي يقال يقال جلا  
 النقل بالنقل اي قسما بها وسوتها وحد وثمة فعدت بخلافه وقد كثر غلط  
 الواقفين على الاشكال حتى نعم بعضهم ههنا ان ضميره للافتتاح اي يكون  
 الانتقال مشبها بالافتتاح مساويا له من حدود النقل بالنقل وفي المفضل  
 ان ضميرها لان وضمير محد وللان تبا وبلا للفظ اي لان لا محدود وان جاز ان  
 ويجزوا في مثل قوله صاحب الكشاف لو ثبت هذا الاسم احدى لهما حد وكيف  
 وان وهو لا وانا لا اري سوي يحمل على التزليل مترلة اللادم ثم التعدي بابا  
 على طريقته يخرج في عراقيها **قوله** الا لا يحد في موقع جواب حتى بمعنى تحدد  
 محركاته **قوله** من معبود عظم الشأن هذا من جهة ان الله اسمر للعبود  
 بالحق المستحق صفات الكمال ومحاسن الافعال فيكون مستحقا للثناء عليه بما  
 له من الكمال لاك وللشكر عليه بما له من افضال العطايات وسبحا للعبادة لك  
 منه المستد اوالة المنتهى **قوله** حلايلها وذاتها اشارة الى ما قيل انه  
 لما قيل الرحمن تبارك وتعالى لا يحد على ما ينبغي عنه صيغة فعلا ان ذكر بعد  
 الرحم كالتمة والرديف ليتناول مادوق منها ولطف **قوله** المنادية  
 روي بالجر صفة خاتمة وبالرفع صفة مالك يوم الدين تبا وبلا الصفة  
 ووجه التدا على كونه مالك الامر كله ترك ذكر مفعول مالك ليلا يختص شيء  
 دون شيء بل ينسب العموم من جهة امتناع ترجيح البعض وقد بالغ في  
 لظاها الاضافة الى يوم الدين وفسر يوم الحشر للنواب والعقاب  
 لان الدين هو الخرا ومن العطا ان تجعل للنواب والعقاب تدل على الامر  
 كله فينتفض عمومهم ويقع الحشر نصير الخرا **قوله** بوجع عينك لا

انظر الى حسن التدرج من ابتدا وجدان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف قوته  
 ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاقبال على مولي موصوف بان شان نفسك  
 معه من جن افتتاح التجدد ما صورته من انك تجد فيها محركا يتوي شيئا  
 فشيئا الى حد اجاب الاقبال ونيانه يكون ذلك المولي معبودا عظم الشأن  
 الى آخر الصفات ليس مستقيم لان ذلك ليس شان نفسك فكيف تجعل خيرا  
 عنه اللهم الا ان يقال من اعتقاد كونه كذلك فيستقيم بعض الاستقامة  
 وقوله فاستطيع عطف على لا نصير وقوله فلا ينطق عطف على لا يقول  
 وكاعله ضمير القراءة وقوله على ما هو عليه متعلق بالمتزل اي على الوجه الذي  
 هو عليه وهو اياك بغية واما ان يستعين بطريق الخطاب **قوله** ليس  
 ابن حمره ويدين يشير الى حسن موقع الالتفات في آيات امر القيس حين  
 حسب ما يلحق بفضله الكامل وقد ذكر لائقاته الاول اربعة اوجه  
 والثاني ثلاثة اوجه والثالث وجها واحدا وذكره بلفظ ابن حمره بضم  
 الحاء المهملة وسكون الجيم بعد هال لانه قد علم اسمه فيما سبق فيعلم نسبه  
 ونسبته وقوله بعد خبر ليس وان يكون متعلق بغيره على حد في حرف الجر  
 اي من ان يكون او بدله من فاعله اعني الضمير العائد الى ابن حمره فان قلت  
 هلا زعمت ان لا ضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عائد الى ابن  
 حمره بحصل الربط قلت لانه لا يربط جند لا يربط بحالة الحالية اعني  
 وهو المشهود له بعد قوله سجد حجة بل يتعين ان يقدم عليه ليكون حالا  
 من ان حمره يتاخر عن ان يكون حاله من ضمير والجاز اي الجامع لقضايا  
 السبق في امرها كناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا يفرزون  
 فضليات السبق فينبغي ان يكون من سبق احدها ولا قالوا احرز فضيلا  
 السبق وحازها مكان انه الفضل والتقدم والمقتلة المقطع وللانبي  
 مفعوله واللام لتقوية العمل مثل انا تارك لكنا وهو جمع لانسان العين  
 عبر بها عن اللطائف لانه اشرف جزء من اشرف عضوه هو الوجه من  
 اشرف عضوه هو الاس والطرف اعني في اقتضائه متعلق بيبعد وهو  
 الاثنيان بشئ من الكلام واذا التفت تعليل للافتان وكان يمكنه عطف على  
 التفت وانطاي والتشيل بقول لبيد لا زالة استبعاد ايراد الضمير وجهه  
 لشي واحد اعني تبات لنا وان يلبقت نوعا عطف على ان لا يلبقت  
 وجن قصد متعلق بان يكون افضل وهو خبر يكون واستقلال الخطاب



وحده انه ضيعة شيعا شديدا او في البناء اي الجهر متعلق بتناول الخطاب وبالخطبة  
 لما فيه من معنى الفتل او حال منه وهو الصبح والمجهر بالسند يد من فحده اوجه  
 والموجع من اوجه جبهه وجيها والتواضع اي الاجل الامر الواقع الحادث متعلق  
 بالبناء والفتاة صفة للواقع او للبناء والفتاة الكسر وقت في عصده كايتمش في  
 امه وقد شؤكة على طريقه يخرج في عراقيها فصل اي فصل الفت منه وقوله  
 فعل ذلك اي الفت تلك الالتفاتات المتعددة فاقامها اي النفس واخذ  
 مخاطبة اي ذلك المصاب ليحصل له بعض التسلي حين يحزن له ويغنى مثل هذا  
 الملك وقوله لفظا غدا شان التنا متعلق بابتداء ضمير استغفارها للنفس  
 ومعه للبناء يقال استسعر فلان خوفا اذا اصرم في قلبه والكمد الحزن المكتوم  
 وارتمض احترق من الغم والحزن والقلق الارعاج والاضطراب وكذا الضمير  
 وابدت اي اظهرت النفس وهو حيران وصعد لا يثقله ولا يثخن في موضع  
 المصدر النواب المصاب والوارق جمع بارقة بحابة ذات ريق وفعل الملوك  
 مصدر للمجد وفي اي فاعلا فعل الملوك وجاريا جريا على طريقهم ولولا  
 عطف جريا لجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا لتثبت وتصور لانه  
 نوع من الفعل وقوله فحين لم يفعل اي النفس تلك التثبت والتصور تكثرت  
 النفس اياه في انما يقته فاقام هو نفسه مقام ذي رتبة وحرقة فسلنا  
 حال من ضمير قايلا وهو من ضمير اقام **قوله** على ان النخون يعني النخون  
 الذي يظهر الملك لاجل المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي الا بخزان الملوك  
 حزن صدهق لا يتفاوت لحضور ذلك المصاب وغيبته ومخاطبة الملك  
 اياه كما في نظاويل ليك وعدم مخاطبته كما في باب فيلسا فل حتى لا يتوهم ان  
 هذا التحزن من المصاب المكروب **قوله** على ان جميع ذلك اي ما ذكر في الابيات  
 من نظاويل الليل وعدو الرقاد وشدة الامر بالليل لما كان لاجل امر حصة ولم  
 يتجاوزه وهذا انسه يحصل لموتة المقام وهو في الكلام وان لم يكن في  
 اللفظ ما يقتضي الحضر والاختصاص **قوله** اطار اذهبه وابار  
 لهلكه حاربا برا متجرا هالكا فما فطن بالقبح من فطنه فتمه فالفعل  
 متروك اي ما حصل له الغم فوعده باللام والاحتمال فافهم مع ذلك البناء  
 مقتضى الحال فان قلت حاصل هذا الوجه انه كلام لوصية رضى روية  
 وظلانه بمنزلة كلام السكاري فكيف يكون من جهات الحسن قلت لفظ  
 التنبه يدفع السؤال فقوله والانسان اذا دهم معناه ان الانسان

اذا التلى بمثل الحالة المذكورة لايم كلامه عن مثل ما ذكر فجوز التنبه عليه ويكون  
 ذلك من كمال التيقظ الكمال والغفل مقتضاه **قوله** افاق شيا اي بعض  
 الافاقه فهو نصب على المصدر حال كونه مدركا شيا من الادراك والظن  
 اعني بعد وحين متعلقا بقوله ما وجد وهو حيران وجازا التقدم لما في النظر  
 من التوسع **قوله** على ما سبق وهو ان جميع ذلك انما كان لما خصه  
 ولم يتعد وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم **قوله** غاظه ذلك اي عدم  
 النظر والتثبت فاقامها اي النفس قايلا له اي لتستحق العقاب ولا تخاف في  
 ان اللابيق بالتوبخ والتعير والعقاب هو الخطاب **قوله** فحين سكنت  
 في موقع جواب لما والطرف متعلق بقوله ولما عنها الوجه والاستحسان  
 العربي في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا ومعنى بدون النوا ووصلت  
 ولي هو الجواب يعني قوله فحين سكنت احنيا والدمدمة هو ان تظلم مع  
 نفسه خفا وقايلا حال من ضمير مدد **قوله** ما لم يعثر وا متعلق  
 بلا يعثر فون ولا يعتمون اي ما لم يطالعوا من مصمومات تفنات كلامه  
 وتوفاه على لطايف ولا يخفى حسن موقع قوله لامرئ دون ان يقول  
 لرجل وقد نأدي هذا اللطف الى ان يوم الحضران معناه امر القيس  
 وقوله والتفاضل ابتداء كلاما لا اعتراض وضمير اشباهها للطايف لا اعتبار  
**قوله** واعلم من عاداته افتتاح كل فن واحتيامه بجارات مهنه به  
 واستقارات مستغذبه في وصايا لغاري الكاب وضبط لها حالها  
**قوله** المرفوعة منصوب او مجرور صفة للطايف والاعتبارات  
 وهذه الفن في المسند اليه المطامح جمع مطمح موضع الطوح وهو  
 ارتقاء الصبر الى شي والتأخر الى البعيد والمواد التراكيب للغة المشتملة  
 على لطايف الاعتبار كانت البغاة رعوها لك واليك لتفهمها كما ترفع  
 القصص الى السلطان لا يستنها خبران عالم بجهت قوم عفتك في النظر والتأمل  
 غاية الاجتهاد ولم تبلغ في السعي والتز في اعلى المراتب مع صدق همه في الا  
 وفراط استظهار بالنفس التوبة الادراك والامرا الاستدراك واخراج  
 اللين من الصرع والاستشراق دفع البصر الى الشيء تنظرا اليه كالتنظر من الضمير  
 يوضع اليد على الخاحب **قوله** لما هنا لك اي للطايف التي في تلك  
 المطامح الاطبايح طيحي الضمير وهو لدوات الحوافر والباع كالضرع  
 لدوات الاطلاف اعني محل اجتماع اللبن والمجمود الطاقة والمشقة



والتقدير المحض وزيادة التقيس وضربها للطائفة الاعتبارية ما إذا  
من فاعل لم يميز أو لم يخط يطرئ منه وهو الأخذ بقوى وعنف والتوجي  
المطلوب والباع مقدار هذا اليد والبسط الواسع المدد والازل للبلابل  
انت متعلق بيطش أو عاذا أو الفسطة قلامه الظفر مستظهر إحال آخره  
مستعينا بيطالب اللقوة والمعونة في طاعتك أي طاعتك أن تستشعر تلك  
الطائفة أي تحملها شعرا لك وهو من اللباس الذي على الحسد والحق أن  
الاستشعار هو الاضمار في القلب بغير متعلق بمسقط يقضي أي منتهى كمال  
الادراك لا داهل بمنزلة النام والطبع القوي للنفس في أدراك الله فائق  
والطائفة والفهم الوصول إلى المعاني والخطا في الأصل ما يحظر بالان  
استعمل لعله والمعوان كبر المعونة والعقل القوي المدركة المهيمن **قوله**  
وعلا متعاجزا عن كلام رب العزة ونفي بدن الطائفة الجماعية المتفقة  
على البحث عن خواص التراكيب والطائفة الاعتبارية والمنظر مرفوع عنه  
غلا وإن كان التائب وترك الجمع بالواو والنون كالمخصوص والمبدون  
ليشعر بأنه مجرد وصف الطائفة والمبدون من قبل بحجة توسل بالحكمة كل ما  
الحق وقيل علم الشرايع وحصل الخطاب إما بمعنى المفعول أي المفعول من  
الخطاب النبي الذي يتبينه من مخاطبه لا يلتبس عليه أو بمعنى الفاعل  
أي الخطاب الفاضل بين الحق والباطل **قوله** وهو قرآن الكرم المنظم  
من الحروف لا المعنى القايمة بذات الله تعالى القدم على ما هو رأي أهل  
السنن المكتسب ليس الثوب والطلاق بالصم الحسن والقبول واعتد  
بالغن المحبة والعدل الممثلة صارت عدته كثر الما والمما الغنى الكبر  
وأعناق الاسافل التي هي بمنزلة الأصول والعروق وأما الاعمال التي  
بمنزلة الفروع والاعضاء تشبه للقوان بشجرة طيبة قوية الأصل كثر  
الثمار وأصل الكلام من قول من قال في وصف القرآن أن هذا والله لا  
يشبه كلام الناس إن له خلاق وإن عليه لطلاوة وإن أسافله لمعدته  
وإن أعاليه لمثمة ومعنى انضاب به في تلك الأقوال يتم له على الخواص  
والكيفيات والطائفة الاعتبارية كما ينبغي وعلى ما ينبغي من غير أن يحاوت  
أدنى تحاوت وفيه إشارة إلى أن أعجاز بكال بلاغته لا بالبرقة وغيرها  
على ما يراه البعض واليا في القوالي للاشباع ليلا م الأساليب والله أعلم  
**قوله** الفز الشاك في تفصيل الاعتباريات الراجحة السند للوجه

الذي

الذي علمت له أن لابد من طلب الحالات المتقنية لإيراد السند إليه على  
صور وكيفيات مختلفة يعلم أنه لابد من طلب الحالات المتقنية لإيراد  
السند على ما يتصور له من الصور والكيفيات وذلك الوجه هو أن يتأق  
لك ورود السند على ما يقتضيه الحال كالمسند إليه كما تقول من أن مدار  
حسن الكلام وفهمه على انطباقه على مقتضى الحال وعلى الانطباق فقول  
للوجه الذي متعلق تعلم والعناية إلى الوصول بحذوق أي علمت له وقوله  
نظم له أي لأنه لك الوجه نكسر وتذكر كبر بعد العهد وهو كالمبدل من قوله  
للوجه كما يقول بزبد مررت ولك أن تجعله من الاضمار على شريطة التقيد  
وهو ظاهر الاوادي الامواج جمع آذي وبلاطها ضرب بعضها ببعض  
شبه الخطا لم يخرج منه اللآل وكثر حركات الفكرية وتزاحمها بتلاطم  
الامواج ومعنى دون أدنى مكان لشي استعير لكل تجا وزحالي حذ  
والمعنى بالآل الذي خص وتغرد بتلاطم امواج فكن متجا وزا ابتاعته  
المشاركين له في أصل الفهم والصناعة استود عنه الشيء طلب أن يكون  
ويعيه عند فكال لانه نكسر مفعول المستودع لاعتماده على الموصول  
التفات العلامة الذي ينبغ الامور والمحدث الصادق الظن في الامور  
كما حدث بها وقوله فلا يحجب عطف على الصلة كما أنه قيل الذي  
حدث فلا يحجب عنه شيء من اللطائف البديعة العزمية في مواضع اختفاها  
واستطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسر من الاطلاع  
أي ما يطلع عليه والطوق الطاعة والكما مصدركا فاء قابله وصار  
نظيره اقم هنا مقام المكا في النظر وانتصب على الحال من الضمير في  
المالك والمحدث بن نفع القال جمع محذوف اسر مفعول من محذوف بآريه  
وعارضته ونازعته الغلبة واصله في الحادين من الحداء يعني الذي يحدوا  
بمحارضة القرآن والايان بجمله فكموا بالمعجز واعتزوا بكال بلاغته  
واثروا المحارضة بالسيوف دون الحروف **قوله** في أي طلع  
الاعجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق  
بذلك والذريعة الوسيلة التعلق التوسل بالبدن من قولهم تسلى الجدا  
أو اتسوره وصعد عليه وقوله ان لابد في موقع مفعول علمت وإن  
مخففة اسمها ضمير شان محذوف والاصل انه لابد ومن الصنف خبر لا لنا  
للجنس في لابه وقوله من التصنف لمقتضيات الاحوال بفتح الصاد على

فيه



لفظ اسم المفعول في الاور والاعتبارات التي تقتضيها الاحوال في ايراد  
المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة المفصلة في الفن الثاني وهذا  
هو الملازم لما سبق في صدد الفن الثاني من انه وجب اليك ان ترجع الى فكرتك  
في الضمير مقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور  
متناهية لكن ما وقع في بعض النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسم الفاعل  
واراد المسند اليه بالضمير مقتضيات او وقع بقوله نعم لا ايضا  
ان لابد من التخصيص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند  
فان قلت كيف انتصب ايراد على المفعول لاسم الفاعل من غير اعتداد  
قلت لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة يانه في معنى الاعتقاد على  
الموصوف كانه قيل عن احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل  
حرف الجر احد ما يعتمد عليه فان قلت نفسه فتح مقتضيات لاي كلام  
قوله من التخصيص عن احوال المقتضية ونسجه المستر لا توافق ما سبق  
في صدد الفن قلت بهي تفسر يستلزم تصحيح مقتضيات وبالعكس  
**قوله** وفي فوائده عطف على المسند وكذا في كونه جملة اي لانوع  
التفاوت في فوائده المسند من كونه فعلا ماضيا نحو قام زيد او  
حالا نحو يقوم زيد او مستقبلا نحو سيقوم زيد واسما منكرا  
او موصوفا قدم الفعل ثم المنكر بعد عالما هو الاصل في المسند  
واشار بقوله من جملة العرفات الى انه لابد خصوص كل نوع من  
المعارف من حال مقتضية على حق **قوله** ومن كونه مؤخر  
عطف على من كونه متروكا وقدم ذكر التأخير لانه لما كان الاصل في  
المسند اليه هو القدر كان التأخر هو الاصل في المسند **قوله**  
حق تبيينا متعلق بقوله التخصيص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت  
في المسند وصدر بضم ويجري المسند وصدر بضم مقتضا  
وسمته لكل مقام والسمكة بكسر الهمزة وتحت الهمزة مصدر وسر  
يسم سمة اصلها اليوسمة والمراد بها العلامة والسمكة بفتح السين  
الطريق ومعنى انشأ المسند لسمته المقام كونه على وفق ما يقتضيه  
كبروز المسند اليه بكل منزلة في معرضها وكذا امر المسند الى حد  
مقتضى المقام على اعدل طريق كذلك المقام **قوله** فلو اي ذلك  
الانشاء والاجر موضع امتحان القوي الفكرية واعتبارا لا يجب

عن الاقوي فالطراح والمطاراد على لفظ اسم المفعول اسم مكان من طارحوا  
الكلام طرحوه فيما بينهم وتطروا فيه وطرحه بعضهم الى البعض ومن طاراد  
بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطرده ومعنى ران بتقدم الراء المهملة جر به  
وامتنحه من الجمع من الفرس الذي له شنان والناح خمس شين **قوله**  
فاما الحالة المقتضية لتركة فيحقق عند مختار من احد ما قيام فزنه هـ  
حالته او تعاليد يعرف بها المسند ليصلح المقام للحدف وهذه المعنى كون  
المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذلك الحال المسند وتأينها ان يتعلق  
بالترك غرض ليمتدح على الالبات الذي هو الاصل في جز الكلام ففوله  
وتطوق عطف على كان احوال وباقي الكلام تفصيل للغرض وهو ان من  
الغاية التي يقصد حصولها واليا عث الذي يدعو الى الفعل كضيق  
المقام مثلا فانه اتباع الاستعمال لو ارد على تركه مثل كلاما وعرا اي  
لك كلاما ولهم ازيد كتمرا وعلى تركه نظاير بان يكون هناك ضابط  
علم من استقرار الكلام انه يحذف المسند عنده وقد ذكر عدة من ذلك  
احدها ان يكون المسند ماضيا او ماضيا يقوم مقامه مضافا الى فاعله  
او مفعول وبعده ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضري زيدا هـ  
قايما ضري زيدا لاصل اذا كان قايما حذف حاصل كما هو حكمه على  
النظر المستقر ثم اذا كان له لالة الحال عليه لما بين الطرفين والحال  
من المناسبة وقيامه مقامه لكونه من تحتها المحرط الامن الضمير كان  
الثامة فلهذا كان الحذف لا رما بخلاف ما رآه الكوسون من كونه  
حالا من زيدا المذكور فانه حينئذ يكون من تحتها المسند فلا يصلح  
للقيام مقام المحرط حتى يلزم حذفه وايضا مفهوم الكلام خصر جميع ضريا  
زيد على ما نفيد اضافة المصدر من غير اشارة الى معهود على حالة القيام  
اي جميع ضريا حاصل في حال القيام فلا يبقى شي حاصل في غيره بخلاف  
ما اذا قل جميع ضريا زيدا حال كونه قايما حاصل لانه لا ينافي وقوع  
ضرب عليه في حال آخر وبخلاف ما اذا قدر كان فاصته وقايما جبر  
كان فانه لا ينافي الطرفين فلا يقع موقعه وكذا المقدار كثر شري  
السويق حاصل اذا كان ملتبسا من لست السويق جرحه بان رن عليه  
الطاء ليماسك اجزاءه واذا ضرب باليد واخطب اكون الامر حاصل  
اذا كان قايما فالحال ههنا من فاعل المصدر وما مضى زيدا والمتصف



بالخطابة كونا لامير وحصوله مجازا وقد يقدر الزمان فيقول المعنى الى ان  
 اخطب اوقات كون الامير حاصل في وقت حصوله قايما وفيه جعل الوقت  
 خاطبا على الاسماء المجازي وجعل وقت القيام وقتا لظرف الخطابة على  
 طريقه ظرفية النظم ومنهم من يجعل اذام وقوع المحل بالجارية كما ذكر سيوبه  
 في اذام وقوعه زيدا اذ يقعد عمر ويبدل عليه سماع اخطب ما يكون الامير  
 يوما الجمعة برفع يوم **قوله** وقوله كل رجل وصيغته وصاطبه كل مبتدا  
 بعد مرفوع مصدق بنحو والمجته قصد الى الاخبار ببقا ربحها والقصد  
 عند المحققين كل رجل مقرون هو وصيغته على ان صيغة عطف  
 على الصيغة في الخبر لا على المستند ليكون من شتمه فلا يقع موقع الخبر ومنهم من  
 يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع صيغته وهو قوي  
 من جهة المعنى دون اللفظ اذ هو مبتدأ في الواو وذلك **قوله** وقوله  
 لولا ريدا كان كذا اي موجودا في لولا لان كون لولا لا متقا الشيء كذا  
 لوجوده غير يصلح قرينه على ذلك وجواب لولا قام مقامه ومنهم من  
 يجعل المرفوع بعد لولا فاعل فعل محذوف والآن الاستعانة عند  
 عدم الحذف حلة اسمية مثل **قوله** ولولا الشعر بالعلماء ينزوي لكت  
 اليوم شعر من لبيد **قوله** ويحذف ذلك مثل لعمر كذا فاعل اي  
 لعمر كذا تسمى وعين او يحذف ذلك لدلالة صدر الكلام عليه وقيامه  
 بجواب القسم مقامه ويجوز ان يرده به الامثلة الاخرى من الضوابط  
 المذكورة **قوله** والاحراز يروي مرفوعا ومجوزا **قوله**  
 فاذا اريد الاختار في دلالة اذا المتأخاة على مطلق الكون فيصير قرينه  
 للمحذوف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا اريد موجود وان كان  
 قد ينفرد من الخارج خصوص تامثل فاذا اريد بالباب او حاضر مجلا  
 ما اذا قصد خبر لادلالة عليه مثل فاذا اريد قائم او قاعدا واكل او  
 شارب فانه لا يجوز الحذف ولو جعل المخرج ههنا ايضا ابتاع الاستعانة  
 لجاز لكن قد ينسألك انه لا تراحم في المقصيات والاعراض **قوله**  
 زيد منطلق وعمر واي منطلق فحذف لقيام الغرض من الجملة السابقة  
 ووجود المخرج وهو الاختصار والاحراز عن البحث وهذا اذا جعل من  
 عطف الجملة على الجملة واما اذا قصد عطف عمر على زيد ومنطلق  
 المحذوف على المذكور كما يظهر في مثل ان زيد منطلق وعمر وهو من حذف

المعطوف على المستند **قوله** النار بعد قوله تعالى قل افاينبكم شر من  
 ذكركم اها ان يجعل على النار شر من ذكركم فيكون من حذف المستند او على هي  
 النار من حذف المستند اليه وذكر انسان الى عنيظهم على من يتلو عليهم  
 الايات **قوله** واما ضيق المقام للمحاذرة على ذنوب او قافية او جمع  
 او نحو ذلك او خوف قوت فرصة واما قال مع قصد الاختصار لان  
 ضيق المقام فلا يحلو عنه واما الاختصار فلازم في اكل **قوله** من به  
 اي من المطالب بهذا الاصغر وتنهت ت اى تنفست تنفس الصعدا  
 فاجتها قايلا المشهد اي الانسان المتقدم هو المطالب به فيكون  
 من حذف المستند ولو جعل على المطالب هو المتقدم من حذف المستند  
 اليه وتقرى في بحث كون المستند اسما حرفا يعبرنا ان الثاني اولى به  
 لان السامع جن فالمن المطالب كان طالبا ان يعرف حكما على المطالب  
 بانه المتقدم وغيره فينبغي ان يحجب بانه المتقدم وذكر ايضا انك تقول  
 المنطلق زيد لمن شخص في ذهنه المنطلق باعتبار تعريف العندما او  
 الحقيقة وهو طالب لتعينه في الخارج والمذكور في الكتاب وقد لا يخلو انما  
 انه انما يملك ان اسما من اصل يملك تاب ثم استخرجت من هو فقل زيد  
 فحناه زيد الثابت لان قولك من الثابت في معنى زيد الثابت المرغوم  
 بكوال ما لا يحصى فينبغي ان يحجب زيد الثابت وقد بسقا الى الفهم الى الوجه  
 في مثله ان يقال الثابت زيد لان السؤال عن الثابت فيحذف المحكوم  
 عليه الا ترى انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد يتقدم زيدا لا يتقدم  
 زيد كما مر والواقع في مثله بعتك ثم الفعل عند عدم الحذف وليس بالمتقدم  
 من خلق السموات والارض ليعقون خلقهم من العلم ثم يقع بعد من  
 الاستغناء عنه في السؤال يتقدم في الجواب **قوله** وبين المعروفين  
 لان تعريف الفعل وثق كما سبق وفي قوله ولك ان تلتخذ اسما ربان فيه  
 وجهما اظهر هو كون المذكور خبرا عنهما من غير حذف واما اذا ضمير للاشعا  
 بان الرسول مكان من الله وان رضاهما واحد واما العمل على الاختصار  
 والاحراز عن البحث كما في زيد منطلق وعمر ولاستغناء المحذوف قبل القونه  
 بخلاف محرم عندنا واستغناء عندك راجح فان لفظا عندنا بمنزلة  
 سبق القونه بخلافه اني وقيار بها الغريب فان المذكور خبراني ويقدم  
 قيار المحذوف للاهتاف فيقول زيد قام وعمر والبت لصا من حوت



البرجي وقيل اسرجله وبعثه . وما عا جلات الظير يدني من العتني .  
 بخاطوا ولا عن ربهن تحيت . ولا خير فبين لا يوطل بقته . على ما بينا في  
 حين تنوب **قوله** . واما ان لا يخرج . لا خفاء في ان هذا يصلح عرضا للترك  
 بمعنى الغاية المطلوبة منه اي يترك ليحقق عدم اخراج الذكر الى ما ليس بمراد  
 والقصد الى حصوله فيصلي باعنا واما بدون كلمة لا على ما في بعض النسخ .  
 فيصلي باعنا وان لم يصلح غايه مطلوبه فان اخرج الذكر الى ما ليس بمراد  
 يصلح باعنا على الترك وقد بينا ان على ان الغرض ههنا اعم فظهر صحة ما في  
 النسخين واما حمل الاول على حذف مضاف هو الاقرار بسهولة عدم الاقرار  
 عن عدم اخراج الذكر الى ما ليس بمراد لا يصلح باعنا على الترك ولا يخلو لانه  
 وتقررا لما لان امر على قسمين مصله للسؤال عن قسمين ما علم شوته على  
 الابهام ويلزمها الاستقمار وان يكون احد المستويين في علم المستقيم بلها  
 والاخرى في المزمع مثل ان يد عندك امر عرو واقام زيد امر عرو بخلاف اقام  
 زيدا امر عرو واقام زيد عندك امر عرو واقام زيدا امر عرو بخلاف اقام  
 والمزمع اي الاقرار عن كلام سابق استقمارا كان وجزا والاستقمار  
 عن كلام لاحق فالمراد بقولك ان يد عندك امر عرو وطلب تعيين من علم شوته  
 عند مخاطب على الابهام كما هو معنى المصطله فلو قلت امر عندك عرو  
 بذكر المسند يخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاقرار عن الاول والاستقمار  
 عما يلها على ما هو معنى المصطله فيترك المسند ليلا يخرج ذكر الى هذا  
 واقام قدر المسند اليه قطعا في الاخراج الى غير المراد بخلاف ان يد عندك  
 امر عرو عندك فانه ربما يدعي ان احتمال كون امر مصله بلها احد المستويين  
 والاخر المزمع على ان هذا ايضا اخرج الى غير المراد الذي هو الاتصاف  
 بالتعيين وان الحق انها منقطعه البتة عند عادة المسند على ما ذكره  
 المحققون من النجاة ولما بل ان يقول لم لا يجوز ان يكون امر عرو في قولنا ان يد  
 عندك امر عرو وعطفا على زيد عطفا مفرد على مفرد للتأني في المسند  
 المذكور كما في قاهر زيد وعرو من غير ان يحمل على ترك المسند بل على عرض لانه  
 المراد بترك المسند ان لا يعتد باصلا لا مذكورا ولا محذورا ولانا نقول  
 ما ذكر في صدر الحالة من كون المسند اليه محاله لعرو منه المسند وتعلق  
 بتركه عرض مما يابى هذا المعنى وايضا لا يكون ترك ذكر للغرض المذكور  
 بل بعدد في نفسه **قوله** . واما الاختيار السامع الصواب تركه للامره

على ما لا يخفى وتا ولبه بالحد في الاختيار فا سدا ايضا لانا الغرض هو  
 الاختيار والحد في الاختيار والاقرار انه ميل مع المعنى لدلالة قوله  
 وتعلق بتركه عرض على كون الترك لغرض اما ان يكون كذا او كذا لكن لا ينسب  
 جيب ان يراد ذلك فيما يليه اعني طلب تبيين المعانيه **قوله** بالمدكور  
 اي بما ذكر من الكلام معني ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك المسند  
 ومسندا على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كلفظ قضيه جميل فطاعة معترف  
 فلما عر عنه بالمدكور ون المسند اليه وجهر حمله للمذكور وعليه وعنه  
 لترك المسند ولم يغرض لتقدير الذي يطلب منه كوطا مع وفه اي  
 معلومة كطاعة المومن لكونه مذكورا فيما سبق فافترض ههنا على ما لا بد  
 منه من التقديرين **قوله** . واما الحالة المقتضية لذكر هذا قريب مما سبق  
 في ذكر المسند اليه جدا وحاصله انه لا يوجد قرينه حالية او عقلية  
 تدل على المسند او يوجد لكن يتعلق بذكره غرض من مرجح مطلوب او باعنا  
 محض فيترجح الذكر **قوله** . او قصد التجب . يعني ان قران الاحوال  
 من حصول الاسد وتطمين ثوب زيد وسيفه بالدمر ويحذر ذلك وان دلت  
 على انه يقاوم الاسد لكن يذكر ذلك لقصد التجب السامع من حال زيد  
 ومما هو بصده وما يقال ان قصد التجب حاصل به ونا الذي عند  
 قيام القرينه فمجموع على انه حمل الغرض قصد التجب واي دلالة لذكر  
 المسند اليه فقط على ان قصد التجب دون افادة النسبه وان قامت  
 القرينه على نفس المسند تعمر اذا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة النسبه  
 طلب العقل له فايده وكان قصد التجب مناسبا لحمل عليه ومنهم من زعم  
 ان مراده ان التجب وان كان حاصل به ون الذكور لكن التجب حاصل  
 بالذكر لا يكون بدونه واطن هذا كلاما قليل الحد وي جدا **قوله**  
 او تعظييه اي تعظيم المسند اليه او اهانتها والترحم والاعتراف عليه او نحو  
 ذلك من الاعراض التي تصلح لان يقصد اليها في حق المسند اليه فيقصد  
 ان كان المسند صاحبا لذلك النوع من الغرض **قوله** . والقام مقام  
 بسط تنبيه على ان وتذكير وليس اليه كبر حاجه **قوله** . ولانا لا نصل  
 الصواب ترك اللامر وكذا في قوله او ليتعين بالذكر كونه اسما لكنه  
 حال مع المعنى يعني ان القرينه ربما تدل على ان المسند المحذوف هو الامر  
 او علم او تعلم او له العلم او نحو ذلك مما ينشأ انصافه بالعلم فيقصد



بالذكر يقين احد المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسر على البو  
انه يفيد حصول مضمونه للسند اليه من غير دلالة على واما وجد في  
زمان واستمر بعد على بعد الازمنة فلفظ ضريحوا بانه لا دلالة لقولنا  
زيد قاتل عليا زيد من حصول القيام له بغيره لا المقام والعقل او حصول  
المسند على واما وجد مثل زيد طويل وقصير وعمره كل او شارب ولبسه  
ان يكون قوله فيستفاد البتة صريحا اشار الى هذا المعنى واما ما اشهر  
من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والبات ففى بعض المقامات وبمجموعة  
القرآن كما اذا كان الظاهر هو المفعلة فبعد الى الاسم **قوله** او  
ظرفا هذا بالنظر الى الظاهر المتعارف من كون المسند في نحو زيد في الدار  
هو الطرف وان الضمير قد يحول اليه وصار هو الفاعل وان كان المسند في  
الحقيقة هو الفعل واسم الفاعل المحذوف وقد يعترض بانه لا دخل للذكر  
في احتمال البتة والتجديد عند قيام القرينة على ان يخرج هو الطرف او اعترضه  
والجواب ان المراد انه يورث الاحتمال صريحا وهو له وما ابي القدر ان  
حاصل او حصل قتل ومعنى القوا او اراد انه محتمل التقديرين هذا **قوله**  
وما يتك فيه كلامه يدل على ان اقوى الاحتمالين بقدر الفعل وهو في الحالة  
المقتضنة لافراد المسند **قوله** ويصلح لشمول هذه الاعتبارات  
يعنى لكثير منها دون الجميع اذ لا يجب ولا هاهنا المسند اليه ففى الكل زيادة  
القرين ولبس الكلام ومحاذفة الاحتمال الذي هو الذكر وسين احد الاول  
الثلاثة اعنى الاسمية والفعلية والطرفية وهو الاسمية وفي الاكثر  
استلزام المسند وتكثير المسند اليه والقرين اجاب السامع والمخالف في  
الله اعطى المعطلة المستركون ومن جرى مجرى صريح في محمد بن عبد الله  
والضاري وفي البواقي ظاهر والمعتزلة سموا انفسهم اهل العدل والنجيد  
للاجماع على الله تعالى بواب المطيع وعقاب العاصي وعدم خلق السرور  
والمعاصي والنجاة ومشيئتها ونحو ذلك مما بعد وبه ظاهرا ولغيره الضم  
للقضية المقتضية الى كثر العداء المناهضة للتوحيد والمباصر له بالله هو  
لثامن والعشرون من اهل القياس وكان ثمانا شجاعا اديباً له همة  
علته انشأ رطبا وحنقات كثيرة للصوفية وصف كتاب ربح العارفين  
بوتج له في وفاة ابنة بكره الاحد غرق دكا لعقبة سنة خمس وسبعين  
وخمسمائة وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين ستمائة وفي ايامه

قتل ظفرون احد السلاطين السلجوقيه **قوله** واما الحالة المقتضية لافراد  
المسند وصنع الظاهر موضع الضمير زيادة التأكيد ولكون هذا منشأه  
لعدم اتمام مقتضى الافراد مجموع امرين احدهما كون المسند فعليا  
اخر اثنان نحو زيد قاتل اربع وثلاثين ما عد مكون المقصود بنفس التركيب تقوي  
الحكم اخر اثنان نحو زيد قاتل فان المسند فيه وان كان فعليا لكن قصد  
به تقوي الحكم وقيد بنفس التركيب لان التقوي بالمؤكدات الخارجية مثل  
التكرير وان واللام لا يمنع اسناد المفعول وقد سمي في علم النحو الوصف  
بحال نفسه مثل مرت رجل كرم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من  
سببه مثل مرت رجل ابن كرم او كرم ابن وصفا سببيا وعلى ذلك  
القياس سمي المسند في نحو زيد قاتل وقام زيد مسندا فعليا وفي نحو زيد  
ابن كرم او قائم ابن مسند استنباطا من المراد بالمسند الفعل واورد  
امثلة من الاسماء والفعل الماضي والمضارع مطلقا ومقتدا بالشرط ومن  
الطرف بواحد حال تغيير تقوي الحكم الى موضع وتوسط الامثلة بين تسمى  
القيدين في افراد المسند دليل ظاهر على انها امثلة للمسند الفعل لافراد  
المسند فلا يصح كون المسند في البعض جملة ومثله التقوي مثل كرم ابن  
بنتين وفي الدار خالد على قويا لاحتمالين واغما لمثل الافراد المسند  
لانه اما سر منكر او معرف او فعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل  
وفوايد في موضعه فلامعنى لذكر امثلة الافراد على الاطلاق بل لاليس  
اليه سوا ذلك وكررت الى الطرف موحرا عن المسند اليه مثل كرم ابن  
بنتين ومثله ما عليه مثل في الدار خالد على ان خالد مبتدا وفي الدارجين  
واجتم على كون الطرف في تقدير الفعل ليكون جملة لاسم الفاعل ليكون  
مفردا بانه قد يقع صلة للموصول والصلة لا تكون الاجملة مع ان معناه  
في الصلة والخبر واحد بلا شبهة ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند  
لم يصح التعليل لقوله اذ قد مر استقرا وحصل الاعلى ان خالد فاعل  
للطرف من غير اعتماد على ما هو رأي الكوفيين والاضحى فانه لو قرر  
حسب مستقرا وحاصل لم يكن المذكر جملة مع القطع بانه خبر تام الافاد  
والقول بانه جعل الطرف في سبب تقدير اسم الفاعل وجعل في الدار خالد  
على رأي الاضحى نفس ظاهر نعم اذا جعل خالد مبتدا وفي الدارجين  
مقدم ما يرد على ما ذكرنا ان المسند فعلى سوا قدر الطرف بالفعل او باسم



الفاعل فاعلى البعد في التعليل بتقدير الفعل فاعلى قد ذكرنا ان الجزاء  
 فضلا للبعد مثل زيد قام لم يصح تقدمه ويمكن دفع هذا بان علة الاحتجاج  
 هو الالتباس بالفاعل ولا التباس من عدم بقا الاعمى فاعلى فاعلى  
 الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض الانصاح بان ما ذكر في تفسير المسند  
 يجب ان يكون تفسير المسند المطلق يعني الجملة الجزئية فاعلى انه لا معنى  
 للمسند فيها الا ما حكى شوته للمسند اليه او بانقائه عنه فتقوى وتتمتع فيه  
 كلاما وينبغي ان يحق ان المراد بالثبوت اعم من الثبوت المحض بالمسند الاخر  
 المقابل للجدد فان هذا افتد يكون مع الدلالة على القدم والديموم والاشهر  
**قوله** واما الحالة المقضية لكونه اي المسند بل المقدم منه فاعلى قد  
 لكونه الاصل في المسند لما فيه من معنى النسبة ومعنى تخصيص المسند اليه  
 باحد الارضه بعينه بزمان الماضي والحال والاستقبال وقده يا خضر  
 ما يمكن من الطرق اخر ازاعن مثل زيد قائم فيما مضى وفي الحال او فيما يستقبل  
 فانه يتاخر بالمسند لا سيما لكن بلفظ يقاربه بخلاف الفعل فان فيه جزاء من لول  
 في الصيغة وقوله مع افادة الجهد بحقيق المقام لا سيما وقد يتوهم انه  
 اخر ازاعن مثل زيد قائم فانه يفيد تخصيص المسند باحد الارضه مع الاحتجاج  
 وليس المسند فيه فاعلى بل جملة لكونه مقيد للثبوت دون الجهد لكون الكلام  
 جملة اسمية وليس بذلك لما سيجي في بحث تقدير المسند وقد يقال انه خرج  
 بقيد اخر ما يمكن لانه احتاج الى انضمام الصفه فلم يحضر ما يمكن والحق  
 ان هذا تعيين لمقام كونه المسند فضلا بعد تحقق مقام كونه مفردا  
 وذلك بان لا يقصد بهوى الحكم مثل زيد قائم خارج عنه لكون المقصود  
 هو التقوى ومعنى الجهد هو الحصول بعد ان لم يكن في مثل علم الله  
 ويعلم الله لصدر الجهد باعتبار حدوث النطق ولا يلزم منه التقوى  
 العلم القديم وفي مثل زيد كاتب يعلم الجهد والاختصاص بالزمان بدلالة  
 العقل وقربية المقام لا حسب خاصية التركيب جللاي زنه كتب او يكتب  
**قوله** فويل لغيره هي كلمة دعاء عليه بالهلاك والعذاب وهي في الاصل  
 مصدر لم يستعمل له فعل وفي قوله بما سلفت بيان ان كتبت للزمان السابق  
 اي الماضي وفي قوله بعد ان يكسبون لزمان الحال لقول افعله بعد اي بعد  
 فامضى فتكون الحال ولا افعله بعد اي ما غنى فيه فتكون للاستقبال  
 وما في ما كتبت وما يكسبون مصدرية او موصولة وعبارة الكتاب ربما

تشر يا خضر موصولة مبنية على المجل لم يأخذ الرشي نأ على ان مكسوبا البعد  
 يكون فعلا من افعاله التي ربما تكون خبرا وعبادة فيشاف عليه او شرافة عليه  
 فيعاقب عليه لما كسبت وعليها ما اكتسبت وكذا ما يعلمه القيد يتناول  
 افعاله الحسنه والسنيه فبذلك قوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون على  
 كونه مخلوقه لله تعالى مؤاخبت ما مصدرية او موصولة وفي قوله  
 تعالى افعلوا كما امرتكم رسول بما لا يؤوي انفسكم واستكبرتم ففرقا كذا هم  
 وفرقا تفعلون النكاح يخصص بالزمان الماضي اذ قد فرغوا منه بحيث لم  
 يسبق احد من ذلك الفريق غير مكذب والقتل يخصص بزمان الحال اذ القوي  
 الذين هو مصدر قتلته لم يحصل الفراغ عن قتله بل كلبته لان قتل محمد  
 عليه السلام لم يتيسر بعد ولا هو مستقبل محض اذ قد قتلوا البعض  
 كركزيه وشيخيه فمستقلون بالقتل في الحال فلذا اوتلفوا المضارع  
 وعبارته صريحه في ان ليس المراد بالقبول الذي يقتلونه محمدا عليه  
 الصلاة والسلام خاصة على ما هو فليست ردا ما اذا اريد بالقبول  
 من قتلوه من الانساب والقبيل بالمضارع لاستحضار تلك الصون الشيعه  
 فذلك وجه اخر واما الايات الثلاث الاخر فصرحت في الاستقبال  
 الا ان القصد في البعض التاكيد واصل لا سيما راج اخلا لشيء  
 قليلا قليلا كما يترقى في الدرجة والمعنى سمك صرته بين اعماله وكلنا  
 جدد وامضيه جدد فالحق نعمه ونبيهم الاستقبال **قوله** والمراد  
 بالزمان الماضي بشر ان الزمان موجود لكن الماضي منه قد وجد وليس  
 بموجود الان والمستقبل مترقب الوجود والحال اجر انزل واخر انما  
 واخر من اوائل المستقبل متعاقبة من غير ممله وتراخ والظاهر  
 ان المراد اجرا لا تجري تسمى بالاناءات على ما يراه المتكلمون من تركب  
 من تركب الزمان من الاناءات كالحجر من الجواهر الفرده وقوله والحاكم  
 في ذلك يحتمل ان يشير الى عدم تحقق جزء من الزمان يسمى الحال فان  
 التحقيق انه لا وجود له واذا الزمان امر موهوم الاتصال غير قابل  
 الذات مفقود بحسب العوض لال لثاينه واذا الان لثاينه لثاينه  
 وبداية المستقبل ليس قسما على جزء بمنزلة النقطة جن تعبيره  
 لتسامر الخط ويحتمل ان يشير الى تعيين مقدار الحال فانه مفقود  
 الى العرف بحسب ما يحتمل طرفا له من الافعال مثل يصلي في الحال



اوياكل ويحشي ويرمي ويحج او يحسن الى الثاني وتقبل الكفار ويحج ذلك  
 واعاد لفظ الزمان مع الحال استعاراً بان دكن معه بطريق الاضافة  
 دون الوصفه وفي قوله قتل زمانك مواضع حيث انصب طرفاً  
 لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماصي زماناً يوجد في الزمان السابق  
 على زمانك والجواب ان هذا اندقيق فلسفي لا يتطرق اليه العرف واللغة  
 ولا الى من يخبره قولنا الزمان الماصي قبل الحال والاستقبال بعد  
 على انه يجوز ان يكون هذا الظرفية بطريق اشتغال الكل على الجزء معقياً ان  
 كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماضٍ **قوله** واما الحا  
 المقضية لتقييد اي تقييد المسند بما يتعلق به من نحو المفعول  
 والشرط اذ قد ذكر تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف على  
 في حالة على حد وان كان جعل صدق الفاعل كل ذلك من تقييدات المسند  
 ولولا قوله فيما بعد من كلها تقييدات للمسند لكانت جعل ضمير تقييد  
 للفعل الا ترى انه قد مر ذكرها في التقييد وتوكل على حالة كون المسند  
 اسماً نظراً الى ان هذه التقييدات في الاعمال اغلب وحكم الاصل  
 تكون للفعل لكن جعلها من تقييدات المسند نظراً الى انها قد تكون لا يصلح  
 بالفعل من المصدر والصفات المشتقة منه ومعنى تسمية الفاعل  
 بتقريبها واذا بدأها من حيث حصول علوم اكثر وزوال جهالات او فرد  
 ما الفاعل هو الحكم والارادة ومبنى الكلام على ان المسند اليه والمسند  
 كل ازيد ازيد حضوراً ازيد الحكم بعد اعراض احتمال التحقق لوقته على حصول  
 اكثر فكانت الفاعلية في تعريفه اقوي واليهذا اشار بقوله هذه كلها تقييدات  
 وتفاصيل يزداد احكامها بعد **قوله** مما يتصل به اي بالمسند اي  
 يتعلق به مستغنى سوا كان مفعولاً له كغير الشرط من المذكرات او لا كالشرط  
 وللفظ نحو في قوله من نحو المصدر وكثير الكذا وكذا انهم لمصد التعم كلفظ  
 مثل في قوله مثلك لا يخل وهو كثير في كلام المصنف جداً والسبب في  
 ان يعنى المفعول له على ما يعبر الفاعلية المطلوبه مثل ضربته نادياً ومجرد الباعث  
 مثل فررت عن الحرب جناً وجعل بالسوط في ضربت بالسوط مفعولاً به  
 بوا سطة حرف الجر جراً على ما اضطرنا عليه من ان كل ما دخله حرف الجر فهو  
 مفعول به حتى المفعول فيه والمفعول عند كرى واللام سوا كان حرف  
 للتقدير كما في ذهبت زيداً والاستعانة كما في كتبت بالقلوم منه ضربت

بالشوط واما القول بان مراده ما اذا جعل الباء للتقدير دون الاستعانة  
 حتى كان الشوط احد المضروبين فلما لا يصح اليه **قوله** او ما ضربت بالاه  
 زيداً بشر الى ان المراد بالحرف اعم من حرف الجر اما كون زيد مفعولاً به  
 وظاهر اذ المستثنى منه العلم من ترك ليس الا في التقدير اذ لم يفول بان  
 الا زيد اعند حذف المستثنى منه بدل مما قبله واما كونه بوا سطة الحرف  
 فلان الفعل المتق لا يتقيد في المفعول المقصود وقوع الفعل عليه لا  
 بوا سطة اداة الاستعانة **قوله** اخرت او قد تمت على لفظ الخطاب  
 اي سوا اخرت الشرط او قد تمته هو قيد المسند الواقع في الجزاء واما  
 يظهر الفرق في انما اذا قد يسمى المقيد به جزاءً ونحوه بحرف الشرط  
 مثل ان يضرب زيد يضرب عمرو وانما لم يعمل هنا في ان ضرب عمرو يضرب  
 زيد حيث روى يضرب عند التاخير ايضاً مرفوعاً لان الشرط اذا كان  
 ماضياً جازعاً من العمل في الجزاء كما في الشرط واذا اخر الشرط كان المقيد  
 ذا الامل الجزاء ويعتبر الجزاء مرفوعاً **قوله** ولم اذكر الجزاء جواب سؤال  
 وهو ان من المقيدات المسند الجزاء في باب كان نظراً الى ان كان مسنداً الى  
 الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب النظم ولهذا لا يعد في المقيدات بالاعمال  
 كما يعد الجزاء في الملقى بالمفعول فلم لم يذكر ونقر بالجواب ان الافعال  
 الناقصة مع الفاعل لا يتم كلاماً مفيداً حتى يكون الحرف قيداً فيه لترتبه  
 الفاعل بل المرفوع مسند اليه والمضروب مسند يتم احكامهما وبعد  
 كان تقييد بمضمونه فلو سئل بانه لم لم يذكر كان في جملة المقيدات  
 لكان اوجه والجواب ان هذا ذكر وهذا ما يقال ان الافعال الناقصة  
 تدخل على الجملة الاسمية **قوله** لا عطا الجزاء حكم معناها اي ما هو  
 مضمون معناها وحاصلها يعني يحصل الجزاء في كان زيد قائماً بحكم الكيفية  
 في الماضي وفي ضاربه عنيا حكماً الاستتال وعلى هذا القياس ولقد قد هذا  
 المعنى ومخالفته ظاهراً عليه كلاماً النحاة من كون الحرف في باب كان  
 بمنزلة المفعول امر بانامل **قوله** وقد ظهر لك من هذا اي من كون  
 الشرط قيداً للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست الاجلة خبرية  
 هي مضمون الجزاء حقيقة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما يقيد بالمفعول  
 فيه والحال ونحوه فقولك ان يضرب عمرو ويضرب زيد حكم بنسبة الضرب  
 الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره كما نقول بضرب زيد



في وقت ضرب عمرو وواحدة محتملة في نفسها للصدق والكذب كآثار الاظهار  
 ولا يخرج عن الاحتمال الا لما صار من كماله في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار  
 او وجد الليل واما الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا  
 عن احتمال الصدق والكذب ونعم ما قاله الامام ابن جني ان الكلام  
 يخرج على تمامه بالنقصان كما اذا قلت زيد قام بدون الاعراب  
 واداة الربط وتارة بالزيادة كما يدخل حرف الشرط مثل ان قام زيد  
 على ما عليه اللغة وكلام العربيه واما المنطقيون فيقولون كلام من د  
 الشرط والجزا خارجا عن الخبره واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون  
 الحكم فيما بينهما بالزعم والافتقار فان طابق الواقع فالقضية صادقه  
 والا فكاذبه سواء كان الشرط والجزا صادقين وكاذبين او مختلفين  
 ويصرون بان الحكم عليه هو الشرط والحكم به هو الجزا منزلة المسند  
 المسند اليه والمسند في زيد قائم والحكم هو التعلق بينهما بالزعم  
 او الاتفاق وعدمه لا بثبوته له وانقلابه عنه كما في القضية الجمله  
 وكثير من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخبط بخلط من كلام الفريسيين  
 حتى زعم بعض اكابر الافاضل في هذا المقام ان مراد المصنف هو  
 ان قولك بضرب زيد جمله خبريه مقيد بقولك ان ضرب عمرو وتلك  
 الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها  
 مجردة عن التقييد بالشرط فاما مع التقييد فلا ورد على من ذهب الى ان  
 التقييد بالشرط لا يخرجها عن حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب  
 كالقيد بغير الشرط بانه قياس مع وجوه الفارق وانت حذر بان  
 تحقيق الحق لا قياس واعتبر من بعضهم بانه اذا كان الجزا مع التقييد بالشرط  
 غير محتمل للصدق والكذب لم تكن الجملة الشرطيه محتملة للصدق والكذب  
 لانها ليست الا في مجموع الشرط والجزا فيكون قيد الشرط معها الله  
 قلت حذر بالفروق بين المقيد والمجوع فما ذكر غلط على لفظ مع التكو  
 قل ومع الحق فقل بل مراد الفاعل ان الجزا عند التقييد لم يبق  
 محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل تنقل الخبره واحتمال  
 الصدق والكذب الى مجموع الشرط والجزا وما بينهما من الحكم على  
 براه المنطقيين ومما يدلك قطعا على اختلاف كلام الفريسيين ان كلمة  
 كلاما عند المنطقيين علم في الشرطيه حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنهار

موجود وان واحدا من الطرفين لاحتمال الصدق والكذب وانما يحتملها  
 الحكم بينهما بلزوم الثاني للاول ولا شبهة لاحد في ان الخبرية عند اهل  
 العربية هو قولنا النهار موجود وكلما مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لان كل  
 تصنيف الى ما المصدريه مع الفعل بتقدير الزمان اي في كل وقت طلوع  
 الشمس حتى لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف انما هو فيما اذا كان الجزا جمله  
 خبرية اعتمادا على انه في قانون الخبر بخلاف قوله ان جاك زيد فاذكره  
 او لا تكرر او فليكن تكرمه فاما اشتباهه مفعله بتقدير مخصص  
**قوله** اعتبارات في الترك دون من الترك استعارة ان الاعتبارات هي  
 الحالات المقضية لا مقتضيات الاحوال وقوله وله اعني الفعل  
 بالاعتبار المفسر هو اللائق بحكم الذوق لا الاظهار ولا الاظهار  
 بل تفسير لشر لا اري جملة حسن الباقي قوله بتقدير واثارها على كلمة  
 في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في نفسه بالشرط والمختلفة وكان الاظهر  
 نصب اعتبارات الثاني ايضا عطفا على الاول الا ان الرواية بالرفع طانه  
 عطفا على المحل ومبتدا خبر له فاجمله مبتداه غيود اخله في خبر اعلم  
 وجميع ذلك اسان الى ما ذكر من نوعي الاعتبار وصحها عايد الى  
 جميع ذلك نظرا الى المعنى وعلى هذه صفة اخرى لفصل ومعلق بالظرف  
 ومعناها على انفراد مصدره وحيد بحده اصلها وحده **قوله** ما يقع  
 قريب لا يحتاج دقيق نظر وكثيرا ما مل عد من علم المتكلم بالقيود وعدم  
 ارادة الاطلاع عليها وطمع السامع بها وعدمه من الفرصة للذكرها واما  
 تقييده مثل السنة على قطاعة السامع وتاديه اليها وادعا ظهورها والقو  
 على دلالة العقل وتولد عدة من السامع لسبب توهم المتكلم مكثرا  
 او قاده الى الكلام **قوله** افادة الفصل نصب على المصدر من المصدر  
 الواقع خبر لم يكن وحله بانه لا عنه غلط وافادة التحد ومضاف الى المفعول  
 والفاعل المحذوف هو المسند واما افادة الفعل فمضاف الى الفاعل والمفعول  
 محذوف وقوله لا غرض متعلق لم يكن وذلك اسان الى عدم كونه مراد  
 ما ذكره الاغراض مثل ان لا يخفى زمان كقولك الله عالم ولا يراد الاظهار  
 على زمانه مثل الحديث واصل والمطلوب حاصل **قوله** كونه منكر الاختا  
 في ان المراد اسما منكر اعل ما ذكر في المعرف لكن قد ينوهم وصف الفعل او  
 الجملة بالتيكمر بخلاف التعريف فكان الاول ذكر في المنكر وتركه في المعرف



وقد عكس القرب العهد هنا بما ذكر في صدره الفرض وبعد العهد ثمة لا نقا  
 بل المراد لكون الاسر منكرا لا نقول **قوله** يكونه اسما معروفا يارب ذلك  
**قوله** اذا كان الخبر يعني الخبر الذي فيه ذلك المفعول واداعل طريقه  
 حكاية المنكر في نقل المنكر الواقع في كلام آخر على استيفاء صورته او كان  
 الاجازة عن الشيء ورداعل حكاية المنكر الواقع في كلام الغريبان بحرفه على  
 صورته او اذا كان الخبر الذي يكون هو المسند واداعل طريق نقل المنكر في  
 حاله **قوله** كما اذا اخبر عن رجل يعني الاجازة بالذي على ما سبق ونصه على  
 مفعوله له بحذف اللام لانه فعل فاعل اجزا لمبنى للفعل وهو القابل  
 لمركب لما اسند اليه اخبر لمبنى لانه فعل للمفعول في مثل هذه العبارة  
 اصل الفعل **قوله** ليس في كلام العرب جران وسواجر مسته اهو قلنا  
 يمنع او قلنا يصح لانه في تاويل المصدر اي مسنوبان قولنا قولنا يصح  
 وقولنا يمنع والجملة استئناف او حال بلاوا والمراد انه ليس في كلام  
 العرب في باب الخبر واما في الاستقمار فقد انفقوا في من يوك على ان من  
 مستمرا وابوك خبر وفي ما اذا صنعت اذا جعل بمعنى الذي يصيغته ان ما  
 مستمدا والله في خبر بل وفي باب الخبر ايضا ورد ايضا قوله تعالى ان اولك  
 بقت وضع للنار الذي بيكة مياركا وله ان يجعله من باب القلب كما سيجي  
 وحديث الامتناع عقلا ينبغي ان لا يخطئ بالعاقل فضلا ان يعمه  
 للقطع بانك لو قلت رجل عاقل هذا وقصدت الاجازة عن رجل عاقل بان  
 هذا المشار اليه لم يزل منه محال **قوله** بان يمنع الحكماء المعبرين على  
 ما ليس بمعبرين وبالمعلوم على ما ليس معلوم ليس بشي لان العبر عن الشيء  
 بما لا يدل على تعيينه ومعلومته لا يلزم كونه غير معين وغير معلوم  
 وكذا القول بامتناع التعبير عما يكون الاصل فيه المعلومه كالمتبدا  
 بما لا يدل على المعلومته وما يكون الاصل فيه المجهول كاجز بما يدل على  
 المعلومته لانه مجهول مجموع وكذا القول بامتناع مخالفة الاصل بالكلية  
 جعل فاحقه المعرفة نكح وما حقه النكح معرفة **قوله** واما ما جالما  
 ورد في كلام الفصحاء من العرب مسنده اليه نكح ومسند اليه معرفة كما  
 في الايات الثلاثة وقد ادعى انه ليس في كلام العرب احباب بانه في باب  
 القلب حيث حصل المسند واعرب باعرابه والمسند في مكان المسند اليه  
 واعرب باعرابه فاصل الاستعمال الذي به الاعتبار ليس الا كونه المسند

اليه معرفة والمسند نكح والايات الثلاثة من ايات الكتاب كتاب نسيو  
 الا ان الثالث لما لم يتبعين قائله فقد قيل انه لثروان بن فران بن عبد  
 ليثوث وقيل لخداش بن زهير صافه الى الكتاب دلالة بذكره على كونه  
 من كلام المصنف فاليه الاول للعطامي عمرو بن سليم من صنفه مبيح  
 زفر بن الحارث الكلبي وكان اسن فاطلقه ورد عليه حاله واعطاه قما  
 من الابل ولها **قوله** تقي قبل التزوق يا صباعا **قوله** ولانك موقى منك الوداع  
 فوقف نكح اسر كان والوداع معرفة خبر وصباعا رخم صباغة والمعنى  
 الله عا بان لا يكون موقف من المواقف موقى الوداع والبسب الثاني لختا  
 ابن ثابت من قصيدة مبيح بها النبي صلى الله عليه وسلم وبها ابا سفيان  
 اولها **قوله** عفت ذات الاصابع فاحوا **قوله** الى غدر امرطها خلا **قوله** الى  
**قوله** كان سبيه من ميت راس يكون مزاجها عسل **قوله** بنصب مزاجها  
 جزكان وهو معرفة ورجع عسل اسمه وهو نكح واليه بالجمع بالخمر  
 المشتراة للشرب واما المحولة من بله الى بله فالنار لا غروية راس مد  
 صغير بالشام بين رملة وغرة فيها الحبور وخركان **قوله** بعد على اناها  
 لوطع غرض من القحاح هصر اجتنا اي اماله او كس والاجتناء اقطان  
 التمر والمراد منها ما يكون سيا فيه وهو الادراك والتميم ففند تشل  
 التمر وتعمل للسوط والانكار شبه ويقع بالخمر من تحت غسل وما او عا  
 القحاح الطوي الذي يطعم في وقت ادراكه وكان نضجه بحيث كان اجتناء  
 كما يقول كان في درعه اسدا فانه تشبه بالاسد واليه **الثالث**  
**قوله** فانك لا تاتي بعد حول **قوله** انطى كان امك ام حمار **قوله** وقبلة  
**قوله** وكاني قد رايت من اهل دار **قوله** داهر ما رايت لم ساروا  
**قوله** فاصبح عهدهم كمتصر قرك **قوله** فلا عين تخس ولا اشار **قوله**  
**قوله** فلو بدلت اهلنا بعد اهل **قوله** فلا تخس به اكه ولا شكار **قوله** وبعد  
**قوله** لقد حكي الاسافل بالاعالي **قوله** وماج اللوم واخلف الفجار **قوله** اي كثر اللوم  
 والفرقاء واسته الاصل والفسب **قوله** والكتب النار اطلق اللام وذهب  
 السهم ودعهم فلو بقوا على هذا الوصف سنة لا يزال انسان اجننا كان امر  
 غيرهم ووجه كون البيت من تعريف المسند وتبكر المسند اليه ان طي وفو  
 لان المخذوف المشرب المذكور وهو نكح وامك خبر وهو معرفة وذلك  
 لان الاستقمار ما لفعل اول وان كان محتمل ان يكون ظلي مستمدا محضا



مخصصا بالاستفهام والجملة بعد جزء واسم كان ضمير يعود اليه وهو معرفة  
وان كان ما يرد اليه النكرة لكونها شارة الى ذلك المنكر ولهذا يقع مبتدأ مثل  
جان رجل وهو ركب ويسير به ذلك الرجل وحسب يكون المستند اليه المستند  
كلهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل فترك للاولي بلا ضرورة والى هذا  
اشار بقوله ولا نظن نيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي عن المستند المعروف  
والمستند اليه نكرة ذهبا بمفعول له لتظن ومعنى قوله فليس المراد كان  
امك اي ليس محلا لاستفهام ورودا لاشكال كان امك بان المستند اليه الذي  
ادعي تكميم هو اسم كان ليدفع فانه ضمير وهو معرفة وانما المراد بالاستفهام  
والاشكال لفظي المنكر بناء على انه مرفوع بكان المقدر والمضرب كان  
المذكور وامك خبر لان مرفوع بالابتداء ليكون الجملة اعني كان امك خبر  
ويقع امك خبر كان المذكور المعروف اسما وهو الضمير المستتر فيه **قوله**  
ولذلك اي ويكون المراد على قدرنا اصل الكلام اظيها كان امك او حجازا  
فاعتبرنا القلب في طي وحيلناه منصوبا مستندا وامك مرفوعا مستندا  
اليه وات جزاء بان ما ذكرنا احسن في مقام الدفع والمنع لا سيما  
للفقر في الابطال ثم قال وفي البيت اعتباران من جهة السؤال والوجه  
ولا عليك ان يتاملها بل عليك ان تتاملها واتق نفسك ان تعرض للبحث  
اي القول بلا علم واتق البحث ان تعرض لك في تحطبه احد في تلك الاعتبارات  
فتخطا انت لان القول بلا علم في تحطبه المصيب خطا وقوله فتخطا  
منصوب باضمار ان عطف على البحث في الاعتبارات انه لم يلجوا ان يكون  
ظني مبتدأ خبر الجملة بعد وامك خبر كان فيكون المستند اليه ضميرا وهو ضمير  
وجوابه عاصم من الاخذ بالاولي والاخلاق ومنها ان الضمير العائد اليه  
النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينتهي ان يكون نكرة في الالهام  
فكيفية يكون معرفة وجوابه ان فيه من التيقن والاشارة الى المرجوع اليه  
ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التيقن والاشارة ولو  
اليهم اي رجا انك اذا اردت لتستدل الضمير العائد اليه ما في قولك  
اعطى شيئا ما يكفي قلت ذلك الشيء لشي ما وهذا يعري علماء أحكام المعاد  
بلا خلاف وانما الكلام في ضمير به رجلا وهو رجلا ومنها ان شرط امر  
المتصلة ان يلحقها احد المستوفين والآخر الممتنع وهذا انما يتحقق اذا كان  
ظني مبتدأ ولو اصل اذ لو جعل اسم كان المحذوف الذي يلي التمر هو الفعل

والذي يلي الامر هو الاسم ويكون التقدير عند الرجوع الى الاصل ان ظني  
امك ام حجازا مثل اريت زيدا ام عروا الا اظيها كان امك او حجازا على ما قد  
ليكون مثل اريت ام عروا وجوابه ان حذف الفعل لما كان لا رجا  
حيث لا يوجد اصلا لوجود المضمر كانت المعادلة حاصلة اذ لا يلحق  
وامر سوي الا سمين وقرب من هذا ما قيل ان الفعل لما كان غير مقصود  
فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه السؤال فهو ان السائل يعتقد  
كون ظني انما اورد من التقدير واصل الاستفهام جزئيا وف يفسر  
المذكور فيكون مثل اريت زيدا ام عروا وان الحذف قد سلم ذلك واعتذر  
بان ذلك المحذوف لما كان ملتبس المحذوف كانت المعادلة حاصلة ثم اجاب  
بانه خبر للمذكور بعده الذي هو ذلك المقدر في البيت اوردته وحذف المضمر  
له فيكون مثل اريت ام عروا وقد عرفت ان وجه السؤال هو ان  
الظني لو كان مرفوعا لكان المضمر بالمذكور كانا التقدير واصل الاستفهام  
اكان ظني امك ام حجازا لان رجح القلب الى الاصل ليس الا ان يحذف ما كان  
مرفوعا واسما لكان منصوبا وجوابه وبالعكس ومنها ان امك لما كان  
هو المستند اليه فاصل الاستفهام كان الواجب تانيث الفعل لاسناد  
الى المونث الحقيقي من غير فصل لا يقال هذا لا يتوجه على اختيار  
المصنف لان المستند الى امك هو المقدر لا المذكور فليقده ركانت  
ولا على اختيار كون ظني مبتدأ وهو ظاهر لا نقول **قوله** المضمر هو  
بعينه على لفظ المضمر فاذا كان المذكور ركان بدون التا فالمقدر كذلك  
وجوابه ان الفعل في الظاهر مستندا الى ظني وهو من كور فروع ذلك  
نعم ويرد على عبارة المصنف انه كان ينبغي ان يقول اظيها كانت امك اذ  
الواجب كانت امك ظنيا ولا يصح كان الاجتناب بل ويمكن دفعه بان  
الفعل لما توسط بين الاسم والضمير شابه الضمير الواقع بينهما مجاز فيه  
التذكير والتا نيث كقولك امك كان ظنيا وكانت هذا والحى ان ظني  
مبتدأ والتا نيث قلبه من جهة المعنى فقط دون اللفظ **قوله** وان  
هذا اللفظ من الكلام الوارد في الايات يسمى فيها من عل المعاني بالقلب  
من قلب الشيء ظمرا لظن وقلبت الجواب حلت ظاهرا باطنا وباطنه  
ظاهرا وتا نيث الضمير باعتبار السعيه وتا نيث في الكلام في موقع البيان  
لقوله لها يتوعد الا ان المروي ياتي بتذكير الضمير عودا الى القلب



والمراد كلام الناس من المحاورات ويقولون بيان للبيان او رد الكلام  
 بلقط المضارع المفيد للتقدم والاستمرار على طول الزمان وقولا شعرا  
 الماضي بلقط الماضي والتزمل بلقط الجملة الاسمية المبنية للذات والبناء  
 فان قوله في التزمل خبر مستدا هو وكم من قرية على طريق الحكاية ولما في  
 القلب من يوم الاستعداد والاستنكار لكونه على عكس ما ينبغي راعى في ازالة  
 الاستعداد طريق التزمل الى الاعلى كانه قال هو واقع في كلام الناس بل  
 وفي شعر الشعراء الفصل وفي كلام الله المعجز الذي هو فوق كل كلام  
 ولاجل هذا اعاد لفظة في كل اية **قوله** كما طينت **اوله** فلان  
 جرى من عليها اي على الناقه وطينت السطح تطييبا ارضيته وسويته  
 بالطين لغدا القصور السباع البطين بالطين ويروي كما بطنت الثوب  
 جعلت له بطانة كانت حبلت القصر بطنه للسباع وجند لا استهاد  
**قوله** كما عصب اي شدا العلباء عرق في العنق بالعود الحشب **قوله**  
 وشقي **اوله** وتلقى خيل الاموادة بينها اي تتلاحق فسان لا صلح  
 بينها وتشتق لرجال لا علم لهم بالقتال ولا سلاح معهم بالصياط جمع ضياف  
 وهو الرجل القيم الذي لا غنا عنه اي لا تنفع ولا كتابه والخرم جمع احر اللون  
 وقيل الذي لا سلاح معه **قوله** ومهمه اي معان مغيرة اي متولونه بلون  
 الغنم ارجان اطرافه وجوانبه جمع الرجام مقصورا وفي القلب من المبالغة في  
 غنم السما ليس في الاصل كانه جعلها اضلا في ذلك وكذا في كل من الايات  
 السابقة مبالغة في المقصود لا تحق على المتأمل **قوله** عشي **اوله** وران  
 شيئا قد عشي صلبه يقصر من باب نضر عشي مشبه الاقص الا حجب  
 يكمن اكب على وجهه سقط يقال اكب فاك ويعبرزل من العشر وهو  
 الزلة وفيه قلب لان العشار قبل القسوط الا ان في القلب انه لغاية  
 الضعف كانه يكب قبل العشار **قوله** على احد الوجوه دون الوجه  
 الاخر الذي يفسر فيه اهلكاها بارونا اهلكاها حينئذ لا قلب فيه  
**قوله** على ما يحل اي حال كونه على الوجه الذي يحل عليه ولا يحلوا عن  
 رمز الى ان في الآية وجه اخر لا قلب فيه وهو ثم انصرف عنهم بعد القايل  
 الكتاب الهم وقت قريتهم فانظروا ما ابرحوه اي اي حواله يردون  
**قوله** يحل على تدلي فذل الان التدلي بكلف القرب ونظله فيكون قتل  
 القرب وفه ان له محلا اخر لا قلب فيه وهو ان تدلي بمعنى علق

من بطنته

تعلق في الهوا بعد التدنو بمعنى تدلل اي لطف ومن قبل كلام وبتنجز  
 انما اذا كان تدلي بمعنى تعلق في الهوا فهو من باب القلب لانا الذي يحكي  
 من جهة الموق يتعلق ولا ثم يدنو ولا يخفى على هذا الفطن الوافد على  
 ما استرنا اليه في الايات من المبالغة والسراع نكتة القلب في الايات  
 كيف والاحراج لاعلى مقتضى الظاهر لا يتصور في الكلام البليغ الا اذا كان  
 هناك مقتضى غير ظاهر ارجح من الظاهر ومساو له لا اقل لكونه الكلام  
 مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي قبل  
 القلب مطلقا سواء تضمن اعتبار الطيف او لا وهو ان قل ان يوم  
 ان بعض الايات التي اوردتها المصنف وقبلها خالية عن اعتبار لطيف  
 وقد نينا بعض ذلك **قوله** او كان المسند اليه معرفة عطف على كان  
 المسند اليه نكرة واشترط في المسند عدم العهد احترازا من محورات  
 منطلقا وزيد المطلق وعدم مقصد الحصر احترازا عن نحو زيد الامير  
 وعمرو الشجاع وسيوضح هذا زيادة ايضاح في الحالة المقتضية للعر  
 المسند **قوله** او اعطاه اي اعطاه الثاني لا المسند على  
 ما هو بل ينبغي ان يعتبر اضافة الثاني الى المسند لانه لم يقدم  
 في تذكير المسند اليه ولا الى المسند اليه لان تذكير المسند لا ينبغي  
 ولا يخفى امكان معان اخر مما تقدمه سوي لا ارتفاع والاعطاه  
 الا انه اعتبر العالت **قوله** لا يكتنه كنهه اي لا يبلغ ولا يد  
 غايته **قوله** للتخصيص اي تخصيص المسند بل الاسم المنكر  
 منه **قوله** ان كان ما سبق من قوله اذا منع من تزيده القابلية مانع  
 قوت امر بعيد واما خص التخصيص بالاصافة والوصف لانها  
 سوي ذلك من نقص الشيوع ورفع الالهام بالمتعلقات من الزمان  
 والمكان والحال يسمى تقييد التخصيصا بحسب الاصطلاح واما  
 التخصيص بالوصف والاصافة مما ينساق اليه الدهن بما ذكر  
 في تقييد المسند الفعل **قوله** واما الحالة المقتضية لكونه  
 اي المسند اسما معروفا باللام والاصافة او غيرهما اذ وقع في  
 الامثلة ذكر الكل ففوله فيما سبق اذا نكنا في تعريف المسند باللام  
 يعني في انما مباحث تعريف المسند مطلقا **قوله** فذا كان  
 اي المسند متشخصا اي متعينا بطريق اللام والاصافة او



للاختصاص والموصولية والاشارة **قوله** وكان بك اي ملتبس بك بظن  
 واسمك حال منه او خبر اخر ويقول حال من سمعك او بذكر من الكافي وهذا  
 استفسار مبني على ما يراه الناظر من ظاهر حال الجملة اي تركها من المسند اليه  
 والمسند ذاهلا عن الجزاء الصوري الذي هو الحكم والاسناد يعني  
 ان تعريف المسند يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس كلام  
 العرب كلام مسند اليه نكته ومسند معرفة واذا كانا معرفتين متعينين  
 ثم اذا استفيد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب بانه يستفيد الحكم ان  
 لم يكن معلوما او لا ومنه ان كان معلوما كما اذا كان المسند نكته انتهى  
**قوله** ولا يقدم لما اجر كلامه في بيان افادة الحكم ولا زهد الى انه  
 يقول تارة زيد الحوك وتارة اخر كزيد وكذا في غير من المعارف حاول  
 بيان المقامات المقنضية لتقديم هذا المعرف على ذلك من وتناجيز  
 عنه اخري فقال انه لا يقدم ما تقدم من سلامة الامر اي جزا فالبك  
 بل لا بد ان تطلب له حجة وهذا من امثاله النج وكلام المتكلمين من  
 الحمد اذا اخذوا شيئا يسوق فيقال صا حبه بكم تاحه فيقول  
 بسلامة الامر اي ما دام امرنا اي ما دام امرنا سالما نأخذ مثل  
 هذا كثيرا والصواب انه اذا كان الاحتمان المعرفان بحيث يستفيد  
 السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فائهما  
 تحققت او توهمت ان السامع كطالب الحكم عليه بحمله مشددا ولا  
 خبر او قد قرر المصنف ذلك في الامثلة بما لا يخفى **قوله** على  
 الوجه المتصور اي على الوجه الذي يفرضه طالب العلم ان يجعل هذا  
 محكوما عليه وذاك محكوما به وكذا معنى قوله على ما يتصور اي  
 على الوجه الذي يتصور ان يكون عليه ومعنى قوله كيف حكمك عليه  
 انك تعتد ببنائه او بنائه الاخر عليك ويجعل الجزاء المشي اياه او  
 الاخر وقوله باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها بان يراد ان  
 زيد هو المنطلق كله على طريفة هو هو كل الصور بما راها  
 وذلك لان الحقيقة تحمل في المقام الخطاي على الاستغراق كما سلك  
 وهذه اكله ظاهر وانما الكلام في ان السامع اذا علم اننا اخذنا اني عليه  
 او ان اخذنا حصل لانا انطلاق فقال من الذي نأخذ اني على ومن المنطلق  
 طالبا للقبينه فالذي يصلح في الجواب هو زيد الذي نأخذ اني عليك وزيد

المنطلق امر الذي اني عليك زيد والمنطلق زيد وكلام المصنف مجمل الى  
 الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جازا له وعند القاهر  
 بخلافه وانفعا على انه اذا لم يكن ان اسما فاما هل يلدك تاب ثم استجرت  
 من هو جوابه زيد التاي **قوله** واذا تأملت يعني ان الخويع قد  
 اتفقوا على ان المستد والمجرد اذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الجزاء الى  
 قدمت كان هو المستد والاخر اخر لكن بنوا ذلك على امر لفظي هو خوف  
 الالتباس حتى اذا قامت القرينة واقتضى اللبس جاز كما في قوله بنونا بنوا  
 ابنا بنا وبنا تانا بنو من ابنا الرجل الاجاب **قوله** ولم يبينوا المعنى في  
 ذلك والسرفه قال المصنف انك اذا تأملت فيما ذكرنا من ان ما تقدم  
 لا يقدم من سلامة الامر بل بالمعنى الذي قررنا في الامثلة والوجه  
 الذي بناها اطاعت على حقيقة المعنى والسر فيها ذكرنا وذلك ان كل  
 ما تقدم كان هو الذي قصد الحكم عليه والاخر الحكم به والمحكوم عليه  
 مستد او المحكوم به خبر **قوله** وما قد يسبق اشارة الى الرد على الاما  
 الرازي رحمه الله فيما ذهب اليه من انك سوا قلت زيد المنطلق او  
 المنطلق زيد فزيد متعين لكونه مبتدأ لانه هو الدال على الذات  
 والذات هو التحقيق بان يكون مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه  
 ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه ذا اعملى معنى  
 ليسى لا يقوم بنفسه بل يقوم بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم  
 بالغير فيكون حقيقة بان يكون مسندا وهو معنى الجزاء ووجه الرد اننا  
 لا نجعل المنطلق مبتدأ الاحال كونه دالا على الذات اي النحوى الذي  
 له الانطلاق غاية الامر ان الذات وصفت بانتساب امر تسمى  
 اليه وهذا القدر لا يوجب تعيينه لان يكون مسندا لغيره كونه خبرا  
 وزيدا لا يجعل خبرا الا ان يجعل دالا على معنى نبى يستحق ان يكون خبرا  
 وهو صاحب اسم زيد اي مسمى زيد فان قلت الدلالة على المعنى النبى  
 مما لا حاجة اليه في الخبر يدل قولك زيد احوك ورجل فانسان ونحو  
 ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا وفي معناه اعنا هو راي  
 الكوفيين قلت كانه اعترض ذلك ليصح على راي الكوفيين ايضا  
 وعلى راي ارباب العقول القائلين بان اجزى الحقيق لا يقع محولا  
 البته فتقوله لا مخرج عليه اي لا يعول ولا اقامه ولا بقاء من



عرج خلاص على المنزل مطيته اقامتها عليه **قوله** واما انا فقد يقع يعني  
 قد نجد من المتبادر والخبر المعرفتين ما يبدل قطعاً على ان المتأخر محكوم عليه  
 ومسند اليه والمسند محكوم به ومسند كقول لي تمام .....  
 م وان لم ارم كراي كركا . شاهدي الدمع ان ذلك . كذا كا .  
 وقوله في صفة القلم . لعاب الافاعي القابلات لعابها . واري الجبا  
 اشتارته ابي عوازل . للقطع بان المعنى على ان كراي وكراي ولعابه لعاب  
 الافاعي فاجاب بانه من قيل القلب حيث جعل المتبادر اجزا والجزء متبادر الارى  
 العسل اشتارته اجتنه العوازل الجماعة الذين يتحدون العسل والمعنى ان  
 قلده هلك لان المتبادر المتروك يقع للاوليا بغير العسل **قوله** واعلم  
 ان الحقيقة القول بتعريف الحقيقة باللام وبما استغراقها اي استغراق  
 اللام في الحقيقة منسك وقوله اذا قلنا الى قوله والاخر بيان لوجه الاحتجاج  
 ونقر ان المراد بتعريف الحقيقة اما المقصد الى الحقيقة من حيث هي وفيها  
 عن سائر الحقائق واما المقصد اليها حال حضورها حقيقة او تقديرها واما  
 استغراقها وشمول افرادها اذ لا يعقل ولا ينقل سوى ذلك والكل فاسئل  
 اما الاول فلو جهل احد ما كونه لزم واما الاجناس معارف من غير ان يكون  
 مقرونة بشئ من طرق التعريف لكونها موضوعات للمقصد الى الحقيقة وبغيرها  
 اذ ليس معنى الضرب مثلا في ضرب من الابلك الحقيقة الموضوعية من بين  
 حقائق الافعال واللام باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اي كون  
 اسما الاجناس معارف قول اي مقول لم يقل به احد من اهل اللغة وائمة  
 العربية الذين اقيم بيان الاوصاف ومعاني الالفاظ ثم اشار الى اعتراض  
 مخرجها الى منع انتفاء اللام ومنع الملازمة ووجهها وكان لا سبب بد  
 المناظرة بتقديم الثاني فعوله ولين التهمة اللام فيه موضوعية للقسوة في  
 يمكن ان على لفظ المبني للمفعول المسند اليه لم يتم لاجواب المستمر وهو قائم  
 فقاويج الشروط وكذا في قوله ليس ذهب بغير تمسك وذكره بلفظ الخطاب  
 لان له جهة في الجملة بخلاف الزام كون اسما الاجناس معارف فانه باطل  
 محض لا يلتزمه الا لم يتم محموله كذا ووجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعنى  
 ضرورية لزوم المطابقة بين الموصوف والصفة او نحو الاقل لكن لا خصالا  
 نواع في امتناع رجح رجح السريعة مثلا بل انما يصح رجح سريفة بالنسبة  
 والظرف اعني في امتناع مغاير بكدن لا معنى له بسبب الكذب في امتناع

ذلك بل يعني انه ينسب في امتناع ذلك اي عند امتناع ذلك ونسبته الى  
 الكذب ولو قال بامتناع كان اظهر من ذكر السبب في ايراد السبب بالمصدر  
 الخالي عن التنوين اما بالمصدر فظاهر للاتفاق على انه للمقصد الى الحقيقة  
 دون الافراد بخلاف مثل رجل وفرس فانه ربما يناقش في ذلك واما الخلو  
 عن التنوين فلغرض المسافة بينه وبين اثبات المطلوب اذ لو قال رجوعا الخبر  
 لوجه ان يقال فانه التنوين يحتاج بانه تنوين يمكن فيقال له لا يجوز ان  
 يكون تنوين تنكير بصير لها المعرفة تنكير فخطاب بانها انما تكون في غير  
 الممكنة من الاسماء مثل منه بخلاف قوله كمررت وريد آخر فان تنكير  
 ليس للتنوين بل لكونه في معنى مسمى بزيد وبجملة بطول الكلام وبغير  
 سرعة الوضوح المطلوب واما اعتراض منع الملازمة فهو اننا لانسلم  
 لزوم كون اسما الاجناس معارف واما بلزوم كون المقصد فيها الى نفس  
 الحقيقة وهو مجموع بل الفردية محتمل لها معنى رجل فرد من هذه الحقيقة  
 واجواب ان المدعي وهو امتناع كون المراد بتعريف الحقيقة المقصد  
 اليها من حيث هي بنت بلزوم الحال في صورة ما ولا يحتاج الى لزوم  
 في جميع اسما الاجناس ولا شبهه فان المقصد في المصادر الحالية عن قاي  
 المرء او النوع الى سائر الحقيقة ولهذا اتفقوا على ان نحو ضربت ضربا  
 للناكيد لا غير وانه لا ينبغي ولا يجمع لكونه نفس الحقيقة فيلزم كونه معر  
 وجواز اضافته بالمعرفة **قوله** ولزم عطف على الزمان يكون اسما  
 الاجناس معارف وهذه الاشارة الى التوجه الثاني من ذلك لاكتفى بطلان  
 ان يراد بتعريف الحقيقة المقصد اليها من حيث هي وبغيرها وذلك انه  
 لو كان كذلك لزم ان يكون اللام الداخلة على اسما الاجناس ذا المقصد  
 اليها العهد كائنه لتأكيد تعريف الحقيقة لافضل لا يقصد حينئذ سوى  
 ما بينه اسما اجناس يقصد من المقصد الى الحقيقة وبغيرها واللام  
 باطل وفاقا **قوله** واذ قلنا ابطال اللام الثاني وهو كون المراد  
 بتعريف الحقيقة المقصد اليها حال حضورها في ذهن السامع اي باعتبار  
 حضورها ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ما حوذا في مدلول اللفظ  
 حقيقة كقولك انطلق رجل فارجل كذا او المنطلق كذا او تقديره بان يترك  
 منزلة الحاضر كقوله الاحتجاج اليه او كونه نصب العين او نحو ذلك  
 كقولك جاء الحبيب ومثله حاضر مجاز المعنى بانه منزلة الحاضر وبشبهه به



وذلك لانه لو اريد ذلك لم يميز تعريف الحقيقة عن تعريف اذ لا معنى لتعريف  
 العهد سوى هذا وهذا الملك رتبة مجموعة وبه نحل الاشكال وذلك ان  
 المراد بتعريف العهد القصد الى الحقيقة من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى  
 نفس الحقيقة بقدر الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالقصد الى الحقيقة  
 لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور معتبر في المعرفة ما حوذا  
 من مدلول اللفظ عن معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العهد  
 والحاصل ان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور بتعريف الحقيقة والى  
 الحقيقة منها بتعريف العهد والمراد بالحقيقة الفرد منها واحدا كان او اكثر  
 لا يجوز وما يكون احص منها ولو باعتبار وصف اعتباري حتى يقال ان الحقيقة  
 منع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا فلا يحصل الامتياز  
 وفي قوله تعالى وليس الذكر كالانثى قبل الذكر اشارة الى حاضر بقدر يرى  
 مجازي لكونه غير مدكور بل مستفاد من قولها ما في بطن محراب فان تحرير  
 الولد خدمة بيت المقدس انما يكون للذكر خاصة والانثى الى حاضر حقيقي  
 مذكور بقولها وصنعها انثى **قوله** واذا قلنا انطال للامرئ انك  
 وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق وذلك لوجهين احدهما  
 انه لا يلزم في تعريف الامر الحقيقة ان يكون موضوع تعريف التعريف لان  
 معنى التعريف التبيين والاعارة ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة  
 وهما متغايران فال موضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف لانهما  
 لم لا يجوز ان يكون مشتركاً بينهما فيكون موضوعا للتعريف لانا نقول  
 التقدير ان معنى كونهما للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونهما للاستغراق  
 فلا يكون للتعريف تعميم يكون مشتركاً باعتبار كونهما للتعريف العهد  
 وليس الكلام فيه ولا مقامه الى ما ذكرنا قال اذا تأملت وهو وان كان  
 متعلقا بقوله لزم لكنه قيد لظهور اللزوم والعلية وثباتهما انما يلزم  
 ان يكون الجمع بين الامر الحقيقة ولفظ المعرفة جمعا بين المتشابهين  
 لانه لانه الكلام على النكر التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على  
 الوجود فان قيل لا يسلم لزوم الجمع بين المتشابهين وانما يلزم لولم  
 يكن الجمع بين الامر واللفظ المفرد بعد مجيء المفرد عن معنى الوجود كما  
 في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع في نحو المسلمون **قوله** اللزوم ثابت  
 لما مر من الدليل والسند من مجموع لوجوه احدها من لزوم جواز عود

ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربتهم وجواز دخول اثنين عليه كما  
 في الجمع وتايب الفعل المسند اليه نحو حات الرجل وجاز تأكيده  
 بالجمعين وجواز تصفيه بنعت الجمع مثل الرجل الطوال والعزس الذين  
 على الاطراف حيث كان ومن كان بخلاف الدرهم البيض والدينار  
 الصفر فانه مجموع شايع لا يطرد في غيرهما وانما جعل هذا ادنى الوجوه  
 مبالغة في الامر والا فانه اريد انه فاع ذلك بانه يجوز مخالفة على  
 صورة اللفظ المفرد فكل كذلك فقوله وان صيراي رجح والجمع  
 في الجمع بينهما اي بين اللام واللفظ المفرد فقوله وصحته عطف على  
 ولا اقول في موضع الحال وخبر لا محذور وعلى الاطراف متعلق  
 بصحة وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم  
 الجمع بين المتشابهين بانه بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم  
 التثافي ويتوجه ما ذكر من الوجوه **قوله** والا قرب لما استشهد  
 وتقرر ان اللام يكون لتعريف الحقيقة وتعريف العهد **وقال**  
 بعضهم بالاستغراق ايضا وورود الاستعمال بالكل حاويل  
 توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال فزعم ان الاقرب الى الصواب  
 ان اللام موضوعه لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة  
 راجع الى ذلك والاستغراق الى المقام وتقرر الاول ان معنى  
 تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن معهود بين  
 المتكلم والمخاطب اما تحقيرا بان يكون مذكورا باسمه او بغير  
 كقولك انطلق رجل فالرجل كذا او المنطلق كذا او في حكم المذكور  
 فلا يجوز واعتبار خطاي كقولك انطلق الباب لمن دخل البيت  
 وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين عهدته اي ادركته  
 وكيفية واما تقديره بان ينزل منزلة الحاضر المعهود والى هذا  
 القصر يرجع تعريف الحقيقة وهي قد تكون الحقيقة من حيث  
 هي كما في قولك الانسان حيوان والرجل خير من المرأة وهذا تسمي  
 لامر الطبيعة وقد يكون الحقيقة من حيث الوجود كما في قولك ادخل  
 السوق واشتر اللحم وفي التبريد واخاف ان ياكله الذئب وهذا هو  
 المسمى بالمعهود الذي هو على ما قال ابن الحاج فديراد بالامر الحقيقة  
 باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهدته في الذهن لطبيعة المعهود الذي



ذلك الوجود في المعنوية كقولك دخلت السوق في بلدة كذا وان لم يكن  
 بديك ومن مخاطبك سوق معهود واذا قاحت الدلالة على انها باعتبار  
 الوجود ولم توجد قوته البضعية تعين الاستغراق حذارا لئلا يخرج  
 بل يخرج من تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو الذي ينزل منزلة  
 الحاضر المعهود باعتبار من الاعتبار الحظائية الواقعة للظن لقوله  
 احد قسمي التعريف اطلاقا لان التعريف ليس الا العهد وقوله منزلة المعهود  
 يعنى القسم الحقيقي منه فان قلت هب ان الحقيقة باعتبار الوجود تكون  
 حصته فيصير معهودا فاما الحقيقة من حيث هي فلا يتبع ذلك فما قلت  
 كانه لا يشترط في المعهود ان يكون حصته من الحقيقة بمعنى افرادها  
 او تحلل الحقيقة مع قيد الحضور حصته من الحقيقة من حيث هي بمنزلة  
 بعض الافراد فان قلت فعل اختيار هذا القول كيف انفع الاشكال  
 وعلى اي مقدمه وقع الابطال قلت هل الملائمة ان اراد بعدم  
 التمييز كون تعريف الحقيقة على تقدير كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار  
 الحضور نفس تعريف العهد وعلى انشغال اللادام ان اراد كونه ما خلا فيه  
 فان قلت ثم تعلق قوله بنا قلته المعنى على علقه بان يقال معنوية  
 له او مصدر الفعل المحذوف في موضع الحال لكن معنوية ما بعد ان  
 لا يتقدمه فالوجود ان يتقدم له محذوف نفس ذلك الظاهر او محيل  
 خال من الضمير في الاقرب الفايده الى الموصوف المقدر اى القول  
 الاقرب لان فيه ضمير الله ولا يعود الى اللام كونه حرفا لا اسما وهو  
**قوله** اما لان ذلك الشئ في موضع البدل من قوله بوجه لقارب معنى  
 الباء واللام **قوله** او على طريق التكرار بان لا يكون ذلك محتاجا اليه  
 الله فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة التكميل اى التكميل  
 والاستعانة كما يقال للبحر ان استغنى له لواءه المستعار له اظنى  
 الاحتياج اليه وهو اعتبار حصونه ومعهوديته فيعرف باللام وهذا  
 معنى قوله واستغنى معنى هذا في علم البيان **قوله** على احد الطرفين  
 اى التحقيق او التكميل **قوله** في سانه صفة اسبابا او متعلق بها خذ  
**قوله** او غير ذلك مجرد معطوف على ان ذلك الشئ اى او غير ذلك الشئ  
 لكونه محبوبا او مطلوبا او بدعا او فظيحا فيتم بانه محتمل كالحاضر  
**قوله** ثم ان الحقيقة بمبند لكنيفية نشأ الاستغراق من المقارنة

واشار الى ما يذكر في الكتب الحكيمة لكل شئ حقيقة هو لها هو ليست من  
 حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا طيه ولا جزئية الى غير ذلك من اللواحق  
 والمقابلات والامثلة اجتمعت مع القابل لآخر وحاصل الكلام ان المفرد  
 باللام اذا قصد بها الى الحقيقة وهي من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة  
 بل صالحة للتوحيد والتكثير في المقام الذي يليق فيه بالظن ولا يطل  
 التعيين حتى يلزم العمل على الاقل المتيقن بحمل على جميع الافراد لان العمل على الوا  
 او على بعض الافراد الكثير يعود الى النجس بالامزج وقد وقع في نسخة  
 الاصل وعليه اكثر النسخ كونه من حيث هي لا متقدمة لتحقيقها مع التعدد  
 ولا لا متقدمة لتحقيقها مع الوحدة والجمهور على ان الكلام مسوق لسلب  
 التقليل لا لتعليل السلب اى ليست من حيث هي مع تعدده لسبب تحقيقها  
 مع التعدد ولا غير متقدمة لسبب تحقيقها مع الوحدة اى عدم التعدد  
 انما يتوهم ذلك سيا كونهما في نفسها كذلك فتنى هذا التوهم  
 واعتراض الشيخ العلامة الشيرازي ولا يانه انما يستقيم اذا جعل لا  
 بمعنى ليس وهو قبيح قلنا بل يستقيم على كونهما بمعنى غير متساوي لا فارض ولا  
 بكون اللاحق في تحقيقها متعلقا بمتعدد وكيف ولم يعمد حذف  
 اسرلا ونصب جرهما ونابا باننا لم نعرف احدا ذهب الى هذا التوهم  
 وهذا خارج عن لقانون جدنا ونابا بان هذه العبارة لا تدل على تنفى  
 هذا التوهم وهو مكابر اذ المعنى غير متعدد بهذا السبب كما توهمت  
 فلا يتوهم كونه في هذا الكتاب وغير اخفى واصغف من هذه الدلالة  
 وراى بان كونهما ليست متقدمة بهذا السبب دعوى مجردة عن الدل  
 قلنا القصد الى التنبيه على ان تحقيقها مع التعدد لا يوجب كونها من  
 حيث هي متقدمة وخاصة بان انشأ متعدها او بوجدها نصدا  
 السبب لا يوجب كونها حاصلة صالحة للتوحيد والتكثير بحوازان يكون  
 متقدمة او لا متقدمة لندا انما فلا يكون صالحة لما قلت لم زعم  
 ان منشأ عدم التعدد واللاتعدد من حيث هي هو هذا الحق  
 وقد نفاه ثبت انشأ التعدد او اللاتعدد من حيث هي ولزوال الصلوح  
 لما نرف قال بل هي تعليل للسلب بانه لولا لفر اجتماع المثلين وتفر  
 ان الحقيقة غير متقدمة من حيث هي والامثلة قبلت العقود تفاديا عن  
 اجتماع المثلين لكنها تقبله لتحقيقها مع التعدد العارض قلنا انما يتم



هذا على تقدير مماثل التعدد الذاتي والعارضي واستحالة اجتماع المشايخ عند  
 المصنف فان المعتزلة يجوزونه وكون التعدد الذي يتحقق الحقيقة معه  
 عارضا بما يثبت بانه زوالا للمقابل فلا يكونا لا عارضا ولما في القرآن  
 من الضعف والخطا سيما حدث اجتماع المشايخ بانه بان بلا حفي غير المصنف  
 النسخة العددية وكتب هكذا الاستعداد لتحقيقها مع الواحد ولا استعداد  
 لتحقيقها مع الكثير كذا نقل عن شهاب الدين الخوافي الراوي لهذا الكتاب عن  
 المصنف وباجملة فاللام في كونها مغلفة بصاحبة ومن حيث متعلق كونها  
 على الظرفية او الحالية والاستعدادية لصب على الخربة ولا معنى في قوله  
 تعالى لا فارض وكذا لا انانية من الاستعدادية عطفا على ما يقيد لا من  
 الاستعدادية بحيث يعملها حكم للنفي المستفاد من لا معنى غير يكون لا الاول  
 مزيد مذكور للنفي وهل يجوز ان يكون معنى غير كالتثنية فيه زود بخلاف قوله  
 تعالى ولا يكون بعد قوله ولا فارض فانه يجوز ذلك فيه ثم انه ظهر شارح  
 آخر لم يرض القرآن واني بما هو عارضا على الزمان وشيئا فقال ان قوله من  
 حيث هي في ظرف مستقر واقع جزو لفظ والاستعدادية عطفا عليه والعق  
 ان الحقيقة لكونها ما حوذة من حيث هي في الاستعدادية بحسب تحققها  
 مع التعدد والاستعدادية لتحقيقها مع الوجود صاحبة للامرين وبيان ذلك  
 ان الحقيقة يمكن ان توجد متصفة بصفة التعدد لتحقيقها معه فلا يكون  
 صاحبة للتوحيد ويمكن ان يوجد متحد لتحقيقها مع الوحدة فلا تكون صاحبة  
 للتكثير ويمكن ان توجد من حيث هي من غير اعتبار التعدد والوجود يكون  
 صاحبة لها **قوله** فيكون الحكم متفرع من جملة قوله اللام موضوعه  
 لتعريف العهد والحقيقة احد قسميه وهي صاحبة للتوحيد والتكثير  
 واستغراقا لصب على القيسر وجبر يكون مقتضى المقام ايقنوا اليه  
**قوله** فاذا كان ابي المقام خطايا بكتفي فيه بالظن ولا يطلب ليعين  
 البرهاني والاستدلال بالجملة وصف المقام بالخطاي والاستدلال  
 شايع فيما بينهم على ما ذكر في اخر هذه الحالة فجعل ضمير كان الحكماء ولتقتضي  
 المقام ليس على ما ينبغي حل المعرف باللام يعني الذي يكون لتحقيقه لا المعهود  
 الحقيقي مفردا جزئيا والجملة في موضع الحال اي سواء كان المعرف مفردا او  
 جمعا والخر في مثل هذا المقام واجب التقدم **قوله** بجملة الجاهل ايا لا يبا  
 في وهو السامع وانما زاد ذلك لظهور انما يحمل على النقص لا يعود الى حقيقة

الذي يجمع لانه لما يكون في الواضع مرجحات ادغاية الامر ساوي الكل في  
 تحقق الحقيقة فيه وفي صحة الحمل عليه لا في جميع الجهات والاعتبارات  
 والعربا بكسر الهمزة في نجدع بضمه لعله كحاربه واحف بالفتح الخناع  
 الجنب **قوله** اقل ما يحتمل على لفظ المبني للفعول وكذا فلا يوجب وانما  
 عبر عن الثلاثة بالعدد الزايد على الاثنين بواحد باقامة الحد مقام  
 الحد ود نصرحا بما لا يرتضى كونه جمعا اعني الاثنين كانه قال هو العدد  
 الزايد على الاثنين لا الاثنان **قوله** وستقف على هذا اي على  
 الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلال في نوع الاستدلال  
 اشارة الى ما قال في الفصل الاول في الاستدلال الذي جلتاه جزئيا  
 ان اجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل وخلافه مثل قولنا المومن  
 عزهم سميت مبهمة ولا حقاها الكل وخلافه ان استعملت لمستعمل  
 الا في المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين في الاستدلال لا يترك الحقيقة  
 فيه الى المحاذر ولا الصريح الى الكافية فاعرف وانا النعم من الشارح  
 يحرون على مثل هذا ولا يهتمون ولا يعرفون ان يفقون حتى قال بعضهم  
 ان المراد انك ستقف على دليل هذا في علم الاستدلال وهو انه يجب  
 الحكم على الاقل اذ لو سلب عن جميع الافراد لم يسلب عن الحقيقة لا نظرا  
 لا توجد الا في بعض الافراد لكن الحكم على ما فوق الاقل يمكن ان يكون واللا يكون  
 فيوجد البقعي ولا يتعرض للشكوك **قوله** ومضى كلالى هذا وهو الحكم  
 يكون الاقل في الجمع هو العدد الزايد على الاثنين بواحد على ان الاثنين  
 من الافراد ليسا بجمع اي عدد لول لصيغة الجمع ومما يصح اطلاقها عليه  
 ولو اردت انهما ليسا بجمع من المجموع اي جماعة من الجماعات لربما يوقش في ذلك  
 ولما كان لهذا تعلق بصناعة العربية الامن جملة اللغة ان ح مرجع  
 لاي معنى وضع مع الضم يقولون انه بمعنى الضم وفي الاثنين ذلك نمر  
 ان اردت بهما تسمية الصناعة العربية بمعنى سوابقها ولو احقها السوابق  
 منها كاللغة والصرف والنحو واللواحق كالمنطق وان اردت المعاني والاشياء  
 فالسوابق لها واللواحق وباجملة فلما علم فيها من غايها التسمية والجمع بالقر  
 وبالصحيح وبعود الصغار وكانه لم يرتض عددا لاشين من الجمع وكانه م  
 لقر من لصاحب الكشاف حيث يقيد في بعض المواضع الاثنين من الجمع و  
 لم يكن ذلك منه به **قوله** وهما دقيقة يريد بالاستقراء



العرفي ما يكون المرجح في شموله وأما طه إلى حكم العرف وإن كان بعض الأفراد  
 في الحقيقة وبغير العرف ما يكون جميع الأفراد في نفس الأمر **قوله** واستغنى  
 المفرد تشبه أن يكون مراده أنه قد يكون كذلك على ما بيني عنه لفظ يكون  
 كما في الفكرة المنفية وهو ظاهر وكما في العرف باللام في بعض المواضع معونة  
 القرآن كما فعل نعم في قوله تعالى وهن العظمى وذكر صاحب الكشاف في قوله  
 تعالى والملك على أرجائها أنه أكثر من الملايكة وفي قوله تعالى فكيته ورسوله  
 أنه في ابن عباس وكما به وروي عنه أن الكتاب أكثر من الكتب ووجهه ما  
 معنى الاستغناء المفرد شمول أفراد الجنس لا في وحدانه هذا فردا أو  
 فردا ومعنى استغناء الجمع شمول جموع الجنس والجمعية في حمل الجنس لا في  
 وحدانه هذا ولكن اتفاق جموع الأسماء والتفسير والاشمول والخو على أن الجمع  
 العرف باللام تباين كل واحد من الأفراد كالمفرد حتى سرتوا العالمين  
 بكل جنس مما سمى بالعالم وذكر في قوله تعالى والله عبيد المحسنين أنه جمع  
 لتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله بريد ظالم للعالمين أنه تكرر ظاهرا  
 العالمين على معنى لا يريد شيئا من الظلم لأحد من خلقه إلى غير ذلك من مواضع  
 لا تعد ولا تحصى وانفقوا على أن من قال عبيدي أحرا أنه يعنى الكل  
 وعلى أنه يصح استثناء المفرد من الجمع العرف باللام مثل حاشا الرجال لأرباب  
 وأصرف الدهر لا واحد أو محدث الملايكة إلا بلسان لا خفاء في غنا  
 أو رد من التمثيل بقولنا الله غفارا لذنوب أي كلها وجمع الأسماء لصاغة  
 لا يريد حروج الواحد والابن وأما ما ذكر من أنه جسد اللطف في تركه  
 الجمع إلى المفرد في قوله تعالى حكاه عن رب أن وهن العظمى هو التوصل  
 بأخصار اللفظ إلى التكثير في المعنى لدلالته على أصابة الوهن على كل فرد من  
 أفراد العظمى بخلاف وهن العظام فيسحق الكلام عليه في آخر باب لا هنا  
 نعم يظهر الفرق في العرف باللام الجنس من المفرد والجمع في جاب القلة بأنه  
 يصح في المفرد أن يراد البعض إلى الواحد وفي الجمع لا يصح إلا في الثلاثة  
 وهذا ما قال صاحب الكشاف أن المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس وإن  
 وإن يراد به بعضه إلى الواحد والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس وإن يراد  
 به بعضه لا إلى الواحد لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد  
 في تناول الجنس فيه والجمعية في حمل الجنس لا في وحدانه **قوله** وإذا  
 عرفت هذا يعني ما ذكر من حمل المعرف باللام في المقام الخطائي على الاستغناء

من الجمل

في نحو زيد المطلق أو المطلق رتبة يكون المعنى إن زيد أكل مطلق وكل مطلق  
 زيد بمعنى أنه لا مطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمر على زيد  
 بالواو للزوم التاقص فيصيح بلا حصول التأكيد ومعنى كلامه على ما ذكر أن  
 المطلق زيد وزيد المطلق كلاما يبيد حصر الانطلاق على زيد وميل صاحب  
 الكشاف إلى الفرقه حيث ذكر في الفائق أن قولك الله هو الله معناه أنه  
 الجالب للخواص لا غير الجالب وقولك الله هو الله معناه أن الجالب للخواص  
 هو لا غير **قوله** بجملة اعتبارية كقولك في نفسه أو قلة ظهورا ثانيا  
 أو عدم وصولا إلى المتكلم **قوله** وأما الحالة المقنضية لكونه أي  
 المسند جملة فهي إذا ريد تأكد الحكم بنفس التركيب من غير تكرار وحرف  
 تأكيد ولا خفاء في أنه لا يتأق يكون المسند جملة اسمية فكذا اقتصر في  
 التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وإن كانتا أيضا عائدتين  
 إلى الفعلية وأورد المسند إليه في الفعلية بالضمaira الثلاثة والأسماء الظاهر  
 إشارة إلى أنه لا فرق بينهما في التقوى بخلاف التخصيص فإنه يكون في الاسم  
 المظهر على ما سيجي ولذا ذكر فيه أو دون الواو وقوله كما سيأتيك أسانيف  
 إلى ما ذكر في تقديم المسند من أن سبب تقوى الحكم هو أن المسند لكونه مبتدا  
 ليستدعي أن يسند إليه شيء آخر كلامه ومثل الشرطية بما لا يشاء أن  
 أنه لا فرق في قاعدة التقوى بين تقديم الشرط وتأخره وقوله لما عرفت  
 تعليل لصحة وقوع الشرطية جزم المبتدا أو أفاد بمقا التقوى بتأخره على أن الجزا  
 مسند إلى ضمير كركا لفعلية المحضة غاية أنه يعقد بغيره محض انتهى  
**قوله** أو إذا كان المسند ميبعا عطف على إذا ريد تقوى الحكم وهو في  
 المسند بمنزلة الوصف بحال ما هو من سببه في اللغة إلا أن المفرد منه  
 مثل مردت برجل كرم ابن رستم وصفا سببيا بخلافه هنا مثل زيد كرم  
 ابنه محاذية على الضبط في جعل السببية مقتضية لكون المسند جملة اسمية  
 من كلامه مترد في أن المسند السببي في مثل زيد ابن كرم وزيد قائم  
 ابنه هو كرم وقام أمرا بجملة الواقعة جزم المبتدا والظاهر من تفسير المص  
 هو الأول وقوله وهو أن يكون على حذف مضاف أي دوان يكون  
 وقوله مع الحكم عليه أي على ذلك المفهوم بالشئ للأمر الذي هو مبني  
 عليه أي جزمه أو بالاشتقائه أي عن ذلك الأمر ليس المعنى على أن ذلك  
 المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فإنه محكوم به على كل جزء من الكلام



قد حكم عليه بما هو هو من لا حكم على السند بانه ثابت للسند اليه وعلى المفعول بانه  
 وقع عليه الفعل الى غير ذلك وقوله مطلوب لتعليق خبر ان يكون وتعلقوا بشأ  
 مصدر لتعليق وصحبه وعنه لغير ما هو ومثل بلانه امثلة لان الخبر في تلك  
 الجملة الاسمية الواقعة مسندا يجوز ان يكون ضللا وصفة او ظرفا وصولة  
 ان يكون منصوب معطوف على ان يكون وكذا فطلب وهذا هو الثاني  
 من قسمي المسند السببي اي يكون المسند المستند اليه ضللا فاعلم ان  
 الاسناد الى ما بعد وانما وصف الفعل به لك منع ان كل فعل كذلك ليرت عليه  
 فوله فطلب تعليقه ذلك الفعل على المستند الذي قبله بنوع اثبات مثل زيد  
 ضرب اخوه او بقي مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد الفعل متعلقا بما قبله  
 تعلق الاخ بزيد وانما قال بنوع اثبات او بقي لانك لا تثبت لزيد الضرب  
 على حقيقته بل ضرب اخيه لشخص وقوله لانما عطف على ضللا ومثل  
 باسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لان اسما الفضل لا يعمل  
 هو بسبب مما قبله ومن خلافا الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا  
 معطوفا على كان في اذا كان المسند متبينا ذهابا الى ان هذا سبب آخر  
 كناية المسند مقارن لكونه سببا اما خلافا الرواية فظاهروا ما لا يدرى  
 قلما فيه من العدول عن الماضى الشايع الاستعمال فعندنا الى المضارع  
 القليل مع الالتباس ومن جعل المسند في زيد ابو انطلق سببا خلافا  
 لزيد انطلق ابو ومن التكرار للحض ان اريد بقوله مني علم اعلم ان يكون  
 مبتدأ لذلك المفعول او فاعلاله فينا اول القسمين وانما كناية  
 الى ان من حاله المقتضية تكون المسند جملة ان يكون المسند فعلا مستند  
 الاسناد الى ما بعده فطلب تعليقه بما قبله لاشياء متصلا بالفعل  
**قوله** لست بظلمتك عليه وهو صيغة تامة في حكم الافراد للصفة  
 المستند الى الضمير المحكوم عليها بالافراد لشيء بالخال على الضمير من جهة  
 عدم تضمنه في الحكاية والخطاب والغيبة وينبغي ان يعلم ان المسند  
 قد يكون جملة لا لتقوي ولا لكونه سببيا وذلك في صور منها مثل اننا  
 عرفنا وانت عرفت وهو عرفت عند قصد التخصيص فانه وان جاز ان  
 يعمد التقوي على ما يجنى من اننا لخصيص ناكه على ناكه في الاخفاء  
 في ان ليس المقصد فيه الى التقوي وقد يقال ان المسند هنا ليس جملة  
 بل ان الضمير ناكه مقصد من لا مستند او جملة فعلية لا اسمية وتنظم

عليه في موضعه ومنها خبر المبتدأ اذا كان جملة اسمية مستندة اليه ليس بضم  
 مستندة مثل زيد اخي عمرو او علامك والله رسوله بشر وهذه الاربعة لا  
 بما خرج فعل ومستند وان ادعى انه سببي فتعلق ذلك الحاكم بالمبتدأ  
 الاول لتعليق الجات مشكل ومنها مثل زيد ضربت غلامه وزيد  
 قام عمر وفي داره ومحو ذلك مما اسند الفعل الى ما بعده وليس ما بعده بسبب  
 مما قبله ونحو مير الشيع عبد القاهر ان مثل يكون للتقوي لانه لا يعتبر فيه  
 تكرار الاسناد بل البناء على المبتدأ قال ان الاسر لا يوق به معقري غير العوايل  
 الاحديث قد يؤي بالاسناد اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت السامع  
 بانك تريد الاخبار عنه فهذا بوطنة له وقدمه للاعلام به فاذا قلت  
 قام رجل في قلبه ودخل المانوس وهذا اسند للنبوت وامنع للشبهة والتك  
 فان الاعلام بالشيء بعد التنبية عليه والقصد منه مجرى محرمي ناكه  
 الاعلام في التقوي والاحكام ومنها الجملة الواضحة جزا عن ضمير السان  
 وهو ظاهر **قوله** ما ذكرت لك من كون المسند الجملة للتقوي او لكونه  
 سببا اذا علمت مضمونه تحققه بان تعرف جهة التقوي وتفضل مفهوم  
 السببي حلك مطلقا على امور ثلاثة معناه في علم النسخ الاول وجه  
 قوله لا بد في الجملة الواقعة من عايد الى المسند ملحوظ كما في زيد قام  
 او قعد او مقدر كما في البرا لكرسبين لان التقوي لا يكون بدو انشا  
 الفعل الى ضمير المستند اعلم ما سياتي والسببي لا يد فيه من الطلق بالمبتدأ  
 وهو يقتضي رابطة وهو معنى العايد وهذا غاية لو كان المسند جملة  
 في غير ضمير الشان سببا او للتقوي والثاني ان الجملة الواقعة خبرا  
 عن ضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد من الخبر من عايد لا فاع  
 ليست معني تعلق بالخبر عنه كما في السببي او ثبت له كما في الفعل  
 بل هي نفس الخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه الثالث وجه سياتي  
 تعريف الحسن في فاعل يعمو ويس عن الضمير العايد الى المخصوص بالمدح  
 او الذم فمن يجعله مبتدأ الاخر متبدا محذوف لانه قد علم ما ذكر  
 ان ليس المقصود الا ذكر العايد الى المبتدأ المحتمل الربط فاذا ذكر ما هو  
 حسن للمبتدأ اصادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا  
 اللفظ الذي ان على معنى ايجي عم واشمل من الخبر عنه حيث يتنا وله  
 وغيره ويدخل هو اجمي واخر غير وفي عطف يانه للجمهور على يارينه

من الضمير



تعريف الجنس استعار بان ليس معنى الجنس هو اجمع واكثر غير الاستعارة  
 بحيث يكون معنى لغز الرجل لغز كل رجل ويحل فيه زيد بل انه جنس لزيد  
 يطبق عليه وعلى غيره صفة ذك في الجز عن زيد علم انه هو فكون ذكر اغاندا  
 اليه ثم لا يخفى انه اذا علم نية الجنس عن المصدر فاعادة لفظ المصدر عنه بطريق  
 الاول مثل ارم الموت لا يستلزم الموت شي **قوله** واما الحالة المقتضية  
 كون الجملة فعلية كما ذكر بعد افراد المسند مما يقتضي كونه فعلا مقبلة  
 او غير مقبلة او اسمية او معرفا فذلك او ردد بعد جملة المسند ما يقتضي  
 كونها فعلية او اسمية او شرطية وظرفية وفي الكلام دلالة على ان مثل  
 زيد انطلق لافادة مجده وتمد لول المسند وهو الاطلاق وان كانت  
 الجملة اسمية فليست كل جملة اسمية لافادة الشئ بل اذا لم يكن الخبر  
 فعلا وذلك للقطع بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام اليه التقوى  
 وعدمه وكون الفعل مخصوصه لافادة مجده ما تضمنه من الحدث لاينا  
 كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق لافادة المعاني التركيبية  
 ووجه دخول الزمان في مفهوم الفعل واثباته عن كونه للحدث دغنى عن البيان  
 ولما عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالعرض وذلك بان يقرن به حيز  
 دلالة على الزمان مثل ضارب عمر فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال  
 او الاستقلال وكذا اذا كان الاسم موضوعا للفعل مثل هبات فانه  
 بواسطة ذلك الفعل يؤول على التجدد ولا ينبغي ان يشبه ان المراد بافادها  
 خلاف التجدد ما اذا لم يكن الخبر فيها فعلا مثل زيد يوم قام واما اذا  
 كان الخبر فيها فعلا مثل زيد يوم قام ويقوم فالجهد قطعاً وكوفا  
 لافادة ثبوت مجده والفعل مجرد عيان يتا في مثله في زيد قام يوم  
 المسند جملة فعلية بل زيد مثل قام زيد عما المسند مفرد فعل **قوله**  
 وما يسمع من تفاوت الجملة زيد اعم من ان يكون مستنداً او غير فانه  
 الاسمية والفعلية في الايات المذكورة ليسا مستندان واتى بضمير  
 الفصل في هو بطلانك دلالة على الحصر اى هذا هو المطلع لا غير من  
 القوامد لبيانته وقوله تجدد الضم على التجدد وضمير على انه للشان  
 وحين متعلق بطريق وفيه بقاء ما في جز الاستقار ووجاه من حال من  
 المتأخرين ومن غير قوتهم وضمير في قوتهم وجملة فعلية حال منه  
 وعلى معنى صفة جملة وليزوج متعلق بجاريين اى لوجوا واما الجملة الاسمية

الدالة على الضم ثابتون في الامعان لم يكن راجعاً عنهم متقبلاً منهم وقاعل  
 طبق قوله تعالى وحيث متعلق بطريق وضمير به لقوله تعالى وجملة اسمية  
 حال منه ومع الباء عطف عليها وجران كيف طبق بمعنى طبق غاية التطبيق  
 لا نأوان كما يجوز كون جزم المستند جملة انشائية لكن لا في ضمير الشأن ووجه  
 التطبيق انهم لما ادعوا احداث الاعيان في الجملة كان المتأخر في الزيد  
 التقي بابلج وجه واكد اى ليسوا في شئ من الاعيان وذلك لاننا سمعنا  
 كما يكون في الايات لنا كيد الايات فكذلك في التقي لنا كيد التقي لنا كيد  
 على ما قد يسبق الى الفهم واما الباء فليست لاننا كيد التقي **قوله** وعلى  
 تفاوت عطف على قوله على انه فيما اى في القول الذي يحكيه الله جل وعلا  
 عنهم وهوان جعل حال من كلام المتأخرين فليس للنظر فيه كنهى الا ان  
 يحل على التجريد وكذا ان جعل متعلقا بسلطتك او بتفاوت وكذا ان اريد  
 في الامر الذي والمعنى الذي يحكيه اى المحكى هو القول لا المعنى بل لا ينفك  
 من محل في ضمير هو اذ القول لا يجوز عوده الى كلام المتأخرين في الا  
 ما يحكيه وهو ظاهر **قوله** نقا وتا نصب على المصدر من معاوت كلام  
 المتأخرين ان به لبعيد الغايل في الجملة فان الحق تغلقه بتفاوت لا نأوان  
 وقوله ومع ان عطف على اسمية بتقدير موصوف اى والى جملة اسمية  
 وكناية مع ان والساكلة الخبر الرمي الرمي والسهم اذا اصاب ساكلة  
 الرمي من الصيد كانه غايبة في المقصود **قوله** وعلى ان ابراهيم  
 عطف على الله وعطف على تفاوت وكيف كان جزان وحين متعلق به والمعنى  
 ان سلام بالرفع بالابتداء الحمد وفي الجزاء على كبريد على ثبوت السلام  
 وهو احسن من تجده المستفاد من سلاما ما نصب على المصدر بمعنى  
 سلم سلاما على ان الحق ان مثل هذه الاسمية اعني التي تكون عد ولا  
 عن الفعلية تنبذ الله وامر التي هو كمال الثبوت **قوله** في موضعها  
 يعني الحالات المقتضية لتبذ الفعل بالشرط المختلفة **قوله** في  
 اذا كان المراد اختصار الفعلية يعني تحقيق مقام الفعلية لمناسته التجدد  
 ثم يتعلق به تصديدا لاختصاره وكون حدى هذا الفعل لازماً لاينا في ذلك  
 وقوله به لا استقر على قوى الاحتمالين وعلى الوجه الذي تقدم حالاً  
 متداخلاً في بدل خبر كونه بمعنى هب لا من استقرار الامر اذ قد يعرف  
 بالناظر **قوله** ويظهر لك من هذا يعني الضم وان ذهبوا الى ان الجملة



اربع اسميه وفعليه وشرطية وظرفية بناء على ان كانت مصدرة  
بشي من ادوات الشرط فشرطية والا فالمستند فيها اما استرفا سميت  
او فعل ففعليه او ظرف فظرفية لان المستند اذا كان صفة كاسم  
الفاعل مثلا مع فاعله فهو مفرد لاجلته وان كان جملة كما في ريد قام  
وزيد ابوع قائم فاجلته مركبة اي مشتملة على جملة والكلام في البسطة  
لكن يظهر مما ذكر من الظرفية اختصار للفعلية وان الشرطية ليست الا  
جزءه مقيد بغيره مخصوص هو الشرط لتحقيقه اجملة مضمون الجزاء  
وهو اما اسميه او فعليه ان مرجح الجمل كلها الى الاستمته والفعلية وهذا  
اولي مما يقال لان الشرطية فعليه لان الشرط ان سلم لزوم كونه فعلا هو  
قيد للجملة وانما الجملة هي الجزاء وهي قد تكون اسمية كمثل ان جيتي فانت حكم  
**قوله** واما الحالة المقنضية لتأخير المستند لمراتب بالضمير لتحلل الفاعل  
تفصيل الجملة ولما لم يكن للتأخير فيه ما يقتضيه بالذات وكان قد يجر  
المستند اليه بوجوب تأخير المستند جعل المقنض تأخيرا للمستند هو ما يتفق  
تقديم المستند اليه وهو كون ذكره اهم لكون مقدمه الاصل بالمقنض  
للغرض ولان كونه ضمير الشأن والشوفا الى الجزاء وغير ذلك مما ذكر في تقديم  
المستند اليه ولما كان هناك مظنة ان يتوهم على ما سأل بعض الكوفيين  
ان كون الحكم على المستند اليه مطلوباً يقتضي وجوب صدر الكلام للمستند  
اليه اي تقدمه على المستند لانه لا بد في الحكم عليه من عقلية ليكون الحكم  
على متحقق فحينئذ لك تأخير المستند ولا يحتاج الى شيء من الاعتراضات المذكورة  
في تقدم المستند اليه فانه بقوله واما ان اي ان يقتضك من ان تظن انك  
او تشك بكون الحكم على المستند اليه مطلوباً استجاب صدر الكلام الذي  
المستند اليه والمستند للمستند اليه فليس هو الذي ليس كونه الحكم  
كأننا هناك اي عند كون الحكم للمستند اليه مطلوباً الحكم على المستند اليه مطلوب  
هناك اي حيث يوجب صدر الكلام للمستند اليه وليس الاستيجاب  
المذكور كأننا هناك اي عند كون الحكم للمستند اليه مطلوباً ومرتب عليه لان  
طريقة الامر ان يكون ذلك هو الاصل والاعتبار لان يجب ادليس من لوازم  
التقدم في المفعولية التقدم في الذكر على الحكم بما يتوقف على تفعل المستند  
للغرض فلا تفعل عن حقيقة الامر ولا يغير بظاهر السهم بل بالمرء وجوب  
تقديم الفاعل مع انه واجبه لتأخير امتناع تقدم جزم المستند مع انه جائز

تابع في الكلام والجاء والجرور في قوطر ظننت بقلان خيرا في توقع المفعول  
الثاني كما يقول به خير **قوله** واما الحالة المقنضية لتقدم اي تقدم  
المستند فلا بد من القوم لها ولتأجيلها لانه قد احواله وجد تأخير المستند  
اليه على وجوه تقديم المستند لما ذكرنا **قوله** نحو كيف زيد الجزاء الجمل  
الامثلة جملة ظرفية استعنا فيه متقدمه على المتبدا ولا شبهة في ان المنظم  
بها مستغن لا يخرج عن مقوله الاستعنا وهذا نفي وما ذهب اليه  
من جواز كون خبر المتبدا جملة لشيء وقانون الطلب موضع نفي جزم  
كون نفي الاستعنا مقتضيا للتقدم **قوله** او ان يكون المراد تخصيص  
المستند اي جملة مقنضه بالتوهم للمستند اليه وهو معنى قصور المستند  
اليه على المستند على ما هو الاستعمال العربي فعني لكونكم ديني دينكم  
مقصود على الانصاف لكون لا يتجاوز الى الانصاف بل ديني مقصور على  
الانصاف بل لا يتجاوز الى الانصاف بل لكم على ما ذكر في قوله تعالى ان  
حسابهم الا على ربي معناه حسابهم مقصور على الانصاف بعلى ربي لا  
يتجاوز الى الانصاف بعلى وهذا مع وصوفه فتدقق على من يخفى عنك  
ما قال ومنشأن بوجهه انه لا يصح ان ديني لا يتجاوز الى الكفر ولم يعرف  
انه مفسوخ وكون اللام الجان مقنضه للاختصاص كما في دينكم لكم  
على تقدير التسليم لا ينافي كون التقديم كذلك فانه لا امتناع في اجتماع  
مثل هذه الاسباب كقوله واما انه ذكرنا ما تقدم واستعمالا غامضا  
ومعنى قائم هو انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى العود وفي قوله  
فردوه انشأ الى ان يسمي قصر القيد لا يتصور في مثل قابر هو معنى  
انما قصر الافراد لا يتنابيه على اعتقاد السامع الشركة ولا يقتضيه العا  
لان زيدا قائم وقاعد معا وانت تميمي وقيسي جميعا لغرض جملة من  
قصر الطلب بان يقتضيه السامع انه قاعد لا قائم وقيسي لا يعني والكون  
القصر تارة لقطع الشركة وتارة لتبني الرد وتارة لقلب حكم السامع اسرار  
بقوله وسيا تلك في هذه المعنى في فصل العصر كلام والظرف الاول  
حال من كلام والثاني مطلق ليسا تلك **قوله** التمس على انه اذا المستند  
خبر كقولها اي قول امرنا بطرأ وحاز الاخبار لا في المعنى كقول القائل  
به لالة لفظ القول وليس جواز الاخبار بناء على شئ ان الكلام **قوله**  
بدليل انهم يقولون في جميع الكتب كقوله وقولها بمعنى الشاعر والساعة



وان لم يشهد ان الكلام لها به ليل انهم يقولون في جميع الامور القابل باليقين  
ليسلب عن موجب شجاعة ثابتا شر اذا كانت بعد موته سكية وبني عليه  
فقلت ما حملته نضعا ولا وصغته يتنا ولا ارضعته عيلا ولا ابته  
ميتا ولا سقنته هديدا ولا اطعته كيدا ولا عذبت به في ليلة مظلمة  
مشهودة جيك النطاق تحت راسي سرج وعلى يديه درع فقولها تحت  
رأسى سرج حال من حملت به دون الواو فالظلم ان سرج فاعل الظلم  
لا مستد اذ لا يكون مما نحن فيه اعني تقديم الجزوان اوردته منه والعرب  
ترسم ان المرأة اذا ارضعت ثم وطئت تكلموا لولم لا ينجح يقال وصغتها طرية  
وضعا وتضعا بالصم بابتدائها من الواو واذا حملت في اخر طهرها في قبيل  
الحضنة واليثن ان يخرج رجلا الولد من قبل راسه ويدته في الولادة  
وهو مذموم عندهم والقبيل اللبن التي ترضعه المرأة وهي حامل والميتق  
الذي ياخذ شبه الفواق عند البكا اي ما قطعته عن نديها دون الرقي  
انما يصح لو دوي يدون بصم المتق ليكون مضارعا محالفا وابته مفتوح  
المتق من الابته من البتوته فقال ابائك الله خير وجعله من الالبات  
معنى قطع العمل والحكم والعزم والهدد مقصورا لهذا وهو اللان  
الخاثر والحكم الطربيع جمع الحياك وهي انطربته في الرمل والنطاق شقة  
تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاعلى والاسفل غر على  
الارض وليس لها جحجج ولا ينطق ولا ساقان **قوله** اي للدرع حلق جمع  
حلقه ولحيات في وصفة ضيق بمعنى صنفه بالآء لانه في الاصل مصدر  
الوضين من وضنت النسع ليجته الهاجر الحاطر محس يقبله خطر فيه **قوله**  
اخر اي كثر شريف والافز من الخيل الابيض الجبهة وهو ممدوح في  
الفوز فاستعمل في كل شريف ابلغ معنى من بل الصبح اصفا واشرف تامة  
الهداة جمع هاد غلو جيل في راسه نار جملة من مستد او خير وان كان يحمل  
ان يكون نار فاعل الظرف لا عماده على الموصوف كاذكروا في قوله تعالى فيه  
ظلمات **قوله** تراثي استننا منقطع بمعنى لكتي **قوله** ولكم في الارض الظرف  
الاول جزوانا في متعلق به مستقر موضع استقرار ومناخ تمتع الحين  
الى الموت والقيامه **قوله** فان النعت لا يقدم بيان وتعليل كون  
القديم منها على ان المفرد من خبر لا نعت وامتناع تقديم التوارع مما لم يخلف  
فيه احد ووصف كون التابع نائبا والمتبوع سابعا ما اخذ من تعريف التابع

اعني

182  
ووجب جعلها هو صفة في المعنى كالا عند التقاء كما في جاني اكا جلا  
مع التزام كون ذي الحال تكة دليل عليه **قوله** يتاخر عن المنكر اخزان  
عن نحو زيد في الدار لان الظرف لا يحتمل الوصف فيه فضلا عن اولويتها  
لانه جملة والجملة انما تنفع صفة للنكرة وصغير منه للظرف المتاخر والباء  
باعتبار المفضل عليه كما يقول زيد بالاكرا من اجد منه بالاهانة ولا من  
تقبل بالاولوية وذلك اشارة اليها واستدعاج ورئيل من امرين وما سبق  
اشارة اليها ذكر في بحث تعريف المستد اليه من ان المستد والمستد كلما  
ازداد اخصوصا ازداد الحكم بعدا فاذا زاد فادى **قوله** ولذلك  
اي ولكون الاولوية مبنية على الامر من او تكون المصدر الى التشية  
مبنيا على ما ذكر لا يجب تقديم الظرف اذا كان المنكر موصوفا كما ذكر  
صاحب الكشاف في قوله قوله تعالى واجل مسمى عندك انه جاز قد يمر  
المبتدأ النكرة على الخبر الظرف لانه يخص بالصفة فقارب المعروفة ثم انه  
وان كان الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس لانه  
لما كان المعنى واي اجل عنده تعظما لسان الساعة وجب التقديم ومن هذا  
القبيل له ضمير وطالح كون المنكر موصوفا **قوله** وان هذا التقديم  
ابتدأ الكلام لرفع التوهم لنا شئ من يقتيد عدم وجوب التقديم بما اذا كان  
المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا يجب التقديم فقال ان ذلك  
ليس على اطلاقه بل فيه تفضيل وهو ان المنكر الغير الموصوف ان كان محض  
صاحلا لا يقع مبتدأ الا يلزم التقديم مثل رجل في الدار وما احد في الدار  
وسلام عليك والا يلزم لكن المصنف اقتصر هل ما كان في الاصل مصدرا  
مضوبا باعدل به الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل عبالني لان المراد  
اعمر من ان يكون له فعل كسلاما ولا كويل وعمل عدم الوجوب في المصدر  
والوجوب في غير بانا الظرف الواقع جرا عن المصدر كان له في الاصل  
حق التاخر عن المصدر المحمول مبتدأ لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله  
وحق العمل التاخر من جعل ظرفا مستقلا واقفا جازا عن المصدر لم  
يلزم تقديمه عليه وكما في الحق القديم ولا كذلك الظرف الواقع جرا عن  
غير المصدر فقوله فلا جواب اما اي فلا يلزم تقديمه وقرقا عليه له  
وقبل صيرورته متعلقا بالظرف له حق وذلك اي ما كان قبل الصيرورة  
مبتدأ او قوله من لا حال من سلاما عليك لا وصف لان اللفظ المحكي بكون



معرفة وكنا مفيداً الجهد لذلك أي لكونه منزلة منزلة استمر عليك لا  
 وفيه إشارة إلى أن حذف الفعل لا يرفع المصدر قائم مقامه فيكون هو العامل  
 في عليك على الأصح وقوله وبين طرف أعاد لفظين ليعتد العبد وطول الفصل  
 والآخر الكلام بين طرف له وطرف ليس له ذلك أي حتى في التاجز مثل ما خلق  
 وفي زاسه نار وهو ظاهر وقد بقوله قبل صيرورته لأن بعد الصيرورة  
 متبداً للكل نحو في التاجز من حيث كونه جزئاً **قوله** علم أن في مثل ذلك  
 وإن جاز قبل الصيرورة متبداً يقال ونيلك بأعمال ويلا في لك كونه  
 بمعنى هلاكاً وعداً بالكل الاستعمال الشائع وملك في الإضافة **قوله** أو  
 يكون عطف على قوله يكون المراد قلب السامع معقوداً به أي بالمشكك هل كان  
 الخضم وقوله أو لأنه صالح عطف على أن يكون أما إذا كان على حذف اللام فظاً  
 وأما إذا لم يكن فمن عطف الجملة على المفرد الواقع خبر متبداً كقولك زيد كرم  
 وفي نعمة والضرب شديد والتأديب وقوله كما إذا قلت أمثلة لتقديم المسند  
 الذي هو أكرم والمعنى كالقديم الذي يحقق إذا قلت عليه من الرحمن المستحق  
 تقديم عليه لأن الوقوع عليه أكرم عند السامع من أن يكون ذلك ثواباً  
 أو عقاباً ومن الرحمن حال من المستكن في عليه وعطف الأيات بكلمة أو على طريقة  
 أو كسب من التماثل إلى استواء الكل في صحة التمثيل بها لأنه نظير  
 الأيات في سلك واحد لا يتركها في التطور بمطرباً لتوحيده وضروري  
 والأمر بالتي هو تعلق السلام به فقد **قوله** وليس بمن قد مر وهو  
 خبر ليس وبين الصلوح وهو خبر لم يكن لأهميته والمعنى إذا لم يكن في الجملة شفع  
 قبل وعناية عن الباطن فلا نفع في شفع من خارج وقوله أو أن يكون عاد إلى  
 عطف المفرد على المفرد وقوله لأنه مسند موصوف بقوله يشرف أي يقضي  
 الدنيا بهجة تلك الثلاثة أي حياة المرء وما في العزلة النار لا جنة أو لها  
 الذي هو الصبا لكونه زمن ظلمات الجملة العوالية لا يتقدم إلى نظائر  
 المعاش وبجاء المعاد بمنزلة الدخان ولا في آخرها لكونه أيام الشجوة وضعف  
 القوي وغلبة الهوم وأسيلة البرم والنيل المضاد لأمرا الحياة بمنزلة الرقاد  
 وأما أصلها الباب الذي هو زمان كون القوى مشبوبة مشتعلة متندبة  
 إلى المطالب على ما ينبغي كان الصافية القوية الاشتغال وقيل  
 وعيش الشباب وليس منها صباي ولا ذواي الهوان وحسن  
 تشرق مسنداً إلى ضمير بلا تد على أن الدنيا مفعول فيه لغو من المعنى وعلى أن

مفعول فيه لغو من المعنى وعلى أن الدنيا مفعول به على تعيين الاشتراق معنى إلا  
 أو كونه متقدماً بنفسه على ما في الكشف عنه ولعن الظاهر القوي إلى  
 الضعيف الخفي وحتى اعتبار التوقيف بتقديم المسند بطول الكلام فيه ليترا  
 فيترايد السؤق فتكمل الله عند النيل فيحسن الكلام والتشويق بما به الحسن  
 كما في ثلاثة تشرق البيت لا كمالنا راحية ومن راداً وأخرها **قوله** أو يكون  
 من عطف الفعل على الفعل في أن يكون وهذا على عادة أقتانه في الكلام  
 والمعنى أن من الحالات المقتضية لتقديم المسند أن يكون المراد بالجملة أفاد  
 بتجدد الحكم الذي يتضمنه دون البتوت فيجعل المسند صلا لانه الموضوع  
 لأفادة الجهد وقد مر البتة على ما يستند إليه ذلك الفعل في الدرجة الأولى  
 مثل عرف زيد وإذا تدبرت فهذا تكرير لما سبق من أن قصد التخصيص  
 بأحد الأزمنة وأفادة الجهد يقتضي كون المسند مصدراً اصطفاً  
 أفادة الجهد وتأت إلى جعل المسند فعلاً وتأت إلى تقديمه ثم قال وقوله  
 في الدرجة الأولى أحرار عن نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف مما تكون  
 الجملة مسنداً لها جملة فعلية المسند إليه فيها صير يعود إلى المبتدأ فإن الفعل  
 في مثل هذه الجملة يستند إلى ما بعده من الضمير أي في الدرجة الأولى  
 بواسطة عود الضمير إلى ما قبل الفعل وهو المبتدأ يستند إليه في الدرجة  
 الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاحتراز أن المراد بمثل هذه الجملة أفاد  
 الجهد كما سبق من أن الحالة المقتضية لكون المسند جملة فعلية هي إذا كان  
 المراد أفادة الجهد ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند إليه في تلك  
 الجملة مطلقاً بل على ما استند إليه الفعل في الدرجة الأولى وهو الفاعل  
 لا على ما استند إليه في الدرجة الثانية وهو المبتدأ فما يوجه من أن وجه  
 الاحتراز هو أن مثل هذا لا يكون لأفادة الجهد وغلط صريح والحاصل  
 أن لأفادة الجهد دبا جملة طريقتين أحدهما جعل مسنداً لها صلاً وبها  
 تقدم على المسند إليه والثانية جملة فعلية عليه وبها تأخر عنه  
**قوله** وإذا سلكت هذه الطريقة يعني طريقة استناد الفعل إلى ما بعده  
 من الضمير ثم بواسطة عود الضمير إلى ما قبله سلكت باعتبارين أحدهما  
 أن يجري الكلام على ظاهر من كون المرفوع مثل الفعل من أول الأمر متبداً  
 والفعل مع الضمير ومنه ونظير الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد إلا قوياً  
 الحكم وثانيهما أن يقدم المرفوع موحراً في الأصل على أنه تابع للضمير



بعد الفعل ثم يقال قد مرجح مبتدأ ونظم الكلام بهذا الاعتبار فيفيد  
التخصيص أي قصر المستند على المستند إليه بناء على الاستعمال وهو كثير والمنشأ  
بان فيه تأكيداً والتخصيص تأكيداً على تأكيد الاعتبار بما أحقنا لتأخير الفعل  
**قوله** كما إذا قلنا زيد عارف أو زيد عارف عما المستند إليه في الجملة استمر  
مظهر معروفة فانه لا يعتبر فيه تقديم وتأخير إذ لم يرد مثله للتخصيص لطلب  
له سبب وسبب من كلامه ما يوافق هذا وقوله الآية التلطف استنار  
من قوله لا يعقد ريقهم وتأخير أي الآن يقال ان التلطف بابا قبل التلطف  
يعرفه وكذا التلواقي وكلمة الله تستعمل عند المقصد إلى استئذان من بعيد  
نادى ركانه يدعوا لله ويناديه استظلالاً به واستعانته على ذلك **قوله**  
وسبب تقوته ظاهراً في حد ذاته وهو انه قد سبق أن الاسناد إلى الضمير  
في الدرجة الأولى وإلى المبتدأ بواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية ومنها  
قد عكس فزع أن الفعل يستند إلى المبتدأ ولا يثرب بواسطة فضمة الضمير  
الحال إلى المبتدأ يستند ويصرف إليه ثانياً وقد ذكر كلام المفضل في هذا  
المقام فذهب بعضهم إلى ان هناك ثلاثة أسانيد الأولى اسناد الفعل نفسه  
إلى المبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ إلى نفسه فيتحقق بينهما حكم الثاني  
اسناده إلى الفاعل الذي هو الضمير بعد وهو للمعنى بقوله فان الفعل  
فيه يستند إلى ما بعده من الضمير مبتدأ وهذا هو الاسناد في الدرجة الأولى  
بالنسبة إلى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير إلى المبتدأ وهو المعنى  
بقوله ثم إذا كان متضمناً للضمير صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً وهو  
الاسناد في الدرجة الثانية على ما قال ثم بواسطة عود الضمير إلى ما قبله  
يستند إليه في الدرجة الثانية وهذا لا ينافي كون اسناد مجرد الفعل  
إلى المبتدأ اسناداً على الدرجة الثانية ولم يتعرض في بيان سبب التقوى  
لأسناد الفعل إلى ما بعده من الضمير لانه يصدر بيان تكرار الاسناد إلى  
المبتدأ المحصل التقوى وفيه نظر من وجوه الأول أن اسناد مجرد الفعل إلى  
المبتدأ إنما لا يقول به الحجة ولا يطابق أصولهم وإضافته استند عا إلى  
المبتدأ من حيث كونه مبتدأ لا يستقيم لانه يستند في الاسناد الجز وهو الجملة  
لا الفعل الثاني أن المستند إلى المبتدأ بلا ضمة ولا نزاع هو الجملة أعني  
الفعل والضمير وقد سقطت عن درجة الاعتبار وبعد اعتبار بصير الاسناد  
أربعة ولم يقل به أحد ولم يلق إليه ضرورة الثالث انه لا اليد تحسب

الاصطلاح فليس هذا الاسناد الفعل إلى الفاعل والجملة إلى المبتدأ وإن  
أريد بحسب المعنى فليس إلا اسناداً واحدة هو نسبة الحدث كالعرفان إلى ما  
يقوم به كزيد فقولنا انه يلزم من اسناد الفعل إلى الضمير الفاعل اصطلاحاً  
إشارة إلى ما يعود إليه من جهة المعنى لكان صحيحاً كما نقول في مرتب زيد فاما  
ان القيام مستند إلى زيد وإلى هذا عميل كلام الخارج العلامة حيث يقول  
ان التقوى يحصل بالاسناد المستند إلى المبتدأ والخبر المقترن إليه بقوله  
المبتدأ إلى نفسه وبالاسنادين اللذين هما بمنزلة اسناد الفعل إلى الضمير  
وهو الذي في الدرجة الأولى وثانها اسناده إلى المبتدأ بواسطة ضمير  
الضمير وهو الذي في الدرجة الثانية ولهذا لا يندفع الإشكال لان ما  
ذكر في تعريف التقوى من الاسناد الأول الذي يستند عينا المبتدأ هو  
اسناد الخبر إلى المبتدأ مع قطع النظر عن انه يتحقق الضمير ولا يتضمنه وهو  
غير ما وصفه بكونه في الدرجة الأولى وفي الدرجة الثانية والاسناد  
الثاني المشار إليه بقوله صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً هو اسناد المبتدأ  
بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية ولم يتعرض في  
بيان سبب التقوى إلى الاسناد في الدرجة الأولى أعني اسناد الفعل إلى الضمير  
لانه ليس سبب بل وسيلة إلى السبب فان قلت اسناد الخبر الذي هو  
الجملة إلى المبتدأ متاخر عن اسناد الفعل إلى الضمير وعما يقارنه في الوجود  
ويقارن بحسب الاعتبار أعني الاسناد إلى المبتدأ بواسطة الضمير فاما  
معنى قوله ثم إذا كان متضمناً للضمير بلفظ ثم قلت معناه تأخر  
هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر إلى المبتدأ سواء  
كان متضمناً للضمير أو لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد  
ملاحظة على الإطلاق **قوله** أو زيد عرفه ذكر بلفظ أو لأنه  
وإن شاركنا عرفنا واثبت عرفنا في إعادة التقوى لكنه قطع في  
ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف انما عرفت واثبت عرفت **قوله** فإذا  
قلت هو يعطى الجزيل أي العطاء العظيم فالمراد تحقيق ذلك وتقوته  
لا تخصيصه بحسب المقام وبعد ما عرفت على التخصيص واعتباره  
التمسك بالخبر الذي هو نايه على أصل الكلام وعده عن ظاهره  
ثم أورد أمثلة في التزويل لعل قطعاً ان ليس معنى على التخصيص لكن زيد  
المثال الأول هو قولهم اذ في القرآن واتخذوا من دونه الهة لا من دون

واحد احد على اسناد



وفي المثال الثاني هو شارح في تقديره عند مكنونه للتخصيص حيث قال ليس المراد انه لا يقول غير الصالحين والصواب ليس المراد ان غير الاتقوا الصالحين لان المعنى على تقدير التخصيص قصر المسند على المسند اليه كما قرئ في سائر الامثلة ومعنى يوزعون يحسون ويحسبون اي يحسوا وانهم الى ان لم يلقوا واخرهم ومحل الكفر وبالحال من فاعل دخلوا وخرجوا ومحل قد دخلوا وهو قد خرجوا الحال من فاعل قالوا الامن فاعل امن على ما يوهو وهو ظاهر الفاعل المعنى على قصر الخروج بالكفر على الداخلين المتأقين بل على حقيقة ذلك **قوله** ولكنك اذا قلت عطف على فاذا قلت يريد ان حكم التقى في معنوي التقوى حكما لا جانا فانت لا تكذب او كسر لا تكذب بلا شبهة ومن لا يكذب انت مع شبهة تزول بالنظر في ان انت لا تكذب المحكوم عليه وتقر برأيه هو ذلك المالك كونه لا لتأكيد الحكم وتقوية على الكذب عن المذكور لانه لم يفتح مبتدا التكرار الاسناد فيعزى الحكم فندبر وتفتكر فيما سبق من ان تأكيد المسند اليه يكون لتقوية ودفع توهم التجوز والتمهيد او انسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوى الحكم ان يكون اذا وقع انت مثلا مبتدا يستدعي اسنادا اليه ثم تكرر ذلك الاسناد للصحة والباء في بنى الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفي بانه تأكيد بمعنى ان الحكم انما وقع عليه لا على غيره لا معنى ان المحكوم به كفى الكذب انما ثبت له لا لغيره ليلزم التخصيص **قوله** وعلى اي طريق انت لا تكذب في كونه للتقوى وردت الآيات المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بالحق لا يوهو اليه ومعنى غيب عنهم الانباء استتورت عليهم طرق الاخبار لا اعتذار فهو لا يتسألون عما يحجبون به بل يشككون جرحه وانقطاعا **قوله** ويقرب لما فيه من اسناد المسند واخر الى الصبر العابد اليه وصحة لانه عارف ولذلك اسناد الى شبهة عارف بما لا يخفى فيه وقوله لم يحكم على عارف يعني مع الصبر والافحور عرف ايضا ليس بحجة واما القول بان عارفا لم يعا معاملة الحجة في البنا فان اريد مجرد عارف بدونا الصبر فهو بمنزلة جز الحجة لا الحجة فلا حجة للبنا وان اريد عارف مع الصبر فلا دلالة لقوله حان رجل عارف ورأت رجلا عارفا ومررت بحمل عارف على اعرابه بل ظاهرا ان الاعراب انما هو عارف الذي هو اسر لا للمركب الذي هو عارف مع الصبر ويتضح ذلك غاية الوضوح في محو مررت بحمل عارف المسند الى الصبر

بنا على شبهة بالحالي عن الصبر من جهة عدم تخرج في الاحوال لما انك عارف المسند الى المظهر في مثل زيد عارف ابو وليس فيه هذا الشبه اجاب بانه حكم بانفراذه تبعا للمسند الى الصبر فالمصوب في تبعه لرجل عارف وفاعله نحو زيد عارف ابو اي جعل عارف ابو تابعا لرجل عارف في حكم الافراد والتحقيق ان انتساب اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم وانما معتبر في تفسير الكلام لا تشقا صحة السكوت وتحقيق الاحتياج على مجرد شبهة بالحالي عن الصبر من غير ان تبين معنى مخرجه عن حدة الكلام خارج عن القفا **قوله** وبالاختبار الثاني عطف على مجرد الاعتبار الاول لم يقل لا يبيد الا التخصيص وربما يناقش في عدم افادته التقوى لان ثبوت اصل الفعل كيف وقد تكرر الاسماء وتقرر ان ليس التخصيص لا تأكيدا على تأكيد نعم لا يكون المراد هو التقوى لان ثبوت اصل الفعل مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للمقصد الى التأكيد لانه انما يحسن اذا حاجت قلب السامع شبهة ولقد صرح صاحب الكشاف بانه لانه على الامر جميعا حيث قال في قوله تعالى الله وللمنى نزل احسن الحديث في انباء اسر الله سبحانه وبنار نزل عليه تأكيد لاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر عن غيره **قوله** ومن اهل المدينة عطف على ممن حوكموا وخبر مبتدأ هو موصوف مرة والى من اهل المدينة فهو مرد وعلى النفاق اي هم ووافيه وعقوا واسموا عليه السويديا وات جمع السويديا وهي حبة القلب **قوله** ونظير قولنا لما ذكر من قبل الاسر الواقع بعد جملة فعلية ما يجوز فيه اعتبار الابتداء فيفيد التو واعتبار التقديم فيفيد التخصيص ورد ما هو قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم وما هو قطعي في اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء فقوله زيد اعرفت او عرفت لا يحتمل الابتداء اذ حينئذ لا يكون لتخصيص جهة بل يجب ان يعتبر موحدا على انه معقول عرفت فقوله وفي اعتبار التقديم اي على سبيل القطع وقوله الرض يفيد الاخر بيان لما ذكر من كون المثال الاول لا ابتداء قطعا والثاني للتخصيص قطعا ووجه افادة زيدا عرفت بالنصب لتخصيص زيد بالعرفان اي قصر العرفان عليه ظاهرا واما وجه افادة زيدا عرفت او عرفت بالرفع للتحقيق فلا ادليس فيه تكرير انقطاع عرفا نك على زيد الا ان يقال ان المبتدأ يستدعي خبرا له فاذا ذكر



بعد ما يصلح الخبرية ان عقد بينهما حكم هو كون اريد قد وقع العرفان  
 عليه ثم لما كان الجزم مستغنيا لا يقع العرفان على ضمير زيد تحتقار  
 تقدير انكرو ذلك الاتباع واما على تقدير الشيخ عبد القاهر وجه التو  
 كما سبق فالامر ظاهر **قوله** واما زيدا عرفت يعني اذا جعل الاسم  
 منصوبا والفعل مشتغلا عنه بغيره فان قدرنا الفعل المحذوف  
 المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو التخصيص لما فيه من بعدة المفعول  
 وان قدر قبله فلم يرد التاكيد وفي هذا جرت لان ذكر الفعل في مثل هذا  
 يكون مجزا والتقدير المحذوف دون التاكيد والتقدير وهذا لا يجوز الجمع  
 بينهما **قوله** واما نحو قوله تعالى واما عتود فصد بناهم يعني اذا كان  
 المنصوب الذي قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقفا بعد كلمة اما  
 فالجواز والمفسر بل المذكور لا بد ان يقدر بعد الاسم اي اما عتود فصد  
 ويمتنع ان يقدر قبله مثل اما فصدنا عتود لاستكرامهم قال حرفي شرط  
 وجزا والتزامهم وقوع شي بينهما يكون كاشا نل جزما التزموا حذوفه من  
 فعل الشرط اعني كمن شي لان قولك اما زيد فنطلق معناه مما يمكن  
 شي فريد منطلق واذا كان تقدير الفعل بعد الاسم فهو التخصيص قطعا  
 هذا واحتج ان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص رد اعلى من زعم الاشراك  
 او انفرادا لغيره بالجدلية بل بانيات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد  
 على ما هو مدلوله لما اثر الاجازة عن توصيفهم الا ترى انه اذا حاك زيد  
 زيد وعمر ونسبنا ما فعلت بما نقول اما زيد فصدت واما عمر فاكوت  
 من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة السامع باصل الفعل وقبلا ورونا  
 تمام تحقيق هذا في شرح التخصيص **قوله** في احتمال الاعتراض ان اي تقوي  
 الحكم والتخصيص وقوله على السواء بما يشعرون بان نحو زيد عرفت بحمل  
 التخصيص مخرجها على ما سيجي ونحو رجل عرفت بحمل التقوي كذلك بحمل  
 فيما اذا كان المنكر موضوعا مثل واصل مسمى عند تقديره حصل وثبت وهذا  
 قال حق المعرفة وحق المنكر اي المناسب له اللائق بحاله وافترقا الحكمين  
 الصورتين الثلاث اعني هو عرفت زيد عرفت ورجل عرفت هو ان الاول عمل  
 الاعتبارين على السواء حتى زيد عرفت بحمل على التقوي ورجل عرفت على  
 التخصيص ووجه الافتراض اننا اذا قلنا هو عرفت لم يكن هو فاعل عرفت  
 لانه ليس من مواقع جواز انقضا الضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز

تقديمه اذ لا مانع هنا يتصور سوى كونه فاعلا واجزا الجملة يجوز تقديم  
 بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فنقولنا هو عرفت يكون  
 له احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء اي كونه مبتدئا عن اصله من غير  
 تقديم وتأخير لكونه في موضعه الذي هو ما قبل المسند وتبلي شرطه الذي  
 هو حصول تمام الفائدة فالاجازة لكونه معروفة واذا قلنا عرفت زيد  
 كان زيدا فاعل عرفت لان اعتبار ضمير مهم في الفعل يترادف بالاسم المظهر  
 منه قليل في كلام العرب جازا فلا وجه بحمل الكلام الشائع الاستعمال الكثير  
 النظائر عليه فان قلت هو مع قلبه ثابت في فصح الكلام مثل واسرو  
 النجوي الذين ظلموا فلم لا يصح حمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في فصح  
 الكلام انما هو مع ابرار الضمير والالتباس فيه مع احتمال ان لا يكونوا و  
 ضمير اهل حرفاء الاعلى كون الفاعل جمعا على ما هو لغة اكلوني الراعين  
 او يكون الذين ظلموا ايضا على الذم او رضا او مبتدئا متاخرا عن الخبر  
 لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرفت زيد واذا كان زيد فاعلا لم يجز  
 تقديمه للاجماع والالتباس فلم يكن زيدا عرفت سوى احتمال الابتداء و  
 التقديم واما رجل عرفت فلا يحمل الاستدلال فوات شرط المتد او هو لغير  
 او التخصيص فحمل على انه كان في الاصل موحدا بتدلا من ضمير يعبر في عرف  
 كما في قوله تعالى واسرو النجوي الذين ظلموا بدلا من الو او في اسروا نفر  
 قدم كما قدمه التاكيد في هو عرفت فان قيل القول بان رجل في رجل  
 عرفت رجل بدل من الضمير مما لم يقل لم يره احد كيف وانه يستلزم ان  
 يقال عرفت رجلان وعرفت رجالا ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا  
 عن الوجوب قلت ليس المراد ان المرفوع في مثل عرفت رجل بدل بل ان  
 رجل عرفت مقدر بعرف رجل على ان يكون رجل بدلا لاحتج ان رجلان عرفا  
 يكون مقدران بعرف رجلان فهو دأما في التقديم دون التحقيق ومن  
 الاعتراضات القوية لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل مادام  
 فاعلا فكذلك البدل والتاكيد للاجماع على امتناع تقديم التوابع ولهذا  
 يقين النص على الاستثناء في مثل ما جازي الا زيدا احد لئلا يلزم تقديم  
 البدل وتبين كون الظرف في مثل في الدار رجل جزا لئلا لا امتناع تقديم  
 المفت كما صرح به فيما سبق وتبين النص على الحال فيما اذا قدم صفة  
 النكرة مثل سار راكبا رجل وانما زيد مع الفصح والاحراج عن التا بعينة



فليعتبر مثله في الفاعل انما بان يحل اعتبار احواله على الفاعلية مقارنا  
 لا اعتبار الضمير في الفعل لئلا يلزم خلوه الفعل عن الفاعل فان جمع ذلك  
 اعتبار محض من السامع كقولنا زيد عرف او هو عرف او جعل عرف وبالحكمة  
 فيجوز التقديم في التابع معسوخا او غير معسوخ بحكم ما بين حجة الافراد  
 واجيب بمنع الاستواء والتحكم فان الفاعل في التابع واقع كما في جرد قطعة  
 واخلاق نيا ب والمومن العايدات الطير بخلاف الفاعل والبعض في فتح الفاعل  
 ابطا لا بحكمة وتغيير معنوها لان الفاعل جزء من الجملة معنوها فترفع  
 هي بارتفاعه بخلاف التاكيد فانه من العوارض والمواضع والفاعل ان يقول  
 يعود المحذوف في تجوز الضمير في التابع دون المشتبه بالفاعل لان ما ذكر من  
 الفرق ساقتا اما الاول فلان الضمير ليس امر محققا يمكن الحكم بوقوعه في  
 جرد قطبته دون زيد قام واما الثاني فلما من جواز ان يحل اعتبار الضمير  
 مقارنا لا اعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المتقدم في جواز ان عرف  
 وجعل عرف تأكيد وبذلك لا صلاحا وان الجملة فعلية لا اسمية بتأني على جواز  
 تقديم التوابع دون الضمير كما مر قوله . ثبت بها قبل الحاق بليله  
 . كان محققا كذا ذلك الشهر . فان كذا تأكيد لذلك الشهر . وقوله .  
 . الا يا اخلة من ذات عروق . عليك ورحمة الله السلام . فمن يحل  
 ورحمة الله عطا على السلام لا على المستكن . عليك . وقوله . الحاسي .  
 . لو كان يشكي الى الاموات من الفتي الاحياء بعد من سنة الكمد .  
 ثم استكتك لاسكان وساكنه . قبر سيجارا وقبر على قصده . فان سا  
 عطفت على قبر وهو مكاني محصنه ومحالفة لاجماع النحاة ورضي لكثير  
 من القواعد من غير حجة وبنت الحاق مع انه من شعر الاعام بحل ان  
 يكون كذا تأكيد للمستكن . كان تدبر ذكر الحاق وذلك الشهر يدل منه  
 وتقديم المعطوف جاز بشرط الصروف وعدم التقديم على العامل وكون الفاعل  
 احد الخمسة اعني الواو والفاء ونم واد ولا يخرج به المحققون من النحاة انه  
**قوله** . ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل اي كان جبرا او  
 وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اي على غير الاسم الذي هو مدلول  
 ذلك الفعل صفة له لوله وقام به كما اذا قلت زيدا عرف بضمه هو فان  
 ضميره قد جرى على المستكن الثاني اعني عمرا وهو في المعنى صفة له لانه  
 الضارب لعمرو وقوله في موضع الاكابر احراز عن عهده زيد ضربه فانه

لا ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضربه مع ان الفعل جري على زيد وهو في  
 المعنى لعنه لا ارتفاع الالتباس بل هو في التانيث وكذا الزيدان عمر وضمير  
 وقد ضمير الفاعل لان ضمير المفعول متلافة ينفصل بغير ما ذكر كالقديم  
 نحو اياك نعبد وكالجرى المفعول لانه اذا جرى الصفة على غير من هي له .  
 ينفصل الضمير من غير اشتراط الالتباس نحو هند رند صار بته هي والزيد  
 عمرو صار بابه هما والفرق في كتب الفقه وينبغي ان يحل هذا على ما اذا كان الفعل  
 مذكورا والافمن صور الانفصال حذف الفعل كما في قوله تعالى قل وانتم  
 تملكون خزائن رحمة ربني فان انتم فاعل فعل محذوف فيفسد الظاهر  
 لان لو انما دخل الفعل دون الاسم **قوله** . واذا قلنا عرف زيد كان  
 زيد مرفوعا بعرف يعني على الفاعلية وكان ينبغي ان يصح بذلك اذ  
 مجرد الارتفاع بعرف لا يوجب ان لا يكون له احتمال التقدم ولا التاخر  
 التعليل بقوله لقلة نظائر واسروا النحوي الذين ظلموا فان كذا تأكيد  
 والبدء لا ايضا مرفوع بالفعل على الاصح **قوله** . لقلة نظائر واسروا  
 النحوي الذين ظلموا يعني على القول بابتداء المظهر من الضمير الذي لا يعرف  
 مذكوره لانه كذلك البتة بخلاف مررت بالعموم فاكرموني رجالا ضلحا  
 والعموم رأتهم رجالا صلاحيين غير تفوقه بين المرفوع وغيره على ما هو **قوله** .  
 الابذل لك اتوجه البعبد هو جعل زيد بذا لان الضمير المرفوع في عرف  
 كما في واسروا النحوي الذين ظلموا **قوله** . اذ لم يمنع مانع متعلق بقوله  
 اعلم اربك وقوله كما اذا قلت بمعنى مثل الخصم في قولك رجلا فان  
 لا مانع منه فقوله لصحة ان يراد علة لا تنافي كنع فيه كما ان قوله لا امتناع  
 متعلق بمضنون دون قوله لتعليل لوجود المانع في شره هو ذئاب ووجه  
 امتناع ان يراد ان المهر شر لا خبرانه قدما شره عند العرب ان الكلب لما  
 يصيح عند رؤية الشرور والمكان لا الخيرات وهذا مما ياقص منه فقد  
 قال الشيخ عند القاهر قد مر شر لان المعنى الذي اهر من جنس الشر  
 لا من جنس الخير **قوله** . اللهم الا اذا حملت التخصيص استثناء من قوله  
 دون قوله بمعنى ان فيه مانعا من التخصيص لان يحمل التخصيص على  
 الفرد في دون الجنس فانه لا يتحقق فيه ما ذكر من المانع لكن يكون  
 قوله شره هو ذا نابح كونه ملتصقا وماخوذا بهذا الوجه من  
 التخصيص كايضا عن مواضع استعماله لانه وان لم يمنع ان المراد شر



المهرشرا لاشرا نكتهم لا يستعملون هذا الكلام في هذا المعنى **قوله** واذا قد  
 عرفت متعلق بمحذوف اي لم يطلب وجه له تخصيصه اي يكون هذا الكلام  
 لقصر المسند على المسند عليه فالوجه اي وجه الجمع بين ما ذكرنا من وجود المانع  
 من التخصيص الجبني والفردي وما صرحوا به من كونه للتخصيص الجبني على التخصيص  
 النوعي بان محل التنكير على التحويل في التظهير كما سبق من ان التنكير قد ياتي للتظهير  
 فيكون المعنى شريطة تظهير هو اننا لا نحقق له في التظهير بالتنكير  
 موضع القطع لما دللنا به من قوله اصحاب المحرر وطبقا للفصل فان قيل  
 فالمشكر حينئذ بمنزلة الموصوف فيصح عمله على الاستدراك المعروف المظهر  
 ولا يحتاج الى اعتبار القديم والتاخير فمن ان يستفاد التخصيص **قوله** ان  
 من هو الصفة اذ يصير المعنى شرطية لا شرعية فطبع كما يقولون  
 اكبر احوتك اي لا اصغرهما **قوله** ولما عرفت متعلق بقوله تراعى اي  
 النقصا والشرطية اعني اذا استعملوا لا يكادون ان يفعلوا تروى وتكون  
 اي تقديمها متعلق بقوله لا يكادون وتكون تروى وتكون تروى وتكون  
 وعلى سائرين متعلق بالتعريض على تضمن معنى الاطلاق كراهة تكرار الباء  
 الحارة المتعلقة بفعل واحد وان كانت بمعنى اخر واعوان لفعل من الاعانة  
 واللام في المعنى متعلق باعوان والاعانة له وعليه معنى في الظرف اعني اذ  
 ذاك متعلق بالمراد اي بالمعنى الذي اريد به فظا مثل وغيره من الالامتناع  
 وعدم ارادة التعريض متحقق ومعنى تبا الفعل على المسند اجله جمل عنده  
 ومعنى قوي الحكم اشد تقوية له وكان من المراد بجلال جند في الزوايد  
 اذ لا معنى لكون البناء على المسند اشد قوة للحكم اللهم الا ان يراد لاجل الحكم  
 ولا فادته ومن غير متعلق باستعملوا اي استعمالها لا من غير معنى انه لم  
 يفش من ارادة التعريض يقال ضرب من غير ذب اي لا من ذب فليس المقصد  
 في مثل هذه التركيب الى امر مغاير لما اضيف اليه لفظ غير الى انفيه وفيه  
 احتراز عن نحو لا يجل مثلك ولا جود فانه لا يكون غيرك تعريضا بان زيد  
 المماثل للمخاطب والمماثلة لا يجل ولا جود فانه لا يكون مما خفي ولا  
 يلزم فيه التثنية ومقصود الكلام واضح وفيه تقرير واستشهاد بكون المقصد  
 مفيدا للتقوي في النفي ايضا ووجه الكاينة انهم اذا نفوا الجمل عن زيد مسند  
 وعن هو على احض صفاته فقد نفوا عنه كما يقولون ايفعت لثاته وبلغت  
 اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه الجود والافوا الجود عن غيره وهو موجود

شرم

محلا البته فمما نعتوم له وقوله وسبححق على لفظ المبني للمفعول من تحققت  
 التي علمته بتحقيقته هذا اي كون التقدم اهون على المعنى المراد بان تحققت  
 ان الكاينة على النفي البليغ من التصريح به فيعلم ان التقدم لا فادته تقوي  
 الحكم يكون اعون على هذا المراد من ترك التقدم وان كان فيه نوع اعانة  
 من جهة افادته النسبة **قوله** فصل هذا هو الفصل الموعود به  
 في بحث بقاء المسند المعلى ان يذكر في آخر هذا الفن وقوله فاعلم  
 ان للفعل الى اخر تكرار لما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله  
 على الخصوص حال من القيود الشرطية تقدم بما على ذي الحال المحرر وفي موضع  
 الفعول المطلق اي تكا كانيا على الخصوص ومضاهما سبق بكن مفاصلها  
 مباحثها **قوله** فلا يوجه الى فاعله اي فاعل الفعل احتراز عن فاعل المقصد  
 فانه قد عرفت كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة تهما والمراد  
 الفاعل بدون الفعل اذ مع الفعل قد يحذف مثل يعرف في جواب هل قام  
 زيد واما ما جوزه الكاينة من حذف الفاعل في تنازع العاملين والكم هو  
 في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد في كلام العرب واغاض عن عدم  
 ترك الفاعل بالعرض لما رتب عليه من الكلام والا فلا يجري فيه التقديم  
 ايضا ولا في الفعل التاخير ولا الاضمار فان الكاينة بالصحة من خصوص  
 الاسر وكذا لا يجري الاضمار في الحال والتميز وبالحيلة فالمراد ان هذه  
 اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا لان كلا يجري في كل باغا  
 جعل الاعتبار راجعة الى السبب مع انه كثيرا من احوال المسند اليه  
 والمسند يجري في متعلقات الفعل وان ما ذكر من ترك الفعل واخوانه  
 وابشائه واصهار الفاعل واظهاره اعناجي من احوال المسند والمسند اليه  
 لان الغرض بان اعتبارات لها زيادة شيع وفروع ومزيدة وقه ونحوه  
 ولم يبين حالها فيما سبق وتختص بالمسند والمسند اليه الفعل والفاعل  
 اذ قد اشترنا الى عامته المباحث السالفة اعناجي المسند اليه والمسند  
 المبني او الجز **قوله** واعناجي توجه الى نفس الفعل مثل زيد في جواب  
 من قام وان زيد قام ولو زيد قام او الى غير الفاعل كالمفعول في زيد  
 يعطي والطرف في اليوم دخلت وخرجت والمفعول له مثل للتاديب من  
 وسخت والحال مثل البر الكريهين فان المحذوف اعني منه حال من  
 المستكن في بيتين والتميز في خذ عشرين درهما وارده عشرين لكنه اي

تسفي



الترك لا يفتح انصافا ظاهرا نيتا قايما ذهن سهولة الالحاق المفعول به  
فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التقاطق والوجود فيعلم عند قد مر  
الذكر انه متروك ويطلب خصوصه بالنظر في القرائن **قوله** واما الحالة  
المنقضية لترك الفعل يعني الجنس قل وذكر فلذا جمع قرائن الاحوال والافان  
ترك الفعل في مثال واحد بما لا يكونا لاقربية واحد واداء بقراين الاحوال  
اعتر من اللفظية فانا الاقران بها حال من الاحوال كما في ان زيد قايما  
والمعنوية كما في زيد في جواب من قام ويقام القرينة لا يضل الاضاح  
المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اخصر منه على ذكر الاحتمال  
واتباع الاستعمال اما اعتماد اعل ما ذكر في حذف المسند اليه والمسند  
من بقا صيل المرحجات واما لا ندرج الكل في طلب الاحتمال بخلاف  
اتباع الاستعمال فانه ليس اليه لادعاء الاختيار وقد عرفت في بحث  
المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه وتركه نظامين وان  
الاول يكون في كلام شائع يكون فيما بينهم بحمله من كلامك ويكنيك قام  
القرينة في الاصل وحاصله ضرب المثل بما هو مثل ويمتد له وان ان يكون  
فيما له صابطا على يعرف به وجواب الحذف او جواز وان لم يسمع الترك  
خصوصه من العرب ويعبر عن الاول الاول بالحذف في السماعي وعن الثاني  
بالقياسي محطته في قلوبهم لاحتضنه فلا اليه فاعل فعل محذوف وان  
لم يوجد لك خطبة ابي من خطبي عندك وتمتع بك او ان لم يكن لك خطبة  
على ان يكون من كان الناقصة فانا لا التعلل غير مقصود على ان لا معنى عن  
كما في قوله ربح بلاشي وفي التزليل لا فارض ولا بكر لا يعني ليس يحتاج الى  
تدبر الجرح ولا لئلا يفتن لفتاح مع الرفع الى التكرير بل صريح التحذير وفي  
باها اسر في صوت الحرف يظهر عوا به فيما بعد وخطبة فعله بمعنى فاعله  
من خطبة المرأة عند زوجها صارت ذات حظ واليد من الايا وقصر  
واصل ذلك ان رجلا كان لا يخطي عنده امرأة فلما تزوج هذه لمرتا له هذا  
الى ان تحظي عند فلوتفع وطلتها فقالت الاخطئة فلا اليه فصار  
مثلا في كل قضية كانا الانسان محتملا اهلا فلها ولكنها امتعت عليه  
لما عرض عرض من غير حفته وقيل في ان محتملا في امداءة والتحق بحصول  
عرض ثم لا يفتد ولا يحصل الغرض ويرى سبب الامتنان اي ان لم يكن  
خطبة قاي لمران اليه وقوله لو ذات سوار لظنتي من كلام حاتم الطائي اسر

اسر في بعض احكام العرب فامرته امر المتزل ان يقصد ناقة لها وكان من عادة  
الجاهلية اكل النضيد في المحضنة فخرها فقيل له في ذلك فقال هكذا  
فزيد ياتى لظنته جارته فقال لو ذات سوار لظنتي اي حرة لان الامماء  
لا يلبس السوار وذات سوار فاعل فعل محذوف ونفس الظاهر لان لو  
انما تدخل الفعل وجواب لو محذوف اي لها ان على ويحتمل ان يكون للفتى فلا  
حاجة الى الجواب وقوله او غير ذلك مجرور معطوف على قوله اي كما اذا  
ضربت المثل بغير ما ذكر من الامثال الواردة على حذف الفعل وفي قوله كما  
اذا اردت ضرب المثل ون ان يقول كقوله اسرا قال انه انما يكون من  
قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذ ضرب به المثل فانه ترك الفعل  
محا فظة على المثل عن التعبير سواء كان الحذف قيا ميا ولا بخلاف مورد  
المثل فانه ربما يكون لا اتباع الاستعمال الوارد على تركه نظامين كما في  
قول حاتم مثلا ولعني آخر كما في قول المرأة نفسها **قوله** وتلك القرائن  
يعني المغنية عن ذكر الفعل المناسبة لحذفه وجوبا كما في المفسر وجوازا  
كما في جواب السؤال كثر وانما اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق  
الضبط وذكر القاعدة ما تستعين به على ادراك القرائن التي يمكن ان يفرد  
ويخرج عن الضبط اذ ذكرت لاعلى طريق الادراج في قاعدة كليه ولفظ  
عسي في مثل هذا الموضع كالمحتمل لا فائدة الاحتمال وعدم القطع والا  
كالمحتمل الانشائية لا تصلح صلة للموصول فكل ما يشبهه ولذا لم  
يقبل ان يشذ وفي طريقة منها ومنها انارة الى الضوابط لا تحصر في  
الثلاث المذكورة **قوله** منها اي من القرائن ان يكون الفعل المحذوف  
مفسرا بفعل مذكور جذا ارا جمع بين المفسر والمفسر وانما جعل الاسم  
المرنوع فاعلا بفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا دون ان يحتمل  
الاسم مبتدأ والفعل خبرا لاننا ولو وهلا انما تدخل الفعل في الاسم  
وكذا اذ اعلى الاكثر سيما اذا كان في الجملة بعد فعل وحرر الاستفهام  
وان جازد حوطا في الجملة الاسمية مثل اريد قايما لكن الاستفهام بفعل  
اولي فسد وجود الفعل في الجملة بعد ما يحتمل كانه مفسر للفعل محذوف  
حذرا عن ترك الاصل بالضرورة بخلاف اريد قايما وللتنبيه على كون هذا  
القسم من الاولي دون الواجب اعاد لفظ نحو وذكر له الله امثلة لان  
المحذوف اما ان يكون هو الفعل المذكور مثل اريد ذهب اي ذهب



زيد ذهب او مضاف مثل ازيد ذهب به اي اذهب زيدا ومما سببه مثل  
زيد ذهب انهم اي اذوقوا زيدا ومن المناسب ان يذكر مثال رابع  
يقدر فيه اعم الاحوال مثل ازيد حسب عليه معنى الويسر زيد وكثير من  
وكثير من الخطا على ان المرفوع في مثل هذا مبتدأ والفعل جزء ثم ذكر محالا  
اخر اعاد فيه لفظ نحو وهو واي اي فارهبون لكونه جذا فاعل المفعول  
دون الفاعل وكون المحذوف الفاعل مع الفاعل لا يجوز الفاعل والتقدير اي اي  
فارهبون وسياتي الكلام فيه وفي الفاعل التي فيه وقوله ان دولوته لانسان  
نبت الحماسة اذن لعامة نصري معشر خسر عند الحضيض ان دولوته لا  
اي لو استبحر الي اذ والله لقام نصري جماعة منهم خسونه وسنه عند  
الغضب وكثير من وصفت فلذا استبحر الي **قوله** كما سبق القرض له  
ان اذا اذبح الفاعل كان المناسب ذكر قبل الشروع في ضبط القرآن مع  
انه لم يبق فيه من هذا القبيل الا التمثيل نحو ان دولوته لانا وان اراد  
لكون الفعل المضمر مفسرا فقد سبق منه ان دخول الاستهارة اذا في  
الفعل وقع وان حروف الشرط والتخصيص يمنع من غير الافعال وان  
الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون  
لازم معناه **قوله** ومنها اي ومن القرآن ان يكون هناك اي في موضع  
حذف الفعل حرف جر كان حروف الجر لا تفك عن الافعال اي لا توجه  
بدونها او بدون ما فيه معناها لو وضعها كانه على ان يوصل معاني  
الافعال الى الاسماء الجردية بها كزيد المليون في حررت زيد ورجل المعرف  
بمقارنته للام في حررت بالرجل ولفظ قام ومن الاسمين لقام الماضي ومن  
الحيان في قولك زيد مرفوع بقام او بحر وعن **قوله** فاذا اريد تقييده  
اي تقييده الفعل المطلق ليجمع الى دلالة اخرى اي الى قرينه ذات دلالة  
سوي الدلالة على مطلق الفعل ثم هي اي تلك الدلالة تتفاوت فتارة  
يكون الشروع والاختار في الفعل الذي ضم للفظ الدال عليه وتارة  
يكون غرض على ما فصله ومعنى باسم الله اقرا لمبتسائه ومبتركا كما في  
نبت بالدقن او بوسلته والاستعانة كما في كتبت بالقلم واما قدر  
اقرادون استدي القراءة لان القرينة اعانته عليه ولتفكك بلسان الفعل  
كله بذلك واما قدر موحدا لافادة الاهتمام والاختصاص باسم الله  
لانه اي يقيده ذلك اي باسم الله اقرا وقدره اقرادون وحذوكم

**قوله** وتارة يكون الاقتران اي اقتران الفاعل بالفعل وبالمسببه به لا  
محذور شروعه فيه كالمعوس اقترن بالاعراس والمفوض بالتقويض ومن القتر  
ما يقال المراد والاقتران بين السنين واقتران الفعل الخاص بحرف الاضمار  
**قوله** بالرفق اي بالالتيام والاتقان اعربت اغتذت العرس وهو  
على قصده الله ما ذكره الكشاف **قوله** ولا تسبكه تقوض الظاهر ان  
قصده ان الظرف لغو والاختيار فاعل تقوض ويحتمل ان يكون اليك  
الاختيار مستبدا وخيرا ويقدر متعلق الظرف اللغو تقوض تقوية المقام  
**قوله** فانه لا يراد الامعنى الحصول لانه الذي يعبر استعماله في  
جميع الظروف عند اتقائه قرينه الخصوص وفيه دلالة على تقييد المطلق  
الذي يعبر الحصول والمقام والوقوف وغيرها واسارة الى ان ما يقال  
في مثل هذا المقام من ان المراد كان او كان فالمراد كان التامة لالناقص  
اذ لو اريد في مثل زيد في البلد كان في البلدة قل كان الناقصة وكان  
الظرف مقدر ان كان آخر وهل يجوز ان لا يتناهي **قوله** غير  
ذلك من مقيدات الاحوال اي الاحوال المغنية للفعل المطلق  
الذي يدل عليه حرف الاضافة وقد عرفت ان المراد بالاحوال هنا  
مليحرا لا قوله وهكذا قال فان الحال يكون مغنية عن ذكر يكتب مع  
ان المغني عنه هو قول السائل من يكتب وذلك كسبق ذكر الفعل في  
مثل مررت اليوم وزيد وضربت العوم وللتأديب وعليه قوله تعالى  
ولتكملوا العدة الاية اي شرع ما ذكر من الامر بمراعات العدة وتعليم  
كيفية العضا والترخيص في اباخة الفطراي وليحيي الحق اي فعل ما فعل  
وليكمل المومنين حبات اي قضي ذلك وقد بعده رفعا سبق السوان  
مثل زيد في جواب عن مررت وفي المسجد في جواب ان صليت ومناه  
على ان حرف الاضافة ايضا قرينه كوقع الكلام جواب السؤال ولحق  
بمخرج من السؤال دلالة على تقييده مطلق الفعل **قوله** وعليه قوله  
تعالى لا تخافوا الا الكلام مفروض التحقيق لكن عنما الحق يكون الله جواب  
سؤال واوقع لا مصدر والدليل على المرفوع في جواب من فعل فاعل لا يستل  
تبعه زيد فعل كذا هو انه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقوله  
تعالى ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم  
قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وانا



وان فيه قليل حذف وان كان القياس تقدم المسؤول عنه فيكون القدير  
 ريد فعل **قوله** ليبيك تريد على لفظ النبي للمفعول ورفع زيد وصارع فاعل  
 فعل محذوف اي جوال لسؤال من يبيك اي يبيكه صارع دليل لاجل الخصومة  
 ومختص بما يطعم الطوايح اي سائل من اجل اطاعة المطاع اي اخلاصه  
 الوفايح لان زيدا كان غوثا لا لا فبينا للسؤال والفترا وفي المفضل  
 ان القدير يبيكه صارع وهو اليق بما المعنى كان يبيكه صارع وفي سؤال  
 من يبيكه وقوله يسبح له فيها الوجه ان يكون القايم مقام الفاعل هو الظرف  
 الاول اعني له لانه السابق في اللفظ والمفعول به في المعنى **قوله**  
 وكذلك يوحى اليك ربك وكذا وقع في فسر النجاشي وانما في القرآن كذلك  
 يوحى اليك والالذين من قبلك الله العزيز الحكيم **قوله** ومن يتكلم على السوال  
 يعني على القول بان المحضو من خبر مستند محذوف تكون الجملة في موقع الجواب  
 لسؤال مقدر كانه لما قيل نعم الرجل ورجلا قيل من الرجل قيل هو زيد وبعد ان ظهر  
 ان جواب كل منطلق المنطلق زيدا لا ريد المنطلق جواب من الطالب المطان  
 المستند لا عكسه وقد سبق الكلام في ذلك **قوله** وان هذه التركيب  
 ابتدا كلام لبيان فضيلة هذا التركيب اعني بنا الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل  
 موطوعا محذوف واشترط ان يكون عن بلغ تاربا تقصصه كل حال يستحق  
 مقصده بزياده ولطائفه فيصير حمل الكلام عليها ويصل الى بلغ كذلك الجليل  
 على دقايقه فيجمله عليها كالدرة انما يظهر كالحا اذا كان كل من البائع والمشتري  
 تالما يحالها المناطحة مضاربة الكسبيين بغرونها والسمك كوكب في  
 الثوابت ليس اعل من البواقي الا ان السمكة معناه العلو والارتفاع  
 فصار مثالا في ذلك الاقضاء بالاقطاع والارتحال لا فابن جمع في  
 افنان جمع في معنى النوع والاسلوب حاق المعنى وسطه وحققتة في  
 الشيء حان مستعار من فض الخاتم مستنبعات التركيب لما يتضمنه من اللطائف  
 وصغير سننها للسماو حة وقوله عن علم اي عظم كامل وهذا يظهر فاد  
 البقيتها وليس كل بعد عن ذلك وقوله منزلة لما يليق به اي بذلك المتكلم  
 الذي اسما اعتقاده منه حيث اعتقده نازلا لدرجة في البلاغة فيسقى  
 ان يكون كلامه كذلك **قوله** ومما يشهد لك دفع لما ذكر صاحب  
 الكشف من ان قراءه على رضى الله عنه يتوفون بلفظ النبي للفاعل ناقض  
 ما روي من تحطيه السائل القائل من المتوفى بلفظ اسر الفاعل وليس المراد

ان المتوفى متعينين احدهما الامانة وقبض الروح وعلته استعمال العامة  
 وثانيها الاستيفاء واخذ الحق وعليه استعمال البلغاء بل غناء الاستيفاء  
 واخذ الحق لا غير لكن عند الاستعمال يقيد بمفعوله العن فيكون الفا  
 هو الله تعالى والملك على ما قال تعالى قل يتوفاكم ملك الموت وهذا  
 هو الاستعمال الشائع وقد تقدم رتبة العن فيكون الفاعل هو الميت  
 لانه هو الذي يات في مدة عمر وحظه من الحياة وهذا من المعاني الد  
 التي لا ينبغي لها الا الاقوال من البلغاء فمن عرف على رضى الله عنه من  
 السائل عدم رغبته لذلك لم يحمل كلامه عليه **قوله** الجاسر ارج  
 علم النخوة اي طلب حروجه من القوة الى الفعل بقره وقواعده وتحريم  
 مقاصده والظاهر ان المراد بالاول ائمة النخوة ابوالاسود الذي يدل قوله  
 فاخذ فيه اي سارع فيه بعد امر على رضى الله عنه قال ابو سعيد السمرائي في  
 كتاب اخبار النخوتيين اكثر الناس علما من رسر النخوة هو ابوالاسود  
 الذي له سمعة طاهرة من عمرين سفيان وكان من سكان البصرة وكان ممن يحب  
 عليا رضى الله عنه وسمع قاريا يقرأ ان الله يرى من المشركين ورسوله  
 بالبحر فقال ما طنت ان امر الناس رجح الي هذا فخذ الى سراج علم النخوة  
 وعن اي يكون عباس رضى الله عنه عن عامر قال اول من وضع العريه ابو  
 الاسود الدؤلي وقدم امر زيدا بذلك حين جاء رجل اليه فقال توفي  
 ابانا وترك بونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولو زيدا عليه **قوله**  
 المدلول عليها يريد لانه الذي يقتضي تقدير السؤال وان كانت القرينة  
 على خصوصية السؤال هي قوله بكتب القرآن **قوله** والقرب ظاهر  
 وهو ان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه عدمه وركا من الكلام  
 بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض المذكورات  
 فيه فيستغنى عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا اليه في فزاد المرام  
 ومعنى القرب في امثال هذه المقامات سوق المقدمات على وجه  
 يفيد المطلوب **قوله** بخلافه اي بخلاف الكلام في النظر الاخر الذي  
 هو البناء للفاعل ونصا لقوان وهو وان كان افضل من جهة ان المحو  
 بعد الشوق والطلب اعروا وقع في النفس من المساق بلالت لكن لا يحى  
 ان المرزوق من حيث لا يحتسب وحصول نعمة لا ترقى يكون الذي يكون  
 هذا النظر هكذا الاعتبار افضل سيما وليس في الاخر طول يناسب التسو

عل

صفه

ق



والطلب **قوله** ان الكلام على ذلك النظر اي النظر الاخر الذي  
البناء للماعل يكون كالمشاقص من حيث الظاهر انما قال كالمشاقص  
لظهور ان ليس من لوله احد الكلامين نفي ما اشبه الاخر بالشرائط  
المعتبر في التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان جعل الشيء مفعولا  
وفصله انما يدل في الحقيقة على عدم الحاجة اليه في تمام الكلام بحسب  
النهي لا يفي اداء المقصود والتقدير انما يدل على كونه اهم واعني لبيان  
في الذكر وانما المعنى وهذا لا يشبه التناقض ومن العرب ما يقال  
انه اخترت عن نظير المبنى للمفعول فانه ايضا كالمشاقص فكيف لا من حيث  
الظاهر بل من حيث التقدير لان قولك ريد في تقدير يكتبه ريد بعد  
المفعول فتر قال وفي هذا الوجه نظير يذكر في الحواشي يعني الحواشي  
المود وعده في صدر الكتاب بقوله وهذا ناعمل حواشي جارية مجرى الشرح  
للمواضع المشككة ولم تنقل وكانها لم تزل والظاهر ان اياها مراعى  
بين المتأخرين من جملة المحسنات والمزجيات على ما ذكر في بحث  
الاطناب في وجه حسن تغير الرجل ريد ولا يصح جهة لم جوجه  
وقيل لان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في هذا الوجه ايضا  
اذا التقدير يكتبه ريد ورد بانه لضرورة اتصال الضم فلا توجب  
ذلك الاعتناء ولهذا اريد في وجه النظر انه لو صح ما ذكر  
لكان تقديم الفاعل احسن اياما مع انه مستغنى في بعض الصور كضرب  
زيد وما ضرب عمر والاريد وقيل لانه محتمل ان يكون التشبيه  
احسن ما بلغ من الاستعانة سيما المرحة مثل راب في الحمام اسد  
له ليد اظنان لم تعلم لشيء التناقض من دعوى الاسد به وجب  
القرينة الملائمة **قوله** ومن قيل ما نحن بهندة يعني حذف الفعل  
بقريته كون الكلام جوابا لسؤال مقدم وان كان هذا احد فاسوا  
عن المفعول والامثلة السابقة عن الفاعل ولم يحل على كون شركا  
الحج منقول حبلوا الله طرفا لغوا قدم الاهتمام في انكشاف اثبات  
الشركاء على معنى وحلوا الحن شركاء لله على ما ذهب اليه صاحب الكتاب  
لان المنكر هو اثبات الشركاء الحن كانوا امر غيرهم ومع الشركاء الزيادة  
التفريق حيث اثبتوا الشركاء لمن لا يصح له شركاء ومعقولة لالة السؤال  
التقدير على الفعل المضمر انه من الفعل لغوا التي تعني عن كذا الفعل وهذا

لانيا في كون المنشأ للسؤال والنداء على خصوص الفعل هو الكلام  
السابق **قوله** من جهات الاستدلال اي للفعل وجهات التلقا  
بمعنى من جهات المنكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل  
هو الذكر وتوابعه القوي وبسط الكلام والاستدلال اوليته  
على عناق السامع وبحرف لك بما ذكر في اثبات المستند والمستند  
اليه وبحسب كثر الجهات المذكورة قال بهت على ما لها غير من  
بمعنى بل مراد انما نقصاه على المصدر اي تنبيهات كثر او على النظر  
اي في حالات لا تخفى ان مقتضى بالذات للاثبات هو تلك الجهات  
وانما استدلال اشكال المقام عليها بالواسطة واما جعل الجهات  
مثل افادة التجدد وهو على حكم والتخصيص باجدا لا رتبة على اخر  
ما يمكن فليس مستقيم لانها جهات تكون المستند فعلا او جملة فعليه  
سواء كان ثابتا او محذورا **قوله** واما الحالة المقضية لترك مفعول  
اي مفعوله الفعل فهي قصد المتكلم الي نعم المفعول وامتناع المتكلم  
في رواية الرضا والمقصود الى امتناع الفعل في رواية الجرم ان  
يقصر السامع على المفعول الذي يد كرمه متحذرا عن ما يصلح  
لمفعوليه ولم يذكر او شرط قصد الاختصار اذ لا يتحقق بدونه  
مقتضى حذف المفعول لجواز ان يعبر به كرمه ما يصلح ان يكون  
مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجالا مثل يعطى كل شيء ويدعوا كل  
احد واعتراض بانه لا بد من قرينه تدل على المفعول العام لامتناع  
الحذف بدونه والقرينة وخفيته يكون الغرض من الحذف مجرد الاختصار  
اذ القيم قد حصل من دلالة القرينة على عموم المقدر وادعى بانه  
يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذورا فاما من غرض لالة على خصوص  
او عموم ويجعل على العموم هذا الترتيب بلا مرجح فيصح اسناد اقتضا  
الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح  
فلان يعطى ويمنع لا يتجلى انه يصدر عنه هذا الفعل من غير  
قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول لم تفر قرينه على خصوص  
او عموم علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترتيب والمعنى يعطى  
ما يصلح ان يعطى ويمنع ما يجب ان يمنح وعلى هذا بابا في الافعال **قوله** واما  
مصدر في موقع الحال واما ما مفعول له منه ويوجب هذه الحقيقة اشارة







عربيا فلم يجد في قوله **قوله** فلم يبق متي الشوق غير تفكري **قوله** فلو ثبت ان  
 اني بكت تفكري **قوله** لان معقول المشية البكا الحقيقي ومصنوع الخرابكا الفكر  
 ولا في قوله فلو ثبت ان اني وما لي بكت **قوله** عليك ولكن ساحة الصبر وروح  
 لا تطلق المشية بكا الدموع **قوله** او الوطية الاظلمة على حدة  
 المضاف اي قصد الرعاية والاضاءة في ان ترك ما قلا لا الى ما قل ليس  
 لمجرد الاختصار والمعنى ما الغضبك فليما قال المشركون من ان محمدا قد  
 ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي بسبب انه سئل عن اصحاب  
 الكهف والروح فقال ساجد كرم عن ان تقول ان شاء الله تعالى  
**قوله** من الاعتبارات المناسبة للترك خوف دكن واختار امره وتطهير  
 اللسان عنه وعكسه وبان الانكار ونحو ذلك مما ذكر في حذو المسند  
 اليه والمسند **قوله** واما الحالة المقتضية لانيته اي اتيان المفعول  
 لمحو محل الكلام ومورده من موجبات الترك فيذكر على ما هو الاصل لعدم  
 الداعي الى الحذف او وجوده المقتضي للابتناء مع مقتضى الحذف فيذكر  
 عملا بالاصل وجهات الابتناء كثيرة جدا كالترك والاستلزام والستية  
 على غباق السامع والتسجيل في القضية والتعظيم والاهانه ونحو ذلك  
 وكان لا لبس ذكر سبط الكلام بكلا ولا لانه وجه اخر غير زيادة القدر  
 مثال زيادة القدر بالامزك وفوضت الامر اليك ومثال سبط الكلام  
 والاستلزام اذا ما اذا قال لك الحبيب هل تريد وصالي فتقول اريد وصالك  
 واجب جالك وانا في حالك والتمثيل نحو بعدا صاما في جواب ما بعد  
 ليس مستقيم لانه من صور التمر عن مقتضى الحذف بل عن صلوحه انتهى  
**قوله** واما الحالة المقتضية لاختار فاعله ليس لخصيص اضمار  
 الفاعل واظهاره بالذكر من بين سائر احواله حميه ولا لخصيص الفاعل  
 به لك من بين سائر المتعلقات على ان فيما سبق من افعال المسند اليه غنيم  
 عن ذلك ولا ضرر من اليقين بل ببدا **قوله** زارت **قوله** اي الجيبية فان ذكر  
 في حكم المسبوق لما ان المحب لا يخلو عن ذكرها والحق انه لما جاز استنساخ  
 الفاعل جعلوا امثال هذا من باب الاختصار سقط في مرجع الضمير ولم  
 يجوز واخذ في الفاعل ومثله حتى توارت بالحجاب اي الشمس وحتى اذا بلغت  
 التراقي اي الروح وفي كلامهم فلم خلقت ان لم اجدع الرجال اي المحبة  
 وهو كثير والرواق ستر بعيد دون السقف والقلادة ما تعلقه المرأة

في الغنى والنطاق شقة بلبسها المرأة على ما مر او المنطقة التي تشد على  
 الخصر والاول السب بالمرأة والثاني بالمقام **قوله** في الافتتاح اي ابتدا  
 الكلام وان لم يكن مطلع القصيدة واليقيل سوكا لقال منقول من قيل وقال  
 السليل وفي الحديث مني عن القيل والقال الخطا الفخس وقد خفي بالكسر  
 واخفى عليه في مسقطه الفخس مهلا مقل قال اي امهل امهلا فقد بلغت  
 من الابلاغ وهو الابصال والتبليغ اسماعي اي شتى واضلها سماع ما يكره  
**قوله** برسر امير المؤمنين كذا مبني على ما ذهب اليه من ان الالتفات لا يستند  
 سابقة التغيير بطريق اخر بل يكتفي كون مقتضى الظاهر ذلك **قوله** ولما اعتبا  
 السقتم والتاخير الاضافة يابيه اي الاعتبار الذي هو التقديم والتاخير  
 لان المراد به الامر الذي اعتبر به من اعتبار التي نظرت اليه ورأيت حاله  
 ولذا قال في صدر الفصل ان للسفل اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والامتنان  
 الاخر فمضمون ان تقع لاعتبار التقديم والتاخير وقدما لفاعل بالمصنوع  
 احراز اعني مثل عرف زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل للفظي  
 وانه لا وجه فيه لارتكاب الوجه البعيد الذي هو المحل على كونه بد لا  
 من الضمير وكان ينبغي ان يمثل بخور رجل عرف ايضا ومثل للنوع الثاني  
 بثلاثة امثلة لان التقديم اما الى واحد او الى اثنين متغايرين او  
 غير متغايرين والمقتدي الى الثالث راجع الى التفسيرين اذ واحد معيار  
 واثنان غير متغايرين ولا ينبغي انه يجيء في غير المتغايرين بتقديم احدهما  
 مثل زيد اعلمت منطلقا او منطلقا علمت زيدا وفي المتغايرين تقدمهما  
 مثل زيد ادرهما اعطيت ومثل للنوع الثالث بتقدم الفاعل على المفعول  
 وبالعكس وتقدم الاول على الثاني وبالعكس في المتغايرين وغير المتغايرين  
 واقتصر ههنا من امثلة ما يتصل بالفعل على المفعول به الا انه اعم  
 وسنشير اليه في اثناء المباحث **قوله** لكنه اي العالميا لفعله  
 محط في فاعل الفعل بان حسبه غير كمتلا وانما هوات او في تفصيله  
 بان حسبه انت عبارة عن الغير وانما هوات وحدك فتقدم الفاعل  
 المفعولي ونقول انا سمعت في حاجتك رد الخطا به في تعيين الغير او في  
 مشاركة معك وتوكله في الاول نحو لا غيري او لا غير واذا ظننه غيرا  
 لانه الصريح في نفي الغير وعلى الثاني نحو وحدي ومفردا لانه صريح  
 في قطع الشركة **قوله** شاهد صدق بالاضافة والمعنى على



الوصفية على ما ذكرت من كون القدر لم ينفى انفراد الغير ومساوئته لان انكار  
 تعلم الخطاب اياه انما يحسن حليته ان لو شاركه الخطاب او انفرد به لجاز ان  
 يكون اعلم بحاله الضبط فحسن منه العلم وحرر الضبط هو ان يحرك بك على  
 جرح ليطهرنا حجه فيخرج دونه لتضربها فتأخذ **قوله** وليس اذا قلت كحقي  
 وتوضح لكون الحصر ورد الخطا مستفاد من التقديم ببيان انتفاءه عن غيره  
 التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سميت في حاجتك او يكون  
 لكن لم ينفى من مثل سميت انا في حاجتك واسم ليس ضمير الشأن وجرم الحجة الشريفة  
 او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس فاعل يجب ان يكون وفاعل يكون  
 وهو تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وجزم وهو عند السامع وصغيره  
 للسامع وصغيره موجود للسعي وصغيره بفضل للوجوب وفقد مضروب معطوف  
 على ان يكون وصغيره بل اذا قلبه لنا لانا في عني سميت انا في حاجتك لانه  
 الذي يعاديه وجود السعي من غير شايبة تجوز في الاسماء الى المتكلم او في  
 مستهوا ولسان على ما هو قايده التاكيد بخلاف سميت في حاجتك فانه لا دلالة  
 فيه على عدم التجوز والسهو والسيان اذ لا تأكيد واذا خسر هذا بالبيان لانه  
 محل الالتباس فانا سميت فليتا مل فانه قد وقع في هذا المقام ليس في الاعاظم  
 ما يفيض منه العجب والعجب منه انه لم يتنبه احد من فصلك زمانه والناظرين  
 في كلامه **قوله** ومنه اي مما قصد بتقديم الفاعل المعنوي افا الحصر  
 والاختصاص وان لم يكن الجز فاعلا بل صفة قوله بغال حكاية عن قوله يجب  
 ومما انت علينا بمن زفصه الى اختصاصه من التي بمعنى ان عدم الغم مقصود  
 عليك لا يجازي ورك الى رهطك لا بمعنى نفي الاختصاص بمعنى است منفرد به  
 بالعرف وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص بقوله سميت عليه السلام  
 في جواب هذا الكلام ما روي عن علي بن ابي طالب من ان الله في الله فانه لقول  
 يكن بصفته هو اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لم  
 يستقر هذا الجواب ولم يكن مطابقا لما قلناه اذ لا دلالة لنفي العزة عنه  
 على ثبوتها للغير فاما ما يدل على ذلك اختصاصه بنفي العزة واعرض صاحب  
 الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا ينفى الاختصاص وفاقا  
 واغا يفيد التقدمة على الفعل مثل انا عرفت وكون المشتقات ومرتبة من  
 الافعال في القوي لا يقتضي كونها كالأفعال في الاختصاص والمتك  
 بالجواب ضعيف لجواز ان يكون جوابا لقوله ولو لا رهطك لرجعت ان

فانه يدل على ان رهطه هو الاعتراف حيث كان الامتناع عن رحمة الله بسببهم لا  
 بسببه ومعلوم بحسب حال والمقام ان ذلك لعزيم لا خوف من الاعراض  
 قوي ولا قابل بالحصر في مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب  
 صاحب الكشاف وغيره الى الحصر والاختصاص في مثل ومما انت علينا بمن  
 ومما انت عليهم بوجيل ومما انا بطارده الذين امنوا بما لي الضمير حرف النفي  
 وان كان الجز صفة لا فعلا وجهه ان الضمير في مثل عارف انا مبتدأ لا  
 كما في انا عارف فلا يتقدم ولا يحضر واما في ما عارف انا فهو فاعل واقع  
 موقع الخبر والصفة في معنى الفعل حتى كان مع الفاعل كلاما تاما كصريح الفعل  
 فكان ما انا عارف او يعارف بزيادة الباء من قبيل انا عرفت على اعتبار التقديم  
 وافادة الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من نبى الله انسان الى دفع  
 الاشكال بان كلامهم اغا وقع في شبيب عليه السلام وفي رهطه واهم  
 الاعتراف دونه من غير دلالة على انهم اعز من الله وقد يجب بان يتقوا ويحفظوا  
 بنبي الله تعالى وبالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اغر عليهم من  
 الله وبيان المعنى ارهطى اعز عليكم من الله حتى كان امتنا عكم من رجمي كسب  
 انقضاء اليهم والخبر رهطى لا بسبب انتسابي الى الله واني رسوله وقوله  
 علينا متعلق بجزر وجاز لكون المحول ظرفا والباء مربية ولكن ان يجعله  
 متعلقا بخبر وف يفسر المتكور لظاهر **قوله** ولذ لك اي ولكون  
 التقدمة من هذا الاختصاص بمعنى ثبوت الحكم المثبت او المنفي للسند اليه  
 المتكور ونفيه عما سواه بحيث ان يقال ما انا سميت في حاجتك ولا احدث  
 سواي لان مفهوم ما انا سميت ان غيرك سعي لتخصيص النفي بك ومنطوق  
 ولا احدث سواي اي غيرك لم يسمع فيتنافض وقوله في الموضوعين لانه  
 لا دخل له في النفي ولزوم التناقض واغا هو بيان للنواق **قوله** وكذلك  
 اذا الكذب لانه لا دلالة له على اختصاصه من التي وثبوت اصل الفعل غير  
 الفاعل المقدم وكونه في النفي للرد على من اعتقد ثبوت الفعل لانه كوا الحق  
 يستقيم ان يقال ما الارايت احدا من الناس لا يستلزمه ان يكون ردا على من  
 اعتقد انك رايت كل احده واصاب في ثبوت اصل الفعل ولما اخطا في  
 الفاعل حيث زعم انه انت بالانفراد او مشاركة الغير فنفيت ان يكون انت  
 الفاعل شتبا انك رايته كل واحد محققه لكن الراي غيرك لانه لا يستقيم  
 ذلك به دون التقديم سواء كان بدون تأكيد الفاعل مثل ما رايت احدا



او معه مثل ما رايت انا احدا لا متقا موجب لاستقباخ وانما على الاستهجان  
 بلزوم وجود معتقده كذلك لا يلزم من السناد في مدلول الكلام وهو وجود  
 انسان قد راي كل احد لانه قد تعرض في نحو ما انا سميت في حاجتك ولا  
 احد سواي لعناد الكلام بحسب الدلالة على امر محال في جانب المتكلم فمعنى  
 ههنا للسناد من جهة الدلالة على امر محال في جانب المخاطب نعم الاتساع عن  
 وجهين باجرا كل فها جرى فيه الاخر فان قيل المتنى هو الروية الواضحة  
 على احد من الناس وانما غير بوقوعه في ساق النفي فلا عموم في جانب الالبات  
 فلا يلزم الوجود معتقدا لك رايت احكاما من الناس والا الدلالة على انك  
 رايت احدا من الناس ولا استحالة في ذلك قلنا لما كان التقديم لرد خطا  
 السامع في الفاعل مع اصابته في الفعل كان الفعل مثبتا للغير على الوجه الذي  
 نفي عن المذكور من العموم والخصوص وسائر القواعد سوى الفاعل فلما نفي عن  
 المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابتا لغير كذلك ومعتقدا السامع بوجه  
 لك كذلك فيلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا قد راي كل احد  
 واصاب وان ذلك الانسان انت واحطوات انت فثبت ان يكون انت ذلك  
 الانسان وقربت الروية على وجه العموم في المفعول لغيرك وهذا يظهر  
 ان هذه الاستهجان جازي في كل منفي عام مثل ما انا قلت شعرا ما رايت  
 اكلت اليوم شيئا ما انا رايت رجلا على ما صرح به الشيخ عند القاهر  
 معللا باقتضائه المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال كل شعري في  
 الدنيا واكل كل شيء بول كل وراي كل رجل وكذا اذا اخرج منه البعض مثل  
 ما انا ضربت الازيد لا يقتضا ضرب كل احد سوى زيد لانه في معنى ما انا  
 ضربت احدا الازيد وينظر ما اذا قيل انه قد سقط ههنا لفظ كل من  
 قلنا التامع وانما الصواب ما انا رايت كل احد وما قيل ان هذا مختص  
 بلفظ احد لانه اذا لم يكن منبذ للمرة من الواو فهو اسهل في الصلح ان  
 مخاطب يستوي فيه المذكور والمؤن والواحد والاثان والجمع ولا  
 يستعمل في غير النفي الا مع كل قول ما جازي احد ولا يقول جازي احد من  
 كل احد نص عليه جمهور ائمة اللغة فههنا جازي ما انا رايت احدا ان يكون  
 بدور كل واحد في الالبات للغير تحقيقا للمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع  
 كل فكان المعنى ان غيري رايت كل احد وهذا بخلاف احد بمعنى واحد في  
 العدد فانه كثير في الالبات مثل قل هو الله احد ويتبع ايضا ما يتوهم

من ان اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى ان لا يقصد على الغير انه لم  
 ير احدا ولا استحالة فيه اذ يكفي في ذلك ان يكون قد راي واحدا من الناس  
 لان الاحجاب الكل كاف في رفع السلب الكلي نعم لو وقع الخطا في فاعل النفي  
 العام لا الاحجاب بان اعتقده المخاطب ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب  
 وان ذلك الانسان غيرك واحطوات انت تريد رد خطابه في فاعل ذلك النفي  
 العام المقور مع منك ان تقول اما رايت احدا فتقدم المسند عليه  
 على حرف النفي بمعنى انا الذي لم تر احدا لا غيري كما تقول انت لا تكذب  
 قصد الى الاختصاص دون التقوي وانا في ما انا رايت فاحط انما هو  
 في فاعل الروية لا يقينها **قوله** ويحترز لي ولذلك يحترز والتعبير  
 عن عدم التميز بالمتنفي لنهي والاستهجان والاحراز على عادة افتتار به  
 في الكلام وتركه قليل امتناع ما انا ضربت الازيد كما ذكر فيما انا رايت  
 احدا الى التقليل بان نقص النفي لا يقتضي ان يكون ضربه وقد يصر  
 الضمير وايدا حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربه بيان للاقتناع  
 بوجه اخر وتكثير للغاية واتباع للشيخ عبد القاهر وصاحبا لكشاف  
 وضم ايلاه حرف النفي اي جعل الضمير على حرف النفي ويتبعه بلا فصل  
 الى تقديم الضمير اشارات الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما لو قلت  
 لانا ضربت الازيد لانه في معنى انا الذي لم يضرب الازيد وهو صحيح  
 اما ان نقص النفي لا يقتضي ان يكون ضربه فظاهرا لان الاستدلال  
 من النفي اثبات واما تقديم الضمير يقتضي نفي ذلك فلانه يكون لرد  
 الخطا في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى ان هذا  
 الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم مقرر لكن باعله غيري لا انا فلا يكون  
 زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا لغيرك ثم المنقصر بالاهو ههنا  
 الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو فاعلا على زيد ويلزم  
 كون زيد مضروبا به غير مضروب به وهذا محال فانه دفع منع صاحب  
 الايضاح ههنا المقدمه واما دفعه بان المنفي عن المتكلم هو الضرب  
 المطلق لانه لم يرد كره مفعول فففيه يستلزم نفي ضرب زيد وعن  
 لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا به وانما لم يجعل  
 المتنى هو الضرب الواقع على من عدا زيد لانه يستلزم ان يكون المخاطب  
 قد اعتقده ان الضرب الواقع على كل احد سوى زيد ثابتا للمتكلم فني



ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المحقق وهذا باطل فليس بشئ لان الاشتنا المفرد  
 صحيح في ان المتنى ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بمن عدا زيد واستلزامه كون  
 المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيد او كونه السبب في عدم صحة  
 التركيب هو عين دعوى الخصم فكيف يلزم منه فان قيل اذا كانت المناط طرة  
 في فاعل ضرب واقع على من عدا زيد كانا الاستدعاء من الالباب ويمتنع الكلام  
 لبطلان ذلك وبطلان اعتقاده وحينه لا يكون من مقتضى التقي بالاي  
 شئ قلنا نعم في تقدير الالباب ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من  
 التقي فيكون التقي منتقضا بالاولى والسؤال في كونك بالتأمل والتقدير  
 في حجب ما انما زلت احبنا وما انما ضربت الا زيدا والنقص في كلام الشيخ فان  
 المقام من مطاوع الانظار ومساوح الافكار ومعارك الآراء ومصادم  
 الآهوار **قوله** واما الحالة المقتضية للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم  
 وانا خير فيما بين الفعل وغير الفاعل من المتعلقات فهي ان يكون هناك من  
 يعتقده وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في المفعول لا وغير  
 من مقدمات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب وما ذكره المصنف  
 من كون الحالة جزءا من خريجات تقديم المفعول به انما يصح على قصد التمثيل  
 وياق الكلام واضح وفيه اشعار بان مثل ما زيد ضربت تخصيص التقي  
 لا التقي التخصيص على ما سبق الى الوهم ولانه لو اخطا في مفعول الفعل المحدث  
 لا المتنى كما في قولك له زيد ان يضرب بالقديم على حرف التقي ايضا وقوله ه  
 والنهي الواقع اشارة الى دفع ما عسى يتوهم من الاعتراض على اطلاق القول  
 فيما سبق بامتناع ما انما ضربت زيدا ولا اخذ غيري وههنا بامتناع ما زيد  
 ضربت ولا احدا من الناس يعني ان ما ذكرنا من التقي يخص ما اذا كان التقديم  
 للاختصاص ورد الخطا في الفاعل والمفعول واما اذا كان التقديم لغرض  
 اخر كما اذا ظن بك القائل الذي تقدم المسند اليه او المفعول على الفعل ظنا  
 فاستدل انك تعتقده قد ضربت عمرا وانك تعتقده كون زيد مضروبا لغير  
 ثم قال لك قولنا كما في صور ظنه انك تعتقده قد ضربت عمرا وريد  
 ضرب اي لا عمرا واد الخطا بك حسب ظنه وفي صور ظنه انك تعتقده  
 كون زيد مضروبا لعزم انا ضربت زيدا الا في رد الخطا بك حسب ظنه  
 فانه يصح منك ان تقول له رد المقالة الاول ما زيد ضرب ولا احدا  
 من الناس والمقالة الثاني ما انت ضربت زيدا ولا احدا سواء كان بغير

المفعول في الاول والمسند اليه في الثاني ليكون على وجه كلامه للاختصاص  
 الذي هو منشأ لزوم التناقض بقاء على وجوب ثبوت اصل الفعل لغير المذكور  
 وهذا هو الفرق الواضح وبه يظهر انه حين يقول انما الحالة المقتضية لكذا  
 فهي اذا كان كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة  
 في غير ما ذكر فليتأمل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع  
 الاول هي ان يكون هناك وجود فعل وعالم به الى اخره بقاء على ان قصد  
 موافقة كلام المخاطب حالة اخرى مقتضية للنوع الاول وبظهر ايضا  
 انه يريد بيان حالة يصح معها ان يلى المفعول او حيز المسند اليه حرف التقي  
 ثم يعطف عليه ما ينفي الفعل عن اصله ولا يثبت لغير المذكور اصلا لاي  
 يصح المثال المعين الذي هو ما زيد ضرب ولا غيره واما انا ضربت زيدا  
 ولا احدا غيري ثم انه يرشدك الى تصحيحه بعينه فتأمل **قوله** وكذلك  
 اي ومثل امتناعهم عن ان يقال ما زيد ضرب ولا احدا من الناس مشهور  
 عن ان يقال ما زيد ضرب ولكن اكرمه لان تقديم المفعول انما هو  
 لرد الخطا في المفعول فطريق الاستدراك فيه يمكن ان تذكر المفعول  
 الذي وقع عليه الفعل اي ولكن عمرا والاستدراك بالفعل انما يصح  
 اذا وقع الخطا في الفعل فنفيته وقلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمه ه  
**قوله** وكذلك اي ومثل ان قولك زيد اعرق ان سامعك قد  
 اعتقد معرفتك بغير زيد فقصدت رده عن الخطا الى الصواب كذلك  
 كذلك الامر بالمفعول بالواسطة مثل زيد مررت اي لا بغير كما توهم  
 ثم عزم الحكم فقال والتخصيص لا رد لتقديم ماحقة التاخير سواء كان  
 فالامعنويا او مفعولا بلا واسطة او بواسطة او ظرفا او حالا  
 او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم جزئي كثر  
 لا كلي ولذا قال صاحب الايضاح انه لا رد للتقديم غالبا الا ان البقا  
 يجعلون القليل معتزلة للمعدوم فلذا يطلق المصنف القول باللزوم  
 مع ان المفهوم من اطلاقه كلي وما يقال ان المراد ان التخصيص لا رد  
 للتقديم الذي ينشأ عن الخطا معتزلة ان يقال ان التخصيص لا رد للتخصيص  
 وبالحكمة التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام والترك او  
 الاستلزام او رعاية الفاضل ويحذف ذلك **قوله** خضعت بالعبادة اي  
 نقض العبادات عليك بدخول الباء في المقصود على ما هو الاستعمال السامع



العز في قوله وفي معنى قوله وبالأخرة عطفًا على جملة معنى إياك بعينه بتقدير  
 ترى أية علم المعاني يذهب إلى كذا أي ترى الأئمة يذهبون على طريقة متقلدة  
 سينتظروا ويحالون لكن لا يستقيم لفظ يذهب على لفظ المبني للمفعول لا يتكلف فالتو  
 ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالأخرة عطفًا على جملة فتسمع أئمة المعاني  
 يقولون في معنى إياك بعينه أي ولذلك يذهب في معنى قوله وبالأخرة وعدك  
 إلى هذا لأنه كان لا يرتضى ما ذهب إليه صاحب الكشاف في الآية من التخصيص  
 وليس قول الجماعة من الأئمة يعني ان كلام من يقدم بالأخرة ويقدم به التخصيص  
 بمعنى ان المؤمنين بالأخرة يوقنون لا يغيرها كما تقول حال أهل الكتاب  
 وأنهم الموقنون بالأخرة لا أهل الكتاب لأن ما يزعمون أنه إيمان ليس  
 في الحقيقة بإيمان ففي الآية تقرر من وجهين **قوله** ولكن ما ذكر بعد هذا  
 من قوله وفي قوله يكونوا يقولون وفي قوله لا يلهيهم خشرون يقولون بإيمان  
 ذلك لكونه عطفًا على قوله في معنى إياك بعينه يقولون داخلًا في خبر سميع أي  
 علم المعاني في الجملة لا يخلو الجنان عن تعسف ثم ان ضمير المضاف في الموصفين  
 للقصة وضميرها في المواضع للأخرة ولزم في الأخير تعلق الظرف بعني فيها  
 وفي الجنب بلا تعلق دون على ان الثاني بدل من الاول وفيه للتعب بالاولي  
 والا فلا يصح تعلق حرف جر بمعنى واحد متعل واحد وليس بالأخرة خبر ثان  
 الاخره وإيقاعهم عطف على الاخره في باب الاخره وفي شيء جزئ من الايمان  
 حال منه قد مر على الجرح وادع عن محذوف يفهم في شيء وعند الله في المعنى متعلق  
 بقوله من الاخرة ولا يظهر له عامل في اللفظ وكأنه ما يشعر به مضمون الجملة  
 من معنى الايمان والانتساب **قوله** وفي الاخرة أي العز في ويكون  
 الرسول شهادته عليكم إحصاءهم يكون الرسول شهادته عليهم أي معبده لا مزيكا  
 لهم وعدي فعل لان الشهادة كالرفق والمهين كات الرقب عليهم وأما في  
 منها فم على الامر بان الرسول بلغهم وكلمة الاستعلاء على أصلها **قوله**  
 وترأى عطف على يسوع والضمير لأئمة علم المعاني يعني يحلون تعريف الناس  
 في قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولاً على الاستغراق ليكون المعنى أرسلناك  
 رسولاً لجميع الناس لا لعصم الذي هو العرب كما تزعم طائفة ولا يحلونه على  
 تعريف التمهيد والجس لفساد المعنى إذ معنى التخصيص الإتيان المذكور للمبني  
 عن مقابله والمقابل للبعض المعبود هو الكل فيصير المعنى هو كل الناس لا الكلام  
 والمقابل لجنس الناس جنس الجن فيصير المعنى الجنس أناس لا الجنس الجن وكل المعنيتين

فاستدل لأنه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة وللناس والجن والانس  
 خاصة وهذا ظاهر وأما الكلام في امرين أحدهما جعل المقابل للمعنود  
 هو الكل وأما يقال به البعض الآخر من الجنس فالاولان يقال لوجعل على التمهيد  
 لكان المعنى هذه الحصة من الناس العرب مثلاً لا الحصة الأخرى كالجمعة  
 وثانيهما جعل للناس متعلقاً برسولاً فله التخصيص وأما هو متعلق بأرسلناك  
 أو حالاً من رسولاً وقد كان وصفاً له في الاحتمال فلا يكون من التقديم على العا  
 بل من تقديم بعض المفعولات على البعض وهو ليس للتخصيص بل المراد ان التمهيد  
 بالحال أيضاً تخصيص بميزة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة على نفي المقابل  
 ويتم الكلام ويشبه ان يكون تغيير الأسلوب وترك عطفه على الآيات الثا  
 الواحدة في جزئ شاع إلى هذا وكذا أراد في بقوله ولا فائدة التقديم  
 عند ضم التخصيص أي الآيات المذكورة والتقي عما يقال به تراهم يزعمون على  
 التقديم الذي يفيد التخصيص بالوصف في مثل ما ضربت أكبر الخوكة بمعنى ما ضرب  
 الخوكة الأكبر لأنه ينبغي ان يكون صارياً لا حيداً لا صغر محكم مفهوم المخالفة  
 المسيء بليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحق الخطاب ليل يكون التمهيد نحو  
 كذلك يزعمون على التقديم المعين للتخصيص في ما زيد ضربت أنه ينبغي ان يكون  
 صارياً لا انساناً آخر سوى زيد ليل يكون التقديم الذي هو تصرف زيد في مثل  
 الكلام عليه جلوا عن الفائدة ولاجل ان التقديم يستلزم ضرباً لساناً آخره  
 بخلاف التأخير لا يجوزونه ما زيد ضربت ولا احد من الناس فائدة منطوق  
 العطف مفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيداً ولا احد من الناس لعدم  
 المانع إذ لا دلالة في ما ضربت زيداً على كونه صارياً لا انساناً آخر لا عند من هو  
 بمفهوم اللقب وهو باطل عند الجمهور ولو سلم فاما يكون عند الإطلاق  
 وهما قد قرن به ما يفهمه اعني ولا احد من الناس فان قيل فيجوز مثله  
 في ما زيد ضربت ولا احد سواي وينبغي ان يجوز كما يجوز ما ضربت أكبر  
 أخوتك ولا اصغروهما لا صغلاً للمعنود في معارضة المنطوق قلنا  
 افادة التقديم للتخصيص عند هو بميزة المنطوق فلذا عني ذلك اللهم  
 الا فيما سبق من لفظي الفاسد وهو غاية قلته ملحق بالعدم وقوله  
 فيث هبون ليس محل الفاد لأنه جوب إذا إلا أنه اني بالعالمية عن هبون  
 الشاك الذي به يتعلق كما اذا قل تعلق المصدر به أي ذهاباً مثل وهابهم  
 هذه أفا لوجه ان يجعل عطفًا على محذوف أي يزعمون فيث هبون



**قوله** تمنعهم عطف على تراهم وان المعنى بالكسر موقوف على قدم الطرف والنو  
 القابلة والصداع والاثم او اغتال القول اي اخذها من حيث لا يدري  
 ويزنون بضم الياء وقع الزاي معناه لا يسكرون من زرق الرجل يرق على يناد  
 المجهول اذا ذهب عقله من السكر وقوله على الخصوص في موضع الحال من ضمير  
 لا يقتال والمعنى معصوم على خور الجنة لا يجاوزها الى خور الدنيا كما يقول  
 ما هذا امرت ولا هذا خلقت ولو قد مر في لارب فيه لصار المعنى انهم  
 مقصودون على القوان لا يجاوزون الى ما عفاه من الكتب السماوية لانه المقابل  
 للقران فيفسد المعنى فعنى تخصيص نفي الرب بالقران نصرة عليه والبار  
 داخل في المقصود عليه على عكس ما هو الاستعمال الشايع العزى وقوله في  
 خطاب تيميز اي من جهة دليل الخطاب ومفهوم الخطاب وتكرير بالتقليل  
 لانه لا لزوم من التخصيص وفيه ارادة الاتين تنبيه على ان المراد بالقديم  
 الذي يلزمه التخصيص عموم من تقدمه معول لانه الفعل عليه فانه من تقدم  
 المسند على المسند اليه فاذا اعتبرت رد الخطا كان رد اعلى من زعم شوت  
 القول فانه من تقدم المسند كما في جواب الله من الامن زعم انما القول  
 منهما جميعا فليتدبر **قوله** وعلى هذا متعلق بافاة الواجوب حتى  
 اي وعلى قياس فادة من سبق من تقدم مغولات العقل الاختصاص  
 افاد تقدم الطرف الذي هو داخلون على عامله الذي هو قرات  
 قصر القراءة على الطرف معولا اقر الا اذا خلوت كما في زيد مرت  
 فان اذا معول اقر وحتى المغولات اقر عن العامل ولما كان في تعلق الظر  
 بقرات لا خلوت وفي كون حقه التاخر ليكون من قبل تقدم بما حقه  
 التاخر وفي كون الحصر مستغادا من التقدم لا من مجرد مفهوم السطر  
 كما في ان خلوت قرات نوع حقا قال فاقصر **قوله** لما عرفت ان حاله  
 التقدم اي الحالة التي تحقق فيها التقدم وانما عرفت ذلك من قبل  
 انه اورد المثال الجزئي من المفعول به على قصد التصور والتمثيل  
 وانما اراده الحكم الكلي لكل معول تقدم على عامله فصرح هنا بالمقصود  
 لوضوحه بتكثير الامثلة وتحقيق معانيها وقوله وغير ذلك من مقدمات  
 الفعل كالمصداق في ضربا شديدا ضرب والطرف في مثل في المسجد صليت  
 والمفعول له في مثل للتاثير ضرب والحال في مثل رجا سرت ونحو ذلك  
 وقوله فاذا اتي من كانا اعتقاده اعتقاد احطاه من الفاعل في ما اناظر

او المفعول في ما ربي اضربت وكذا بواقي المتعلقات استدعي المقام غير ذلك  
 الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لان التقدير ووقع الفعل واذا  
 ائتت غير من كان اعتقده من الفاعل والمفعول مثل ناسعت وزيد اضربت  
 استدعي المقام نفي من اعتقده لكون اعتقاده خطأ وانما قال في الاول بجمع  
 نفسك مع الابناء وفي الثاني انبائك مع النقي لانه الذي تقرر ويحق بالمطوف  
 وانما الاخر مستدعي المقام بحكم المفهوم **قوله** وينبذ التقدم في الشك  
 اليه والمفعول والطرف وغير ذلك لتعبه التخصيص على الوجه المذكور نوع  
 اهتمام من الشكول نشان المتقدم في ان يتعلق به الحكم مدحا كان او ذمما او  
 كراهة او استلزاما او غير ذلك على حسب حال ما يقصد تخصيصه بالقد  
 واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل في اسر الله ان يبين  
 موخر النبذ مع التخصيص الالهام نشان اسر الله تعظيما له وتبركاه وكا  
 ناظر بك وملبس حال كونك قايلا اذا كان الواجب تقدير الفعل موخرا  
 فما بال قوله تعالى اقر اسم ربك عند الذكرون الخذف كما بنا مقدم  
 الفعل والحال ان كلام الله تعالى الحق برعايته ما يجب رعايته وان كان الوا  
 فيه تاخر الفعل ليقيد التخصيص والاهتمام كما في قوله باسر الله عند كل امر  
 ذي بال حيث جعل في تدبير باسر الله افضل لا اصل باسر الله فالوجه المختار  
 في الواجب عند المصنف ان يكون هذا الضاموخر الفعل بان جعل باسر الله  
 ربك متعلقا باقرا الذي يعبد ومعنى قرا الاول افضل لقراءة واجبه  
 كما في فلان يحطى اذا حمل على يربل الفعل منزلة اللازم معنى تعمل الاعظا  
 ويوجد حقيقة لا على حذف المفعول قصد الى النعم كما في قوله  
 تعالى والله يدعوا الى دار السلام اي كل واحد وانما انزل على ما ذكر  
 صاحب الكشاف من انها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم  
 باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه ترجح المبالغة  
 على ما بالعارض والحاقا للفرد بالاعمير الا قلب وان جعل باسر الله متعلقا  
 باقرا الاول وباسر ربك الثاني سقط السؤال عن اصله ثم في كلامه  
 دلالة على ان تعلق اقر باسر ربك تعلق المفعول به على زيادة التاكيد  
 والبيان كما في اخذت الخطا واخذت بالخطا وفي الكشف انه  
 تعلق الاستقانة كما في كتبت بالقلم وتعلق الملازمة كما في تمنيت  
 باله من على معنى متبركا باسر ربك اقر **قوله** والحالة المقتضية للنو



الثان وهو اعتبار التقدم والتأخير فيما بين ما يتصل بالفعل هي كما كان  
العناية والاهتمام لسان ما تقدم وقوله وإبراده حقه الجر عطف على  
العناية إلا أنه الرقابة بالرفع عطف على محل العناية لكونه اسما لكون  
بتقدير ان تكون العناية وفي جعل ان يكون جزا احدهما وبما بينهما تسامح  
ظاهر وان حمل على حذف اللام اي احده النوعين العناية والاهتمام لكان  
يكون اضل الكلام في ذلك الشيء الذي تقدم وهو التقدم وتاها العناية  
والاهتمام لاجل ان تكون العناية بتقدم ما تقدم والاهتمام لسانه لكونه  
نصب عينك لذاته ولا مرطاض وينبغي ان لا يذهب عليك ان كلامه  
وان كان لسان جملة التقدم والتأخير فيما بين متعلقات الفعل الا  
فاعة تنوع العناية والاهتمام الى النوعين اعلم من ذلك ولقطة ما تقدم  
غير مخصوص بمعلق الفعل بل لعل ان جعل تقدم المستأخر على الجزا والعلا  
فعلا كان او حرفا او اسما على المفعول من هذا القبيل فعلى هذا يسقط  
الاعتراض بان جعل تقدم المفعول على الفعل مثل وجه الحديث اعني من هذا  
الباب وليس منه ولا يحتاج الى الجواب بان الغرض من التقدم على الفاعل على  
الا انه لم يمكن به ولا التقدم على الفعل لكون الفاعل ضميرا متصلا به  
**قوله** كالمبتدأ المعروف قد مر وجه تقدمه في تقدم المستأخر اليه وكذا  
وجه تقدمه في الحال على الحال وقيد المعروف احراز عن مثل في الدار  
رجل وجان راكبا رجل انا وجه تقدمه الفاعل هو انه بمنزلة المفعول والمفعول  
بمنزلة الاثر وجه تقدمه الفاعل على المفعول انه ركن في الكلام وبمنزلة الجزا  
من الفعل اما ترتب المفاعيل فكلام المصنف يستعملان الاصل بضمير  
المفعول بلا واسطة ثم بواسطة ظروف الزمان ثم المكان ثم المفعول  
المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقدم المفعول المطلق لكونه جزءا من اول  
الفعل والباقي كما ذكره وكان المصنف نظرا الى قلة الفائدة في المفعول المطلق  
ولم يذكر المفعول معه لكونه عند منصوبا بالواو وحقيقا بالمفعول واقر  
للمقيد مثل الادون ان يقول متعلبا غصبا ليكون متعلقا بصرح الفعل  
وقوله او في حكمه فاعل بالتمثيل لا يوهو فاعل باب اعطيت فاعل بالمفعول  
الاول ليس في حكمه بل في حكمه فاعل مجر من عطوت بمعنى تاملت او مزينة  
مثل اكتسبت ولا يخفى ان باب اعطيت عبارة عن كل سعة المفعولين متغايرين  
فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه

من جملة كونها باعراب واحد من جملة واحدة مع كونه نفس المتبوع في  
العاب ولا نقا الاتحاد بالذات في المعطوف قال ولذلك عرفت اننا  
وقلان ريدا يعني انه مغايرته للمتبوع كما في التوابع في استحقاق ان يذكر  
مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع قبل الاصل بتقديم الفتحة  
التاكيد ثم اليه لانه البيان وقوله وغير ذلك مجرود معطوف على التوابع  
وذلك كالمفعول الاول من باب اعطيت والاسم المهم على التمييز والمستثنى  
منه على المستثنى وقوله بوصف الاصل في موقع الصنف لموضع  
وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي لا الاصلالة التي تعرض باعتبار  
شرط وقيد كالجذر الذي يكون متعلقه ضمير في المتبوع مثل في الدار  
صاحبها وكما لمفعول الذي يكون في الفاعل ضمير فيه مثل ضرب زيد  
سيد **قوله** وثانيهما اي ثاني النوعين وصيغته بعد وكونه  
وشانه ونفسه واليه ولما تقدم وكما يجيد في موضع الحال او الجزا  
لمحذوف وقوله وقيل عطف على واري اي شروفا اذا مطلق بتجديك  
او مفعول وهو ثاني مفعول بجهة فنيته مر عطف عليه اما لكونه في معنى  
يريد ان يقول او على القلب مثل يك فيعثر والوجه انه تفسير وحق  
المفسران يكون بعد المفسر في الذكر وان تقدمه في الوجود **قوله**  
يقف شرك اي يقوم على الجهد فرعا ويعوله لله شركا بتقدير الله  
عرفت شركا على قصد الاستفهام للتوابع والانتكار والتعجب عليه وجعلوا  
له شركا بدله وجعلوا شركا لله اي اشتوا في زعمهم والله في الابد  
والمثال مفعول بواسطة قدمه على الذي بلا واسطة واما قوله  
جملته في الاية المفعول الثاني فتقدمه على اصله كما في قولك في  
الدار رجل **قوله** او لعارض على كونه في نفسه وهو خبر يكون  
والمستتر في توريته لعارض والبارز لما تقدمه وذلك اشارة  
الى كونه نصب العين متزايدا الالتفات اليه وحاصل الكلام انه  
ذكر من عند اربعة امثلة للعارض الذي يورث الاهتمام لسان  
ما تقدمه والالتفات اليه وبين وجه ايرادها ذلك ثم ذكر اربعة امثلة  
من القوان على وفقها بالترتيب كما لا يخفى على الناظر وقوله فاستفت  
الحا طرنا مفعول توهمت اي ظننت والاول من ايات وينظر صنفه  
معنى وفاعله ضمير من انت ومفعوله المأمك وصيغته وله وبذلك لا يخفى



وكما متعلق بلا يتوقف والكاف للقرآن في الوقوع مثلها في قولك كما دخل  
 زيد جرح عمرو وصغير له لصاحبه وصغير له لصاحبه وصغير له لصاحبه  
 وفيقول عطف على فقدم على الواو في واجبي للعطف على العجني الاول وفيقدم  
 عطف على فيقول كما امر محمد سك المعنى المذكور عارض اورث لكاتبه الامر ان  
 يكون نصب عينك وملقت خاطرك وهذا المثال يوافق قوله تعالى  
 في سورة القصص وجارجل من اقصى المدينة وفي يس وجار من اقصى المدينة  
**قوله** او كما اذا وعدت هذا المثال يوافق قوله في سورة المؤمنین  
 لقد وعدنا نحن واباونا هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا نحن واباونا  
 وصغير وقومه وتبعه وتبعه واباونا واليه وذلك للوعود  
 الذي هو ما انت بمستبعد وقومه وصغير تعا وتلك النكارة وذلك اي  
 ذلك الالتفات الذي هو الصنف والقوم ومن جهة متعلق بالتقاربات  
 وفاعل يتقدم ضمير جبهه وقوله بحد جراتك وحالا الالتفات طرف متعلق به  
 وفي الاول متعلق باوجبت او انكوت وجمله اذا انكوت جرات وشي حاله  
 كذا مبتدأ خبر ان يكون في الاول وعلى من تروج في الثاني وقوله فتذكر  
 منصوب معطوف على يقول وكذا فيقدم موجه الفاعل سبق والمرموقع ه  
 الذي ذكر المنكر بعده هو الفاعل وتأكيد وما عطف عليه والمرموقع الذي  
 قدم المنكر اعني هنا عليه هو التأكيد والمعطوف لا متناع التقديم على  
 الفاعل اذا كان ضميرا متصلا فان قلت هل لا قبل لقد وعدنا  
 هذا انا بانفصال الضمير يتأكل الفصل لخرص كما في ما قطر الفارس لا  
 انا وانما يدافع عن احسانهم انا قلت يجوز في حكم القياس ان لا اري  
 لما مساعا في الخبر واستعمالا في الكلام **قوله** مثل الذي في قولك  
 هذا يوافق قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا بصدقهم من  
 قومه وقوله او مثل يوافق قوله تعالى رب هارون وموسى يتقدم هارون  
 لعنوان ابرار التاخير الاستثناء في الجماعه من محسك عارض اوجت تقديم  
 من محسك وهو حال من اجاعته على التي تان ثم دنت وهو وصف لها مع ان  
 اضله ان يذكر معها بالافاضل والمحافظة على الجمع عارض اوجت الاهتمام  
 بالجمع ورحي قدم على المفعول بلا واسطه واعتراف لا يوضح بان التقديم  
 لدفع الاستثناء او للرعانة على الجمع والفاصلة ليس من التقديم لعارض  
 الاهتمام مدح بالجمع **قوله** ولهذا العارض المورث للاهتمام

ما تقدم مع ان حقه في نفسه التاخر ما شئ جمع منشأ موضع الحدوث  
 والحصول لطيفا صفة جنالصار الموضع الذي يصغر فيه الخيل والصلح لقوى  
 من الصلابة القوة وسنة الاضلاع وعن ابن السكيت الغر الصلابة القائمة  
 الخلق المجزأ الغليظ الانواح الكثرة العصب والظالم من ظلم البعير اذا غمر  
 في مشيته وقوله هناك اي في مضمار المناشي وقوله بحد النكارة ان لا  
 بد من الكد وقوله به دن وقابا الخير واضل الدر اللبن وهو الخبز عند هـ  
 في الاطعمة والاضلاع التريه وتقدمة الاحاطة بعلي لاعتبار معنى الاختار  
 ومقتضيات الاحوال بالغنى نسخة المصنف وبالكسر يصح الاكثر ان ابا الاخر  
 المقصية وقوله لا تزي شيئا منها اي من لطايف الاعتبارات استنباط لبيان  
 ما قبله وصغير عليه لشي وفيه التثنية وما عن فيه هو التقديم لعارض من يوث  
 الاهتمام واذا احبت متعلق بيسنضي وصغير بها ونظايرها وصغير بها  
 للامثله **قوله** رسل عيسى هـ يحيى وبولس ونعمون ورجل هو جيب النجا  
 يسعي بسند عده والعلير الرسل بما صير به اهل انطاكية لرحمتهم من الرحمة  
 والقرية انطاكية انهم كواحد واوجوا واستشري في الامر الخ ورجل هو جيب  
 كان لاشتمال الكلام على سوي المعاملة والنكد قلة الخبز وتربة ومنبتا  
 تمثيل وتفسير للضرورة وقوله اكانت مفعول مجيلا اي حال كون السباع  
 يحل في فكرهم هذا المعنى وعبر عن القرية بالمدره تخيلا لها والفاظا لا يطر  
 والجواب هناك طرف هو متعلق بكان وصغير هل لم يساق الحديث والهد  
 اولد في اخذ في العضة وصغير يدرك وكان لفطر وهو سب جز وصغير له  
 لذلك **قوله** ومنها ان قال في سورة المؤمنین قالوا ابدنا منا وكا ترايا  
 وعظاما انا المسجونون لقد وعدنا نحن واباونا هذا من قبل ان هذا الا  
 اساطير الاولين وفي سورة النمل وقال الذين كفروا ابدنا كما ترابا واباونا  
 انا لمخرجون لقد وعدنا نحن واباونا من قبل ان هذا الاساطير الاولين  
 واذا الدخلة عليه فتم الاستفهام متعلق بما يدل عليه الجملة الاسمية  
 المصدرية بالاستفهام الموكدة بان واللام للايدان بمنا لضمهم في الكفر والاشهر  
 من معنى الفعل اي شعث ونجح وهذا الشارة الى البعث والاخراج من  
 القبور وقوله هناك اشارة الى الآية الاولى وهما الآية التي في سورة  
 النمل والبي بالضم جمع بنيه **قوله** ومنها اي من الامثلة ان قال في موضع  
 من سورة المؤمنین فقال الملا الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثكم



من قوم نوح وفي موضع آخر من سورة المؤمن أيضا وقال الملك من قومه الذين  
 كبروا وكذبوا بآياتنا في الحياة الدنيا ما هذا الا بشر مثكم  
 وقوله وهو اي الذكر بعد الصفه موضع الجهر وكما يعرف من ان حق التابع  
 ان يذكر بعد المتبوع ثم يوق بالحال وقوله وانت تعلم يعني ان الوصف للملاحه  
 الموصول بصلته فتمامه بتمام ما يدخل في الصلة من اجل الثلاث المتعاقبة  
 التي نالها قوله واتفق في الحياة الدنيا اي نعمناهم بكم الاموال والاولاد  
 وما هو من ملاذ الحياة الدنيا وغيره لاجل الجهر والمراد به حينما ذكر الجاهل والجور  
 فالمعنى انه محتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع ههنا وقد يعا  
 المراد ان الجور بعض الصلة التي هي الجار والجور وقد يروي صلة الدنيا  
 بالنصب على ان من اسر كان اي هذا اللفظ وباجل لا يخفى ان يعلق من قومه  
 بالدنيا وان جاز من حيث انها اسر تفصل من الله بغير جعل سما للدار  
 كما في حياة الدنيا بالاضافة لكنه بعيد من جهة المعنى ليس بحسب يورث  
 الاشتباه **قوله** ومنها ان قال في سورة طه فالتى الحق سبحانه قالوا  
 انبارب هارون وموسى وفي سورة الشعرا فالتى الحق سبحانه قالوا  
 امنا رب العالمين رب موسى وهرون وكلامه يشعر بان التقديم في كلتا  
 الايتين لعارض المحاذية على الفاصلة الالفية في طه والنونية في الشعرا  
 لكن لا يخفى انه ليس من قبل تقديم ما حقه التاخير لافيه بناء على ان موسى  
 اكبر سنا واعظم قدرا وما يقال انه قدم هارون لانه لو قدم موسى  
 لرعا وهو ان المراد رب موسى وهرون لانه الذي رآه في صغره وذكره  
 على سبيل التبعية فاما ايضا لبيتنا لعارض اخر في تقديم هارون من قبل في  
 خلاف المقصود لا دليلا على كونه الاصل **قوله** فما كانا الغرض اي من ذكر  
 الامثلة الامجد التنبه على التقديم لعارضه ون التبع لنظائر الامثلة  
 وصغيرها للنظائر وخامس حال من صغر ولتقتصر والانواع الثلاثة هي  
 اعتبار التقديم والتاخير فيها بين الفعل والفاعل المعنوي وما بين الفعل  
 وغير الفاعل المعنوي وما بين متعلقات الفعل يريد ان ما ذكر من الحالات  
 المقتضية للانواع الثلاثة قد جالفت مقتضياتها وبخرج الكلام على  
 خلافا بنا على حالات غير ظاهريه كما هو الحكم في سائر مقتضيات الاحوال  
 متلافة تحقق مقتضى المذكور بتقديم الفاعل المعنوي والمفعول على  
 الفعل ولتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس وبترك التقديم بناء على غرض

آخر كما اذا اتر الخطا في المفعول منزلة عدمه فترك التقديم والاضافة  
 فيه منزلة الخطا فيقدم وذلك لاعتبارات حظايتها لا تخفى على الفطن **قوله**  
 واما الحالات شروع في ثاني الامر من اللذين عقد الفصل لهما وهما التكم  
 في الترك والابيات والاظهار والاختصار والتقديم والتاخير للفعل ولما  
 يتعلق به والتكلم في تقييد الفعل بالقيود الشرطية وغيره ههنا بالشرط  
 المختلفة وفصلها حروفا واسما واعاد الحذف في توليفها بعد م على الجور  
 الحرما ضلا وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذا وجبت مع ما اذها  
 بدولها لا يقفان في الشرط بخلاف اذا ومتى وان الا ان اذا انما تجزم  
 في الشرط مثل واذا انصبك خصاصه فجعل واصله مهما ذا ما على انما  
 ما الانها مية بما الشرطية كما يتصل باذا ومتى وان الافادة زيادة الابه  
**قوله** اما ان في الشرط اي لتعلق حصوله مصفون جملة حصول  
 مصفون جملة في الاستقبال والاصل فيها اخلو عن الجزم بوقوع الشرط  
 ولا وقوعه ايضا بدلالة قوله وهو لا يعلم انكروه امر لا بد له لانه  
 جعل ان لم تكن لك ابا خارجا عن الاصل ليكنه مع ان الجزم منه انما هو بلا  
 وقوع الشرط الذي هو عدم كونه ابا له لا بوقوعه على ما سبق الى بعض  
 الاوهام وقد اطبقوا على ان اللعان المحتملة المسكوكه وانما تستعمل  
 فيما يترجح اي يتردد بين ان يكون وان لا يكون وانما لم يتعرض المصنف  
 للخلو عن الجزم باللا ووقوع لانه مشترك بين ان واذا ومقصوده ههنا  
 ذكر ما به تمام ان **قوله** فاذا استعملت ان في مقام الجزم اي القطع  
 بوقوع الشرط او لا ووقوعه في المستقبل لم يحل هي واستعمالها عن  
 نكته بناسب ذلك الامتناع محال لانه الاصل في الكلام البليغ بدون نكته  
 اي لطيفه متنبه على تأمل من مكث في الارض بالقبض والحج اذا امر بها  
 وارتفعها على ما هو فعل المتأمل وحضر النكته في جمل المتكلم وعدم  
 جزم المخاطب حقيقة او تقديره فقول ان صدقت بحتم ان يكون لاجل  
 وان يكون لعدم جزم المخاطب نصيده وان لم تكن لك انا مبني على ترك  
 المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذي هو انما ابوك له مع  
 انه جازم بانك اب له عالم بحقيقته الا انه لا يخفى عن موصو علمه من امرائه  
 حتم فكما انه غو عالم **قوله** ولا امتناع متعلق بقلا يترك يريد ان  
 الاصل في كل من جلي الشرط والجز ان يكون فعلية استقبالية لا لائمة



ولا ماضوية اما الشرط فلا نه مفروض الصدق فيما يستقبل فلا يابسه  
ما يدل على الشوب والمضي واما الجزاء فلا يتعلق بالشرط الذي هو محتمل  
مشكوك لا محقق معطوف على شرطه لا يكون هو معطوف التحقق فلا  
يأبى سبه اللفظ المضارع فلا يتولد في الكلام البليغ الى الماضي المؤذن بالتحقق  
نظرا الى لفظه وان انتقل بواسطة اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا  
لكنة يابسها ذلك لان العدول عن مقتضى الحال بلائكة خروج عن البلاغة  
واما ان يتعرض لهذا في جانب الشرط لظهوره بل اكتفى بما سنده من كثرة  
استعماله ان مع الشرط الماضي ومثل لكنة العدول عن المضارع الى الماضي  
بحا في قوله تعالى ان يتفقوا الآية كانه ذكر في معرض جرح هذا الشرط ثلث  
حل مقاطعة كل منها يستقبل بالجزائية مضمون الاول كون المشركون عند  
المؤمنين اباظها وهم العناد ومقتضاها والاقتضات العناد في بحيرة  
غير معلقة بوضعهم ومضمون الثانية بسط الايدي بالقتل والضرب  
والالاسن بالايدي والشم وقد ذكرنا بلفظ المضارع كما هو الاصل ومضمون  
الثالثة وادادهم كثر المؤمنين ورجوعهم عن الاسلام يعني اظها وهم  
كما هو الاصل ومضمون واجتهدا هم في حصوله وارتدادهم وقد ذكرت  
لفظ الماضي للدلالة على انه لا يورث هذا المعنى للشرط وحصوله على تقدير  
حصوله اوضح وانبت من الاولين بحسب لاشبهته في تحققة اضلا اذ دعما  
يتكون الاولين الذي المصادفة تذكرها بينهم من القرابة والصدائقة  
وعاشا واعليه من قولهم اذا مملكت فاسمى وهذا حاصل ما قال في الكتاب  
الماضي وان كان بحري في باب الشرط مجري المضارع في علم الاعراب فان  
فيه نكته كانه قيل ودوا قبل كل شيء كثر كثر وارتدادهم يعني انهم يريدون  
ان يلحقوا بكم مضارا الدنيا والدين جميعا واسبق مضاركم واولها عندهم  
دول دينكم الذي هو اعز عليكم من اديانكم حيث تبدلوا بها دونه واما  
جعل ودوا لوتكفرون حالا وعظما على الشرطية لا الجزائية كما في الكلام  
المشتمل على النكته السرية بلائكة **قوله** واذا آفئنه الى ذكر كلمة  
الشرط من الحروف والامحاء واحدا فواحدا والا كان المناس ان يقول  
اما ان واذا فللشرط في الاستقبال ثم يفرق بينهما واكتفى في ذكر كلمة  
اما بان لاها الاصل والعمدة والسابق في الذكر فكما ان يكون في  
البواقي المعطوفة عليها وذكر لاد الشرطية من الالهوض في ذلك لا يحل

للشرط

بحرود الطوقية وذلك بدخول اذا الفجائية في جوابها مثلما في جواب اب ان  
لقرب معنى اذا الفجائية من معنى الفاء بخلاف اذا جبتني كرمك فانه يجوز  
ان يكون مجرد ظرف متعلق بكرمك واما في مثل اذا جبتني كرمك بلفظ  
الماضي ومعنى الاستقبال في ايضا للشرط والالو ينقلب الماضيان الى  
المستقبل ولم يستقم الكلام معترلة لان يقول اكرمك اذا جبتني الا بتاويل  
ان يحل تبديرا عن المستقبل بلفظ الماضى تبديرا على تحقق وقوعه **قوله**  
والاصل فيها اي في كلمة اذا قطع المنكوب بوقوع الشرط بحكم الوضوح ومنها  
الاستعمال وينقسم الى القطع به بطريق التحقيق كما في اذا طلعت الشمس  
فانما فعل كذا والقطع به بسب اعتبار من الاعتيادات الخطائية مثل  
اذا جاء الحبيب فكذلك اظهار الشكف بذلك في انه معترلة القطعيات  
واذا انعم الامير بالالوف اظهار اللوثوق بحال كرمه **قوله** الشاعر  
علي اذا لايت ليلى يخلو زياره بيت الله رجلا يتي حافيا رجلا  
كامل زياره وحافيا حال من صهر المنكوب لانه في معنى زيارته بيت الله  
حافيا وقال ابو الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت  
القيم عتردا **قوله** قطعنا نصب على المصدر من القطع او من فعل  
معتادا او نصب بتقدير اعني وتحقيقا بمعنى محققا او باعتبار معنى قطعنا  
مقروبا باعتبار اوكارنا بسب اعتبار الاعتيادات التي يابسها  
القطع بوقوع الشرط كقوله **قوله** وهو النكته اي كونه الاصل  
فيما القطع بالوقوع هو السبب في تخطيط لفظ الماضى مع لفظ اذا  
على لفظ المستقبل في الاستعمال بمعنى انه استعمال اذا فعلت اغلب  
واكثر من استعمال اذا فعل لان الماضى وان انقلب معناه الى المستقبل  
لكنه من جهة كون لفظه موصوفا المحصول في الزمان الماضى وما لا  
عليه السبب بالقطع والجزء بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه  
على التحقيق والظرف اعني في تخطيط متعلق بتخطيط وفي الجملة باقرب ونظرا  
حال من المستكر في اقرب اري منظورا الى لفظه ومصدره لفعل في موضع  
الحال او معمول له اي ينظر نظرا ولا حل المنظور به ترا ورد قوله  
تعالى فاذا جاءهم الحسنة قالوا اننا هن الاله حقيقتا وتوحيلا لا استعمال  
اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع او الاحتمال بالنظر الى  
حال الشيء نفسه وفرض الكلام مقوله على لسان من يجوز عليه الشك



والتردد والافعال نظر الى علم الله تعالى ليس الا القطع بالوقوع او اللادوقوع  
 والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اذ لا دلالة على التقييد بنوع دون نوع  
 ولا بنوع مما يحتمل الاجوز التحقيق في ضمن نوعين واكثر بخلاف قوله تعالى وان  
 نصيبهم حسنة فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الحسنة والرخا لان الآية تركت  
 في اليهود لعنوا حيث تشاءوا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من دخل  
 المدينه نفقت ثمارها وقلت اسعارها فزاد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله  
 وجلائ قوله تعالى ولين اصابكم فضل من الله الآية فان المراد بفضله مخصوص  
 هو الغنى والغنى لو وقع في معاملة فان اصابكم مصيبة اي قتل وهزيمة  
 بدليل ما قبله باليهما الذي انما واخذوا كرمها ونفرا واثباتا وانفرا وجميعا  
 وان منكم من يستعجل في ليس النوع المحصور قطعي الوقوع فلم يستعمل فيه اذ  
 بل ان وانما استعمل في الفضل فضل الماضي اما لفظا فلا التزام ذلك في الشرط  
 التاخر عليه الامر الموطنة للقسمة واما معنى لان الله ذو الفضل العظيم  
 شايه التحقيق ولما كان المراد بالحسنة في قوله تعالى فاما اجابتم الحسنة  
 الحسنة المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذ لا يكون حصولها مقطوعا من  
 جهة كثر وقوعها واساع محالها وهذا ما قال في الكشاف ان جنس الحسنة  
 وقوعه كالواجب لكن تارة وانتاعه لتحقيقه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع  
 الحسنة فانه لا يكثر كثر جنسها ولذلك اي يكون حصول الحسنة المطلقة  
 مقطوعا به كثر وقوعه وانتاعا عرف تعريف العهد للذهاب الى انها معروفة  
 معينة كثر حصولها بالمال وكثر ورودها على الخير وتعرف الحسنة  
 الاشارة الى هذه الحسنة التي هي الحسنة نقوله يكون حصول الحسنة متعلقا  
 لفظا اذ في جانب الحسنة وكثر وقوعه يصح على التميز وذهابا اذ لا يفعل  
 له وتعرف الحسنة عطف على محله وكما قدرنا في الاول اي تعريفها ذهابا الى  
 انها معروفة اقصى حتى البلاغة من تعريف الحسنة لكونه اذ على فضل الله  
 وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة الحاصلة التي هي ان يشك في وقوعها  
 كثر الوقوع قطعية الحصول مع جعل السبب العلله غير قطعية الحصول  
 لما فيه من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة تزل منزلة المعهود الحاضر في الاله  
 حتى كلفا نصبا اعني لغو الاحتياج اليها وكثر دورها فيما بينهم ولكونه  
 ابعد على الانكار واذا حل في الاكراه حيث اشهر الحاضر معهودا ولا لانه اذ  
 على سؤمنا منهم حيث ادعوا انهم احبا باخصاص هذه الحسنة العظام التي

هي الحسنة والرخا العارفين فيما بينهم الصائين منزلة الحاضر المعهود ولا يشكروا  
 ما الله عليها ولا كذلك تعريف الحسنة فانه قد يسلم عوي الاستحقاق القليل وبعد  
 هي ترك الشكر عليه ولان المعهود المعين اوفق بلفظ اذ او جاز في الكل نظر  
 على ما بيننا في شرح النقص وقيل لانه اوفق بقوله هذه اشارة الى ما جاز فيهم  
 وما سبقت له الآية وذلك انهم كانوا كل سلبوا احسنه اي نوع كان رجوا  
 الى موسى عليه ودعايه فاذا عادت اليهم الحسنة من اي نوع كانت بدعايه قالوا  
 لنا هذه اي هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم يزل في النعمة والرفاهية  
 هذه معهودة مطلقة فليست كذلك السبب فالحق وان عادت بعد روطا  
 لا تكون ما لوقته معهودة فليقتل اليها **قوله** ولفظ ان عطف على قوله  
 بلفظ اذ اي قال بعضهم سبب بلفظ ان في جانب السبب مع تنكير السبب مع  
 تنكير السبب اما لفظ ان فلان وقوع السبب نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة  
 المطلقة التي لا يخلو عنها العبد خطئه من السبب اقل قليل بالنسبة الى ما نصبه  
 من الحسنة **قوله** ومنه اي من استعمال اذ والماضي في جانب الحسنة لكونها  
 قطعية الوقوع وان المضارع في جانب السبب قوله تعالى واذا اذقنا النار  
 رحمة الآية الا انه نكرهنا الحسنة اعني الرحمة كالسبب فاعند عن ذلك  
 بانه للنظر الى لفظ الاذاعة المبني بحسب اصل وصفه عما فيه معنى القلة  
 المناسبة للتكرار فان كان ههنا مستعاضا بالانصاف ليعني ما عجز عن الايضاح  
 بلفظ الاذاعة ناسب ان يعبر عن الموصول بما يدل على قلته عقلة العقد والذات  
 يذ ان من الطعام وهذه المعنى قوله فهو اي لا تنكر للنظر الى لفظ الاذاعة  
 هو المطابق للبلاغة فان **قوله** هذا شعر بان التبرك للقليل وقد صرح جاز  
 للوعيه قلت الامتافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه **قوله**  
 واما قوله تعالى وان كنتم الماضي بانه للوجه في ايات ظهر وردت ظاهرا على  
 خلاف ما ذكر من قاعدتي ان واذا حيث استعملت اي فيها هو محقق الوقوع  
 فضلا عن كونه قطعي الوقوع واذا مع الماضي في الشرط الذي هو نادر الوقوع  
 يعني ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا مع المرتابين في حجة القرآن  
 وكونه من عند الله وقوله ان كنتم في ريب من النعب مع المرتابين في المعاد  
 وحشر الاحياء لفظه نوع الخطابين على الارتباب في امر يستل المقام على  
 حقيقته ورواى الارتباب فيه بالكسبة وهو لا يحايل المشار اليه في قوله فانوا  
 لسبون من مثله وابتدا الخلق المشار اليه بقوله فانما خلقناكم من تراب ثم



ثم من نطفة ثم من علقه وايضا المصور ان الارتياب في مثل هذا المقام لا  
 ينبغي ان ينسب الى العاقل الاعلى سبل الفرض والتقدير كما تفرض الحالات  
 لا غرض شغل به كالتبكي وحيث لموله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا له  
 فالواو وان كان محيرا للعقل هو ههنا الاصنام التي هي جمادات لا يتصور منها  
 السمع الاعلى سبل فرض الحال وانما عبر عنها بغير العقل ابتداء على اعتقاد  
 المخاطبين منهم الاطعية التي هي اعلى مرتبة دوي العلم سكا لهم والاما وفي الشيد  
 بعد الآية لسانه الى ان الاصل في فرض الحال ان كلمة لود وان كان لا لها لا  
 جزم بوقوعه ولا بوقوعه والحال مضطوع به وقوعه الاله ههنا زلزلة  
 ما لا قطع بوقوعه ولا بوقوعه على سبل المساهلة فادخا الصان لقصص النبوة  
 ومثله قوله تعالى فان امنوا بمنزل فاتم به فذا هتدوا وقوله تعالى قل  
 ان كان للرخص ولد فانا اول العابدين وهو كثير ويأتي الى المقام ان يقال  
 واذا اربتم لانه لما الخي بالمحالات كان استعمالا ذافيه من المحالات  
**قوله** ومثله ومثله اي ومثل وان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع  
 تحقق اسرافهم واشراكهم لقصص النوح والتيسه على ان الاسراف في سعي  
 ان لا ينسب الى العاقل الاعلى سبل الفرض والمعنى انتم كنتم في ريب ان كنتم  
 القوان اعراضا او للاعراض ومعرضين ان كنتم متجاوزين الحد في الكفر  
 والطغيان واما في قرارة من قرأه بفقه ان المعنى لان كنتم **قوله** ومنه  
 اي مما استعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لقصص النوح والجهيل الا  
 ان القطع في الامثلة السابقة قد كان الشرط وههنا بلا وقوعه  
 لان الشرط هو كونه لم يعمل والمحقق انه عمل ولما قال ومنه دون  
 ان يقول ومثله فحبل الضمير طاحي فيه بان المقطوع بالحصول فهو  
 قال في العباب العلة بالضم والعالة والعالة والعلة والعلة وذلك المذكور  
 وهذه عن الفراء اجرة العامل في التسوية التاجر واضحه من سوف العمل  
 والترجمة التعبير والتفسير واطع العمل بفتح الميم مضارع محم وز  
 على جواب الامر اعني قولوا احركوا بالسر لا لتعال الساكنين ومفعول  
 فقولوا محذوف اي انك لم تعمل وقوله وتلكم دعاء من القائل الخاطين  
 على قصد الضم والسامة وان كنت مفعولا تعامل وتعلم اي العامل  
 المخاطبين جملة مبينة للمصنوع وكان قياسا من قوله من قوله فليعلم

عمل ان يقول ان لم يعتقدوا اني علمت الا انه يكون استعمالا في المقطوع  
 بعد ان ان اعتقد ثم ان لم اعمل ليكون في الجهل المشكوك تقدير او حسن  
 التجهيل فليست بر **قوله** واما التقلب عطف على اما القصص النوح يعني  
 يجوز ان يكون استعمالا مع المرتبة لتقلب غير المرتبة من المخاطبين  
 اذا كان فيهم من لا يرتاب على المرتبة وحمل الكل منزلة غير المرتبة ويرد على  
 هذا انه حين يكون استعمالا في قطعي الاعتقاد ويعود المحذور ولا  
 محيص سوى ان يقول المراد تغليب غير المقطوع بارتبائهم على المقطوع بارتبائهم  
 لا ليقال الشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل الوجود والعكس  
 لا نقول **قوله** ظاهر ان ليس الشرط وقوع الارتياب في المستقبل ولذا زعم  
 الكوفيون ان ان ههنا معنى اذ ذهب المبرد والرجاج الى ان لا تغلب  
 كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اردت ابقا معنى الما  
 مع ان جعل الشرط فقط كان نحو ان كنت قد علمته قلته فقد علمته ان  
 كان قيصه قد من قبل وذلك لقوع دلالة كان على معنى المضي لمحضه  
 له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد  
 منه الا الزمان الماضي واما ما يقال ان البعض مرتاب فطعا والبعض  
 غير مرتاب فحبل الجمع كانه لا قطع بارتبائهم ولا بعدم ارتبائهم فيضلع  
 نكته لاستعماله في هذا المقام وليس من تغليب في شي **قوله** وباب  
 التغليب باب واسع تجوز في كل من تحقق فيه فتعدد لبعضه حكم ليس  
 للاخر فيخرج ذلك البعض بحجة من الجهات ويعطى الاخر حكمه وذلك كحجة  
 كونه وطوته او حجة لفظه او ذكره او نحو ذلك من التغليب لكثير  
 على القليل اسناد العود في حجة الكفر الى شيعه صلى الله عليه وسلم  
 وقومه مع ان العود في الشي يقتضي سابقة الكون منه ولم يكن شيعه  
 قط من الكفر لان الانبياء معصومون من الكفر والتكذيب ومن الصغيف  
 المنفق كسرة لعمه والتطيف بحجة لاخلها بغرض البعده بخلاف  
 الصغار التي لا تغير فيها والمسئلة خلافيه كلاميه ولا دلالة في  
 قوله تعالى بعد اذ بخانا الله منها على كونهم داخلين فيها في الحجة حي  
 يكون هذا ايضا من التغليب ومن تغلب المذكور على الاناث قوله تعالى  
 قالوا لنبيهم واهله الا امرته كانت من العابرين اي الباقين في القرية  
 والعذاب الى الهلاك وفي آخر سورة الحريم في حق مريم بكلمات ربيها



وكتبه وكانت من القاتنين أي المطيعين والقياس في الغائبات والقائيات.  
لان صيغة الجمع بالواو والنون أعما في الذكر وخاصة بحكم الوضع فاطلاها  
على الاناث تغليب للذكر على الانثى وتحتويته ان صيغة القاتنين بعد ما كانت  
للجماعة الموصوفة بذلك على ما تقدم الذكر والاثان لصح عد الانثى منها  
وأما عد البليس من الملايكة حتى تأوله امرهم بالسجود وصح استئذان من جديهم  
في الاجاز بالسجود فمن تغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد في اطلاق  
الاسم مثل لقود في اسناد الفعل الا انه يشبه عد الانثى من المذكور  
من جهة انه اطلق الاسم الموصوع بحجهم وفه للملايكة خاصة على الملايكة  
والبليس من غير اشراك له في مدلول الاسم اصلا كما انه اطلق الاسم الموصوع  
بهيئته للذكر وخاصة على المذكور والاثان المشاركة لهم في مدلوله جوهر  
الحروف اعني القنوت ولذا قال عد الانثى من المذكور مع لطيفة اخرى  
لا يحق **قوله** ومن هذا الباب اي باب تغليب تغليب خطاب على الغيبة  
بان يعبر عن الغائب الذي له جهة خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى  
الظاهر التعبير عنه بطريق الغيبة او بانه يعبر عن المخاطب والغائب جميعا  
بطريق الخطاب تغليب الجانب الخطاب لكونه اسرف واعرف فالاول  
كقوله تعالى كل اثم قوم يحملون فان يحملون صفة قوم وهو اسم ظاهر  
والاسماء الظاهر غيب مقتضى الظاهر ان يقال يحملون يا الغيبة الا  
انه جئنا الخطاب بنظر المان فوم عبارة عن اثم ومحمول عليه وهذا معنى  
قوله غلب جانب اثم على جانب قوم والثاني كقوله تعالى وما ربك بغافل  
عما يعملون فمن قسرا ابتا الخطاب اي انت يا محمد المذكور بطريق الخطاب  
وجميع المكلفين لغائبين وغير المكلفين لا يقال له لا يجوز ان يكون صدق  
الكلام خطابا للبني صلى الله عليه وسلم واخص خطابا له ولغيره من عباده  
اعتبار التغليب واعا يلزم اعتباره لو جرى في اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة  
لانا نقول ذكر الغاية انه لا يجوز في كلام واحد ان مخاطب اثنا ذاك  
من غير عطف او تنبيه او جمع واما في قرأة يعقون يا الغيبة فلا تغليب  
لان الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم لانه ولم ليكون المعنى انه وهو  
لان لم يعيد مثل ذلك في الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب لاكثر  
غير لا يبعد ان يكون المعنى بعل العقلا وغيرهم فغير عن الكل يصير العقلا  
تغلبا لكنه خلاف الظاهر ومن هذا الباب تغليب ذوي العقول على غيرهم

بان يعبر عن الغافل وغير بطريق يخص العقلا كما يقول خلق الله الناس والانعام  
ورد لغفر ولقط مر مختص بالعقلا في لفظ واحد العقلا وغيرهم  
تغلبا للعقلا على غيرهم وقد اورد هذا مثالا لا يشير فيه الى انه يجوز ان يخضع  
في لفظ نوعان من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم  
من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذكركم فيه اي جعل لكم من جنسكم  
حلائل ومن الانعام ذكرا وانثى يذكركم فيه ويذكركم في هذا الجمل حيث يكون به  
البقاء والتشاكل هو كالمسبح للشيء والتكثير لفظه كمرخص خطاب العقلا  
وقد وردت في هذا ذكرهم فيه خطبا بالعقلا المذكورين بطريق الخطاب ولا  
المذكورين بطريق الغيبة ففيها تغليب لمخاطبين على الغيب حيث لم يقل يذكركم  
واياهم وتغليب العقلا على غيرهم حيث لم يقل يذكركم ولا يذكركم ولا يذكركم  
من قال تغلب لمخاطبين على الغيب جئنا بكاف لا يالهوا وتغلب العقلا على  
غيرهم جئنا بآلهم دون البون وقد تغلب الحكاية على الغيبة مثل انا وربه فعلنا  
وعلى الخطاب مثل انا وانت فعلنا وهذه الاقسام متقاربة جدا بخلاف  
الايون فلذا قال ومنه اي من هذا الباب تغليب احد المشاركون في  
خصوصية بان يثنى اسمه الخاص ويقصد اليه والى الاخر جميعا بان يحل  
مسمى باسمه حتى يكون معنى الايون المسمين بالاب كما يقال الابدان تبا وبن  
المسمين بزيد ولهذا لا يكون تعريف العرب لابي بكر وعمر الا باللام كما زيد  
لا كما بانين وبما يتبين فان لفظ المتى هكذا موصوع بان انا الجليلين واما مثل  
الايون والقرين فليس من قبيل الاطلاق بل من قبيل اسما الاجناس فتارة  
يعرف باللام وتارة يكره المصلي هو الذي لفظه آخر كما لم يرد او مذكر  
كالقرين واما الخافقان فمنهم من يحمل الخافق حقيقة في المعرب من خفت  
النجوم اذا غابت وبعضهم في المسترق من اخق الرجل ثوبه اذ لمع به وقال  
ابن السكيت الخافقان افعا المسرق والمعرب لان الليل والليل والخيفتان  
فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب في شئ واما بيان فحاز به  
التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فما اراد احدا من نحو له  
**قوله** واذا مس الناس ضر اي سوء حال من مرض وجده او فتر او نحوها  
كالمخاطب بالاداء والفعل الماضي مع ان الضر قليل النسبة الحسن الحال كالسنة  
نسبة الحسن لاجتماع امور اقتضت كون الشوط في حكم المقطوع به  
وهي التعبير عن الاصابة بلفظ المس المبني على الفعل وذكر الضر بطريق

عام



التكثير المناسب في هذا المقام ان يجعل على التقليل وجعل مفعول المس الناس  
 الاحتمال ان يلحقهم كل ضرر هذا فتر المصنف بناء على ان الشرط واذا من الناس  
 ضرر على ما في سورة الروم لكن جزاءه ليس بظاهرا بل هو اربابهم منيبين واما  
 الذي جزاءه دعاءنا فهو اذ امس الانسان ضرر على ما في سورة الزمر فعلى كل تقدير  
 نقل الآية على ما في الكتاب سهولا لظاهرا في سورة الروم واذا من الناس ضرر  
 دعوا ربهم منيبين اليه وفي سورة الزمر واذا امس الانسان ضرر دعانا شرف  
 استشعر انه قد ورد مثل هذا الشرط بلفظ اخر والمضى مع تعريف الشرط  
 والعلق مطلق الانسان كونه الضمير في واذا امسه الشرع ايدى الانسان  
 في قوله واذا انما على الانسان فاجاب بان ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم  
 لكن الذي تقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان فاجاب بان ظاهر الكلام  
 المتيقن مما يدل عليه الجزاء من قوله اعرض وناجنا به اي اعرض عن الشرك  
 وذهب بنفسه اي ابعدها عن ربته سبحانه وتعالى كما يقال ذهبت  
 به الخيلا والجانب في حكم المقيم كما في قوله كعبت الجباب فلان ربه ون  
 الي نفسه ودأبه وفوطت في جنب السماء ذلته وابتلا العرش المتكبر مطلق  
 الشريحي ان يكون في حكم المقطوع به وعرض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا  
 عن عرض الجسر فانه اذا طال امتداد العرض في الطول كثر قوله وعند  
 النجوين كان مقتضى ترتيب ما سبق من الاجمال ان يذكر اذا ما بعد اذا الا  
 انه استداهما مبدان كيفية جعل اذا من كلمات الشرط مع كون اذا  
 لما مضى خاصة وكون الشرط امر متعلق به حصول امر في الاستقبال ووجه  
 التقضى ان اذا وان كان ذا الاعلى المضى المنا في الشرطية الا انه بعد اتصال  
 ما الالهامية به سلب عنه الدلالة على المضى ويجعل الا على الاتصاف  
 فيصير المجازاة مثل اذا واذا على ذلك لانه باصطال ما الالهامية به  
 ينقطع عند التخصيص بالمضات اليه ويناسب الشرطية لما فيه من الالهام  
 بمزله حيثما وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان اذا تصادف الاجل فتكون لوقت  
 مخصوص في الجزاء في خصوص ما لا مر ما الكافة ليصير عاما واما اعتبار  
 الاتصال بما الالهامية دون ان يجعلوا اذ كلمة براءتها للشرط جريا على قضية  
 المناسبة والقالية فاذا ما وحيثما وانما وحيثما **قوله** ولا فرق يعني  
 ليس حال اذا واذا ما كمالا واذا ما في انه يكون مع الشرطية وبدونها  
 لا بل اذا واذا ما كلاهما للشرط لا فرق بينهما من حيث المعنى الا في ان اذا

ما اليها ما في الاستقبال ليس في اذا بمعنى انك اذا قلت انك اذا اطلع الشمس  
 كانه وما يكون الطلوع بعد حتى يستحق العتب بترك الايات في الغد بخلاف  
 اذا ما طلعت فانه لا يخص ذلك ولا يستحق العتب واما قال من حيث المعنى  
 الا من حيث اللفظ يكون اذا ما جاز ما في السعة قال اذا ما بزمه بخلاف اذا  
 فانه لا يجوز الا في الضرورة كقوله واذا نصبتك خصا صة فجعل وذلك  
 ان المناسب للمجازة هو ان يكون الشيء بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والحال  
 عن ما الالهامية يكون لو لم يكون معلوما ياق الا انه لما دل على وقوع الجواز عند  
 مجيء وقته كما يقع في ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا الفعل  
 بعد اذا واذا الخاليتين عن ما الالهامية الكافة لهما على الاضافة يكون في  
 موقع المفرد وتخرج عن الجزية كالواقع بعد ان المصدرية والمجازاة تستند  
 الجزية وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا خارج عن الجزية  
 وكذا في الاول لان جزم اذا ما ايضا ان يكون في الضرورة **قوله**  
 ومتى لتقيم الاوقات في الاستقبال بمعنى ان الحكم المتعلق به يعبر كل وقت  
 من اوقات وقوع مضمون الجملة كان الحكم على كل رجل ياتى فله كذا يعبر  
 كل فرد ومتى اعمر من ذلك واشتمل حتى ربما يجري في معنى من التخصيص لا  
 يجري في مينا واما انه يصيد التكرار حتى يقع في مينا دخلت العارقات ط  
 بكل وحول طلاق فليس ينبغي بل ينبغي انما في اي وقت دخلت من الليل والها  
 طلعت بخلاف متى فانه ربما يحض بعض الاحسان ومثل متى ومينا في الارز  
 ابن وانما في الامكنة عطف الاجاز على الامكنة لان المكان ما يعتد عليه  
 المتكبر كالارض للسرى والخير الفراع وهو الذي لو لم يشغله المحر كان  
 فارغا وهذا الحكم المكان هو السطح الباطن من الجسم الحار والما من السطح الظاهر  
 من الجوى وكذا الجوى **قوله** وحيثما نظير اينما يعني انه ليعبر الامكنة  
 ويجعل الجوز ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما كنتم في اي  
 مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم على شطر المسجد الحرام **قوله**  
 وما تقيم الاشياء من اول العلم وغيرهم ولهذا يقولون من لما يعقل  
 لهم اذا علم الحال بان هذه من اول العلم وذلك من غير هرق وما ومن  
 ومما اعمر من ما معنى اي شي من الاشياء حقيرا وكثيرا قليل او كثير بحيث  
 لا يخرج عن النقص والاستثنى واختلفوا فيه فقيل كلمة براسها موصوغة  
 لزياة التقيم فوجه كونها اعمر هو الوضع والمناسبة على ما قلنا لزيادة



في البناء للزيادة في المعنى وقيل له بمعنى كلف وما هي الشرطية والمعنى  
 اكفف عن كل شيء ما تفعل فعل فيفيد ما من شيء يفعله الا وانا اصله عموما  
 فوق الخالي عن الامر بالكف عن كل شيء فالشرطية هي ما الثانية وقا لا تخيل  
 اضلها ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية انما متصلة بها لزيادة  
 التعميم كما في ميثا وانما وغير ذلك ووجه الزيادة جند ظاهر وقد شاع  
 عند اهل المنطق استعمال التعميم الاوقات بمنزلة ميثا حتى جعلوا سورة  
 الايمان لكل في المتصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحى الا  
 ما ذكر صاحب ليا بالاعراب انه قد يستعمل ظروفا نحو مما اتصل فقا من يارق  
 تشم **قوله** ثم لا سيما الشرطية ما كان منها ظروفا مثل اذا واذا ما ومتى  
 وميثا وان وان ما وخمنا محلا النصيب بالعقل بعينه ما وما كانت غير  
 ظروف كمن وما ومما فقد يكون محلا النصيب بالفعل وقد يكون انفع  
 بالابتداء والخبر هو الجزاء او الشرط مع الجزاءية خلافا لا كفا بالضمير في  
 الشرط مثل من يات فان اتيك وعبارجج الثاني وقد يكون الجزاء مثل من يمر بوع  
 تسال اناك واما اي معروف يقع مبتدا مثل ايم يا بني كرمه ومفعولا  
 مثل ايم يضرب اضرب ومصدر مثل ايم يضرب يضرب اضرب وظروفا مثل  
 اي يوم يخرج اخرج ومجرورا مثل ايم يمر مرورا واما محلا فان النصيب على  
 الحال **قوله** والمطلوب بهذه المعجمات يشير الى ما ذكره الشيخ عبد القادر  
 من ان هذه الاسماء انما حصلت نافية عن حرف الشرط لاجل الاختصاص  
 والتقريب لان في تفصيل مدلولها اطلاقا مقوية عن حرف الشرط  
 لحصول المقصود لعدم ما كان ضبط جميع ذلك في مقام الحديث والاحكام  
 والتعداد والتكرار وهذه الالفاظ مضبوطة مختصرة حاوية لمجملات  
 التقاضيل على وجه لهما يقع العيب مع تخصيص المينة يعني ان الغرض من مثل  
 هذه الكلمات المعينة عموما الارمان او الامكنة والافراد والاحوال  
 امر ان ترك التفصيل الى الاحمال والاحراز عن الاطالة والاملا ليقوله  
 او عمل عطف على غيرها ف عطف العام على الخاص ومعه ان يكونه واقفا  
 بالخصر كما في قوله اي سورة تقرأ بركه وما تر من مصفا في تلك ومن  
 تلقى من صحابي كرمه ونحو ذلك وقوله ابل عد وحال من موصول قوله كرمه  
 ان ياتي زيدا الى اخر الامثلة اي ذاهبا الى عدد وضربا اليه وقوله مع يا  
 الاملا ليشعر بان الاملا حاصل البتة لا يتوقف على تبين الاستيعان

يعرض لتفسير الآية لانه كان يفرد بما ذكر من حسن التطبيق وقوله قد  
 حاز اي جمع القول بتمامه وخذا فيرا شي اعاليه وبواجه جمع حذاريان  
 لما يدل عليه اسم الاشارة البعيدة وصغير الفصل وتعريف الجزاء لا يار  
 سواهم وقوله فذلك بلفظ الجمع ناظر الى ما يفيد عموما لافراد من تحول  
 الحكم للجمع والاختصاص في الظاهر ان يقال فذلك هو الغاي **قوله** واعلم  
 ان الجزاء والشرط يريدان الدلالة على ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا  
 جليتين جليتين مصارعين ولا يجي ما في الخارج من المبالغة حيث جعلها  
 نفس التعليق يريدانها للتعليق والوجه ان المراد ان مضمونها وممدولها  
 تعليق وقد مر الجزاء لانه المعلق والعهدة في الحكم وانما الشرط قيد له والوجه  
 حصول امر ما يعرفه النسبة الاجابية والسلبية بل الانشائية ايضا  
 والامر المعلق مضمون الجزاء والمعلق به مضمون الشرط وذلك اشارة الى  
 التعليق بل كونهما التعليق وقوله في جليتهما دون ان يقول فيهما راجح  
 ما ذكرنا من الالوجه وقوله واحد ما عطف على ضمير ان يكون الوضوح  
 الفصل وقوله وكذا اي مثل استلزام امتناع البتة استلزام امتناع  
 المضيق وهو عطف على امتناع البتة وان يكون بدل من المضيق وقابل  
 كعقل محذوف اي فامتنع ان يكون الفعلان ماضيين اخذ بما يتضمن المقصود  
 والا فالانسان بما سبق ان يقول ان يكونا اي الجليتان ماضويتين  
 وقيد بغير لولا مسجعي من ان الاصل في جليتهما المضى وقوله فيظهر  
 تغريب على الكلام اري يظهر من امتناع كون جليتهما اسميين وماضويتين ان  
 مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام البليغ الا لئلا لا امتناع  
 المصير الى خلاف مقتضى الظاهر بدون نكته هي الحال الغير الظاهر  
 والامر يمكن الكلام بليغا واما في غير البليغ وبما يصار اليه لانه نكته  
 ويظهر مما ذكرنا ان المراد الامتناع في الاصل وفيها هو الظاهر لا الامتناع  
 عن اصله حيث لا يجوز خلافا اصله واثار ابادة لفظ نحو الي اقسام  
 خلاف الظاهر بله الاول ما صير فيه الى الماضوية في كلتا الجليتين وفي  
 الشرط فقط وفي الجزاء فقط الثاني ما صير فيه الى اسميته ولا ياتي  
 الا في الجزاء وحده ولذا قد مر ذكر الماضوية مع ان الاو في ما سبق واضح  
 الثالث ما صير فيه الى الماضوية لفظا ومعنى من غير انقلاب الى المستقبل  
 كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه كان فكان لا نسب



ذكر بلفظ المضارع وقوله بما لا موجب بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة  
 وصغير معه لما وصغير كونه للفعل اي من الصور والامثلة التي لا موجب معها  
 تكون الفعل مضارعاً تكون التاكيد فاما انما هي المضارع لا غير حيث يكون لا  
 يجوز الصبر الي غير المضارع ولو مع الف نكتة ولا اري جعل الضمير لما وج  
 الا ان تكون ما عبارة عن الفعل وحيد لا يستقيم البيان الا تكلف واما في قوله  
 فاما ما يمكن ان الشرطية اتصلت بها ما الموكدة وانها تأكيد الفعل باليون  
 لا يتخار بتمتته عن رتبة الحرف والفعل الموكدة باليون لا يكون الا مضارعا  
 وجواب الشرط الجملة الشرطية بعد اعني فمن تبع هذه اي فلا خوف علم  
 وقوله تعالى فاما تتقنهم اي بضاد فم وتظفرهم ففوق عن محاربتك  
 ومنا صبتك بقتلهم والنكابة فيهم من وراهم من الكفر حتى لا يحسر عليك  
 احدا اعتبارهم وابقا طاعنا لهم ومن صور وجوب المضارع ما اذا كان  
 الجرا مع لن او السين او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا حوفظ على تأكيد  
 الحرف بما وتضاد الفعل بالسين وحواها والا فلا امتناع في العدول  
 الى الماضي لنكتة **قوله** مثل توحى جعل النكتة امر من احدا ما طلب بران  
 غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني ابراز المقدر في معرض الملفوظ  
 وذكر لا يراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم عجمها بقوله  
 وما شاكل ذلك **قوله** وعليه اي على المضارع الى الماضي لكون ما هو الموقر  
 كالواقع وان لم يكن من الشرط والجزا وذلك لان ما علم الله تعالى وقوعه  
 او اجبره فهو كالواقع لعدم الشبهة في وقوعه كذا الطحالب الجنة لصحاب  
 النار ونفذ اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم ووقع مكة اذا حمل  
 قوله تعالى انا فطنا لك فحاصدا عليك وقد ترك قبله والمراد بالاعراف  
 سور ضرب بن الجنة والنار على ما قال تعالى وبينهما حجاب اي بن الجنة  
 والنار او بين الغرضين واصلا الاعراف جمع العرف بالضم يستعمل من  
 عرف الغرض وعرفا لذلك لا ارتفاعه واختلفت قول المفسرين في المراد  
 في بالفتح المذكور بقوله انا فطنا فقتل فمكة وقيل فم خير وقيل فم الزور  
 وقيل فم الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة والسيف لان كل المتو  
 حده وصل الى المدينة لانه كان سببا لفتحها بان غفر له ما تقدم من ذنبه  
 وما تاخر وبيع بيعة الرضوان وقل معناه وقضينا لك قضا بينا على اهل  
 مكة ان تدخلوا مكة واحبا بك من قبال التطوع بالاسباب من القناعة وهي الحكمة

**قوله** واما للتقريب اي يبرز ما ليس حاصل عن استدلاله الفعل في  
 الشرط في معرض الحاصل في قوله بلفظ الماضي تقرضا لمن حصل منه  
 ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولين ابتعت احوام بعد الذي جاك من الطور  
 ما لك من الله من ولي ولا نصير ولقد اوحى اليك واليا الذين من قبلك لئن اشر  
 ليحطن علكم ولتكون من الخاسرين فان ذلكم من بعد ما جاتكم البينات فاعلموا  
 ان الله عز وجل حكيم ذكر الشرط المبني على الفرض والتقدير في الايات المذكورة مع  
 القطع بعدم وقوعه من مخاطب بلفظ الماضي تقرضا بالغير وانه قد صدر عنهم  
 اتباع احوال اليهود والنصارى والشرك والزلل وانهم من الظالمين ولا ولي لهم  
 ولا نصير وقد حطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم لان الاضلال الوا  
 في الشرط كما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع من استندت اليه طلبت  
 له وجه وناسب ان يكون هو التقريب بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على  
 ما هو الاضلال في الشرط لا يقال الشرط الواقع بعد اللام الموطنة للتقريب  
 بلزمة الماضي على ما تقرره في الفح لا نانا **قوله** قد مر مرارا انه لا تنافي بين  
 الاحوال والمتقنيات على اننا نقول ان الايات باللام والامر الماضي لغرض  
 التقريب **قوله** وتظيم اي نظير ما ذكر من الايات في كونه اي في مجزئ  
 ذلك النظير تقرضا لا في كونه شرطا وتقييدا عن غير الواقع بلفظ الماضي  
 قوله تعالى وما لي لا اعلم الذي فطرني والشيء على انه للتقريب وان المراد  
 ما كمر لا تعبدون قوله واليه ترجعون دون ارجع وكذا قوله تعالى في  
 قصة رسل عيسى حكاية عن حيث الخارجين اسم الله تعالى من دونه الهة ان يرد  
 وليكونه للتقريب قبل ان امنت بر بكونه انه كان المناسب لولا تصدق التقريب  
 ان يقال امنت برى واتبعه اي ذكر بعد قوله امنت بر بكونه قوله فاسموا  
 ولولا التقريب لم يكن ذلك معنى وقوله وهو اي مقام هذا التقريب  
 والامر المقتضى له من حيث كونه محلا له هو تطلب سماع الحق اي اسماعه قوله  
 الظالمين لذمة القاصدين لقتله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وتبع  
 عبادة الاصنام وكوفا ضلالا مينا بقوله اسماع الحق من اضافة المضدد  
 الى مفعوله الثاني وصغير هو الوجه والضرع عطف على المواجبة **قوله**  
 ومن هذا الاسلوب يعني اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث من غضب  
 قوله قل لا تسالون عما اجر منا ولا تسئل عما نقولون بدل لا تسالون عما علمنا  
 ولا تسال عما نجزمون وقوله فانا اوابا كبر لعل هذا في صلاته حبين



بدلنا لعل هدي فانكول في ضلال لكن ترك الصبح واصل المجادل الى الغرض  
 واهم به على الغلبة مع قلة شعب الخضم وقل سوكته بالهوية بقوله لعل هدي  
 او في ضلال يحتمل ان يكون خبر الاسرار وما عطف عليه على طريق التلويح والسر  
 وان يكون خبر الاحكام وقد حذف خبر الاخرى انا لعل هدي او في ضلال او  
 اياك لعل هدي وفي ضلال وفي كلتي على وفي سعار ان صاحب الحق كانه على فرب  
 جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منحصر في ظلام لا يديري ان يتو  
 واما المورد الايتين على تربية التزول لانها ان قد لا تسامون اظهر التعريض  
 والاضاف حيث اسند الاجرام الى نفسه خاصة والغير اليه كالايتين قبل تقرير  
 حسن التعريض لانهما في الاضاف والجمع الحق على الوجه اللاتقي ظهرهما في المعنى  
**قوله** وهذا النوع من الكلام المشتمل على اجتماع الحق على وجه لا يورث  
 مزيد الغضب يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه  
 ولم يجعل له مزيد على مخاطبة ولان من معه من موافق ومخالف قال لمن خطب  
 به قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الاضاف كانه السنوية واعطاه  
 وقد يسمى الاستدراج لاسند راجحه الخصم الى الاذعان والسلام ويقولون  
 انه من مخادعات الاقوال التي يقوم مقام مخادعات الافعال **قوله** ان ظهرت  
 يصلح مثلا للتعاول واظهار الرغبة وقوله تعالى ان اردن مختصا وادع على  
 اظهار الرغبة في اراهم من التخصيص واجب بوجه الاول ان مفهوم المخالفة  
 انما يكون اذا لمعنى للتساؤل ههنا ولنا لم يقل وكقوله تعالى واللايقعما اسند  
 به القايلون بنى مفهوم المخالفة والالام جوار الاكراه اذا لم يظهر للتسبب  
 بالشرط فابعد اخرى سوى استا الحكم عند تنقيبه وههنا الفائدة اظهار الرغبة  
 في الوقوع والمبالغة في النهي بمعنى ان مع تصور عقلي اذا اردت التخصيص وترك الزنا  
 فالمولى الحق بذلك وكون الآية تزلت فمن كن يردن التخصيص ويكره من المولى على الزنا  
 وفي مثله لا شئت المفهوم الثاني ان الاكراه انما يكون على فعل يريد الفاعل خلافه  
 فعند اتفاق ارادته من ترك الزنا لا يتصور الاكراه على الزنا لكونه اكرها على ما  
 لا يريد الفاعل خلافه وتحقيق الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيدا  
 للفعل مثل لا تنصل اذا كنت محدثا وقد يكون قيدا لتركه مثل لا تنال في الاضاف  
 ان حاولت سموله للفهم وقد يكون قيدا لطبقة مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا  
 والظاهر ان الابد من هذه القبيل فلا يدل بحكم المفهوم الا على انما طلب ترك  
 الاكراه عند عدم اياها من التخصيص معنى لا طلب ترك الاكراه على الزنا ان لم يرد ترك

الزنا لانه لا يتصور الاكراه حينئذ فلا معنى لطلب ترك الاكراه الثالث ان مفهوم  
 المخالفة ظاهرة لا قطعي فلا يعتد به في معارضة الاجماع القاطع والخصوص  
 القاطع من حرمة الامر بالمعكرو فضلا عن الاكراه عليه **قوله** وما شاكل ذلك  
 المذكور من اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالانبا عن الوثوق بوقوع  
 الفعل مثل ان اعطاني الامير الرفا فكننا وكالاستلذا مثل ان قد مر الحبيب  
 كراوية الرغبة مثل ان اكرمتك فلا تقصر في الشكر والشكر والرهيب مثل ان  
 مررتك لم اقبض على القليل وكان مقتضى سوق الكلام ان يقول واما ما شاكل  
 ذلك **قوله** وقوله رحمة الله بلفظ الماضي في الدعاء مع ان مقتضى الظاهر  
 لرحمة الله من قبل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بمعنى من المعاني كالنفاذ  
 واظهار الرغبة والانبا عن استحقاق الرحمة **قوله** ومن ههنا اي من مقابرة  
 ذكر نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبيه للنكت في ذكر مجيى الحسنة  
 بلفظ الماضي واصابة السنية بالمستقبل غير معدول به وهي اظهار الرغبة  
 في وقوع الحسنة وبكال رافة الله بالعباد ولو كان قوله ههنا اشارة  
 الى العبد والى الماضي لاظهار الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقبه  
 فان قيل قد سبق مزجا ان يكون الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط  
 هو النكتة في تغليب الماضي معه كما في هذه الآية فاما معنى السنة ههنا  
 للنكتة قلنا تلك النكتة هي الغاية وهذه هي الخاصة كما ذكر في الانفاذ  
 ان له وجه حسن ههنا ولكل النكات وجه حسن خاصا **قوله** وابرار  
 المقدر عطف على ابراز غير الحاصل وهذه هي النكتة لثابته في المصير الى الشر  
 والجر الى غير المستقبل وهي مختصة بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة  
 وهو ان اكرمتي الان فقد اكرمتك احسن فهذا هو المفظوظ به الذي يارر  
 في صورته الكلام المقدر الذي هو ان يعبد باكرامك اياي الان فاعند  
 باكرامك انك احسن لانصا به الكلام الى معنى هذا المقدر ربه يظهر ان الجزا  
 قد يكون جملة انشائية من غير احتياج الى ما قبل بالجزا لا موقوفة اليه لان  
 الامر والنهي وعزما يجوز تبينه ههنا بالشرط كما يجوز بالطرف والحال وغير  
 فان قيل قد سبق ان مصفون الجملة الشرطية تعليل حصول مصفون الجزا  
 حصول مصفون الشرط فاما معنى ذلك في الانفاذ وكيف استع في الشرط و  
 الجزا قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لشي ونفيه عنه كما هو مذكور  
 الجزا وقد يكون لوجه الطلب والتمني او نحو ذلك مما هو مذكور في الانفاذ



فتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن هنا يتبع كونه **بالشأن**  
لما يصل ان يحاك ربه فاكونه ان على قدر صدقانه جاك اطلب منك كرامة  
لا يمتنع الاجاز بالطلب بل بمعنى **انسانه** **قوله** واما كلمة لو فحين كانت ايها  
كانت ولذا اجبت بقوله امتنع والمعنى انما لتعلق ما امتنع من حيث امتنع  
لما عرف من ان تعلق الحكم بالوصف شعور بالحقيقة فصيها المعنى انما لتعلق  
امتناع الشيء وهو الجزا بامتناع الغير وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله  
معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع اي بامتناع الشيء الذي هو مجني مخاطبك فيتم  
الحكم وينطبق عليه المثال من غير احتياج الى تقدير المضاف اي لتعلق امتناع  
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع وغيره  
من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيتمثل تماما اربعة هي ان يكون الشرط والجزا  
مشتبين مثل لو جيتي لا اكرمك ويكون امتناع الاثبات نفيا ونفيان مثل لو لم يجني  
لما اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا ويكون الشرط مثبتا والجزا منفيان  
لما اكرمك او بالعكس مثل لو لم يجني لشمك وقوله على سبيل القطع متعلق بامتنع  
لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجني فعمل هذا كان الانساق بانه  
لتعلق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره ولا ظهر انه متعلق بامتناع غيره  
لانك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجني بمعنى جعله مسيئا عنه  
على ان التعلق مجاز عن السبب لانك اذا قلت ان جيتي اكرمك وعلقت  
الاكرام بالمجني فقد جعلته مسيئا والمجني سبييا والافا لظاهر انه ليس  
بمستقيم اذ ليست كلمة لتعلق الامتناع بالامتناع بل لتعلق مضمون الجزا  
بمضمون الشرط القطعي لا تنقلا لثبت امتناع الجزا لظهور انك اذا قلت  
لو جيتي لا اكرمك كان المعنى ان الاكرام كان مثبتا لو ثبت المجني واما المزمع  
بثبت لعدم ثبوت المجني قطعا ولهذا طبق ائمة العربية على انما لا تنقلا  
لانقلا الاول كما ان لو لا لانقلا الثاني لثبوت الاول وهذا واضح في علم  
الخوحي قال ولو لم يجر الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الاول  
وهذا يشهد بالاستعمال للقطع بان معنى قوله تعالى لو شأ هذا اكرامه  
ان استأهده انه اجمع سبب امتناع الشيء لا بالعكس وقد صرح بذلك  
الحاجي حيث قال • ولو طارد وحا ففعلها • لطارت ولكنه لم يطر  
اي يكن لم يطر وحا ففعلها لم يطر تلك الدابة والابو العلا حيث قال  
ولو امت الدولات كانوا اغفرهم • رعايا ولكن ما هن ذوام • اي فلهذا

لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه الى انها يجب ان يكون  
لانقلا الاول لانقلا الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانقلا الب  
او احد لا يوجب امتناعا المسبب لجواز ان يثبت سبب اخر بخلاف انقلا الب  
فانه يوجب امتناعا جميع الاسباب اولان الاول ملزم والثاني لا يملزم وانقلا  
اللازم يدل على انقلا الملزم ومردون العكس لجواز كون اللام اعم وما كان  
يشي ان يخفى على مثله ان ليس معنى بلام القوم ان امتناع الاول يدل على انتقاه  
الثاني وينبغي العلم به بل ان سبب امتناع الثاني في الخارج هو امتناع الاول  
معنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني بالاكرا مروي  
مضمون الاول كالمجني مثلا فثبت الاكرام لانقلا المجني لا يري انك لو  
في الماء البارد المحسوس لو اصابته نار ليجني يعني ان عدم محو نته بسبب  
عدم اصابته النار ومعنى قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على رجل لرايه  
حاشا مصدعا من خشية الله ان امتناع روية الجبل حاشا سبب انتقاه  
انزال القرآن عليه لان يستدل بانقلا احدهما على امتناع الاخر واما غلط  
من جهة ان اهل المعقول جعلوا لواذلة الضرورة والاتصال واستعملوها  
في القياسات لا كتاب العلوم والصدقات لا لبيان ان سبب الثبوت  
لستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان  
فيها الهة الا لله لعسدا استدل لا بعد من السناد على عموم نقده  
الالهة ولهذا الكلام زيادة بسط يطلب من شرح التلخيص **قوله**  
امتنع جواب حين كانت لتزها منزلة لما اي لكونها لتعلق ما امتنع  
بما امتنع قطعا امتنع حملها على معنى الشرط والجزا على الثبوت المذلول  
عليه بالجملة اللاحقة ولزما ان يكون حملها فطليتين والحال ان الفعل  
ماض فلهذا ايضا داخل تحت الضرورة وانما لزم فعليتها ليصح التعلق  
وعدم الثبوت ولزم ماضوية الفعل ليصح انه تعلق ما امتنع على لفظ  
الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين ان يزل المستقبل  
الماضي عليه كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وقوا على النار منزلة الماضى لصير  
عن لاخلان في احبان وان يحل المستقبل في مثل قولك لو تحسن الى الشكر  
على ان المقصد منه الى الاستمرار فيما مضى من الزمان وقفا لكون المعنى  
على المعنى اوان يحل في الصورتين على قصد استحضار الصورة على ما يناسب فعل  
الحال الحاضر وان كان المعنى على الماضي فان قيل عطف استلزم في الموضعين



على لزوم وجوب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت لتعليق ما اشبع بامتناع  
 بامتناع غير استلزام التزليل في المقصد المذكور من ثمانية وجوه فليكن قد ذكر  
 الشيخ عبد القاهر انه اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان يستعمل  
 كل بجزائه مثل اذ اجبتني قمت لك وخطت عليك وثانيهما ان يكون ترتيب المعطوف  
 بواسطة المعطوف عليه مثل اذ ارجع الابل سادات وخرجت لي واذا استاء  
 خرجت فالمعنى هنا انما كانت لتعلق المذكور امتنع الجملتان عن الثبوت  
 ولزم فعليتهما المانوية ولما امتنع ولزم استلزام التزليل والمقصود على  
 ان لا يجعلنا ضمير استلزام لزوم كونهما فعليتين فاصوبين ثم المقصود وحي  
 وتقفوا على النار اذ وهاحق بغايوها واطلوا عليها اطلاقا هي محتمل وادخلوها  
 فمر فوامقدار عندها من وقتها على كذا عرفة وفهمته وجواب لوني الايات  
 الثلاث محذوف اذ رأت امرأته والخطاب عام كما مر والمعنى ان هذه  
 الحالة كما انها قد حصلت وانقضت رأت لوزنها رأت عجا وقوله تزييل  
 المستقبل معقول له لتزليل ولصدور اي صدور المستقبل متعلق بظا فلا  
 التي لوصف الماضي بالمعلوم كغيره فادع وعلى نحو متعلق بتزليل ووجوبه وبن  
 بود بودا في الفعل الداخل عليه رب لا يكون لا يكون لاماضيا لانه الذي  
 تحقق فيه التقليل والتكثير فاما المستقبل ففي العف وعندا لكونه فين هو قد  
 كان اي ربما كان بود وعند بعض المصريين ما ليست بكاف بل نكن عبي  
 شي موصوفة بود كما في رب رجل نيا فرغدا وحسبه يكون متعلق برب محذوف  
 اي تحقيق وعلى الوجهين لا يحتاج الى تاويل بود بود فلنا قال في احد قول  
 اصحابنا المصريين ومعنى التقليل انا هو لا اله الا الله فندهم فيقولون  
 مبهوتين فان كانت اقامه ما عتوا ذلك وقيل هو على طريقه فوضعتك  
 ستندم على ما فعلت وربما ندم الانسان على ما فعل لا يريد ان ينكسك والتقليل  
 بك ريد وانا لنندم وان كان مشكوكا وقيل لا تلتحق عليك ان لا تفعل  
 هذه الفعل لان التاقل لا يتقرب لما يورف الدم وان كان مشكوكا او  
 قليلا وقوله لو كانوا مسلمان حكاية لودادهم على طريق الاحاديث كما في  
 قولك حلف بالله لنفعلن في لويطبعكم واستمر امتناعه مني على انه كان  
 المضارع الخالي عن حروف الامتناع لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لوه  
 يكون لاستمرار الامتناع لا الامتناع الاستمرار كما يكون للمعنى لاستمرار التزليل  
 الاستمرار والجملة الاسمية المؤكدة المنفية مثل ما انتم بمومنين تكون لتأكيد

التي

لا لتزليل التأكيد على ما مر من ان نحو ما زيدا ضربت لاحضا ضا لوني لا نفي ٥  
 الاختصاص وله نظائر جمعة فعلى لو تحسن الي لشكرت ان اتقا الشكر سب  
 استمرار اتقا الاحسان ومعنى لويطبعكم في كثير من الامر لعنتم ان اتقا وقولكم  
 في العت اي الحمد والمشتبه بسب استمرار امتناعه عن طاعتكم لكن الظاهر  
 ان المراد باستمرار الامتناع دوامه وعدم انقطاعه لا حقيقة ساعة ساعة  
 وعلى التقدير كما يشعر به قوله وقتا فوقتا وقوله الفصد معقول استلزامه ويلي  
 نحو حال منه ويكسبون عطف على بيته زوت وقوله بعد قوله قالوا انا معكم  
 انما نحن مستهزون يعني انهم ذكروا استمرارهم بالجملة الاسمية الله الله على  
 الثبوت فانه سبحانه لم يترك الاستمرارهم الى المومنين بل بولاه الله وذلك  
 بلفظ المضارع المبني على الاستمرار وقتا فوقتا لانه اشد واقطع ومعناه  
 انزال الهوان والحقارة بهم والبلايا والنكبات فهم على تحيد بالاورقات  
 وبعد الحال **قوله** وقوله لويطبعكم مستد اخبر وادع على هذا اي على  
 قصد الاستمرار وفرض باستمرار امتناعه على الطاعة كما بينا لكن الاظهر وبه  
 شعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل حتى الاطاعة ودخول لويطبع امتناع  
 الاستمرار وذلك انه كان في ارادتهم استمرار على النبي صلى الله عليه وسلم  
 على ما يستصوبون وانه كلما علم رأي في امر كان معولاه فذكر الله انه  
 لو استمر على طاعتكم كما تريدون لوقعتم في الجحيم والهلاك لكنه لم يستمر فيما  
 وقعتم فيكون لامتناع الاستمرار وانقضاء كما نوايريدون ولم يعطه هذا  
 المثال على مثله لوترى ولو عيسى لافتحا تحت المقصد الى الاستحضار بجلاله  
 ثم انه رجع الاستحضار في لو عيسى الى صوت مع الاحسان على قياس استمرار  
 الامتناع وفي ربما بود الى صوت الودادة وهو ظاهر وفي لوترى في المواضع  
 الى صوت خلا المحرمين والظالمين وغايتهم ان يرجع الى صوت روتهم شكلا حال  
 وهو صوت الفعل لامتناعه كما ذكر في لو يحسن واجيب بانه اشارة الى اختيار  
 ان لو في لوترى للمعنى دون الامتناع بخلاف لو يحسن وانها امتناعية وان  
 خبير بان لو كانت للمعنى دون الامتناع لم ترجع الى التاويل لوالى للمعنى  
 لا تختص بالماضي وكان المناسب ان يتعرض لصوت حال الموقوفين على النار  
 القائلين باليتنازد ولا تكذب لظهور ان قوله صورة الظالمين موقوفين  
 عندهم متقا ولين تلك المقالات مختص بقوله ولوترى الظالمون  
 موقوفون عند ربهم رجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا



للدين استكبروا بالولا انتم كذا مؤمنين وهذا هو المراد بتلك المقالات  
 ووجه اختيار المصارع للاختصار انه الذي يكون للحال وهو الحاضر وهذا  
 ظاهر وما يقال لان الماضي يدل على ان صفات الفعل موروثة نقصت فلا  
 يكون المنقوش عنه تامة في استحضارها لعدم مكان مشاهدتها بخلاف  
 المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع صفاته فحصل للغير عنه في ان  
 ترى انه كيف يوجد فيستحسن مع صفاته ففي ثابته الركابة لان الصورة  
 العجيبة اذا شوهدت مرة لم استحضارها سهل والسبب والفتن اليها ارفع  
**قوله** اذ قال فتيتر مكان فانارت اسناد الى السبب وهو الراجح لانه اذن  
 على كما لا يقدح اذ يفعل بعضا ارسله هذه الاعمال العجيبة والاحوال  
 المختلفة فتر قال فسماه مكان فساقة التناقل الى الحكاية دلالة على زيادة  
 الاختصاص وان الكل منه والوسائط اسباب والادوات فتقوله من ان السحاب  
 اضافة للمصدر اى المفعول والفاعل محذوف وهو انه تقرر الى المحقق  
 والرياح نظرا الى ظاهرها لكلام قرع بفحتين قطع رقيقة من السحاب واحدا  
 قوعد والقطع بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة من ذهب مذهب هـ  
 بالمسند فقة تضام على لفظ يقا على والصير للقرع وكذا اصير بعد ب اى  
 يصير وحولت بين الصيرين لما في تضام من بعض الفعل ركابا محابا  
 مرا كما ركب بعينه على بعض وهو اعنى تضام عطف على بدو اقليم مقام  
 تارة اخرى **قوله** وانه اى العبدول بالماضى الى المضارع للاختصار  
 طريق سلوكه للبلغا فان قيل منه غفلة ولا يلحق عن سلوك الطريق  
 الذي ينتهيه المقام معلوم لا يحتاج الى ان يذكر **قوله** المعنى انهم لا يعدلون  
 عنه الى طريق متضمني الظاهر وان كان ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفهله  
 اهتمام به **قوله** بالى قد لفتت بدل من قوله بما لا يت في البيت السابق  
 الامم مبلغ فتبان فهم بما لا يت عند رحاطان القول هو بالضم من  
 السعال والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول  
 فهو يتزل يقال هو ي بالفتح هو ي هو ي اى سقط الى اسفل السهل الغلابة  
 وكل ما استوى من الارض وبعد والصقعة الورقة من القطار والصحف  
 المكان المسوي وكذا الصحف والقصاح والدهش الخرق حوت سقطت  
 الصريح الهالك فصيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه ولذا استوى فيه الهلكة  
 والموت ولم يزل صرعه وجران مقدم عشق البعير من مذبحه اى مخم وبهم

البين فقلت لها كلاً ما ينفوا ارض اخر سفر فخل الى مكان فشدت شدة  
 نحو فاهوت لها كفى بمحقق ليمان النفس المذبول على تانيث ظل بكسر  
 اللام صيغة امر من خلية السدة الجملة اهوت كفى بالسيف او قلت ومقتضى  
 الظاهر في فاضرها فاضرها عطف على شدت واهوت **قوله** خلفه من ترا  
 جملة مفسرة للمثل لا محل لها من الاعراب وهذا من تشبيه العرب بالاعراب  
 وهو الخلق بلا اب وام ليكون قطع للخصم واصم لمادة شبهته وبكى في  
 معية التشبيه اشراكهما في الخلق بلا اب ولا يصير اختصاصا من التشبيه بخصوه  
 على ان المقصد هو التشبيه في كون وجودها خارجا على العادة المستمرة وهما  
 في ذلك سواء في قوله بقر قال له قبل لزيه اللفظ وقيل لزيه المعنى  
 اى صورته طيناً بقر قال له كى كى وما وبخ ذلك **قوله** واستلزم غطف  
 على ارموا واستلزموا الصير للزوم كون جملتهما فعليتين اى استلزاما في مثل  
 لو انتم مملكون اى يحل على كون انتم فاعل فعل محذوف وتضامن الظاهر يكون  
 الجملة بعد لوفضليه لا متبدا اخر مملكون فتكون اسمية ولا تاكيد الفاعل  
 مملكون على انه يكون الاصل مملكون انتم فاعل فمملكون لان تقليل الحد  
 وهو حد في المخل وحد اول من تكبير وهو ظرف الجملة مع انه لا دليل عليه  
 ولا ضرورة اليه وما ذكر من كون التقدير مملكون مملكون باكثر من التاكيد  
 وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف في مخالفة لما عليه الجملة  
 من كون الثاني للتفسير لا لجمع بينهما فظلال التاكيد وان الدال عليه كلمة  
 الشوط المتضمنية للفعل مع قيام المذکور مقامه على ما سبق في لودات  
 سوار لطنتى وان دولوته لا لا نقوله المبدل صفة ضمير ومنفصلا  
 حال من الضمير في المبدل والمفعول ثان على تضمين معنى الجمل ولا يخفى ان  
 في لو انتم مملكون بعد تقدير الفصل تنجي جهة اخرى من مخالفة الظاهر  
 وهو كون الفعل مصارعا وكان المقصد استحضار الصوت ومذهب  
 المبدل ان لو استعمل في المستقبل استعمالا لا مثل اطلبوا العلم ولو باهين  
 والى ابا هي كبر الامر بوم القيام ولو بالسقط وفي شعراى الاعلاء  
 المعوي ولو وصفت في دجلة الهام لم تقف من الجرع الا والقلوب خوا  
 يصفه تاسفه على مفارقة بطنه وشوق ركابه الى ما دجلة والمعنى ان وصفت  
 ويشبه ان يكون المعنى ههنا ان مملكو امسكوا او بطلوا الحشنة اتفاقه  
 من لطائف هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل فعل محذوف لكنه لمره



لما يرمى فعل المذكور في صورة المبتدأ والخبر إذا الاختصاص مثل ما يفيد  
 صريح المتن والخبر مثل انما سمعت في حاجتك والعنوان الناس هم المختصون  
 بالشيء المتباعد **قوله** وامثال هذه اللطائف يعني المذكورة في مباحثه  
 الشرط لتغلغل الماء في البحر تظلل الراضية جمع راضين اصلها روضة كما سبق  
 وضمت من رضى المهر ارضه راضا وراضة يريد ان هذه اللطائف  
 وامثالها مما استنبطها هو وامثاله من علم المعاني ولم يتعرض لها القدامى  
 من اهل التفسير ولوليت ان هذا بناء استسهلنا لقاها هو وكله جاز الله  
 ودينه بل زينة المصنف لم يعدم من علوم نبذة علم المعاني وصعوبة المذاكرة  
 فيه والصبر وروى من راضه نانه لم يبق على الشئ للتركيب وجواها ففصله  
 كما نرى من اراد الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف حتى لو اقتصر على مجرد  
 القواعد كما في كثير من العلوم لم يخط الطالب بظالم في اللام في قوله لم يبق  
 بلانيم وذلك لانه لا سبل للبشر الى الاطاعة بالتركيب واحدا فواحدا وانما  
 ذلك لعلام الغيوب لكن علمه تعالى بذلك لا يسمي علم المعاني لعدم ابتنايه  
 على تتبع التركيب بل لا يتنا معرفة اعجاز القرآن بكمه على كمال الاحاطة  
 بعلم المعاني لم يخل الاحتاط علمه الشامل **قوله** هذا الفن يعني الفن الثاني  
 والاستبصار طلب الوري وحجج النار من الزيت والادام جمع زيت وقود  
 سبق وجوهها هو لاها ولا تصنع وادمتها جمع رماح وحلقتها واستبصارها  
 للمسودات والراكض المستف من ركنه العز من رجلي استخيت للعدو  
 والخطه قد سبق الى تائي مدي اي بعد غاية متعلق راكض وكنه  
 باستفراغ اي بدلا لجد والطوق الطلاقة وتقوق الفضل شرب اللبن  
 فواقا وهو ما بين الخبتين من الوقت لان النافذة تخبث ثم ترك شويبعه  
 برصها الفضيل لتدرك الاقارب جمع اقواق جمع ميق جمع فيقه بالكسر  
 وابنه الاكث من الواد وفي اللبن الذي يجمع بين الخبتين بقوى متعلق به  
 بمقوق مولى صفة راكض وكذا متوسل وطامع وجاب القلوب شويبعه  
 واتصاف لطائف حال الجروند ما يورثها وهو متعلق بمولع والضمير  
 لما وكذا اهلها لان يتر عطف بوزرها والصفاء المختارات جمع صفيه  
 والجنابا الخفيات جمع خبيثه وصمغها لقا الافد بذلك عما ذكره من  
 الركن والاستفراغ والقوى ومحو ذلك ان شاقوا الى ان يتامل باستفا  
 او سرج النظرة مجابه من باقى الروضة دقع عليها محاسنها مستغلا

حال من صيرت تافق اي تمتد رجا في الاستقال من العلم الاجمال الحاصل بسبب  
 غير المحققين بالتدليل ومعارضته الى العلم التفصيل الحاصل بعلم المعاني والياء  
 اذا اطاط به على وجهه وقوله والعوز يروي بالنصب غطعا على الحسنى  
 على انها مفعول طالع لا صفة المؤبه والاضطرارها صفة والقوى مجرور  
 معطوف عليها ولو نصب لعطف على محل المؤبه وذلك لان طبع لا يبعد في  
 نفسه بل بالخوف والغرض انما وان ممدنا القواعد واوردنا الامثلة  
 تكن ما اوردناه فصول هذا الفن لا يجمع مجرد معرفتها وحفظها بل لا بد من  
 انضمار الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطبع في المؤبه والحاكة  
 يوم القيمة الشوران به كمال الاجتهاد وفحصان الورود من لم يجعل الله  
 يوراحاله من نور واحمد لله على التوفيق لشرح الفن الثالث وهو المسو  
 لسلك الطريق الى المعاني والباحث وصل الله على النبي وآله **قوله**  
 الفن الرابع هو في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والاجاز والاطناب  
 مذ كوجر مبتدأ هو ان ليس ولا يجد حال وخبر بعد خبر وان هي المحففة من  
 الثقيله وفيه ليس صهي الشأن او هو عيش في الفاعل يتنا رعان والمعنى ان عدم  
 امتناع الاتحاد والباين من معنوي جملتين ثابت في ذهنك مقرر عندك والنام  
 تفاعل من الاخر يقال تاخيا اذا اخذ كل واحد منهما صاحبه اخالة وارتباط مصد  
 من المعنى المفعول بقوله ارتبطت الشئ بالشئ وربطته به واستحكم الشئ صار محكما  
 قويا والاداعي جمع اخيه بالماء وكسر الخاء وتشديد اليا وهو ان يدفن  
 طرفا قطعة حل في الارض فيظهر منه مثل عروق شدة اليه الالة والمراد هنا  
 الغلابق والوسايج والوسايل والاقص ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة  
 او صهر او معروف يقال ما ناصري على ذلك اصرة اي ما يعطف على قرابة  
 ولا منه وقوله ولا ان يبين عطف على الحاد وارتباط وكذا اولان يكون  
 اي فهو ما جملتين بين بين اي الاتحاد والمباينة فيوسطهما اي حال جهة  
 معنوي جملتين بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي  
 المباينة والانتقطاع لذلك اي لما بينهما من القرابة والامصال في الجملة  
 والحاصل ان بين بين الجملتين كالا لا اتصال او كالا لا انقطاع او التوسط  
 بينهما ومما اذا الفصل والوصل على هذه الجملتين الثلاث فعلى الاول الفصل  
 وعلى الثالث الوصل وانما قال ممدارها عليه اذ في كل من الجملتين سرايط  
 وتفاصيل وموانع كما في العطف لدفع الانقياد مع كمال الانتظام مثل لا



وايدك الله وترك العطف مع التوسط لانها خلاف المقصود على ما سيحكي  
 وبالحجة فليس كل حال اتصال وانقطاع للمفضل وكل توسط للوصل ولذا الكلام  
 في كون مدارا لاجاز وترك الاجاز على الجملات الثلاث اذ ليس كل اتصال يكون  
 فيه على احدى الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل توسط يستوي الامر ان بل ليس  
 كل اجاز يطي اجملة بل قد يكون جند في المفردات كما سيحكي لكن المدار على ذلك يعني  
 انه الاصل في العدة هناك وقوله وهو ترك العاطف وذكر جملة معترضه  
 بين المستند والجزء افراد الضمير في الفصل والوصل مجرى اسرعه وعجزه  
 هذا الباب او الفصل كما قال وهذا فصل وجعل الضمير لاجزاء ما اعلاه  
 ليقسم اذ جعل ذكر جزئها محذوف اي احدها ترك العاطف والآخر  
 ذكر **قوله** وانما في هذه الجملات التي هي اعتبارات الاتصال والافتقار  
 والتوسط للحكم البلاغة اي الامر الذي به يعرف بلاغة المتكلم بان يطلع  
 فيها الفصل فيعرف كل بلاغته واصله الجمل الذي يحكم عليه الذي هي  
 صغر حاله والستقة والمتاصل الى موضع الاستفاد والفاضل والمعار  
 كما يعرف به العلة والمستار ما يعرف به غور الجرح وقد رتقه والمخفر  
 المظهر من بحر البت يخبر بالضم ظهر وطلع والجمع موضع الجرح من تحت العود  
 عصفته لتعلم صلاحه ويطاونه والجلال كسر مصدر رجوت الشيف  
 صقلته والصداح صند رصدا الحديد بالكسر اذ اخرج وصدا الحديد  
 وسخه والفتح الشهم قبل ان يرش وقد اخرج المبرر سماعه والمعل السابغ  
 منها وهو الذي يكون لصاحبه كمال الغلبة وخر البلاغة حال من الفتح وان  
 لك عطف على الفتح اي شمه وان لك في اخراج فضل البلاغة واحداث  
 رقتها اليه الواصلة ايما ترتيب والمعل من اذ اخرج المبرر هو الذي له سبعة  
 اسم من قارب احد سبعة اعشار الجوز وروان خاب اضمنه سبعة  
 اعشار منه **قوله** واعلم بربنا ان في هذا الفن الرابع تحت الاجاز  
 والاطناب تحت الجملة الخالية تحت اللواحق والمفردات والمقدّمات  
 المتعلقة بالمفضل والوصل وكل هذه عتلة السبع واعا الاصل هو تمييز  
 موضع عطف الجمل عن غير موضع فان هذا هو المختص بالخطا والاشكال  
 والاحتياج الى زيادة البيان فلذا استعمل به ولا لبسط الكلام وبني باقي  
 المباحث عليه فقال وانما في عطف الجمل نوعان القرب المعاطي والبعيدة  
 لان عطف الجملة اما ان يكون بالواو او بغيرها وعلى التقديرين اما ان يكون

للمعطوف عليها محل من الاعراب او لا فاما كان بغير الواو وبالواو والمعطوف  
 عليها محل من الاعراب فهو قريب التناول سهل المأخذ وما سواه فبعيدة وظا  
 ولما كان العطف تارة وتارة اخرى التمييز وينتهي مثل له به فقال كذا ان نذكر  
 وصحبه يذكر الجمل ومعطوفها حال منه مستند الي بعضها ومتر وكا عطف عليه  
 مستند الى العطف وقوله ويؤيد سعي ذلك اي العاطفي فيه اي في ذلك  
 النوع وقوله لكن بشرط استند ركنه قوله بالواو فقط فيصنف ان العطف  
 بغير الواو مطلقا وبالواو بشرط ان يكون الجملة الاولى محل من الاعراب  
 من القريب وما سواه بعيدة فالقريب صنفان ولما في قوله ان يقصد من  
 مع ان القريب والبعيد هو العطف المذكور لا المقصد اليه من السابغ جعل  
 بعضهم ضميرا انه نوعان لتمييز موضع العطف لا للخطف لكنه اشار الى  
 ان المراد بتوحي العطف المعنى المصدرى المبني للفاعل اعني ان عطف بدل  
 انه قال يعتمد معرفة اصول وليرقى يعتمد اصولا **قوله** والسبب في ان  
 قريب القريب اي النوع الذي يمينه القريب العاطفي وبعد النوع الذي  
 سمي به بعيد العاطفي هو ان العطف لا في مجرد صحة التركيب وتأدية اصل  
 المعنى اذ لا دخل لوجه كونه مقبولا في ذلك بل في حكم كونه يليغا يتوقف  
 على معرفة اصول بل انه هي ممددة في العطف بغير الواو ومطلقا وفي العطف  
 بالواو اذا كان الجملة المعطوف عليها محل من الاعراب غير ممددة في العطف  
 بالواو اذا لم يكن الجملة محل من الاعراب وقد بسط المصنف الكلام في ذلك  
 ثانيا البسط واوضحه كناية الايضاح واول الاصول التي لا بد من معرفتها  
 في العطف المطابق لمتنصي الحال هو الموضع الذي يصلح للمعطف من  
 جهة الموضع يعني وضع الحرف العاطف لعماء بان يكون الثاني عقيب  
 الاول في العطف بالواو لان الفاعل موضوعه لذلك ومتر اجاعته في العطف  
 ثم وعلى هذا قياس سائر الحروف وخاصة ان يتحقق فيها من المعطوف  
 والمعطوف عليه المعنى الذي وضع الحرف يارايه اذ لا دخل في ذلك لغير  
 الموضع والاك ان توم ان المراد بالوضع هنا الرتبة التي يلحق بذلك العاطف  
 بالنسبة الى سائر حروف العطف على ما راسب معنى مقولنا لوضع اعني  
 اظهره كاخلة الشيء بالقياس الى غير ذلك وان تفسر الموضع الصالح من  
 حيث الموضع بان يتقدم متبوع غير متر وكذا معارضا لبعيد الواو وان  
 ذلك ليس معناه بل غايته ان يصدق هو عليه وبانها قايمة العطف وهو



العلم يكون الثاني من الاول على النسبة التي يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل  
 المسند اليه او المسند مثلاً وتالها وجه كونه مقبولاً بان يكون على ما ينبغي  
 في نظر البلغاء اي على بين مخصوص يلقى بكل حرف بان يكون في الواو بين الامر من  
 جهة جامعة وفي الواو في نسبة محصوره يمتصها العاطف واما نصيب  
 الفايذة بمباركة الامر من في المعنى الذي دل عليه الاحراب والمقبولة بوجود  
 الجهة الجامعة وليس على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور **قوله** وانت اذا  
 اتقت بعد تمهيداً لمقدمة العامة النافعة في بيان قرب القريب وبعد البعيد  
 اخذ في تفصيل الدليل على قرب النصف الاول من القسم النصف الثاني فيهم  
 بيان السبب في بعد البعيد ثم بيان جعله قريباً فقوله ولت اذا اتقت  
 اخذ في بيان الاول وقوله ولكنه اذا اتقت في الامر الثاني وقوله واما  
 توسط الواو في الثالث وقوله واعلم انك في الرابع والشرطية اعني اذا اتقت  
 اي اعلمت على وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوي الواو من الحروف العطف  
 حصلت لك معرفة الاصول الثلاثة لئلا لالة كل من الحروف العشرة التي هي  
 الواو وعلى معنى محصل محقق يستدعي من الحرف وسطاً مخصوصاً شاملاً على  
 فائدة العطف وعلى كونه مقبولاً في ذلك بين بخلاف الواو فاما انما دل  
 على مطلق الجمع الذي هو امر مهم لا يحصل الا بان يكون على وجه المقارنة او  
 التعقيب او التراخي وهذا كما يقال في انواع امور محصلة بانفسها او عارضة  
 فيها من المصنوع والجنس امر مهم لا يحصل الا بما يضاف اليه فحكمة اخذ  
 الانواع ولهذا ينبغي ما يقال ان الواو ايضا تدل على معنى معين هي  
 الجمعية والمشاركة فيسفي ان يكون الاصول الثلاثة معها ايضا ففكر  
 كسائر حروف العطف من غير فرق وذلك لان الفرق ظاهر وهو انما  
 دل على معان محصلة فاما محقق صلح موضعها للعطف لهما وحصلت  
 فائدة العطف وكان مقبولاً لعدم توقفه القبول فيها على امر غير محصل معانيها  
 بخلاف الواو حيث لا محل لهما من الاعراب فانها لا تدل الا على حق مضمون  
 اجلتيين وعدم احتمال كون الثاني امرنا عن الاول كما في ريد قامر وقاعد  
 نص عليه الشيخ عند القاهرة والجل المتشاكفة في الحق محال لا يكاد يخلص  
 واكثرها عن ممتا سته حيث اذا العاطفت عدت من قبل الهزل والهجون  
 واودعت كمت المصاحك فلا بد من المتعاطفين من خصوصية جامعة  
**قوله** وكذلك اذا اتقت **قوله** ان العطف بالواو على الجملة التي لها

محل من الاعراب قريب التعاطي وبني على ذلك على العلم بمقدّمات الاول  
 ان الاعراب صفات اصل وتبع الثاني ان التبع منحصر في الجنس الثاني  
 ان المتبوع في البدل في حكم العدة من جهة المعنى معني ان المقصود بالنسبة  
 هو التابع الرابع ان المتبوع والتابع في الوصف والبيان والتاكيد واحداً  
 بالذات لا تغاير بينهما الخامس ان معنى الواو يستدعي مغايرة التابع للمتبوع  
 فحصل لك من هذه المقامات ان الموضع الصالح للعطف بالواو ليس الا بين  
 المحصور الذي يقصد منه اتباع الثاني للاول في الاعراب بتوسطه حرف  
 وهو النوع الخامس من النصف الثاني لانه اذا لم يكن هناك اول وثاني  
 يقصد جعل احدهما تابعا للآخر وهو معنى النصف الاول فهو ليس محل  
 للعطف بحرف ما من الحروف فضلاً عن خصوص الواو لغوات شرط العطف  
 حقيقته وان كان بان كان الثاني هو البدل فهو ايضا ليس موضع للعطف  
 بسفي من الحروف لغوات شرط العطف بالواو وهو التغاير على ما تحققت من  
 ان الواو حكماً لا بالواو وبمعرفة العدة من فلتحقى هذا بالنصف الاول وان كان  
 هو الوصف والبيان والتاكيد فليس موضعاً للعطف بالواو لغوات معنى  
 العطف الى ان لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه فظهر ان موضع العطف  
 بالواو وهو النوع الخامس من النصف الثاني ثم اذا ضمنت الى المقدمات  
 السابقة مقدمة سادسة هي ان كل واحد من رجوع الاعراب ذاك على  
 معنى كما عرفت في علم النحو اما اجمالاً فالاعراب عليه والمقبولة والاصناف  
 واما تفصيلاً فخصيصه كل من الفاعل والمفعول والمحركات بها والاضاف  
 باقسامها حصل لك معرفة فائدة العطف بالواو وهي مشاركة المقطوف  
 والمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي يدل عليه ذلك الوجه الذي ثبت في  
 المتبوع من الاعراب في النظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم  
 الفحصل لك في العطف بالواو فيما له محل من الاعراب اطلاقاً من الاصول  
 الثلاثة التي هي يعتمدها العطف في باب البلاغة وما معرفة موضعها  
 ومعرفة فائدها ولعمري الا الاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه  
 مقبولاً فاذا عرفت في علم المعاني ان شرط كون العطف بالواو مقبولاً  
 ان يكون بين التابع والمتبوع جهة جامعة على ما سياتي تفصيلاً حصلت  
 لك الاصول الثلاثة من غير رجوع الى امر اخر وزيادة تأمل فيما ذكر وهذا  
 معنى قرب التعاطي هذا ضبط الكلام في بيان سبب قرب القريب بصنيفه



ولنرجع الى شرح الكتاب فنقوله الاعراب صنفان ان تاول بدئ الاعراب فظاهر  
وان حل على حقيقته فالمعنى ان الصنف الثاني اي المعرب بالاعراب السبع  
مختص في الانواع الخمسة والصنف الثاني مختص في اعراب الانواع الخمسة  
والاول اوفى بما ذكر في علم النحو ان المعرب في قوله الاعراب على وجهين هـ  
احدها ان يكون حيث لا يقبله الابدان ان يكون عنده فله وهو خمسة اعراب  
يسمى التوابع وشرح بان التاكيد في حرف اعرابا يتصرف الى المؤكدة لكن تعيينه  
هنا من المعطوف بالحرف بقوله ابتاع الثاني الاول في الاعراب بتوسط حرف  
انما يصدق على التقى المصدرى للعطف لامل التابع الذي هو المعطوف لا  
على اعرابه وبالحكمة انما عبر عنه بهذه العبارة دون العطف او المعطوف لانه  
لا يحسن ما ذكر من ان المواضع للعطف هو النوع الخامس دون الانواع ٥  
الاربعة الاول اذ يصير بمنزلة قولك الموضع للعطف هو العطف دون  
غيره من التوابع وقوله نزلت عطف على انقت ذكر الصور السابقة بالامكان  
لانها امور محكمة معدة في علم النحو بلا شبهة واحياج الى زيادة بان  
يختلف كون المتنوع في البديل في حكم العدم فانه انما يعلق بما يتبع في عبارة  
بعض النحاة الى البديل في حكم تسمية البديل منه اي يتبعه والاضطرار عنه  
مع اننا قم على ان هذا ليس على ظاهره لصفه قولنا ريد لقينة رجلا صالحا  
مع انه لو اسقط البديل منه لم يصح الكلام لعلق عن العايد الى المتدا وقوله  
وبوصوت عطف على يقولون وذلك لانه على كون البديل منه في حكم النفي ان  
كلمة بل للاضرب عن المتنوع فيكون في حكم المضروب عنه حتى لم يصح بل  
ليحصل بالنسبة حسن الكلام ووجه عما يقع لاجل رويته لكن قد لالة هذا  
على كون الامر كذلك في بدل الكل والعرض والاشتمال محل نظرو القول بان الب  
نوع واحد من التوابع فاسما مع مقارنته وحكم الامثال واحد من حرف بل  
الا قرب ما قيل ان لفظ البديل بحسب اصل اللغة ينبي عن القيام مقام الشيء  
وانما يكون ذلك اذا كان الشيء مظهروا او في حكم المظهروا فالما انضم اليه  
هذا المعنى توصيهم بالنسبة بكلمة الاضرب في الصم الذي اظراح المي  
فيه في غاية الظهور علم ان باقي الاسماء في حكم طرح البديل منه وفي تقدير  
بل وكذا الحكم بان التابع في الوصف والبيان والتاكيد هو نفس المتنوع بالذ  
بل بالمعنى ايضا في بعض صور البيان والتاكيد ليس بما يقرر ويحقق في علمه  
النحو ويظهر بالاتفاق كحكمه يتم بالنظر والتأمل في هذه التوابع وقوله

رجبت فحققت عطف على انقت وعلت وانما اجمع الى هذه المقدمة القا  
بان المتبدل منه في حكم النفي ليجل ان البديل ليس هو معنا للعطف والمعنى  
انك بعد ما علقت بادنى الثقات ان التابع في هذه الثلاثة نفس المتنوع اذا  
رجعت الى النظر والتأمل في النظر في معنى الواو وانما اجمع لالتصوير في الشيء  
ونفسه ضلت بلا شبهة ان الواو ليست في معاني المعطوف للمعطوف بل هي حصل  
لك العلم بان شيئا من الثلاثة ليس موضع العطف بالواو **قوله** باي حرف خبر  
كان قد مر الاستفهام واسمه ضمير العطف ومن حروف العطف صفه اي حرف  
اخر في موضع الخبر لا نقا الاستفهام فيه وضمير فيه للصنف الاول ولم  
يذهب عليك عطف على حصل لك اي لم يشبهه عليك ولم تغفل انت عن ذلك  
اذ لا معنى للعطف حيث لا معطوف عليه حقيقة ولا تقدير لثانية الى  
اجتماع المتسايفين وهو ان يكون اعرابه متعا وليس يتبع ومن هنا قيل في  
قوله تعالى لقد نصركم الله في مؤاظن كثير وبومر حين انه من عطف اجل  
اي ونصركم بومر حين لان كلاما من ظرف الزمان والمكان مستقل الاعراب  
فلا يصح عطفه عليه **قوله** وان نحو قوله عليك ورحمة الله السلام اساق  
اليان انقا لقد مر المتنوع قد يكون لا نقا المتنوع اصلا كما في جاز وريد  
اذا جعل ريد فاعلا مستقلا لا عطفا على مستكن في جاز على الشاود  
وعرفت نمر واواني خالد وراكبا وقد يكون لاسقا مقدمه كما في  
عليك ورحمة الله السلام حيث تاخر المتنوع الذي هو السلام وطهنا  
حكمه انه لا يسوغه الانية لقد تم المتنوع وتاخر التابع واحا حكمه بانه  
عديم النظر فعناه فله للنظار وانقا الاطراء وكان الاولى ان يعمل  
بقول المحاسي لاشكائي وساكنه فير سجا لعطف وساكنه على قراد  
ربما ساق في كون ورحمة الله عطفا على السلام لجواز ان يكون عطفا  
على المستكن في الظرف اعني عليك لكونه جزا من المتدا وفي مثله يجوز للصبر  
الى النظر في غاية انه يكون في شدة وقوله قلت اذا قلت وذهبتا في  
حيث عطف على المستكن بلا فصل وتاكيد **قوله** واما نحو قوله عز سلطانة  
يريد ان ما هو عديم النظر وعلى بنة العتمة والتاخر ومختص بالضرورة  
انما هو تاخر المعطوف عليه واحا حذفه بقراءة لاحقه كالمصري وابا  
فارهبون وساكنه كالاستفهام في كل اعرابا متساين شايخ من غير تكبر  
لان المعنى ركالمعطوف من لفظة باللفظة بكلمة بها والمصر هو فارهبون



والفعل للعطف على المفعول اي اربوا والذي تعرض له في علم النحو هو  
 بحث الاضمار على شريطة التفسير فاما عطف واي اي فاربوا فاعمل  
 مذكور مقدم هو اذكر واجتني واو هو العند في وسجني بابا لاجازيان  
 مغاير المعطوف والمعطوف عليه وزيادة كلام في هذا الفا واما الواو والفا  
 وتم في عوا وكما عاها واغندا بنه فربهم والمضرب عنكم الذكرا  
 واعم اذا ما وقع اتمم به ويحذف ذلك مما يقع بعده لا يستقام فلهذا جعل من  
 قيل حذف في المعطوف عليه وقد جعل من قبل العطف على ما قبله من الكلام  
 وتوسط المفعول للتوسيع ونحو على ما يتكرر في الكشاف وقوله من اوله على  
 معناه يشترط ان حذف الفعل في الجملة بغيره لا يستقام واما خصوصه  
 ومحصول معناه في القرائن الاخر وكان الاسباب ان يقول وهو كذا والان  
 ذلك الفعل هو كذا والا كذا ولا يجزى ان المعطوف هو الفعل المقابل  
 في كذا وهو بنه وكذا معقول فيه اي كل وقت معا عدم **قوله** موضعا  
 للعطف بالواو وقد بدلك لكون البعض موضعا للعطف باي مثل  
 جان احوك الي ريد واجتني ريد الي حسنه وبيل مثل ما جاني ريد بل  
 حمار واجتني ريد بل حسنه ويحذف ذلك **قوله** حكما متعلق بقوات وصم  
 معناه للعطف بالواو **قوله** واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا من  
 قرية الا ولها كتاب معلوم جواب نقص برده على ما ذكر من ان الوصف  
 ليس موصفا للعطف فان جملة لها كتاب صفة لقرية على ما صرح به صاحب  
 الكشاف وقد عطف عليها بالواو والجملة ظرفه ان جعل كتاب وان  
 الظرف واسمية ان جعل مبتدا وتقرى بالجواب انا لا اسم الله وصف  
 بل حال من قرية واما جازا حال عن النكتة بدون التقديم عليها لكونها  
 في حكم الموصوفة اي قرية من القرى وما يقال ان هذا لكونها مستعز  
 كما مستد في ما رجل الاقام عابدا لهذا واعتد لصاح الكشاف  
 بان ما ذكره فهو من لا حظا والسهو لا عيب فيه لانسان لكونه ذم  
 وغفلة لا اظن اذ عليه والانس المحذوف على ذلك حتى قيل على سبيل السهو  
 ان الانسان مشتق من الغسان وهو اشتد من السهولة لانه ذوال  
 ما للصوت لكن لا باكله حيث يحتاج الى ثياب كسبا بجدك والنج  
 حيث ينسب ما في توجده والتفات والانس زوالها باكله حيث غنا  
 الى كسب جليل **قوله** واخطأ بؤت للصوت الصادق المحيى حيث لا يزل يبرعه

لم يبق في علم النحو حديث في شرح الكاف الى ذكر السهو  
 واما قال في بعض احوال من كره شرح السهول في ما قاله  
 الرخوى لا يعرف لاجل من البصر والكون فينقدا  
 لما قاله ان العلامة الرخوى اعرف باللغة مع انه لا يلم  
 من عدم العرفان بالمعنى عليه علمه واعترفته الدارني  
 في الحاشية الخفية على المعنى بالعطف ولست قوله اعرف  
 باللغة مجرد عوى مع انها لو لم تلم بغير الرد اذ هذا  
 الذي عجب غير معروف لغيره ولا يكون في انا وجه الرد  
 الرخوى هو من عرف من يتهم قلة منه والرخوى  
 لم يقبل عنه اعطى احد من القوم من الكون حتى يقال انه  
 اعرف باللغة مع ان يكون امر اذ كان ولم يستطع اليه

فان

فان قيل من جعل الجملة وصفا لم يجعل الواو للعطف ليلز م عطف  
 الصفة على الموصوف فيكون خطأ بل تاكيد لصوق الصفة بالموصوف  
 حتى ان الواو والمقطعة في الكلام عنده اربعة العاطفة والحالية والاعراضية  
 والموكدة للصوق الصفة بالموصوف **قوله** الخطا حين من جهة انه  
 لم يعمد في العربية صفة مصدر بالواو ولم يقل بها اخذ ولم يضمن  
 حجة وسيرداد ما ذكرت وصوحا حيث ذكر انه يجوز احوال عن النكتة بدو  
 التقديم اذا كان مع الواو ونحو جاني رجل وعلى كفته سيف لعدم الالتباس  
 بالصفة فكيف اذا كانت النكتة مستغرقة كما في هذه الآية فانه اجوز  
 وانه اذا ريد الصفة بحركة الواو لا متباع عطف الصفة على موصوفها  
 البته **قوله** معرفة موضعها ومعرفة فائدة بدلها شمال من اطلاق  
 بمتزلة العجني زيد حسنه لان الاصلين على ما سبق هما الموضع والفائدة  
**قوله** واذا عرفت مذهب لمعرفة جهة القبول وليس يعرف ذلك حسب  
 العوا واداني نظير لما يقرر في علم المعاني فلذا انما عرفت دون ايقنت  
 او علمت شيئا من الاعتبارات واقتنا في الكلام وفيها ذكر من المثاليين  
 لوجود جهة الجامعة وعدمها اشارة الى اشتراط ذلك في عطف المفردات  
 ايضا اذا كان بالواو حتى انما في الجملة ايضا تكون باعتبار المسند اليه او  
 المسند وفيد من قومه على ما سيجي واما قال في الاول محدث لان كل  
 ذلك مبتدأ في الثاني محدثه لان كل ما تاكيد على الاظهر والستة اهوم  
 المذكورات السابقة **قوله** واما توسط الواو شرع في بيان سبب  
 بعد البعيد المقاطي بعد بيان سبب قرب القرين وذلك لانا لا حول  
 الثلاثة التي هي الموضع والفائدة ووجه القبول غير ممددة في توسط  
 الواو من اجل ان لا محل لها من الاعراب كما كانت ممددة في توسط غير الواو  
 او في توسط الواو من اجل اني لها محل من الاعراب وعدم تمهيد الا حول  
 هو السري في ذقه مسلك هذا التوسط ويلو من الموصوف الى حيث قصر  
 بعض علما المعاني البلاغة في معرفة الوصل والعقل وما قصر البلاغة  
 عليه اعلى معرفة الفصل والوصل وتذكر الصيريا عينا رال المعركة في  
 العرفان او في معنى ان يعرف لاجل لها معصودة عليه في نفس الامر بل لاجل  
 التنبيه على زيادة علو من في الفصل والوصل وعلى ان احدا من اللغات  
 لا يتجا وزنها الغن العام من البلاغة الا بعد تخليف سائر عوامضها



نظفه بحق انه لا يمكنه الاطلاع على حقيقة هذا الفن لا بعد الاطلاع على  
سائر الفنون السابقة واللاحقة اما السابقة فلتعلقها بآجر الجملة واما  
وهذا بانظام المجملين الواردة على قايون البلاغة واما اللاحقة فلتعلق  
بعض احوال هذا الفن باتفاق المجملين واختلافها في الجري والانتساب  
وتعلق بعض المناسبات بما فيها من التشبيهات والاستعارات والكليات  
**قوله** واعلم يريد بان الطريق الى تفرع هذا النوع الذي هو بعيد  
النفاط في فهمه قرب للتأمل وهذا لبيان ان اشارة الى البعيد العالي وهو  
مفعول قرب والباقي مجتبه متعلق به وفي بادىء الامر بلا حتى وفي بادىء الامر  
وكان لا اختلاف الباري معني اذا اول المظهر فيه وهذا للسبب مع ان متعلقها  
هو المقيد بالاول وهو ان الجملة لادنى التنسب والمراد بالجملة الجملة الثانية  
التي لها سابقه وصغير عليها الامر في المعطوف كما في المعطوف عليه ولم يقل  
او اريد بها البديل عنه اى عما قبلها لان القطع يكون في كيفية حصوله  
التنسب لهذا الكلام على تقرب البعيد وكيفية تطبيقه على ما خصه  
في القرب النفاط في قول نزول الجملة الثانية من جملة العارضة عما  
تعطف هي عليها اشارة الى قوت شرط التعطف باي حرف كان اعني قد مر  
مستوع اما حقيقة كما في الجملة التي اريد قطعها عما قبلها واما حكما فكما  
في الجملة التي اريد ابدائها من الجملة الاولى كان الاولي تكون منزلة العبد  
فنتق قد مر المستوع حكما ولذا نظرهما في سلك واحد ونزول الثانية من  
الاول منزلة نفس الاول كما لا الاتصال اشارة الى قوت شرط التعطف  
بالواو وهو المغايب بين المعطوف والمعطوف عليه كما في الصفة والبيان  
والتاكيد واقتصر ههنا على البيان والتاكيد لا يعقل كون الجملة الثانية  
بمنزلة الوصف الاول وقد ينوهم ان كونها موصوفة للاولى اشارة الى كونها  
منزلة الوصف لها ولا يخفى فساد ما على الناظر في الكتاب وهذا قال واما  
الحالة المتضمنة للايضاح والبيان واما الحالة المتضمنة للتاكيد والتبر  
وانتفا الجملة الجامعة بين مجملين اشارة الى انتفا شرط كون التعطف بالواو  
مقبولا في باب البلاغة على ما هو الاصل الثالث فلما نظر الى ما ذكرنا كرر لفظ  
كذا وكذا ثم قال واما ان يكون اى الثانيه موضع الدخول والواو او توسطت  
بين كمال الاتصال والانقطاع فلما نظر الى ما قال فيما سبق واما موضع  
النوع الخامس في هذا الحالت الاول انه جعل فيما سبق وجه القبول للاضلا

صغير

هذا النوع من البلاغة هو الذي يسمى بالبلاغة الجارية  
وهو الذي يكثر في كلام العرب والفاصلة  
وهو الذي يكثر في كلام العرب والفاصلة  
وهو الذي يكثر في كلام العرب والفاصلة

بالا وههنا اذ وجه في الاصل الثالث اعني الموضع الصالح والجواب انه  
قد الموضع الصالح عنه بكونه من حيث الموضع فلم يتناول وجه القبول  
لكونه من حيث البلاغة وههنا اطلقه فنتناول وجه القبول الى الاختصار  
واعتمادا على سبق التفصيل الثاني لانه لا تعرض ههنا للاصل الثاني اعني  
طابع العطف والجواب ان ذلك نظرون ومقايسته في المشاركة في المعنى  
الذي يدل عليه الاعراب فيحاله محل من الاعراب في ههنا المشاركة في التحق  
اذ به ون الواو وحمل الاضرب عن الاول الثالث ان كمال الانقطاع قد  
يكون للاختلاف خبرا وطلبا ولا تعرض له والجواب ان انتفا الجملة  
الجامعة يتناولها بناء على اخذها من الجامع العقلي والوهمي والخيالي  
الرابع ان قوله كمال انقطاعها طلبة لان انتفا الجملة الجامعة متعلق بلم  
يكن بينها والامر بالعكس اذ كمال الانقطاع معلل بان انتفا الجملة الجامعة  
والجواب انه متعلق بما بعد اعني لم يكن ايضا موصفا لدخول الواو  
**قوله** ولكل من هذه الانواع يعنى القطع والابدال وكما لا الاتصال  
بناء على الايضاح والبيان او التاكيد والتقرير وكما لا الاتصال والتو  
بين كمال الاتصال وكما لا الاتصال حاله بقتضيه وصغير وروها للانزاع  
وصغير طبق وبق لورودها ومن البلاغة حال من وجه وصغير تناطح الكلام  
وهناك اشارة الى تلك الحالة المتضمنة او الى القيام المدلول عليه لسوق  
الكلام **قوله** واما الحالة المتضمنة للقطع اى قطع الجملة عما قبلها  
فهي نوعان احدهما ان يكون للكلام السابق حكم وارت لا تريد ان يحل  
الكلام اللاحق شريك له في ذلك الحكم فيتوكل عطفه ليلامس ما ذكره في ذلك  
الحكم فان كان قبل الكلام السابق كلاما حراما مانع من عطف اللاحق  
عليه كان ترك العطف للاضطرار ليلامس هو عطفها على الاو بالمشتغل  
على المانع كما في قوله وتظن سلى التينة لم يعطف اراها في الضلاب  
كظم على تظن مع عدم المانع ليلامس هو عطفه على ابي فتشاركه في  
كونه مطنون سلى وان لم يكن قبل الكلام كلام خال عن المانع من العطف  
عليه بان لا يكون قبله كلام اخر متل اذا جئت كرمك اذا احك او كان  
وفه ايضا مانع مثل فاذا خطوا الى شياطينهم قالوا انا معكم لانه لمره  
يعطف الله سيمر فيهم على انا معكم اعانهم مستمرون ليلامس ما ذكره في  
كونه مفعول قول المنا فبين ولا على والوا ليلامس ما ذكره في الاختصاص

ع



بالظرف اعني اذا اخلوا كان ذلك العطف على سبيل الوجوب ولذا في النوعين ان يكون  
الكلام السابق مبدؤا له كالمسئله السوال يصطلح الكلام الثاني جوابا له فتختل  
ذلك السوال بمنزلة المحقق ويترك عطف الثاني ضد الاول جواب لذلك  
السوال كما في قوله **وقوله** نعم العواذل انني في عمرك صدقوا ولكن عجزوا لا يحل  
لمعطوف صدقوا على نعم وضد الى كونه جوابا (صدقوا) في ذلك الزعم  
ام كذا يوافقوه فتقطع مرفوع معطوف على لا يريد لعل ربه والمصوب في  
تشركه للكلام السابق وهو اول معقول تشرك والثاني الثاني بقول اشرك  
زبد اعمر وفي المالا اذا جعلت عمرا شريكه فيه لا بالعكس كما قد يظهر  
وقوله كالمورد على لفظ اشرك الفاعل من وروى انه كان هذا الكلام لكونه  
منشا السوال هو الذي ورد السوال وقوله فتترك وبطلب ويقطع منصوب  
عطف على يكون اي ترك عطف الكلام الثاني على الكلام السابق لفصيح  
وقوعه جوابا للسوال المتزل منزلة الواقع **وقوله** وتترك السوال حال كونه  
مبدؤا لا عليه بالحقوي منزلة الواقع لكونه خلاف مقتضى الظاهر لا يشار  
اليه الا لتكته مثل تنبيه السامع على موقع السوال وعلانا الكلام السابق  
كالورد له ومثل اعنا السامع عز ان لسان تكريما له ومثل ان لا يسمع منه  
شيء نقصا له وقلة الثبات اليه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه جو  
مك على الكلام وحطاله من ان يكلم حال تكلم لا يقال هذه المعاني الثلاثة  
حاصلة على تقدير ذكر العاطف لانا نقول **نحو** لا تجعلها مقتضية  
لترك العاطف بل لتترك السوال المقدر وخذلة المحقق بعد تحقيق قصد  
حيل الكلام جوابا عن سؤالك ومثل المقصد ان تكثير المعنى مع بقاء اللفظ  
او بواستطنته فان تكثير المعنى يعني بقدر السوال انما حصل بتقليل اللفظ  
اعني ترك العاطف لكن قوله وهو اي تكثير المعنى بتقليل اللفظ بقدر  
السوال وترك العاطف بمعنى المعنى السب ومثل غير ما ذكرنا من غير ذلك  
في سلكه كبسطة الكلام مع السامع وطلب ان يسهل يا كلام معه وان  
كون السوال ظاهرا غير محتاج الى ذكره وانما السامع هل ينتبه السوال  
**وقوله** ويسمى النوع ظاهرا ان القطع والاستيفان ايمان لو في  
المقتضى سرفاعل لكن التحقيق انما ايمان النوعي لمقتضى اسم معقول  
فيكون الاول من سويته الخاص اسم العام **وقوله** وانما الحالة المقصودة  
للا بد الى اي ابدال الجملة عن جملة سابقة عليها ان يكون الكلام غير

وان تمام المراد وابراد المراد وشبهها بغير الوا في النوع خصا فيه وصمير لسانه  
وكونه وصمد المراد وصمير منه للكلام السابق واليه المراد والعرب ما يقل  
وقوعه والقطيع الشيع الهابل والعجب القليل النظائر واللطيف الذي  
اختر او غير ذلك مثل العظم والكبير وفي قوله فصد الى اخر ما به يتميز  
الجملة البدلية عن جملة السابقة اذ ليس بها فيه استيفان المقصد ومن  
الاعتناء بالبيان بل بجود المقصد المازلة الخفا وانما المقصد للتاكيد  
والقول بكون الجملة السابقة حجت بوجه يجوز او سهوا او مقصودا في الشرح  
او عروضا شبهة او غفلة للسامع لئلا يخذل كما يحتاج الى زيادة تقرير  
وتبني وكلامه في بيان الحالات والامثلة مما لا يستب على احد دلالة  
على كون الايضاح والبيان واحدا مشيرا الى كون الجملة بمنزلة عطف  
البيان وكذا التاكيد والقرير ولم يسمع احدا يقول بكون بعض الجملة بمنزلة  
الصفة لبعض على ما توهم من قال ان الجملة لا يوضح اشار الى  
كونها بمنزلة الوصف **وقوله** مع تفصيل يعرف هؤلاء لا يكون الكلام  
مستملا على ما يربط الاختلاف من بضمير معنى الطلب او الطلب معني  
الجواز لو يكن هذا الحق كمالا لا يقطع فاما مقتضى كمال الانقطاع  
هو الاختلاف مع هذه العبد **وقوله** او اذا اتفقت بان لا يكون لا يظهر  
لهذا التركيب وجه سوى ان يكون قوله فان لا يكون جواب الشرط  
بتقدير مستد اي هي ان لا يكون والشرطية عطفا على الامثلة الواقعة  
بعد الفاء الواقعة جوابا اما ان يكون الشرط في نية التأخير وان لا يكون  
عطفا على هي ان لا يختلفا اي هي ان لا يكون منهما جامع ان اتفقتا  
خبرا او يكون الشرط عطفا على شرط محذوف وانما جوابا اما الحالة  
المقتضية كمال الانقطاع ان لم يتفقا فان يكون او ان لا يتفقا فان لا  
يكون واخيرا انه تركيب مشوش وباجملة فمن كان الانقطاع ان لا يكون  
من اجلين ما يجتمعهما عند القوة المفكرة معهما من جهة العقل بان يكون هو  
المقتضى لذلك او من جهة الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل  
قوم للنفس بها اذ تلك الحليات وبها الوهم قوم بها اذ ان المعاني الجزئية  
الموجودة في المحسوسات من غير ان يادى الى تلك القوة من جهة الخواص  
كامرارة العداوة والصداقة من رتبة وكامرارة الشاة معنى في الذبي  
وبالخيال هي تجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبها عن الحس



المشترك اعني القوة التي تاتي اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة  
فتدكرها وبالمفكرة القوة التي لها التصرف والتفصيل والتركيب بين الصور  
الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالحواس بعضها من بعض وهي  
ذات لا تسكن يوما ولا تيقظ وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس  
تستعملها بواسطة القوة العاقلة وجدها اومع القوة العاقلة حتى يتمكن  
والمراد بالصورة ما يمكن ادراكه باحدا الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ادراكه  
في شرح هذه القوى والدلالة على وجودها وحمل التجليات منها في الدماغ  
مذكور في كتب الحكمة **قوله** فاجمع العقلي من الوهم في هذا المقام والظاهر  
من هذا الكلام ان ليس المراد بالاجماع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي  
ما يكون مدركا بالوهم وبالحال ما يكون مدركا بالحال لغرض بان النقاد  
وسنة النقاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم والتفكير في الخيال ليس  
من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة فيجب ان يكون  
بان الاجماع الوهمي هو كون كل من السواد والياض مضادا للآخر وهو معنى جري  
لا يدرك الا بالوهم ويرد بان الجزاء ما هو ضاد هذا السواد وهذا الياض  
الياض وحده لا فرق بينه وبين التماثل والتضاد وسنة التماثل والتضاد  
في المعاني انما صيغت الى الجزئيات كانت جزئيات والى الكليات كانت ولا وجه  
لاطلاق القول بان البعض عقلي والبعض واهي على المراد بالعقل الامر الذي  
نسبته يقتضي العقل اجماع الجملتين في المفكر وبالوهمي الامر الذي  
نسبته يقتضي الوهم ذلك وبالحال الامر الذي نسبته يقتضي الخيال وحده  
لا شك ان فاجمع العقلي بين الجملتين هو ان يكون بينهما اتحاد وتماثل  
او تضاد في تصور اي فرد من المفردات الواقعة فهما مستند اليه  
مستندا وقيد من قيودهما صفة او حال او مفعول او غير ذلك اما في الاتحاد  
فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الافراد في الحقيقة العقل  
لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير محدود الفرز في التماثلين عن العوارض  
المشخصة في الخارج فيرضح بعدد دما ونصير الامر بينهما الى الاتحاد واما  
في التضاد فلان معناه كون الشئ بحيث يكون بعقل كل منهما بالقياس  
الى الآخر فمعه وجود احدهما في العقل بمعنى ان لا يوجد الآخر معقوله في تصور  
هو ادراك غير الحكم الذي معناه الادعاء والقبول لوقوع النفس  
اولا ووجهها وكنها ما يطلق على المصور وهو المناسيب هما قولها لغير

ان العقل لا يتصور  
في صورته الحقيقية

عنه وبه مقام المستند اليه والمستند من على انه في قانون الحرك كما قال  
ان انفتحا خيرا مع انهما ان انفتحا طلبا فالامر كذا وكذا له هناك اي في  
الحرك عنه والمجرب به او قيد من قيودهما وبوله في الخارج لان حاصل العقل  
نحو من حيث انه في من حركته يكون متخفا بتخلف العقل وكل من العلة  
والسبب قد يفرض بما يحتاج اليه الشئ فلا يتعارفان وقد يراد بالعلة المباشرة  
والموجدة وبالسبب ما يقتضي الى الشئ في الجملة او ما يكون باعنا عليه فيخرقان  
وكذا المعالول والسبب ومثل هذا يقال له التضاد المشهور في اما الخسفي  
فالذي بين العارفين توصفي العلة والمعالوليه ووصفي السببيه والمسببيه  
ولا حظ في ان التضاد انما هو بين معقولي العلة والمعالول لهما بصدقان  
عليه كالمصانع والعالول على ذات نفس واما العالول والسفل فاما تضادان اذا  
اريد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالاقل والاكثر لاحد العالول والسفل  
معنى القرب من المحيط والبعد من المركز وبالعكس فانه عكس العقل كل منهما  
بدون الآخر وقد يقال في الفرق بين الامثلة ان العلة والمعالول من المعقولات  
والعالول والسفل من المحسوسات والاقل والاكثر لهما وروبان التضاد  
انما يكون بين معقوليها وهي صور عقلية وان اريد ان ما يصدق عليه  
الاقل والاكثر قد يكون محسوسا وقد يكون معقولا فذلك ما يصدق عليه  
العلة والمعالول وقوله وان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادقة  
مطابقة تقبلها النفس وتكون مطبوعة له في ذلك فمطابقة الفكر في اتحاد  
الامر والجماعهما **قوله** والوهمي اي الامر الذي نسبته يقتضي  
الوهم اجماع الجملتين في المفكر ان يكون بين تصورهما اي تصورات  
المحكوم عليه والمحكوم به وقيودهما من هذه من تلك شبهة مايل كما بين لوني  
البيان والصفر فاعلم انهما نوعان مختلفان لكن الوهم يبرزهما في معرض التماثل  
حتى كان الصفر يبرز فيه شئ وحال الوهم يبرز في عقل المفكر فيجتمع  
الشئان في الممكن كحد الحلة كما يجمع التماثل بحكم العقل والتضاد كما  
بين السواد والبيان وشبه تضاد كما بين السماء والارض فان الوهم يبرز  
التضاد بين او الشئين بينهما منزلة المتضادين في عدم التماثل خطورا صما  
بالبال عن خطور الامر في جمع بينهما في الفكر كالمضاد في قوله والا اي وان  
لنفسه فتي في الوهم يبرز الشئين التماثل في معرض التماثل ويجمع بينهما فالقمر  
وخذ قوله تشريفا للبيان بينهما التماثل وقوله اي شئ الامر الذي حصل الجمع بين



الشمس والمذبح والقرص والاحبال الوهم في ابرارها في معرض التماثلات حتى  
 كانه افراد متعددة من نوع واحد وكذا الجمع بين دي الباح اعني الملك والملك  
 الذي ينفق الناس ويبيع الماء والذي لا يصطاد القمل ومعنى البيت الاول تعال  
 الشمس والقرص والمذبح في اشراق الدنيا بطرا وبها وبها الاشراق الحسن  
 بالشمس والقرص والعنوي بالمذبح لا فاضلة لثوار العذل والاحسان ونشرو  
 مسندنا لدنا والعلايد الى الموصوف اعني ثلاثة في بعضها والتكلف في جعله  
 مستعدا بمسندنا الى صمد الله والدنيا معقول تقصف وخروج عن اللغة مع  
 الجمهور على ان ثلثة خبر مقدم على المتبدا واللاق بالمعنى والاعلى بالقلب لها  
 اي خبر مستند احدث في اونا وفي الوجود ثلثة كسر فاللهنا بها وشمس الضمير  
 لويانا وبخبر مستند احدث وفي معنى اننا في تلك اذا قطعت الطمع عن الخلق وتوجهت  
 الى جانب الحق ففقدت الاشياء المتباعدة المتباعدة جدا سواء عندك استغناء  
 وعدم التماثلات اليها وقوله قد عرفت حال من قوله يبرزها في معرض المشابهة  
 يعني قد عرفت حال المتشابه في سائر الجمع وان العقل يجردهما عن الشخص برقم  
 السعد من عينين ومجملها واحدا فيلزم الى الصمد الاول من الجامع العقل اعني  
 الاتحاد وتوسط قوله سواء من الموصول والصلة للاهتكام والاقصوه  
 بعد الصلة لكونه في اللفظ ظرفا متعلقا بحسن وان كان في المعنى استغناء  
 من الاستغناء جنة الواقعة مستند اخر الذي وهذا الصمد يصنع الصمد  
 من حسن قوله واتحاد هو بقاء وجوده لا يكون العقل احداهما بالقياس الى الآخر  
 فان كان هو المتضاهي ومعنى التقابل اجتماع الشئ الواحد من على موضوع  
 واحد في زمان واحد من جهة واحدة واورد للتضاد خمسة امثلة حسب المحسوسات  
 الاولوية اعني المنصريات والشموس والهدوءات والبلوسات ثم اعاذها  
 وذكر خمسة اخرى من غير هائلته من الاعراض الجسمية وهي الحركة والسكون  
 من ان ينفصل ذهابا الى ان السكون وجودي لا عددي مملكة والقيام والعقود  
 من الاوضاع والذهاب والمجي من الحركات المختلفة بالاضافة فانما حركته  
 ملك الى موضع ذهاب ومن موضع اليك مجي واحدا من الاعراض النفسانية وهو  
 الالهان والكفر فان الاعيان ادعان وبوله والكفر بابا وجود بالقلب وانما جعل  
 بعض الافعال والاقوال ايمانا وكفرا باعتبار انبائه عن ذلك وواحدا محمدا  
 كمثل الجبرانية والنفسانية وهو الانكاراي باللسان وبالقلب اعاد الكفر  
 وذكر ما هو متضادا باعتبار الوصف العارض المدلول عليه تخفا وذكر ما لا

من المحسوسات هو الاسود والابيض واخر من العقول لانه هو المومن والكافر  
 وفي اخذ المتماثلين من اول الامثلة واخرها من اول الامثلة من الكل فليست  
**قوله** وستة تضاد كالذي بين جو السماء والارض اما عدم التضاد بينهما  
 حقيقة كما في السواد والياض فظاهر لعدم تواردهما على الموضوع لكونهما  
 من الذات دون الصفات واما تضادها في الاسود والابيض لان الوصفين  
 المتضادين للذاتين بما غاية الارتفاع والاختصاص ليعتاد احدهما في مفهومهما  
 بل غاية الضرورة واما شبه التضاد فلاستلزامهما واشتراكهما بالوصفين  
 المتضادين وهما في السماء والارض من الارتفاع والاختصاص وفي السهول  
 والجبل السهولة والصعوبة واللين والصلابة وفي الاول وان في الثاني  
 والمسبوقية فان الاول هو السابق الغير المسبوق والثاني هو المسبوق بوح  
 فقط وقيل لكونهما وجوديين وبهما غاية الخلاف فلا خلاف في انه لا يجوز  
 في الاول والثاني ان يكونا بوجه مبداء الخالفة لامتثالها **قوله** ولذلك  
 اي يكون المتضادان والشيئين هما بغيره المتضاد بغيره الصداق  
 خطورا بالبال مع الصمد من غير الصمد من المتغيرات فانه قلما يحظر اليان  
 بالبال والاول خطورا السواد بخلاف الحلاوة **قوله** والخيالي هو ان يكون  
 بين تصوراتهما اي جملتين تقارن في الخيال لاسباب مختلفة ماد به  
 الى ذلك التقارن فانه ليس في الخيالات علاقة لزومية كما في العقل او  
 شبيهه بها كما في الوهمي بل جميع ما ثبت في الخيال من الامور الواصلة اليه  
 من الخارج في طريق الخواص الخائبة فم على الوجه الذي نادى اليه وتكرر  
 لديه من الاجتماع والافتراق والمعارضة لهذا دونه ذلك او دونه دون  
 هذا وقلة الممارسة وكون الممارسة ومخو ذلك من الاسباب الاتفاقيه  
 ولذلك اي ولعل ان السبب في الجامع الخيال ليس امرانا لزوميا او  
 شبيهها بل سببه اسباب خارجة اتفاقية لما لم تكن الاسباب على وتسمى  
 اي طريقة واحدة ونسق منتظم مقرر فاما معشر الشراخلف الخال في  
 بثوث الصور في الخيالات من جهة ترتب البعض على البعض واجتماعه معه  
 ومن جهة الوصول لديه والورود عليه فكل صور تقارن اخذ بعضها بقى  
 البعض في خيال وهي يقينها في خيال اخر ليست تجمع ولا ترى بعضها بعضا  
 كصور القرباس والخرقة والعلم والسكن في خيال الكاتب دون القصاب  
 وكصور الانكاد تظهر في خيال ولا ترسرفه وهي في خيال اخر من المحسوس



والوصوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة مجنون زبد لا تظهر في جبال  
 عرو ولا زول عن جبال رند فالقريب الاول ناظر الى الترسب والثاني  
 الوصوح **قوله** وان احيا زيادة بيان وتوضح لما ذكره بالفتل والصور  
 في الصور اجزئيه يلوح بباري الاما والاستيضاح طلب الوصوح صبره واليه  
 لما حذف جواب الشرط امر من الحد في ثقله فحذفه فصار الى شدة النظر  
 اي فاقط نظر يكون من جانب الاجتهاد والاجل الامتحان لئلا من تلقاه استقلاله  
 في موقع البذل من حدق لامن حذف ليلزم الفاء وحمله من تلقاها اذا حذف في  
 معنى تلقى كلام كانت تعسف والقول بان المعنى انما يليه على هذا دون  
 الاول فكيفس في الغلة الحديده المركبه من خستبه التي تقن بها التجار الخشب  
 يقال لها بالفارسيه سكه ولما انه قد يدور القبع بحشها بوهما السحر  
 الخستبه التي بدار بها القبع وقوله اخر واحر عطف على كاتبا ونجارا عطف  
 والقصد به الى الكرم دون ايسر فلهذا جمع الصير فيهما عابلا يسون وذلك كقول  
 احد اربعة يد الفطيس والكاب والعلاء والفم والشار وتلقى الصايح  
 بذلك اليونقة والمنفاخ ونحو ذلك وبلغ الصير في ذكر المعيار والمنا قيل  
 وما ياسبها من الادوات كلها وهذه كلها صناعات مخصوصة بمنزلة العرف  
 الخاص فاشارة الى اهل العرف العام واصحاب الرسم المعهود فيها من العافية  
 فقال وكانا من كان ومن كان في موضع الجز لكاتبا واعاد ذكر العاقل والعاقل  
 طريقه ربه فاضربه وظاهر العطف على المضبوطات فلهذا كذا يفضي الى الجمع بين  
 بين المفسر والمفسر فالوجه انه من عطف الجمل باجاء العطف على شريطة التمسك  
 اي تلقى كاتبا من كان بذكر سيد ومحارب وقد يل وبذكر حمام وازار وسل او  
 بذكر البستان والماء والنهر والنجار وبذكر الدار والوانى والعرفن ومهر فانه  
 للكتاب والنجار وغيرهما من المذكورين جميعا في موضع الحال واللام في  
 لمصادفهم متعلق بحيران اعني لا يستعدون اى فلا يعدون ذلك عدل تلك  
 الاشياء بدوها خارجا عن القافون ولا يفتقون لعددها في موقف الابكار  
 بمعنى ما كان ينبغي ان يقع وان غرت العدالي خلاف ما ثبت في جباله مثل  
 الحجرة والمنشار ومثل القلم والقدر وبالنسبة الى الكاتبات او النجار او الى نحو  
 المسجد والسطل ونحو القنديل والحمار بالنسبة الى اصحاب العرف من الحبير  
 والطاقد والاهور الدينيه واصحابه الزهاد والعماد ومن يجري مجرى  
 وبالرسم معروف واشتهر بين الناس **قوله** واهل تشبهات الصور راثر تصور

وتوضح غب توضح والتركيب من قبيل هكل يبدى على ان المرفوع فاعل يفعل بخلاف  
 فيفسر الظاهر على الاصح لا متبدا سيلو من التلاوة من معنى القراءة ويجلو من جلو  
 العروس وسلكه الطريق من قبيل الجمل المعنى اصنافه المشتمل الى المشته وكذا  
 مركب الحد ومن ههنا حسن استعارات الاسطرار للجمع والحمل للثبات على الحد المحبة  
 الطريق الواضح جعل النظم بمنزلة نقات شروجه سوي الاعراض في موقع تاي  
 معقوليا ورت اى امر سوي الاعراض على الحد في السير وما احسن التعبير عن  
 ذلك بلفظ خذو والمجبة يدي الروافق جمع ارفقة وهي الساقه التي يتبر  
 نبساط ونشر جناح الظلام ومد راقه وهو ستر عبيدون السقف  
 عبارة عن انتشار في الهواء ستر وجه الطريق واقر اى العيون عن مزيد  
 تحيطهم اي اطعم وبين طرف متعلق بانفسهم البدر اصف الى الحلة الاخيرة  
 اعنى هرق وحشد الظلم وقد بلغ حال من الضم في الظرف ومقاساة  
 عطف على وحشده وقد جاو رجال من الصير فيه وكلا المبكين يضرب لشد  
 الشد وقطاعة الامر والربا بالزاي المعجمة جمع راسه الاسد وهي حن تحجز  
 له في مكان مرتفع ليصطاد فاذا ملها الما كان الغاية في الاجحاف وروي  
 بالزاي المهملة جمع ريق والطيسان للفرس كالسك بين المرأة واذا اضطرب  
 الحمار حتى بلغها سقط السرج وذلك عند الرب وعدم التمكن من شد  
 الحمار والتحيط السير لافلي بصير مظلم خالص للظلام لا يجالطه شئ  
 من الدور فرس بصيرت لا يجالط لكونه ليس بمالكوا غنا سلكوا النساء  
 بالقصر الصور والجلد الرفعة وخزانة الصور هي الجبال فانه خزانة  
 الحسن المشترك بوجه الصور الممدودة من طرق الحواس كالخافضة للوم  
 بوجه المعاني الخرسه **قوله** او التقاوت عطف على تشبهها في  
 والمعنى هكل التقاوت في الايراد يلو عليك سون او مجلو صوت غير ما ذكر  
 فيها متعلق بالايراد ومنه وى الحرف حال من الاذكار ووجه احسن الكلام  
 الى اخره بتقدير القول وكذا في البواقي والسميط الخيط ما دام فيه الحرز  
 الزايف الفاسد المردود من الدهر والهرج الردى الباطل منه احسنه  
 تحمله جان الكيد مفتاح الحداد من رقا او حله فليط ذي خالقات واما  
 المبني من الطين هو الكور سكة او شبه الاربر الخالص الذي في عنده  
 النفس وما لا ينبغي ان يكون ومعنى مركبا من معنى وجرا نذكر لذلك كما  
 يقال هذه الكلام في معنى المذبح او الدفر الفم والفم بالفتح والسكون



والاخبار مصدر من المحدث وجده معجها اي احوجت الكلام عن غير ان يوجد  
معجها اي قاصدا عن البيان بمنزلة الانسان المعج السالك الغطيس يورث الغسق  
المطوقه العظيمة وفتيس الاخبار قرب من الكلام المرسل القدر من محاسن  
والدنان جمع دنانير والارواق المصفاة عشب من الفاصل اي اثر حسن الكلام  
ودقه معناه في قس السامع الرقة النفس والسر بالسن الممثلة يعني امرها  
واثرها وقد يوهى بالسن الجملة وهو تصور النفس ولا يكون حتى استمع  
الامر استبهم واستغلق للكند عجة في اللسان وعند الرصن التحريك ويح  
في موق العين جامد فان سال فهو عصف البرودة ما يرد به الشيء وهو كحل **قوله**  
او سلوك عطف على تشبيهات وكذا او احار بنا لغيره فزد عطف على وجهه  
وتنا فزد على الجهور وروى قوله قايلا بصرح بما هو مقدر في البواقي  
**قوله** والصاحف علم المعاني زيادة احتياج في فن الفصل والوصول الى  
التبيين والتيقظ لانواع الجامع من العقلي والوهمي والخيالي الاقل الاحتياج  
الى النوع الخيالي فانه ليس على طريق الصنط وحكم العقل والوهم بل يجري على  
طريق الالف والقاده المختلف بحسب الشخص والاقاات والاميان  
والمذاهب والصناعات والولايات وغير ذلك الصور معه موضع العبادة  
والدشكر موضع الضيق ودكا كين الخا دن وقوله اذ البروفه صريح الموضع  
لصاحب علم المعاني والمصنوب للنوع الخيالي وحقة فان معقول يومه يقال  
وفاه حقه اعطاه تاما وافيا وانه في موضع الحال والضمير لصاحب علم المعاني  
اي يستحيل كنه ومن ان يحد حوا مع متعلق بكلام لكونه بمعنى المصنوع  
وقا على بضم صير كلاما وناسقا حال منه يقال نسقت الكلام اي عطفت  
بعضه على بعض ويجوز ان يكون الضمير لرب العزة وذلك السق في موضع  
المصدر ومعقوله ناسقا فلا يظن ويا الى اخره واللام في البعد البعيد  
متعلق بما يدل عليه ان يستحيل من نفي الاستحالة لا يستحيله لبعده البعد  
في خيال اهل المدر عن السما وقوله وذلك اي السبق بحبل اذا نظرو قوله لا  
محالة اعترافه في معقوله من حال يحول اي لا حول ولا انقلاب وقوله لنا  
جل من ايات الحاسة لعبد الله من عبد الرحمن الحارثي وصل للشمس بن  
عاديا اليهودي بحمله حله وبزله من عجم من يد حله في جواريا مع على طائفة  
يرد لاشرافه وسمو طرف النظر اليه وهو كليل خيره وبذل على الامر بالجل  
حقيقه لاجل العز والسق على ما ذكر المراد في قوله بعد ذلك وان لم يورد

في الحاسة هو الا ليق العز قد سار ذكره بعد على من راعه ويطول وقوله ومن  
لا صاحب اي من بكل لهر بذلك اي بطول المكث في منزله وقوله من عزم الاحور  
اي من معرو وما لقا وواحياتنا والظرف اعني عند نظر اي نظرا اهل المدر  
هنا النظر المذكور يعني ان يتعلق بمحدث في ذلك عطف الاستقام الانكاري  
بعد اي لا يكون ذلك وتري مني للمعقوله من اري ري مسندا الى خبر المحاطب  
والعق انظن واول معقوله للمعقوله من البدي ويا لهما الجملة الشرطية  
اعني اذا احدهما وجد وان شئت قلت لا يجد والظرف متعلق به هناك اي  
في خزانة الصور للبدوي وضوء لا يجد ويعون للبدوي وطا الصورة للابل  
وبعد بما للابل والسما بضم صفت الشيء رفعة التليل العتق بعد من اي بعد  
الابل والسما والجل وقوله لا اي لا يرى ذلك لريا حذره بجمع وليرياخذ  
بعضها من السق اي عطف الجار والجر وري المواضع الثلاثة على احوال الجوار  
قبلها وكذا يحاطف الاحوال اعني كيف خلقت بال الاحرفان **قوله** الكلام  
في عطف الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب ولا ورا الجامع فيها قلت  
لغير الاله قد اشترى انا الكلام الى لزوم ذلك في المفردات بل الى الجامع  
في الجمل يعود الى ذلك **قوله** واما الحالة المقنضه للوسط اخرها  
عن حالة كمال الاتصال وكما لا لا تقطاع لانه اصافه بينهما فلا يحق  
الا باعتبار تحقيقهما وقد مر صون الاختلاف في اجزئ والانشائية  
لعموم مباحثها وعوضها وليتعرضن خا لطلبتين من اقامة الحق القانون  
مختلفا لمختلفين وان كان اشيا لا مقبول المقام على بعض الجزئ معنى الطلب  
فانه ليس جازعا عن قانون الجزئ كل الخروج ووسطا الشرط اعني ان اختلاف  
خبر او طلبا من المبدأ والجزئ لوقف مضمون الجزئ اعني الاله الاختلاف  
على تحقق الاختلاف وحرر الشرط مضمون الخبر المتأخر عنه وقد مر ذكر  
بضمين الجزئ معنى الطلب على عكسه مع انه اذ حل في قانون الجزئ لانه  
اكثر وقوعا واوفر عونا والمراد بالضمين اعم من ان يكون احدهما في معنى  
الاخر ومسا قايلا عبا رقدري وقوله ومشتراكا عطفه على مشتملا  
ويروي مشددا او تخففا من الشريك والاشراك اي يكونا المقام مشتركا  
من الجملتين في جهات جامعة من انواع الجامع المذكور واشترط الجامع  
من الجملتين مني على ما في كل من الجملتين من الصورات ومن في عالمين  
تعيينية لا يائية فان قيل لانه الاختلاف وابتناء الجامع لا تنفع



كما لا الاتصال ليثبت المتوسط قلباً متبني الكلام على تقديره سابقاً كما لا الاتصال  
**قوله** على نحو في موقع الحال من تضمن أي حال كون التضمنين وأفعال طريق  
 الآية أو في موقع المصدر لتضمنين ولقوله مشعلاً أي تضمنين أو اشتعالاً كما  
 على هذا الوجه يريد أن لا يعبدون في معنى النفي أي لا يعبدوا إلا الله والالهي والمقام  
 إليه كما يقول فيه هب إليه فلان يقول له كذا مقام راد هب والمعنى قالوا لا يعبدوا  
 ولا خذ في أن هذا أقرب من جعل لا يعبدون في معنى أن لا يعبدوا ورفع الفعل  
 بعد حذف الناصب وإن مع الفعل في موقع البدل من ميثاق بني إسرائيل فقولوا  
 في معنى أن قولوا على جعل الأمر صلة أن أو في معنى أن لا يعبدون وعلى أن  
 معسرة وتبني الكلام على ما يقرر عند فهمنا أن بين المختلفين جعل وطلب كما كان  
 الانقطاع ما لم يوجد جامع ومزيل للاختلاف وأما قوله تعالى أن أصحاب الجنة  
 اليوم في شغل فأكفون فيستغنوا عما كان عليه وأما قوله اليوم أي اليوم  
 وهو أمر غائب فاعلم أنه أهل الجنة أي نعيمهم وأما قوله لا يعبدون إلا الله  
 في معنى الطلب كما في الآية السابقة بل معنى أن هذا جازي بدل بحسب المقام بحسب  
 ما انضم إليه من الأحوال على طلب يصلح معطوفاً عليه لهذا الطلب المعطوف  
 وبني ذلك على مقدمات منها أيضاً قبل قوله أن أصحاب الجنة اليوم يعني قوله  
 لا تعبدوا نفساً شاكلاً وقت الحشر وعام جمع الخلق لدلالة الفاعل على كونه  
 بعد الصيغة وأحضر الخلق ولذا لا يترك نفساً سابقاً على العموم لا يها  
 لاحقاً في أن اليوم إشارة إلى يوم الحشر فأي حاجة إلى الاستدلال على الأول  
**لأنه** لا يدل على أن الحكم أي نفى الظلم يكون في ذلك اليوم  
 وأما أن الأجبار يدعون في ذلك اليوم فيجاء إلى الدليل بما يمنع دلالة ذلك  
 المذكور عليه فإن العطف بالفاعل على الكلام كذا على وقوع الصيغة والاختصاص  
 لا يدل على أن يكون مصفون المعطوف وأما بعد ذلك وأما الأجبار فلا  
 ولا يحصل سوى دعوى الضرورة والأحالة على الدوام ثم العرض من أن  
 العموم يموله السعداء الذين هم أهل الجنة والاستغناء المحرمون ومنها أن  
 الخطاب الوارد بعد قوله في اليوم لا تعبدوا نفساً على سبيل الالتفات  
 من الغيبة إلى الخطاب في قوله ولا تجزؤون إلا ما كنتم تعملون مع أهل جمع  
 الحشر وهم جميع الخلق ليكون التقافاً وتبديراً عن معنى واحد بطريقين ومنها  
 أي قوله أهل الجنة مقيدين بهذا الخطاب بمعنى أن أصحاب الجنة منكم كما قيل  
 أنكم بأصحاب الجنة كما قيل وأما زعم الجاهل الجاهلون لما أن بيان حال أصحاب

الجنة بما ذكر من النعم وبيان حال المحرمين بما بهم من الامتياز بفضلها الجنة  
 قوله ولا تجزؤون إلا ما كنتم تعملون من جزاء أعمال الفريقين ومن حكم المحل  
 والمفضل أن لا يفتقر إلا بالاحكام والتفصيل بقية مقدمه أخرى ليست  
 استمالة المقام على أهل الجنة بالامتياز عن مخاطبين الذين هم جمع أهل  
 الحشر وهي أن لا يكون بقوله تعالى أن أصحاب الجنة اليوم في شغل  
 فأكفون حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظاهر بل حال كونهم في الموقف  
 وجن يسار بهم إلى الجنة ليكون حال الأمر بالامتياز ثابتاً بالفعل على أديم  
 التفسير وأما بقوله تترى ما هو ليكون منزلة الكبار المحقق لتحقيقه  
 السند إلى دفع السؤال بالكيف يصح حال كونهم في الموقف لأجبارهم بأنهم  
 في شغل فأكفون وفي ظل متكبرين ليل آخر الحالات والسكر في شغل للجنة  
 والأعمال أي شغل لا يحيط به الاقمار ولا يبلغ كنهه الكلام وهو جزاء  
 أو متعلق بقا كونه أي متولد من في النعم والظلال جمع ظل وظله  
 كشعب في شعب وقباب في قببه وأما ظل فجمع ظله كسدد في سدده والار  
 السرير المزين في قبه أو بيت يدعون يتمنون من ادعيت بالتسديد تحيية  
 سلام يدل من ما يدعون أو مبتدأ أي لم سلام أو سلاماً نصب على  
 المصدر أو الاختصاص **قوله** وأما كونه أي كون المقام في العطف  
 الذي نحن بصددده في الآية من مستزكا بين المعطوف والمعطوف عليه  
 في جهات جامعة فغير خلاف على المتأمل أما في الآية الأولى كما إذا  
 المستدالة في لا تعبدوا وأقولوا وعما تامل المستدالة عن عدم عبادة غيره  
 الله وقول الحسن للناس وأستراكم في قيد أخذ المشاق وأما في الثانية  
 فأما المستدالة على الامتياز وسنة النصارى من المستدالة على أهل  
 الجنة والمجرمين والاختلاف في قيد الظرف وهو اليوم **قوله** ونحو  
 قوله أعاد لفظ محولان هذا من تضمنين الطلب معنى الخبر على عكس ما سبق  
 وذلك أنه ضمن الأمر الذي هو اللفظ معنى الخبر الذي هو قبل اللفظ عطف  
 على قبل بورك على ما هو مضمون أن المفسرة والمعنى فلا جاموس في النار يوم  
 موسى أن بورك أي قد را وجعل فيه الخير والبركة من في النار فاعلم بورك  
 قيل هو الله ومن حوله موسى وقيل من فيها موسى ومن حوله الملائكة  
 الحاضرون وقيل بورك من في مكان النار وهو البقعة المباركة ومن حوله  
 مكانها والظاهر أنه عام في كل من في ذلك الوادي وحوله من أرض الشا



وأنه الهاضم الثالث والثلثون وأما قوله تعالى وما ينفع في بعض النسخ  
 ابن لنا الله فهو في هذا المقام **قوله** وأما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا  
 حيث ورد بعد قوله أعدت للكافرين فقد يوهى أنه عطف عليه بتضمن الخبر  
 ما يوافق الآخر وليس كذلك بل هو عطف على صريح الأمر في قوله قال ليعلوا  
 أي يا توابسون من مثله ولعل يعلوا فاقوا النار على طريقته فذلك ما يبي  
 تحم أحد رواه صوفى حاجيتهم وبشر بالانبياء أسد با حسان الهم ذكر  
 صاحب الكشاف في أحد الوجهين ولم ير صفة المصنف لأنه وإن اشتمل على  
 نوع جامع باعتبار التقابل في المسند إليه والمسند لكن بعد من جهة أن  
 ورد خبرين لمخاطبين من غير التصريح بالبدء مثل قوله زيد واقعد يا عمر  
 مستقيم عند همل صرح بعض النحاة بعد مر جواز ومن جهة أن جعل  
 وبشر الذين آمنوا في معرض جزاء أن لم يقرأوا القرآن ليس على ما ينبغي  
 مع ما فيه من اختلاف الخطاب في الشروط والجزاء وأخبار أنه عطف على قل مراداً  
 قيل يا أيها الناس وهو تلايم لانتا فوفيه أصلاً ولا خلاف في إيجازه والطلب  
 ولا ذهاب إلى ما قيل وجوده في الكلام لأن مقتضى القول بواسطة انضاب  
 الكلام إلى معناه كغير في القرآن وكان ينبغي أن يتعزز لدفع ما فيه من  
 مانع قوي وهو أن قوله وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا إلخ لا يمكن  
 دخاله في جزاء القول المقدر داخل نظر الكلام وإن دخل كان النبي عليه السلام  
 ما موراً بأن يقول إن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو ظاهر الفساد  
 ووجه الدفع أنه داخل فيه معنى أنه ما مورتيادة هذا الكلام كما أن  
 ههنا بعدل عطف لاديه عن طريق الغيبة المعنى لبيان يليق به كما في قوله  
 تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف أي أي الهم معنى  
 هذا الكلام فكان ههنا بعدل عن البادية عن طريق الغيبة إلى الخطاب  
 كذلك ههنا بعدل عن طريق الغيبة إلى التكملة وطريق التكملة إلى الغيبة يقال  
 وإن كنتم في ريب مما نزلنا على الله على وأما انضاب الكلام إلى معنى القول فلا  
 يرى له في الآية وجه سوى عطف وبشر الذين آمنوا كما في قوله تعالى للذين آمنوا  
 ولبردة بلسان النبي صلى الله عليه وسلم وأدخلة البيت مثابة للناس وأمثا  
 واتخذوا وقد توجه باد جميع خطابات الله تعالى للناس واردة بلسان النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأما في قوله تعالى ووفى بها إبراهيم ما عاهدته من قبل  
 مبنى على أن الكوفيين يحلون وحتى في معنى القول ولا يحتاج إلى تقدير القول

**قوله** أي وتلنا أي قائلين يعني يجوز أن يكون القول المقدر في موضع  
 العطف على نزلنا أو الحال منه وكذا في كلوا واشربوا إلا أن في جهة  
 الحال ههنا نوع خلا لأن العاقل هو ضرب على ما هو الظاهر وفيه من  
 لزوم الفصل وتنافر النظر عما لا ينبغي واقتصر في واحد واودع قوله على  
 العطف وإن كان من جند المعطوف وإبقاء العاطف لمكان الواو ولا يحيا  
 لتقدير قائلين وفي ريبنا على تقدير يقولون لمكان قرأة عبد الله وأما تقدير  
 الماضي والمضارع فبناء على المنا سعة للمعطوف عليه ووجه انضاب  
 الكلام إلى معنى القول في منجوا هو أن عاهدتم خطاب للمؤمنين والكلام  
 معهم وسجوا خطاب للمشركين فلا يتطوّر سماع ألفا إلا إذا أمر السلطان  
 بأن يقولوا لهم ذلك والمعنى هذه براءة كائنة من الله ورسوله وأصلها وهو  
 مبتدأ خبر الالذين والمعنى أنه يجب عليكم بذعهم المشركين وإن كانت  
 صادقة بأذن الله واتقان رسوله فاعلموا برأسها **قوله** ولذلك أي  
 ومثل عطف بشر على قل مراد أقبل يا أيها الذين آمنوا وعطف وبشر المؤمنين  
 في سورة الصف على قل مراد أقبل يا أيها الذين آمنوا ووجه على العطف على  
 يؤمّنون مذكور أقبل وبشر في معنى لكونه أموا بياناً للبعد الجان المجيء  
 بناء على أن مقتضى القول أكثر من جعل الجزاء في معنى الأمر وإن تعاطفاً الأمر  
 مع تعاطف الخطابين من غير تصريح بالبدء قليل جداً بل ربما يمنع صحته وأما  
 لم يتعزز صاحب الكشاف لعطف وبشر الصلابة في الظهور كونه عطفاً على  
 لتعني أي يا أيها الذين آمنوا استعينوا وبشرهم **قوله** أو أن  
 ينق عطف على أن يكون المقام مشتملاً وهذه الحالة الثانية من الخطابين  
 المقنصتين للتوسط وهي الانفاق في الجزاء مع وجود الجمع وعند مر  
 كما لا انضاب وقد عرفت معنى جمع الجوامع **قوله** وهذه القدر  
 ينقل بقوله الختم وهو إشارة إلى القدر الذي ذكر من فضل الحالات  
 وأما إلى أن الزيادة عليه مجالا والنسخة الصحيحة أن عسى بكسر الهمزة  
 وعسى مع التأكيد معنى الغرض والقدر المستفاد من أن والا فحواش  
 لا يصلح شرطاً وفي بعض النسخ بفتح الهمزة لأن عسى وفي بعضها عسى  
 أن بالفتح وليس لها كثير معنى ولا وجه صحة يعتد به لفظاً ولا ينبغي حسن  
 تناسب جذب الصيغ والمداخيل والطرقات وقد راعى في ترتيبه  
 الأمثلة ترتيب الحالات في الذكر **قوله** لم يعطف يعني أنه كان يحسن



عطفنا راعا على تظن للايجاد في المسند والتساب في المسند اليه اعني المحي والمحي  
 الا انه لم يعطف لئلا يتوهم عطفه على اعني فيفسد المعنى المراد ولا يبعد ان يكون  
 ترك العطف لقصد الاستيناف جواب عن سؤال كيف تراها في ذلك الظن وهذا  
 معنى قوله وليس يستبعد الى اخيه واسو ليس ان يكون ولا نصيبات تعليل مقدم  
 على تمام المعلق اعني عدم استبعاد ان يكون القطع لعصده جواب السؤال  
 واصافه اراد الى ما فوقك من اصافه المصدر الى المفعول وكذا الكلام في  
 قطع لم الف عن زعم فانه جملة اسمية جزها يتقدم بالعطف على الاصح فيصح  
 عطفها على الفعلية ويظهر الجامع لان الحاصل ان حالكم دعوى الاخوة وحالكم  
 نفى ذلك وان كان لكن لم يعطف لئلا يتوهم عطفها على مفعول زعم بنا وبين  
 القول كانه قبل قلتم احوكم من قرئش ويتوهم العطف على محل السمران اي  
 وان لم الفا فيفسد ان هذا ايضا مما زعمه المخاطبون وهو فاسد ويحتمل  
 الاستيناف وهو ظاهر والظروف اعني حين متعلق بفصل وهو خبر انه والضمير  
 للشاعر واسو كان صغرا نكار زعمهم وصغره هو المخاطبين وكذا مفعول حركه  
 اي هذا الانكار عثرهم لان سبوا او قوله بضمي في الحال مبني على ان لسان  
 الحال اصدق من لسان المقال اذ ليس معه لنا فيه محال والاصح في الما  
 ايضا يندل على الانكار لان اكثر ما يستعمل الزعم في الكذب قال في الكشف  
 الزعم ادعاء العلم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام زعموا مطية الكذب  
 وعن شرح لكل شئ كنهه وكبه الكذب زعموا والالف مصدر والعامل  
 اي سكن اليه واجبه والالف مصدر الفاعل فاعله موالفه والافاء  
 والايلاف مصدر الفاعل على افضل تقدير او ليكن او منوا جوعا وحقا  
 وقد جاءت بنوا اسيد وحقا فواء والمفعول على تكذيب المخاطبين وهم بنوا  
 اسيد في دعوى الاسما الى قرين بالقوا به لان لغز في الاكاف في الوطن  
 المعروفين لم للتجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورجلة في الصيف الى الشام  
 وليس لكم وقد آمنهم الله من الجوع والخوف وانتم جايعون خائفون **قوله**  
 لكن لو عطف على انما نحن مستهزون مبني على انه بيان وتقرير الجملة انا معكم في  
 هي والعطف عليها عطف عليها **قوله** واياك ان ترى ترك عطفها راعا لاجل  
 المحاذرة على وزن الشعر انه لو قيل راعا لم يكن موزونا فليس هو اي الفصل  
 هناك اي في موضع المحاذرة على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى وان كانت راعا  
 الجمع والقافية قد تعتبر في باب البلاغة **قوله** لتشاركه في الاختصاص

بالظرف المتقدم **قوله** لتشاركه الى ان اذا سوا جعلت شرطية او ظرفا  
 مجرورا فهو متعلق بالجواب مفيد الاختصاص المحكم به اما محكم فاداة التقيد  
 الاختصاص واما محكم دلالة التقييد بالشرط على انفا الحكم عند انتقابه  
 لكن مثل المصنف الى اعتبار التقدم وعليه العقول وقوله وما سوت  
 مفعول معه ومستند حاله من خبر خلاهم ومقتل جيران استهزاء  
 الله وبكل حال متعلق بنفي الانقطاع لا ينقطع والا لكان الواجب ان يبقا  
 بحال ليعم بالنفي فليتأمل وقد اورد على ما ذكر في الايات الثلاث ان من  
 جملة المحتملات العطف على الجملة المصدرية بالظرف سوا سميت جملة شرطية  
 او فعلية مقبلة بظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت فان اذا  
 الشرطية ليست الا الجملة الظرفية استعملت استقلا بالشرط والقول  
 بانه ليس في الكلام عطف غير الشرطية على الشرطية فاسد الا ترى انه قوله  
 ولا يستقدمون في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا  
 يستقدمون عطف على مجموع اذ امع الحرف الا على الجواز اذ لا معنى لقولك  
 اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعالى ولو انزلنا  
 ملكا لنضيق الامر مطف على قالوا لو انزل عليه ملك بل وفي هذه الايات  
 الشرطيات المصدرية بالواو عطف على كانوا ويكذبون في قوله ولهم  
 عذاب اليم بما كانوا يكذبون وهذا يمكن دفع ما اورد من الاعتراض لظهور  
 انه لا وجه لعطف الله يستهزئ بهم واللائم هو المفسدون واللائم هم  
 المستهزاء على كانوا يكذبون وما بيان الاستيناف في الايات فظاهر وانما  
 الخطا في انه لم يورد الايات في الظرفين بل ترتيبها **قوله** مثل ما تقدم  
 يعني لئلا يستلزم عطفه على توهم كونه من قولهم وعلى قالوا كونه مختصا  
 بالظرف فان قيل انهم استعملوا فلا يتوهم عطف الجز عليه ه  
 قلنا هو سبيل الحكاية فجوز كما يقول قل كرمي اكرمك وانما لم يتعرض  
 لامتناع العطف على لا تسدوا واسوا وقيل وخلوا التخلل الجزا **قوله** عن  
 جماعات العذال اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة  
 لا امرأة عاذلة بدليل قوله صند قوا والقول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة  
 بمعنى رجل عاذل على ان الباء التثنية مما لا يلتفت اليه لان ذلك ليس بقبلا  
 وقوله فني اي الشاعر الكلام في السؤال المقدر وقوله على ما عليه ايجلي  
 الوجه الذي يكون عليه اراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله من النساء

مطلب  
منه



القادلات اشارة الى العوادل في البيت الآخر فجمع فاذلة بمعنى امرأة  
 عاذله بدليل اية وقلن جندب بضم الدال جلوب جمع جندب بمعنى جانب  
 وناحية جندب اسم موضع غربت حط منها رجلها من غري عن ثيابه واعزته  
 وغريته تقريه واجتارت تحت واذل بفتحها من الاجازة مأخذا موضع الاختنا  
 القادسية منزل بينه وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا اي جندب بمعنى بالغ  
 في السبر وولت اي التافه من الشدة لجد التل وتطول السفر قوله بكي ام من بكته  
 بالتشديد بمعنى بكته العبدان بالكسر اسم موضع وكذا يراد بالكسر والمعنى  
 اكثر يا بكي على المقولين هذا المكان المدفونين بطن راء فقد انصبت عبيدكم  
 وحصل الياس من رحمتهم فوصفهم ذلالة على استحقاقهم البكا بطريق الاستعانة  
 والجواب عن سوالكم ايكم وكيف كانوا صنفهم لقال كانوا على الاعداء نار  
 محرق وللأوليا ايمان مامن واحصن ومحرق هو عمرو بن هند وكان قد نذر ان  
 يحرق مائة نفس ففعل ففعل هذا المثل بان عفا اندرس وعفاه درسه سجد  
 ولا يتعدى احوال جمع كحول وهو الغار محاب حان مصوت عسوف ظلموه  
 القطر هطل كثير الهطل وهو تابع المطر اي عفاه من جحد وبالابل ونسبوا ففعا  
 انهم من السائلين والمادحين وفي جعل عفاه كل حان وعفاه من جحدوا ان  
 لادلالة على ما تقر عندهم من ان جواب من قام زيدا لا يدع قام وعليه قوله  
 تعالى ولين سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من  
 بجي العظام وهي رميم كل يجئها الذي انشاها اول مرة **قوله** وقد عرضت اي جرح  
 وملتت ليعزى من لم يجرب الامور اني مصحولة معط واللام للفقوة بعد مني  
 على الضم لحدن المصناف اليه موبيا متعلق بما قرصا جازتو سعا في الظرف  
 طوي عنه كشمه اعرض وجانب **قوله** وكذلك قوله عز من قائل ذكر في الآية وجها  
 ثلاثة الاول ان الموصول الاول يعني الذين يؤمنون بالعبس متصل بالمؤمنين  
 مجرور على الوصفية او منصوب على الاختصاص والموصول الثاني اعني الذين يؤمنون  
 بما ازل اليك عطف عليه واو اليك على هذا في استئناف الثاني ان الموصول الاول  
 مبتدأ والثاني عطف عليه واو اليك على هذا في خبر له والجملة استئناف الثالث  
 ان الموصول الاول صفة المؤمنين ونصب على الاختصاص والثاني مبتدأ خبره ولك  
 على هذا في وعمل هذا تكون الآية خارجة عن الاستئناف وقوله مراد اياه اي بهذا  
 الجمل او بالموصول الثاني مع جزم القريض فيكون حاله انما يانا القافية الاخبار  
 لهذا بعد الاخبار ان الكتاب هدي للمؤمنين الموصوفين بما ذكره في انه تفرعن على

لم يؤمن من اهل الكتاب بنبوة محمد عليه السلام فطع او توم انه على هذا  
 وله فلاح اي الهدي والصلاح انما يكون لمن آمن بالكتاب جمعا لا بالتوراة  
 وحدها ومن ايقن بالحق على وجهها كما لا ترعى اليهود ان النار لا تمسهم الا  
 اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنسيم والارواح العطرة  
 ويخوذ لك عما هو معتقد هم في الآخرة وقوله جاعلا الجنة حال من باطل  
 يجعل الموصول الثاني اي جاعلا الجنة والذين يؤمنون بما ازل اليك مع جزم  
 تمامه من متعلقات هدي للمؤمنين من متعلق المعنى ولو اراد ان نفي الهدى  
 والصلاح من اصنافهم من لوازم اختصاصهم بذلك ونوا بفتح الغرض  
 من هذا الكلام الارشاد الى وجه ترك عطف ان الذين كفروا في هذا  
 الوجه ايضا كما في الوجهين الآخرين فيتنوع امتناع عطفه على ما قبله على  
 الوجه الثلاثة اما على الوجه الاول فلما سياتي انه كلام في شأن القرآن  
 وهذا في شأن الكفار واما على الثاني فلاننا استينا ومنى على بقية رسول  
 فلذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مستدا في اللفظ  
 فهو في الحقيقة كالجاري عليه واما على الثالث فلان هذه الجملة اعني  
 الموصول الثاني مع جزم ايضا من نواج المؤمنين فيؤول الى الوجه الثاني في  
 قيل بعلام عطف جملة والذين يؤمنون قلنا الاستعانة بجمل الوأ  
 للحال كان قيل ما معنى قوله الجاهل من كذا او من كذا في ضمن كذا  
 لم يقل ما للمؤمنين الموصوفين بتلك الصفات او الجامعين بينهما قلنا  
 هو اشارة الى معنى عطف الموصول الثاني على الاول بالواو والجامعة وعطف  
 ما عطف على كل من العليين فليست روقوله اختصوا في موقع الحال من المؤمنين  
 ولا يكتفه كنهه اي لا يبلغ لخاصية صفه هدي وهو من كلام المولدين ولا  
 يتأد رقدن اي لا يغلب عليه في القدر من فادنة مقدرة عليه في القدر  
 مقول الحال من ضمير اختصوا الذين يعني الموصول الاول بصلته والذين  
 يعني الموصول الثاني بصلته بتنگير هدي الذي على التقيد وقوله اولئك  
 الموصوفين يشير الى ان سائر الناس ليس اشارة الى مجرد ذوات المؤمنين بل  
 بما ذكر من الصفات والحق المتعارف اليه بقوله دون من عدم في الفلاح  
 ظاهريه قيل هم المفلحون بجهنم المضل ويعرفه الخبر واما في الهدى  
 فمن المقام ومارقة الفلاح ساقية الكلام اخبر وهي المفلحون وانه اي  
 استئناف الذين يؤمنون بالعبس ادخل في البلاغة من استئناف اولئك



على هدي الاستحالة على بيان سبب اختصاصهم بالهدي المذكور وهو انصاف  
 بالصفات المذكورة وقوله مجرودا او منصوبا ليرتبط الرفع على الملاح  
 لقله امتيازهم عن الوصفه وقوله واولئك حين نهي حلة اولى على هدي  
 من ريعهم وقوله وسقروا القربان لكونهم للوحد فقد ذكر في تعدد يجره  
 المفعول **قوله** والفضل من هذه الوجوه الثلاثة لاستيفان الذين يؤمنون  
 بالغيب بحجته عند قضا الانطواء على بيان الموجب ومن منها اتخاذ محال  
 الصلوة من غير فلك وعدم وقوع الواو بين صفتي موصوف واحد  
 وعدم الفصل بين المسؤل عن حاله وبين جوابه السؤال منهم بذكر الصفا  
 وعدم اختلاف الموصول في الامر اب المعنى الى عدم الانطواء وما في  
 السؤال لمعناه من تكثير المعنى بتقليل اللفظ وما يفيد عطية المعرفه  
 من الاشتراك في الحكم وايضا لم في كون هدي المتقين مع ان المتقين هاد  
 وحجبان احدهما ان المراد بالهدي رسالة الهدي والنيات عليه وثانيها  
 ان المراد بالمتقين الصالحون الصابرون الى العقوبة على ما هو فاعند  
 المشافقة واستيفان الذين يؤمنون بحسن على الوجوه من غير تكلف  
 بخلاف استيفان اولى على هدي او استيفان الذين يؤمنون بما اقره  
 وانه على تقدير المشافقة يحتاج الى تكلف في وصف الصالحين بقوله الله  
 يؤمنون بالغيب الى اخره ايضا على تقدير كون الموصول صفة الصالحين  
 فهو المتقين فهو بيان للموجب فلا وجه للسؤال عنه وعلى تقدير توجه  
 السؤال ليس في الجواب اعنى اولى على هدي ما بغى عنه لانه مجرود  
 اعاده الدعوى لا تنكف **قوله** تنزل على افاك انهم اي كتاب كثير  
 الكتاب انهم اي فاجر كثير الام فان قيل لا مجال لهذا الوصول لكونه  
 الفصل للاستيفان فان الجملتين مختلفتان خبرا وطلبا قلت لا يبعد  
 ان يكون ترك العطية للاختلاف والاستيفان حسا والامر لك لك  
 ههنا للقطع بان تنزل على كل افاك ليس لاني معرض الجواب **قوله**  
 ومن الايات اشارة الى ما صرح به اخر ان طريق الاستيفان في القوا  
 كثير ما ربه العالمين اي اي شئ حقيقته ردا على موسى قوله انار رسول رب  
 العالمين ويسمى الكلام في هذا **قوله** المكرمين صفة صنف لان المراد  
 به المكنون وجاز لانه في الامل مصدر كذا زور والصوم وكانوا التي حشر  
 ملكا وقيل لئلا عاشرهم جبريل وقيل لئلا جبريل وميكائيل واسرافيل

او ملك منهما جعلهم صنفا لكونهم في صورة الضيف او صنفا في حسان  
 ابراهيم عليه السلام والمعنى مكرمين طاعة الله او طاعة ابراهيم عليه السلام  
 حيث خدمهم بنفسي واخدمهم امراته له دخلوا مصطفين بالمكرمين او بما  
 في الضيف او باخبار اذ كرمهم مكرمون ليسوا من معارفه ومن جنس الناس  
 الذين عهدهم ولا نه رأي لم حالا وشكلا خلاص حال الناس وشكلا ه  
 فراع الى اقله ذهب اليهم في خفيه من ضيقه على ما هو ادب المضيف  
 الا كما يكون انكار طلم بترك الاكل وحت عليه فاجبر فاضر وانما خافهم  
 لظنه انهم يريدون به اسوا حيث لم يتقوضوا الطعامه وعنى ان عبا رجا  
 الله منها وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للقذاب **قوله** في القرآن  
 كثير مقدم الطرف لجود الاهتمام دون الحصر وذلك كقوله تعالى ام اسوى  
 الى السما الى قوله قالنا اتينا طايعين وهل اناك بنو الخضم الى قوله قالوا  
 لا تخف وقال الله ان استضعفوا الى قوله تعالى قال الذين استكبروا ه  
**قوله** ومن امثلة البهائم اورد اربعة احتمله يشبه ان يكون الاولان  
 كذلك الاستحالة والثالث كذلك البعض والرابع كذلك الكل وكونه المقصود  
 من اجل كمال الظاهر كراهته اقامته محالا يشبه على من له ادنى معرفة  
 بالكلام واما دلالة على ذلك بالنظر المقابل للظا بقه اعنى دلالة ه  
 اللفظ على جزء الموصوع له او جزء المعنى فكانه معنى على ما يقال في الامر  
 بالشيئ يتبين المعنى عن صفة كما ما كونه دلالة لا يعين عندنا عليه بالظا  
 فحكم العرف اذ لا يقال لا تفر عندي لانه لك دون الفضل الى  
 المعنى عن الاقامة وكون الثاني وفي بناء دية المراد في باقي الامثلة وعند  
 احتملا الرابع للاستيفان احتملا لا يعتمد به مما لا يخفى **قوله** ومن امثلة  
 الابيضاح والتبيين قد بسط المصنف الكلام في هذا المقام بحيث  
 يستغنى عن الشرح ولينصرف على التنبيه على بعض ما يحتاج الى التنبيه  
 وليكن على ذكر منك ما ذكرنا في اول الفقرة من ان الحكم بهذا الفصل مثلا  
 لغرض من كذا معنى على عباد المنا سبة والاختلاف الاول والآخر خلق بحكمه  
 الوضع او استعمال رباب المصاحف ارفهم احباب الدوق وانه لا  
 يتجدد فيه الاختلاف الاخر وان كان مساويا له فكيفه اذ كان اخفى وادنى  
**قوله** وباليوم الآخر هو يوم القيمة لكونه آخر الايام وتوجد القيمة  
 في يقول ويجمع في ههنا بالنظر الى لفظ من ومعناه والكلام في طرأ بالظا

بقه

دعه



ذكره من الجائين وما يتعلق بذلك منه كود في حواشي الكتاب وما ذكره  
 في المتن من كونه في حكم الحاد غير انما هو المخرج من حياضهم **قوله** فوسون  
 اليه اي انا الى ادم وسوسته ومعنى اضافة الضم الى الحلة المضاف اليه  
 نزعه يعني ان من اكل منه لم يمت ابدا وممكنه لا يسل الى الاول ولا  
 ينعطف **قوله** على ذلك الكتاب كانه يشير الى ذلك مبتدا والكتاب خبر  
 وقوله وان هذا وزان ذلك اي قياسته ونسبته وهو في الاصل مصدر  
 وزان ولكن ليس المعنى ان يجبر ذلك الشيء موازنه مع شيء وان كان  
 في بعض المواضع مجازا **قوله** يد لك على ذلك ان الضمير للسان ويولج  
 مسند الى الجار والمجرور ويعد وصفا لسانه للكمال لا للكتاب وتلك المبالغة  
 مقصود يولج في لفظ جن قد يستعمل استعمالا وجوابه كان اي وصفت  
 الكتاب او جن المبالغة او المبالغة بنا وبل ان يولج وكذا صيغة الضم  
 خبران وشهادة الاصول اي القواعد انما هي انما هي من ان ذلك البعد  
 فيضيد في القرب العظيم وان تعرف الجبريمه الحصر كانه قبل هذا  
 الكتاب البالغ اعل درجات الكمال هو الكتاب لا غير كان ما عداه لا يستحق  
 ان يسمى كتابا والجزء بالكر مصد جاز في مجازة اخذ بغير تقدير  
 ومعرفة بالكمية فاستبعد مسنده الى الارب فيه وصح المفعول لذلك الكتاب  
 اي جعل الارب فيه تابع لقوله ذلك الكتاب وذكر بعد لنفي وهم انه مما  
 يرمى به على سبيل الجواز اتباعا لما مل باع نفسه اخليفه في قولك جان  
 الخليفة نفسه لا زال ما يمكن ان يوههم السامع من التحوير والسهو في  
 نسبة محي الخليفة اليك وتقرؤ لا يبل لا عجزا انه عزله الناكم التخلي  
 حيث قال لارب فيه بيان وتأكيد وتحقق لقوله ذلك الكتاب وزياده  
 نسبت له وعجز له ان يقول هو ذلك الكتاب فيصير مع ثابته لتبينته  
**قوله** الذي قيل متعلق بالقرير والضمير هدي للسفر وان معناه  
 بكسر الهمزة واجلة حالا وعطف على جملة تعدد هو هدي وكونه  
 هديا محضه مستفاد من حمل المصدر وبالبغة اتقى درجات الكمال  
 من التكرار مسوق لما ذكره في الوصف بكمال كونه هاديا وصحرا حرازه  
 وهو وبقيته للنظر قال لصفا في المراهق السابق قبل اخر قصيدته  
 السابق لان الغاية التي تسبق اليها تدفع بالعصبة وانه كركب القصبة  
 عند نهاية الغاية فمن سبق اخذها ولما صير له وشانه فيقول كلاهما

ذكر اعني الوصف بكونه هاديا وقيل الثاني للنظر ومن تأمل حتى التأمل ونظر  
 في قوله وانك لتعلم الخ لم يشبهه عليه ان كليهما للتبريل اي الكتاب وان  
 الامر في له بمعنى الاجل وفي الاحراز صلة الشهادة اي اي النظر الشاهد  
 للكتاب باحرار نصيب السبق في شانه اي يعالج ترتيبه ورفع منزلته  
 ولا شك ان شان الكتب لساوية وما هو المقصود الا عظم منها الهذا  
 لا غير وجبها تفاوت حاصلة في درجات الكمال كما يشهد للقوان بكمال  
 شانه وطو مكانه ورفعة منزلته يشهد له بكمال هدايته فينت ان  
 ما قبل هدي للتيقن مسوق لوصف التبريل اعني القوان بكمال كونه هاديا  
 وهو المطلوب ومنى كلامه على ان ذلك الكتاب جملة والارب فيه جملة اخرى  
 وهدي اخرى يتقدم بالمبتدا اي هو هدي **قوله** وكذلك قوله  
 ان الذين كفروا اما قطع ان الذين كفروا عما قبله فلكمال لا نقطاع  
 على ما سيحكي واما قطع لا يؤمنون وختم الله فلكمال الامان والثاني  
 الاتصال لان الاول تقدير لما يدل عليه قوله سوا علمهم انذرتم ام  
 لم تنذروهم من ترك اجابهم الامان والثاني لما يدل عليه من انه ليس  
 لهم قلب فتدركوهم يدركهم وبصر ينبت عنهم فوله وعلى انصارهم  
 عنان من عطف الاهمية على الفعل فان قيل محبان يكون لقوله ولم  
 هذا ب عظم ايضا دخل في التقرير قلت نعم اذا جعل عطفا على لا يؤمنون  
 او ختم الله ووجهه ان اثبات خاصه التي وهو العند اب العظم لعدم  
 الاجابة الى الامان تاكيد وتقرير ليقوته وان عطف على جملة ان الذين كفروا  
 فلا **قوله** هو انما معكم قلوبهم انما المراد هو المعنى **قوله** ولك  
 ان نقول ان لكل من خلق ما هذا ان هذا الاملك كرم منطوقه  
 ومعناه ما هو اثبات الملكية واما قال في حال التعظيم او المعهور من نفي  
 الاستاينة في مقام التحقير اثبات الشيطانية والسبعية او النفسانية  
 والبهيمية **قوله** كان لم يسمها لاختلاف ان كان في ادنيه وقواته وله  
 هو فيقول في موضع الحال اي مشاها حاله حال من لم يسمع والاسم انه سمر  
 لقوله ولي مستكبرا **قوله** وقال رابعهم هو الذي يتقدم الرقة لطلب  
 الماء والكلار سوا امر من ارست السفينة القيت مريضا لها الغف تراولها اي  
 لغاي تلك الحرب وضرب عليها والحقف الحلال كجري بمقه اراي بقدر وقيل  
 الضمير للسفينة والبيت للاختلال والعبء اما موت كراما او نفوز بها



فواجب له من مركبة وأسفارة والمعنى قال مقدم القوم للاختيار رؤوا  
السفينة ولا جرحها لكن نجاها وناجها وما فيها من الاحوال ولم يوجد  
هذا البت في ديوان الاصل **قوله** ملكيه جلي يريد جلي المواصله والمعاهد  
لكنه ينفذ على كاهل لقلة رغبته فيه وذهاب كادته في هواه ومحبته والمراد  
انه قال معنى هذا القول وموداه بعبارة لايقة وهي انك كاذب بظننا لخطا  
**قوله** بالرفع فيها اذا الجوز يخرجها عما نحن فيه لكونه جازا شرط محذوف  
اي ان الله ان ياكله على راي الكسائي وان نضج ادفع تلك الاجرة ولا  
يخفى انه لا وجه للحال عند الرفع بخلاف مثل درهم في حوضهم بل يكون طائفة  
يحتل الحال **قوله** ومن امثلة اي امثلة الانقطاع لغز لا خلاف جزم  
وطنا يعني لعدم التناسب وانما الجامع بعد الاتفاق في الجزئية والاطيلة  
**قوله** فلا تقول وحى صديق صريح في انه لا يكون في العطفا اتحادا لجليلين  
في المسند بل لا بد من الجامع بين المسند لهما ايضا **قوله** او يكون في  
حديث عطف على وحيدات اهل مجلسك ليكون مثالا اخر للثاني اعني  
وجود جامع غير ملحق اليه لا على كان معي وجعل مثل هذا الجواب المبني الذي  
هو مثال الثاني بتاويل هذه القصه وكذا جعل ك في حديث حذال الاول  
وجعل كان معي فلان مصنا فاليه مثل بتاويل القصه وسند تراخيها  
وقوله وانت كما قلت انك في القرآن في الوقوع كقولك كما دخل زيد حرج  
عمر وقوله فيورده عطف على ريد وقطع قوله قطع عما قبله لكونه بياناً له  
**قوله** لا والذي هو عاقل لا يلقى لما ادعيت الجيبه من اندراس هواه  
المشار اليه بقوله في البت السابق رجمت هو الك عفا الغداء عفا  
عنها طلال باللوى ورسومه وخطاب هواك للنفس وجواب العسر في  
البت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا عدت نفسي على كيف  
سواء خوم وهذا اوفق مما روي ان النوى بكسر الهمزة على انه جواب  
العسر وقوله تعالى طي اجمع بين مرارة النوى وكرمها في الحسب اشار الى  
ان هذا من عطف المفرد كما هو الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع شرط  
فيه ايضا وبيان الجامع بان مرارة نوى الجيبه او كرمها في الحسب واما  
مما لا يلتفت اليه **قوله** ومن امثلة التوسط لا كلام في ان الغرض الاصل  
بيان الاتصال والانقطاع والتوسط بين الجمل الا انه قد اخرج كلامه الى  
لزم الجامع في عطف المفرد بن ايضا فلذا ورد مثالا من كل من القسمين

مع ان في عطف المفرد مثالا ايضا يستعمل على جملة فهي الصلة فيها يحقق اجا  
من القنادر وشبهه فمراده بالتوسط توسط المعطوف والمعطوف عليه  
بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولم يتعرض لامثلة العسر الاول من  
التوسط اعني اختلاف الجملتين مع ما زل الان اختلاف لانفا قد سقطت  
مستوفاة **قوله** واعلم ان الوصل قد يقرر ان مصحح الوصل توسط الجملتين  
بين كمال الاتصال والانقطاع على التفصيل المذكور قال لا يشير الى انه له  
مع ذلك محسنات اذ اختلفت كان الوصل حسنا واذا اختلفت كان قبيحا  
وان صح فيها تناسب الجملتين في لايته والفعلية والشرطية والفعليتين  
في المعنى والمضارعة ما لم تعرض امر يقتضي اختلافهما في ذلك بان يكون  
المقصود من احدهما الفادة التجدد ومن الاخرى الثبوت كما في قام زيد  
وعمر وقاعد او من احدهما الضمى ومن الاخرى المضارعة مثل فريقالفهم  
وفريقالفهم فانه لا يجس بل لا يجوز حينئذ لا ترك تناسبا في لايته  
والفعلية او الضمى والمضارعة وهذا معنى قوله فاذا كان في المراد من  
الاخبار الى اخر وقوله اما اذا اريد التجدد في احدهما الى الآخر وقوله  
فتقول عطف على تراعى وكانا لا نسب ان يكون تراعى ايضا كل لفظ  
المبنى للفاعل المحاط به لكن الرواية على المبني للمفعول العايب وان يكون  
قوله وان لا يقول يد ون ان يكون عطفا على يكونه يقول لكنه مع ان  
فالظاهر عطف على تراعى وليس بذلك الحسن وفي قوله من غير التوضيح  
لغيره زائد كالتجديد والثبوت ثم في التمثيل بقام زيد وصعد عمر واورد  
قايير وعمر وقاعد يجب لان في الاول تعرضا للتجديد لا محالة ان يوضح  
في التعريض للثبوت في الثاني اذا اريد به معنى زائد على مجرد حصول  
المسند للمسند اليه على ما قال الشيخ عبد القاهر المعنود من الاجا  
ان كان هو الاثبات المطلق فتسعى ان يكون بالاسم وان كان مع  
استعار بزمان ذلك الثبوت فتسعى ان يكون بالفعل وقال ايضا في  
الاسم على ان يثبت به الشيء من غير افتضاء انه مجدد وحدث شيئا  
فتسعى لا تعرض في ريد منطلق لا كثر من اثبات الانطلاق صفه له كما  
في ريد طول وعمر وقصر واما الفعل فانه يقصده فيه التجدد والحد  
فيراد به منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزا جزا وهو جزا اوله  
ويرجيه والجواب ان المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد لاله



(اللفظ فرعاً يكون قصده مجرد نسبة المستند إلى المستند إليه فيؤد الجملة فعلية  
 فعلية كانت أو اسمية فيجند تحت رعاية المناسبة ليكون حسناً إلا أن  
 الكلام في مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة **قوله** وكذا زيد قام وغرو  
 قصد يعني أن الاحتمية إذا كان جزءاً من الجملة في الحسنة أن يراد في  
 الجملة فيقال زيد قام وغرو قصد ولا يقال قام زيد وغرو قصد وإن  
 كان كليهما لا فائدة التجدد لا في قوله أن الألف التوقيفية وعدمه وكذلك  
 باب الاحتياط على شريطة التفسير عند تساوي الرفع والنصب لا يختار  
 في أحدهما النص وفي الأخرى الرفع لأن يقال زيد القينة وغرو  
 مررت به وزيد الكرم أباه وغرو ضربت علامة بل يوثق بها اليمين أو  
 فعلتين فصاحح المناسبة ولا يخفى وجه التوقفة بين ما ذكر من الامتلاء كما  
 بعد ملاحظته مما سبق في بحث الاحتياط على شريطة التفسير والمراد بامثال  
 ذلك ما ذكرناه من الامتلاء ومن يبدع الكلام ما قل في قوله وكذا زيد  
 قام وغرو قصد أنه يريد بلفظ كذا الآن ما بين المختلفين فيكون  
 اسميتين بأن يكون زيد وغرو مستبدان وقام وقصد جزأهما وإن يكونا  
 فعليتين بأن يكون زيد وغرو فاعلين لقام وقصد قدما عليهما يعني  
 يجب أن يقدرا اسميتين وفعليتين لا يختلفان **قوله** وعليه أي على كون المراد  
 بأحدهما التجدد وبالأخرى الثبوت ودخوله تعالى سوا علمكم ادعوتكم  
 أي الاضمار أم أنتم صامون عن دعائهم يعني أن الاختلاف بالاحتمية  
 والفعلية عند اختلاف المقصد إلى التجدد والثبوت يجري في العطف بغير  
 الواو أيضاً وقوله وأخذت روي بالنسبة بد من التجدد المناسب  
 للأحداث والتخفيف من الجد المناسب لأن يقابل بالحب والاول هو  
 الوجه المستويان اللذان يجب أن يلا أحدهما الآخر المتمم لما مضى  
 لجلتين كأنه قيل هذا واقع أم ذلك فيكون السؤال عن بعين ما علم ثبوته  
 على الأتيام **قوله** استبعد المفعول له لما يتضمنه الكلام من قوته  
 ذلك المقال وإذا دهم هذا المعنى **قوله** وما أعظم كيد الشيطان في  
 ما هو المذهب عند من يطلون التقليد في الإلهام وما يتعلق به من  
 الأحكام المتعلقة بالاعتقادات وإن نفع بابه قد يفيض إلى التقليد في الأمور  
 الظاهرة الباطنة وحيثما التقليد لا يجد قولاً غير من غير قليل وبالله  
 الآخر يخرج الاحتياط بقول النبي صلى الله عليه وسلم الثابت صدقه بالمعنى

أنه

ويقول أهل الإجماع **قوله** لمجتمعا متعلقا بالجرى من جعل مبتدأ بزيادة الآ  
 وبالظرف اعني بالجرى من جعل خبر المبتدأ وتارة مصدر أو ظرف ومع الواو  
 حال والله إلا معهما أي غير مقارن للواو إلا أن الواقع بعد هذه  
 يجب أن يصلح مصداقاً إليه لغيره مع ليس كذلك فالوجه أن جعل لا غائبة  
 أي مجردة عنها لا معهما فاجملة كون الجملة الحالية مع الواو ونسبه الوصل  
 ولا معهما نسبه الفصل لأنها واو العطف في الأصل **قوله** حال بالاطلاق  
 يعني إذا اطلق الحال يراد غير الموكدة فهذا الاختيار يكون فيهما للمؤكد  
**قوله** ولما معانيج واحد في الاستعمال ولولا ذكرهما لؤهم أن كل  
 منهما بمخا واحداً فيقصد النهج كما إذا قيل لهما درهم بخلاف لهما معادرم  
 فإنه لا يوهى ذلك **قوله** فاضل النوع الثاني يعني الموكدة جعله ثانياً نظراً  
 إلى كونه في الكلام أقل وكون الثاني على ثانياً لاهية وعلى ما بني عنه لفظ  
 الحال من معنى العرو من ادل وقدمه في البيان لأن الثابت وجودي والذات  
 عديم لا يعقل إلا بالقياس إليه وإشارته في التمثيل بقوله تعالى أنا أنزلناه  
 قرآناً عربياً إلى أن الحال التي تسمى مؤنثية لا يخرج عن النوعين معاً غايتها  
 أنها اختصت بذكر ما هو ذكراً الحال في الحقيقة وأجر الحال عليه بطريق  
 الوصفية وإلا أن الموكدة لا يجب أن يكون مقرون لمصنوع جملة اسمية  
 وإن يكون عاملاً محذوفاً لأنه قد كثر في القرآن وفي غيرها بعد الجملة  
 الفعلية مثل قاعاً بالقطر ومنهم من يجعل نوعاً ثالثاً يسمى بالظنية  
 ومعنى الأضطرار هنا الراجح في المناسبة السابقة في الاختيار فإن قيل  
 الاسمية إنما تدل على الثبوت إذا لم يكن حرماً فله مثل زيد قام  
 فكيف أطلق القول بذلك لآلهما على الثبوت ويكون الوجه في الواو قلنا  
 كأنه يعني الكلام على الأمر لا على الخلق والحق زيد يسر زيد مسرع في  
 وجوب الواو ومعنى الوصف ما يدل على معنى قام بالغير سواء كان من  
 الصفات المستتقة كما هو السوط في المنقطة أو لا مثل قرأنا عربياً وخص  
 أسر الفاعل والمفعول بالمثل لأن الصفة المستتقة إنما تدل على معنى  
 ثابت فلا يصلح ثانياً لاهية الفاعل والمفعول به من حيث كونه فاعلاً  
 أو مفعولاً ولا ينبغي من معنى العروض والحدوث فلا يصح جازم طويلاً  
 ونحوه إلا بما دلل أنه يحدث ذلك منه بخلاف قول أو مرض أو غرض أو  
 أظهر بطريق من الطرق **قوله** ونهجهما في الاستعمال أن ثانياً تارئين



عن حرف النقي لان المقرون حرف النقي لا يدل على ما هو الاصل في النوعين من  
معنى ثابت غير زائل ولا ثابت هو صيغ الفاعل او المفعول وان دل في بعض  
الصور كاللادرج الدال على الفود واللامتحرك الدال على السكون فيظن  
الان ارم دون ما هو الاصل في الدلالة على المقاصد اعني المطابقة وهذا  
لم يرد في الاستعمال جاء زيد لاراك وان دل على كونه ماضيا **قوله**  
وحرف النوعين اي المناسبة لهما واللائي بحالهما ان الله خلقا الواو واما  
اولا فلان هذه الواو في الاصل للعطف بحكم الضبط والمناسبة والفتن  
عن امة اللغة وهذه التريفة في اصناف الحرف واو الحال وقد عرف من  
قواعد النحوي ان الحال اصل في الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا تنح  
لمضروب آخر كما لو اربع وما ليس يسع ليس محل للعطف فليس محل لما هو  
حرف العطف في الاصل فاما قال في الاصل لظهورها في الحال ليست  
بما طعة وهذا ما قال في الكشاف ان واو الحال هي واو العطف استعملت  
للوصل واما ثانيا فلان حكم الحال مع ذي الحال في الوضوح حكم الخبر مع  
الخبر عنه ولا مجال للعطف فيهما لما سبق من وجوب العارية بين المخطوف  
والمخطوف عليه فان قلت كلامه يشعر بان ذو الحال في قولك هو  
الحق بينا هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير المفعول في العامل اي حقه  
واثبتته على ما ذكره التومر وضمير الفاعل في سد على ما ذكره المصنف في قسم النحوي  
حيث قال ان الحق المقدمات في زيد ابوك عطوفنا وفي هو الحق بينا  
يحي عطوفنا وسيد وسيا قلت نعم الا اننا نضمر لما كان عيانا عن الحق صح  
ان الحكم الحق بين **قوله** والتحقيق فيه اي في ان حق النوعين ان لا يندخلهما  
الواو وهو ان الاعراب لا ينظم الكلمات ولا يجمعها كقولك ضرب دينا للض  
مكتوبا الا ان يكون فيما بينهما علق يستظهر معانيها الا ان الاعراب عيانا عن  
هيات تطوا على الكلام مدلولها بعد تركيب بعضها مع بعض وصفت  
الدلالة على معان تطوا على مدلولات الكلام عند فهم بعضها الى بعض وبقاع  
تعلقا فيما بينها بحال البعض محكوم عليه والبعض محكوم ما والبعث ما يقع عليه  
الحكم والبعض كيفية الوضع الي غير ذلك فوجود الاعراب الاستعلاء في  
التي في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان المدلول لها تعلقا معنويا بعد لولا  
الكلام الاخر بان يكون هيئة له او زمانا او محو ذلك فلا يحتاج الى لفظ اخر فيه  
تعلقه كالواو ومثلا والحال من هذا القبيل بماله اعراب بالاصالة في التركيب

فيكون حقه الخلو عن الواو مفردا كانا وحيلة لكنها اذا كانت جملة بالنظر  
الي كونها جملة معنية للنسبة الثابتة بين طرفيها مستقلة بتلك الفائدة ه  
وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عرض لها من كونها قيد للعفل وبيانها  
لكيفية وقوعه والي كونها غير متحدة بالاولى كاختارها فاما اذا كانت مؤن  
وغير منقطعة عن الاولى بالكتابة كما اذا لم يكن بينهما ارتباط اصلا وجمعة  
جامعة قطعا يتناول منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال ه  
الانقطاع فلا بد ان يدخلها واو جمعها بالاولى ويقطع استقلالها كالحج  
الذي فيها بين الجملة المناسبة غير المتحددة مثل فامر زيدا وصعد عمر ولكن  
الجملة متناوذة في شان دخول هذه الواو ضد حب وقد يتخلف وقد يجوز  
على التساوي او الرخاء كما شاربعده تهديد تهديدا متقدما الى الصابط في  
ذلك وقال ذا فتمت هذه الفتوى الصابط في دخول الواو في الجملة  
الحالية وجوبا وامتناعا وجوانا ان كانت مؤكدة فلا واو وكان ه  
الاتصال وان كانت غيرهما فاما ان يكون على اصل الحال ولا فالاولا اما  
ان يكون على نهجها او لا فلهذا اقتصر نلناه الاولى ما يكون على اصل الحال  
ونهجها فالوجه فيه ترك الواو وجوبا على موجب الحال فتمت عرفت ان نطقها  
بالمعامل من جهة ان امرها الاصل بوجوب استقامتها عن نطق رابطة  
من خارج الثاني ما يكون على اصل الحال سواء كان على نهجها او لا والوجه  
فيه الواو لانه لبعده عن الحالية وحروجه عن اصلها يحتاج الى رابطة  
لفظي الثالث ما يكون على اصل الحال دون نهجها وحكمه جواز الامر  
اما الواو فلهذه البعد عن الحالية يكونه لامل نهجها واما تركها فلقربها عن  
الحالية بحسب الاصل **قوله** فيعد واخره يشير الى ان الحال كالمسند  
والصفة قد يكون فعليا وقد يكون سببيا واقتصر في الامثلة على ه  
المضارع لما سيجي من ان الماضى ان كان مثبتا يجوز فيه الواو **قوله**  
لا ينادي يسمع نحو جاني وليس على ما ينبغي اذ كثيرا ما يسمع ذلك قفا  
انه يكون على حذف المسند في التثنية لم يرد في وقد نطق في كلامهم  
ثمت واخك وجهه وفي الشعره فلا خشية ان يفرم حوت وارهم ما كانا  
ومثله كثير **قوله** ما جاء بخلاف هذا الامر معده وده الجملة في موقع  
السند من قوله الوجه الواو وقد جوز ترك الواو وبعضهم مطلقا وبعضهم  
اذا كان الضمير في صدر الجملة مثل جاني زيدا فلامه ليسع من يديها



ومعهم اذا كان يعقب خالافه كقولك والله يبيحك لنا سالما  
 برداك كيجل وتخطم **قوله** او معه حرف ينشئ كقولك  
 فقلت عني ان تنصرتي كائن **قوله** بنى حوالى الاسود الحوارد وقيل اذا كان  
 في تاويل معزود كقوله تعالى اسطوا بعصمكم لبعض عدو اي معاد من جلاله  
 جاني وهو مسرع او يسرع اذا لو اردت المعزود لقل مسرعا وفي هذا المقام  
 مباحث نفيسة تطلب من سزح التخصيص فني ما اورده من الصور المعهودة  
 الضمير في صدر الجملة وقد روي فاه الى في وعوده على يديه نصب الاسم  
 الذي هو صدر الجملة الحالية تنبها من اول الامر على انه حال وهو في الحق  
 من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي الجملة وذكر ان الانباري انه من المصادر  
 التي اقيمت مقام الحال نحو اربها العراكن ومعلقة جمدك وطافتك  
 ومعنى نوع الى في مسانها ومعنى عوده على يديه رجوعه الى ما ابتداء على  
 ان البنية مصدر بمعنى المفعول والحاصل انه رجع الى الطريق الذي جاء  
 منه وهذه التركيب شائع سواء استند كان الى مظهر مثل جازبه عوده على  
 يديه او مظهر مثل جازبه عوده على يديه به فتجوز كون الفعل مستندا الى  
 عوده مجازا وهو اصلاح المنطق كاب لجن السكيت في تفسير اللغات واستعمال  
 والاعتقال كاب لابي على الفارسي في الفهم نصف النهر ابي انصف بمعنى بلغ نصفه  
 غمر الماء ستره وعامه ورقيقه بالغيب لا يدري بصيف عواصا ووقع في  
 بعض الكتب انه صفة الغايص فصحة بعضهم الما القاض بالقاف والنون  
 نفس بالصاد وظاهروا انه لا معنى لوصف الصياد بذلك ولو في صدر  
 البحر وفي الصحاح والديوان ان البيت للمسبب من تلبس به كذا نصا  
 وجان الليل ظلامه وستره ابرج **قوله** مضوا لا يريدون البيت  
 لعكرته الصبي رقي بنيه وقبيله سقى الله اجدانا ورائي تركنا  
 بخاصر قفسرين من سبل القنطرة وتبعده ولو يستطيعون الروح رجوا  
 معي وعنده وفي المصباحين على ظهري الروح الروح من السيرة للروح  
 وراح دخل في وقت العشي فاهرا هلككم القدر ما قدده الله تعالى  
 من القضا لا ارتفاع متعلق بدخول الا حجة لا تمنع الورق بكسر الراء  
 الدرهم المضروب باقدهت القابل بالقليل قلته به والمعنى طلبوا القوم  
 من دمي وقد دوني بالقتل لضمته كفتته وزجرته قال الشيخ عبد القادر  
 كان في البيت ناعة والجملة الداخلة عليها الواو في موقع الحال والمعنى

ووجدت غير منهته بالوعيد وغرمبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل  
 الواو مزيدة وكذا الكلام في ولقد كان لا يدعي لابي **قوله** الا ان ترك  
 الواو اخرج تكونه من جهة بقاء اصل الحالية والاثبات من جهة اثبات ليجها  
 الذي هو بمنزلة العرض لما قيل ان الاصل مدلول الدليل والتبع الطريق  
 المتعارف سواء كان به يبل او بغير دليل وعن المصنف انه مدلول استه  
 للعرف على انه لو ساءت الجهات فترك الواو وعلى الاصل **قوله** والفعل  
 الماضي يريد انه ملحق بالمضارع المنفي في جواز الواو وتركها مع رجحان الترك  
 بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة على التحديد لا على مجملها من حيث  
 وجود الحرف اما حرف النفي فلما مر واما قد فليشبهه بالنفي من جهة تعلق  
 حرف بن الحال وذي الحال ولان طريق استعمال الحال في الاصل اعني  
 المعزود هو العوا عن قد ولان قد رابطة في الاتصال بالحال والتبع  
 فيما يشتمل على الرابطة في صدر الكلام ان لا يوفق رابطة اخر ولان قد بقر  
 الماضي من الحال كانه سلب عنه معنى الماضي فيصير كالمتنفي وكانه يخرج  
 سايرا جزا الماضي غير الجزا القريب من الحال عن صلوح اقرا ان الحد ث  
 به فيشبهه المنفي الخارج جميع اجزا به على صلاحية الاقتران واقصر في  
 المثال على ما لان لم ولما من قبل المضارع المضارع المنفي وهو ظاهر ولا واد  
 جاز في الماضي المكرر حال لكن لم يوجد في الاستعمال فحين ما واثاب  
 ذلك من جهة انما في الحال فتكون بمنزلة الماضي المثبت مع قد في الا  
 على ما يزل البعد عن الحال اعني المعنى ولهذا الترجيح في الماضي المنفي لا قد ولا  
 المنا في الحالية هو الماضي لاسلب الماضي **قوله** لتقويه لتليل للزوم قد  
 ظاهرا او مقدر في الماضي المثبت الواقع حالا وقوله من زمانك  
 اي زمان تكلك وهو حق من جهة ان قد انما تقرب الماضي الى الحال  
 المقابل للماضي والاستعمال وقد عرفت ان حقيقته اجراما قبه  
 من اواخر الماضي ما وابل المستعمل لكن في قوله فيصير الحال نظرا لان  
 الصلوح للحال الذي نحن بصيده اعني بان كنيته وقرع الغامل لا  
 يتوقف على كونه حالا بل المعنى المذكور لظهور تباين الحالين ولهذا صح جازي  
 زيه في السنة الماضية راكبا وسيد خلون حجم داخرين والحاصل ان  
 المعبر في هذه الحال المقارنة للماضي ما كانا وحالا واستقبالا لا  
 المقارنة لزمان التكلم الذي هو يقرب قد الماضي منه وغاية ما قيل في هذا

شمال



المقامان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظ قد انما يقويه  
من حال التكلم فقط لكنهم استبعوا اللفظ الماضي والحالية لتأني الماضي  
والحال في الجملة فالتوا لفظ قد لظاهر الحالية فقالوا جاني زينة في السنة  
الماضية وقد ركب نوسه وما ذكر السكاوي من انه لا يجوز جيت وقد كنت  
زينة الا وهو متلبس بالكاه مستند لم لها لم يفتقر كاسته وانما جاني الما  
لا نقضاً جزاً منها وصح وقوعه حالاً لتلبسه بعض الاجزاء فاسد **قوله**  
بجهد السير اتعبه واوقفه في المشقة الا ان تركه الواو ان جمعت ما ماري  
المضارع المنفي **قوله** واما الطرف قد جاني مثل رايته على كفه سيف  
الواو وتركها بناء على جواز تقدير الطرف بالمفعول اي حصل ففتح الواو  
وباسم الفاعل فلا يصح وهذا معنى قوله بحسب التقديرين وهو وان كان  
صحيحاً لكن جهة انه اذا فتح رايته الفاعل صح انه ليس بحالة فعلية بناء على  
انه مفرد لا جملة لكون الموضع بعد الطرف فاعلا لا مستند الا ان اسم الفاعل  
يكون منصوباً على الحالية كما صرح به في المفضل في جاني عليه جبهه وتشي  
اي مستقيم لكن لا يخفى انه على كلا التقديرين يكون على اصل الحال بل يفتقر  
اسم الفاعل اولى بذلك فلا يصح قوله وتروى له لك من ان يكون وار  
على اصل الحال وغير وارد فالوجه ان تحمل التعميرات على ان يكون المرفوع  
اعني سيف فاعل الطرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعليه جاني تركه  
الواو وان يكون متبداً والطرف خبر فيكون الجملة اسمية غير وارده  
على اصل الحال ولا يكون في كلامه اعتقاد بما ذهب اليه صاحب المفضل  
من كون الطرف مقدر رايته فاعل منصوب على الحالية وقال الشيخ  
عنده القاهر ان جعل على نحو كنهه سيف جاني فيها ترك الواو وكقول  
بشار اذ انكرتني لئلا او يكرهها خرجت مع البازي على سواد  
والوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للطرف لا عمادة على ذي  
الحال لا مستنداً وينبغي ان يقدّر معنا حضوراً ان الطرف في تقدير  
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدّر فعلاً ماضياً مع قد وتام  
الكلام في هذه المقام يطالب من شرح التخصيص **قوله** جانا الامران اما  
الترك فكثير فخرج على فومه في زينته خرجت مع البازي على سواد  
واما الواو فكقولنا وان امر السري اليك ودونه من الارض موماة  
وبعد اسملق وهذا ثم من عرف السبب بربيه ان السبب في تقدم الحال

على ذي الحال هو دفع الابتداء بالصيغة فالتوا لا تنقد على الموصوف فمن  
عرف ذلك تبين لامور الاول انه اذا كان الحال مع الواو يجوز به والمقدم  
نحو مثل جاني رجل وعلى كنهه سيف لحصول الفرق بوجود الواو اذا كان مجتمع  
تقدم الصفة مجتمعاً مع الواو على ما مر في صدر الغنى فالواجب عند  
قصده ايقاع الحال عن النكته التي في حكم الموصوفة لوقوعها في سياق النفي  
كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالحوار  
لان فيه مع دفع الابتداء زيادة صلاح النكرة لئلا يخالطها كفا في المستند  
واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يسقط بين الصفة والموصوف  
كالواو فهو ظاهر لا خلاف في جريان الاستثناء المفعول في الصفة  
مثل ما جاني رجل الاكرم الثالث ان مثل على كنهه سيف اذا ورد بعد  
نكرة مثل جاني رجل على كنهه سيف فان قصد كونه حالاً او لا على  
هئية الفاعل وكيفية وقوع الفعل يجب فيه الواو لئلا يلبس الصفة  
وان قصد كونه صفة وذلك على بعض احوال اللغات من غير نظر الى  
لبس الفعل يجب فيه ترك الواو وتلان الواو وجنبه لا يكون الا على  
ولا محال للعطف فيما بين الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة بل  
مختلفة لتأكيد لصوت الصفة بالموصوف فهو على ما عرفت فلهذا امر  
بالتاامل والتدبر على ما سبق لا يقال لم لا يجوز ان يعطف لا على  
الموصوف بل على الجملة المشتملة عليه لانا نقول محبة لا يكون  
صفة بل حكماً مستقلاً لا يقال فالحال ايضا لا يعطف على ذي الحال لانا  
نقول نعم الا انه قد سبق بيان ما يسطر العذر في ذلك فمردعي مثل  
ذلك في الجملة الواقعة صفة كان له ذلك لو ساعد الاستعمال كما في  
الحال بان يقع صورتيه للوصف ولا محتمل الحال **قوله** واما ليس  
يريد ان ما ذكر حكم الفعل المنفي بالحرف ما صلياً كان او مضارطاً واما الفعل  
الموضوع بنفسه للنفي بحث يفور مقامه لا يكون وهو ليس فمجرد فيه  
الواو وتركه لكونه قايماً مقام الفعل المنفي الا ان ذكر الواو فيها ان جمعت  
بحسب الدليل واشهر وفي الاستعمال اكثر على عكس الفعل المنفي لان المنفي  
الذي هو سبب جواز الواو ها هنا عزلة اكثارة لا لعارض كالفعل  
المنفي فالمقصود انه ليس من قبيل الافعال المتصرفه التي فيها معنى  
النفي كالاكباء والامتناع ونحو ذلك مما يلزم من ماضيه قد وقد يكون دخول

السكر والخمير اما التقديم على ذي الحال واما التصدير بالواو  
والثاني ان ايقاع الحال بالواو  
بعد ان تقدم له معنى في كاشية العبدية على المعنى جازا الاسم  
ان في كل من الموصوف والصفة والواو في قوله تعالى وما اهلكنا  
وتعقبه بالتقدير هذا هو الذي هو السبب في ان لا يكون  
المذكور انتهى فاعلم في حرف الواو



الواو فيه لوجود قد ومنتج ذلك فيما يله على الحال ولا من قبيل الافعال  
المنقبة مثل ما كان ولا يكاد يكون حتى يكون ترك الواو ارجح وفي الكلام  
اشارة الى الكلام ذكر الواو وتركه كثير في نفسه الا ان يكون الكثير ذكر الواو  
والترك في صورة معدودة بناء على ان ليس بمنزلة حرف والجملة اسمية في هـ  
الحقيقة **قوله** واما الخالفة لمقتضيه لعل الجمل جمعها نظرا الى كونه افعالا  
الاجاز والاطناب واجملها لانه لم يشبهها بل اخطاها على ذلك فلا معنى للتفصيل  
وحض على الجمل ولا طمنا بالذكر مع ان الاجاز والاطناب قد رجحان الجمل  
غير الجمل نظرا الى ان وضع الباب لذلك على ما سبق بيانه وقوله اجاز اذ  
واطنا با في موقع الحال لا المفعول لانه شذوذا في صدر القسم والظن هـ  
واللاطف وجعل الاطناب لانه اراد به ترك الاجاز ولم يعتبر بالمساواة  
وقوله هاهنا قايما مقام القاييد الى المتبدل كانه قال فيها وما قد سبق اشارة  
الى ما ذكر من طي المسند اليه والمسند المفرد والجملة وطى السؤال في مثله  
يكتب الفزان في زيد وذكر المسند اليه والمسند وغيرهما عند قيام  
الفقيه لا عرضا على التعليق والتأكيد والتقييد على خلاف الظاهر وبسط  
الكلام حيث لا صفا مطلوب ووضع المظهر موضع المضمحل والمثال ذلك  
**قوله** اما الاجاز والاطناب فلكونهما نسبين لا يكون تغلغل احدهما  
ولا حقيقة الا بالنسبة الى شيء اخر وليس لكلامه هو موخر او مطلق على هـ  
الاطلاق من غير ملاحظة ومقابلة الى الكلام اخر محقق ومعتد لا يتيسر  
الكلام فيها وفي بيان معناها لا يترك التحقيق والبناء على الشيء العرفي  
اذ كثيرا ما تحقق الامور الاضافية وتبين معانيها على التحقيق وبالبناء على  
امر مسلوب الى عرف الناس وروى الثابت في نفس الامر على ما هو المعتد  
في معرفة حقائق الاشياء واضطرر صاحب الايضاح بان يكون كشيء يسيرا  
لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق غاية الامر انه يتعرض  
لما اليه الاضافه والحقيقة الاضافه بضرب من اللطف كما يقال الابد  
حيوان تولد من بطفته فخل غر من نوعه من حيث هو كذلك واجب  
بانه لا يريد به ذلك لغرض تفسيره وما وبيان معناها لان ما ذكرنا به  
لذلك بل عدم تشريها على وجه النفس والجملة والتميز والتبني حيث  
لا يختلف ولا يكون ما هو اجازا بالنسبة الى شيء اطنابا بالنسبة الى شيء اخر  
وعند من يفسر بغير منهما يدونا اعتبار كلام يكون اصطلاحا في الباب ومقيا

هذا الكلام لا ينافي مع ما تقدم من ان الواو لا يكون حرفا في الكلام  
فيما هو اجازا بل هو اجازا في نفسه لا في موقعه  
والاجاز والاطناب هما نوعان من الكلام  
الاجاز هو الذي لا يترك الواو وتركه كثير في نفسه  
والاطناب هو الذي لا يترك الواو وتركه قليل في نفسه  
والاجاز والاطناب هما نوعان من الكلام  
الاجاز هو الذي لا يترك الواو وتركه كثير في نفسه  
والاطناب هو الذي لا يترك الواو وتركه قليل في نفسه

عليه الاجاز والاطناب على ما هو شأن ساير الامور النسيية وحاصله  
انه لا يتيسر بغير منهما على طرقتي الامور الحقيقية دون الاضافية ومن  
ومن الخارج عن القايون ما يقال ليس المراد ان كل ما يكون نسبيا لا يتيسر  
الكلام فيه الا بترك التحقيق بل ان الاجاز والاطناب من بين النسيات  
كذلك لان سوط معرفتهما على التحقيق كلام لا اجاز فيه ولا اطناب فضلا  
ليقاس عليه كل كلام فيعرف ايجازا واطنابا اذ لو كان المقيس عليه ايضا  
مستملا على اجازا واطناب لا حاج الى مقيس عليه اخر وتسلل لكن الكلام  
الحالي عن الاجاز والاطناب غير موجود بالتحقيق لان كل كلام يفرص  
يمكن ان يوجد كلاما ربيده منه او انقص فتعمل المصير الى غير التحقيق  
وهو ان يوجد كلاما اهل العرفه وتحمل مقبسا عليه ولا ينفك الاجاز  
واطنابا بل يقال على طرقتي الساهل الاجاز فيه ولا اطناب **قوله**  
مثل بدل من البناء والشيء العرفي هو كلام الاوساط الذين لا  
يوسمون بالبلاغة والمضاحه ولا يالفي والنهاية من الوسط  
معنى المتوسط بين الجيد والردى وقوله مقبسا على مفعولي جعل  
قوله ولا يالفي من الاعتراف بذلك اعتراض دافع للاعتراض بان يكون  
البناء على متعارف الاوساط رد الى جملة لانه غير معلوم يعني ان  
من ترك طريق العباد وسلك جادة الاضافه اعترف بوجود كلام  
له في مجري عرفهم وعاداتهم في تادية المعاني فيما بينهم عند الحوادث  
التومية والمعاملات الدينية معلوم بالووع عند العوام والخاص  
كما ان المقدار الذي من الكلام يقتضيه المقام ويليق به معلوم عند الخواص  
وارباب البلاغة فيصير جملة مقبسا عليه بالنسبة اليهم والحكماء  
ما يكون اقل منه بناء على خلاف حال خفيه ولا يظهر الا في احوالها  
اجازا وما يكون اكثر اطنابا ولا يكون الساهل عليه ولا على كلام الاوسط  
رد الى جملة **قوله** ولغسيه متعارف الاوساط ليميز عن كلامهم  
الغير المتعارف عند تكلف تبليل او بكسر **قوله** وانه اي كلامهم  
المتعارف لا يجهل منهم في باب البلاغة ولا يفرق من عرفهم مجرد تادية  
المعاني عبارات متعارفة فيما بينهم لا يعتبر فيها الخواص الجوز والارباب  
التي لها النفاصل حتى يجهل بمصداقها او يفرق من ميزانها فلا يفرق في كلام  
بالاحوال ومقتضيا لهما التي لها رتقي الكلام سواء وجدت او فقدت



بل بما يؤدي به اصل المعنى بما رأت تليق به **قوله** فالاجاز الماعرف جعل  
 متعارف الاواسط هو البزان وشره ودين وجوده وسماه وتوصفه رجع الي  
 المقصود فقال الاجاز هو ادة المعنى الذي يقصد من الكلام بعبارة  
 اقل من عبارات متعارف الاواسط والاطناب اداة بعبارة اكثر منها ولا  
 كان ما سبق من الكلام هوها بل موديا ان المراجع في الاجاز والاطناب بالي  
 على ايجل ولا طهلا دون المفردات دفع ذلك وعمر الامر بقوله سوا كانت  
 القلة والكثرة في العبارة واجبة الاجل والى غير اجل من اجز الجمل المسند  
 اليه والمسند وضربا ولقد تليت عليك وقررت لديك فيما سبق من في  
 الاستاد والمسند اليه والمسند والفصل الموعود وبعض مباحث الفصل  
 والوصل طوق الاختصار تركه التاكيد والمسند اليه والمسند والمفعول  
 والاجل وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القرآن لا فراض تعلق بذلك كزيادة  
 القوم وبسط الكلام كطلب الاختصار او فراط الاجتهاد او رغبة الفاصلة  
 او غير ذلك فان كنت فتمتها اي تلك الطرق حتى العلم فلا بد ولا محالة تعرف  
 كلام وجازة الكلام وطوله متفا وتافي الزيادة والتقصان متا وتالا حدي  
 نظر البلاغ فيا تون تان بالكلام البالغ في الاطناب وتان بالكلام الموزن  
 غايته الاجازة غيرلة وحى من بلا خط المحبوب ونظرا اليه عموخر عنه حوفا  
 من الرتبة اعني برمزون الى المقصود ومن اخضا لا يدركه الا الادراك كل من  
 ذلك بحسب مقتضى المقام وكما تليت عليك طرق الاختصار والتطويل  
 ذكرت لك ايضا مقامات التي قد ارشدت فيها الى مقامات اخرها سبها  
 في اقتضا الاختصار والتطويل فليس حالك حال الاواسط لا جمعه  
 منهم الكلام بل فاصادف من اختصارك وتطويلك مقامه اللاتوق به بان  
 يكون على وفق ما ذكر ومناسباته حمد في باب البلاغة وما لم يصادف  
 ذكره وسمى اسم اخر عين عما حمد فيسي الاجاز عيا ونصير لانه كان كانه  
 عي في الكلام وقصر والاطناب اكثرا وتطويلا لانه اكثر من الكلام  
 وطوله بلا طائل فوله فيما سبق طرق الاختصار والتطويل رتب بها المعنى  
 اللغوي واللام في لن فتمتها لعم نوطيه القسرو في تعرف جواب  
 القسرا القام مقام جواب الشرط ووحى الملاحظ نصب على المصدر راي وجر  
 وحى الملاحظ وتانة نصب على ظرف اي في بعض الاحيان **قوله** واصفا  
 الخ متمدا جن بفضله اي اصابه فوله في القصاص محو البلاغة يظهر

بانه زاد على وجر كلام لم في هذا المعنى وهو قول القتل اتقى للقتل بوجوه من  
 احسن الله حروجه لا كما عشت وحرف قوله اربعة عشر انه مطرد اذ في كل  
 قصا من حياة وليس كل قتل اتقى للقتل بل القتل قصا صا واما القتل ظلا فاد  
 للقتل استغناء للمذنب بخلاف قوله فانه يتقدم القتل اتقى للقتل من تركه  
 ان المقصود بالذات من القصاص وهو الحياة مضمون فيه بخلاف قوله فلهذا  
 حاله على فظهر من تكرار اللفظ الذي هو عيب في نفسه وان كان حسنا  
 من جهة ما فيه من شبه رد العجز على الصدا لانه يشتمل على صورة الطباق  
 حيث جمع بين القصاص والحياة اللذين هما غير متجانسين لانه يشتمل على  
 ما يفيد تذكير حياة من جعل ما هو اهلاك ونقوب الحياة طرفا لها ومعد  
 ان القتل انما يتق للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد نص على  
 الجملة فيه لاني قوله (انما قصص لفظا اعني حجة من سلاسة اللفظ وعند  
 حيث لم يشتمل على ما يشتمل عليه قوله من تو الى الاساليب الخبيثة بحث لا يلقى  
 فيه حرمان محر كان الا في موضع واحد وذلك ينقص من سلاسة اللفظ  
 وجرنا به على اللسان **قوله** ذهابا في موضع الحال اي يكون قوله هدي  
 للقتل من الاجازة اذ كنت تذهب الى ان المراد بالمتقين الصائون والصائون  
 الي القوي ليصح ان الكتاب هذه الآية لعمروا اما لاجل المتقين على حقيقته  
 ويحتمل انبات الهدي لم من قبيل قوله لعمروا المكرم اعزك الله واكرمك  
 قصدا الى الزيادة والنبات فلا ايجاز من هذه الجملة ووجه حسن هذا  
 الاجاز امر ان احدهما قصد المحاز المستفيض اي المشهور بوعه وهو صنف  
 التي بما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراي اعصر خيرا وقوله عليا الصلا  
 والسلام من قتل قتيلا فله سلبه فان هذا النوع من الاجاز شائع كثيرا في  
 الكلام وان لم يستفيض ولم يكره خصوص هذا الفرع اعني البصر عن الضال  
 الصابر الي القوي وقيل لمراد انه محاز مستفيض النوع محاز ان يقصد  
 بخلاف ما ليس كذلك مما يحتاج الي السماع كخلة لسان طويل فانه لا يجري  
 في كل مورد ولا ينبغي كل طويل خلة وفيه نظر لانه يكون لاحالة لعلاقة  
 كالمشاهدة في المثال المذكور وكل علاقة بنوعها مستفيض ونابها التوصل  
 الي قصد برسوة البق وهي اول الزهر واين اعني البقوع وال عمران محبتنا  
 بذلك لاصنافها واشراقها من زهرت النار اصدات اول شيمها الشمس  
 والقر المسمين بالازهر من بدكو اولي آله والمرتضين من عباده وهم

في معنى التوحي والقطر على ما سبق في كتاب الهندسة  
 ان يشتمل على ان يدير حول كل من على انصاف



المتقون يعنى باللفظ الذي مدلوله الحقيقي ذلك والا فالصاوتون الصابرون  
الى التقوى ليسوا اوليا الله مما لم يحصل لهم التقوى بالفعل **قوله** فغشيتهم  
اي ال وعود وجنوده من اليم اي البحر ما غشيتهم اي ما لا يدخل تحت العبادات ولا  
يحيط به الا علم الله من العذاب والهلاك والغضب والاستقام وعوذ ذلك فتاب  
عن ذلك كله ما في ما غشيتهم **قوله** وكذا في قوله تعالى ولا يبينك مثل خير  
اظهر من ان يخفى حاله في الوجاهة نظرا الى ما تاب عنه وذلك انه ورد بعد قوله  
والذين تدعون من دونه ما يحلكون من قطير ان تدعوهم ان تدعوهم لم يسمعوا  
دعائكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم فتاب من  
ان يقال ولا يبينك معصون ما ذكر على التفصيل مثل خير كامل في العلم والاحاطة  
بالامور الماطية فيها والاشياء لا مثل له في ذلك ولو كان له مثل لكان اي  
بحكم العادة لكن اللازم منتف فينتفي وجود المثل **قوله** وانظر الى الظاهر ذكر  
صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا قال موسى لقومه يا قوم انكم ظلمتم انفسكم  
بانما ذكر العمل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذكر خير لكم عند بارئكم فتاب  
عليكم انه القاء في تباب عليكم في الفاضلة عمن ان يكون جزاء شرط محذوف  
وان تكون عطف على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامثلتم فتاب عليكم  
ويكون من خطاء كلام مقول موسى والخطاب على ظاهره يدل عليه الكلام اي ان  
تبنم وقلتم انفسكم فتاب عليكم ويكون من مقول موسى والخطاب على ظاهره  
وان يكون عطف على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامثلتم فتاب عليكم  
فيكون من كلام الله تعالى يرمي الى ان يكون الخطا من الغيبة الى الخطا  
اذ مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم في كتاب الله تعالى ما هو بطريق  
الغيبه حيث قال واذا قال موسى لقومه وانما خطا بهم في فقال موسى فتم يكون فيه  
التفات آخر حيث قال فتاب مع ان مقتضى الظاهر فتاب بطريق التكلم وبالجملة  
فقد جعل القاء فضيحه على الوجهين لا فصاحبا عن المحذوف او وضعا لها بوصف  
صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فضيحه في نفسها باعتبار ما يفيد من المعنى والمعم  
لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من تقليل الخدش وهو بعضهم ان يسميها بالانصاف  
انما هي على هذه التقدير بل على تقدير الشرط تكون جزاءه لا فضيحه ووجه عليه  
ان كونها فضيحه يتا على عادة المعنى البديع والوقع وذلك الوقوع الحسن لاني  
كونها جزاءه في اصلها كما لا ينفك في كونها عاطفة وانما المشهور فيها انهم في القاء  
ما يقع هذا الوقوع من الجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى

قوله

علاء الدين

بنا ثم القفول فقد جينا خراسانا اي ان كانا قضى المراءى خراسان  
فقد جيناها **قوله** على ان الفصيحة انما هي هذه لم يبعد والقيا في قوله  
فتوبوا للسببية لان الظلم سبب التوبة وفي فاقبلوا للتعقب على معنى اغز  
على التوبة فاقبلوا انفسكم او توبوا ثم اقبلوا انفسكم غاما للتوبة واوثر  
في هذه الموضع ذكرنا ان اري قصد الى زيادة التوبع لغير ان تركوا عبادة  
العالم الحكيم الذي برأهم بلطف حكمته على الاشكال المختلفة ربا من  
التقارب والتنا في عبادة البقر الذي مثل في العبادات والبلادة وكذا  
القيا في فافجرت بعد قوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب  
لعصاك الحجر فضيحه معنية معنى فاضرب بها فافجرت او فان ضربت عصا  
فقد افجرت ثم ذكرنا الاخر للقيا الفصيحة المنسبة عن فعل محذوف وكذا  
لما كانت مقدرة غير ملحوظة وكانت مفتقرة الى اتمام اظهر موصفا قال  
وتامل ولم يكتف بحمد وانظر وذلك ان قوله تعالى كذلك يحيى الله الموتى  
بعده قوله واذا قلتم نفسا فادارتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا  
اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى يبين ان المعنى فاضربوه بها حتى فقلنا  
كذلك يحيى الله الموتى فالقاء في فقلنا المقدر فضيحه مثلها في فافجرت  
واما القاء في فادارتم فحطف على قلتم وفي فقلنا اضربوه عطف على ادل  
اي اختصمتم في شأن النفس التي قلدتموها وما بينهما اعتراض وصحبه اضربوه  
للقتل وصحبه بعضها للبقية والعصه مشهورة ومكتوبة في كتب التفسير  
**قوله** وقد رصاحب الكشاف يريد انه جعل الآية من قبيل الايجاز  
حيث اقتضت الواو معطوفا عليه يكون مستبعا عن ايتا بما العلم من باب  
عليه وليس بمذكور بل مقدر اي محلا به وعلاها غيرها وعرفا حتى ه  
النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان المترتب على ايتا العلم هو قوله لما الحمد  
لذكر بالفاء دون الواو وجوز المصنف ان يكون قالا عطف على ايتا من  
غير تقدير فضل اخر مصدر بالفاء الله على السبب بل تقوض استفادة  
الترتب والنسب الى فهم السامع ودلالة المقام كما في قوله فمر يدعونك  
لدي فان المعنى على السببية اي قرفانه يدعونك لكن اكتفى بدلالة المقام  
وعول على فهم السامع وشهادة العقل الذي هو اقوى ولم يوت بالقول  
بل اقتصر على الاستيناف كما لم يوت في الآية بالقول واقتصر على العطف  
بالواو ولا يخفى ان المعنى في الآية على سببية الاول ومسببية الثاني



وفي المثال بالعكس بالعكس لأن الدعاء سبب للقيام فقوله تقويضا  
على المضد را والحال والمفعول له واستعارة مفعول تقويضا ومثله صفه  
له اي تقويضا مثل تقويضا سعادة الذبيح على فهم السامع حال كونه في قمره  
يدعو له حال كون قمره يدعو له فمرقا به يدعو **قوله** ومن امثلة الاختصاص  
لا يظهر من كلامه وق بن الاجاز والاختصاص سوي انه ذكر ان المخرج في الاجاز  
المتعارف الاوساط وفي الاختصاص قد يكون الله وقد يكون الى كونه المقام  
خليفة باسطة من الكلام الذي ذكر على ما سيجي وانه كثيرا ما يطلق الاختصاص  
على ما ليس باطناب وان كان على قدر متعارف الاوساط وانه لا يطلعه  
الا حيث يكون في الكلام حذف فبالنظر الى هذه الاعتبارات يظهر ان بينهما عموما  
من وجه ثم انه من هذه الامثلة عما سبق لانها ليست من جنس النظر الى المثال  
قد خلل وطال الكلام بنقل كلام الكشاف ورده وزاد لفظ الامثلة ههنا  
لان الذي اورده ههنا ايات كثيرة فكانه قال للاختصاص امثلة كثيرة ههنا  
جملة منها وقد ذكر فيها ما سمته القوم بالاعمال العنصرية اعني جازا الشرط  
محدوف مبدول عليه لسياق الكلام فلو كان عنده ايضا من قبيل المثال العنصرية  
لكان المناسب ذكر في جملتها فيما سبق فالتقاضي قوله وكلوا يدع على انه  
مسبب عما سبق وليس في قوله لو لا كتاب من الله سبق لمسكر فيما اختم  
عذاب عظيم ما يصلح ان يكون هذا مسببا عنه فظهر ان التقديم اختلص  
الغنائم فبسبب ذلك كلوا مما غنمتم في الحرب او من الغنمية الماخوذة من  
الاسارى المتوعدة عليها فيما سبق من الكلام خلا لاطال مما غنمتم في الحرب  
او من الغنمية الماخوذة من الاسارى المتوعدة عليها فيما سبق من الكلام  
بالحقيقة فعدوا عن الافتقار وهذا سبب له اقيم مقامه خلا لاطال مما  
غنمتم او صفه مصدر راي الا خلا لا **قوله** فكم تقاوه من جواب ان  
افتخرتم تكن الجواب بالحقيقة فعدوا عن الافتقار وهذا سبب له اقيم مقامه  
اي ان افتخرتم فعدوا عن الافتقار لانكم ما قتلتموه انتم انفسكم ولكن الله  
قتلهم ولا يخفى حسن ما اورده من تأكيد صغر الخطاب حيث قدر فلم تقتلوه  
انتم وبه يظهر حسن قوله ولكن الله قتلهم له لانه على ان ليس الكلام  
في القتل بل في القتال فان قيل معنى الكلام على القصر ولا اداة قلت  
اذ انهم عرف الاستدراك الواقع موقع لكن العاطفة في ما جاني ريد لكن  
عمرو **قوله** وكذا قوله فاعا هي زجرة واحدة يعني انه ايضا من قبيل

الشرط لانه لالة الفاء وكذا ما تعقبه من الامثلة المصدرة بلفظ كذا  
والمعنى اذا كان وقت البعث فاعا هي زجرة ابي الراءفة التي تعقب  
البعث وهي النفخة الثانية زجرة ابي صخرة واحدة لا تكرار لشدتها  
فاذا نفخت فاذا همراي الخلايق كلم ينظرون اي احيا يبصرون اف  
ينظرون ما يفعل بهم **قوله** لا ولي سواه لان تعريف الجز وسيط  
الفصل بينه القصر فان قيل هلا جلسته متربعا على امر اخذوا  
من دونه اوليا من غير بعد شرط فان معنى الممنوع التي تضمنه امر  
المقطوعة في امر اخذوا هو الالتماس والتوحيج بمعنى ما كان ينبغي ان  
تتخذ من دونه اوليا فان الله هو الولي وحده قلت انما يحسن ذلك  
في صريح النفي والالتكاف في الاستقمار المستحسن لهما فانه لا يحسن في  
البلاغة ولا يوجد له نظير في الاستعمال **قوله** اصله فكان لمر  
تتأت هذه لنا ايضا اخر شرط محذوف اي اذ اكانت ارضي واسعه  
وان لم تيات في الثانية اعني فاي اي جواب هذا الشرط والثالث لله  
اعني فاعبدون تكرر لما قبله ليكون المفسر على وفق المفسر وذكر  
صاحب الكشاف في فاي اي فارهيون انما للعطف على المحذوف  
اي اياي ارهبوا فارهيون وههنا صرح المصنف ايضا في اول بحث  
الفصل في الوصل واعترض من بانه لا بد في العطف من المعاني ولا مطايع  
واجب بان في الاول الاختصاص ودون الثاني فقار وان لم يحتل  
في الثاني التخصيص لان العوض منه مجرد تفسير الفعل من غير قصد الى  
كيفية تعلقه بالمفعول واعترض من بانه لا بد من التعقيب ولا  
تعقيب واجب بانه باعتبار التفسير فان مرتبه المفسر ان يقع  
عقيب المفسر واما ان يقدم المفعول مع اداة الاختصاص من  
محوض عن الشرط المحذوف وقد ذكر صاحب الكشاف ايضا انها  
انه لما قدم المفعول على الفعل الذي هو جواب الشرط وقع موقع  
الشرط فكان بنا حقيقة يكون العوض عن المفعول المقدم لحصل  
من تقديمه فاي ان التوقيض والتخصيص **قوله** وتوله كالا لمر  
يقال وكذا لان هذا ليس من حد فالشرط بل من حد في المعطوف  
عليه بقية كالا اي ارتفع يا موسى عن خوف ان يقتلكم ثم دعون  
بما صدر عنك من قتل العبطي الذي هو ذنب بزعيمهم فاذهبت



يا موسى واخوك هارون فالخطاب لموسى وقد ادرج فيه هارون بطريق  
 التغليب لان يكون امرا لهما والخطاب معهما جميعا بالاستقلال  
 وذلك لان قوله كلا انا وفع خطا با جواب كلامه قوله موسى اني اخاف  
 ان يكذبون الي احسن قصاه ارتدع لا ارتدعان وانما جعلوا المعطوف  
 عليه موكلا لانه ليس اسر فعل بمعنى ارتدع بل حرفا منهم منه معنى الردع  
 باجماع من ائمة اللغة **قوله** بوساطة علم الفقه فانه يدل على انهم  
 كمثل يكون مبتدا وخبر واقع على سبيل التعليق لكونه مطلقا اقل من  
 حجة التعليق والتعليق من خواص افعال القلوب فلا بد من يقدر العلم  
 وهو لا يحصل من مجرد افعال القلوب في الما م يكن لغرض النظر المطلوب  
 به العلم **قوله** ليحق الحق الامر من حيث انما حرف جر لا بد لها من متعلق  
 ومن حيث انما للتعليل لا بد لها من معلل فاذا لم يكن مذكورا كان محذوفا  
 منه لولا عليه بسوق الكلام او قرينة المقام مقرونا بحرف العطف وغير  
 مفروق وجاز في مثل هذا الموضع حذف المعطوف وابقاء حرف  
 العطف لبقا من التعليق المذكور مقام المعطوف في المحذوف ولهذا بقى  
 المحذوف متاخرا لبقى الحرف مع معطوفه الظاهر ويسمى بالامر  
 هو المذكور دون المحذوف وما قبل الاية الاولى واذا بعد كرا لله  
 احدي الطائفتين انما الكرم وتودون ان عز ذوات الشوك تكون لكم  
 ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق والثانية  
 قالت ان يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولما قال كذبت لك  
 قال ربك هو علي هين ولنجعله اية للناس والثالثة ولولا رجال الامم  
 ونساء موثقات لم يتوهم ان تطوهم ففصبكم منهم معر بعد علم ليل  
 الله في رحمته من يشا وذلك انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون  
 بالمشركون غير متميزين منهم ولا معروفين بالامان فقتلوا كراهة ان  
 يهلكوا انا سامن المسلمين بين المشركون من غير علم حالهم فيضربكم باهلاككم  
 مكروه ومشقة من الدية والكنانة والاسف وتغيير الكفار واشهر  
 التفسير في الحديث عنه لما كنت اريد بكم منهم وبقدمهم بكم فاما قدر  
 هاهنا كان الكف وضع التعذيب دون كغلا فاعلنا من الكف والسخ  
 لان اطلاق الفعل على عدم التعذيب ليس بذلك الجنس المتداولة ولنبه  
 على جواز مثل هذا التقدير فيكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا ان جعل

لهم

كان المقدرة ناقصة لا يقال في بعض الايات المذكورة احتمالات  
 لا تقتصر لما ذكرتم من الاحتمالات التقديرات لانا نقول **كلم الاحتمال**  
 لا يتدرج في حجة التمثيل بالايات على بعض الوجوه المتقوله عن ائمة التفسير  
**قوله** اذا لم يفسر الحمل بمعنى الامانة يريد ان الحمل المذكور في الاية  
 قد يفسر بمعنى الامانة والامتناع عن ادائها من قولك فلان حامل  
 للامانة ومحملة لها بمعنى انه لا يودها الى صلاحها حتى تزول عن ذمتها  
 ويخرج عن عهدته بحمل الامانة كالحضارة كبة للمؤمن عليها كما يقال كبة  
 الدين والمعنى اننا عرضنا الامانة اي السموات والارض والجال فانقا  
 لامر الله تعالى ان يبادر بجمع من الجهاد والطاعة طاعة يلقى بها حيث امر  
 يمتنع على مشيئته وارادته اجادا وتكونا وتسوية على هيات مختلفة  
 واشكال متوعدة والامانة مع حياته وكان محمله وصلوحه للتكليف  
 لم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة وبلوغه من الانقياد لا وامر الله  
 ونواهيه مثل تلك الجادات بل بالان يكون محتملا لتلك الامانة غير  
 مودا يماثر وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة والحمل لا خطأ  
 طويق سعادته وهو اداء الامانة وقد يفسر الحمل بحمل التكليف من حيث  
 الشئ على ظري والمعنى ان ما كلفه الانسان بلغ من عطه وثقل محمله حيث  
 لو صرح على عظم ما خلق الله من الاجرام وقواه وانما تحملا واستقلا  
 لا في حمله والاستقلال به واشفق منها وقد حملها الانسان على ضعفه  
 ورخاقة قوته ثم خاسر بالحمل اي عذريته ولعمري بالامانة انه كان  
 ظلوها جهولا حيث حمل الامانة ثم لم يعب بها وصحتها ثم خاسر بجهانه  
 فيها فحق الكلام اختصار حيث حذف المعطوف مع حرف العطف اعني  
 ثم طس ونم لم يعب او بخود ذلك مما يودي هذا المعنى والسند على المحذوف  
 هو قوله انه كان ظلوها جهولا على قصد التوضيح وليس في القصة الا  
 هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وانما شتم الوجهان على طبع  
 عرضنا على الانسان وكيف ما كان فالعرض والاباء والاستفاق غيل  
 وتصوير وتخييل بقوله منها على لفظ اسر المفعول حال من ثم خاسر وتاول  
 هذا الكلام وصبر اليه عاب اليه والذي صفه لقوله انه كان وفي الغالب  
 متعلق بالطرف الواقع صلة اعني عليه وفيه احتراز عن العمل ليس على الظلم  
 والحمل كالا نبياء ومجوههم وان كان يصح منهم الظلم والحمل في الجملة ففرق



بين الظالم والمظلوم وكذا الجاهل والمجهول ولذا قال ما عليه بكلمة الاستعلاء  
المبني على كمال الاستعلاء ومن كلام الحكماء ان المراد بالامانة الفعل والتكليف  
ومعرفة الاشياء كما هي والعمل بالامور على ما ينبغي ومحو ذلك في بعض ما عليهم  
اعتبارا وقابلا لامتثال الاستعداد من ويا يابن الابا الطينسي الذي هو عدم  
القابلية والاستعداد والحصول بالفعل لتساويات وعدم القابلية للمجاهدات  
وتعمل الانسان قابلية واستعداد مع عدم الحصول بالفعل ويكون به  
ظهور ما هو لا غلة الفوق العنصرية والتهوية عليه ومعنى التعليل بذلك  
انه حمل العقل وقوله فيكون مهيئا على الفوقين حقا فظالما من العقدي  
والافراط **قوله** الحق زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يصل من يشاء  
ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله علم بما يصنعون  
لا خفا في ان قوله فراه حسنا عطف على زين داخل تحت حكم الصلة لاجزاء  
للشرط اما لفظا فوجود الفاء في الماضي بدون قد واما معنى فلا انه  
لا وجه حينئذ لاستفهام الانكار لان روية سوال العمل حسنا على تقدير الزين  
محقق اللهم الا ان يحمل الانكار على معنى لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه ايضا  
بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى تقدير جزا او خبر  
حسب ما يدل عليه الكلام ويقضي فيه المقام فيقيد بذهب نفسك عليهم  
حسرة بقرينه فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او يكون هذه الله بقرينه  
فان الله يصل من يشاء ويهدي من يشاء والمحدثون على هذه الخبر وعلى الاول  
يحتمل الجزا فاطلق التهمة ليشملها ويقدم الوجه الاول مع تاخر قرينه  
ربما يشعر بكونه الراجح عند نظر الى زيادة الافادة وهما وجه ثالث  
ظاهر هو ان تكون التهمة كمن لم يزل له لم يذكر لما في سلبية الفاعل بعد من  
نوع خفاء وعلم متعلق بذهب وحسرات مفعول له جمع لصانع  
اعتماده على احوالهم وكثر مساويا فضاله اي لا تفلك نفسك عليهم حسرات  
على غيهم فاخراهم على التكذيب كما يقال هلك عليه حيا ومات عليه حزنا  
**قوله** بعد التثنية والقي اي بعد الحظف الصغرى والحظف الكبرى التي  
من شأنها ان تكون تحت الصلة الجاهل بالمعقوبات العيان عن الاطاعة  
لها والمصنف جعل موصوف التثنية هو المحتمل وموصوف التي التثنية  
لكنها ونهت على لفظ المبني للمفعول لخص الرجل فهو منهوب واغانت  
صنيد معهما مع انه غايدا الى مبلغا لكون الجملة صفة له لانه عيان عن غاية

الشك والقطاعة وحتى غاية اليقين وما احاد بيت شفه ما تكلم بكلمة  
**قوله** ومن الاجاز ما هو نوع مخصوص به خل تحت ضابط وهو نفي  
الملزوم وما هو بمنزلة مع العصبه الى نفيه ونفي لارند فان نفي علم الله  
بالمبنياته وهو ان يكون له شركاء او يكون معبودا يتم الباطلة تنفعا  
عند سئل من نفي بئوته لانه بئوته ملزوم لتعلق علم الله به فاذا نفي اللان  
وهو تعلق علم الله به انفي الملزوم وهو بئوته بقوله ولا علم الله متعلق به  
جملة من متبدا وخبر معطوفه على الجملة من اسر لا وجن الذي هو له وقوله  
نفيا في موضع الحال اي اسرما لا علم له بما لا يثبت له ولا علم به حال كونه  
نفيا وقوله للعالم الذات اشار الى منزههم في نفي الصفات وقوله لو كان  
له اي للبناء به بئوته باي اعتبار كان من الاعتبارات زيادة في البيان وكذا  
لفظ وجوب لانه لا لازم هو كونه مهيئا على معلوما له فليتأمل **قوله** فلن  
يكون اي فلن يقع وتحقق وذكر نفي اللازم ههنا بالغا وفيما سبق بالواو  
على عادة اقتضائه مع الاشارة الى ان اللزوم في الاول مقرر متحقق عليه من  
الكل لا لزاع في ان كل ما يتب بعلم الله اليه فلا حاجة في التقيد  
عنه الى الحرف المبني عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة فان  
ذلك انما هو عند المعقولة وعندنا لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله  
تعالى وفي قوله الواجب في حكمة اشار الى ان وجوبه انما هو مرجح  
انه لا يحسن في الحكم في مجاري العقول والعاطات ان لا تقبل التوبة  
لا من جهة انه لا يقدر على ترك القبول **قوله** بما اشركوا اي سلق  
في قلوب الذين كفروا والرب بسبب اشراكهم بالله شركا لم يترك الله  
بطحجة وبرهانها ومحاجج التنبيه له ان في الآية وجهين من هذين  
الاسلوب اعني سلوب المعصية الى نفي الاصل والفرع جميعا مع ان  
ظاهر الكلام توهم ان المراد نفي الفرع مع ثبوت الاصل وذلك ان  
انزال الحجة بالشركا فرع بوثيقا وقد اقتصر على نفي الفرع مع ان المراد  
نفي الاصل والفرع جميعا اي لا شركا ولا انزال حجة بها ولذا انزل  
الحجة فرع ثبوت الحجة وقد اقتصر على نفي انزالها والمراد نفي الحجة والانزال  
جميعا والمصنف قد اقتصر على تقرير الاول وصاحب الكشاف على الثاني  
وقوله على سلوب حال من الصمد في حقيق او من الصمد في الظرف الواقع  
خبر اي ومن الاجاز قوله تعالى يا اشركوا الى اخره حال كونه واردا



على أسلوب قول الشاعر. ولا تزي الصب بها بحر. لكنه بول الى بقوله  
 سدا بينه ثم ارج يستمر. على الاص لا يصيد يثبات. وقوله  
 لا يفرغ الا ربها هو الها. ولا تزي الصب بها بحر. لكنه بول الى بقوله  
 زبد وغمر وبكر في الده ارجا سبلا يعني استقر واوحسكوا فيها حال  
 كون بكر ارجا سا وفي استقامته نظر السد ومد اليد في عدد في الاص  
 الطوبى الواضح المناظر العلم في الطوبى والخروج في البحر وفي قوله لا  
 صب ولا الحجاز احده بالحاصل وشارة الى ان في البيت وجهين من الاصول  
 كما في الآية فان روية البخار الصب فرع ثبوت الصب وثبوت البخار  
 وقد نفى مع ان المقصود نفى الروية والاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل  
 والفرع يعني في الآية والبيتين وهو في موضع الحال وفيه اشارة الى  
 ان هذا ليس من قبيل اللزوم والضرورة بل شبه بهما نظرا الى اللزوم والعادة  
**قوله** ومنه الى ومن الواورد على أسلوب البيتين وهو نفى للاصل والفرع  
 بما ظاهر نفى الفرع فان ظاهر قوله ليس لك به علم نفى العلم بالشرك  
 والمراد نفى ثبوت الشرك والعلم وكذا الاشعيع بطاع نفى طاعة الشيع  
 لان المتق في التبت راجع الى الكيفية لكن المراد نفى الشفاعة والطاعة جميعا  
 وانما فصل الاثنين عما سبق فكلوا الاصله والفرعية فيها على الضرر والعا  
 ايضا **قوله** ومن لا يحاز نوع اخر هو حذف المفعول بالواستفهام  
 به وبما بنا على قضتا الفعل ذلك فان الخلط يستدعي مخلوطا او مخلوط  
 به فاذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط به مقدارا والامر للمختلط بالقول  
 لقوم ذكروا في المفعول بلفظ الغيبة يستدعي ان يكون مفعول فليجوز وذا  
 وهو قول مضاف الى المتكلم الاخر ليصح في المفعول ذكر الموم بلفظ الغيبة  
 لئلا يكون ذلك المفعول متعلفا بامر قل خطا بامر القائل ليجوز ان يكون  
 في ذكره بطريق الخطاب مثلا يصح قل يا زيدا لعمرو ان تصبر نظير عطلوك  
 بطريق الخطاب ولا يصح ان يصبر هو نظير عطلوك بالابتداء قل لعمرو  
 هذا فمن قرأ قل للذين كفروا اي لاني سفيان واحكامه ان ينتهوا عن معاداة  
 الرسول بالدخول في الاسلام يغفر لهم ثانيا الغيبة في ينتهوا وظهر بالها  
 د وان انتهوا بتا الخطاب وكلم بالكافي كما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه  
 وقرأ قل للذين كفروا يعني مسركي مكة او اليهود سيغلبون يعني يوم بدر  
 الغيبة دون تا الخطاب لزم ان يكون المقدم قبل المفعول لك هذا يعني

الهم هذه القول واما في قر الاليتين بطريق الخطاب فلا حاجة الى  
 التقدير لانه امة محمد عليه السلام بان مخاطبهم بهذا الخطاب فان  
 قيل له لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل للاهلهم وفي حقهم كما في  
 قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وخفيته  
 استقيم الكلام ويبدو ان التقدير وان يكون خلطوا اعمالا صالحا واخر سيات  
 من عطف المفعول على المفعول من غير اعتبار فعل اخر كما بول خلطت الخلطة  
 والشعر ولا يكون من قبيل خلطت الماء باللبن وجيئ به لستهم الكلام  
 يدون العذر قلنا استقامتهما لاينا في التمثيل على التقدير كما مر غير مرة  
 وقوله اي تارة اطاعوا الى اخر تغيير الآية على مذهبهم وفيه دفع لما يقال  
 ان خلط العمل الصالح بالسيئ يفسد خلط العمل السي بالعمل الصالح فيكون قوله  
 واخر سياتا ليعني الثانية كما يقال خلط الماء باللبن واللبن بالماء واما عندنا  
 فالمعنى انهم خلطوا اعمالا صالحا وهو اظهار النعم والاعتراف بالذات واخر  
 سياتا هو الخلف عن الجهاد وموافقة اهل البعادرت في طائفة تعمن  
 المخلفين او ثبوت انهم على سواي المسجد لما علمهم ما تزل في التخليف فقدم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل المسجد على عادته فجلس ركعتين فراهوه  
 سال عنهم فذكروا انهم افسدوا ان لا يخلوا انفسهم حتى يعلم فقال وانا لاقسم  
 انا لا اظلمهم حتى اومرهم فترك فاطمهم **قوله** ومن الامثلة الاطباء  
 قد اطلب المصنف في تقرير هذه الامثلة واطاب واصاب ساكلة الصواب  
 فلو سبق لنا الاقليل بقول من خل بعض الاكفاط او تنبيه الى نكت رملها بالا  
 صولة تركنا بجانن اي ايجاز قوله ان في خلق السموات والارض وذلك لا يجاز  
 هو ان يقال ان في رزح وقوع كل ممكن على الا وقوعه لايات للعقلاني  
 علامات ذلك على وجود الصانع ووحدة ائنيته وسائر صفاته كانه لان  
 وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واحد لذاته او منته الى قطعا  
 للضرورة والتسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدرة وغير  
 ذلك على ما بين في علم الكلام ونيسا في اليه ثواب الاضمار واعا ترك الجاز  
 لكونه كلاما غير كان مع الا ان فقط بل مع الانس والجن ولا مع اهل زمان واحد  
 بل مع اهل الازمنة الى افتراض الدنيا واخلاقها ان فيهم من تعرفه انت كالمصنف والبا  
 او تعرفه وتقدر كالاثنين من المفسرين في باب النظر والاستدلال لا تحصيل  
 العلم بالصانع وصفاته فلا يتصور مقام ادعي الى الاطباء من هذه المقام بقوله





ان وان في الموضوعين بكسر الخاء وقرنا فقرنا في موضع الحال اي منه بجاه  
والمنعوق به لما فيه من معنى التدرج والامتداد وقليل اي مقام معناه قل  
اي جواب هذا السؤال او قل في قوله لا اعلم به اي مقام ادعي واما في الآية  
فان تلك السفن والاختلاف الاعتقاد وما في ما يقع الناس مصدر رية  
او موصولة وبث عطف على ترك حذف القايده او على احدى مضميرها الرياح  
اي في مهاجها واحوالها **قوله** قولوا امنا يا خطباء المؤمنين والاشياط  
جمع سبط وكما هو الثاني عشر سبطا من اولاد يعقوب وليم ايتا وجار وجر  
يريد احد لكونه في معنى الجماعة لا من حيث انه كن في سياق التثنية بل من جهة  
انه اسر مفعول له من يصلح ان يخاطب بسوى فيه المذكور والمونة والواحد  
والاثنان والجمع وليست عطف على تعريفا وهو مفعول له لا وز الاطباء  
ومع عطف على وتر **قوله** وانقوا يوم ما يعني يوم القيامة لا يجري لام  
تقضي شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء على مفعول به او مصدر والعائد  
الى الموصوف محمد ون اي لا يجري فيه عدل اي قد نفي لانها تعادل المظني  
وقوله اما كان كلاما متعلق بلم يوترجى ان وكذا اليك يخص المطلوب  
منهم اي من الامة وهو انقاش صوت اليوم من صغارهم واو غلب عطف على  
تناسب يريد ان القياس يختلفون في الاستعداد للادراك وحصول الاشياء  
وارتفاع المواضع فربما تنقش صوت المطلوب في ضمير البعض بعض خواصه  
ومعابه وفي ضمير البعض الاخر بخواص ومعان اخر فلا بد من الاطباء  
في ذلك فان قيل لا اثر له بالنسبة الى الجاهل والمعاذ فلا معنى لذكرهما  
في هذا المقام قلت مجموع على ان يكون في الاطباء ما يردعها وتقبل  
بالنسبة اليها لكونه مما لا يتقلى له الى العناد بيل **قوله** ويومنون به  
اي برغم فان قيل ما معنى ذكر بلفظ المضارع قلت المواظبة عليه والاستمرار  
والدوام والنيات كما في حمل العرش والسبع وفيه مع شرف الايمان بالنسبة  
على ان المشاركة في الايمان من اقوى المنااسبات بين المصنفين به حيث توجب  
النصح والشفقة فيما بينهم وان خالفت اجناسهم ولنا عطف على يومنون  
ليستغفرون للذين امنوا **قوله** لتركة جواب لواء والصحة كقوله والله  
يعلم انك لرسوله وما بين لواء وتر وجوابه اعتراض بالفاء في موقع الفصل لوجوب  
تركه على تقدير اختيار الاختصار وقوله ولكن اهامر الكهنة بالنسبة اليه  
يعني المشهود به وهو قولهم انك لرسولا لله بيان كفاية للاطباء اذ لو لم

اطهارة

يكن كفاية لكان تطويلا واكثر فاذا اجرا لله تعالى بانه يعلم انك رسول  
تعين كون الكهنة راجعا الى دعوى خلاص المذنبين في الشهادة كما يتبين عنه  
ان واللام واعية الجملة وما نقل ان المصنف قد ضرب بخطه على هذا الفصل  
محافظة على التاديب والتحذير عن اطلاق العضل على شي من القرآن منع عدم  
استهان في النسخ ليس معينه بعد تنقيته فصل في البيان **قوله** ما ركب اخوي  
قيل كان يحمل عليها زاده وسقاء ومما شيد وتحدثه ويضرب بها الارض فيخرج  
ما ياكل قومه ويركها فيخرج الما فاذا رعبها غار ويركها فتورق وتخل اية  
ثم احب وان اراد الاستعداد لاهلها فيقبل الى الماء ويصير شعباها كاله  
فيستقي بها ويبنى له شعباها في الدليل كسختين وتحارب عند ونظر وهو  
وكانه عليه الصلاة والسلام فهم ان المقصود من السؤال ان يذكروا حقيقة  
وما ركب من منافعها حتى اذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة ووجد  
منها خصال اخرى خارقة للعادة علم ان ذلك ايات باهرة ومعجزات قاهرة  
احد ثما لله تعالى فيها لاجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها  
مفضلة وبجملته على معنى انما من جنس العصا يجمع منافع امثالها لطايقه  
جوابه الغرض الذي فهمه **قوله** من باب الاطباء خبر ما يحكيه وكذا ما  
يحكيه اخر من بينهما وانما يصح حيله خبرا عنها لولم يكن لعظا كذا **قوله**  
لكني عصا بل عصا فالاول ايجاز بالنسبة الى المذكور والثاني على  
الاطلاق **قوله** وقد سبق وجه حسن الاطباء فيهما ففي الاول  
لسط الكلام اقتراضا لان اصغارا السامع مطلوب وفي الثانية  
اللسط ابها جازم بعادة الاصنام وقا فخر اعيانها ومما يحث  
التنبية له انه يريد بالاجاز والاختصار حث يقول لو اردت الاجاز  
او الاختصار لكان كذا خلاف الاطباء وان كان على حد معارف  
الاوساط قلنا اثبت الاطباء **قوله** ومما بعد من الاطباء بزياد  
ما ليس بجملته وهو الجار والجرور بخلاف ما سبق قلنا فضلا وذلك  
في قول الخضر لموسى عليه السلام المراقب لك انك لن تستطع مع صبرا  
بعد ما قال له في لكة الاول المراقب لك لن تستطع مع صبرا وذلك  
لاقتضا المقام من يقرر وتثبت وتذكر بل قد كان الخضر عليه السلام  
قد حذر موسى عليه السلام من قوله انك لن تستطع مع صبرا حيث قال  
له موسى هل تبعك على ان تعلقى مما علت رشتا فينما لكة الاول وكذا



حين اعترض من وانكر عليه حرق السفينة اقتضى المقام تقرير المائدة قدم اليه  
من عدم استطاعته الصبر معه وفي الكفة الثانية وذلك حين اعترض وانكر  
عليه قتل الغلام اقتضى المقام مزيد تقرير ذلك لتكرار الاعتراض وترك القيد  
والنبات هو قوله وهو في موضعه اعتراض بن الجزر والمبتدا ولاقتضا المقام  
متعلق بالظرف اعني في قوله موقعه او زيادة لك ولما قد كان متعلق بتقرير  
صلة له لا باقتضا المقام مزيد تقرير تطليله والاو في بالخبر ان يقول لما  
كان قد قدم لان وقع المصاعف يدون قد جرح كان محاييا به كبر من الخفاء وجعل  
مثلا ان كان في قصه قد من قبل بقدر رفته وفي سياق قصه موسى مع الخضر  
نكت منها انه جعل في قصه للسفينة خرقا جواب اذا و اعتراض موسى مستأ  
حيث قال حي اذ ربحا في السفينة خرقا قال لا خرقتهما وفي قصه قتل الغلام  
عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل اعتراض موسى جواب الشرط حيث قال  
حتى اذا القيا غلاما فقتله قال لا قتلت وذلك لان القتل اقيم وبيا الاعتراض  
اجد رفا سب ان يجعل في عمدة الكلام ولذا قال لعديث شيئا نكرا  
وفي الخرق شيئا امرا ولا خرق السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل  
الغلام كان عقيب لقائه وفي قصه القرية يجعل ان يكون قول موسى  
مستأثقا والجر استظها وان يكون جرا واستظها صفة قربة ومنها  
ان الخضر عليه السلام قال في تاويل حرق السفينة فادرك ان اعياها بالاشا  
ال نفسه لظاهرها القبح وفي تاويل قتل الغلام فحسبنا بلفظ الجمع والاشا  
اليه وغير لان انكر محاسب ان يخشا كل احد وفي تاويل اقامته الجدار  
فاذا ركبك ان يبلغا اسدهما بالاسماء الى الرب لان بلوغ الاسد وقيل  
السن يحض مشيه الله من غير ان يمشيه العبد **قوله** وكذا يفيد من الاقفا  
وهو في موضع قول موسى رب اسرح لي صدري زيادة لي وكان الاصل رب  
اسرح صدري اي وسعد لي احبا الرساله ومشاقا لتكليف والتبليغ  
وردي اخلاق وعود والنكتة في هذا الاطنب انه يفيد زيادة ناكدة  
الطلب لا نشرح الصدر مع ان المقام مقام مزيد احتياج الى ذلك كما  
الاول فلا في الاجمال ثم التفصيل من زيادة التاكيد والقرن واما ان  
فلان هذا الذي كان وقت رساله اليه كمن معاندين وفيه من يلقى الطار  
فوزوب السداي كما لا يخفى ففوله معها اي مع زيادة لي ومن ياكده  
بيان ما لا يكون وهو مفعول اكسا وقوله يد ونه اي يدون لي وكان

الاظهر به ونفا اي زيادة لي وجعل الضمير للاكتساب للتاكيد ولا  
الكلام كما لا معنى له وان كان بفتح الميم اي لان كان عطفا على الاكتساب  
وليس القصد الى ان كلاما من الامر ينكت به بل المجموع ولما بوذن معلق ده  
بمزيد احتياج **قوله** وقول البلغا مبتدأ اجز في موقع ومن الاطنب  
طال من موقع وهذا اولى من العكس ومثل مضروب مفعول قول وخلافا  
في موقع حال من لا اصل لك الله والواو عاطفة لله عامل الخبر المدلول عليه  
نكتة لا اي ليس الامر كذا و جاز مع كالا لا انقطاع كرفع اليهم كون النفي  
عائد الى الدعا فيصير الدعا له دعا عليه ولذا كان في موقع اي موقع  
**قوله** ولك ان تعد باب نعم وليس يعني فعلا المدح والذم  
موصوفا على الاطنب لا خفا في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد  
وبس الرجل او رجلا عمر وعلى الوجه اللاني بالواسطه كان يتبادر  
بان يقال نعم زيد وبس عمرو ولكن لم يخز في حكم الوضع مثل هذه العبا  
ولم يرد الاستعمال به والاطنب انما كان يطلق حيث يكون هناك  
عجبان اخضر في متعارف الاواسط وحيث لا فلا في نظر الى ذلك  
الكلام المحض المفروض المعتمد اعني نعم زيد وبس عمرو كما في المذكور  
المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبس الرجل ورجلا زيد وبس  
لكن وصفا من الواضع لاستعماله من المتكلم كما في سائر الاطنب اذ لم  
يوضع الا كذلك ولم يرد الاستعمال الا به لك فلاجل هذا فوضعت  
من الاطنب اليك وفيه بالوضع على الاطنب فقال ذلك ان بعد  
موصوفا على الاطنب وما بعده واريد ما قيل ان المعنى يجب لك ان  
تعد من الاطنب **قوله** وان يجعل اي ولك ان يجعل الحكمة للوا  
في وضع الباب على الاطنب طلب تقرير المدح والذم وان ربط الحكمة  
او يقال حكمة الواضع في وصفه ذاك ولا يقال وجه حسنه او نكتة  
او نحو ذلك وصحير لاقتضائهما وكوئما السمع وبس واللاه في الاول  
متعلقه بوجه والنايم باقتضا وصحير تحقيقا للذم والذم العام في جميع  
خلافا محض ان الحمد ومعنى كونها للذم والذم العام ان نعم مثلا  
موصوفا للذم باي حصة تكون من الحاصل الحمد وبس للذم باي حصة  
تكون من الحاصل الذميمة بخلاف مثل سرف وكرم وحسن وقبح ومعنى  
السيوع انا لاطلاق ينصرف الى العوم حذر من ترجيح احد المستأ وبات



العلوم او جعل من مثله متعلقا بغيره او حينئذ لا يكون الضمير لا لصديقا  
كما ذكرنا في حواشي الكتاب فالمعنى فارحوا عن ادبي شي من الكلام اي مجرد  
موصوف او صفة فضلا عن جملة فضلا عن سورة ولكن ان يجعل المراد  
هذا على كل تقدير **قوله** على انهم حال من فاعل احاروا ووصدروا  
والضماير من كانوا النهاية الحراض جمع حريض الرمان المراد منه والمفاخر  
الاول بالفتح موضح الفخر والثاني والثالث بالضم اسم فاعل من فاحر به  
عابته في الفخر والامتنان الابدال باق لهم بيان لما قبله عصب مفاهيم  
اي من تعاضدوا والعصب السيف القاطع ولكها من الكليل والصيب فيعلم من  
صائب المطرزل وانما مراد من لا ما فيه وصغير محطاته لمناظره واصله  
صيب الى المطرات بانيه **قوله** والكلام في تلك اللطائف التي في جملة  
واشتغل الراس شيئا وفيما قبلها اي في وهن العظم مضيق من جهة المعنى  
الى اخذ اصل معنى الكلام ومن جهة اللغز الى اخذ المريد الاول للكلام  
معنى متعارف الاوساط ثم الى التطرف في التفاوت بين الماحود من اصل  
المعنى والمرتبة الاولى ومن ما عليه نظر القرآن من العباد والمعاد النواني  
فان قلت الطرف اعني كرم متعلق بالمعل بعد اعني بصل فيكون المعطوف  
جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار حرف الجر فيه بعلام لعطف  
وهذا كما تقول نظرت في الكتاب وفي كرفن غصروا على كرفن يشتمل ليس لك  
ان يجعل في كرفن عطفا على في الكتاب قلت لا تحيى سوي ان يقال هو  
بتقيد يروا التطويل في كرفن بوجه بصل الطرف لا في الماحود بالظرف لا  
على المذكور في القرآن وكذا في المثال المذكور بقدر نظرت في الكتاب ونظر  
لا علم في كرفن بغير بصر وهذا كما مر في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايم  
يكنل واما حمله على النظر في التفاوت وانه في كرفن بوجه بصل محذوف  
ان مع الاسر وابتا الحزب من جهة المعنى لكن لم يعمد مثله في الاستعارة  
ولا هو موافق للقياس لكونه بمنزلة حذوف بعض الكلمة **قوله** ومرتبه  
بالنصب عطفا على اصل والشجوخه في مصد رساخ كالكنون في كان  
المقر من لما صنفه ضعف البدن وشيب الراس اي الذين تعرض لهم  
**قوله** انا وهنت عظام بدني كونه ابلغ في التفرغ من جهة استماله على نحو  
الحكم اما على رأي الشيخ عبيد القاهر فظاهر كما مر واما على رأي المصنف  
فلانه في معنى انا وهنت فيتكرر الاسناد **قوله** ثم اطلب تفريرا

هي عظام بدني لا يريد بهذا الحصر والاختصاص الادلة لانه لو هنت  
العظام من بدني على الحصر لا تفر من نسبة الوهن الى عظام بدني ليرد  
الاغراض بانه حاصل في اي وهنت عظام بدني فيدفع بان المراد زيادة  
القرن بل المراد انه يفيد بغير نسبة العظام الى بدني فان عظام  
بدني لا تشبه الا تشبها نسبة العظام الى بدني من غير دلالة على تقرير ونسبت  
لذلك بخلاف وهنت العظام من بدني فانه يفيد تلك النسبة اجمالا  
ولا حيث احتمل ان تكون العظام من بدني كما احتمل ان يكون من بدن  
ولده او والد او علامه وتفضيلا لاني حيث قال من بدني كما ان اسر  
يقصد طلب السرح لشيء له محتمل ان يكون الصدر وان يكون عنقه وصد  
سند تفصيل لك والذي سبق في معنى الاحمال والتفصيل في ربه  
اشرح لي صدرى بغيره عليه اي على معنى الاحمال والتفصيل ههنا اي في  
اي وهنت العظام من بدني فقوله ان الوهن في عظام بدني لا  
بان الغصه الى الفاعل بصفة الاشتغال على النسبة الاضافه **قوله**  
لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد فردا وان وهنت  
العظام بغيره بوهن الوهن كل جمع لا كل فرد فردا ولا وزانه في سائر  
الجمعة في الجنس وزان المفرد وتناول الجنس والجمية في حمل الجنس  
لا في وجهه ولهذا قيل في قراة وكابه ورسله ان الكتاب اكره  
الكتب وفي قوله تعالى والملك على رجايبا انه ابلغ واكثر من الملائكة  
واطيعوا على ان استغراق المفرد اشمل لكن قد عرفت فيما سبق  
ضعف ذلك وانه انما يصح في مثل لارجل ولا رجايل دون جاني ارجل  
والرجال وسجد الملك وسجدت الملائكة فعلى صحة حصول وهن  
المجموع بوهن البعض منع لادفع له وكذا على صحة وهنت العظام  
اذ وهنت ثلاثة من اربعة عظام عند قصده الاستعرا او فما  
في افراد العظام ذكر صاحب الكتاب وهو ان القصدا الى ان هذا  
الجنس الذي هو قوام البدن واشد ما ركب منه الجسد قد اصابه  
الوهن ولو جمع لكان القصدا الى معنى اخر وهو انه لم يهين منه  
بعض عظامه ولكن كلها لان القصد في الكلام بنفي ما يقا له والمقابل  
للكنة والشمول هو البصية مثلا انما يقال جاني القوم كلهم لمن يؤم  
ان الجاني بعضهم لا كلهم فكنا وهنت العظام بصيغة الجمع وقصد



أصابه الوهن كل عظم لما يقال من قوههم ان الوهن يعطى لعظام لا كلها  
 وهذا الايناس المقام **قوله** وهكذا اعطيت على ترك هذه المرتبة  
 الثانية واشتعلت حيث راسي استقار به بصره شبيهه انتثار  
 الشيب وبياضه في الراس اشتعال النار ويجوز ان يكون ممكنه شبيه الشيب  
 بالنار فثبت له الاشتعال تحيلا ولما كان المصدا هنا ان اشتعل  
 شيب راسي وهو ابلغ من شيب راسي وهو حقيقة قال فسياتيك ان  
 الاستعانة ابلغ من الحقيقة مع ان الذي يأتي في علم البيان هو ان  
 المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعانة ابلغ من الصريح بالتمثيل ثم تركاني  
 تلك المرتبة التي هي ابلغ منها وهي اشتعل الراس وتساو كونه ابلغ مبتدا  
 جزم من حجاب باطنه شيبا وكونه لا دما بتا على ان التميز لا يكون  
 الا بكونه لاينا في ان يكون للتحقق وافادة المبالغة **قوله** على نحو من  
 العظم مني يعني على سلوك طريق الاحمال والفضل فان الراس اشتعل  
 الراس من حيث انه يصعد على راسه يعني نسبة اليه اجمالا ومعنى  
 تقصيرا لا تفصل ان المشتعل راسه كما مر **قوله** لمزيد مزيد التقرير  
 علة لترك لفظ مني بآ على قرينه العطف فالترك معلل بالقرينه والترك  
 للقرينه معلل لمزيد مزيد التقرير لمزيد التقرير كان حاصله في بناء  
 مني بقى حذف مزيد لمزيد لما فيه من تحييل العدة ولما لا يفي الدليلين  
 اعني شهادة العقل وقد سبق ان هذا يكون على سبيل التحيل والاهتمام  
 دون التحقيق اذ المحذوف كالمذكور فلا نقول بل بالكلية عند الحذف على  
 العقل فلذا قال وهي زيادة مزيد التقرير بها حواله تادية مفهوم  
 مني على العقل دون اللفظ معني انه ليس في الكلام لفظ يودي بمفهوم مني  
 بل عطف اشتعل الراس على وهو العظم الواقع جزا في تقضي عايداه هو  
 مني فيحكم بذلك وهذا عند من لا يري تقوى بعض اللام عن الاصناف لكون  
 اللام لفظا لا عليه اي راسي قال **قوله** الصالح للتقرير هو تحقيق  
 الحواله وانها لا تحييلها وانها ما قلت معناه الايقاع في الوهن  
 وهو نوع اثنان **قوله** واعلم ان الذي فتح في فتح وشق والاكلام  
 جمع كسر وهو وما الطلع وعظا النور والازهار جمع وهو وهو  
 نور النجم وهذه الجملات اشارة الى جميع ما ذكر في الجمل من اللطائف  
 والنكت لا الجملات الثلاث المذكورة لا بليغته اشتعل راسي شيئا من

اشتعل شيب راسي والمعنى ان الذي يدل على ما ذكرنا من اشتعال الجملتين  
 على النكت واللطائف المذكورة حق وحقيق بان تقيها القلوب وتذعن  
 لها النفوس هو ان مقدمتهما ومبداهما المعنى ربي قد اختصرت ذلك الا  
 البليغ بجمل من حرف المد والوصف اليه قدلت مع قلة اللفظ على كثرة  
 المعنى فينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمة والمصدا لك المبدأ  
 والبناء لك الاساس ايضا كذلك شتملا على غاية الاختصار وقلة  
 اللفظ على كثرة المعاني والجمادات ومعك واللطائف والاعتبارات لما تقرر  
 في العقول والعامات من ان وضع القاعدة والاساس يكون بقدر ما يقصد  
 ويراد من البناء عليه وعلى وفقه فكذا ان مقدمته الجملتين واساسهما على اختصار  
 في اللفظ مع كثرة في المعنى فكذلك ينبغي ان يكون الجملتان تحقيقا لذلك اللزوم  
 العامي ولما كان الظاهر من المكشوف ان وهن العظم مني واشتعل الراس  
 شيئا بالنسبة الى معارف الاوساط وهو قد سخط اطبا بالاجاز واختصار  
 اشار الى الجواب بان الاختصار امر ينبغي تعديتارة انما فيه الى مقارن  
 الاوساط وتارة الى كون المقام ظاهرا بعبارة البسط من العبارة التي ذكر  
 فيها عن فيه وان كان اطبا بالانسية الى المقارن لكنه اختصارا بالنسبة  
 الى مقتضى المقام سيما وقد اشتمل على حذف البدن ومعنى وترك العظام  
 الى العظم بمرتين وجه كون المقام خليقا باسبغ من المذكور اعني وهن  
 العظم مني واشتعل الراس شيئا فثبت انه اختصار في الغاية لا يقال  
 اذا كان مقتضى المقام هو البسط كان المذكور البسيط غير مطابق لمقتضى  
 المقام فلا يكون بليغا لا نقول ذلك مقتضى ظاهر المقام وربما يكون  
 العدول عنه اوفق بحقيقة المقام والحال كما في هذا المقام فان التبيين  
 على كون معنى القرائن الشبابة والظاهر المشب في ما تحيط به العبارة  
 ونفي ما الاشارة الى نكتة في الاختصار يقع الكلام ولا يحيط بوصفه  
 المحيط ما ينبغي ان لا ينهدا لا فافوق جمع افواق جمع فيق والفيضة اللين  
 يجمع بين الحليين والامثال الحلب والاسودار وما صدق لهج ومع  
 صفة انما يتقدم بالقول اي المرموقول في حتمها ما صدق من يقول  
 فيها ومن يقول بلفظ المضارع استخضار واما ان القول لما كان باقيا  
 على وجه الزمان وكان القائل وهو انوالا حاضرا يقول في قصيدته  
**قوله** المرو الطلوع من اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الامر



المغيب كالحسن الوجه والاحسن الوجه وليست الاضافة الى المتصل عليه لم يستع  
 بايج بن اللام والاضافة كالحيز منه ومنه اي من كغلة في معنى ان السبب  
 مع انه مغيب اغنى ان يبقى زحما وامنع به ولا يغيب لان مغيبه الموت وهو  
 امر منه ومن كل مؤثر في القرآن الكريم وصف للشئ بوصف صاحبه او بانه عجز  
 مكرم وعاص على الذر وهو هجر واستولى لا يكون الا ما يشاء ويبدل اي قد ترك  
 الامر كله رجوع الى الحق في ان الكايات كلها بحسبة الله تعالى وقدرته وهو  
 خير من القادري في باطل اي الشرور والقناج ليست بحسبته ووقوعها بل  
 وقوع جميع افعال الجوان ليست بقدرته اللهم بصريا بؤر هذه السكة  
 وليس لنا للتقوى الظل عما ترك فاننا الامر كله بقدرتك ومفوض الى مشيئتك  
**قوله فصل** اعلم ان القصر في اللغة الحيز يقال قصرت البقعة  
 ظل فزيتى اذ اجعلت درهاله لا لغيره وحور مقصورات في الحيا ومجوسات  
 وفي الاصطلاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالعجز بخلاف حيث لا  
 يتجاوز ولا يكون انتسابه الا اليه فكانه محبوب عليه وقد عدها سابقا من  
 احوال المستند اليه ثم استمر الى انه قد يكون كالا للسند ثم الى انه لا يختص  
 بما بين المستند اليه والسند في اول هذا تفصيل عدم الاختصاص ببيان جملته  
 بين الفعل والفاعل مثل ما قام الاريد وما قام زيد بل بقدره ولكن بعد بين  
 الفاعل والمفعول مثل ما ضرب زيدا لا عروا وما ضرب عروا لا زيدا وبين المفعول  
 مثل ما اعطيت زيدا الادوية وما علمت فاضلا الاريد وبين الحال  
 وذي الحال مثل ما جازي الاريد اراجا وما جازا ارجا الاريد ومن كل طرفين  
 اي جزين من اجزاء الكلام ومعلقين من متعلقات الفعل مثل ما مررت بالزيت  
 وما خرجت فليم بل طربت وما حلبت الا اهاك (او يوم الجمعة وما فعدت  
 اهاك او يوم الجمعة بل فمت او لكت فمت وما ضربت الا ناديا وما ضربته  
 تا ويا بل شتمته وما طاب زيدا الانسا وما طاب نفسا الاريد فانظرت  
 قد صرح فيما سبق ان القصر يجري فيما بين المستند اليه والمستند ويكون للمستند  
 على المستند اليه كما يكون للمستند اليه على المستند هو شامل لما بين الفعل والفاعل  
 ثم ارجل ما عدا المستند اليه والمستند فقال نر هو ليس بمختصا بهذا الدين  
 فكان ينبغي ان يقول ههنا القصر كما يجري بين المستند اليه والمستند يجري بين الفعل  
 والمفعول وبين المفعولين قلت قد مر فيما سبق انه يريد بالمستند اليه والمستند  
 المتبدا والجزء ون الفعل والفاعل وبنت على مواضع من كلامه تشير الى هذا

ثم ينبغي ان يعلم انه لا يريد بجريانه فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك قصر  
 نفس الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس اذ لا معنى لذلك بل قصر فاعليته اي  
 اسبق الفعل المسبوب الى الفاعل وعلى هذا القياس وقد صرح بهذا فيما سبق  
 حيث قال الصفة المقصورة على عرو في قولنا عرو ما ضرب زيدا لا عروا وهي ضرب  
 زيدا والمقصود على زيدا في قولنا ما ضرب عروا لا زيدا هي الضرب لعرو وفولم  
 قصر الفاعل على المفعول او عرو عبات عن هذا المعنى من غير اشتباه **قوله**  
 وانت اذا اتقنته اعتد ارعما فظله من تخصيص اكثر الامثلة والبيانات بما  
 بين المتبدا والجزء حتى قال في الاخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المتبدا والجزء  
 بالطرف التي سمعت فقد حان ان تذكر في ما بين ههنا **قوله** وحاصل معنى  
 القصر تقبيل معنى القصر في تقسيمه الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة  
 على الموصوف ثم تقسيم كل منهما الى قصر الافراد وقصر القلت مع التنبيه على انه  
 يريد بقصر الافراد ما يعبر القصر الذي يسميه بعضهم فصل لعينين بقوله  
 تخصيص الموصوف بوصف اي جعله خاصا به غير شامل له ولغيره داخل للبا  
 في المفعول عليه كما على ما هو الاستعمال العرفي العامي واما على الاستعمال  
 الشايع العرفي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله مفرد ابد غير مشارك  
 لموصوف اخر في موصوفيته فتكون البا في المفعول ويكون هذا قصر الصفة  
 على الموصوف لا الموصوف على الصفة وقوله دون ثانيا في مجازا وصدا  
 اخر يكون ثابتا بالصفة الى الاول سواء كان واحدا او اكثر فثبتا وللقصر  
 الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصفين او اكثر وبهذا ينبغي ما ذكر صاحب  
 الايضاح من ان السكاكي اهل القصر الحقيقي وقوله لمن يمتد شاعر ومجما  
 اشار الى القصر الاول من قصر الافراد وهو ان يكون معتقدا السامع تركه  
 الوصفين على الحقيقي وهذا الذي يخصصه صاحب الايضاح باسم قصر الافراد  
 وقوله لمن يوهى زيدا على احد الوصفين اشار الى القصر الثاني منه وهو  
 ما يكون معتقدا شركة الوصفين على الاحتمال وهو الذي يسميه قصر القيد  
 ومعنى ازالة الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية  
 وقوله او بوصف مكان اخر عطف على بوصف دون ثان ومكان نصيب على  
 الظن اي بوصف وان يقع بمحور في مكان وصف اخر واحدا كان او اكثر اي  
 الى ما لا يحصى فثبتا ولا يقصر الحقيقي وان لم يقع في الوجود قصر موصوف  
 على صفة دون جميع ما عداها او مكان جميع ما عداها على الاطلاق وفيه



التمثيل بالشعر والتجسيم اشارة الى انه لا يشترط في قصر القلب تنافي د  
 الوصفين والاختراجه مثل ريد شاعر لا مخرج وما ريد مخرج بل شاعر  
 اعتد مخرج لا شاعر عن انما القصر كما ان التمثيل في قصر الافراد  
 بالقيام والقعود اشارة الى انه لا يشترط فيه عدم تنافي الوصفين لان قصر  
 النيتين مدح فيه فلو اشترط عدم تنافي الحرفين ريد قايلا فاعاد من  
 ردد بينهما عن الاقامه وانما ريد مخرج بل شاعر اللغة التيمية على الحجازية  
 حذر اخلاف المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب الظاهر وقوله في ال  
 تخصيص الوصف عطف على تخصيص الموصوف وقوله قصر افراد قائم مقام  
 دون موصوف نان وقوله وقصر قلب عطف عليه قائم مقامه مكان  
 موصوف اخر وقوله ما شاعر الاريد وما قايلا ريد كلام من مبتدا وجز  
 مقدم لا تقاض عمل ما بال لا وتقدم الجز والمستثنى منه مقدم على ما شاعر  
 او قائم احد الاريد نخر محتمل ان يكون ريد في ما قائم الاريد كقول قائم  
 لاعتماده على النقي ويكون قائم مستند من قبيل الصفة الواحدة بعد حرف  
 النقي رافعة لظاهر ومن الغريب ما ذكره الشارح العلامة ان القديس  
 ما احذر شاعر الاريد لما شاعر احذر الاريد لان جزما لا يتقدم على اعمد  
 وان لم يعمل اما لان اضله العمل واما التوافق للغة العاملة وهو يجوز  
 العزج على الاصل ريد انه لا مساغ في اللغة العاملة لتقدم الجز مع بقا  
 العمل والا فتد اطيعوا اعل انه يتقدم الجز فيطل العمل لضعفها في باب  
 العمل وكانه جعل هذا من اللغة الغير العاملة ليكون عل وفق ما ريد مخرج  
 برفع الاسمين ومع هذا كله فلا يحكم منقول من احد من النحويين  
 ولا الاستدلال عند القاييين لظهور انه قياس مع لقطع بالتقاء  
 الجامع في العزج واعرب من ذلك تنويع باهم قدر وافي قوله ان هالك  
 كل من يحكي وينتعل صديا لسان ليلابلز مقدم الجز على الاسم في باب  
 ان وان العمل باطلا لا تخفيف ولم يعرف انهم انما قد رواه صديا لسان  
 في ان المحضفة المفتوحة لتبقى عامله لانهم وجدوا المكسورة مع انفا  
 ادنى شها بالعل عامله وقوله في جهة من انحاء مثل بلدا و قرية  
 او دارا وسوق او نحو ذلك قيد في المثالين جميعا لصحة حقيقة وتوفي  
 الاستعمال السابع على ما قال الشيخ عبد القاهر اما اول قلنا باقارم الاريد  
 ريد لم يرد به انه ليس في الدنيا قايير سواء لامحالته وانما نفي به ما

ما قايير حيث نحن او حضرنا او ما اسبه ذلك ولا فوق في هذا بين الشا  
 والقايير ولهذا قال في مثال القلب لمن يعتد ان شاعر في قبيله  
 معينه او طريق معين **قوله** وللقصير طرق اربعة لم يعد فيها  
 ضمير الفصيل وتعرفت الخبر لانه يريد بالطوق ما يسلكه للقصير فيما بين  
 كل طرفين كالفاعل والمفعول وكالمفعولين ونحو ذلك وهذا ان خصان  
 ما بين المسند اليه والمسند وفي قوله بحسب مقام السامع اشارة الى  
 ان الامثلة لا تنعين للافراد والقلب الابا النظر الى حال السامع واعتقا  
 والمذكور في دليل الاعجاز ان لا انما تستعمل لقصر القلب دون  
 الافراد ليس معني جاني ريد لا عروا انه لم يكن من عمر وحجى مثل ما كان  
 لزيد واقصر من حروف العطف على بل ولا لظهور ان لاحد خل في  
 ذلك لغيرهما سوى لكن فقد اشار في بحث عطف المسند اليه انه لا  
 يصلح طريقا لقصر القلب ولم يذكر ههنا لان المراد بالطريق ما يسلكه  
 لا قسام القصر فيما بين كل متعلقين **قوله** وتبقى غير بالضم لتكون  
 المضاف اليه مؤيا كما في العايات من قبل ومن بعد مع ماله من ه  
 الشبه بالظروف في البناء ويكون حركة بناءه لا يتغير بتغير المعطوف  
 عليه بقوله زابت زيد الا غير ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين  
 ان لا هذا النقي الجس دون العطف والمعني لا غير زيد شاعر فيعود  
 الى النقي والاستثناء واما عد ليس غير وليس الا في هذا المقام فعمل  
 سبيل المسامحة والمناسة لظهور انه ليس من العطف في شي وان  
 القصر المستفاد منه راجع الى النقي والاستثناء ولهذا قد راسوا  
 ليس تكن ثم بالنقي ليفيد اخراج المد كور منه القصر عليه كما يقول  
 ابتداء ليس شاعر عز زيد والاريد وفي هذا تنكير المسند اليه ه  
 وتعرفت للمسند الا ان له ان يقول المسند يا حقيقه هو المستثنى  
 منه المحذوف اي ليس شاعر احدا الاريد الا بقا له لم لا يجوز ان  
 يكون الاستثناء من النقي العام المد كور ويكون الجز محذوف كما في  
 لا اله الا الله لا نأقول فحينئذ يكون المختار هو الرض والكلام  
 في النصب **قوله** وثانيهما اي ثاني الطرق النقي بليس وما  
 اول او ان والاستثناء بالاولا وغيرا وسوي والامثلة المذكورة  
 محتمل على الافراد والقلب بحسب حال السامع واورد من التنزيل



اربعة امثلة لفرض الافراد ومثالا لفرض القلب ففي قوله تعالى وما محمد  
 الا رسول نزل الخاطبون منزلة منزلة المبعدين لهلاكه بتا على استعطا  
 عدم مبقاة له صغار واعبر له المعقود من صفة وصفين الرسالة والبعد  
 عن الهلاك فقل هو مقصود على الرسالة لا يتجا وزها الى البعد عن الهلاك  
 فنزله منزلة المبعدين مع انهم لم يكونوا مبعدين بل مستعظان اخرج  
 الكلام على خلاف الظاهر وانما جعل الوصف الاخر هو البعد عن الهلاك  
 دون الترويض منزلة المبعدين دون المنكر لان هذا اقرب الى الحق  
 واسبب بل ينسب الى الصلابة رضي الله عنهم **قوله** حسابهم مقصود  
 على الاتصاف بعل ربي لما كانت الوصفية في جانب المصنوع عليه فهو ظاهر  
 وكان مظنة ان يتوهم ان المعنى على ان وصف الحسان مقصود على ربي  
 لا يتجا وزها الى بالغ في التوضيح والتميز في وصفه الجبر المقصود عليه  
 وموصوفية الحساب المصنوع وادخل حرف الجر في ربي وعلى بطريق هـ  
 الحكاية لكن لا يخفى ان ليس الحساب متصفا بل بطل على ربي بل معناه اي  
 الكائن على ربي فالمراد ان حسابهم مقصود على الاتصاف بالكون على ربي  
 لا يتجا وزها الى الاتصاف بالكون على **قوله** على النذر بكرر النون هـ  
 مصدر بمعنى النذر والقوم كما هم اعتقدوا في بوح وصفه لا نذر  
 وطرد المومنين فقال لا ما مقصود على الاول لا يتجا وزها الى الثاني **قوله**  
 ان انتم الا تكذبون من كلام انظاكيه لرسول عيسى بن قالوا انا اليكم مرسلو  
 والظاهر ان مقصودهم صادقون السنة فيسفي ان يحل قوله الكثرة  
 ان انتم الا تكذبون على قصر القلب وقد خله على فقر الافراد يعني العسر  
 الذي يكون مخاطب فيه متروك لمدعيه بنوت احد الوصفين من غير  
 تعيين ليكون ابلغ في رده عوى رسل يعني ان ما انتم عليه من الجور والصد  
 محال لا ينبغي ان يحظر ببال العاقل بل غايته امركم بالتردد بين الصدق والكذب  
 وادعائكم على احد الوصفين كما هو ظاهر ما تاملدعي عند الدعوى لكم  
 لستم كذلك بل انتم مقصودون على الكذب لا يتجا وزها الى الصدق  
 والحق هكذا يقال في دفع الاشكال وتحقيق حيله من فقر الافراد  
 القلب لكن لا يخفى ان في قوله انتم عنده ما مقصودون على الكذب هـ  
 لا يتجا وزها الى الحق كما يدعونه لبعض بنوع عن هذا المعنى كذا لانه على ان  
 المراد انهم يدعون بجا وزهم الى الحق لا يرددهم من الحق والباطل الا ان

يجعل على لا يتجا وزونه الى احتمال حق كما تدعون **قوله** الا ترى في ما قبله  
 اي الى ما قبل قوله ما قلت له لاما امرتني به وهو انت قلت للناس  
 اخذوني وامي الهين من دون الله فانه استغنى عن قوله تعالى الله  
 تعالى كما جعل عيسى منزلة من قال للناس قولا غير ما امر الله تعالى وهو  
 دعاء الى عبادته وادعاه من دون الله تعالى فيكون قول عيسى عليه السلام  
 ما قلت لم الاما امرتني به قصر قلب لا افراد اذ لم يجعله الله بمنزلة القابل  
 للامر من جميعا ولا احدهما من غير تعيين **قوله** وفي قصر الصنفه عطف  
 على قوله في قصر الموصوف واثره هنا بعض التطويل مع انه كان يكفي ان  
 يقول ارادوا قلبا ما شاعر الا زيدا وما جا الا زيدا كما في الموصوف وزنا  
 ههنا مثال الفعل تنبها على انه يجري في قصر الصنفه دون قصر الموصوف  
 واقتصر من امثله قصر الافراد على قسم الاول منه دون ما يسمى وقصر  
 المعين مثل ما شاعر الا زيدا وما جا الا زيدا لمن يتوهم ان الشاعر او  
 الجاني زيدا وعمرو **قوله** وتحقيق وجه القصر لما كان وجه القصر  
 في العطف ظاهرا حيث اشتمل على التصريح باثبات شيء ثم يعقبه كذا  
 في كلمة لا وبالعكس كما في كلمة بل لم يخج فيه الى تحقيق وتبصيل بخلاف  
 طوبى النقي والاستثناء اذ لا تنصيص فيه على نفي المتقابل بل على اثبات  
 الشيء ايضا عند الحنفية من امية الاصول حيث لا يحلون الاستثناء  
 من النقي اثباتا ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيدا على شاعرية زيدا  
 ولا بدلالة لا اله الا الله على وجود الله والوحيته الا بطريق الاثبات  
 فاجمع الى تحقيق وجه القصر فيه تحقيقه في الاول اي قصر الموصوف  
 على الصنفه بانك متى قلت ما زيدا متلا بام حال حرف النقي الى نقي او صنف  
 تلك الذات المدكورة كزيد متلا صرورة ان النقي انما توجه الى ما يمكن  
 نفيه ولما لم يكن النزاع بينك وبين مخاطبك الذي يقصده بكلامك رده  
 عن الخطا الى الصواب في طول زيدا او قصره ولا في سواده او بياضه  
 او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالضرورة او الحسن والدليل وقران  
 الاحوال والاتفاق مكانا على ثبوتها واتفاقها وانما كان النزاع في  
 كون زيدا شاعرا او مجتاعا ولما النقي اي كونه شاعرا او كونه مجتاعا ونوم  
 الهما فاذا اخرجت احدهما على حكم النقي وقلت الا شاعرا عرجا العصري  
 اقصر البوت على كونه شاعرا ونقي كونه مجتاعا على حكم النقي ومناه على ان يكون



الاستغناء من التواني تأسيما في الاستغناء المفعول محال لا ينبغي ان يشك فيه  
وفي دلالة اللفظ عليه وقوله تناو لها التي وتوجه اليها دون ان يقول  
استغناء لما يتوهم من لزوم التناقض بناء على الابتناء بعد التي تناقض ذلك  
ان تناو التي ايما اعا هو بحسب دلالة اللفظ دون الارادة والحكم على الحق  
ويتم بعد تمام الكلام وبحقوق الاستغناء فقول بعد عليك متعلق بمجيئك  
ولكسرية خبرانك وبحقيق ذلك نطلب من علوم اخر اعراض بينهما وجن  
لانواع غزلة الشرط وتناو لها جواب له وهو العامل في الظرف والمراد  
بالمعلوم الاخر ما ليس من جنس العوتية التقلية بل وسائر العلوم العقلية  
كالكلام والافكار الحكيمة من الالهية والطبيعية وليس بالاراد ان يكون ذلك  
مطلبا ومسلما من كل منهما بل يكفي ان يكون مسلما من احدها او يكون ما ينتشر  
اليه في تحقيقه مبينا فيها كلها او بعضها مجتمعا او مفترقا في الكلام في المراد  
بقوله ان نفس الذوات بمنتهى فيها فتقل عن المصنف ان المراد بها الاجسام  
وقد ذكر في العلوم الحكيمة وبعض الكلام ان الجسم يمنع فناو بل في بعضها  
ان الضرورة قاصية بقا الاجسام اعا تقرر لها الترتيب وهو ليس باعلا من  
وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس والقبول والصوت  
والجسم لان الذوات ما يتوهم بنفسه دون موضوع بقومه وقد تقرر في  
العلوم انها عيش فناو وان ما يشاهد من التبدلات والتغيرات في عالمه  
الكون والعناصر اعا هو سبب الزوال والحدوث للصور النوعية والاعراض  
واعترض بان ما بدخلنا في ويقصد مصر على صفة ربا لا يكون جسما ولا  
من الجواهر بل عرضا مثل ان حسابهم الا على ان لا يتم الدليل اللهم الا بطريق  
المقاسية وعند ما يقل بالفضل وقبل هو اشارة الى ما يقول الحكماء من ان الماهية  
ليست بحيل اجاعل يعني ان ذوات الجواهر والاعراض ذوات سواء وجد الغرض  
لم يوجد ولا يمكن توجه التي اليها اصلا بمعنى ان الذات ليست بذات بل الى  
صفاتها بمعنى انها ليست بموجودات ومحركة او ساكنة وغير ذلك وهذا  
يوافق ما ذكر في بحث الاستغناء من ان احتمال الاستقبال اعا يكون لفظ  
الذوات لا لنفس الذوات لان الذوات من حيث هي ذوات فبما مضى  
وفي الحال وفي الاستقبال واما تحقيق وجه العنصر الثاني اي قصر الصنم  
على الموضوع هو انك اذا دخلت التي على الوصف المسلم عند السامع بثبوت  
كوصف الشعر المقدر عندك وعند حكماء طلبة انه ثابت واما التزام فالحق

انه زيد وعمرو مثلا او نحو احد منهما الا على التعيين او عمرو و زيد وقلت  
ما شاعرن في بوجه التي يحكم العقل ومعهودة القرآن الى ثبوت ذلك الوصف  
للموضوع الذي ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصيغة اعم القوم  
مثل ان يدعي ان في الدنيا شعرا او نوع عموم مثل ان يدعي ان قبيلة كذا شعرا  
او بصيغة الخصوص بان يدعي ان زيد او عمرو شاعران تناو التي بثبوت  
ذلك الوصف لذلك الموضوع المدعى له على الوجه الذي ادعى حتى كانك  
قلت لا شاعري الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين زيد وعمرو فقلت  
الا زيد فاذا القصر اختصاص وصف الشعر زيد وبقيت الموضوعات  
الاخر على التي فضيل ثبوت الوصف المسلم وصغير للموضوع اعني للجم  
في المدعى والمستكن في المدعى يعود الى ثبوت قوله ان عاما اي ان كان  
عاما اي المدعى له عاما يتوجه التي اليه عاما وان كان خاصا لخاصا  
وقوله فثبتنا انك عطف على بوجه وذلك اشارة الى ان المدعى له وفي  
قوله ان عاما كقولك في الدنيا شعرا اشارة الى القصر الحقيقي فانه  
يمكن واقع في قصر الصفة مثل ما لا مبرر القاهر والسلطان العادل  
والخيرير الفاضل الا فلان خلاف قصر الموضوع فلم يبرر في الماهية  
**قوله** وثالثها اي ثالث الظرف استعمال اعا لم يقل اعا لان الظرف  
هو ما يشكك ولا يستعمل به الموصول الى غايه وذلك في الحقيقة استعمال  
اعا لا كلمة اعا بخلاف باقي الطرق فانها معان مصدرية يتصرف  
لها المتكلم ولا يستعمل بها لغرض وما يقال ان ذلك اشارة الى ان ملاله  
اعا ليست بحسب الوضع ليس بشيء ثم لا يظهر كونه عن القسم الاول من  
قصر الافراد مثل انما زيد شاعر لم يجعله شاعرا ومخاطبا جملة من  
فان قيل لما ذكر الشيخ عبد القاهر من انك اذا قلت انما جاني زيد لم يكن  
ينبغي ان يكون قد جاء مع زيد عن بل ينبغي المجيء الذي اثبتته لزيد عن عمر  
فهو كلام مع من زعم ان الجاني عمرو ولا من زعم ان زيد او عمر اجابان ه  
وان قلت ان المعنى انما جاني من بين القوم مرزوق وعمر وحده فانه تكلف والكلام  
هو الاول قلنا لا يصح ما ذكر في قصر الصفة على الموضوعات قلنا انما جاني  
زيد لمن يرى المجيء من زيد وعمرو ولا يصح استعماله للمستمع الثاني ايضا  
من قصر الافراد اللهم الا ان يقال انه حافظها هنا على جملة الاول وه  
وعند على مجرد الجواز ولو تكلف **قوله** والسبب في اعادة اغاخي



معنى القصر هو تضمنه معنى النفي والاستثنا وهذا لا ينافي كون دلالة على  
 القصر بواسطة الوضع لان الواضع هو الذي جعله متضمنا معنى ما والا  
 ولما كان في اعادة القصر خفا وتردد لبعض بنى السبب والنقل عن ائمة  
 التفسير واجتهاد الجوه والمناصفة بحيث يكاد يجري مجرى القول بالتركيب  
 والاستتفاء والتبيين من اجراء الفصحا عليه بعض خواص ما والا **قوله**  
 وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع المنه على بقا حرم على لفظ المبني للفاعل وهذا  
 القراءة مذكورة في تفسير الكواشي وما على هذه القراءة موصولة لا غير على  
 ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى التي هي رفع المسه وحرم على لفظ المبني  
 للمفعول لما سكنت عنه كونه سكوتا عن البيان في موضع الحاجة ولما تعين  
 كون ما موصولة لا كما قد وان كانت لها رجحان من جهة بقاء ان عاملة على ما هو  
 الاصل ولا ينبغي ان يفهم من قوله ان المحرم عليكم الميتة ان حرم على لفظ المبني  
 للمفعول لا به بيان ولان لا للتقدير ولا حقا في ان المحرم عليكم والذي حرم  
 الله عليكم سواء المعنى وان المنطلق زيد والذي ينطلق زيد سواء في فاد المحرم  
 وهذه اصحت رواية الكتاب صلته حرم عليكم لفظ المبني للفاعل وترجي  
 ائمة النحوي عطف على يسمع المفسرون وانما جعل هذا مرثيا وذلك مسوقا لان  
 ائمة النحوي احيى بان يلبس ضمرا بانه المعاني من ائمة النحوي اخذون مستفيض  
 محكومون وعلى التفسيرين مفسحون بادلوا كما يكون وقوله يقولون ثانيا  
 مفعول ترون او حال يعنى يقولون كلمة انما تاتي في الكلام لا ثبات الحكم  
 بذكر عيدها ونفى ما سوى ذلك من المعاملات مثلا انما زيد جال لاثبات  
 محي زيد ونفى محي غيره فلا يبدى في عموم ما سواه من ادنى تخصيص **قوله**  
 وينكرون عطف على يقولون والصهي لائمة النحوي وذلك اشارة الى كونها  
 لاثبات ما بعدها ونفى ما سواها او على قوله والسبب هو تضمنه معنى  
 ما والا والصهي للعلم والرواية وذلك اشارة الى تضمنه معنى ما والا  
 والربيع منسوب الى ربيعة وعلى بن عيسى **قوله** يعنى ان كلمة ان لتأكيد  
 الحكم وما المتصلة بالشيء لتأكيد بؤكد المعنى الذي فيه كائنا وحيثما  
 فيكون انما لتأكيد على تأكيد الحكم ومعنى قصر الصفة الصفة على الموصوف  
 او قصر الموصوف على الصفة ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد فناس ان يفهم  
 كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمنه ما والا وكونه لاثبات الاراد الصريح  
 ما بعدها ونفى ما سواه وهذا كله ما والا الحقا في كون لاثبات الاول

الصرح تأكيد النكون الثاني الصمى تأكيد على تأكيد وجه فيما اذا اعتقد  
 المحاطب الشركة من غير تردد وتردد لان لاثبات بعدا اعتقادا لاثبات  
 تأكيد وتكرير فيما اذا رده الامر منها من غير تعيين مبنى على ان في التردد  
 وتجويز ان يكون الواقع بعد هذا المعنى من ملاحظة ذلك والاتقاء اليه  
 ايضا نوع اثبات قصر لاثبات يكون تأكيد او اما في قصر القلب فلا  
 سوى ان يقال انه كان تأكيد لاثبات المحقق واعتقاد وهو منه في الجملة او  
 يقال لاحاطة في وجه المناسبة الى الجرياء في كل صورة من صور القصر وقد  
 يقال انه تأكيد لكونه تكريرا للثبات والكل بعيد ومراده عن لا وقوف له اي لا  
 علم ولا احاطة بصناعة النحوي الامام في الدين الذي رآه الله فانه ذكر  
 في المصنوع في وجه اعادة افعال العصور ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفي  
 ولا يمكن توجيههما الى حكم واحد للزوم التناقض فحين توجه احدهما  
 الى الحكم المذكور والاخرى الى ما سواه وتعين كلمة ان للتوجه الى المذكور  
 لكونها اسبق وبالحفاظة عليهما احق لكون لاثبات اشرف لكون ذلك  
 معلوم من قواعد النفي ان لكل من ان وما صدر الكلام وانها لا تدخل حرف  
 النفي وان ما هنك كافة لاثباته وانه لا معنى لقول حرف لاثبات والنفي  
 ثم تعقيدهما بما هو المثبت فلهذا نسب العامل به الى عدم الاطلاع على علم  
 النحوي لكن مراده ان كلتي ان وما الاصل لك فناس ان يعتبر في  
 هذا المعنى على ما يظنه في موقع الحال من المخطوط بلا اعني لاثباته اي  
 حال كونها واقعة على الوجه الذي يظنه وفا على صاعف ضمير يعود الى  
 مصدر راقص وضمير ياسب الى مصدر رصاعف بتاويل ان مضاعف  
 وضمير تأكيدها لكلمة ان وقوله وبالعكس اي والقصر الكان بالعكس  
 وعلى تأكيد صفة تأكيد او صرحا صفة اثباتا وكذا صفة يعنى صفتها  
**قوله** ومما ينبه قد تقرر في علم النحوي انه ليسوع الصي المفضل  
 الاحتمال بعد المفضل وذلك بالقدم على العامل وحين قد او يكون  
 معلوما او حرفا والصهي مرفوع او بالمفضل منهما لغرض او يكون  
 المسند الى الصي صفة جارية مضمرة على من في له ولاشي منها تنصوري  
 مثل انما يرفع اما في معنى لا يرفع الا انما فمرفوع انما يرفع اما في استعمال  
 الفصحا يتنبه على كون انما تنصفا معنى ما والا فان قيل انما في المضارع  
 للثبات فكيف يصح في المنكسر والمخاطبة في مثل انما يرفع انما يرفع



**قلنا** من جهة انه في الاصل مسند الى المستثنى منه العام الغائب اي لا يدا  
 احدا الا انا وانت فان قيل فعل هذا الانفصال واجب قلنا يجمل  
 الوجوب نظرا الى ان الفضل المقدر المحقق وح يكون الصفة عن عمد  
 الامتناع على ما يعم الوجوب ويجمل ان لا يجب بل يجوز الانفصال نظر الى  
 المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ والافضل لفظا والاول هو الوجه فان  
 قيل فكري دلالة الاعيان انه فضل الضمير احر لان عنصرا في محض المدافع  
 لا المدافع عنه ولو قال انا اذ ادفع عن حسابهم لصار المعنى انه يدافع عن  
 احصائهم لا عن احصاء غيرهم وليس ذلك معناه وهذا صريح في جواز الاتصال  
 الضمير وجوبه اذ لم يكن هو المقصور عليه وانما الكلام فيما اذا كان هو  
 المقصور عليه ولا يبعد ان يقال كلامه مستقر بوجوب الاتصال لاجل  
 وبالحجة فالكلام فيما اذا قلنا انا اقوم ما اهل يصح انا اقوم معناه انما  
 انه ليس كذلك بل معنى انا اقوم ما انا اقوم الدال بالطارده  
 والدافع وفلان حافي الله يباري محي ما لولم يحدهم وعنف من حماه  
 الحسب بما بعد وحسب المر بفاخر اياته فقلنا الفارس لقائه على احد فظهر  
 لي جانيه ومما يندب على صفتي انا معنى ما والالان النكته الواضحة في بيان  
 انما تم كلوا صفة في خير النقي مثل انا الامر اي ليس لاحد من رجال الا  
 بوي سوي ما يكون الجذر الاخير مثل انا جاني رجل فانه لا يغير كونه كالواقع  
 بعد الا وهو ايات **قوله** وتايها التقدم لملاحقة التاخر سوا  
 نفي بعد التقدم على حاله كما في زيد اضرب او لا كما في انا كنيتم مممك  
 واكتفى هاهنا من مثال قصر الافراد في قصر الموصوف تقسم الاحتمال  
 وفي قصر الصفة تقسم الاشراك مع تكرير المثال وتركه مثال شاعر زيد  
 لمن يعتد شاعرا ونجما وانا كنيتم مممك لمن رده كناية المهتم بينك وبين  
 زيد مع اراد المثال الافراد والقلب للمعنى فيما بين المفعول والفاعل  
 مع ان سوف كلامه في الطريق كلها انا هو في قصر ما بين المسند اليه  
 والمسند الطريق التي سمعت فقد جازات يذكر معا عين غيرها وبوله وقد  
 قام هو وقا عده بلا اعتبار من حسب المقام اي باعتبار قصر الافراد  
 في مقام زيد المتابع اياه بنى القيام والعقود وقصر القلب في مقام  
 اعتقاده القيام دون العقود او بالعكس وكذا زيد اضرب باعتبار قصر  
 الافراد لمن يعتدك ضرب زيد او عمر والقلب لمن يعتدك ضربت عمر

دون زيد وما زيد اضرب قصر الافراد اذا قلته لمن اصاب في اعتقاد  
 الضرب منك والخطا في المضروب فاعتقد زيد او عمر او واحد ههنا  
 على الترديد وقصر قلب اذا قلت لمن اعتقد زيد او عمر وارجع  
 بحسب اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل سيما النوعين الاولين منه  
 ليلانيقوهم ان هذا امر ليل الخطا في مفعول عد والضرب بعد الاصل  
 في نفي الضرب **قوله** وهذه الطريق الاربعه تنفق من وجه اي  
 لشرك في امر واحد هو لزوم كون المخاطب حال مقارنتها والمخاطبة  
 لا كلاما المشتغل عليها كما حكما مشوبا بصواب او خطا وكون المتكلم طالبا  
 لها تحقيق صواب المخاطب ونفي خطايه وقت مر البيان في قصر القلب  
 مشوب باطلاق لازم وهو صواب وتبين صريح هو خطا والمتكلم يفرق  
 اطلاقه الصواب لكن في معنى اخر ونفي خطاه الصريح الى معان  
 آخر وحكمه في قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه  
 واطلاق صريح في القسم الثاني وهو صواب يفرق المتكلم في صريح ذلك  
 المعين في الصفتين او الموصوفين وبخطا صريح في القسم الاول ههنا  
 المعين الاخر من الصفة او الموصوف ولا فرق في القسم الثاني هو خبر  
 كل من الصفتين او الموصوفين والمتكلم بنفيه ينفى ذلك المعين الذي  
 اثبتته وذلك التجوز الذي لزمه من هذا اللزوم في كثير من الصور  
 انما هو بطريقي الفرض والعقد يعني ان المخاطب لو كان ممن يجوز  
 عليه الخطا كان كذلك لا بطريقي التحقيق لا امتناعه في مثل اياك  
 بعد وياك لتعيين **قوله** وتختلف من وجه عطف على تنفق من  
 وجه الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي والاستثناء  
 وطريق استعجالا انما بواسطه وصفها لمعان تقتضي الاختصاص وجزم  
 العقل عنه ملاحظة معانيها بذلك ودلالة التقدم على تخصيص بوسط  
 وصفها لمعان تقتضي الاختصاص مدلول الكلام الخطا في حكم الذوق  
 اي لفقه المدركة خواص التركيب ولطائف اعتبارات البلغاء بافادة  
 التخصيص من غير وضع لذلك وحرم عقل بذلك حتى ان من لم يكن له هذه  
 مع كمال قوته الامراكية والتسابق للمعاني العقلية بما يافق  
 في ذلك ولهذا قال ان الحاجة ان التقدم في الله احمد للاختصاص  
 وما يقال انه المحض لا دليل عليه **قوله** والطريق الاول للاصل



يعني ان الوجه الثاني من وجه الاختلاف وهو ان الاصل في طريق العطف  
التضييق على المشت والمشت يحمل المشت معطوفا عليه والمنفي معطوفا  
في لا وبالعكس في بل والاصل في الثلاثة الباقية التضييق على المشت دون  
المنفي والاصل الاول منه يترك كراهية الاطناب كما ذكر في الكتاب وقد  
وجه ذكر ليس غير وليس الال في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك  
الال في مثل ما زيد اضرب وما لا تفت فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير  
المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فالمثبت المفطور له عند كونه  
**قوله** والطريق الاول الجامع يعني ان الوجه الثالث من وجه الاختلاف  
هو ان العطف بلا لا جامع طريق النفي والاستثنا وجامع طريق انا  
والقديم فلا يصح في قصر الموصوف ما زيد لا قام لاقاعد وفي قصر  
الصفة ما يقوم الا زيد لا عمر وبصحا ما زيد قام لاقاعد وزيد اضرب  
لا عمر وذلك لان شرط النفي بلا العاطفة ان لا تكون منفيها قبلها بنفي  
من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم ولما وقيد به للتلخيص  
ان يكون منفيها بحكم العقل والدوق او لفظ يدل على النفي وليس من كان مثل  
اغا واب ومنع ونفي ونحو ذلك واورد لتحقيق هذا الشرط مثال اخر قصر  
الصفة وثلاثة مثله من قصر الموصوف يحقق فيها كونها منفيها بحكم العقل  
للتضا دكا في القيامة والصعود والملكه والعدم كما في الحركة والسكون  
او التناقض كما في الوجوه والعدم والبرسين وجه اشتراط هذا الشرط  
لان حكم الوضع والنقل عن لغة اللغة ان لا العاطفة لنفي ما وجب له  
وهذا ما قاله الشيخ عبد القاهر ان لا وصفت للنفي ولا تشارك في ذلك  
تستعمل الاله ولا العاطفة وصفت لضا النفي ما يدل عليه ما قبلها  
فلهذا من الامر ان شرط في معنى لا ان لا يكون منفيها قبلها بنفي موصوف  
لنفي وعلى هذا لا يوجد ان يقال لا يجوز ان يصح ما جا الا زيد  
لا عمر ولا فائدة التاكيد واما ان وجه اشتراط هذا الشرط في صورة  
النفي والاستثنا بما سبق في تحقيق معنى القصر في النفي والاستثنا وهو  
ان النفي في قصر الموصوف على الصفة يتوجه الى الوصف المتأخر وفي  
قصر الصفة على الموصوف الى بوقتها للموصوف المتأخر فينتهي سلكا لا  
لنفي ذلك المتأخر الذي هو المنفي بلا العاطفة فلا يصح ولهذا الوجه  
في استتم الفصحا واما يقع في كلام المصنفين وقد ذكر في الكتاب مثل

ما هي الاشياء لا غير وما كان ذلك لا نعتا وعنادا الاشياء في  
الاسلام ثم قوله بغيرها يعني بغير العاطفة التي وقع بها العطف  
ان يقع موصوفا لقوله من ادوات النفي كانه قال بنفي اخر من ادوات  
النفي احترازا عما ذكرنا من لانه العقل والدوق او العطف بغير الموصوف  
لنفي وليس كما يزعم انه لسانه الى جواز كونها منفيها بلا العاطفة  
للتاكيد مثل جاء زيد لا عمر ولا عمر ولا ليدل مثل جاءني الرجال لا النساء  
لا هند ولا زينة ولا عمر ولا لاخر مما والاخراج عن العطف مثل جاءني الرجال لا  
السنا لا هند يعني انما جاء ثم اورد امثله مجازها انا والقديم في  
قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاول ان يعمل المقدم بما هو شائع  
في الاختصاص مثل زيد اضرب بخلاف هو يا بني فان احوال التخصيص  
والنقوي فيه على السواء ولما كانا معا بمنزلة ما والا كان وجه صحة  
المحاجه معه والمقارنة بينه وبين ما والا انواع حقا بينه فالنفي  
فيه ضمني لا صريح فليس هو بمنزلة ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي  
فيها معنى النفي مثل اني وامتنع ونفي ونحو ذلك وهذا ما قاله الشيخ  
عبد القاهر انهم وان قالوا ان فيه معنى ما والا ليريدوا انما معنى  
واحد بمنزلة المترادفين وقرئ بين ان يكون في النفي معنى الشئ وان  
يكون الشئ الذي ولهذا لا يفضل انا في مثل قوله تعالى وما من له الا  
الله وقولنا ما من احد الا وهو يقول ذلك وان كان من جهة ان من  
المريد ولفظ احد لا يقعان الال في النفي وما يجري مجراه ووجه الجمع  
بين امتنع واغا مجرد كون النفي فيها صنفا لا صرحا حتى انه يصح انا جاء  
زيد لا عمر كما يصح امتنع عن المجي زيد لا عمر ومع انه كل منهما معنى  
عن المجي ولا يصح ما جا زيد لا عمر كونه مترحا وان لم يكن النفي صرحا  
منصوبا عليه لا ان المنفي لا منفي قبلها بغيرها كما في جاءني الا زيد  
ليس ما امتنع عن المجي زيد نفي مجي ولان العطف عليه منفي كما في ما جا زيد  
وامتنع عن المجي زيد اذ المعطوف عليه في انا جاء زيد لا عمر ومثبت لا منفي  
فان قلت عند اجتماع طريقين ادا كرا الى ما يتب افادة القصر  
فكذلك الاسبق والا قوي في مثل انا جاءني زيد لا عمر والى انا مثل  
زيد اضرب لا عمر والى التقدم وفي مثل انا زيد امريت واما يعمي  
لنا الى التقدم حتى يكون المعطوف عليه زيدا ويعمي والدليل عليه قوله



اساميا لم تزد معرفته وانما لك ذكرناها لان التقدم اقوى  
**قوله** لكن اذا طمعت لا العاطفة هي فاعل طمعت والمفعول  
 انما وجامعتها جواب اذا ولكن استدراك من قوله وجامع الطرفين  
 لا العاطفة هي فاعل طمعت والمفعول انما وجامعتها جواب اذا ولكن  
 استدراك من قوله وجامع الطرفين الاخرين ولو لا بصرجه بعدم  
 صحة الاستعمال كما عمل كلامه على ان هذا شرط حسن الجامعة كما صرح به  
 الشيخ عبد القاهر حتى يصح ما جاء الاريد لا عمر ولعقد التوكيد والتوضيح كما  
 شاء في عبارة المصنفين ولم يشترطوا ذلك في جامعتهما السعدي لان دلالة  
 على الاختصاص صفة اذ ليست بالوضع وحكم العقل والانداز يخويف  
 منع تبليغ ودعوى ولا تم حقيقة ما لم يكن له تاثير وحصيل الخوف والخشية  
 فالانداز بالقيامه وهو الهال لا يكون الا اذا كان مع من يومن بالله  
 وبالمبعث ويخشي الله اي عقابها ولما كان هذا نوع خفا بالنسبة  
 الى عدم اسجابه من لا يسمع حبله من لا يعلم كل عاقل يكونه من الضرورة  
 الواضحة وهذا مما لا يخفى على من له مسكة اي قدر ما يتمسك به من العقل  
 يقال لان ذو مسكة وتماسك اي عقل وفيه مسكة من الخيال اي بعينه  
 وعدم العجلة من الخشيش الفوات اخفى من ذلك اذ قد جعل من الخيال والقوى  
 جعله مكرزا في العقول ثانيا فيها يحكم العادة وان جازحك فلهذا مع  
 ما في ذلك من حسن الاقتان **قوله** وطريق النقي والاستثناء هذا  
 هو الراجح من وجه الاختلاف وهو ان طريق النقي والاستثناء من ذلك  
 مع مخاطب تعتقد فيه انت اعتقاد امطابقا وغير مطابقا في محطى مقدر  
 على حظا به وطريق انما مع مخاطب لا يصير على خطاياه ويجب ان لا يصير عليه  
 فاذا رضع لك او لصاحك بشيخ اي شخص من بعيد لم يقل لصاحك ما ذاك  
 الشيخ الا زيدا الا في حال توهم صاحك ان ذلك الشيخ عزيزا واصرا  
 على انكار ان يكون الشيخ زيدا فيكون اعتقادك فيه انه محطى مقصدا بقاؤه  
 الآية اعني قوله تعالى قالوا انتم الابشر مثلنا زيدا وناسكرونا  
 عما كانوا يعبدوا وانا فانونا سلطانا لم يقل الكفار للرسول ما انتم  
 الابشر مثلنا الا في حال توارى عن ابطال في صوت من اتقى عن البشر  
 وانسخ عنه حكم البشريه بناء على جهلهم واعتقادهم ان الرسول يمتنع  
 ان يكون بشرا في ادعي الرسالة كان في معرض من يدعي اسقاء عن البشريه

وانتزع صفة البشريه عنه فتولنا بما مفعول له لما تضمنه الكلام السا  
 او حال اي يجعلون الرسول في هذا المعنى للبنا او يبين تباعا على جهلهم  
 وتولاه ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا في موقع البدل من جهلهم لا يتعلق  
 به لان جهلهم ليس بذلك بل بتقييده وهو ان الرسول يجوز ان يكون بشرا  
 والواو في او ما تشبههم للعطف على محذوف مثل تغفل ولا تنسه وكيف  
 تحتد في موقع الحال وشرح ثانيا مفعول تحتد فالضمير لما حكى وهناك  
 اشارة الى الموضع الاخر ومن تقرير بيان لما شئت اي من تقرير جهلهم  
 الذي هو ان الرسول محتج ان يكون بشرا وهو اي ما حكى عنهم هو  
 قوله تعالى ما انتم الا بشر الا به واستشهده به لان انكارهم له باله  
 ولا تزال انكار وتكذيبهم للرسول صريح فيه بخلاف ما تقدم من رضاه  
 بشريته او حجبته من قبيل اشرح لي صدري وسريري **قوله**  
 واما قول الرسول جواب سؤال تقرير ان الكفار لما ادعوا ما فاة الر  
 للبشريه وادعوا كون الرسول معصودون على البشريه لا يخافونها  
 الى الرسالة فارسلوا سلوا ذلك لزمهم تسليم انقا الرسالة لان نبوة  
 احد المتنافيين لاسما بطريق الضرر لستلزم انقا الاخر فاجاب بانه  
 من باب مجازاة الخصم والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث  
 يراد فحاشا من مع مقدمته اخرى كانه قيل سلنا نبوت بشرتنا لكن لا  
 تسلموا لنا في الرسالة لئلا نمر انتقاوها فان قيل لا وجه تسليمه  
 بطريق الضرر قلنا ليكون على وفي كلام الخصم حتى كانه تسليم  
 لمقدمته بصيها نظرا الى الصور وان لم يكن العقد في جانب النقي  
 الى ما قصد الخصم ولتوجيه هذا السؤال في بعض اهل السؤال  
 بانه كيف صح من الرسل ان يخال لا بشر مثلنا بالنقي والاستثناء مع  
 ان مخاطبين وهم الكفار لا يكرهون ذلك بل يدعونه مصرين بقوله  
 ليعبر من العثار والعثر وهو الزلل والضمير للخصم وحيث متعلق  
 بالمجازاة وهي المشاركة في الحري وبكتة بالحجة عليه **قوله** على مقصدي  
 الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع من بعد **قوله** ان انت الانذار  
 اي لا تسمع من في القصور يعني المصريين على الكفر لئلا يشبهواهم بالادوات  
 وضمير مقصده وتناخله للنقي وضمير رجعوا وراهم للخلق لكونه في  
 معنى الجمع ومن الوجه اي الحزن والكثرة اي سوء الحال والانكسار

فام



من الحزن تيان لما كاد وهو كاعل تدخله وخبر يخبر النبي عليه السلام  
وله ولما كاد اي الوجد الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يحملك نفسه  
ونقلها لاجله وقد جعل خبره لما اوله للنبي وليس به كافي في الصحاح  
يخبر نفسه بها قلها لها ومنه كعلك باخ نفسك وفي لكشاف اضل  
الجميع ان يبلغ بالذبح الطامع وهو عرق مستطيل للفقر وذلك اقصي  
حد الذبح وفي تفسير الكواشي انه لو وجد في اللعنة النجاس بالبا الما هو  
النجاس باليون وورد بان العرق هو النجاس بالبا اما النجاس بالنور في  
البصير في جوف عظم الرقبة ممتد الى الصلب ونسبنا فطاري النبي عطف  
على نك اخله جيا بالمصارع لعصدا لا ستمار لا على بنج وحسرات ممد  
اي يلقي نفسه من حجة الحسن على اعراضهم وصبر شقيقه وتدعه وتلي  
للنبي وهام في الارض من ذنب مخبر ابل كانت اي شقته التي تدعو اي  
النبي اليها ليرجع الى ترين الاعيان للكفار مرة بعد مرة اخرى وخبر  
عوده للنبي وقد مر في تفسير الحال معنى عوده على يد به راكا حال  
من خبره رجع في ذلك اي في ترين الاعيان لظهور المواظفة على ذلك كرج  
المراحة فيه والصعب من الابل ما تريد للاريد جواب لما والظهور  
للنبي ذلك اشار الى ما ذكر من سيرة الخرص على هداية الخلق وقصر  
الحنفي على رجوعهم عن الكفر وما حوى محوري هذا من المعطوفات  
فصلا كاي في محلا ان عليك عرس الاعيان في قلوبهم وبأجمل صد ظر  
بالتميز والمذكوران قوله ان انت الاندلس من اخرج الكلام لا على معنى  
الظاهر قال الشيخ عبد القاهر لما قال تعالى وما انت بمسمع من  
في القبور وكان المعنى ان يقال للنبي عليه السلام انك لا تستطيع  
ان تحول قلوبهم فجعل حال النبي حال من قد ظن انه عليك فلك ومن  
لا يعلم يقينا انه ليس في وسعه شي اكثر من ان يندبر ويخبر فخرج  
اللفظ على ظاهره محجود اذا كان الخطاب مع من يشك فيقل ان انت  
الانديز وحيلة الامر انك متى رايت شيئا هو من المعلوم الذي لا شك  
فيه قد جابا لنفي والاستسنا فذلك لتقدم معنى صاربه في حكم المشكوك  
فقد **قوله** وقوله تعالى قل لا املك لنفسي الايه مبتدأ اجرة منصوب  
في هذا الحال اي وارد على نفي موكله وما انت بمسمع من في القبور ان  
انت الانديز في كونه بالنفي والاستسنا بنا على مثل المعنى الذي ذكره

حيث اعتقد القوم فيه لاصلا به في الامور دلالته على المنافع والمصاير  
كله بملك النفع والصبر وتعلم الغيب فامر بان يقول لسيت هناك وما انتا  
الانديز ويشير لقوم يؤمنون لانهم الذين ينفقون بقتلهم وانذله  
والمراد نذير لكافون بشير للمؤمنين في ذلك في العلم به وليس المراد مجرد  
كونه من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر **قوله** مع مخاطب في مقام الا  
ان يجعل في مقام صفة مخاطب ولا يصير صفة مقام مجاز العايد اليه  
او يجعل صفة خطابه للقامر اي مع مخاطب كان في مقام لا يصير مخاطب  
على خطابه مثل انما ربه يجي في قصر الموصوف وانما يجي ربه في قصر  
الصفة او يحب على الخطاب ان لا يصير على خطابه كقولك انما الله واحد  
وانما الخالق هو الله **قوله** والاصل في انما يشبه ان يكون هذا وجها  
خامسا من وجوه الاختلاف فان باقي الطرق ليس بهذه المثابة ويحتمل ان  
يكون نيمها وحقها لما ذكر من سلوك طريقا انما يستعمل في حكم  
متيسر لك بهنوله تحققة لوصوه حقيقة او ادق يقال اعوز الشئ اذا  
احتاج اليه ولم يقدر عليه ومعنى رزقه يحمله رجاء رقيق القلب والتحفي  
القطف والمبالغة في الاكرام وقوله انما مصعب لابن قيس لرقاب  
يمدح مصعب ابن الزبير **قوله** ملك فلك راقعة ليس فيه  
جروث ولا كبريا **قوله** نفي الله في الامور قد اتم من كان هذه الاتقا  
روي انه كان امو مصعب بقل رجل من صحاب الخنار فقال ما  
ايقع لان اقوم يوم القيامة الى صورتك هذه الحسنه وجهك هذا  
بستضاء به فارتفع بطرا نك واقول يا رب سل مصعبا فيم قتلني قال  
قال اطلق قال يا امير اجعل ما وصيت لي من حياتي في خفض قال  
قد امرت لك بثلث درهم فقال في اشهدا لله واشهدا لامير ان  
لان الرقيات تضمنها قال ولم قال لقوله انما مصعب شهاب الاكيا  
ضحك فقال فيك موصفا للمصنفه وامر بلزومه **قوله** يدعون الخلا  
هو بالنفع الوضوح وصند الخفا والافتنا الاخلاط والاولا ين  
يقال هو من اهلنا فقال الناس اذا لم يعلم ممن هو وصبر عليهم للمدح  
وما قلت في موضع الحال اي لم احكم في حقهم الا بالفضائل والكمالات  
التي علت قبيلة سعد بها وصدق واطلاق الادعاء في فضله الى  
العلم من باب المجازة والخطا العنان ولمناسبة التسليم وقوله له







الجسمية أو الحيوانية أو الانسانية أو النبوية أو نحو ذلك بحسب دلالة المقام لا مجرد صدقه على المستثنى لأن هذا يستلزم على ما هو انتم من الجنس كالمشي للكل والحسب للحي مع أنه لا يبعد حنبه فليست برب بعد جنس رند أحد أو جنس الانسان حيوانا و جنس الحية كسفة وملبساً و جنس المسجد مكانا إلى غير ذلك وفي صفة التي عرضت له في الكلام من كونه فاعلا او مفعولا او ذا حالا وحالات لا يستلزمها وجزاو غير ذلك فاذن في الجنس تلك الصفة ثم اخرج فرد احكم النفي جاعلا العنصر بالبرون كما في ما كان و جنس لسان بالكلام الناقص لانه الشايح في طريق العنصر ولان الامر في الكلام انما هو مثل ما جاء في احد الاريد بن وعلل لا ورمعور المستثنى منه لعدم المحضض واستماع المحضض بالانحصار ويورد عليه انه جفد لا يكون مما يستلزمه كلمة الا كما بعد ان الاستلزام لا يوجب الاستقلال وبه يعلم انه بقدر المحضض من العموم بقدر دلالة القرينة المحضضه فيقدر في ما جاء في الاريد احد وما كسوته الاجية ملبسا ونحو ذلك مما عكس جنسا المذكور **قوله** ولذلك اي لا تستلزم كلمة الاعوم المستثنى منه قوله ان تانبث الفعل في القرآن وفي السنة انما هو بالنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صفة مساكنهم والصلوع حيث يبعد فاعلا والمفعول اليه مسندا والافضد التحقيق المفعول للعام المقدر والذي يقدر فيها يعبر الكل ويصدق في جميع الصور شي من الاشياء ويخص بالحيوان والاشياء او غير ذلك بحسب قرابة المقام وخصوص المستثنى منه وفي قوله تانبث الضمير لتأخر اذ لسان في علم النحو يجعل الفاعل في الاستثناء المفعول ضمرا ليعود الى العام المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الابدال منه كما في حال الذكر وتعام الكلام بل يقطع بانه لا يصدر في الفعل في الاول تانبث الفعل كما ذكر في الكشاف والمصنف لما راي المعنى على سببته المفعول لذلك العام ولم يحوز حذف الفاعل على غير ضمير يعود اليه كما في قوله اذا كان قد افانني اي ما غن عليه وفي قوله ولا تحسن الذين يفرحون بما اتوا من قرا يحسين بيا الغنية فان فاعله ضمير يعود الى جاب وقبل سمي علامة التانبث ضمرا مجازا وقيد بقراءة الرفع اذ في قوامه صفة لفظ كانت مسنداً الى ضمير العقوبة والا حذو في مض واه مساكنهم لا يري على لفظ المبني للفاعل والاسناد الى ضمير مخاطب **قوله**

في بيت ذي الرمة هو طوي النحر والاحراز ما في عن وصفها وما لا الصلوع الجراشع النحر باليون والحا الممثلة والاراي المجحة العنبر بالاعتاب والاحراز بالجم والراد الممثلة والاراي المجحة الدخول في الارض الحرز وهي التي لانبثاتها كأنه انقطع عنها وانقطع عنها والعنبر بالعنبر والصلوع التجمين حرار الرجل والصلوع والاصلاح والجراشع جمع جرح وهو من الابل العظيم ويقال العظيم الصدر المشع الجنين وبالجمله هو صفة للصلوع والمعنى اخمر واهول الركن والحدب النوى بحيث لم يبق منها الا عظام الحب وقد يتوهم الاحراز بفتح الميم جمع حرز **قوله** وهذه المستلزمات بفتح الراء اي لا نور الثلثة التي استلزمها كلمة الاية الكلام الناقص بوجوب تلك الاحكام المذكورة في العنصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحد المفعولين على الاخر وذي الحال على الحال الى غير ذلك **قوله** وكذا اذا قلت ما ضرب الاعمر واريد يعني ان صورة تقدم ٥ المصنوع عليه مع الاداة على المصنوع كذلك في المقتر والساكن **قوله** فتكون الحية مصنوعة على زيد قد اشترنا الى ان المراد في امثال هذه المواضع قصر المفعول من حيث العلق بذلك الذي يبعد مصنوعا والمعنى لا يتغير الحية زيد الى من عدا زيد ان كسوة الحية لا يتغيره **قوله** واذا قلت ما اخترت ليشرا الى المقصر فها من المفعول بلا واسطة والمفعول بواسطة وفي قوله وكذا اذا اردت قلت ما اخترت الاريفيا منكم اشارة الى ان تاخير المصنوع عن المصنوع عليه مع الاداة جاز ههنا ايضا فكما ان في صورة الاصل الشايح غني تقدم المصنوع اذا قلت ما اخترت منكم الاريفيا بديل ما اخترت رقيقا الامنكم كان بينهما فرق ظاهر كذلك على بعد الرفع لعلل اعني تاخير المصنوع اذا قلت ما اخترت الاريفيا منكم بديل ما اخترت الامنكم رقيقا لم يخل عن فرق وهو ان العنصر في الاول على الرق حتى يمنع ان يختار منهم غير الرق ولا يمنع ان يختار رقيقا من غيرهم ولا الرقيق من غيرهم وفي الثاني على منكم حتى يمنع ان يختار منهم غير الرق من غيرهم ولا يمنع ان يختار منهم غير الرق فلهذا بدل كذا فانه لم يقل هذا بديل ذلك ولم يعتبر في مقابلة لم يكن للفرق بينهما معنى وما



يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول بدل الثاني بل  
هو ذات سواء قيل احدها بدل الآخر او لم يقل كلام خال عن التحيل  
وكذا ما يقال ان المراد انك لو قلت بدل ما اخترت الامكنم رقيقا  
ما اخترت الارقيقا منكم علي ان يكون منكم صنفه رقيقا لا معقولا  
بواسطة لا اخترت لم تحل ايضا عن فوق لان هذا ايضا بقدر  
اختيار الرقيق عليهم كما في ما اخترت الامكنم رقيقا اذا لو اخترت من غيرهم  
رقيقا لم يصح قانه لم يختار الارقيقا كايامهم والفرق ان القصير  
في الامكنم رقيقا قصدي وفي الارقيقا منكم لضمي لاد من ضرورة  
وصف الرقيق بكونه منهم وات خبر بان هذا الكلام مع حروجه  
عن الانتظام وبعد عن مقصود المقام غير وانما قصدت اذ الفرق  
بحسب المعنى ايضا ظاهر بين الكلامين وهو في ان في الارقيقا منكم  
يتمتع ان يختار غير الرقيق منهم وفي الامكنم رقيقا لا يتمتع وانما يتمتع  
ان يختار الرقيق من غيرهم **قوله** وهذه الفرق بين  
الامكنم رقيقا والارقيقا منكم نطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر  
وهو السيد الجري في مدح ابي العباس السفاح لو خير المنبر وسنانه  
ما اختار الامكنم فارسا ومن ما اذا قلت ما اختار الارقيقا منكم  
فان معنى الاول ان المنبر لا يختار فارسا من الامكنم ويقتصر رصنا  
واحقان الخليفة عليكم ومعنى الثاني انه لا يختار منكم الارفاقا  
اي خليفة ولا يتمتع ان يختار من غيرهم ايضا فيجوز المقصود ويقل  
المدح **قوله** واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند  
والمسند اليه من متعلقات الفعل في النفي والاستساقا غير في  
في انما والضابط ان يترك القيد الاخر من الكلام منزلة الوارفع  
بعد الا فيكون هو المقصود عليه ولا يجوز ههنا ما جردته في ما  
والامن تاخير المقصود وتقدم المقصود عليه فلا يقل في الخاضع  
رند عمروا انما ضرب عمروا زيد كما كنت تقول ما ضرب الا عمروا زيد  
ولا في انما ضرب عمروا زيد انما ضرب رند عمروا كما كنت تقول ما ضرب الا  
زيد عمروا وذلك لان ما والا اصل في باب العصر لكونه موصوفا له  
بالاصالة من غير اعتبار بضم النفي وانما على مناسبه ومفيد له  
قطعا من غير احتمال واختلاف وانما كان كالفرع عليه لكونه العصر فيه

ينصن معنى ما والا ومعونة اقامة الدليل ومرتبة الفرع ينبغي ان  
يحط عن مرتبة الاصل لان تقدم المقصود عليه وما جرد المقصود  
اي ما والا غير ملتبس لان ما بعد الامتيعين لكونه المقصود عليه  
اكتفى ما كان وفي انما ملتبس لانه لاد لالة فيه على بعين المقصود  
عليه سوي كونه الجزء الاخير فاذا قد مر ذلك التيسر فوله لا تصنع  
نبي بيان لا عرفه وامض عطف عليه وغيره فاع على لفظ اسرار المعقول  
مطل من فاعل امض وترك او بيان لما اذكر لك والمراد بالقيد الاخير  
ما يكون من متعلقات ذلك الكلام بالذات حتى لو كان من جملة قيود  
الكلام موصول صلته يشتمل على قيود او موصوف بصفة هي جملة  
تشتمل على قيود والمترك منزلة المستغنى منه هو ذلك الموصول او  
الموصوف لا القيد الاخر من قيود الصلة او الصنفه مثلا في انما جاني  
الرجل الذي اكرمه يوم الجمعة المقصود عليه هو الرجل ولا تقتصر اي  
انما عليه اي على ما والا ووجه افراد الصنفه لا يخفى **قوله** وكذلك  
قد راي مثل ما عرفت وقد رت في غير المبتدأ والخبر فاعرف وقد راي  
ليكون المتأخر من المبتدأ والخبر منزلة الواقع بعد الاخر اذا اردت ان  
انما وطريق العطف بلا اجل المعطوف عليه هو الجزء الاخر بالمعنى الذي  
سبق حتى ان المقصود عليه في قوله تعالى انما السبل على الذين ليسوا ذنوبك  
هو الخبر لا شيء من احوال الصلة والمعنى لا على الذين ليسوا ذنوبك وفي قوله  
زيد ياخذ لا يعطى دلاله على ان لا العاطفة تقع في موقع عطف لا يعطى  
ضيق زيد جاد لا ذهب ويؤمر ولا يعقد ولي فيه نظر **قوله** ومن هذا  
اي من كون القيد الاخر بمنزلة الواقع بعد الاخر لا تطلع على الفرق بين  
انما يخشى الله من عباده العلماء على ما في التبريل وبين ان يقول انما يخشى  
العلماء من عبادة الله ومن عباده حاله من العلماء قد مر واخره كان جوار  
عود الصبر في قوله من عباده الى الله لما ان مرتبة المقصود لا تقدم على  
الحال وان كان من الفاعل ومحاجب التنبيه له ان ما ذكر من كون القيد  
الاخر هو المقصود عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستقادا من انما  
واما اذا جعل من غير كالتقدم وجمع بينه وبين انما للتاكيد والعبرة  
بالقيد ثم مثل انما انما قلت هذا وفي شعراي الطيب اساميل تزدح  
انما لك ذكرها **قوله** فان قيل المقصود عليه اعني انه هو القيد



الآخر من الكلام وان قدم في الذكر قلنا فيلزم ان يكون المقصود عليه  
 انه هو القيد الآخر في مثل امالك هذا هو الخبر وليس كذلك على ما طالع  
 انه في معنى امالك هذه احوال ذلك **قوله** لا يقول ما جاني عن زيد لا  
 عمرو كما يقول ما جاني الاربع لا عمرو وهذا التوضيح لعدم مجامعة الاربع  
 والرواية لا عمرو وبالفتح عطف على خبر وفيما جاني الاربع لا عمرو والخبر  
 عطف على زيد لانه الواقع موضع ما بعد لا وقد يقال ان موقعه الرفع  
 لانه البدل بمنزلة ما بعد لا وانما اجر لزوم الامانة اليه وانتقل اعرابه  
 الى المضاف **قوله** واعلم ان مهند تروي بالسند يدي من مهند تلامذ  
 سيوتيه وخصته واصحته والتخفيف من مهندات الفرائس بسطته ووطاة  
 كل شأهد اي حاضر معان بناؤها اي بنا القواعد بمعنى البناء عليها اضافة  
 بابني ملاسة والحدق بالكسر مصدر حدق الصبي القزبان والحدق  
 حدقا وحدقا وحدقا وحدقا فاذا امره به بنجت الطريق بيته واوضحته  
 اخذت بك اي اخذت المناهج والبالا كيد مثل حذبه واخذ بالخطا  
 والمهمل الممان لا اعلام فيها والنقص موضع النقص وهو الاخذ على  
 غير الطريق بما بعدتك عن الحمل متوجها واصلا اي قابلا الى الطريق المستقيم  
 للاجن الى المتغير اللون والطعم والطريق والمال الذي طرقت الدواب وحما  
 وبالت فيه وما من راجع عند باكان او عند باب الغليل حراة العطنش  
 اغلاها علامات انحتها فصدتها واعمدتها الضلالة حاصل في صناعات من  
 الهمة يقال للذكر والاني مشودة مطلونه وحذرت اي جمعت الاعلام  
 وحشدوا والما جمعوا حذوت عليها فست وقد رت الكلام على منوالها من  
 حذوت النعل بالنعل اذا قدرت كل واحدة على صاحبتها الشار العنم اي الالة  
 وهي اسر من زلسر طين او منطق زلالا وبست عطف على انصت يد الخطل  
 ان تصرف فيما يصرف اليك عنائك والعابا الى الموصوف اعني امثلة في الشرط  
 اعني مقدمات عليها والاطهر ان فالعل انت حملا لامتله اي صفت الامتله  
 بصرف يد الخطل وهو المنطق العا سبب المضطرب وقد خطل في الكلام  
 بالكسر فخطل اي اخطى كقوله تعالى وبياي الله لان تم بوز وفي كلامهم  
 ابا الله ورسوله الا يا بكر **قوله** ثم اذا كنت اي بعد ما مهدت لك وبجيت  
 ومثلث اذا كنت من اهل الذوق والطبع جمعا وقد عرفت فيما سبق معنا  
 والذوق بينهما ونصحت القوان عن علم وتامل في تراكيبه ومعاينه اطلعك

اطلعك تلك القواعد والمناهج والامثلة مع الذوق والطبع على ما  
 يوردك في كلام رب الغن مؤا ردا للسأط وعلى كشف القناع عن وجه  
 الاعجاز في نظر كلام رب الغن وعلمت بالمفصل على ما علمت اجالا من  
 اختيار بلغة ذلك العصر المفاضة بالسيوف على المعارضه بالحروف ونحوه  
 من البلاغة حيث لا يتأتى للسرا لانيان بما يوازيه اويده الله وانما اشترط  
 مع تلك القواعد والمناهج والامثلة الذوق والطبع لانها ملاك الامر  
 في علم المعاني بخلاف سائر العلوم فانه يكفي فيها الفهم والادراك وملا  
 الامر بما يملك به الامر ويقدر عليه وخطي بالشيء صادره اخطائه والطالب  
 القافية والمزية يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غنا ومزايه  
**قوله** وما تقدم وما تأخر من المسائل الماضيه والايه ولم يخطأ  
 بغيره من شغفه وكذا ولا واخر الاغرو ولا تحجب وعزوت غجت  
 والصبر مسفر مضى **قوله** هذا اذا انجز بريد انه قد سبق تفاصيل  
 الاحوال المتعلقة باجر الخبر وانتظام الحلتين وما في ذلك من الاجراج  
 لا على مقضى الظاهر بان يراوده معنى الطلب وهذا وان سبق اليه  
 اشارة ما في بحث الفضل والوصول لكن لا على التفصيل وعلى وجه بيان  
 التكت فيه فاحتم الى اخر قانون الطلب ليكون الفهم اقرب وهذا اخر  
 الكلام في شرح قانون الجز ومضايها من فؤونه الوطو كانه الموفق للعين  
 وانا اسيل التوفيق لشرح الباقي وبه استغنى **قوله** القانون الثاني  
 قد جعل القانون الاول حبيد اجز فيما يتعلق بالجز وهنا قد ذكر المعلق  
 بالطلب بقوله وهو قانون الطلب فكانه جعل الجز المحذوف اسمر  
 اشارة الى هذا ومن علم المعاني حلال منه وقوله ومن تنوعه عطف  
 على من بيان وافي بلفظ من لا لا يوههم عطفه على الطلب والمعنى من ان  
 تنوعه اي انقسامه الى اقسام مختلفة الحقيقة ولم يخرج في عطفه نفسه  
 الى اعادة من ولا الى تقدير بيان وقوله وكيفيه عطف على ابوابه اي  
 التنبيه على كيفية توليد الابواب لما سوي اقتلها اي اضل كل باب بمعنى  
 الا لكل باب اضلا يتولد منه فروع وتناجح فلو قال لما سوي اصولها  
 لكان اولى الا لانه احتمل عن ان يتوهم ان لكل باب اصولا وهي الى المقدم  
 التي يستدعي المقام ذكرها امورا ربعة الاول بيان ما لا بد للطلت  
 منه الثاني بيان انقسامه الى اقسام ثلاثة التنبيه على ابوابه الرابع



بيان كيفية توليد كل باب لتساج امتناع اجرايه على اصله فلتستكمل في اربع مقامات  
 اما المقام الاول فهو انه لا بد للطلب من تصور اجمالا كصور شيئا او مقصلا  
 كصور قيام او سقوط او حركة او سكون نوعي او محلي لا امتناع طلب المحل  
 المطلق ومن مطلوب اذا لا يصل طلب بدون مطلوب لكونه ليس به اطلاق  
 والمطلوب ومن كونه المطلوب غير حاصل وقت الطلب اذ لا معنى لطلب ما هو  
 حاصل ولكن هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلاثة مقرر عندك  
 كما صلا في عقلك كما يدق عليه عن قريب بعض الاحكام سها كيفية توليد  
 التساج **قوله** والطلب اذا تاملت نوعان اشارة الى المقام الثاني يعني ان  
 الطلب بالذات ينقسم الى قسمين لانه اما ان يقتضي امكان حصول  
 المطلوب او لا يستدعي امكانه سواء استدعي امتناعه ولا يكون اعم من  
 استدعا الامكان واما اعتبار المصنوع لانه لا يتم الا بخلافه ولا لا نوع  
 الاول هو التام وهو اعم من ان يكون التام محالا او ممكنا مستعدا واما  
 فقد مر القسم السليبي اعني الذي لا يستدعي الامكان وجعله النوع الاول  
 لانه باب واحد والثاني ابواب اربعة فهو منه عتلة البسيط من المركب  
 واما اشتراط التام لانه في بايدي النظر بما يد هل يتصور ان الطلب  
 لا يكون الا لما هو ممكن حصوله والطلب باعتبار متعلقة اعني المطلوب ينقسم  
 ستة اقسام لان المطلوب بعد ما علم بالضرورة لا يكون الا حصولا مريما  
 من ثبوت او انتفاء وانه لا يدفد من صورته اما ان يكون حصول ثبوت  
 امر متصورا وحصول انتفاء امر متصور وضرورة انه لا واسطة بين الثبوت  
 والانتفاء بتناق العقلا واما الواسطة عند البعض بين الوجود والعدم  
 بناء على ان الوجود احسن من الثبوت لا محسولة او امدق وان الحال ثابت  
 ليس بوجود ولا معد ومرتبة الحصول اما ذهني او خارجي بتأمل راي الحكماء  
 في ان الادراك يحصل للصوت عند العقل لا راسما فيها كما في ادراك  
 الكلمات او في بعض الاله كما في ادراك الحريات وتمام حقيقة في الكسرة  
 المحكية فالمطلوب بهذا الاعتبار يخضع في رتبة اقسامه لانه اما ان  
 يكون حصول ثبوت او حصول انتفاء وكل منهما اما في الخارج او في الذهن  
 وهذا معنى قوله حصول في الذهن وحصول في الخارج ثم الحصول في  
 الذهن وهو معنى الادراك والعلم اما ان يكون متصورا او بصديقا لانه  
 ان كان ادراكا لم يرفع نسبة تامة لانه من حيث تصور هذا المصنوع من

حيث الادعاء والقبول لها قصد يق والاف تصور على ما نرى في موضع  
 بقا صلبه ومبا حته فتصير لافسار مسته ا حصول تصور في الذهن  
 حصول تصديق في الذهن من حصول انتفاء تصور في الذهن من حصول  
 انتفاء تصديق في الذهن من حصول ثبوت تصور في الخارج ا حصول  
 انتفاء تصور في الخارج واما المقتضى فانه لا ان تصور والتصديق من اقسام  
 العلم الذي هو حصول في الذهن لانه اقسام الحصول في الخارج وهما  
 اثبات احدها انما اذا انقسم الحصول في الذهن الى التصور والتصديق  
 كانت اقسام المطلوب تصورا او بصديقا بثبوت متصورا وبانتفاء  
 لا حصول ثبوت تصور او تصديق وحصول انتفاء تصور او بصديق وثانها  
 ان حصول انتفاء التصور والتصديق قط لا يكون مطلوبا ولا هو  
 شي من ابواب الطلب ومعلوم ان هذا الشارة الى الاستفهام والبيان  
 المطلوب فيه قد يكون حصول التصور لشي وقد يكون حصول التصديق  
 بثبوت او انتفاء فلا معنى لكون المطلوب حصول انتفاء تصور وتصديق  
 في الذهن وثالثها انه جعل احد قسمي المطلوب حصول انتفاء متصور  
 والحصول هو الثبوت فيكون للانتفاء ثبوت وهو باطل بالاتفاق واما  
 الكلام في صحة ان يكون لثبوت المتصور رايها انه جعل احدا اقسام  
 المطلوب حصول ثبوت تصور في الخارج والتصور اما مثبت في الذهن  
 لاجل الخارج وان اريد بالتصور المتصور اعني الشيء الذي للحققة التصور  
 ويكون له الصورة الذهنية وهو مما ثبت في الخارج فيبقي ان يكون  
 التصديق ايضا كذلك وينقسم الحصول الخارجي ايضا الى التصور  
 والتصديق بهذا المعنى وتصير لافسار ثمانية ولا يتصور في الستة  
 والحوادث عن الكل ان المراد بالتصور والتصديق عند تعداد الاقسام  
 هو المتصور والمصدق به فالمطلوب بالاستفهام يكون حصول الثبوت  
 او الانتفاء للحققة التصور والتصديق بمعنى هذه ذلك والعلم  
 به ويصح حصول الانتفاء في الذهن بمعنى هذه وفي الخارج بمعنى انتفاء  
 الذات لانه قد انتفى عنه الشيء وذلك في الشيء بقاء لا يقتصر  
 والمطلوب ان يحصل للحاطب الانتفاء بعد عدم القيام ولو بمعنى ك  
 كنه النفس عن القيام التصور والقيام والعقد قد يطلب حصوله  
 في الخارج كما في ثمر واعتد ولا يتصور ذلك في المصدق به ولا شيء



من ابواب المنطق لحصول مقصود القضية من حيث انه قضية في الخارج  
وهذا القدر كاف في هذا الكتاب وله زيادة كحقيقة موضعه **قوله**  
وطلب حصول المقصود في الذهن جواب سؤال نقرب ان المقصود حاصل  
في الذهن فطلب حصوله فيه طلب حصول الحاصل وتعين الجواب ان تصور  
الشي قد يكون فكيفه حيث يتميز عن جميع ما عناه وهو غاية التفصيل وقد  
يكون بوجه مما مترقا في العموم الى شيء ما هو غاية الاجمال وما بينهما اجمالك  
بالنسبة الى ما تحت من الخصوص وتفصيل بالنسبة الى ما فوقه من العموم فغنى  
طلب حصول المقصود في الذهن من طلب حصول تصور اخر له مستعمل على نوع  
تفصيل بالنسبة الى التصور الحاصل حال الطلب ولا يكون ذلك طلبا  
لحصول الحاصل بل حصول ما ليس حاصل فيكون مرجع الطلب الى تفصيل  
مجال على الاطلاق كشيء ما او تفصيل مفصل بالنسبة الى ذلك المجال  
كالجسميات والحيوانية والانسانية او غير ذلك ووجه رجوع الطلب الى  
ذلك ان الانسان اذا صح منه الطلب حصول شرطه الذي هو الادراك  
والتصور بطريق اجمالي على الاطلاق كالشيئية او بطريق تفصيل بالنسبة  
الى ذلك المجال وان كان اجماليا بالنسبة الى ما يطلب ثم طلب حصوله في الذهن  
كذلك ادركه اجمالا وتفضيلا بالنسبة ومعلوم ان طلب حصوله الحاصل  
ممتنع فبالضرورة يتوجه طلبه الى حصوله من غير حاصل وهو تفصيل المجال  
او تفصيل المفصل بالنسبة اذا تصور نفسه حاصل وكذا تصور ما هو اجمالي منه  
**قوله** اما النوع الاول شروع في المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب  
الطلب بعبارة بيان لانه نوعا والتمهيد لهذا التنبيه وقد سبق معنى التمي  
معلوم بالضرورة مستغنى عن التمهيد فان قصر صفا على التمثل شيئا الى  
تسمية المحال والمستبعد لما تقدم من ان عدم استبعاد الاحكام ليعلمها  
وجعل الاستغناء والامر والهي والنداء من النوع الثاني ضرورة استدعاها  
امكان المطلوب وكان مقتضى سوق كلامه ان يقول واما النوع الثاني  
والاستغناء والامر والهي والنداء الاله عدل فيه لانه لا دليل على انحصار  
في الاربعة سوى الاستقرار الذي لا ينفيد الا لظن قاجري كلام على وجه  
لا سبل فيه بالمنع ولم يحسن مثله في التمي **قوله** فالاستغناء لطلب حصول  
اي حصول امر ما في الذهن والامر الذي يطلب حصوله في الذهن اما ان يكون  
حكما بشي على شيء بالاجاب او السلب والامتناع والافضال كما في الشرط

او لا يكون كذلك والاول اي ما يكون حكما بشي على شيء هو المقصد في الثالث  
اي ما لا يكون كذلك وهذا يوافق ما يقوله ارباب التحقيق من ان العلم  
ان كان ادعانا وبولا للنسبة التامة بالمعنى الذي يقال له بالفارسية  
كروية فنقصه بقى والا فتصورا اذ اريد بالحكم ذلك الادعاء الذي  
يحمل في النفس بعينه حيث تصف به النفس لا بصورته الامراكية حيث  
لا يوجب الامتناع كما في تصور الحوان الا يري اننا لكان في تصف بالكلية  
في نفسه ولا تصور وتصور الامتناع بحصول صورته في نفسه ولا تصف  
به وان اريد بالحكم تلك النسبة التي تنقل وتصدق بها فالمراد ان حصولها  
في الذهن هو التصديق وحصول غيرها هو التصور وان اريد بالتصور المقصود  
وبالتصديق المصدق به فيصم من غير تقدير الحصول اي تلك النسبة اجماله  
في الذهن من حيث الادعاء انها هي المصدق به وغيرها من حيث الحصول في  
الذهن هو التصور واما قوله ويمتنع انفسا كالمصدق بقى عن التصوري  
وجوده به ونه لا امتناع وجود النسبة بدون المنتسبين وتعلقها بدون  
تعلقها ولا يمتنع انفسا كالتصور من التصديق اي وجوده بدون عدم  
علاقة للزوم ولان المنتسبين قد يوجدان به ونه النسبة والشرط  
بدون الشرط فتنبيه على فايد من غير ان يكون لها تعلق بمقصود المقام  
وياتي الكلام واضح وقوله كعبه شيت كما نه يشر الى ان البتوت والتحقيق  
والوجود الفاظ مترادفة لا كما يزعم عادة المعتزلة من كون الوجود اخص  
وان الحال والمعدوم الممكن ثبات قبل جعل المحكوم به في قولنا ليس الاطلا  
ثانيا هو الانشأ نظرا الى انه في قولنا الانطلاق منتفعا والانشأ  
محكوم به في قولنا والذي يلوح من ثبوت قوله او ثبوت كذا الله عطف على  
نفس الثبوت او انشأ كذا عنه ومن قوله فيحكم بتموت القرب لا بطلافا  
او بانساقا القرب عنه ان ليس المراد بالحكم بالثبوت والانشأ ان يجعله  
المحكوم به بمعنى المسند في عرف النحو والمحول في عرف المنطوق بل ان يجعل  
متعلق الحكم كما في قولك حكمت بهذا الحكم وهذه النسبة وتلك القضية  
وبان زيدا منطوق ويكون زيدا منطلقا وعلى هذا معنى قولنا ليس الاطلا  
الانطلاق ثانيا الانشأ محكوم به صرحا من غير ان ياول فنجعل الانشأ  
محولا لكن قوله والنوع الاول اي المقصد بقى الذي يكون الحكم فيه بالثبوت  
او الانشأ مطلقا لا يحمل الطلب الا في المقصد بقى بانه يقال هذا الاطلا



ثابت أو هل الانطلاق متوقف والمستند اليه بان يقال فالانطلاق في المستند  
وهو نفس الثبوت والانطلاق كونه مروباً مستغنياً عن طلب تصور على ما تصور  
من ان تصور الوجود والعدم بدعي يشترط ان المحكوم به هو المستند المحرك  
لانفس القضية والحكم لا الكلام لا يخرج عن اضطراب ما بالجملة فيه اشار الى  
ما يقال ان كلام الوجود والعدم قد جعل محمولاً لقولنا ان الوجود او عدمه  
وقد جعل رابطاً كما يقال ان الوجود له الكابية ما ويقدم وان كلمة هل قد تكون  
بسيطة يطلب بها ثبوت الشيء ونفيه مطلقاً اي من غير تعيين ثبوت شيء  
او انقائه عنه وقد يكون مركبة يطلب بها ثبوت الشيء للشيء او انقائه عنه  
كما يقال هل الحركة موجودة او ليست بموجودة وهل الحركة دائمة او ليست  
بداية ثم الاحتمال النوع الثاني للطلب في التصديق وطريقه لا يستلزم  
جوابه في كل فرد حتى يرد مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والوجود غير العلم  
**قوله** اما حصول انتفاء امر مضمور قد مر مع انه قد مر في الذكر الامر على ان  
لما فيه من الخفاء والاختلاف فكان بالبيان والاهتمام بالشارح في ذلك  
ان حصول الانتفاء في الخارج يرى في الظاهر كالحال لان معناه ان يتصف  
المفاعل بعدم ذلك الفعل ووجوده من انعدامه وانهم اختلفوا في ان  
معنى النفي طلب ترك الفعل وتعيينه او كلف النفس عن الفعل وكونه لطلب  
حصول شئ المتصور في الخارج اما هو على الاول واما على الثاني فهو لطلب  
حصول ثبوت التصور اعني الكف كما في الامر وانما قال كقولك للمحرك  
لا تتحرك لان كلام الامر والنهي وان جاز قطع الواضح كما في قولك للسائر  
تحرك وللمحرك لا تتحرك ولا اتصال الواضح كما في قولك للمحرك تحرك وللسائر  
لا تتحرك لكن الاصل السابق للفهم الشايع في الاستعمال هو الاول انتهى  
**قوله** فانك في الاستغناء تطلب ما هو في الخارج اشارة الى ان الحاصل من  
الشيء في الخارج عينه وفي الذهن فن نقش له وصورة ومثال والحصول الاول  
وجود متماثل والثاني وجود غير متماثل بميزة الطل للشيء بالاستغناء من  
طلب لئله وجود عيني في غير النفس كالتصوير في النفس والعلم وجود غير عيني  
في ذهنك كما تقول ما القيام وما العلم وذلك ان المعاني القائمة بالنفس  
كالعلم والحلم والجهل والكرم قد حصلت في النفس باعيانها حيث تتصف النفس  
بها وقد حصل بصورها ولا يتصف كمن تصور معانيها من غير انصاف بغير  
كالو من يتصور الكفر والكرم يتصور الجهل فتقول القائل ما العلم طلب ان

يحصل

يحصل في ذهنه صورة العلم الموجود في العقول المتصفة به وبما سواه  
من الامر والنهي والنداء يطلب لئله انتفاش في ذهنه ووجود غير متماثل  
ان يحصل وجود متماثل في الاحكام كما في قمر واقعدا وفي النقوش كما في  
اعلم وانهم يقولون في الاستغناء يطلب ما هو في الخارج معناه حصول ما  
هو في الخارج والا فظاهر الكلام على القلب اي يطلب ما هو في الخارج من  
حصول نقش في ذهنك **قوله** وتوفيق هذه المعاني من بحث المتصور  
والتصديق وانقسام الحصول الى العيني والذهني والاتفاق على غير الوا  
بن الثبوت والانقطاع مع الاختلاف فيما بين الوجود والعدم وانتهى  
معنى التحقيق والثبوت والوجود واحد وانتهى هل الادراك بالانتفاش  
وحصول الصورة وغير ذلك يستدعي مجالا اي موضع جوف لان كالعلم  
المنطقي والطبيعي واللاهوتي غير مجازات هذه او هو علم المعاني ومعنى  
توفيقها ايها حتم ان يبين تفاصيلها واحكامها وشروطها ويقم الأدلة  
على ما يحتاج منها الى الدليل وينفع الشبهة **قوله** واذ قد عرفت شروع  
في المقام الرابع اي واذ قد اطلعت على بيان ما لا بد منه للطلب وعلى بيان  
تنوعه وعلى التنبيه على ابوابه فتبين كيفية تفرع فروع الابواب الخمسة  
عليها على طرق الاحكام هو الحري بان يكمل فيه والحد برهان بطلحك عليه  
واذ يتناول مضمون الجواب اعني فيما حري ان يبين كيفية موضع الحال  
والمعنى بتبين جواب هذا السؤال وما يتفرع فاعل يتفرع وعلى سبيل معلوم  
ببين واذ لا بد منه اي من تبين كيفية التفرع عليه فيما حري ان يبين  
بعض الفصول متداخلة في اللام في لتلا وتقا اي لتلاوة الفصول  
اضافة المصدر الى فاعله متعلق بضمها وما يترب معقول تلا وتقا هـ  
وهناك اشارة الى علم البيان متعلق بتلا وتقا او الى باب التفرع متعلق  
بالنقصيل ومعنى صان تلك الفصول هذه التفاصيل انا فنقصوهم  
على انما امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها اجريت على معان تناسبا  
معانيها بحسب قواها المقام ونضرب لذلك امثلة يشتمل كل منها على  
بيان معنى مناسب للمقام واما ان ذلك كتابه او مجاز ومن اي اقتضاها  
المجاز وما وجد العلاقة فيه وكيف تفرع الاستغناء البهيم والتشبه  
بغير فصول المجاز والاستغناء من علم البيان وذلك كما تقرر في بحث الاستغناء  
التيهية كجنية استغناء لعل المعنى العرضية **قوله** كما اذا قلت لمن هنك

سطة



هذه اي حركتك حركته او قصدك قصدك والحال ما ذكر من كون الخطا يكون  
 محالا او بمنزلة في الغد عن الوقوع وقوله فيطلب بالصواب للنفق  
 المدلول عليه بقوله امتنع كانه قال لا يمكن اجرا التقي على اصله فطلبنا  
 من صاحبك حال كونك حديث غير مطوع في حصوله كما في التقي لا يطلبه مطوعا  
 في حصوله بمنزلة قولك حدثنا وحلاخذني الا انه عبر عنه بلفظ التقي قصدنا  
 الى تشبيه خاله بحال من لم يوقع من صاحبه الحديث ولا له طاعة عنه في  
 حديثه قصدنا الى اظهار الشكوي وان صاحبه قليل الالتفات اليه والاهتمام  
 بحاله وبالحادثة معه او الى ان صاحبه عظم القدر رفيع المرتبة لا يوقع منه  
 المحادثة بل يعني كسائر الامور المستبعدة بالاحالات **قوله** ولذا  
 اذ قلت لم يقل او كما قلت لان لو لم يست من الابواب الخمسة واذا هو شرط  
 ولدعوة القرينة معنى التقي فان لو في الاصل بقدر غير الواقع واقعا  
 فيما مضى من الزمان وهذا بالنظر الى المستقبل يناسب معنى التقي حين دخلت  
 على المضارع وانصب في جوابها المضارع كما في جواب الاسماء التي من جملتها  
 التقي دل ذلك على انها ليست على حقيقة بل على معنى اخر ياسبها وهو هنا  
 التقي بذكر على سبيل الاستطراد ومناسبة لغة سبب توليد لعل معنى  
 التقي تشيها له بليت بقرينة نصب المضارع في جوابه والافعال ايضا ليس  
 من الابواب ولذا لم يقل او كما قلت وقوله في مكان لا يسع امكن الصدق  
 اي لا يحيط به ولا يشمل عليه للقطع بعد ما الشنيع حينه فيمتنع ان يكون  
 قولك هل يمتنع لطلب قصد ينك بوجود الشنيع ويتبع جمعة  
 القرينة كونه للتقي واظهار رحمة الشنيع مع عدم التوقع وقوله من شنيع  
 مبتدأ بزيادة من ولي حراما وقابل بالظرف لاعتقاده على الاستفهام  
 وقوله فيما بعد متعلق بالوقوع اي حال كونك طالما حصولا لوقوع في الامر  
 الذي تنفذه لو وهو قول من ما ليس بواقع واقعا **قوله** امتنع ان يكون  
 مطلوبك بالاستفهام في قولك لا ينزل هو قصدك بحال نزول صاحبك  
 من انه ينزل او لا ينزل ويقوم عند نزوله لانك تعلم ذلك وتقطع به وهذا  
 معنى قوله كونه اي التصديق بعد النزول حاصل حيث تراه لا ينزل  
 فلا يمكن حله على حقيقة الاستفهام ويتولد منه معنى الغرض اي غرض  
 النزول عليه واظهار انك تحب ان تتركه عندك اي غرضه افعلا تحبه  
 انت ومن الغرض ما قيل ان الحق يصديق صاحبك اياك في قولك لا ينزل

هذا هو الذي  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

بان يصيدك بحال نزوله صاحبك وهو انه لا ينزل ويقول بل لا اترك  
**قوله** علمك بحاله اي حال لا يبدأ وهو انه واقع البتة فلا معنى  
 للاستفهام عنه وطلب العلم به **قوله** او غير نفسك اي اذا قلت  
 يدل هل يجوز الانفسك هل يجوز غير نفسك فانه معناه وظاهره  
 طلب التصديق بان هو الاب غير محقق الا ان وليس المراد ان هل يجوز  
 الانفسك او غير نفسك مثال واحد معناه التردد في ان هو انفسك  
 نفسه ام لا على ما قيل وكان جعل غير نفسك عطفا على نفسك اي الا غير نفسك  
**قوله** او كما اذا قلت لمن ينسب الادب الى ادب فلا لا امتنع ان يطلب  
 العلم بما يملك فلا لا فيه نظر لان الاستفهام لو كان على حقيقة بل لمره  
 يكن لطلب العلم والمصدق بقى بالتاديب بل بعد ما دخل الاستفهام  
 هو في التاديب لا بثبوته فالوجه ان يقال امتنع ان يطلب العلم بانفسك  
 ولا يرد هذا على قوله في اما ذهبت امتنع الله هاب عن توجب الاستفهام  
 اليه لكونه معلوم الحال لان المعنى ان الله هاب بمتنع ان يستفهم عنه  
 اثباتا ونفيا لانه معلوم الاتفاق قطعا فلا وجه لطلب التصديق به  
 بانفسك كما لا وجه لطلب التصديق بثبوته وكذا الكلام في قوله الا  
 عرفك امتنعت معرفتك عن الاستفهام اي عن ان تستفهم انما هل وقعت  
 ام لا للقطع بوقوعها كما امتنع الله هاب عن الاستفهام للقطع بالوقوع  
 وكانه اراد ان يمتنع ان يطلب العلم بالتاديب وقوعا او لا وقوعا وثبو  
 او انتقا والحال ان العلم به حاصل وقوعا وثبوته وحسنه لا اشكا  
 واما الكلام في اجبتي واقادته المقر بمعنى التحقيق والتثبت فظا  
 معنى من المقام وسوق الكلام للعارفين بخواص التراكب الواقفين على  
 الطرق والاساليب وكذا الكلام في سائر الموقلات قال قول بان لا  
 سلم ذا اول ولا يجوز ان يكون كذا مما لا يلتزم اليه ولا يفرج عليه لكونه  
 خارجا عن قابض هذه الفن من الابتناء على المناهيات والاستناد الى  
 الاعتبار بل الصكات **قوله** او كما اذا قلت لمن يدعي امر بعد ما  
 ذكر من موقلات التقي السؤال ومن موقلات الاستفهام التقي والعرض  
 والجزر والتوخي والوعيد والاستبطا والخصص والتخي والتخي  
 والتقرير احد في الثلاثة الباقية فذكر من موقلات الامر التخي  
 والتهديد ومن موقلات التقي التهديد ومن موقلات النداء الاكراه والاطل



ما سوى ذلك الى الادمان السليمة والطباع المستقيمة والتبع لتركيب اللفظ  
 والنظر في كتاب الاصول واسماء الحرف المولدة بان جعل ما ذكره بالنسبة الى  
 ما لم يذكره بجزء المصباح من الاصباح في فاضة الضو وحاصل الامر انه اذا  
 تعدد راسي من الابواب الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة فربه  
 ما لغة عن رادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى الجازي الى قرآن اخر  
 يختلف باختلاف الاحوال والقامات ثم توجب ضلته الذي هو المصير الى  
 ذلك المعنى الجازي فعلا له آخر كالانكار والتوحيج على ما هو من مذهبهم في التولية  
 فالمولدة هي محمولات المعاني الجازية وغاياتها وقد صرح في بعض الامثلة  
 بالمعنى الجازي مثل الاحتمالات التي لا تستحق الاثبات اما بتسلك الدهاب  
 انظمتي لا اعرفك اعرفك لا ادر الشئ لا تكتمت لامي اي لا شئ به وعدم  
 الامتثال لا يستلزم عدم المبالاة لتعني حقيقة التي بل ربما يكون الامر  
 اخر وسكت في البعض بخلافه والاسياق الذي اليه ولم يتغير هو ولا غيره  
 للعلاقة في ذلك ومبنى الكثير على السببية والذمور **قوله** الباب الاول  
 يريد ان كلمة ليت موضوعه لان يستعمل في معنى الاشياء وعند صفة ما خلاص  
 لفظ التمتي فانه موضوع لمعومه المصدري ويجل في مثل تميم وتغني  
 فانه لا جازي بذلك وعن فانه لا يدره فليس شئ منها للمعنى وكيف تصور ذلك  
 وهي افعال وليت حرف **قوله** على فادتها الوجه ان يكون من  
 جزا الجزي الوجه في فادتها ما سبق من انما الاستماع حلما على معانيها  
 الحقيقي بولدان معنى التمتي فلا يرد ان اشكاله اقل قولنا ان الكلمة الموضوع  
 للمعنى هي ليت في شكل حروف المقدم والتخصيص حيث يفيد معنى  
 التمتي فاجاب بان ذلك ليس بحسب الوضع بل بالتولد من هل ولو كان بطريق  
 للذمور عند التركيب مع لا وما المراد من محال في ما اذا كانت مفردتين  
 فان ذلك بطريق الجواز وهذا معنى قوله مطلوب بالترام التركيب التنبيه  
 على ان ما هل معنى التمتي وهو حال من صدر منها والعابده مصرح او من صدر مركبة  
 والعابده محذوف اي بالترام التركيب فيها وفوق اخر ان المقصد من بعضها  
 معنى التمتي يكون عند الاقدام الى فادة معنى التمتي وعند التركيب الى ان يتولد  
 منه في الماضي التمدد على الترك وفي المستقبل التخصيص على الفعل والبداهة  
 بقوله متولدا منه معنى السؤال والتخصيص وانما اعتبر توسط التمتي في  
 ذلك لكونه ادخل في المناسبة وانما قال بهذا الاحتياج والتركيب لكونه

ولو

الضبط والنسب بقواعد الوضع وانما ذكر بلفظ كان لكونه قوله بالراي  
 وميلا الى الاشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب وهم يستعملون لفظ كانت  
 في مثل هذا الموضع كما يقولون الاسبه كذا ويشبه ان يكون كذا وفي قوله  
 مركبة مع الاو ما سماح لا يخفى والاحسن مركبتين مع لا وما او مركبة منها  
 ومن لا وما **قوله** الباب الثاني قد عرفت ان معنى الوضع للاستفهام  
 الوضع للاستفهام لا الوضع بآراء معنى الاستفهام مرعي كما انما لفظان  
 مترادفان كيف وبعض كلماته حرف كالهمزة وام وهل وبعضها اسم  
 كالنواقي **قوله** وهذه اللغة ذهب بعضهم الى ان ايان ليس من الاسماء  
 الاصلية في الاستفهام بل مركبة من اى واوان والاصل اى واوان فخذ  
 الهمزة من اوان والياء من اى فصار ايان فقلية الواو ويا واد غمت فيها  
 الياء فصار ايان والاكثر وانما يؤخذ التركيب لما فيه من كثر التصرف  
 مع كون الاسم غير متمكن ولم يثبت فيه التركيب والاشتقاق وقد جافه  
 كسر الهمزة فجعله المصنف مقويا لهذا الالبا لانه لاجهة لكسر الهمزة جيند  
 ولم يجعله قاطعا فيه لاحتمال ان يقال كسر الهمزة عوضا عن ايا المحذوف  
 ودلالة عليه واما عتد ارضه كلات الاستفهام فيظهر في المنقطعة سيما  
 بعد الجز مثل ايا بل ايا اشار للقطع بان المعنى اى شأنا والمعال على هذا  
 هو امر لا غير ولم يعيد نظر الى انه عابده الى الهمزة وكثيرا ما يقول صاحب  
 الكشاف ان معنى الهمزة التي تضمنها امر هو الانكار والعقرا وخوذلك  
 وهذه الرتبة كرها المصنف عند تفصيل كلمات الاستفهام **قوله**  
 وتاليها لا يختص اي شيا من طلب حصوله التصورا والتصديق بل تتما  
 فيطلب به ثمة التصور وان التصديق وجعله النوع الاخر لان الاحتياج  
 ملكه وعدم الاحتصاص عدم ملكه فتاخر عن الملكة ولا ما يشتمل القسمة  
 بالنسبة الى ما يختص واحدا بمنزلة المركب من المفرد وقد مر في الفصل  
 حيث قال والهمزة من النوع الاخر نظرا الى اتصال الهمزة في ايا الاستفهام  
 وعموم تصرفها وكثيرا ما يعاد التنبيه على ان مرجع طلب التصو  
 الى تفصيل الجمل مطلقا او بالاضافة ليعرف عليه ان مرجع طلب التصو  
 ايضا الى تفصيل الجمل مطلقا او بالاضافة واشترط التامل لعدم  
 ظهوره في بادى النظر وانما يظهر بالتأمل في ان السائل يعلم قطعا ان  
 بين الطريقين شبهة التبع بالثبوت والاشفاق ايا لا وليس طلب التصو

لام  
نم



الاطلب أحدهما على التعيين ولم يذكر هذا فيما سبق بل اخبر الى ما ضلنا لانه  
 انما ذكر جوابا على اشكال يوهى على طلب التصور بناء على ما قرأنا من ان  
 الطلب مطلقا لا يصح من غير تصور اجمالا وتفصيلا ولم يقل من غير تصوره  
 لذلك ليتوهم الاشكال فحتاج الى الجواب **قوله** يقول في طلب التصديق  
 قدمه في التمثيل مع تاحض عن التصور ليقا له في جانب التصور ذكر طرف  
 المسند اليه وطرف المسند فان ذلك لا يكون الا بعد التصديق والاشارة  
 ومثل هذا لما لفظا للجملة الفعلية والاسمية واما معنى فطلب التصديق  
 بثبوت الشئ على ما هو مطلق هل البسيطة وثبوت الشئ على ما هو مطلق  
 هل المركبة وكذا الكلام في مثال هل وفي جعل المسند الطرف للبدن كاشا  
 والرق تسامح لا يخفى واما هو في الحقيقة الكاين في الحاشية والرقا سمي  
**قوله** ولاختصاصه اي يكون هل معصومة على طلبه للتصديق  
 ان تقابل بامر المتصلة فيقال هل عندك عمرو وامر بشار لهما احد لتعيين احد  
 الامرين بمثلة اي وذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل الحكم والردة  
 في تعيين شئ من الاخر اذ يجب ان يكون معادلا لامر المتصلة المزمع الطالبة  
 للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من م  
 المساواة ويصح ان يقابل بامر المنقطعة فيقال هل عندك عمرو وامر عندك بشار  
 لانها اضرب من حكم وطلب حكم اخر فلا يرا فيها هل الطالبة للتصديق  
**فان قلت** شرط المتصلة ان يلها احد المستويين والاخر المزمع في مثل  
 هل عندك عمرو وامر بشار لا يسيل الى اتصال امر وان كان الواضع موقع هل هو  
 المزمع مثل عندك عمرو وامر بشار الواجب ان يكون عندك امر بشار او عندك  
 عمرو امر عند غيرك والمنقطعة قد يقع بعد ما المفروض اذا لم تكن  
 بالمتصلة وذلك اذا لم يكن معادلا لذلك المفروض واما بعد المزمع قبلها  
 مثل هل لا بل امر بشار فيصح هل عندك عمرو وامر بشار على الانقطاع من غير  
 احتياج الى عادة الجراعي عندك احب بان ذلك انما هو حيث يكون بعد  
 المتصلة معزولة معادلا لهما قلها فينبط ان يكون ذلك المعادلا  
 بعد المزمع او ما يقوم مقامها واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون الواضع  
 بعد المتصلة معزولة وهذا موجود في هل عندك عمرو وامر بشار لكن لا يصح  
 الاتصال لانه المتصلة على حصول التصديق واما السؤال عما هو  
 تعيين احد الامرين بمثلة اي وهل لا يصلح لذلك واما المنقطعة فشرطا

عند كونها بعد الاستقها ان يكون الواضع بعد ما جملة فلان اعداد الجبر  
**قوله** وقع هل رجل عرف اي ولاختصاصه هل بطلب التصديق فيجب  
 هل رجل عرف لما سبق من ان البناء على المنكر المحض يكون للخصيص والاشارة  
 على حصول التصديق باصل الفعل واما الكلام في الفاعل رجل هو امر بشار  
 امر رجل امر رجلان فيكون الاستقها منه بطلب تعيين الفاعل واهل  
 لا يصلح لذلك وكذا يقع هل زيدا عرفت لان تقدم المعول للخصيص  
 بعد التصديق بصدور الفعل عن الفاعل والسؤال عما هو عن تعيين  
 المعول ولم يقع هل زيدا عرفت بالاحتمال على شريطة التفسير لانه لا بد  
 بتعيين تقدير المضمون مخرى ليفيد التخصيص بل يجوز ان يقدّر قبل المعول  
 على ما هو الاصل من تقدم الفاعل فلا يكون للتخصيص ويكون هل للتصديق  
 غير مبداغ واما لم يمنع هل رجل عرف وهل زيدا عرفت لاحتمال ان لا يكون  
 الكلام للتخصيص بل يجعل رجل فاعل فعل محذوف فيفسر المذكور اي  
 هل عرف رجل عرف فلا يكون من التقدم في شئ فلا يستدعي حصول  
 التصديق بفعل الفاعل وكذا اريد محتمل ان يكون معزولة لا محذوف  
 معزولة وان لم يكن الفعل بعد مستغلا عنه او يكون معزولة لا محذوف  
 معزولة لكن لا للتخصيص بل لغيره من ذلك فكل بعد فيجب ولما  
 يمنع واما نحو رجل عرف وان بد اعرفت فلم يقع فهو المزمع لطلب  
 التصور والتعيين في الفاعل والمفعول بعد التصديق باصلا لفعل  
 فليس بين التقدم والمزمع ما بينه وبين هل من التماثل **قوله** واذا  
 اختصرتي ما سبق من الاتصال وهو ان تقدم المسند اليه المنكر للتخصيص  
 والمعرف المظهر لمجرد القوى والمضمون محتمل التخصيص والقوى والمفعول  
 بالواسطة وبدونها وسائر المتعلقات من الظروف والحال ونحوها  
 يكون للتخصيص من غير تعيين بالاجاب او مع تعيينه لا بعد بل يحتمل  
 لتعديدي وعرفت ما لم يذكره ههنا من وقع هل تريد مررت وهل في المحل  
 صليت وهل يوم الجمعة سرت وهل راكبا جيت ولم يقع هل زيدا عرفت  
 وهل انا عرفت وانت عرفت من جهة اقتضاء حصول التصديق بالفعل  
 لما عرفت من ان نحو زيدا عرفت لا يحتمل التقدم والتخصيص وان نحو  
 انا عرفت وانت عرفت وهل عرفت لا يلزم ان يحتمل على التقدم والتخصيص  
 بل يحتملها على السواء فلا يلزم في شئ من ذلك حصول التصديق بالفعل

نقته دي



وكون الطلب غايته الي تعيين الفاعل ليقيم استعمال هل لكن هذا لا يستلزم  
 عدم مرجعها من جهة اخرى مثل كون هل في الفعل بمعنى قد فلا يشارك اليه  
 اعني الفعل اذا وجه في الكلام بخلاف ما اذا لم يوجه مثل هل ربي عارف واما  
 المزمع فلا يقع في سني من الصور واصلوها لطلب التصور **قوله** ولا يثبت  
 من ان تخصيص الفعل بالاستقبال لاشك ان هذا ليس الاحتمال لوضع هـ  
 كالسبب وسوف فذكر بلفظ لا يثبت ليس بذلك الحسن اذ هو هو ان ذلك مبني  
 على كونه لطلبه لصدقه فان الاحتياج الي الطلب انما هو الاستقبال منه  
 دون الحالي وليس كذلك اذ طلب الصدق يصح في الكل ولهذا صح بالمرجع  
 ثم رفع على تخصيصه المضارع بالاستقبال انه لا يصح ان يقال هل يقرب  
 ربي او هو احوك على تقدير ان يكون الضرب واصحابي الحال يقربه الجملة  
 الحالية الواقعة في الحال لا الحادثة في الاستقبال وبقرينة المقارنات  
 حتى لا يصح ان يقال هل يشتم السلطان بخلاف ان يقرب ربي او هو احوك  
 واتشتم السلطان فانه يصح لان المزمع لا يحصل بالاستقبال بل يجري في الام  
 عن الواقع في الاستقبال ويصح لا تكار عليه واما ان توهه عدم الصحة  
 مبني على ان الفعل المصدري يحذف الاستقبال لا يصح عاملا في الحال فانه  
 غلط مزج سيد خلون جهم واخرن ساعسل عنى العار بالميد جالبا  
 على قضاء الله ما كان جالبا **قوله** وكون هل ربي ان هل صفتين  
 يستلزمان وليست عيان ان يكون له بالفعل مراد اختصاص اي تعلق  
 وارتباط واستدعاء لا يكون للمزمع وان كان لها ايضا نوع اختصاص  
 من جهة ان الاستدعاء مراد بالفعل ولي ولا يربط بالاختصاص القصر لظهور  
 ان ليس لها بل لها اختصاص بالفعل معنى المضارع فضلا عن مراد هـ  
 الاختصاص والتصفتان احدهما كونه لطلب الصدق الذي هو الحكم  
 بالثبوت والاشتمال والاخرى تخصيصه بالاستقبال كالمضارع ووجه  
 استلزام الاول لهذا المعنى هو ان الاثبات والتفى غايته هو ان الي هـ  
 الصفات دون الذوات كما سبق ووجه استلزام الثانية لذلك ان هـ  
 التخصيص بالاستقبال انما يتصور فيها احتمال الاستقبال وهو الصفات  
 دون الذوات لان الذوات ذاتها مضمرة في الحال والاستقبال  
 وانما الصفات هي التي لها التجرد والتغير والثبوت في زمان دون زمان  
 ولا شك ان الوصفية بالفعل اليق وهو فيها الصق كونه موضوعا للثبوت

فيما يحتمل الاستقبال

الذي

الذي هو الصفة والزمان الذي شأنه التغير والتجديد والمناسبات للثبوت  
 والاشتمال والمقرون للثبوت والحالية والاستقبال فقولاه ولا يستدعيه  
 اي استدعاء هل عطف على كونه هل واللام متعلق باستلزام ذلك اي كونه  
 لطلب الحكم واستدعاءه التخصيص وزمانا جبر كونه واظهر جبر كونه وانما  
 كان الفعل اظهر زمانا لكون الزمان ما جودا في وضعه مذكورا عليه بالنظم  
 تضمننا غير مغاير انما به بخلاف الاسم فانه لا دلالة في نفسه على الزمان  
 ولا تعرض له الا في بعض المشتقات مع انه بطريق العروضا لا الوضع والذوق  
**فان قلت** بعد تقييد الاستلزام بالامر من لاهي لاسناده الي اسمر  
 الاسماء المشار بها اليها فانه بمنزلة قولك لفضله استوجب الفضل  
 لربه الاكرام وهو خارج عن النظام وانما الصواب لفضله استوجب  
 ربه الاكرام **قلت** هو شبه اعادة لتقليل العهد وطول الفصل  
 الا انه اعادة بطريق الاسماء اليه فليست **قوله** والله لك اي ولان  
 مزيد اختصاص بالفعل كان قوله تعالى فضل انتم شاكرون بعد قوله هـ  
 تعالى وعلما صفة اليوم لكم لخصنكم من باسمكم اذ على طلب الشكر من  
 قوله فضل تشكرون او فضل انتم تشكرون لان كلامهما عن بعد التجرد  
 دون الثبات والاستمرار عليه ان في الثاني زيادة تأكيد من جهة تقوي  
 الحكم بتكرار الاسماء ان جعل انتم مستداهم يشكرون ومن جهة التكرار  
 ان جعل انتم فاعل فعل محذوف نفوس يشكرون فتكون الجملة فعلية  
 وكان هذا هو المختار وعليه القول وكذا من قولنا انتم شاكرون  
 بالجملة الاسمية مع المزمع وان كان يدل على الثبوت كما في فضل انتم هـ  
 شاكرون دون التجرد كما في فضل انتم تشكرون او فضل انتم تشكرون  
 وذلك لما ثبت من ان هل استدعاء اختصاصا وارتباطا بالفعل المزمع  
 فتكون ادعى للفعل من المزمع فيكون تركه الفعل معه اذ على كمال العناية  
 بثبوت ذلك الفعل حيث ترك لاجله ما هو بمنزلة مقتضى الذات  
 بخلاف تركه مع المزمع فانه ليس بمنزلة ترك مقتضى الذات فلا يثبت  
 على كون العناية بالعدول اليه في تلك العناية وقوله عن طلب الشكر  
 اي طلب حصوله في الخارج كما هو شأن الامر لاستحالة حقيقة الاستدعاء  
 في حق علام الغيوب **قوله** لا يحسن هل ربي منطلق الامر بالمع  
 لانه الذي يعرف المكنت في العدول عن الفعل الي الاسم وانما لا



اللاتين لعل هو الفعل ما لم يعرف من اتي قوتي الى الاسم كان بنا الفعل للفعل  
 واستاءه اليه ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع جواب سؤال عن الفاعل  
 كما في ليك زبيد صانع لا يحسن الا عمل يعرف النكته في ذلك على ما مر في  
 موضعه بخلاف ارنيد منطلق فانه لو صدر عن غير البليغ لاستغن عن حسمه  
 ذلك الغضبان لان استدقا المزمع للفعل ليس بذلك القوي كانه لا يحد  
 في ذكر الامية مع ما بل هو قريب من اجري على الاصل وهذا معنى كون الخطبة  
 في اراء غير البليغ الاسم مع المزمع هو من في اراءه مع هل وفيه اما الى ان  
 الاول من المزمع ايضا هو الفعل فان قيل هب ان العبد ولما لا اسمية  
 بها اذا قصد بالاستفهام السؤال والطلب يكون للذلة على كمال العلية  
 يحصلوا الفعل وفيها اذا قصد لا تكرار لزيادة التقرع والوقوع بان ما كان  
 ينبغي ان يقع على سبيل الحدوث والتجدد وقد وقع على سبيل الثبوت والاستمرار  
 لما وجهه اذا كان الاستفهام على حقيقة مثل هل زيد منطلق **قوله** من  
 النوع الاول من الانواع الثلاثة للكلمات الاستفهام وهو الذي يختص به  
 طلب حصول التصور في بانه بقوله من طلب حصول التصور وحذف واخصا  
 اي من المختص بطلب حصول التصور ووجه الضمير العايد الى المذكرة ذات  
 ثمة فقال مهن لكونها كلمات واورد ما احرى فقال ليضع منك تطبيقها  
 لكونها جماعة وصحة يستوجب الكلام والعايد الى الموصول محذوف اي  
 تطبيق الكلمات في الكلام على ما يستوجب الكلام ويقتضيه بالنظر الى الحال  
 اي على مقتضى الحال ومن عكس فقد عكس **قوله** وكذا لك تقول ما الكلمة  
 ليشر ان ما التي لطلب الحقيقة وان جعلوها قسما على حدة فهي داخله  
 تحت السؤال عن الجبس فانك اذا قلت ما لا لسان فكانت قلت اي جنس من  
 اجناس الموجودات او الحقائق والاجتماعات والجوانات وكذا التي لطلب  
 شرح الاسماء فانك اذا قلت ما الغضنفر فكانت تقول ما معنى هذا اللفظ  
 بمعنى اي جنس من اجناس المعاني معناه والامثلة لا تشبه شيئا على حدة  
 واما التي لطلب الوصف فاشبهت ايمه اللغة وكذا استعمالها في الكلام  
 لقوله عليه الصلاة والسلام سيرا فقد سبق المفردون قبل وما المفردون  
 يا رسول الله فقال الذكور الله كثيرا والذكورات **قوله** اجاب عن  
 اي عن سوال الوصف للشيء على النقل المودعي الى ان حقيقة محتان  
 عن حقائق الممكنات لانه وصفه بكونه رب السموات والارض وما بينهما

والربوبية المطلقة تستغنى الاستغناء عن الغير بالكلية اذا لو احتاج اليه لكان له  
 رب آخر لا يحتاج اليه ولما كان ربا فلا اطلاق والاستغنى عن الكل لا يكون  
 ممكنا والامكان محتاجا الى الرب ويعود المحذور اذا لم يكن ممكنا لم يمكن ان  
 بالذاتيات لا متناع تركه بل بالخواص والادوصاف **قوله** ثم استهزي  
 موسى بقوله ان رسولك الذي ارسل اليكم المحنون والمسلية الحقا والجواب لهم  
 محاررو وصف النبي بوصف صاحبه **قوله** تكون رب العالمين عند مشرك  
 اما لانه وان ادعى الربوبية لم يذكر في نفسه ربوبية الله وامانبا على زعم  
 الخصم وعلى تقدير التسليم العقوق غاية الظلم والاستبكار والتسويل للغيرين  
 ونجح الشيطان في خبثومه وهو اقصى الالف والقاء الباطل الى دماغه  
 ونصوى في خياله بتسليم اولئك البهائم يعني فرعون له اي لغزوعون  
 اياها اي الربوبية واذا غلبهم الضمير لا وليك الهياهم ثم نظر الى المعنى الحقيقي  
 لكونهم من ذوي العقول الى ان يعقبون اي ذعتهم الى لا اورد واه  
 عقيب قولهم املا رب العالمين قولهم رب موسى وهارون فنيا لان يتهم  
 احدهم بايهم يعنون رب العالمين فرعون **قوله** وان يكون عطف على ان  
 يكون في قوله ويجعل ان يكون فرعون الطاعة به بالتحفيف الطع وصاحب  
 جوابه وحاضره ووجه لغزوعون وضمير به لموسى عليه السلام وهو  
 في موقع البديل من المسؤولين لا الحال كونه معرقة لانه وان جعل صفة  
 مشبهة بمعنى البذل فاصافته ليست الى الفاعل بل الحسن البلد فيجعله مقصودا  
 معطوف على تجري وضمير المستكن عايد الى فرعون والبارد الى جواب موسى  
 اي فيجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نفع حاضره محكصا له عن  
 طعن الطاعنين وقيل بالعكس اي يجعل موسى فرعون المخلص والمتنهي  
 لجوابه فيقول ان رب العالمين هو فرعون بجمله الى جعل فرعون مقصودا  
 بطاعته واذا كان متعلق بجمله والمعنى ان ذلك اول اجتماعه بموسى بعد  
 ما غلبه عنه موسى وهرب حين قل الواحد من قومه وضمير فيه لله لك الكلام  
 والمرفوع في تركه المخلص والمصوب لجوابه على نفع الحاضرين والجرى  
 في الجواب على نفعهم وقيل هو ايضا المخلص اي لم يكن المخلص المخلص وقيل  
 لغزوعون اي لم يكن المخلص فرعون كما كان في طاعته تيقن في كلامه  
 توسع وتقطع اي تعق والهنق الامتلاك ملاءمة واللام في السجود  
 للعباد اي لا جعلك واحدا ممن عرفت حالهم في سجنى وكان يطرهم في

وجند بقوله



اي وهاه

هوق لا يري فيها نور ولا يسمع فيها صوت الى ان يموتوا **قوله** واما من  
 فليسوال عن الجنس من ذوي العلم اعترض عليه بالمنع بل هو سوال عن القادر  
 المشخص لذي العلم وجواب من يريه ذكر في اوصافه تقيده لشخصه  
 في الخارج لا ملك او بشر او حي **قوله** اعطى كل شئ خلقه اي اعطى كل  
 نوع من الانواع صورته وشكله الذي يطابق حاله الممكن ويجوز ان  
 يحيل خلقه مفعولا اول بمعنى اعطى خلقته كل نوع كل شئ يحتاجون اليه  
 وترتفعون به قدم المفعول الثاني لانه المقصود من هدي اي عرفه كيف  
 يرتفع بما اعطاه وكيف يتوصل به الى بقائه وكما له قوله يري اي بينه الصانع  
 بالجاهد لما اوجده وتبين لما اوجده على الوجه الذي قدره والبعث  
 عطف على سلكه وحتم فيه للسلوك او للطريق الخدب الدليل الماهر  
 اي الحاذق لزمك جواب اذا وصمير كونه لذلك الصانع الموصوف  
 ووجه لزوم الاعتراف بما ذكر ان سلوك طريق النظر والاستدلال  
 دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الهوى يفضي الى العلم  
 يكون الصانع قدما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب النقص  
 والامكان واحدا في ذاته كاملا في صفاته فالضرورة تكون العبادة خفا  
 له لا لغرض **قوله** احد المتشاركين اعتبارا بالامل والمراد احد المتشاركين  
 او المتشاركين في امر هو مضمون ما اصف اليه اي ووصفه بانه مع  
 المتشاركين لزيادة الايضاح والبيان والافلا لامر الذي يشارك فيه  
 شيان لا يكون الا بينهما فيطلب منه اي من القابل وذلك كالثوبه في  
 اي الثياب والخطاب في ايكم والفرقيته في اي الفريقين فان قيل  
 لا شبهة في ان المسؤول عنه بمن غير المسؤول عنه باني وقد ذكر المصنف  
 ان معنى من جبريلا بشر هو امر ملك ام جني ومعنى بكر باني الجني امر الانبي  
 قلت ذلك ليس من جهة ان المسؤول عنه فيهما واحد بل من جهة ان كلا  
 من البشر والملك والجني جلس من ذوي العلم ولنا نكرو في اي من جهة ان خصو  
 هذه الاجناس هي التي يميز احدا المتشاركين في الخطاب والحضور والناعف  
 والحاصل ان الاعتبار به بالمهمومات وهما بالذوات **قوله** فكانت  
 قلت اعشرون ام ثلاثون اشارة الى ان ميم كرا الاستفهامية يكون  
 منصوبا بمفرد اعتبارا بالاعداد فان ميم ثلاثه الى عشرين  
 مجرور ومجوع وعشرين الى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور

منزود

قوله

منزود وتقول كم درهك يعني ان ميم كرا كثيرا ما يجذف منه بقية المعاد  
 ويكون من اجناس الاشياء والاحسان والمقادير والارمنقا والامكنة  
 والمرات او غير ذلك مما يدخل تحت العدد باعتبار كونه اجزا احاد كرا  
 في الكلام او جزيات له **قوله** قال قائل منهم كرا لنبتم في قصة اصحاب  
 الكهف بعد قوله فصرنا على اذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم  
 وقوله كرا لنبتم في الارض عدة سنين في سورة المؤمنين في حق اهل النار  
 بعد قوله ومن خفت موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم في حهم  
 خالدون وقال ايها الملاحق فان الآية في مصاحف الكوفة قال كرا  
 لنبتم والضمير الله او لما مورسنا لهم من الملائكة وفي مصاحف اهل  
 الحرمين والشام قل كرا لنبتم والخطاب للملك او لروسا اهل النار وعد  
 سنين ميم كرا وقوله تعالى سل بني اسرائيل قم انبناهم من اية بيينة  
 سوال تقويح والاستفهام استهما ريقور ومثابة ميم كرا زيادة في  
 قالوا اذا فصلوا بينه وبين ميمز يعجل مقعد وجب زيادة من فيه لئلا  
 يلبس بالمفعول ولم يسمع زيادة من غير ما يكون كذلك **قوله** فيمن  
 روي ينصب الميم اي عمه لتكون كرا استهما مية في موقع المبتدأ والخبر  
 قد حلت وقد ما صنفه عمه او خاله رجل افع اي معوج الرسوخ من اليد  
 او الرجل فيكون منقلب الكفة او القدر ورامة قد عا والعشال  
 جمع عشرا وهي الناقة التي ات طيلها من يوم ارسل عليها الفحل عشرون  
 اشهر واما على رواية جوعه فكم جزية اي كثير من الثقات وعلى رخصها  
 فتحتل الاستفهامية والجزية اي كرامة او مرات فيكون في موضع  
 الظرف او كمرطبة او طيات في موضع المصدر وعنه مقيد الكون  
 مخصصة بالوصف اعني لك والظرف او المصدة وقد قدم على فعله  
 والمتد اجيبا ومثل هذا لا يبعد من الفصل بين العامل والمفعول  
 بالاجنبي كما تقول عمرا او يوم الجمعة او صر يا شدة يا ريد ضرب او  
 صارب **قوله** واما كيف فللسوال عن الحال اي عن كيفية الشئ وصفته  
 التي يكون عليها سوال كان في موقع الجز مثل كيفية الحال مثل كيف  
 جيت اي راكبا ام ماشيا وكيف ما كان لظروف مجي في اي وعلى اي  
 صفة والسبحي الحزين من شجي بالكسرحون كالفرح من فرح واما ويل  
 للسبحي من اجل فنعيل والحد لان الفرح **قوله** فانوا احزنكم اني سيم

مجال



اي كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم من الاستلزام وغيره لئلا يكون  
الطاق موضع الحرج وهو القبل دون الدبر وتفسيره من اي جهة شئتم  
او الما كانت اليهود يزعمون ان من جامع امراته في دبرها في قبلها اجابوا  
احول ميل الى الاستعمال الثاني اعني من ان وطهر خلاف في ابن حبيب  
معنى من ان او بمعنى ابن ومن محمد وف ولا رعيان تسفل بمعنى من ابني  
ليصح على القولين وقوله هذا مستداهم احد الظرفين المتقدمين اعني  
الي ذلك والاخر متعلق به وقوله الكفار ايان يوم الدين استزاي المستلزم  
وباعتقادهم البعث والمعنى ايان وقوع يوم الدين لان الظرف لا يقع  
خبر الا على الحدث **قوله** واعلم ان هذه الكلمات بعني الاسماء  
الموصوفة للاستفهام وقد يتولد منها معان غير الاستفهام لمثال  
ما سبق في حرفي الاستفهام ومنها هل والممنوع وذلك حيث ان ذلك  
على ان ليس المقصد الى حقيقة الاستفهام وعلى ان هذا المعنى هو  
المناسب للمقام **قوله** ما لي لا اري اهداهد يقال انه لا مانع  
من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع لي في حال عدم  
روية الهداهد امر طامع وحال امر هو غاي **قوله** وعليه اي على  
معنى الانكار والتعجب متعلق بقوله واحال من مقوله حصه بالذكر  
لكونه العمدة ولكونه احوج الى الذكر من جهة ظهور استحالة على الله  
تعالى وانما المراد حالة شبيهة بالتحقق وحقيقته على فرض الكلام فمن  
يصح منه التعجب كما في كثير من القرآن المقول على السنة العباد وصرح  
بالتعجب في اخر الكلام لكونه على توابح التعجب وخاصل كلامه ان  
هذا الكلام وان فرض كونه صادرا من البشر فلهو لانه ليس لغرض  
الاستفهام عن الاحوال كيف وقد بين الحال وهو حال العلم بالاطوار  
المختلفة المتكورة وبالنظر الى الظاهر ليس استفهاما عن جميع الاحوال  
على ما هو متداول كيف بل عما هو له نوع اختصاص بالكفر وهو العلم  
والجمل كما اقلت كيف حيث كان سوا الاعماله تعالى بالجمل من الشئ  
والركوب لا الطول والقصور والسواد والبياض ثم اذ اعيد بقوله  
وكنت امواتا الى اخره بمعنى وانتم عالمون بذلك ان شئ حال الجمل ايضا  
وصار المعنى في اي حال تكفرون حال العلم بالصافات الموقوفة على  
عنا الكفر فلهذا لا ان يكون الانكار بعني ينبغي ان لا يكون الكفر

في قوله الكفار ايان يوم الدين استزاي المستلزم

والتعجب بمعنى ان كان عاقل فاعرف في هذه القضية بتعجب منها والتعجب  
بمعنى انهموا بها السامعون وانظروا بها الناظرون وتعجبوا من  
كفرهم الجمل مع هذا الصارف القوى والتعجب بمعنى ليس كم حياء  
اي الكفر من ارتكابه هذا الامر الشنيع القيم في نفسه المقرون  
بصارف قوي من الخارج وما ذكره حاصل بغير الكشاف تركه للافه  
من بعض التطويل وان اشتمل على زيادة تفصيل والظروف اعني في  
حين متعلق بمعنى النفي لا بد والساق جواب اذ قيل اي باذي  
السؤال ان يكون الكافون على احدي الحالتين واما على عالمين منصوب  
بذل من خبر ان يكونوا اعني على احدي الحالتين لا من الجور وصير  
الكفر جوابا اذ قيد والضمر فيه عايد الى مصدر قيد وصار وجوده  
وجوده وبعد للكفر عن سواء عن غير احواله محري الاسماء دون الظروف  
**قوله** حال به ليل الخطاب اي اها نته متعلق يقال والاكثار  
ههنا بمعنى النفي اي لا مغيب لك وقوله لكونه اي لكون هذا الكلام  
اعا كان للتوبيخ والتوبيخ لكونه سوا الاعمال كان ينبغي كونه مغيبا ان  
هو معنى انه ليس لان مكانه ليس يوفقون بمغفون وبصرفون من  
افكه يافكه **قوله** وقد عرفت بما ذكرنا من اول الباب الى ههنا  
طريق استعمال كلمة الاستفهام في معانيها والصرف بمجموعة القوان  
عن معانيها والحال على تناسب المقام من المولدات وقد نفس الطوبى  
بجملها على غير معانيها بمجموعة قواني الاحوال وبيانه قوله واذا سلكتها  
اي الطريق التي عرفتها فاسلكتها عن كمال التيقظ كما عرفت وفهمته  
لانه لا يخفى الطرف عن معانيها وان كان يساق اليه وصح ههنا  
فهذا اليق بالمقام واسبق الى الالهام **قوله** وقونا او غير وقوع  
بمعنى من حال نفس الفعل فلا يجوز انت حال كونك سا بلا عن الضرب  
هل وقع امر لا اذ يبا ضرب لان التقديم يستلزم العلم بوقوع الضرب  
من مخاطبين والسؤال عن الوقوع يستلزم على السك فيه فنتا فتن  
وكذا انت ضربت ريبا اذا قصد به ان المسند اليه كان في الاصل  
موقرا فقدم للاختصاص بغيره على العلم بوقوع الضرب على زيد فحمله  
سوا الاعمال عن وقوع الضرب بغيره بخلاف ما اذا لم ينو التقديم وجعلت  
انت من اول الامر مستبدا وحلت الكلام على القوى دون التخصيص فا



يجوز ولم يغير هذا الشرط في المفعول والكان محتمل ان يكون المقدم لا  
والاختصاص لانه قليل جدا التبريع المصنف اصلا بخلاف المسند اليه فان  
كونه مبتدأ من اول الامر غير مفيد للتخصيص مساو لا اعتبار بتقديم  
يكون ارجح بحكم الاصل وكذا لا ترض ان تقول ان ابي اضربت ام لا وانت  
ضربت ربي ام لا انتوا احببت ام لا بمعنى ام لم تضرب احدا ولم يضرب  
احدا وبمعنى لم تضرب ربي او لم تضرب انت لان ام سوال عن تعيين  
أحد المتساويين فاذا وقيمتا في الفعل كان مقابلا اثبات الفعل كما كان  
لا خصوص المفعولية او الفاعلية على ما يعطيه التقديم وانما قال لم يرض وولم  
يجوز لانه محتمل احتمالا بعيدا ان يقال معناه ام لا ربي اضربت بل غيره وامر  
لا انت ضربت بل غيرك فيكون التردد في التعيين لكنه بعيد عن الفهم بحقيقة  
الاستعمال **قوله** وان اردت بالاستغناء عن التبرع كما ذكر في حقيقة الاشتغال  
السؤال عن الفعل عن الفاعل وعن المفعول والفرق بينهما في ضرورة التركيب وما  
يصح وما لا يصح والوجه في ذلك انما هو عبارة الاصل من فروع الاستغناء  
وكما حقيقته في كثر الاقوال والاحكام اليه وهذا هو السابغ فيما بينهم والاول  
هو انما ذهبنا بدليل قوله كان يقرنا بعمل دون ان يقول المقر يربى الفعل  
وامر يقيا من المقر على مثال الانيات ونسج الاكثار على موال التي قوله  
فاخذ امر من حذو في الفعل بالفعل معناه جعل لصغير معنى القياس واورده  
الفعلين متالين بينهما على جملته في الماضي والمضارع ولا يمكن الفعل متالين  
احدهما ظاهر صريح وهو اضربت ربي والاخر خفي مكثي وهو اضربت امر  
من تردد الضرب بينهما وبدعي انه ضرب احدهما فانك اذا انكرت ما اعتقدت  
المخاطب محلا للفعل لزم انك ان الفعل موزون ان الفعل لا يوجد بدون محل  
وبنا في حال مستغنية في اعتقاد المخاطب فاذا ثبت ذلك المحل ايضا كما  
نفيا للادرم وهو دليل على نفي الملزوم ورواهان عليه ونظير من التبريل قل  
اذا ذكر من حرمان الاثنين اي لو وجد الحرمان كان اما هذا واما ذاك وكلا  
مختلفا والمعنى انك ان يحرم الله من جسد اعم صلاتها ومعزها سائر نوعي  
ذكورها وانثاهما ولا سيما محلا ثا ان الحسنيين وكذا في جسد الابل والبقر  
وذلك انهم كانوا احرمون ويكون الانثاهم تان وانثاهم تان وانثاهم  
كيف ما كانت ذكورا وانثاهم تان او مختلطة اخرى وكانوا يقولون قد حرم  
الله واورده من مثله بقرير الفاعل قوله تعالى انت فعلت هذا باطنتا

يا ابراهيم

يا ابراهيم وتقر رد لاي الا عجز ان المقر فيه بمعنى المحل على الاقوال  
لم يتولوا ذلك له عليه السلام وهم يربون ان يقر بان كسر الاصنام  
قد كان ولكن ان يقر بان منه كان كيف وقد اشاروا الى العقل في قوله انت  
فعلت هذا باطنتا يا ابراهيم وقال بل فعله كبيرم ولو كان المقر يربى الفعل  
كان الجواب فعلت او لم اضل وما يقع في بعض الشيخ من التبريل بقوله انت  
قلت للناس اتحدوني واملي الهين منع ونا الله تعالى مثل هذا الظهور ان  
التبرع فيه بمعنى المحل على الاقوال لا بمعنى التثنية فان قبل لا دلالة فالتثنية  
على انهم كانوا عاقلين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يحل  
الفرق على التبرع دون حقيقة الاستغناء فلتا بدل عليه انه خاطهم بقر  
نا الله لا ريب ان اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين فانه لما قبل من فعل  
هذا باطنتا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فقي بذكرهم يقال له ابراهيم وطاهر  
الاستدلال من ذلك الاصنام على انه الكا سرها وذكر في تفسير قوله  
تعالى فراع عليهم ضربا باليمين فاقبلوا اليه زفون الالهة عنهم قبلنا  
هد والانه كسر الاصنام فاقبلوا اليه يسرعون ليكنف **قوله** اغتر الله  
اتخذ وليا اغتر الله تدعون تقديم المفعول والاولى مفرقا لا كارتباط  
فيهما والمعنى على انك ان يتخذ غير الله ولأ لا على انك ارتخا والولي وكذا  
المعنى ان يتخذون اللهكم بالادعوى اما احابكم من ابراهيم لاي جيون بالله  
بالدعوى دون اللهكم فكشف ما تدعونه الي كشفه واما في قوله تعالى ابر  
منا واحدا نبهه مقدم المفعول ليس بظاهرا لانه من باب الاكثار على شرط  
التفسير محتمل ان يتخذ الفعل المحذوف مقدما على المفعول وان يعتد  
موجرا عنه ولذا قالوا منه ايضا ولم ينظم في سلك الاليت المذكورين  
وجهمه ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا مطلقا لاتباع واعنا  
انكروا ان يتبعوا سائرهم في الجنس وطلبوا ان يتبع الالهة رجلا  
او اودوا واحدا من ابناءهم ليس بشرفهم واصنامهم فوجب ان يعتد بالفعل  
بعده المصنوب ليكون ما على التبرع هو المفعول فيجوز الاكثار الى كونه المفعول  
لا الى الفعل نفسه **قوله** فيذكر كما لم يكن الا انكارا في الاحكام مثله اني  
حطيت لانكارا بمعنى واحد بل في المعنى معنى ما كان ينبغي ان يقع حاص  
في الماضي ولا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل وفي المعنى معنى لم يكن ذلك  
في الماضي واول التثنية عليه وعلى ما بينهما من التقاوت لمعنى اعصبت



لم يثبت وما ينبغي ان يكون ذلك العصيان الذي كان ومعنى انقص  
 لم ينقص ولا ينبغي ان يكون منك العصيان ومعنى افاضا كوربك  
 بالبنين واصطفى النبات على البنين لم يرفع ذلك الاصطفا والاطمئنان وذلك  
 انهم قالوا الملائكة نبات الله فانكر ذلك عليهم وقالوا انكم ربكم على وجه  
 الخلق والصنفا بافضل الا ولادهم البون واخذ لنفسه وولدهم  
 وهما نبات لم يكن ذلك ولم يطف النبات ولا ينبغي له ذلك ومعنى انكم ربكم  
 لانكم انتم على قول البينة ولا تفسركم على الاحتجاج وانتم ترون هو  
 ولا تخافون بها قد حصر المعقولين متصلين في مثله بحول انفصال  
 الثالث مثل انكم ربكم **قوله** واياك ان تزل قد سبق في حيث تقدم المسند  
 له مثل انما عرفت وانت عرفت وهو عرف تكون تارة للفقوى بان يعتبر  
 الضمير من اول الامر مبتدأ وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل موحرا  
 على انه فاعل معنوي قد مر للاختصاص وان المظهر للمعرف مثل زيد عرف  
 للفقوى لا غير والمنكر مثل رجل عرف للتخصيص لا غير فاشا رهنما الى  
 انه ينبغي ان يكون حاضر البينة عند ادخال المفعول للاستفهام والقرينة  
 والانكار حتى يحل كلام من التراكيب على ما يلحق به من الفقوى او التخصيص  
 قطعا او احتمالا فيحل رجل ضرب على انكار كونه الفاعل لا على انكار  
 الفعل البته وانت ضربت تارة على انكار انفا عليه وتسليم الفعل لما سبق  
 من ان المظهر للمعرف يحل على الاستدلال به دون التقدم فمن هنا يعرف  
 قوله تعالى قل الله اذن لكم على التقدم تعالى ان ليس المقصد من التخصيص  
 كما اراد ان الادن ينكر من الله لا من غيره ولكن اجله على ان الله مستلزم  
 اول الامر والمراد بقوة حكم الانكار بان يروى ان مثله يحل التقدم والضمير  
 الى التخصيص اذا كان مناسباً للمقام وقد سبق انه ليس كذلك والحوادث  
 ان المندكور فيما سبق هو ان زيد عرف ورجل عارف لسيا من قبل هو عرف  
 في احتمال الاعتبار على السؤال بل حق المعرفة حمله على وجه يقوى الحكم  
 وحق المنكر حمله على وجه التخصيص وانه ليس كقولنا زيد عرف غير احتمال  
 الاستدلال اللهم الا ان يفيد ذلكنا لوجه البعد وهو في الاصل كونه موحرا  
 على انه بدلك في واسر والظن بالذي ظنوا قد مر للتخصيص فلا يرتك  
 في عند المعرفة كونه على شرط التبعيد فذكر ههنا ان ذلك الاحتمال لا يرتك  
 في الآية لما نفع اخر وهو تقدم مناسبة المقام او بقول مراده ان على نفسه

صفحة اعتبار التعظيم وافادة الاختصاص في المظهر للمعرف ايضا على ما مر  
 الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما صرح به في مواضع فلا يسبيل  
 اليه في هذه الآية لان المعنى على نفي الامن من الله تعالى لا على تسليم ثبوت  
 الامن وان كان ان يكون الفاعل هو الله تعالى فتعين حمله على الاستدلال وافادة  
 التقوى على زعمهم ايضا فيكون ذلك ردا على صاحب الكشاف في حيث عد الا  
 من غير قبيل غير الله اخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي المفعول لا الى  
 الفعل **قوله** مراد منه تقوية حكم الانكار بحال من ضمير اجله والصبر  
 في اجله نحو قوله تعالى وفيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام  
 يفيد التقوى كان لتأكيد الانكار لا لتأكيد كذا انما اذا دخل على ما  
 يفيد الاختصاص من مثل غير الله اخذ وليا كان لاختصاص التقوى لا لني  
 الاختصاص من كالتقوى بعينه على ما سبق من ان مثل ما هو موحس لنا كيد  
 التقوى وما اذا قلت وما زيدا ضرب لاختصاص التقوى فقول لا يسوردي  
 حالت نجسا باحد بعد هم ولا لنا يا يحيى عيش كما كانا ملائمة  
 الاختصاص كان لتأكيد التقوى فان قلت هذا يستقيم في مثل التقرير والاكاذيب  
 فما وجهه في حقيقته الاستفهام كما اذا قيل انت ضربت زيدا وزيدا قاتل  
 عند نه الاستدلال دون التقدم بل ما وجه كتم التأكيد بعد خرو  
 الاستفهام مثل نيك لات يوسف قلت هو جاري على الاصل من كون  
 الاستفهام راجعا الى التحقيق والتأكيد حتى ناصل الحكم كانه معلوم واذا  
 السؤال على تأكيد وتقرير هذه الغاية في التأكيد والقرير **قوله** فانظر  
 في هذا السلك اي سلك قوله تعالى اذن لكم في الجملة على الاستدلال للفقوى  
 دون التقدم للاختصاص قبل المصنف في الايات الثلاث وامثالها  
 الى ان الانكار على اصل الحكم دون ما عليه الفاعل مع نفي الحكم من فاعل  
 آخر ليكون التقدم للاختصاص على ما يذهب اليه الاكثرون وهذا  
 كما ذكر في الايات ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وهو قول الصا  
 حم بورعون وهو قد خرجوا به للفقوى دون التخصيص وهذا ظاهر  
 في ايات تكون الناس اقات لشيء الصم اذا المعنى على انكار صم والفعل  
 عن الخاطب لا على انكار ان يكون هو الفاعل وابيات ان الفعل متقول  
 وفاعله غيرك واما في هو يقيمون فالظاهر اعتبار التقدم وقصد  
 التخصيص ردا لاعتراضهم وتحكمهم بقولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من

من



القوتين عظيم وان يكونوا هم المدينين لغير النوع والمستولين باسمه رحمه  
 وطه اعقبه بقوله عن ثمننا والحق ان امثال هذا معوضة الى قرينة الجان  
 واقتضا المقام وهي تختلف باختلاف الطبع والاهتمام فمن ادعى احد الطرفين  
 بمقتضى دونه وموجب فهمه فليس بجهد على من ادعى الطرف الاخر كذا لكن  
 ولا منع احد على الاخر بظاهر لم يظهر جهة امتناع هناك واما مجرد الاستدلال  
 ان المعنى على هذا ولم لا يجوز ان يكون على ذلك مثل ان يقال لا سلم ان لا يكون  
 الثالث على القوي دون الاختصاص او بالعكس خارج عن قانون هذا الفن  
 وانما يصح في البرهانيات **قوله** واذا عرفت ان هذه الكلمات للاهتمام  
 منه وعندي يجب تقديم المسند انه تقرير في قانون الطلب وجه لتضمن  
 الاستهانة بصدور الكلام فهذا امر من وجاهله انه طلب والطلب لا يكون  
 الا لما به فطر اهتمام وكل ما به فطر اهتمام يجب تعديده في الكلام ولا بد  
 عليه ان لا اجاب ايضا لا يكون الا لما به فطر الاهتمام لان الانسان كثيرا  
 ما يخبر عما لا يعنيه لكن رد ان كلاما من الامر والى طلب وتقديم مقوله  
 عليه خارج مثل ربه الضرب وغيره لا تضرب ولا يقال ان طلب الاستغناء  
 وهو دليل عدم الاهتمام لا **قوله** فيكون اهتمام بالاستقاء والترك  
 وكذا النفس وفيه المطلوب ويمكن ان يقال ان الامر انه طلب للحصول في  
 الذهن واشتغال اشرف اجزاك وخلاصته حقيقة كذا والاشغال  
 بصورتها وهذا لا يكون الا لما به غاية الاهتمام بخلاف طلب الحصول  
 في الخارج فانه قد لا يكون بهذه المشابة لا يقال **المطلوب** بالطلب  
 والطلب بالادارة وهذا يتم المطلوب بقوله لزوم تقديم الطلب الى  
 ما به الطلب كادولت الاستهانة واللازم من الدليل لزوم تقديم المطلوب  
 لانما هو كالمطلوب بالطلب والطلب بالادارة وهذا يتم المطلوب فهو كذا  
 لا يخفى ان غاي من التحق فاعله لزوم كلمات وهو مصدر مضاف الى  
 الفاعل معوله صدر الكلام فان قيل ليس الاستهانة لغير صدر  
 الكلام بل لزومه فالوجه ان يروى صدر الكلام بالرفع ويحصل المصدر  
 مضاف الى المفعول قلنا ان لا بد بالزوم للصوت وعدم المقارفة على  
 انها لا توجد دون صدر الكلام وقد يقال في صدقات الاستهانة ان  
 نوع من الكلام فله صدره لا الكلام يعلم من ولا الامر ان ذلك النوع ورد  
 بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام **قوله** وجوب التقديم عطف على

لزوم وحسب كيف وان ومتى بالذكر مع دخولها فيها سبق من كلمات الاستهانة  
 لا فطرون اي على اي حال وفي اي حال وفي اي مكان وفي اي زمان ولا  
 فحاله لها متعلق كما في الطوف مثل حصل وحصل فوما يتوهم ان وجوب  
 هذه الكلمات انما يكون بالنسبة الى جملها حتى يكون التقدير كيف حصل  
 حصل كيف ولا يحى التقديم على البتة الذي وفقت هذه الجملة خبرا له  
 فان ان هذا الزوم وصرح بوجوب تقديمها على المستند لما انها في الظاهر  
 الفاظ معززة هي الاجبار للبتة وسكت عن اني واياها لانها في معناها  
 وحكمها حكمها واما في الاستهانة مثل ما ومن واي وكما ففردات محضه تعلم  
 وجوب تقديمها من لزوم كلمات الاستهانة بصدور الكلام من غير اشتباه  
 واختلاج الى بقية لافها اعم من حروف الاستهانة ومما يصح معناه  
 كاسم استهانة مساوي في ذلك كوصف جملات مثل ما عندك ومن في الدار  
 واهم يايتي وكردر مما في الكسر واجازا مثل ما هذا ومن ايوك واي  
 رجل اخوك وكردر مما مالك فمن جعلها عند كون المرفوع بعدها معرفة  
 اجازا او مفاعيل مثل ما تصنع ومن يضرب واهم كرم وكما خا خد  
 ومن لم يتناولون ومن شق الانسان وفيها ترعب وعلى كرم يتوكل  
 وعلى هذه القياس فان قيل ليس يتصل صدر رانها به قوله الجار عليها  
 قلنا لا اذ المعنى الذي له الصدارة يقدر قبل الجار اي اعني هذا انما  
 امر ذلك وقس عليه وكذا اذا صيغ اليها اسما مثل علام من ضرب وذلك  
 لسنة الاتصال بين الجار والمجرور واما يروى في كلام بعض النفاة  
 من نحو يكون ما ذا وتصنع ما ذا وفعل ما ذا فالوجه ان يكون ما ذا اسما  
 محذوف مدلول عليه بما تقدمه اي ما ذا يكون على طريق القسم بعد  
 الابقام **الباب الثالث** في الامر قد سبق ان الامر  
 طلب مخصوص معلوم من لوازم الحدود وطرق الاكتساب فيكون ضروري  
 فالان يذكرون ان ما يستعمل لنا فيه هذا المعنى في لغة العرب اي شي هو  
 وان لفظ امر راي معنى وضع وان الالفاظ المستعملة في الامر حصة  
 في طلب الاستعلاء فقط وانما الاجاب والوجوب قد يلزمه وقد  
 لا يلزمه وانما سوي ذلك يقول منها معونه القرآن بقوله سبق  
 الكلام في صنط الصيغ في علم الصرف اشارة الى ان في علم ان طريق  
 اشتقاق الامر ان عند من المصارع الراية في اوله ويستند بالبا في



ان كان محو كالا فان كان في باب اصل ردت القوم الساقطة والاجتلبت  
 ممنوع ومنه في باب فعل مضارع العزم ومكسورة فيما عداه ثم تحذف في  
 الامر كان معتلا او تسكنه ان لم يكنه ولا تسكنه او تحركه في المسند دبا  
 حركة شئت اذا كان ما قبله مضموما والاضمة الضم وقوله وعدة اسما  
 ذكرت في علم الصوائف الى ما عدا من اسما الافعال من نحو زيد وهلم وهما  
 ودونك وعندك وحدرك وجهل وبله وعلبك الامر فيه وصه وكلمة  
 وهت وهل وهك وهيا وقدك وقظك واليك وامين وما كان على  
 امر نحو حذار وراك وتزال وكأنه ما لم ياتي غير مذهب مسبوقة والاضمة  
 عند من الصيغ المضبوطة لكونه عند قيا شافي جميع تلك ثبات المجرد  
 وقوله الامر اي لفظ امر في لغة العرب عيان عن استعمال الفعل المقرون  
 باللام الحارمة والصيغ المحصورة والاسما المعدودة على سبيل الاستعمال  
 اي طلب العلو وعد نفسه غالبا سواء كان له العلو حقيقة كما في امر  
 لاوي اولاما في امر الادنى للاعلى ولهذا ينسب الى سوا الادب لان  
 ذلك معناه الحقيقي المصدر في حيث اللغة لانه اذا استعمل ذلك يقال  
 امر فهو امر واما يجب عن الحاجة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ  
 المحصورة ويجب عن الاصول في الطلب على سبيل الاستعمال **قوله** واما  
 ان هذه الصور اي لنزل وانزل وصه والالفاظ التي من قبلها يعني  
 جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ المحصورة والاسما المعدودة والمختلة  
 في بعضها ان يفسر او يحذف كترال والمضيق في بعضها ان يسمي كصه هل  
 هي موصوفة في اللغة بوضع شخص كالاسما المعدودة او نوعي كالبواقي  
 الاستعمال على سبيل الاستعمال لافقه خلاف فقيل بغير هو الطلب على  
 سبيل الاستعمال وقيل للوجوب خاصة وقيل للندب خاصة وقيل لما  
 بالاشراك اللغوي وقيل لما ولد باحة بالاشراك اللغوي وقيل للمقد  
 المشترك بين الثلاثة وهو الامر والاضمة الاولى وهو انما موصوفة  
 للاستعمال على سبيل الاستعمال لانه المبتدأ في العلم فقد ذكر وان ذلك من  
 اقوى امارات الحقيقة ثم ابدى بوجه اخر ليس في افاة الظن بالوجه الاول  
 الا انه يتوهم وهو اطلاق الامة للغة على اضافة هذه اللام وهذه الصيغ الى  
 الامر بقول الامر الامر وصيغة الامر ون غير من المعاني التي يستعمل فيها الامر  
 والصيغ بان يقولوا صيغة الاباحة والدعاء والالتزام والندب او نحو ذلك

انه

اولاها وجه التايد انا لا حصل والشايح في مثل هذه الامثلة هو الاضمة  
 الى ما هو المدلول الحقيقي كلفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء  
 واسما الاصوات واصلا للمقاربة وغير ذلك والامر وان احتمل ان يكون  
 المراد به ههنا المعنى العز في المحوي والاضافة يانه كمالا لما في المستقل  
 لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعمال وهذا القدر كاف  
 في التايد وبه يندفع نظرو صاحب الايضاح لان الظاهر ان وجهه  
 ما ذكرنا من كون الامر على معناه العرفي فقوله هل هو موصوفة جملة استفهام  
 ونعت خبران وان مع الاسم والخبر مستند احزم الجملة الواقعة جوابا لما  
 اعني فالظاهر كونها موصوفة لذلك والعايد محمد وفي اي فيه وقوله  
 ويوقف ما سواه عطف على تبادر العلم والصبر للامر بمعنى استعمال الصيغة  
 على سبيل الاستعمال وعلى اعتبار متعلق يوقف والعايد هو الطلب على سبيل  
 النضرع مثل اللهم اغفر لي والالتزام في الطلب على سبيل التساوي كقول  
 لصاحبك اعطني كتابا والندب الطلب على سبيل النضرع مثل اللهم اغفر لي  
 فصد كون الفعل افضل من الترك والترك جاز في جملة مثل فكاتبوه والامر  
 على قصد تساو في الفعل والترك مثل واذا حلتم فاصطادوا والندب  
 الطلب على قصد التوقيف ونحو الايمان بالمأمور به مثل اعلوا ما شئتم  
 وبحقيق معنى الحقيقة ليس اليه كبر حاجته **قوله** ولا شبهة قد ذهب  
 اكثر من العلماء الى ان الطلب على سبيل الاستعمال يعجز الاجاب والندب  
 وان القول يكون الامر حقيقة في الطلب على سبيل الاستعمال معناه انه  
 للقد المشترك بين الوجوب والندب والصفة يدعي انه لا شبهة في ان  
 ذلك يستدعي من الامر الاجاب لانه لا يقتضي الوجوب على المأمور  
 ما لم يكن الامر غالبا اذ قد سبق ان الاستعمال اعم من العلو وهذا مذهب  
 غريب ان حقيقة الامر للاجباب لكن في الوجوب تفصل ضوله لاستثمه  
 في ان طلب الصور اشارة الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان تحصل  
 في الخارج ثبوت ما هو موصور اي حاصل في ذهنك وقوله على سبيل  
 الاستعمال اشارة الى ان الطلب على سبيل النضرع او غير له يوجب الاجاب  
 وقوله الاجاب الايمان اي بالمستصور وقوله على المطلوب به اي على طلب  
 منه المستصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه يجب  
 بحسب اعتبارات مختلفة من السمع والعقل والعرف يعني ان كان الاجاب



من الشارح في شرعاً أو من العقل فعلاً ومن العرف معرفة أو قوله والآية  
أي وإن لم يكن الاستعلاء من هو أعلى رتبة لم يسع إحجابه وجوب العقل  
وقوله فإذا صادفت هذه أي صيغ الأمر أصل الاستعمال وهو الطلب على  
الاستعلاء بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء من هو أعلى رتبة فأدلت  
الوجوب والآية وإن لم يصادف أصل الاستعمال بالشرط المذكور بأن لا  
يكون مع الاستعلاء أو لا يكون الاستعلاء من العالي لم يفتقر مجرد الطلب  
من غير إحجاب وجوب وقوله إن استعملت بيان توليد ما لا سبب لتمام  
وفي الكلام دلالة على أن الأمر لا يباح أيضاً بطلب الفعل كما مر الإحجاب والطلب  
لا أن يكون طلب الفعل كما مر إلا والترك على التساوي بحيث لا يفرق  
بين أمر الإباحة ونهي الإباحة بأن كان الترك محظوراً أو النهي لا للرحمة  
في الترك وإلى هذا ينظر من قال أن الأمر لا يباحه كالجس للإحجاب والطلب  
بمعنى أنه ليس بمعناه الإجماع طلب الفعل من غير دلالة على زيادة ذلك كمنع  
الترك أو مرجوحيته وأما ذلك بقومية من خارج **الباب الرابع**  
في النهي وهو طلب تنفاه الفعل المتصور في الخارج أو طلب كنه النفس عنه  
وقوله حذو حذو بمعنى لم يفتقر إلى وسر على طريقه عياناً متابعه  
فما بينهم ومعنى صحيح ظاهر ومنه زيد محمد وبه حذو وعمر والنهي محذوبه  
حذو الأمر إلا أنه عند التطبيق على الأصل مشكل لأن حذو في هذا المعنى  
متعدي يقال حذو الفل إلى حذو به فالقياس أن يقال النهي محذوب الأمر  
فكانت ترك منزلة اللادم ثم عدي بالياء وانضبط حذو الأمر على المصدر  
والوجه بعد ظاهر **قوله** بالشرط المذكور أي كون الاستعلاء من هو  
أعلى رتبة فإن قلت ليس هذا طريقة الأمر بل الاستعلاء فيه أعم من أن يكون  
مع الغير أم لا وأما العلو شرط لفائدة الوجوب وكذا النهي قلت  
ما ذكرت هو حقيقة استعمال الأمر ويجوز أن يكون هذا أعني العلو أصل  
استعماله بمعنى الغالب الرابع فجمع الكلام فإن قلت أي حاجة إلى قوله لا  
لا على سبيل الاستعلاء بعد قوله ولا بمعنى وإن لم يصادف استعماله على سبيل  
الاستعلاء بالشرط المذكور وكيفاً جمع البقي لا لتمام دون ذلك فقلت إن شاء  
الاستعلاء بالشرط المذكور أو تم من أن يكون باستعماله أصلاً أو بابتنا العلو  
مع بقاء الاستعلاء فلا جرم أحاج إلى شرائط التعرض لنا الاستعلاء ليقضي لا تمام  
والدعا إلا أن لفظ المتبذل أعني عن ذلك **قوله** والأمر والنهي حتماً الفور

أي وجوب العقل والترك عقيب ورود الأمر والنهي والذم أي جواز  
التأخير مفوض إلى القارئ وهذه أمثلة الأصوليين وأمثلة هذه أطنبات  
يكون فيها بالاعتقادات والتبنيات والاعتد بالاولى فالاولى واللاحق  
والأظهر في العلم والاسبق والاسبب بالمساكنة والالتيق والاختلاف  
في أن الاستعلاء من هو الأعلى على الفور ولا يظهر لك سبب سوى كونهما للطلب  
مع اشتراط إمكان المطلوب والأمر والنهي يتبادران في ذلك وكذا في الفور  
وهذا هو المراد بقوله والطلب حال ما يطلب بأخوي الأمر والنهي منها  
على أن حتماً الفور صالح للتشديد ثم أورد منبهين آخرين وبره على الكل أن  
الكلام في مطلق الأمر والنهي وهذه مع القوانين بقوله والتراخي مستند  
جزء توقف من التوقف وقوله إلى أن المولى متعلق بتبادر العلم وقوله  
دون تقدير في موقع الحال من العلم أو من مجرد راي أي لتبادر العلم  
إلى التقدير مجازاً والتقدير والفاعل المحذوف المصدرين أعني تقدير وإرادة  
هو المولى وإرادته عطف على الجمع أي بتبادر العلم إلى أن المولى غير الأمر لا إلى  
أنه قد راجع بين القيام والاضطرار في الطلب لكن لا يختلفان ليسخيل  
بل مع إرادة تراخي القيام وإدراك أن يتحمل إرادة عطفاً على تقدير وقوله  
دعة مغفول استحسان والضمير للعبد **قوله** وأما الكلام إشارة  
إلى خلافه أي في الأمر والنهي وهي هنا المنع أو التكرار والجمهور  
على أنه لا دلالة لطلبهما على شيء من الأمرين واختار المصنف التفصيل  
أخذاً بالاشبه وتفصيل المذهب في المستثنين ونقر بالأدلة والأجور  
مذكورة في كتب الأصول لا سيما مختصر ابن الحاجب فلا يطول ذكرها  
صوله ولا نطعن اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف أعني قوله  
في الأمر وقوله في النهي وقوله فالاشبه جواز الشرط أعني وإن كان  
الطلب وقوله كما نهت عليه في صدر القانون يعني بقوله أن الطلب  
لستند عني فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلاً وقت الطلب فإنه إذا  
استند عني مطلوباً فهو حاصل وقت الطلب لقين أن يكون حصول  
المطلوب الذي يستند إليه في المستقبل وهذا معنى توجيه الاستقبال  
وصحرو وقوعه الحاصل وصحرو صيرورته للاستقبال والطراد قبل صير  
حالا موزمان الحاله لأن زمان الحاله موقبل صيرورته المستقبل جازا  
والعنى لا وجود للنهي في الاستقبال بعد زمان الحاله فلا يكون الوجود



المطلوب في الاستقبال حال الوقت الطلب فلا يلزم في قولك المحرك محرك  
 طلب الحاصل **قوله** واعلم ان هذه الانواع الاربعة التقي والاستفهام  
 والامر والنهي لشرك في الالاف على تقدير الشرط بعد ما اى في انما يقع  
 قرآن على ذلك وقرآن اربا الحاجب بان هذه الاربعة منها معنى الطلب والطلب  
 لا يتك عن سبب حاصل للطلب عليه بوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن  
 ذلك الطلب في الخارج فان العلة الخارجية وان كانت مجاهتها وصورتها علة  
 لما عليه الفاعل لكنها بوجودها معاملة لها ولهذا يقال ان العلة تقدم  
 في الذهن وتتاخر في الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا  
 عن الطلب في الخارج فهو كما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصح  
 سببا ملائمة اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ  
 ليس معنى الشرط والجزا الاسمية الاولى ومسببة الثانية فالجزم السبب  
 الحامل بان تقدم بعد هذه الاشياء اما الاجزاء فلا يلزم ان يكون يحصل  
 مسبب عنه وانما هو كالفائدة على الخطاب بضمونه او بانك عالم به فذلك  
 لم يمنع الجزم في جواب النفي **قوله** واما العرض اعراض عن الاستسقاء  
 الاعتراض بان الفاعل قد جعلوا الخراف المضارع في جواب الاشياء المحسنة  
 التي من جعلها العرض وانما اقتضت كل الاربعة التي سواء وقوله على من  
 اى على انفراد مصدر روجه عند اصله ووجه **قوله** قال تعالى حكايته عن  
 زكريا وان خفت الموالي من وراي وكانت امرائي عاقرا فلحق بامر الله وليا  
 يرثي اشار الى ان الامر الذي يقدر بعد الشرط لا يجب ان يكون على حقيقة  
 بل لو كان للذات او غير الجاز ايضا والانه اغنا يقدر الشرط ويخرج المضارع  
 اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رصده حاله لا يمتد  
 في حيزه بل يكون او وصف مثل اكرم رجلا حيكت او استينا فامثل لم يدعوك  
 فقوله يرثي في قراءة ابن عرو وراك اي عجز وعل على جواب الامر وفي قراءة الباقين  
 مرفوع فالجزم على الوصفية كما هو الظاهر والمصنف على الاستيناف اذ امر  
 يلزم من اجل على الوصفية انه طلب وليا ربه ولم يوجب وليا وكذلك  
 لان الموهوب هو يحيى ولم يرته بل هلك قبله فان قيل الاستيناف  
 اخبارا في ربه ربه وهو كذبت والخطب في لزوم كون الشيء مستجاب  
 الدعوى اهو من كذبه قبله ليس هو في الحقيقة اخبارا ربه ربه وهو  
 لذ ب واما هو بقليل كما نه قبل لم يطلب فقال لم يرثي ثابته الامر انه لا يترتب

على طلبه ما كان عرضا له وكرم مثله للانبيا وورث يتعدى بمن مثل يرت  
 ال يعقوب وبغضه الى معقول مثل يرتى والى معقول مثل يرتى عالا  
 والمرد منها يارنه مثلا لعل لا يجزم جواب الامر استقارا الى ان الامر لا يجب  
 ان يكون مصحونه بحيث يستعمل بالسببية بل يكفي ان يكون له دخل في ذلك  
 وانفضا اليه في الجملة ولو بوساطة فان العلة يران بقليل لم يقم الصلاة  
 واستفوا ويقوم الصلاة ويفقوا ويجوز الامر بالشي لا يستعمل سيا في  
 حصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة والوصف بالاعان زادتم  
 شرفا بالاجاز عنهم بكونهم بحيث يكفهم في الامتنان مجرد الامر ولذ هو  
 البعض عن هذه المعنى جعلوا يقوموا محذوقا باختيار اللام الجازية اى قل  
 لهم قول لك ليقيموا بطريقا من الغاي بعبارة تليق وهي قهوا ورواه المص  
 بان اخبار الجازم في الاضال كما في قول الشاعر محمد بن عبد الله بن كنانة  
 اذا اخضعت من امرت بالانظر ما اراد في الاضال كما في قول ربه  
 حين في جواب كيف اصبح اى غير تكون اجزم فيها عزله الجوزي الاستسقاء  
 وقد اطمعوا على ان اخبار الجازم ضعيف فانظر هذا اجزا ما ذكرنا من كونه  
 جواب الامر **قوله** وتقدر الشرط لما ذكره من الشرط بعد لا يواب  
 الاربعة اذ انهم الحكم وان جاز في غيرها ايضا تكثير اللطافة وتامسا  
 بتقديره وان كان فيه كرم حذره بالسببية الى حدث اللام الجازم ثم حكم  
 بكثرة في ابلغ كلام وافصح ثم اشار الى بعم التقدير الجوزي في اجزاء الامر  
 من الشرطية اعني الجزا الذي هو العهد في الكلام المقصود بالافادة وبه  
 المستداني فلم يقلوه وكن الله فكم نصير الجملة اسمية فتحسن الفاء  
 زيادة حسن ولم يحل فانه هو الولي لم يتنا على امر اخذ واحد ونه الله  
 اوليا مع انه انكار توحي بمعنى لا ينبغي ان يحذرون الله اوليا كما يقال  
 لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة لان الانكار وان كان  
 راجعا الى معنى النفي فليس كل ما فيه معنى شيء حكم ذلك الشيء فالذوق  
 الصحيح شاهد صدق على حسن قولنا لا نخذوا من دون الله اوليا  
 فانه هو الولي دون قولنا اتخذ من دون الله اوليا فانه هو الولي وحسن  
 وانما يحسن معه الواو والحالية كما في قولك انضرب زيد او هو احوك  
 دون فهو ومن امثله حذف الشرط في القوان ان ارضى فاسعه فاذا  
 فاعبد ون اى لم تفسر لكرم العبادة في ارضي خصوص في العبادة في ارضي

لن



سواها ومنها ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا ذهب كل اله  
 بما خلق اي لو كان معه اله لذهب ومنها ما يار فاصيون اي ان كنتم  
 رهبون شيئا فاي اي رهبوا اي لا تهبوا سواي وقوله وكذا بعد سكر  
 الجراها اي لاجل قواين الاحوال فقوله واستبكرتم عطفت على فام وهو  
 على شهيد والمعنى ان كانا لقران من الله وكفرتم السم ظالمين يعني كنتم ظالمين  
 قطعان الاستنهام لا تكار النقي والقرير ما دخله النقي ومن امثله انكسر  
 الجرا ولو تري اذ وقفوا على النار ولو تري اذ الظالمون ولهم ري الذن طلوا  
 المرون العذاب ان القوم لله جميعا الى غير ذلك **الباب**  
**الخامس** في الله اميا حيث الله امها ما لا يعلق له يعلم المعاني كبح  
 اعراب المنادي وبنايه وترجمه واقبال ذلك ومنها حاله لعلق به  
 كقبح حروفه وتفصيل الكلام في معانيها الاصلية والعدول بها عن  
 الاصل لتلك وبحو ذلك مما يتفق بظهور كلام لمقتضى الحال وقد تعرض في  
 علم النحو للقسامين جميعا الاله حض ههنا الثاني بالذكر لانه الذي يتعلق  
 بنظر علم المعاني كما قال بعض مباحث الله التي تناسب ان يتوصل بها في علم  
 المعاني وقد سبق تعرض له في علم النحو فلا يتكرر فيه وانما يتكرر في البعض  
 الذي لم يسبق تعرض له لعله تعلقه بنظر النحو في خلاف البعض الاول  
 اما تعين الحروف فمن جهة نصيبها للاتصاف بالابعد ذكرها في بيان التعامل  
 واتما تفصيل معانيها فلما جرت به عادة الخوضين كيان معاني حروف النحو  
 والحروف المستهنة وعزها ومكان الافعال لتافسه وافعال المقارنة  
 على طريق تكمل الصناعة وتكثير الافادة مع اعراضهم بان ذلك وظيفة لغوية  
**قوله** سبق التعرض لذلك حيث قال لضرب الذي يصب بها  
 وقع من الحروف الناصية للاستحسان واستدراكا وهذا الله الصدقة  
 كما عبد الله اذا كان يحكم اعلى او تقديره التعداد فكيف تسلك عنه هضما  
 كخوبيا اله الخلق ولما هو بمنزلة العبد من قايما اوساه حقيقةا وبالنسبة  
 الى حد الامر الذي بناه كذا الله تعالى لتنبه بيا واي والمهم  
 لنداء القرب والندبة خاصة فان قيل ما هو بمنزلة العبد  
 داخل في العبد بعد بر فكيف قال ولما هو لنداه هو بمنزلة العبد  
 وصيه الى الحقيقة وغير ذلك من جهة انه اراد بالعبد تقديره  
 ما يكون لتبعية لك تسلك عنه هضما فلم يتينا ولما هو بمنزلة العبد من قايما

اذاه

اسا

اوساة الذي قصر كونه بمنزلة العبد الى ما يكون ذلك بحسب التحقيق  
 اي من غير اضافة الى خصوص امر والى ما يكون بالاضافة الى خصوص امر **قوله**  
 ولكن هنا نوع من الكلام صورته صورة الله وليس يتدافيه ملاحظة لجملة  
 سيبويه وفي قوله نوع من الكلام انسان الى ان هذه اباب على حدة نقل عن  
 معناه الاصل الله اي له صور وجزيات كجاء الخب نقل عن باب الامر  
 مثل اسمع به وابصر وعز الاجارا والاستهتام مثل ما احسن زيد او كما بالسو  
 مثل لا يابى اقمته امر فقدت نقل عن معنى الاستهتام والترمز في باب هذه البنا  
 ترك حرف الله الاله ليريق فيه معنى الله اطلاقه الصريح بادائه وليس  
 هذه من قبيل المتولفات التي ليرضربا على حدة كما لا عزا في يا مظلوم واللا  
 ستغاث في يا لله من المر الفراق والتجيب في يا للما ولله واهي والندبة  
 والتضهر والتصور وبحو ذلك في مثل قوله **قوله** امنزلني مني كلاما  
**قوله** هل الارض من اللاتي موصين رواج **قوله** الا انتم صباحا لها  
 الطلل البالي **قوله** وهل ينعم من كان في العصور الخالي **قوله** مرآ  
**قوله** يا رب لو كنت دمعاً فك مسكاً **قوله** قضيت بحبي ولم ارض الذي و  
**قوله** يا ناي جدي فقد اقمته املك في **قوله** صبري وعري واطلامي  
**قوله** والساعي **قوله** ما عدت لتجوب **قوله** على معنى القلق مكرور **قوله**  
**قوله** يا بل ما عقل عاني **قوله** حيايتك واخاني **قوله** **قوله**  
**قوله** يا عين بكى عند كل صباح **قوله** **قوله** فيا قبر معن كيف وارتيت جود  
**قوله** كان منه البر والهمز من **قوله** يا قبر معن انت اول خوق **قوله** من  
 الارض خطت السماحة مضجعا **قوله** انها الباب لمرعلا **قوله**  
**قوله** اين ذاك الحجاب والحجاب **قوله** مختصصا من بين الرجال لشير  
 الى ان اي في قوله ايها الرجل وان كان مصموما والرجل مرثوا ضفة  
 له كما في الله لكن المجموع في موضع الحال مما قبله وتحقيق ذلك ان  
 اضله تخيير المنادي بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرور اغر طلبا لا قال  
 ونقل الى تخيير من لوله من بين امثاله بما سببه اليه كما كرام الضيف في  
 انا اكرم الضيف اليها الرجل والمسكنة في انا المسكن اليها الرجل وليس المراد  
 بياي ووضعه هذه الخطاطبة ليكون بدليل هو عيان عما ذكر عليه الضيف  
 السابق وما يجب التنبيه له انه هذا الباب قد جرى فيه زيادة تعميم  
 ولم يقتصر على ما نقل من الله وذلك لانه قد يعبر مقام اي سور منصرف



معروف باللام نحو نحن العرب اقوي الناس للضيف ولا يكون منقولا من النفا  
لانه لا يكون ذا الام او بالاصنافه نحو انما شر الانبياء لا يورث فتحمل ان يكون  
منصوبا بغيره او يا مثل انما الرجل قطع فان يكون منصوبا بغيره اعني ان  
مثل المعرف باللام قطعاً وربما يكون علماً مثل بيا تيمناً تكشف الضباب وقد  
بحر في زياده نعيم بان لا يكون فيه زيادة نعيم بان لا يكون بيا تيمناً  
بل ربما يكون محالاً لا يشبهه في صورة العطف على مفعول من الدرس اسوا والذين  
هادوا والنصارى والصائين او محي ور كقوله • وشعنا مواضع مثل السعال  
اي واخص الصائين واخص شعنا **قوله** واعلم انما الطلب جري على عادته في  
تعقيب الابواب بعد بيان المقصودات بيان خلاف مقتضى الظاهر فمما انك  
لا يتعطل لها الا السمع من رباب البلاغة والتميز من هذا المعاني الذي ربا العاد  
والجواز على الحرب ونحوها والعرض بغيره فاطع كانه عن الاحداث كجذو النخل  
في الامر وفيه اي في نوعها هذا ظرف بعض وصلته يكون على الكلام بذلك اي  
بواسطة ذكر واحد من الطلب والجزم كان الاخر او ملتبساً بذلك وقيل اي المتكلم  
بذلك متى وجد خطا من مميزات البلاغة اي من شرائطها ومكملاتها واسباب  
ظهورها والاعتبار بها اظهر لك حاله شبيهه بالسم في باحيد القلوب واما انما  
الى قول الكلام واستحسانه والاعتقاد لمصونه بقدر ما نصت اي بغايه  
ما يمكن لان العاقل لا يروى بالبغير من امثال ذلك وتسمى المميزات بالمحسنات  
اللفظية والمصنوية على ما في علم البديع للناس هذا المقام كيف وقد حمل من  
حملها بل من عندنا كون كل من المتكلم والسامع كامل المعرفة بمميزات كل كلام  
ولطائف اعتباراته اما المتكلم فلا بد ان يكون كامل المعرفة بذلك فكلامه  
وان استعمل على غرائب نكت وعجائب صوفانه لا يعيد بها ولا يعيد من محسناته  
بل يلحق بالاعتقالات وينزل منزلة اصوات الحيوانات واما السامع فلا بد ان  
لم يكن واقفا ما يتضمنه الكلام من اللطائف ينزل منزلة ما لا يحيطه الاستحسان  
ولا يعرف بشانه وقوله من مميزات البلاغة في النسخة المعاملة به ومن فتن  
كذا كشف عنه واظهره واقر عن اسنانه بتسم بما شئت متعلق فافترأت  
نظم الكلام بان لما سبق جدي من اوبدل منه وجعل هذا من مميزات البلاغة  
مبجى ان ما تضمنه هذا الكلام من لزوم الانطباع على ما لا يحيطه المساق  
ومن لزوم كمال المعرفة بمميزات كل كلام لكل من المتكلم والسامع بما تم به  
امر البلاغة ويظهر فان قلت مضمون الكلام السابق الذي هو ان يستحسن

الكلام من متكلم كونه بليغا ولا يستحسن مثله من متكلم آخر كونه غير بليغ وان كان  
المقام واحدا كما استحسن من على رضى الله عنه تسمية الميت متوفيا بلفظ اسم  
الفاعل ولم يستحسن من غيره كما مر وظاهر ان صحة اختلاف النظم من جهة المقبول  
وعندها عند اختلاف المقام مثل ان يذ القام يقل في مقام التكرار دون  
الابتداء لا يضلح علة لهذا فاما معنى تعليله بقوله فلا يشبهه الى اخر قلت معناه  
انه كانه وقت لك شبهة في صحة استحسان الكلام الواحد من متكلم دون  
متكلم مع انه لا شبهة لك في الكلام الواحد في مقام دون مقام فقال انه  
يصح الاول اذ لا شبهة لك في صحة هذا الثاني مع انه نظم وكما اذ عنت  
لصحة ذلك فاذ من لصحة هذا كما سئل هذا المسك حرام وان لم يكن محررا لانه  
لا شبهة لك في حرمة المحر ولما في ذلك من بعض الحقائق سبق الى بعض الانفا  
انه تعليل بقدر اري الغالب ينقض لصحة استحسان الكلام الواحد من المتكلم  
الواحد في مقام دون مقام لانه لا شبهة لك فيها بقوله فلا بد لحسن الكلام  
من انطباق له على ما لا يحيطه لياق يترجى على صحة اختلاف النظم في القول وقد  
عند اختلاف المقام وقوله ومن صاحب له غرائب لمحات الحسن يترجى على امكان  
استحسان النظر الواحد في المقام الواحد من متكلم دون متكلم ولما كان هذا  
مما فيه شبهة اجمع عليه بقوله والا لاي وان لم يكن للكلام صاحبا عراف  
بمميزات الحسن غير متخطاها جاز محل الكلام الصادر منه على غير جهات  
الحسن بان يحمل كلامه الموكد على غير نفي الشك ورد الانكار ومثلا ويقرى  
عن الحسن لذهاب كسوته التي تحسنه وترينه وهو الانطباع على مقتضى  
الحال في علم السامع ثم لما كان لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى  
الانطباق على مقتضى الحال وكون المتكلم عارفا بمميزات الحسن وهو كونه  
السامع ايضا كذلك ولم يسبق في كلامه ما يصلح لانتها هذا عليه ذكره  
مكة الواو واعادة لفظ لا بد فقال ولا بد مع ذلك اي مع وجود الانطباع  
ووجود متكلم عراف من سماع مخلوقه لاعتقالات البلاغة وما فيها من  
انواع اللطائف وصهر غزها للاعتقالات وقيل للبلاغة وصيرتها وهذا  
للاصححة جمع صماخ والشرطية اعني اذا اتصل مصحح في موقع البيان  
لكون الافة واللبنة من الاصححة ولا يري به العارصه كلام والباقي به  
للمقابل اي لا ترى انت بدله ومقابل له الدار والاصححة اي لا يتصور  
معها الدار ولا تكتفى اليه مسخه جواب اما والصير للكلام سخا ثانيا في



عليه على انه معنى المستوح وضمر يهونه اي يعلم ما يدليه والاحكامه مضمرا  
 فالمراد بالصهر معنى المسوح ويجوز ان يكون الصهر للكلام والعايد للموصوف  
 مجزوف اي بسببه والمنطوق بسكون السين وفتح الحاء المعجمة الحزن التي لا  
 انص ولا اقل قيمة منها **قوله** ولا مرما عدا مصدر به او اهما مبه والمعنى  
 ان ليس ارتفاع فذكر كلام الله تعالى ونظر على المعاني والناظر الى حد لا يحار وفي  
 نظر المحبة بهذا العلم الى حيث يسوون بينه وبين كلام الناس ويظنون ان لا مزية  
 فيها على استقامتها المعنى وصحة اللفظ افراد وتركيبا بل بما يطعن فيه الراجحون  
 في الجمل من جهة اللفظ والمعنى كما ذكر في حاشية الكتاب مع الجواب **قوله**  
 واجتهات المحسنة لاستعمال الكلام الذي في صورة الجز وحيث اذا استعمل  
 في معناه الحقيقي كان جبرا وان كان عند استعماله في معنى الطلب انشاء  
 وطلب لا جبرا وبعضهم على انه جبر بعد جبر وانما الصرف في ان حصل ما هو متوقع  
 الحصول بمنزلة الحاصل فاجزعه واقفا وهذا السب بقولهم انه استعمال  
 للجبر في موضع الطلب دون ان يقولوا في معنى الطلب الا انه قد سبق في بحث  
 الفضل والوصول ان مثل رحمه الله انشاء وذكر في مثل الامايد ان الله ان عطف  
 لا تشا على الاخبار الذي هو مضمون قولك لا اي ليس الامر كذلك وجوزع  
 كما لا لا ينقطع لما فيه دفع انهما خلاف العتق وهو ان يصير الله تعالى  
 دعاء عليه وعلى هذا يكون الكل مجازا خارجا على مقتضى الظاهر والمستحق ظاهر  
 اللفظ ان يراى به معناه الحقيقي ومحمول كلامه في الجمل المحسنة لاستعمال  
 الجز في موضع الطلب خمسة اربعة تفصيلية هي التناول واظهار الحرص في  
 الوقوع وقصد الكناية وحمل الخطاب على الفعل بلع حمل وحاشية اجماله  
 من مناسبات اخرى وجه حسن وقصد الكناية بجوز ان تكون الكناية نفسها لا فها  
 لما فيها من المبالغة والطف النعدي حسنة وان يكون لما فيها من الاخر اذ عن صورة  
 الامر من جعله لراية هي الاخترا عن صورة الامر ولو جعل الجمل على الفعل  
 واحده من الخمس فقد سها **قوله** وهل خلع هارون الرشيد اي المهدي خلع  
 الخلفاء العباسية بويج له بعد اخيه موسى الهاذي في بيع المار سنة  
 سبعين ومائة وتوفي بطون يوم السبت الثالث من جمادى الاخر سنة  
 ثلاث وتسعين ومائة وهو ابن اربع واربعين سنة جعل يولايه بعد  
 لولده محمد الامين ويصير للامون قاقيل انه لما سال المامون عن محمد السواك  
 فقال علي الصبيانة والسلام صدح منك يا امير المؤمنين تفا ديا من لفظ

مساويك جعل التمد له وقد ممة على محمل الامين ليس على ما ينبغي ومن قيل  
 الاخترا عن لفظ مساويك ولفظ شجرة الخلاف ما روي ان الرشيد رأى يدي  
 رجل حزمة خمران فقال للفضل ابن الربيع ما ذا ان يا فضل فقال ذا كعروني  
 الرماح يا امير المؤمنين تفا ديا من لفظ الخيزران لانه كان اسر والده الرشيد  
**قوله** افترى اي اتغفل فتلى ان خلع هارون على كاتبه وعمر هارون  
 على صاحبه كان الامر في التناول **قوله** او هل جن غضب الداعي العلوي  
 هو الحسن زيد بن محمد بن اسمعيل بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين  
 ابن علي رضوان الله عليهم اجمعين وكان مولده ومثاء بمدة الرسول و  
 ونصته من الشيع حيث لا ينبغي ان يظن انه ملك عصر وذلك انه خرج في  
 خلافة السعديا لله واستولى على طبرستان ومايلها واقامته له الدائمة  
 وذلك في سنة خمس مائةين وتوفي في سنة سبعين ومائةين وتوفي  
 الامراخ محمد بن زيد الى ان قل نحو بخزان في سنة سبع ومائةين وما سن  
 وشاعره ابو معاذ الرازي ولقد استن يوم المهرجان لا لعل يشري وتكن  
 لثوبان عن الداعي ويوم المهرجان فقال له الداعي اعني بيدي بهذا يوم  
 المهرجان وقيل بظنه وصريه حين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من نواه  
 وفي تاريخ السلاحي ان الراعي قال له كان الواجب ان يفتح القصة بغير  
 لا فانه حرف غير محبوب ولو قد من المصراع الثاني لكان اصوب فقال ابو  
 ابو معاذ ايما السيد ما في الدنيا كلمة اجل من قول لا اله الا الله وابتدا  
 لا فقال الداعي اصبت واجدت واجرك عليه وروي ان المعتصم بالله لما  
 بنى قصر بالمدينة ان وجلس فيه اشده استحق الموصلي يا دار غيرك البلا ومحا  
 يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتغير المعتصم بهذا الالتماس وامر بفتح  
 القصر **قوله** وهل تسميته العرب يشد ان هذا الجوز والتناول  
 ليس من المتكلم واصل الاستعمال لان كان من المسمى واهل الوصف وقد  
 يقال ان الفوز قد يحى بمعنى الهلاك ايضا يقال فوز الرجل اذا مات  
**قوله** وتان لاظهار حرص الوجه ترك اللام لان الحجة المحسنة  
 نفس اظهار حرص وكذا الكلام في قوله وتان لقصد الكناية وتارة  
 حمل الخطاب والاعتذار بان المعنى وتان القصد الى اظهار الحرص بعد  
 لا يستقيم في قصده الكناية بل هو من باب الميل مع المعنى لان قولك المحسنة  
 المحسنة تان تكون كذا في معنى ان استعمال الجز في موضع الطلب يكون



لكذا وصير صورته وبه يطلب وصير نفسه واليه وخلافه للطلاب وكذا  
المستكره في غلظه والمنسوب للحق والجرور في قوله حكم الحسن وصير عليه  
لا تنقار الصوت في الخيال حيث يغلط الحسن في الحكم بخلافه تان ونسج  
له محمل تان اخرى وسبح المعز وهو ابو العلا المعري واسمه احمد بن عبد  
الله بن سليمان التميمي ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وقال الشعر وهو  
عشر سنين او اثني عشر ورحل الى بغداد سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وثما  
مجمع النعمان بوزن المحجة الثاني من شهر ربيع الاول سنة سبع وتسعين وثلاثمائة  
في ايام اقامته بامامه **قوله** والسري السري الليل والثاوي بالنهار  
وهما في موقع الظرف بخلاف المضاف اي لصحي في وقت السري امامي وفي  
وقت التاوي خلفي وقد يقال في معنى السبت اي يسري ليس الا تفك فعل  
عادة المسير الى الجباب انوجه اليك في اول الليل فحيا لك امامي وارجع عليك  
وقت الفجر فحيا لك على ارضي **قوله** وتارة لتقصدا لكناية وذلك ان صحة ال  
بحصول النظر في الاستقبال من لوازم طلب النظر المعنى الى الامتنال فغيره  
على ما هو طريق الكناية التي في بقية المحسات لكونها ابلغ من الصريح  
مع ما فيها ههنا من رعاية الادب بترك صوت الامر **قوله** وتارة لمحل الخطاب  
على المذكور اي على الفعل او التوك الذي اخبره فصلا الطلبة ابلغ محل اللطف  
وجه اما الابلغ فظاهر من الدلالة على ان مخاطبه كانه ساجد الى الاحتان  
حيث صرح الاخبار عن وقوعه ولو في الاستقبال واما الالطف فلما فيه من  
الاشارة الى ان مخاطبه في محبة هذه المشابة **قوله** وتارة مناسبات  
اخر كان اللاتي بالعطف على قصدا لتقاول مناسبات بالحب والعطف  
على اظهار الحرص لمناسبات باللام الان الرواية بالرفع على معنى وتان  
المحبة مناسبات اخر مثل هذا افتنان مفضي الى افتنان وتلك المناسبات  
مثل اظهار تقوى الاسباب كقولك اشتريت لي عبدا مقام استر والدلالة  
على الكمال في بده لا نوال كقولك اعطيتني مقام اعطيت والاشعار بالاستعانة  
عن السواك كقولك سميت في حاجتي ورحمت ذل وفاقتي والاحراز عما يكرهه  
المخاطب من عدم التقوى لوقلة اللهم وفقه للتقوى بخلاف وفقتك الله  
تظن الى ظاهرا للفظ واحتمال ذلك **قوله** وما من اية هي مبتدا بزيادة  
من الاستعوان وكل من اي القرآن واردة صفتا لها والحجة بعد  
الاجر المتبتدا وهذا اشارة الى استعمال الجزم مقام الطلب والارة في الامل

العلامة اصلها اوبى لا يفرج جمع اليها في معرفته ذي العلامة نقلت  
الى الطائفة المحصورة من القوان المير وطها واحرها توفيقا ولكم  
في لا تعبدون الا الله حمل المخاطب على التكف عن عبادة غير الله بالحق  
الابلغ الالطف والظهار الرعنة في وقوعه ووصف المخاطبين بالمسارعة  
الى الامتنال وكذا في لا تستفكون وتوسون وبجاهدون ووجه كون  
هذه الاخبار في موضع الطلب ان احتمالها في يكون بطريقا للطلب  
دون الاخبار بوقوعه والدلالة على الجان المحبة من عند اب الله بالامر  
والارشاد الى سباب الجاة لا بطريق الاخبار بذلك وقوله فانظر الى ان  
هذا الوجه لفظا واو فمعنى يعنى من اجل لا تعبدون ولا تستفكون على  
حذف ان ورض المصارع والمعنى ان لا تعبدوا وان لا تستفكوا او حمل وهو  
على الاستيناف بانما كانوا يقولون من اننا لو علمنا احب الاعمال الى الله  
لعلمنا به **قوله** ومن هذا القبيل ما مر من خوا عا ذك الله وعصمك وكان  
مثلا لمن عند نفسه وهذا استشهاده بقوله للبخا كما يلاقي والسكينة  
في الماصي التناول وفي المضارع الرعنة في الوقوع والامتناع استحقاق  
الرحمة حتى كلفا وقعت وبحود ذلك **قوله** ومن الجاهات المحسنة ما  
مر كانت كات ايراد الجزم في مقام الطلب فذكر من نكت ايراد الطلب مقام  
الخير اظهار معنى الرضا بما دخل تحت الطلب وفصله الى وجهين ثم اشار  
الى التعم بقوله وما شاكل ذلك **قوله** اسبق بنا واحسن لاملو  
له بياك لا مقيلة ان تغلب اي لاملومة انت ولا مقيلة من قلام  
بغضه ومقتضى الظاهر الاخبار لان المعنى اننا راض بما فعلنا ولا  
نكلمك ولا بغضك اسما واحسنت قالوا لو قال هذا الغرض  
البيت في وصف الدنيا كان اشعر الناس وقوله فاعلا حال من ذكر  
لفظ الامر الى اخر وصير اختات تعين وفي حقه لكثير وصير جوابه  
للامر وصير تقا وبه لما اختارت ومعنى ذلك على ان قوله او توخي اظهار  
نفي ان يتفاوت عطف على توخي اظهار من يرضى وقوله كما تقول  
صم او لا تقم عييل للبيت على المقيد بانك في بعض الامثال وقد يوهو  
انه مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا على ان يكون لكنه مستقلة  
مما بلة لاظهار معنى الرضا وصير جوابه وتقا وبه للطلب وفادة  
بين وصير عليه لتوخي اظهار نفي ان يتفاوت الجواب وهو قوله هـ







الاسلوب الحكيم اشارة الى الجنس كما يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى الانسار  
 وذلك الكتاب المذكور على النبي عليه السلام اشارة الى القرآن وهو قليل في الاسماء  
 وقوله لوما صادف المقام اى احسن مصادفة واشد مطابقة لتزيت عليه ما ذكر  
 من بحر تكلف نشاط السامع بحيث يصير كالطائر المسحر الذي لا يلاحظ ولا يفر  
 في من نشاط السامع ليس متلبا في قوله هو من عطفه وحرك من نشاطه لانهما  
 تكون تبهينه وهي هنا تارة الهم الاراد يحل ما سلب بدلا والمفعول من  
 نشاط والوقار الخ والارزاق وقد تفرقوا وتوزعوا في السحر الذي صا به السحر  
 وضار كطوائم المجر الطائين وصير سلبه وارزقه للسامع الشك في الحكيم  
 المعقولة في ثم الفرس يقال فلان شد به الشكينة اذ كان قوى النفس بيا  
 ولين الشكينة بخلافه وذلك الخارج هو الغفري من اخوان الذين خرجوا  
 على علي رضي الله عنه حين رضى بالحكم وسلبت السيف زعته من الغم  
 والسخية الضعيفة والموجبة في الغم من ان يحرك فاعل سلك في الان  
 مصر على ما هو منه صب الصبرين في شارب العاملين والمستتر في بحر الخاف  
 واليارد للحجاج والدمية السوداء فرس ادهر اسود والادهر القند والهندي  
 الياض الذي غلب على السواد وفرس ذهب وقوله متغايا اي مظهر من  
 الغياق من غير ان يكون غياق وميرزا اى محرجا وعندها الحجاج انا بالجنس  
 والعتيد في معرض لو عده بالكل على الفرس لادهر حالان من فاعل قال وهو  
 صند الخارج قد اورد على المفعول لانه باعتبار ما تقدمه من كلام  
 الحجاج واخر الثاني مع عدم العاطف لكونه باعتبار ما قبله من كلام الخارج  
 من غير تشارك وتشاركهما بالعاطف حال ثالث هو قوله متوصلا  
 اي متوصلا بدلالة الى ان يرى الحجاج بها لطف وجهه ان كان مثله هو  
 جدير بان يعطى لان تقيده والاهمجة بالكسر الاحمان لا بالفتح كما بالفتح  
 من امر او من امر بالضم صار امرا اصفه اعطاء ما لا لا الصند بالفتح كالمط  
 وصند منه واوثقه والصناد ملوث ببه الاسير من قيده وقد غل والحج  
 الاصفاد والوعدين قول بالانحاء الخفض بالسير بعد كونه للفر **قوله**  
 وليكن عطفه على متدراى هذه اوفى علم المعاني متعلق بكلامنا على ما ذكر في  
 صدر الفصل انه لصبط معان علم المعاني والكلام فيه وشغل حال مقدرة  
 من ضمير كلامنا وحتى غاية لما في الاستا الى علم البيان من معنى استداد الكلام  
 فيه وبسطه وصير منه علم البيان وهو بيان لما نحن له اى مقصودون له ومنه يصير

لاجله وما نحن له مفعول ابرادنا واللام للتقوية ومنه في موضع الحال من  
 المحرور وقد كثر في هذا الكتاب مثل هذا المقدم والمراد بما نحن له الكلام  
 ههنا فيهما من غير تقرر من حصول مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالنظر  
 به لئلا يخل الكلام في الاستدلال والعروض استمنا فاللاخذ في العرض  
 لعلي المعاني والبيان وسماه في موضع اخر استمنا باله ثانيا وبهذا يظهر وجه  
 صحة تقيده اخر كلامه بالان فكان له احرى بالسنة الى ما نحن له وهو الان  
 واخر بحسب التحقيق وهو حين يحتم الكتاب ثم كون البيان مغيبا عن المعاني  
 باعتبار اننا في كون كل منهما على حد يؤول بالذات وينتقل من احدهما الى  
 الاخر ولهذا سماهما علمين وعرفهما لغريتين وحصلت اهما فصيلين وهذا اخرج  
 كلامنا في مرجع الفضل الاول والثاني المسبوق للتوفيق لشرح الثاني وان  
 يفيض علينا في البيان ما قام من في المعاني انه المفضل للاول والاخرى وله  
 الحمد في الاول والاخرى **الفصل الثاني في علم البيان**  
 اي في ضبط معان ذلك الكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة بيان حده وغايته  
 فاوردناها قاعدة لضبط المعاني في مجالات تفاصيل المقاصد بوجه  
 الى التشبيه والمجاز والكناية وبلغه اصوله لبيان المقاصد الثلاثة ولهذا  
 قاله الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه اشارة الى ان القاصد  
 لضبط المعاني والاصول الثلاثة لتقرير المقاصد كما اورد في فصل المقاصد  
 مقدمة لضبط المعاني وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانونين في  
 الجزئيين اربعة واخرى الطلب باقاسم الخمسة والقوانين لبيان  
 المقاصد وان حملت ضبط المعاني على بيان الموضوعات كما يقال ههنا  
 القاعدة ايضا تشتمل على بيان موضوع البيان وهو الجز والطلب من  
 حيث اشتمل على الدلالات التي ياتي بها لاد المعاني (الواحد بطرق  
 مختلف في الوصوح والخفا واليك ان تضمني لاي من جعل موضوع علم البيان  
 نفس الدلالات التي تجري فيها الوصوح والخفا كيف وهو من اقسام العربية  
 والعنوان الادنيه الباحته عن احوال اللفظ واغما القمار بالحيثيات شرح  
 الصرف الى هيئات المفردات وما في حكمها والنجو الى هيئات التراكيب من  
 حيث تادية اصل المعنى والمعاني من حيث الانطلاق على مقتضى الحال  
 والبيان من حيث الاختلاف في وضوح الدلالة وخفاها واذا تحققت  
 فليس الجب في البيان الا من احوال التشبيه والمجاز والكناية **قوله** وفي



ان محاولة يعني ان يطلب اراد المعنى الواحد بالعبارة المختلفة الدلالة  
وصوحا وخفا انما يمكن بالدلالات العقلية دون الوصفية فلا بد ههنا  
من التفرص لاي نوع الدلالة وانما تنقسم الى الوصفية وغير الوصفية وان  
غير الوصفية كرهى وكيف هي واثباتها بالزيادة متعلق بمختلفة وفي بطرق ايراد  
المعنى فكذلك في بالدلالات تكون من حيث تعلقه بطرق فلا يكون هذا من تعلق  
حرفي بجمع معنى واحد بفعل واحد مثل مرت بزيد وعمر ويل من قبل اكلت من  
الستان من العنب وكذلك ان يحمله متعلقا بغير ممكن لانه في معنى لا يمكن  
كما في قوله انما زيد غير ضارب لكونه في معنى لا ضارب مع امتناع انما زيد  
غير ضارب لكونه في معنى لا ضارب مع امتناع انما زيد مثل ضارب مثل ضارب  
بتقدم محمول المضاف اليه على المضاف او يحمله على ايراد المعنى وهو ظاهر  
وقوله غير ممكن خبر ان محموله وترك ان الما ان تاتي المصدر وما يتبع  
فيه وقوله بالزيادة في وصوح الدلالة والنقصان اشار الى ان المعنى  
في دلالة الكلام هو الوصوح لا الخفا وانما الاختلاف في مرات الوصوح  
وباية ونقصا تام بعد التنبيه على هذا الريال بذكر الوصوح والخفا  
العلم بان المراد بالخفا هو الوصوح بالسبب الى الاوضح **قوله** فانك اذا  
اردت تنبيه المتكلم على مكان الضرورة واسرار بلفظ مثلا الى ان هذا جار  
في كل مثال وصح منه لمعقول قلت وهو خيد يشبه الورد في المحرم والورد  
بالكلام اعم من مصطلح الفاة لانا الظاهر ان قولك خيد يشبه الورد  
وصفي لا اسماوي وصح منها للكلمات التي في ذلك الكلام ومعنى يراد لها  
يراد في تلك الكلمة لا كلمة اذ ليس ههنا مراد في كل كلمة ولو اريد بكلمة ما عوم  
الجمع لا كل فرد فهو انما يراد في مجموع الكلمات لا كل كلمة واليهذه العود  
الصحة في يكونها فان الموضوع لتلك المفهومات مجموع المرادفات لا كل  
مرادف وصح منه لهذا المعنى والسماع ايضا فلهذا المراد في المصغول والى  
الفاعل وصح منها المرادفات وتلك اشار الى الكلمات الاول المذكورة في  
قوله خيد يشبه الورد وانما قال من غير تفاوت في الوصوح لوجود التماثل  
في خصوصيات الكلمات وبوقف دلالة البعض على قرينه نفى المزام بان  
يكون مستزكا وفي سرعة انتقال المعنى بواسطة كسر الالف  
باستعمال تلك الكلمة ونحو ذلك مما هو اريد على العلم بالوصوح فان المراد  
انه لا تفاوت في الوصوح بالسبب الى نفس الدلالة الوصفية اذا روت

كله

الشيء

الهنة التركيبية واقصر على ايراد الفاظ اخر مرادفة من غير زيادة لو نقصنا  
**قوله** والا اي وان لم يكن السامع عالما بوصفها لتلك المفهومات  
لم يهتم منها شيئا مثلا اي بالكيفية وانقصا به على المصدر او الحال ان ذلك  
فان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا اذا شأ فان قيل علم العلم  
بوصف كل كلمة اعم من ان لا يكون عالما بوصف شي منها او يكون عالما بوصف البعض  
دون البعض وهذا يستلزم ان لا يهتم شيئا اصلا بل ان لا يهتم الكل  
والحاصل ان رغب الاجابة الكلي في حكم العلم بوصف سلب جري فيه وهو  
لا يستلزم الا السبب الحتمي في الهم فلهذا المراد ان لا يهتم شيئا عما  
هو معنى الكلام لا اوضح ولا واضح لا مما هو معنى الكلمات وذلك لانه اذا  
حمل معنى بعض اجزاء الكلام حمل معنى الكلام موزون انتفا الكل بانها الخ  
وفي قوله واللام يهتم شيئا بعد قوله كان فهمه منها كهممه من تلك شأن  
الى ان المستروط بالعلم بوصف هو فهم المعنى من اللفظ وهو لا ينافي ان  
يعقل المعنى في الجملة فيعلم الوصف الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى وبهذا  
يندفع ما يقال ان العلم بوصف موقوف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى  
عليه لزم الدور **قوله** وانما يمكن ذلك اي التماثل في الوصوح في  
الدلالات العقلية ولو كان ذلك اشار الى محاولة الابرار بطرق  
المختلعة في الوصوح على ما هو السبب لسوق الكلام لكان الاسباب  
ان يقول بالدلالات العقلية وقوله مثل ان يكون في موقع المصدر  
لممكن او الحال من الدلالات والمثل به لا يلزم ان يكون نفس ما اصف  
اليه لفظ مثل بل يكفي ان يكون في ضمنه وقوله لشي خبر يكون قد علم على انهم  
وهو تعلق ياخر ويجوز ان يكون لغوا ويكون تاممه وقوله ولشان وكالث  
عطف على شيء اي ويكون لهما ايضا تعلق بذلك الاخر فاذا اريد التوصل بوا  
من المتعلقات الثلاثة الى المتعلق به اي الى ذلك الاخر الذي تعلقت به  
الثلاثة فمما تفتت الثلاثة في وصوح التعلق وخفا به بان يكون تعلق  
بعضها اوضح من البعض صح الوصوح والخفا في طريق افادة ذلك الاخر المتعلق  
به لكن الملاحظ وهو صحة تفاوت الثلاثة في وصوح التعلق وخفا به حتى  
لجواز ان يكون تعلق البعض بما ينتقل اليه اذ هو لسهولة البعض بعد نظر  
وتأمل لا فتنان الى وسطا وساطة في العلم ويكون تعلق البعض بلا واسطة  
في البشوت والبعض بواسطة او اكثر واكثر الى ما لا يحصى فيكون اللان مر



وهو صحة التقاوت في طريق الافادة حقا فان قلت بل اللزوم صحة  
التقاوت في طريق الافادة لا في طريقها غل ما هو المدعى قلت المراد ان  
يكون ذلك الطريق او صرح او اخفى بالنسبة الى طريق اخر وهو لازم قطعاً  
قلت المطلوب صحة التقاوت في الدلالة لا في طريقها قلت التقاوت  
في الطريق من حيث انه طريق ومتوصل به تقاوت في الدلالة اذ بها التوصل  
بالاخر للتوصل سواها وهذا قال في طريق افاديه ولم يقل فيه اي في ذلك  
الواحد بل ما هو مقتضى ظاهره سوف الكلام هذا والاظهر انه لا يريد بطريق  
الافادة ذلك لو اريد المتوصل به بل الكلام المودي لتلك المعنى الذي يقصد  
ايراده بالطرق المختلفة لان الاختلاف بالوصوح في بعض مقدمات الكلام  
يرجع الاختلاف في نفس الكلام وسيجئ لهذا زيادة سان ثم لا يخفى ان عطف  
خصايه على وصوح التعلق اعم من زيادة الوصوح والافا لتقاوت في الوصوح  
كافي في المقصود **قوله** واذا عرفت هذا الى مكان التقاوت في الوصوح  
اعلم هو في الدلالات العقلية دون الوصيفية عرفت ان لصاحب علم البيان  
زيادة احتياج الى القرض لانواع الدلالات الفكرية لعرف ان العقلية التي هي  
من انواعها وان كيف يجري فيها التقاوت لياتي له معرفة ايراد المعنى الواحد  
بالطرق المختلفة في الوصوح بخلاف صاحب علم المعاني فان اكثر خواص  
التركيب وان كانت بدلالات عقلية كفي الشك ورد الامكان في ان تكن  
نظير فيها ليس من تلك الجهة وبجست تقاوت بتقاوتها فليست له تلك الحاجة  
الى التوصل لانواع الدلالات والفكر وان كان بحسب الوصوح جذا للكلمة  
كثير ومن ولهذا صرح الفيلسوف بتدبير الوصف لكن ساع استعاطها  
في الكثير لا يخلو على لواحد البتة حتى استمر ان جميع الكلمة كلمات وكل فاعلم  
بها الكلمات ولكل منها دلالة فيقصد الدلالات وتنوع الى مطابقتها  
وتضمنه والتراميه فلما انواع فكون اضافة انواع دلالات الكلمة  
لامية والدليل على هذا انه ذكر النوع الواحد منها لفظ الجمع حيث قال  
بالدلالات الوصيفية وجرم اجزها في الكلام الواحد قال بالدلالة  
الوصيفية **قوله** فتقول بيان لانواع الدلالات بعد القول في تفسير  
مطلق دلالة اللفظ على ما اشهر وتقرر من انها كون اللفظ بحسب فهمه  
المعنى ولا كذلك شئ من تفسيرها نواحيها على انه يريد بيان ان ليس المراد اللفظ  
ها هنا ما اشهر من كون المدلول جزءا من المعنى الموضوع له ولا تعظيماً

يلزم

له بل اعم واعلم ولما ان دلالة اللفظ على المعنى شبيه بينهما بين السامع ايضا  
فان اللفظ ذال والمعنى مدلول عليه والسامع مدلول له بل مدلول له  
تعتبر ايضا ثمة تارة الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى  
وتارة الى المعنى فيقال فهم المعنى من اللفظ بمعنى مفهومه وانها مبرمة  
وتارة الى السامع فيقال فهم المعنى من اللفظ او انتقال الذهن منه الى المعنى  
وبهذا الاعتبار صرح ان الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى الى معنى  
وفي قوله اللفظة حتى كانت اشارة الى ان المصنف في انواع الدلالات  
وضع المفردات حتى ادا وصف دلالة التركيب بالمطابقة او التضمن والالتزام  
كان ذلك باعتبار وضع الاجزاء وفي قوله مفهوم اعم الى ان الغرض الاصل  
من الوصوح هو فهم السامع لا قصد المتكلم فانه اعم لقصد المعنى باللفظ  
لعمدة السامع وذلك انهم يحسون الصور الحاصلة عند العقل من حيث  
يدل عليها باللفاظ منذ لولات ومن حيث يعنى بها معاني ومن حيث  
يحصل منها مفهومات وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشعاراً بانه لو اختلف  
في الدلالة زيادة بعض اللوازم ونقصان بعض الاجزاء لم يكن مطابقة  
لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوصوح وقوله بحكم الوصوح متعلق  
ببدل يعني انه الذي يحكم به الدلالة والعمم لا العقل بسنه مع  
قطع النظر عن وساطة الوصوح وفيه اشارة الى قد الجيثية وان المطابقة  
هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له  
وبالنظر الى حكم الوصوح حتى ان اللفظ المشترك بين الكل والجزء او اللزوم  
او اعتبار دلالة على اجزاء اللزوم بالتضمن والالتزام لم يقصد عليه  
المطابقة وان كان الجزء او اللزوم عامر الموضوع له في احد الوصفيين  
وذلك لانه ليس بحكم الوصوح بل بحكم العقل ان الكل لا يوجد بدون الجزء  
ولا الملزوم بدون اللزوم وكذا الكلام في تعبد دلالة التضمن والالتزام  
بوساطة التعلق وحكم العقل فيستدبر وجعل الوصيفية اسما للمطابقة  
خاصة لما افاد بحكم الوصوح وبحسب الوصوح الحس من غير اعتبار بطر  
عقل والمنطوقين يسمون الثلاثة وصفيه لما ان للوصف مدخلها  
ويحصلون العقلية اسما لما يكون بحسب العقل الصريح من غير دخل للو  
كدلالة اللفظ على وجوده لا فقط ومن غير ان يكون مقتضى الطبع للدلالة  
اح على ذي الصد رواج على الوجود وقوله لمفهومها ذلك اي لمفهوم اللفظ

ح



الذي وضعت اللفظة وقوله وتسميه اي ذلك المهور اصليا اعتراض  
 بين خبر كان واسمه والهامي صليا لان الاصل في الوضع دخل فيه ان يكون  
 غنيا الوضوح وما سواه فرع عليه ويحتاج اليه وقوله في كل من النسخ والالط  
 على الاغواء انما ينبغي دلالة عقليتها ايضا بها يوهي ان ذلك بحسب اشتراك  
 اللفظ بينهما لكن الاظهر ان الاشتراك معنوي كما يقال الانسان سمي جونا  
 بمعنى انه من افراد ما وضع له لفظ الجوان فعني الله لانه العقليته ما يكون  
 بحسب تعلق بين المهور والاصل وغير يحكم العقل **قوله** ولا يجب في ذلك  
 التعلق الذي يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما عقليا على ما يعتب  
 المنطقيون بل يكفي ان يكون اعتقاديا بان ينتقل في مخاطبة من المهور  
 الاصل اليه لعرف اي عام وهو متعارف العامة فانه المتبادر من اطلاق  
 العرف او لعرف عام من غير خاص كوضع واصطلاح من قوم مخصوصين  
 كاهل الشرح او المتكلمين او الفقهاء او الاصوليين او الفقهيين او غيرهم  
 او من غير عرف خاص كالانتقال من كثر الراد الى المصيا فيه فعل هذا لا يجد  
 ان تجري العرف على اطلاقه متساويا للعام والخاص ويراد بغير العرف  
 ما لا يتعلق بوضع واصطلاح كما قد يتفق لبعض من اعتقاد المتعلقين  
 بين الاشياء كالانتقال من المقدم الى المتأخر ومن المفرد الى الحيان ومن  
 الفضل الى الجواد وبالعكس فانما مثال ذلك ليست باعتبار عرف عام وخاص  
 وما اجمع ما يقال ان التعلق بين حار والكلب والجماد باعتبار عرف علماء  
 المعاني فتقوله امكن جواب ان كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جازله ذلك  
 وتيسر فمفعولها ممكن المتكلم وقاعله ان يطبع وذلك صفة اي مخاطبة الذي  
 لعرف منه انه يعتقد ذلك التعلق **قوله** واذ قد عرفت فان قلت الذي عرفنا  
 هو ان اراد المعنى الواحد بالطرق والتراكيب المختلفة لا يتاقي الا في الله لانه  
 العقليته لاهل الصور المختلفة قلت هو اشارة الى ما نقلنا عن الشيخ عبد الله  
 من اعتبار اللطائف والمرآيا والخواص والكيفيات ونحو ذلك مما يدل على  
 فضيلة الكلام تجري في المعاني والا وبالذات وفي الالفاظ ناسا وبالعوض  
 فيجعل المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليها تراكيب مختلفة وهذا ما يقولون  
 ان المعنى في هذا البيت صورة غيرها في ذلك وقال الجاحظ والمعنى الواحد في المعاني  
 الشواهي وقد سبقنا انما السعري صياغة وحرب من التصوير والمراد بالصورة  
 المعاني الاولى التي يدل عليها بالالفاظ والمعنى الواحد من المعاني الشواهي

ان

سبق لذلك بيان اوفي فتقوله على صور في موقع الحال وكلمة على الاشعار بان  
 المقصود الاصل هو ذلك المعنى الثاني واذا الصور بمنزلة المصنعة له والمركب  
 وصنعه هي عايد الي ما يدل عليه الدلالات العقلية من الدلالات العقلية  
 لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى هي الدلالة لا الدلالات الاشكاف  
 ووجه تفسيرها بالاشكال كقولنا ما حوذة باعتبار الاضافة الى السامع  
 وقوله كذا ومراده مما لا خلاف وان كان يصور الامثال كمن المراد ان العلاقة  
 هي اللزوم العقل والعرف او غيرهما اذ لو اردوا بالعلاقة ام من مطلق  
 اللزوم لم يثبت الجزا اعني قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار  
 الملازمات بين المعاني وفي قوله بوجه من الوجوه اشارة الى ما سبق من ان  
 ذلك التعلق بين المهور من لا يجب ان يكون مما يثبت العقل بل ان كان  
 مما يشتهر الاعتقاد لعرف او غير كان كافيا وانما عدل عن معهود القوم  
 وهو اعتبار اللزوم العقل لان اكثر العلاقات المعتمدة في انواع الحازات  
 والكليات خارجة عن اللزوم العقل بل اذا اعتبرها اعتبروه من اللزوم  
 البين لم تكن الدلالة العقلية ايضا مما يجري فيه الوضوح والخطا ولما صح  
 حصر الدلالة في السكت خروج اكر الدلالات المعتمدة عند علماء البيان  
 مع صديق التعريف عليها والمنطقيون يعرفون التعريف فيضرون  
 الدلالة يكون اللفظ حيث يهيم منه المعنى متى اطلق احترازا عن ذلك  
**قوله** مرجعه اي اصله الذي يرجع اليه بقا صيغته وما ينبغي ان يتحقق  
 حتى يمكن تحقيقه هو اعتبار الملازمات بين المعاني اي الملزومات ووجه  
 التعبير عن اللزوم بالملازمة نظرا الى انه يكون ابد من الجانبين ولو  
 جزئيا في احد الجانبين فلا ين العلم والحياة ملازمة بان العلم يستلزم  
 الحياة كلها والحياة تستلزم العلم جزئيا ولهذا يجوز كون الملازمة احصا العالم  
 بالنسبة الى ما حي واما ذكر من يصغر اللزوم الى ما يكون من الجانبين كل من الامام  
 والخلف والي ما يكون من جانب كل من العلم والحياة فباعتبار اللزوم العقل  
 وينبغي ان تعلم ان ليس معنى اللزوم بين الامام والخلف ان كلا يكون له امام  
 يكون له خلف وبالعكس فان ذلك ليس بلانهم بل معنى ان يعقل كون النبي  
 امام الاخر يستلزم تعقل كون الاخر خلفه **قوله** بحكم الاعتقاد يعني قد  
 جرت العادة بان طولنا لقائمة لا تكون بدو طولنا لاجاد لو فرض له التجاد  
 اعني علاقة السفينة وبالعكس وان الاسد لا يوجد بدو الجروا ولا



عكس ثبت ذلك في الاعتقاد وان سميت مثل هذا عرفا عاما فلا تزل لكن  
 العرف العام انما يطلق حيث يكون وضع واصطلاح من العامة لا من طائفة  
 مخصوصة **قوله** ولا يرتك أي عاب من ارادة او وقع في ارض وقاعه  
 وقاعه الانتقال ومنه ظاهرا هم عاب اليه يعني ان الانتقال من احد الارض الى  
 الى الآخر كالانتقال من بياض الثلج الى البرودة لا يوقفك بالنظر الى ظاهره  
 في شك في احصاء مرجع البيان الاعتبار الانتقال من ملزوم الى لازم والانتقال  
 من لازم الى ملزوم لا كذلك اذا تأملت ونظرت الى الحقيقة علمت ان مرجع ذلك  
 الى الانتقال من اللازم الى الملزوم ومن الملزوم الى اللازم لانه ينتقل من  
 انبساط الى انقباض من الثلج الى البرودة فقولك مثل هذا اذا انتقل في موقع المصعد  
 وما مؤصوله وصلتها الظروف اي انتقالا مثل الانتقال الذي يكون اذا  
 انتقل وقوله فزجعه لتقليل النفي عن الارادة **قوله** وقد سبق تبينه على ان  
 عدم لزوم النتيجة للغيث في حكم العقل لا يتكبح كون المراد بالغيث لازمه  
 الذي هو الغيث وقوله واما نحو قولك امطرت السماء تاجوايا من حوائج  
 وهو ان من الجازم ان يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم بل بالعكس  
 فان الغيث ملزوم الغيث لا يرفد كرايات واردة الغيث لكونه محورا  
 من باب اطلاق اللازم على الملزوم وانتقالا منه اليه والتجواب انه ايضا  
 راجع الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لانه الانتقال من اللازم الى ملزوم  
 معين بغيره مساواة اللازم لذلك الملزوم واذ الانتقال من العام الى الخاص  
 وحيد يكون ان مثلنا من وصير الانتقال من اللازم الى الملزوم انتقالا  
 من الملزوم الى اللازم فيحيط امطرت السماء تاجوايا في سلك رعي الغيث  
 وهذا تكلف قصده الصنط بان كل عيار انتقال من الملزوم الى اللازم  
 وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار رجوع الكل  
 الى الانتقال من الملزوم الى اللازم ولكنه حاول التفرقة بين ما يكون  
 المفهوم الاصل مراد او حيز الارادة اعني الكناية وبين ما لا يكون  
 كذلك اعني الجازم فان قيل كثر من الجازمات والكلمات محال يصور بين  
 المعنى الاصل والمعنى المراد لزوما ضلالا لا عقل ولا اعتقاد في قلنا بعد  
 ما اريد بالملزوم يتعلق ما بحث لستينج الانتقال في الجملة ليرد الاسك  
 والمصنف معترف بان هذا كله تكلف لقصده الصنط **قوله** وان  
 الكناية تحط على قوله فان الجازم وقوله فلا يصار بيان كون الانتقال

في طويل النخلة من اللازم الى الملزوم كما في الكناية ومنه نحدد الجازم والكناية  
 ومعنى نحدد انها اصلان جعل مباحث الفقه راجعة اليهما وتفاضل المحلها  
 وقوله واذ لا يخفى شرط جواز فلا عيب بالمتا الوقتانية اي لا عيب ولا  
 لوم والجملة بيان لجهة تقديم الجازم على الكناية وهي ان الكناية تجري من الجازم  
 مجري المركب من المفرد نظرا الى ان الانتقال من الملزوم وواضح بنفسه بمعنى عدم  
 احتياجه الى اعتبار امر زائد على الملزوم بخلاف الانتقال من اللازم الى الملزوم  
 فانه مشروط بكون اللازم مساويا للملزوم وواضح منه للقطع بان لا دلالة  
 للعام من حيث انه عام على الخاص وانما يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يجعله  
 بمنزلة الملزوم وجوز كون اللازم اخص مما يعني الملزوم اخرى وبالاصطلاح  
 علما ان بما يكون وجوده على سبيل التبعيه بشئ اخر فهو لازم له وذلك اني طر  
 ظالمعروضات ملزومات والعوارض لو ازم وان كانت اخص كالصاحبة  
 بالفضل بالنسبة الى الانسان او باعتبار ان اللزوم في نظره البيان اعم من  
 ان يكون عقليا او اعتقاديا وفي اللزوم الاعتقاد في لا يتبع وجود  
 الملزوم بل ان اللازم يجوز ان يكون اللازم اخص يعني ان له تعلق لزوم  
 بالشئ اعتقادا لكن ليس بحيث متى تحقق ذلك الشئ تحقق هو وبالجملة  
 فاللازم اذا كان مساويا للملزوم وواضح منه صح الانتقال منه الى الملزوم  
 ان عقلا فقلنا او اعتقادا فاعتقادا بخلاف حاله (كان اعم لا يقال  
 الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا فيفقو ال كون الملزوم بحيث متى  
 حصل في الذهن استقل له من منه الى اللازم لا نأقول **قوله** هذا معنى  
 اللزوم في هذه الفقه لا امر زائد عليه والظاهر في كونه الكناية من الجازم  
 بمنزلة المركب من المفرد ما ذكر صاحب الايضاح وهو ان المصنوع والجازم  
 هو غير الموضوع له فقط لوجود القويدها لما نفع بخلاف الكناية فان الموضوع  
 له مراد ايضا وجازم الارادة **قوله** ثم ان الجازم يريد بمحمد انبات  
 افضل اخر للبيان هو التنبه لما انه بحيث عن ذلك وجعل من مقاصده  
 وليستغل في هذا الفن بقا صيله وحكامه واقسامه فوق ما يكون على  
 سبيل الاستطراد او المبدئية كما في بحث الحقيقة بالنسبة الى الجازم  
 ولما كان احد الاصلين فيما ثبت من الكلام السابق هو الجازم لا الاستقار  
 وكان المتنبه على التنبه هو برفع الاستعانة لا مطلق الجازم صدر الكلام  
 بذكر الجازم وحض الاستعانة بالعناية فقال ثم ان الجازم اعني الاستعانة



يعني ان القرض لها والبحث عن احوالها يقتضي تقديم العرض للتشبيه لان لا  
من فروع ولا تحقق بدونه فلا بد ان يتخذ التشبيه اضلالا للثا وان يمتد  
على الاصلين المذكورين اعني المجاز والكناية اما التفتيم فظاهر من جهة  
ابتناء الاستعارة عليه واحتياجه اليه واما اخذ اضلالا اخر من علم البيان  
فلا بد لكم مباحثه وعموم فروعهم وتفاصيله وانقسامه واحكامه وقد  
جاوز ان يحل مقدمه او حكما استطراديا او نحو ذلك كيف ومباحث اكثر من  
مباحث الكناية وفي لفظ الفروع استعار هذا المعنى لهذا الاعتداد بفتظير  
ترب وله فلا بد على ما قبله من الكلام قوله يستند على خزان المجاز وثابت  
الصريح مع عوده الى المجاز مبني على انه عني بها الاستعارة وكذا صير المجاز فيها  
وقوله من حيث المصطلق يستند على معروض السليل له ومن فروع التشبيه  
خبرها ولا يحقق خبر آخر او بيان كونه من فروع التشبيه يعني لا بد في الاستعارة  
من اعتبار تشبيه شي بغيره كالمزوم الذي ينتقل منه الى اللزوم في امر لا ضرورة  
لذلك المزوم في ذات استعارته بل يرمي لاعتبار تشبيهه بالحل الشجاع بالمزوم الذي  
هو الاسد في لافله هو الجواه ثم يستعار لفظ الاسد له فينتقل منه الى  
الشجاع وهما اشكال وهو ان علم البيان انما ينظر في الدلالات العقلية  
وكالات التشبيهات من حيث انها تشبهات تكون بالدلالات الوصفية  
فكيف يكون التشبيه من مقاصد البيان كما يشعر به جعله اضلالا فان منه  
لا يقال تشبهات التلغا فكل مخلو من مجازات وكلمات لا تقول الكلام  
في نفس التشبهات بل الجواب ان في كلامه اشاقا لا احد اضلالا من علم البيان  
اعما هو لصورة ابتناء الاستعارة عليه على الوجه الذي ذكرنا فلا يكون من  
اصوله بالذات فلا يلزم ان يكون البحث فيه عن الدلالات العقلية وقد  
يجاب لا يلزم ان يكون نظر البيان في الدلالات العقلية فقط واما اللزوم  
ان لا يكون في الوصفية فقط بل في العقلية الصرفة وفي الوصفية والعقلية  
جميعا لان ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بالوصف يمكن مجموع ذلك بان  
يكون الطريق الاوضح غائبا لو صوح من الوصفية وما سواه من العقلية  
**قوله** فهو اي التشبيه هو الاصل الذي اذا حدث به واتقنه صرت  
مالك رمام الحكم في الصرورة ذا دربه وعاده وجراه وحدا فله طرق اللطيف  
والغريب المتعلقة بالبيان لان معظمها وعدتها فون الاستعارات ومنها ما  
على انواع التشبيهات **قوله** الاصل الاول من علم البيان في الكلام على التشبيه

لا بد

لا خفا في ان الاصل الاول من الاصول الثلاثة المنبث عنها في علم البيان هو ه  
التشبيه نفسه والقوم للاصل الاول والبحث عنه هو الكلام في التشبيه  
فلا وجه لقوله الاصل الاول في الكلام في التشبيه سوى ان يقال انه لما ذكر  
ان الاصول المحتاج الى تعرضها في علم البيان ثلاثة فكانه جعل فصل علم البيان  
بعد المقدمة اصولا ثلاثة منزلة الفضول والاجواب فذكر ان الاصل الاول  
منه في الكلام في التشبيه اي القوم له والبحث عنه واما ان المراد هو الا  
الكلي في ذلك الجزئي وان كلمة في الجزئ بد مثله في قوله تعالى لم يهر فيها دار  
الحلقة فلا يجب ان يفهم به المحصل **قوله** مشبهها بدل من طرفين واشترا  
عطفت على طرفين او بالعكس يكون الامر بالعكس بان يشتركا في الصفة وتختلف  
في الحقيقة اعم من ان لا يشتركا في ذاتي اضلالا كطويلان حبير وخط او يشتر  
كطويلان انسان وفوس حيث اشتركا في الجس واما الاختلاف بالمفضل القوي  
واقتصر في المثال على هذا الابه بعد في ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله  
صفة وحقيقة تميزان وطولا واسنانا صفة واحالا وتميزا ووصف بتقدير  
اعن وقوله والا اي وان لم يكن هناك اشتراك من جهة واخرى من وجه  
لم يصح التشبيه لانك حينئذ بعد مات تفيد ذلك وقدم ابطال عدم الاشتراك  
لانه اخفى بالنسبة الى بطلان عدم الاشتراك اذ مفهوم التشبيه رعا  
بنى عن لزوم الاشتراك فلذا اذكي بطريق المسببه به والمقتبس عليه وبالحل  
فقرروا ولا تفرقوا والاختلاف انه لو ارتفع الاختلاف من جميع الوجوه  
حتى من جهة التميز الذي الاختلاف فيه غاية في اللزوم للتعدد بمعنى  
انه لا بعد للتعدد من الاختلاف بالتعدد البتة لا يرتفع التعدد قطعا  
صرورة ارتفاع اللزوم بارتفاع اللزوم وحيد بطلان التشبيه لان معنا  
الوصف بالمشاركة للتشبيه به في امر فبعد ارتفاع التعدد وثبوت الوجوه  
يكون التشبيه الذي وصفه بنفسه صرورة اشاقا المشاركة وحينئذ لا  
لا يعقل الا بين شيئين ووصف الشيء بصفة محال بالصرورة ولعمري لا روم  
لا يشترك انه لو لاه كان طلب التشبيه من طلبا لثبوت الوصف حيث لا وصف  
اصلا وهو ايضا محال بالصرورة **قوله** وان التشبيه لاصا والاعطاف  
على ان التشبيه مستبعد وكذا وان حاله يتفاوت من القرب والبعد فان  
من التشبيه ما هو قريب متباعد ومنه ما هو بعيد يدع وسحقا سباب  
القرب والبعد وبين القبول والرد فانه اذا كان صحيحا واقعا علق به

ما خفا



من الغرض سلباً عن الابتدال كان مقبولا وان كان بخلافه كان مردودا **قوله**  
 هذه القدر والمجلد لا يخرج الى دقة نظرية استيناغية كالمناجيب سؤال عن  
 الدليل على ما ذكره والمحقق ان بعض ما ذكره عن النظر معلوم بالضرورة كما سندهما  
 التبيين طريقا وبعضها يحتاج الى نظر ظاهر بما ينشأ الى الدهر كاحتياج الى  
 الاشتراك والافتراق والغرض وكالتفاوت الى القريب والبعيد والى القبول  
 والمردود وانما المخرج الى دقة النظر هو تفاصيل هذا القدر والمجلد وهو هذا  
 القدر والمجلد بل مضمونه هو طرفا التبيين ووجهه وعرضه واحواله فحاصل النظر  
 في هذه المطالب انواعا اربعة **قوله** النوع الاول النظر في طرفي التبيين وجهه  
 تقدمه على الانواع الثلاثة الباقية ظاهرة لان طرفي التبيين هما الاصل الذي  
 يتصور به وجه التبيين ويعود اليه الغرض منه وتصورهما في ان يكونا حسان او  
 عقليين او المشبه عقليا والمشبّه به حسيّا او بالعكس فإراد بالحي ما يدرك  
 باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعني السمع والبصر والشم والذوق واللمس او  
 يكون مجتمعا من احوالها محسوسا واما ان لم يكن المحسوس كالمشبه فاعلم ان  
 منشوق على رجاح من رزقك وتبجي كاليا واداد بالعقل ما عدا ذلك مما هو  
 يدرك بالحواس العقلية التي شاذة اذراك الكلمات او بالوجدان كاللفظ  
 والالهي وبسبب وجدانها او هو من مخترعات الحق المتخيلة وبسبب هذا كانياب  
 الاحوال وروس الشياطين وانما المعاني الجزئية التي تدرك بالوهم كصفة  
 ربي ومداد عمر ولا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى واما الذي يجب ان يتبينه  
 له هو ان ليس المراد بالحي الى الصورة المرشمة في الخيال المتأدية اليه من طرفي  
 الحواس ولا بالوهم المعاني الجزئية المدركة بالوهم نظورا ان ليس الاكلام اليها قوتيه  
 مما تادد اليه من طرفي الحواس ولا ابواب الاحوال وروس الشياطين من قبيل القفا  
 فان المراد بالصورة ما لو وجدت كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلاف ذلك بل  
 التحصيل في هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة شاذة تركيب الصور والمعاني  
 وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالسان له جناحان او  
 راسان ولا راس له وهي دالما في الحركة والتصرف لا تسكن في النقطة ولا في الزمان  
 وليس عليها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوى  
 العقلية ولهذا الاعتبار تسمى مقننة او بواسطة القوى الوهمية وبهذا الاعتبار  
 تسمى مخيلة فالمراد بالحيان هو المعنى والمراد بركبه المتخيلة من الاحوال التي ادركت  
 بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان

القول شئ يملكه الناس كالسبع فاحذت المتخيلة في تصورها بصوت السبع  
 واختراع لابل لها كالسبع وكذا محال المنيه ولسان الحال وغيرهما وايضا  
 ان توهم ان المراد بالوهمي هنا المعنى الجزئي المدرك بالوهم بناء على ان المنه او  
 الحال من المعاني فتكون احواله كذلك فان الكلام فيما يتخيلها من مثل الثابت  
 والمخيل واللسان وهي من الصور قطعا وقد يكون ما اصنف اليه الوهميان  
 ايضا من الصور كالقول والسيطان وهو ما قال صاحب الايضاح ان الوهمي  
 ما ليس بمدرك بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها يعني انه من  
 مخترعات القوى المتخيلة ومردودها من غير وجود له في الخارج مع انه لو  
 وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس من كونه من قبيل الصور المعاني  
 لان الكلام في صوت شبهة بالمخيل والنايب واللسان مما هوالة في الاهدال  
 او النطق بقوله مستند الى الحس اي قول الادراك الجزئييات المادية بشر  
 الحسور بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال الحسور والعيه جمعا الاطراف  
 صوت القرب الفرائج جمع فزوج وحيل العبد مضموما والربقي والخرمذوقا  
 والجلد والحرير ملوسا مني على ما هو المتعارف من شحم العبد وفقه الخمر  
 ولمست الحرور وان كان المدرك حقيقة بالشر والذوق هو الراعي والطم  
 والخيال واللين قوم ترسترفها صور المحسوسات بعيد غيبها عن الحس  
 المستترك عتلة خزانة له وللعقل قول للنفس بما يدرك الكلمات بالذات  
 والجزئيات بالالات وفي قوله الوهميات المحضه اشار الى ان ليس المراد  
 بالوهمي المعاني الجزئية المحققة المدركة بالوهم كصفة زيد وندافه عمرو  
 بل ما اخترعته المتخيلة العاملة بمعونة الوهم وقوله صورة وهمية يحق  
 لهذا المعنى وتأكيده والمزور المشدود من لحن مدن والصقة وشذ البعير  
 في قرن وقران اي جبل واما القرن بمعنى الجبهة الصغيرة تضم مع الكبير  
 فهو مناسب ههنا فاعرفه اي كون كل من الوهميات والوجدانيات ملحقة  
 بالعمليات كما عرفت كون الخياليات ملحقة بالاحساس فتدلى الى تقليل  
 الاعتبار بتقليل الاقسام سهيلا للامر لتعرف حجة الحصر في الحس والعقل  
**قوله** النوع الثاني النظر في وجه التبيين وهو ما قصدا شفاك انظر  
 فيه وحصل البحث انه لا سيما كثيرة بحيث اعتبارات له وممدد لذلك  
 معقد حاصلها ان وجه التبيين يتفاوت البنية لانه اما ان يكون حقيقة  
 الطرفين او ذاتيا لهما او صفة والصقة اما ان يكون من الحسيات احد



انواع الخمسة واما من العقليات والعقلي اما ان يكون حقيقيا او اعتباريا  
 والحقيقة اما ان تكون مركبة او بسيطة والصفة اما ان يكون مرجحها امرا  
 واجدا او اكثر فقوله لما اخبر التبيين مطرف جرى مجرى الشرط جوابه قوله ظهر  
 لك مما ذكر وقوله والوصف حين اخبر العقل ايضا لما اخبر عطف على مضمون  
 الشرط وكان مقتضى الظاهر ان يقول وحين اخبر الوصف ولما اخبر العقل  
 ليكون عطفًا على الشرط او يقول والوصف بين كذا والعقل بين كذا ليكون عطفًا  
 على فاعل الخصر واما على ما ذكر فكل من المعطوفين يحتاج الى جواب على وجه ليكون  
 الشرطية خيرا للشد ولا يجوز ان يكون محذوفا بقوته المذكرة لان قوله  
 ظهر لك مما ذكر صريح في انه جواب لكل في التركيب اختلال ولا يحصى سوي  
 ان يحل والوصف والعقل عطفًا على فاعل الخصر اعني التبيين ويكون حين اخبر  
 ولما اخبر تكميلا واعادة للشرط بعد العهد وقوله الخصر بين كذا بمنزلة  
 الخصر في كذا كما يقال محصور بين حاصرين وقوله مثل حبيب اسير واسود  
 يعني مثل حجرين او فرسين او نحو ذلك والافطاق الجسمية لا يكون تمام الحقيقة  
 ومثل ضرب على الحال من اسير يكون وليس يلزم ان يكون الممثل به نفسا اضيف  
 اليه مثل ما يوخذ من مضمونه ومثل هذا كثير في كلامه فليكن على ذكر منك وفي  
 كون الانف من اللسان والمرس من الابل مثلا حقيقة واحدة نوع خفا اذ  
 يتوهم كونهما حقيقتين مختلفتين كاللسان والبعير فلذا ذكرهما بلفظ وكذا وبين  
 وجه اتحاد الحقيقة اذ رعا باعنا ذلك المضمون المعلوم الذي هو طرفي التسم والافتقار  
 بالصفة باعنا الاختصاص باللسان والمرسون حيث يقال لا لاف هو عضو  
 التسم المختص بالحوانات التي ترس اي تجعل في اوتفها الرن والاحسن ان  
 يجعل الوصف هو الاختصاص وهو عدم الاختصاص فلا سيح في فصل الحيات  
 المفرد غير المقيد ان كلامنا لا ينف والصفة والرجل سولطلق من غير اختصاص  
 باللسان او غير والمرس والمخللة والحافو مختصة بما يكون للمرسون والذابة  
 وكانه اراد ههنا ايضا لسان وشفته ورجله ومثل ههنا لا فتر والحقيقة  
 بالحصر والخطا للذين لا يشتركان لما في شئ من الذائيات لان الجسم من بقوله الجهر  
 والخط من بقوله الكر بخلاف طوبلين انسان ورس تبها على ما ذكرنا من لا لا فتر  
 بالحقيقة اعم وههنا بحث وهو اننا اذا قلنا ان يد كمر وفي الحيوانية وانما طبقته  
 فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا بالعوارض الشخصية لكنه قد خرج فما قصد  
 ههنا من اخصار التبيين في ان يكون الظرفان حقيقيين يفصدا شرا كهما في صفة

نحو

لما

لهما وصفين يفصدا شرا كهما في حقيقتهما **قوله** كالكيفيات الجسمانية  
 اي المختصه بالاجسام والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا قسم ولا قسمه  
 بالذات وقوله مثل الانصاف حال من الكيفيات او من صميم الخصر والمثل في  
 ضمنه والصر قوة مرتبة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقان فيفترقان  
 الى العينين يدرك بها الاطوار والالوان وغيرها والشكل هيه احاطة بضاية  
 او اكثر بالجسم كذا دابة والملك والمنع وغيرها والمقدار كمنعقل قار الذات  
 والمراد بالكم عرض يعقل الجبري لذاته وبالاقتضال ان يكون لاجرا به عند  
 الاقتضال مشترك يتلاقى في هذه كالنقطة التي هي بداية خطا ونهاية لذا  
 وهو اخترا من العدد ويكونه قار الذات ان يكون اخر او المظهر منه مجتمعة  
 في الوجود وهو اخترا من الزمان فقط والمقدار جسم يعلم ان قبل القسمه  
 في الطول والعرض والعق وسط ان قبلها في الطول والعرض فقط وخطان  
 قبلها في الطول فقط والحركة المذركة بالبصر هي الاينية اعني انتقال الجسم  
 من مكان الى مكان وما يقال انما حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان  
 اخر مقتضاها انه مجموع الحصولين وكانه اذا كان يكون المقادير والحركات من الكيفيات  
 ان اوصافها كالطول والقصر والوسط وكما لسرعة والبطء والوسطه  
 كذلك والا فالمقدار من الكر والحركة قبل من الين وقبل من ان ينفعل وقبل من  
 الكيف وقوله وما يتصل بها اي بالمد كورات كالحسن والقع المتصف بهما  
 الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالصق والبكا الحاصلين  
 باعتبار الشكل والحركة ونحو ذلك محاله اتصال بالمد كورات ونفزع عليها  
 والسمع قوة مرتبة في العصب المفروق على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات  
 وكان الصوت حقيقة واحدة لا تختلف الا بالعوارض كالقوة والضعف  
 والحدة والثقل والوسط بين ذلك ولذلك لم يقل من انواع الاصوات ه  
 واما الحروف وان كانت انواعا من كينيات للصوت لاصوات ولذلك في  
 امثال هذه المباحث بهذا القدر فان تمام حقيقتها في في اخر والذوق هو  
 منبث في العصب المفروق على جرم اللسان يدرك بها الطعوم واصول  
 انواعها الحلو والحامض والمرارة والملوحة والمخوضه والقصوضه والقبض  
 والدسومة والخلوق والقاهة والشم وقوة مرتبة في زاوية في مقدم  
 الدماغ الشبيهة بجملي الذي يدرك بها الروائح والاسما لانواعها واما  
 تعرف بالصفة والاضافة كراحيه طبييه ومنتهه وراحيه الخلاق والشم



قوة سارته في البدن لها يدرك مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة  
 ويقال لها اويل المله سات لها تفاعل العناصر وينفعل بعضها عن بعض فتولد  
 منها المركبات والاوليان منها فليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تحريك  
 المختلفات وجميع المشاكلات والبرودة بالعكس والاحزابان انفعاليتان  
 لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والانضال والقوى واليبوسة  
 كيفية تقتضي صمودا ذلك والخشونة كيفية اخلافا لاجزالاتها  
 وانخفاضها والملاسة كيفية استوائها واللين كيفية تقتضي قبولها للغير  
 الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سالي فيستقل من وضعه ولا يفل  
 كثيرا بسهولة والصلابة تعالها والخفة كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك  
 الى صوب المحط والنقل الى صوب المركز وجعلها من اللوسات لكون كل  
 منها ممددة الى فوق والى تحت كما في الزق المنفوخ اذا امسك  
 تحت الماء وكما حجر المصنوع على الكف اذا امسك في الهواء واعاد لفظه  
 من الماء الى السيت كما قبلها في ظهوره من اللوسات فان المحققين  
 على ان الخفة والنقل هما منتهى الملك المدافعة الصاعدة والهابطه  
 وازدحاها ايضا في الى المذكورات مثل السلة والجفاف والذو حه  
 والهباشة واللطافة والكثافة وغير ذلك من كفيات الاجسام  
**قوله** والعقل ايضا يعني كما ان لطلق الوصف احصا رايه  
 الحسي والعقل كذلك احصا العقل احصا في حقيق وهو ما يكون  
 له حقيق في نفسه وتقررت ذات الموصوف واعتباري وليس هو  
 ما لا يكون كنهه بان لا يكون مقرر بالنظر الى نفسه بل يكون معنى  
 يعتبر للشيء بالنسبة الى الغير لكون الشيء مطلوب الوجود او العدم عند  
 النفس فليس للشيء من هذا صفة محققه وكذا كون الشيء مطوعا فيه  
 او غير مطوع فيه بل يغيب عن الطبع ولا يكون له حقيق اصلا لان النظر الى  
 نفسه ولا بالنسبة الى الغير كصوره وهمته محضة محترها المتخيلة  
 كما تصاف الستة وكل ما هو علم وهذا يعني بما يتخللها من باض واستران  
 شبيهة بياض الكواكب واسترافها **قوله** مثل الاضاف في محروورده لا  
 من الكيفيات الا ان الكيفيات هي ما دخلت اليها كالماء كالحق والذكا  
 شه قوم للنفس معذ لاكتساب الارادة يقال ذكي الرجل فهو ذكي  
 والستعظ كالم لتدنيه والحرزعا لا ينبغي والمعرفة تعال للادراك

المسوق بالعدم وذلك في الادراكين اذا تطلعا عدم ولادراك الجوز  
 ولادراك البسيط والعلم يقال لحصول صوت الشيء عند العقل والادراك  
 الجازم المطابق الثابت ولادراك الكلي ولادراك المركب والعقد  
 صفة لها يتمكن من الفعل والترك والكرم صفة هي مبدأ اثار العار  
 بالخير ما يبذل المال واما بالعفو عما صدر عن الغير من الشر والظفر  
 والسخا هو مبداء افادة ما لا ينبغي لا لغرض ويسمى الجود ايضا والحلم  
 كون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب لسهولة ولا تضطرب عند اطا  
 المكروه ولا تسترعى الى الانتقام والغضب حركة للنفس مبداء لزيادة  
 الانتقام وما يجري مجرى المذكورات كالغف والنجا عه واللوم والتخل  
 والفخر والجبين ونحو ذلك والغرض ملكة تصيد رعيها صفا ذاتية  
 مختزلة لطبيعه ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصيد رعيها الافعال  
 لسهولة من غير روية الا للاعتبار مدخل في الخلق دون الغرض **قوله**  
 اي بشي تصويري عطف على يكونه اي كايضا في الشيء بشي تصويري لا  
 عني وتصوري وهي لا عقل محض له فيه شايته حتى وفي حيل هذا من  
 امثلة الاعتبار الذي هو احد قسمي العقل تنسبه على المراد منه  
 ههنا ايضا ما يعي الوهمي كما في الطوفان قوله اجزا مختلفه لاشارة الى  
 انه لا ريبه بالبسيط لاجزله اصلا بل ما يتالف من اشيا مختلفة  
 وانما يعرض لهذا في وجه التنسبه دون الطرفين لان الفسمة الى الواحد  
 والى ما هو غير ذلك الواحد والى الملتية والمتنوعة وانما اعتبرت فيه  
 لانها اذا ما قال ظهر لك مما ذكر مع ان محو حيله جوا بالما بنى عو كونه  
 سبب ذلك لان شأنه ان يظهر لك لمر محض كونه كونه لا حصار  
 محققا في نفس الامر بل من ذلك واطلا ملك عليه كما انه كالمظهر لك  
 ذكر ما ذكر **قوله** وجه الشبه اما ان يكونا مر واحدا في نفسه بان يكون  
 عينا من الاعيان او معنى من المعاني بسطا كان او مركبا واما ان يكون  
 غير واحد بل امور متكررة وهو قسمان احدهما ان يوجب منها حقيقة  
 اعتبارية ملتية من الكثرة او هيبة واحدة مشتركة منها بغضات كالكثر  
 في تلك الحقيقة والاشبه لاي كل واحد واحد من تلك الكثر وبانها  
 ان لا يعتبر ذلك بل يحصل كل واحد من الكثر على انه مشترك في مقتضى  
 بالتشبيه فهذه هي الاقسام الثلاثة وقد قسم الاول منها الى خمسة

عتقاد



اقسامه الى اثنين والثالث الى ثلاثة نصير عشرة وذلك لان الاول  
اما حسي وطرفاه حسيان لا غير واما عقل وطرفاه اما حسيان او عقليان  
او المشبه حتى والمشبه به عقل وبالعكس والثاني اما حسي او عقلي والثالث  
اما حسي او عقلي او البعض منه حسي والبعض عقل قوله لا متنازع اذراك الحق  
من غير المحسوس جهة اي معنى وصفه لان الحق لا يدرك الا ما هو مادة  
وجهه وطرفاه عند المحس بغير العقل فانه يجوز ان يكون معنى قابلا بالمحس  
كالحياة توجه المشبه العقلي مع الانواع الاربع للطرفين اعني كونهما حسيين  
او عقليين او المشبه حسيا والمشبه عقليا وبالعكس وهذا معنى قوله  
التمثيل بالوجه العقلي اعني بالوجه للالاسية وهو في موقعه كالحال اي  
كأنه بالوجه العقلي بغير العقل فذلك لانه الشيء بالشيء فالحاصلة **قوله**  
وهنا نكتة التحقيق رجح الشيء الى بعض الحق والنبوت في نفس الامر بحيث لا يشوب  
شي من المساهلة والاختلاف بالظاهر وبما شابه الحقيقة وليس بمحض حقيقة جازل  
النكتة ان وجه المشبه كل كونه مشترك بين الطرفين ولا شيء من الكل محسوس  
لان شرط الاحصاس بالشيء كونه جزئيا ماديا حاضرا عند المحس بحكم الضرورة  
فان قلت المراد بوجه المشبه الحسي ما يكون جزئيا من محسوسه كالحجر وان لم  
يكن هو في نفسه مدركا بالمحس قلت هذا اقل التحقيق الى التسامح واعتراف  
بان ما هو وجه المشبه في الحقيقة عقل لاصح وسند كجواب المصنف عن  
هذا السؤال قوله وقد عرفت انه اي وجه المشبه يجب ان يكون موجودا في  
الطرفين اشارة الى ما سبق من ان المشبه الشيء لا يكون الاوصاف له بمشاركته  
المشبه به في امر وقوله فكل موجود فله بعين حكمة ضروري مبنية على ان لا يكون  
الطبيعي ليس جزوا خارجا عن الأشخاص والا فهو موجود ضروريان جزوا الموجود  
موجود وليس بمقتضى ضروري كونه كلياً مشتركاً بين الافراد جزوا عن الأشخاص  
واذا كان وجه المشبه مع المشبه معاً يمتنع ان يكون هو بعينه موجوداً  
مع المشبه به لا متنازع ان يجعل المحسوس المنفصل في محل حصوله في محل آخر  
فان بدية العقل حاكمه بامتناع عرض بعينه في مجلس كجلس بعينه في مكانا  
فمقتضى ضرورة العقل اضطراره الى الحكم بذلك بحيث لا يجد الى الاستدراك عنه  
سبيلا او الضرورة التي تجدها العقل وحكمه بسببها وان شئت فقل المشبه  
فان الضروري قد بينه عليه اذا كان فيها ادنى خفا وذلك لان الحزم التي في الخرافة  
لو كانت بعينه الحزم التي في الورد لم من انعدام حزمه احدها وبقا حزمه الاخر

كون الحق المعينه موجودة معدومة معا وهذا ظاهر لا يحتاج الى التلويح  
ان لما قيل ان يقول ان اريد بانعدام الحزم انعدامها في نفسها فلا يمتنع  
صحتها ليلزم المحال اعني كون الحزم معدومة موجودة معا وان اريد  
انعدامها عن المحل فلا يمتنع لان وجودها في محل وعدمها في محل ولا متنازع  
فيه وقوله وهكذا في احوالها اي اخوات الحزم كما اذا شبه نوب بالتميز  
البياض وشعر علك الضراب في السواد وغير ذلك وقوله بل يكون مثله متعلق  
بقوله يمتنع ان يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به اي يكون مثل وجه  
المشبه موجوداً مع المشبه به وهذا ايضا باطل لان المثلين لا يكونان شيا واحداً  
بعينه وكل ما هو وجه المشبه هو واحد بعينه على ما هو المفروض فلا يكون  
المثلان الموجودان في الطرفين وجه المشبه فيلزم ان يكون وجه المشبه  
هو المعنى الكلي الماحوذ من المثلين بحريته ما عن التعيين لانه المشترك بينهما  
ولا شيء من الكلي بحيثي فلا شيء من وجه المشبه بحيثي بل الكلي عقل لا غير وجه  
المشبه عقل لا غير وقوله ويمتنع ان لا يجوز ان يقال اذا لم يتحقق في الطرفين  
من المحسوس الا التلويح فحق اشراك وجه المشبه المحسوس بين الطرفين هو  
حصول المثلين فيها على ما قال صاحب الايضاح ان المراد بحسبه وجه المشبه  
كون افراده محسوسة قوله فان المثلين اي يمتنع هذا المقال ويقتضي  
لان المثلين الموجودين في الطرفين متشابهان لان هذا معنى المثلين ولا  
معنى للتشابه بين الاثنان كما كان وجه مشبه فلا محالة يكون معهما وجه  
مشبه فان كان عقلياً كان المرجح في وجه المشبه الذي فرض حسيا هو العقل  
في المادك فلا يكون وجه المشبه بالتحقيق لا عقلياً وان كان حسياً لم يكن  
يكون مع المثلين مثلاً آخران من ذلك الوجه الثاني لا متنازع ان يكون  
الموجود في الطرفين محسوساً مشتركاً فبفصل الكلام الى هذين المثلين الاخرين  
بانهما متشابهان مشتركان في وجه مشبه عقل او حسي ويلزم اما التسلل  
واما كون المشبه في التحقيق عقلياً والتسلل محال فيعين كونه عقلياً وعامة  
تحقيق هذا الكلام في العلوم الحكيمية والكلام بان بين الكلي والطبيعي يمتنع  
ان يوجد بان يكون جزوا من الافراد وان المنفصل يمتنع ان يكون جزوا من شيئين  
وان العرض الواحد يمتنع قيامه بمحلين ففقد توزع في ذلك وان هذا التسلل  
وان كان في الامور الموجودة لكونها محسوسة لكن لا يظهر انه في المبادي  
وفي الامور المترتبة الموجوده معا ففصل يمتنع مثل هذا اني هناك بحث







بمعادلة الكلام في ضمن ذلك اشارة الى الانسلاط والانقضاء والحركة  
الحركة العجيبة الهشة المدونة مفعول موديه وقوله الهشيم في هذه المرة  
في كف الامثل وهشيم اليوتقة فيها ذهب ذائب **قوله** وكوجه الشبه  
ظاهر العطف على لفظ النار الا ان الكاف عمدة داخله على المشد وجه  
الشبه ما حو من مصفون الكلام وهشيم قد دخلت على وجه الشبه ولم  
يبينه بل انصرف على ان الشبه والمشب به وان كان جفا هشة حاصله  
من عدة امور وذلك لان ما سبق تشبيه مفرد بمفرد وما امران متجان  
من كونان يصحح الكلام وانما المحشح الى اليان وجه الشبه وهشيم تشبيه  
مركب بمركب فاجتمع اليانها وكول القصد فهما الى الهشة الحاصلة مع  
امور وقد علم ان وجه الشبه ما استرك فيه الهشيم من مطلق هشة حصول  
مضوء مظهر على الكيفية المحصورة **قوله** كان منار النقع اه الغبار  
الساطع المرتفع من تار الغبار ثورا اذا ارتفع وانما جرم واسيا فمفعول  
معه متعلق بمنازل الشجر عند الفاهر قصد تشبيه النقع والسيون  
بالليل المتبادي كذا كنه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيون  
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيا فانا في حكم الصلة للصند  
المذلول عليه بلفظ منار الغبار يقع في تشبيه مفرق بمزلة كان الغبار ليل  
السيون كواكب قاله وضرب الاسيا في لا يمنع من تقدير الاتصال لانا لو  
فيها معنى مع كما في قولهم لو ترك الناقة وقصبتها لاصنعها ومما يثبت على ذلك  
ان قوله لها دي كواكب جملة واقعة صفة لليل فالكواكب مذكرة على سبيل  
البيع لليل المستبد بمزلة ان يقال ليل وكواكب مفعول يقتصر على ان يركب لها  
السيون في انشاء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هشة السيون وقد كانت  
عن اخادها وهي تعلو ورسيب ونجي وتذهب وهذه الزيادة رادفة للتشبيه  
تفصيلا وان للسيون في حالة اخرام الحرب واختلاف الاليد في هذا المضرب  
اضطرابا شديدا وحركة سريعة الى جهات مختلفة مع اعوجاج واستقامة  
وارتفاع وانخفاض وتداخل ومصادم واستطالة اشكال فثبت على هذه الدقة  
بلفظ لها دي ايها دي جند ايا فان للكواكب في حالة اليان ايها الساطع  
اختلاف جهات حركات مع تدافع وتداخل واستطالة اشكال بخلاف ما اذا  
كانت في انما كذا فاعلم استدارتها المتلاطمة واللامعة من تلال البرق  
والمنظرة المستندة التي تعدل بقاء جديدا وقوله دون شي اخر كلام قليل

المجدى وي جديا سوا جمل صفة صمد درنا وتعلق بالمراد على معنى ان المراد هو  
هذا دون شي اخر **قوله** قد اعمه جبر الهندا والحيلة حال محاذية عليه  
كأما من معنى الفعل وفي شامح متعلق بالطرف والمعنى يكون المشتري قدام  
المرج كونه كذلك في الظاهر بان يكون المرج اقرب الى المشتري مع كونه في  
الارتفاع والعلو السمع بالحرك واحد سمع وكلاهما بالحرك واحدا  
السيون من كلام المولدين **قوله** فالمراد ايضا يعني ان المراد في هذه  
البيت ايضا يشبه الهشة بالهشة كما في البيتين المقدمين وقوله مستخرج  
اسم مفعول اضيف الى فاعله حال من المصروف ومعنى من دونه قد اعمه  
وي مكان قريب منه **قوله** ويسمى امثال ما ذكر من الايات يعني كان منار  
النقع وكان اجوار النجوم وكأما المرج تشبيه المركب بالمركب لكون كلام  
طريقه امور متعددة اعتبر بركبها وحصيل هشة منها وقصد التشبيه  
فيها على ما صرح بذلك في كل منها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال ان القر  
قد تشبه كفيها حاصلة من مجموع اسيا قد تضاعت وتلاصقت حتى  
عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ويسمى المذكور قبل الايات مثل تشبيه  
السطح والذرات والشاة احملي والشمس تشبيه المفرد بالمفرد لكون كل من  
الطرفين شيئا واحدا مفردا كان او مركبا وانما التركب واعتبار الهشة  
في وجه الشبه ولذا كان النقص من عمدة لوجه الشبه وهشيم للطرفين  
لغير المفرد قد يكون مقيدا كقصيد العنقود بالمور والشاة احملي  
والحمار يكونه اثير مشقوق الشدة والحمار يكونه نابتا على راسه تجزا  
عضوا والمرأة يكونها في كف الاشكال واليوتقة يكونها محما جارا فيها  
ذهب ذائب فيلتبس بالمركب ولغير المتبين تشبيه المفرد بالمفرد  
والمركب بالمركب لخلاف الفرق ههنا بين المقيد والمجوع اذا لقيت معقبة  
في الهشة التي جعلت وجه الشبه ولذا قال وهذا الى تشبيه المفرد  
بالمفرد والمركب بالمركب فن له زيادة احتياج الى سلامة الطبع وصفا  
القرية اذ لا حاكم سوى ذلك في تميز احد ههنا عن الاخر عند التماسهما  
والاخي انه ياتي ههنا اسمان اخران سكت عنها المصنف تشبيه المفرد  
بالمركب والمركب بالمفرد **قوله** ومن تشبيه المفرد بالمفرد قول امر القيس  
يصف عقا بركب صيدا لطبور والفا قلو عينا لذي الورك وقد سمعت  
ان العقب لا ياكل من الطير قلوبا قوله شبه العقب الطير من قلوب



الطير بالغباب واليابس الصيق بالحشف البالي وهو اورد التمر وذلك لا  
 ليس لاجتماع الرطب واليابس من القلوب هيته يعتد بها وتفصل  
 تشبيهها والله اقال الشيخ في اسرار البلاغة انه اعلم يستحق الفضيلة من  
 حيث اختار اللفظ وحسن الترتيب فيه لانه حيث ان الجميع قايده في  
 التشبيه واعلم تعرض المصنف لذلك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه  
 هو المشبه به شيئين كان مطنة ان يقوم انه من تشبيه المركب وليست ان  
 تشبيه المفرد قد يكون ملفوظا بان يوتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما **قوله**  
 واما ان يكون مستند الى العقل عطف على قوله اما ان يكون مستند الى الحسن  
 وهذا هو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد ثلاثة امثلة مشبه  
 الى قوله تعالى والذين كفروا اعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظالم ثمنا وقوله  
 عليه الصلاة والسلام يا كرو وخضر الدين قيل يا رسول الله وما خضر الدين  
 قال المرة الحسن من منبت السوء وقول من قال هو كالحلقة المفردة لا يدرك  
 انظر افاها من الفايق انه قول الامام ابيه فاطمة بنت الحسن حين سئلت عن  
 بلية الكلمة وهو ربح الكلام في غارة الوهاب وفي الحطاط والنس الفوارس  
 اولاد ذرياد العيسى وذلك لانها سببت عن بينها اعم افضل فقال عما كان  
 لابل فلان لابل فلان ثم قال تكلمتم ان كت اتم افضل هو كالحلقة  
 المفردة وقال الشيخ عند القاهر انه قول من وصف في المهلك للحاج لما  
 سئل عنهم **قوله** المنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمخبر يعجز  
 ويجوز من الباطن المطمع اسير ما على من اطعمه او صغ في الطمع والمولود من  
 اليه او قعة في الياس وكله مع الاشارة الى الجمل الامر من في حكم واحد  
 بمعنى ان وجه التشبه هو المجموع لامل واحد وكذا لفظ المضم الى المثال  
 الثاني ومبنت الشؤ هو الاصل الردي والسبب الفاسد والاصناف فيه  
 كما في رجل صدق وحمار سوء تشبهها بالاختصاص الوضعي بالاختصاص  
 الاضائي وخضر الدين ما يفت على اثار الدار والمثل مما لا يبقاه ولا خير  
 فيه ولا نفع منه وانما خيرا ضا فله للصد راجا لمفعول من اغرت النخج كذا  
 والاشجار الممر التي تان بالفاكهة والاعراض بان حسن المنظر حتى لا عقل  
 ليس بشي لانه لا يتا في كون المجموع المركب من ذلك عقلا لانه يترك  
 بالحر كما في هيئة الشمس واليونقها وهيبة النفع والسيوف وهيبة النيل  
 ونقاوي الكواكب بلية التمثل اشارة الى ذلك بل المثال الاول ايضا كذلك

لان كثيرا من اعمال الكفر ومنظر السراب محسوسان وانما عطف المثال الثاني  
 بالاوليين على التخييل بعد تمام التمثيل بالمثالين بمنزلة شاهدتين ووجه  
 التخييل في وجه التشبه في المثال الثاني هو انه اعند التناسب في الخصال  
 مع امتناع عن تعيين البعض كاضلا والبعض مفضولا لكن لم يقصد الى الا  
 في كل منهما بل في مجموع الماحوذ منها واليه اشار بقوله المحتسبه لذلك اي  
 لاجل التناسب **قوله** ان تكون تلك الامور اشارة الى ما لزمن الكلام  
 السابق من كون وجه التشبه امورا كثيرة وقوله او عقيلة باورد اول  
 لشعور بالاشعر الاول هو ان يكون الامور حسية والثاني ان يكون عقلية  
 الا ان يكون مجمعة فانه على العموم محال وعلى التوزيع هو الصبر الثالث  
 يعني قوله ان يكون شيخي ان يحل بدل بعض من اقسام **قوله** كما اذا سببت  
 لسانا لا خفا في ان حسن الطلعة صبي وبهاية الشان اي شرفه واشهرها  
 امرج وحالة عقليه وكذا تلوار ربه **قوله** واعلم حتم مباحث النظر في  
 حجة التشبيه يا من احدها انه قد يدرك مكان وجه الشبه كما يستمع  
 وجه الشبه اي ما يستعقبه وليست له اي يكون وجه الشبه بالحقيقة  
 لازم ذلك المذكور فصح لان اقامته المثل ومقارنته لازم مجاز مستفيض  
 ونائبهما ان الواجب في وجه التشبيه ان يكون شاملا للظرفين وقد يتو  
 في بعض التشبهات وجه الشبه امر لا يستلها فقصده صورة ان يكلفوا  
 ظاهري في ان الصبر لا خطاب علم اليان لكن الذي يقتضيه النظر الصواب  
 ان يكون الصبر للتلقي وارياد الكلام والمورد من التشبهات والمعنى انه ليس  
 علم من عند علم اليان ان يكون التلقي متكلفين في التصرح بوجه التشبه  
 فلتامل وقوله على ما هو به في موضع الحال من وجه التشبه اي على الوجه الذي  
 وجه الشبه محقق به كان على حقيقته فلا بد من التشبه عليه اي على ما يذكر  
 مكان وجه التشبه سائحا عما لا يكون وجه الشبه حقيقته فذكر امثله  
 له **قوله** اذا وجدوها لا تنقل يعني اذا وجدوها فاضيفت لغير ذلك  
 بالسلكه من اسباب الاخلاق بالمصاحبة وهي تارة في الحروف وتكرارها  
 والغريبة اشتاء المعنى حيث يحتاج الى تفرا ويخرج فالتا ومنه الهجج  
 وسبستان وكرم مني امده امده والوردى معي والتكرار كما في قوله  
 سلتك وملتك ثم سلتك لاني سلتك سلتك سلتك سلتك سلتك  
 وقد عند وت الى الخاتوت يتبعني سلتك سلتك سلتك سلتك سلتك

لذلك

هم



وقوله **فقل** بالتم الذي قلل الحشا **فلا قل** عيش كلين فلا قل  
 وحاشا ان يعد من هذا القيل قول من قال **وما انا الا المسك صاع**  
 تصد كره **بصنيع** وعند الاخرين **بصنوع** **والغراب** مثل الجبيل  
 والداريين **واظلم** و**جفت** و**جود** لك **والاشياء** بالشراب والمسرح  
 ونحو ذلك وقوله **فصعب** صح بالنصب على جواب النفي وكذا **فكش** وصغير  
 للعاني وعن اللفاظ **قوله** معلومة الاجزاء المتكلمات بالضرورة او  
 بالدليل يقينية التاليف بان يكون تاليفا قياسيا لا استقونيا او تحليا قطعه  
 الاستلزام ان يكون على شرط الاشراج **قوله** فيكون قد عرفت ان الصبر  
 فيه وفي قولهم ينبغي ان يكون للبقاء وارباب الكلام لا اصحاب علم البيان وقوله  
 في الماكاي في المرح وما عليه الحقيقة هناك اي في تشبيههم الاول والثاني  
 شي غيرا خبران والصبر للحلاق والسلامة والرقه اي في قولهم الاول  
 والظهور اي في قولهم الثاني وفادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول  
 الاول بلذ طوعه صحت الرواية على لفظ المتبني للفاعل ورفع طوعه من لفظ الطعام  
 صار لذيذا في الاسرار التي لاذة **ولك** الامن لذات الطعام بالكر  
 وجدته لذيذا وصغرت كونهما وحالهما للصبر والبصر ومعها للظلمة والبهمة  
 والقلاب عطف على كونهما وذلك اشارة الى كونها كالمحسوسين **فان قلت**  
 ظاهرا في الخلافة والسلامة والرقه من صفات الاحسام خاصة لا يصف  
 بها الالفاظ قطعا لكن لم دعت ان الظهور لا يصف به **الجنة** واستعمال الظهور  
 في المعاني اشر وأظهر من استعمال الازالة **الحجاب** فكيف صح كونها مشتركة  
 بين الشمس والجنة بخلاف الظهور **قلت** ليس ذلك من جهة عدم جهة  
 الظهور في الجنة بل التمثل بالمثلين تشبها على ان المصدر لا لازم قد يكون  
 لعدم جهة المنة كور في أحد الطرفين وقد يكون للعلم بانه غير مراد فاننا قلنا  
 بان ليس المراد من تشبيه الجنة بالشمس في الظهور وظهورها نفسها بالظهور  
 المطلوب فيها كظهور المحسوسات بظهور الشمس وهذا معنى ان الاله الحجاب  
 فلذا حمل وجه السنة في الحقيقة **قوله** كالذي غنى فيه فان مثل  
 الطبع الى التي والازالة **الحجاب** عنه امر اعتباري له وان كان اليل في نفسه  
 او الازالة صفة حقيقة كيفية او اضافية **قوله** فاقول تشبه ان  
 يكون ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبه حيث تنتم الى الحس  
 والعقل بطريق التسامح ولم ينصر واعي العقل كما هو الحقيقة في المعنى

المشترك من قيل تسامح هذا وهو جمل وجه الشبه ما هو من مستنبات  
 وجه الشبه ولمزوماته في الحقيقة فان المحسوس الذي هو الغد من الحق  
 مثلا مستنبع لمفاه الكل الذي هو وجه الشبه في الحقيقة فجلهم وجهه  
 التشبه في تشبيه الحن بالورد هو الحق المحسوس مع انه في الحقيقة لا زهما  
 اعني الحق الكلية المعقولة بمنزلة جملهم الوجه في تشبيه الكلام بالعسل هو  
 الخلاوة مع انه في الحقيقة لا زهما ونحو قد جازيا انهم وسرناهم حيث  
 قسمناه الى الحس والعقل وجعلنا ما هو غير لة الواحد نوعين مستندا الى  
 الحس مستندا الى العقل وجعلنا المقعد حسيما كله او عقليا او بعض حسيما  
 والبعض عقليا ومن العجب ما قبلنا المراد ان تركم التحقيق ناشئ عن هذا التسامح  
 بمعنى انه لا حامل لم على القول بانه وجه الشبه قد يكون حسيما سوي تسامح  
 هذا وجعلهم مثل الخلاوة والظهور وجه شبه مع القطع بانها امور محسوسة  
 ووجه التشبه انهم قد صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الحن بالورد هو  
 الحق وفي تشبيه الشهاب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات  
 على سبيل الحقيقة دون الاستنباع فكيف كان الحامل هو هذا الذي لا يصدق  
 انه على التسامح والتجوز دون ذلك الذي اعقدون حقيقة **قوله**  
 واعلم ان حتى وجه الشبه اي الواحد فيه واللايق به تتحول المشبه  
 والمشب به اذ لا معنى له سوي ما قصد اشتراك الطرفين فيه فاما صاد  
 وجه التشبيه حقه مع التشبيه والافند فني قولهم النحوي في الكلام  
 كالمخ في الطعام لا بد ان يحمل امر مشترك فيه النحوي والمخ وهو مطلق  
 الصلاح بالاستعمال والصاد بالاهمال على ما يتناول الحس في المخ  
 والطعام والعقل كما في النحوي والكلام كما يزعم مطلق الاهمال في تشبيه  
 الاحجاب بالنحوي لا كون التليل مضلما واكثر معسدا كما يذهب اليه  
 اهل السنف فانه لما شارك النحوي في ذلك انه لا يتصور فيه انكشيز  
 والتليل اذ لا معنى لحمل رفع الفاعل وصف المفعول مثلا مضاعفا  
 لا يرفع فاعل واحد بالحركة والحرف جميعا مثلا لا يكون تضعيفا  
 للنحوي بل بطلا هذه اوربا يمكن تسمي تلك المعتنقين بان يقال المراد  
 بتكثير النحوي نحو من الوجوه العربية والاقول الصغيفة وكما الكلام عليها  
 فان الكلام به يخرج عما هو المعصود من تادية المعاني الصحيحة الظاهر  
 المعصودة بالعبادات الدالة عليه عند العارفين بالاصناف والقوانين



المشهور وقد يصح بانه اذا كان في الكلام وجه كثير من الاعراب فبعضها  
يؤدي الى المعنى المراد وبعضها الى غير المراد فاحمل على الكل تكثير النحو وادساد  
لكلام واحمل على ذلك البعض المناسب لتلخيص اصلاح او بان المراد بالتكثير  
ان يراى في قواعد النحو ما ليس منها وبالفعل ان يتقص فيها ما هو منها ولا  
خفا في مساوئها وينبغي ان يعلم ان الطرق متعلق بمصناف محذوف اي هـ  
استعمال النحو في الكلام كما استعمال الملح في الطعام او حال اي النحو مماثل  
حال كونه في الكلام للمحال كونه في الطعام والمطرا به رعاية قواعد في التركيب  
وانبأ به على مقتضياته **قوله** ولكنه يصح قولهم ليس مما عينا الا ان  
لا ناصبه ولا نظير في كليات مباحث التشبيه لاجزائيات التشبهات  
وتصحيح وجه الاقوال في وجودها ثم قد يعود اشار الى بعد ما يعود  
الغرض الى المشبه به وعوده الى المشبه **قوله** فاذا كان اي الغرض  
عابدا الى المشبه فاما ان يكون اي التشبه لبيان حال المشبه من كونه  
او شكله او وزنه او غير ذلك واما ان يكون لبيان مقدار حاله من كونه قليلا  
او كثيرا او قويا او ضعيفا او نحو ذلك فان المقدار في عرضة لا يحسن الكميات  
ولقد صرح بكون صواب ان يكون عابدا الى التشبه لا الى الغرض وعود  
الغرض الى المشبه حيث قال صبيحة التشبه لبيان امكنه ولا يخفى ان  
في التمثيل لبيان الحال بنسبته لون هذه العامة بلون تلك ساجا والقصور  
تشبه العامة بالعامة لبيان ان لونها البياض مثلا وكذا في قولك هو  
في السواد كحلك الغراب والمقصود انه في سواده كالغراب ليس شدة  
سواده كما قال الشاعر **سواد مثل حافية الغراب** على ان المراد  
بالسواد المتأد بفسه على ما هو احدى الروايتين بقرينه **قوله**  
**واقلام كرهفة الحراب** ولو حمل على ان سواده كسواد الغراب كما هو  
الظاهر من مثل هذا الكلام لزم بيان السواد حاله لا مقدارا كما لو  
حمل الاول على ظاهره لزم ان يقال شبه اللون باللون لبيان حاله وهو ان  
حقيقته البياض فان قيل ما لون عما متك سوال عن حقيقته فكيف  
يقع كلون هذه جوابا عنه قلنا من جهة انه في قولك البياض لان  
حقيقته كل من الشبه واحد وهو نفس الماهية **قوله** واما ان يكون  
للتشبه لبيان امكان وجود المشبه اي وجود حاله الذي يربط في الظاهر  
كالممتنع كما اذا حاولت تفضيل واحد من جنس على ذلك الجنس تفضيلا الى

انه

حد توهم اخراج ذلك الواحد عن حد ذلك الجنس كالبشرية فيما اذا كان ذلك  
الواحد انسانا اخرج الى نوع اشرف من ذلك الجنس والاحمال ان ذلك  
بحسب الظاهر كما لا يخفى عليك امر تشبيه الممتنع لان خروج الواحد من  
الجنس الى حيث توهم خروج وجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس  
اخر مستبعد غاية الاستبعاد لكن ليس بحال لان ذلك هو هو لا يخفى  
فانت تتبع الامر الذي هو كالممتنع يقال تتبعته التي اذا جعلت للشيء  
تابعه له المذكور او موجودا بعد ذلك لا حال من فاعل تنصه حاله اي حال  
ذلك الواحد متبدا اخرج كحال المسك والحجلة معقول قابلا وهو اشار  
تولاي الطيب **قوله** فان تنق الانام وانت منهم **قوله** المسك بعض دم الغزال  
والتشبه فيه ممكن اي حاله وهو ان يكون من الانام ويقوونهم كلهم  
كحال المسك في انه بعد من جنس الدم وقد فاقه بحيث يجد من نوع اخر  
وقد امكن ذلك ووقع فكذلك **قوله** واما ان يكون اي التشبه  
صغير شانه وله للمشهد وعند السامع **قوله** انك في سعيك يعني ان  
سعيك هذا اكون في على الما وفيه من القربى كما لا يخفى حيث ابرزت المعقول  
في صورة المحسوس وابصرته عند الفائدة في سعيه كسائر المشاهدات  
الا ترى انك تجد في قوله **ويوم كظلال الربح** قصر قوله **دم الزرق**  
عنا واصطكاك المزاهر **قوله** وظلنا عند اراي نعيم  
يوم مثل سالف الدباب **قوله** ويوم كما بهما العطاط مزين  
الى صباه غائب باطله **قوله** من القصر لوصف اليوم بالطول والقصر  
ما لا يتج من قولك يوم في غاية الطول او في غاية القصر بحيث لا  
من يد عليه **قوله** وما شاكل ذلك كالتعظيم والاهانة والترغيب  
والترهيب والتشويق ونحو ذلك **قوله** انتبا اي لطلب تزيين الوجه  
معقول له لا فراغا او لشبهت العقل با فراغا ولذا لم يعطف عليه المجرى  
الذي اصابه الجحده ربي السعد العبد نقر بضا طربها بالمنظار الذي  
كسرو القال وفتح الياء جمع اليك اطهارا له اي للوجه على شبهت وازادة  
علة اطهارا او الرواية في صورة اسوة على التراكيب الوصفى على ان اسوة افضل  
تفضل لكنه من العيوب واشوع وشوها كاحم وجرما لوجه صورة شوها  
او جعله افضل تفضل على الشدة وكما في قوله **فانت ابصم** سر بالبطاخ  
وقوله **الاستعانة في امتناع** التوهم من جهة العادة وفي حكمها وان كان

السلح



ممكنا عقلا بان يكون شق من الارض محلو مسكا بعلو ذهب كاخار من لبن ولها  
من غير **قوله** كالذي نحن فيه هو بحر من المسك موجه الذهب وشمير اخضر  
واستطوف واستلذ المسببه به وشمير مساهده لها واستلذ ادناها وجددها  
للسواد في الاستطراف في التشبه بحر من المسك موجه الذهب من وجهين  
من جهة الامتناع العادي ومن جهة ندرة الحصول في الذهب في نفس الامر  
فلذا مثل به في الوجهين **قوله** واما مع حصول المشبه عطف على ما في  
نفس الامر وشمير فيه للذهن وكلا الطرفين متعلق بحصول المشبه اولها  
زمان وثانيها مكان ومثله مثل حصول مصدرة لثا در الحصول في الذهب  
من حيث تعلقه بقوله مع حصول المشبه **قوله** ولا زوردي هي البهجة  
منسوب الى اللادورده وهو البحر المعروف بكونه ملوونه بزهو فني وتكر  
من زهايز هو اذ انكر واقر وقوله فاذا احضر اي انشا لثا ز  
باطوان الكبريت وكان الاحسن احضرت اي صورة الاتصال استطرف اي  
المشبه بل احضار المشبه به مع المشبه قال في اسرار البلاغة ووجه آخر  
انه اراك شبهها نبات غرض برق واوراق رطبة من طيب نار في جسر  
يسوله عليه اليس وبني الطباع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يغمض  
ظهور منه كان ميل النفوس اليه اكروا استغف به احد **قوله** الا  
لعين ما نحن فيه وهو الاستطراف من جهة كون المشبه به نادر الحصول في  
الذهن مع حصول المشبه فان حصوله في النفس اذا وجد ممدد الدواة  
بنا در عند حصول اس قرن ولد الطيبة والترجم والحق في انه اي شئ  
يورد في مواضع المشبه به كان لكونه اعرايا جليا جليا واما التلاصق  
الوجه حسب دون ان تقتصر على والترجم فلا يكون الا الاستطراف  
واحضار ما ليس من شأنه الاحضار فلهذا ذكر كونه اعرايا جليا جليا  
الاثنان بالمستبعد به **قوله** بزهو اخيرا ومصدر من غير ضله فاعنا  
اي اتخذها عادة ترجي اي تروق الطيبة ولها الاعن الذي في صور  
عنه قد وقع اي عدي في المصنعه ما عساه اي شئ عدي ان يقول  
مشبه به لهذا السهم الذي هو ابره روق للاعن وهو عراي اي من  
سكان الباهية جلف غلظ الطبع جاني ينو طبعه عن اراك الله قايين  
وصهر عساه طيبه ال عدي مرفوع في صورة المنسوب او مضمون على  
لغتيه عسي بلعل وانما حسب لاثا انه محمل التشبه النادر الحصول المشبه

به مع المشبه مع كونه من اجل ان العرف **قوله** وبدا الصياح اي ظهر  
وغرته اول ما يدور من يياضه وهي في الاصل يا من في جهة الفوس  
قوة الدهر **قوله** وكان النجوم بين دجها جمع دجيه وهي الظلمة  
والصهر قبل النجوم وقيل ليله وروايه ديوانه دجاء والصهر لليل في البيت  
السابق رب ليل قطعته مصدرة او فراق ما كان فيه وداع  
موش كالشغل تقدي به العين وثاني حديثه الاسماع وكان  
النجوم البيت وكان الملايم للنجوم بين الدجى سنن لاحت بين الالبتع  
اي احداث البجع الا انه قلب اشارته الى كثر السنن وقلة البجع  
الطريق المجيد المدلل فلا يقسم فلا يرا حذ على غير الطريق فيفسر  
بالنصب جواب النقي والعثور السقوط على الوجه يروي في مهبوا سقط  
في موضع هوي روي في اليد وودي سقط والمهوي والمهبوا ما بين  
الجبلين والظلمة والظلمة وقد يوصف بها فيقال ليله ظلمة واظم دخل في  
الظلمة وصار دأظلمة وقد يتعدى بها اظلاطي **قوله** فشبهه به  
اي شبه النسا عر الظلام يوما لوي ثم عطفت عليه اي على يوم لوي  
نظرا اي تكلفا للطرف وهو الظلمة واليكاس والغزل بكسر الزاي  
المائل الى النسا ومعارضة النسا محاذتهن ومراودتهن والاعم الغزل  
بالفتح والسوق غلظ القلب وصلابته فظله اي القلب العاسي في  
سلك يوم لوي **قوله** كأنقصا ليد راى اسلابه من بضوت  
السيف سلطنة وبضوت الثوب عليه ترعته وخلعته عليه قال بضوت  
على الايام ثوب جلاده ولكنني لم افسر ثوب الصلابة الجاهل الخلاء  
البا ساء الشدة الاحضار الانكشاف فشبه هذه اي صون الانتضا  
بذلك اي بصون النجا السما كان كوكبان يبراز السماك الاعلى وهو  
من منازل القمر والسماك الراجح وليس من المنارل وجعلوا المعان الكواكب  
واضافتها في الظلمة ايضا كان الظلام صار كحلاله فابصرت عنه  
وصارت ذا نور وهذا اما قال لا نور في كسث روشن حوجتمه  
حور شيد وبع اخران يحل ظلامه ومن الامثلة شروع في اسنله  
الفرض العادي الى المشبه به من الامات بعد ما اورما حمله من الامات  
تفنيها على انه ليس مستعد وان كان يري مستعدا وطفا كرك لفظ  
من الامثلة وذكر ان ان يكون مصبوبا في هذا القالب فقولم اغا البيع



مثل الربا اي مثل عقدا الربا وهو ان يراة في الاجل بان يباع مظلوم مظلوما  
او نقد بنقد الاجل وفي العوض بان يباع احدهما باكر من جنسه مقتضى  
المقام اما الربا مثل البيع لان الكلام فيه فالمناصب للاحتجاج والقياس ان  
يقال الربا خلل وليس محرام لكونه مثل البيع كما يقال البيعة حرام لكونه  
مثل الزمراة ان كان يحتمل ان يقال لو كان الربا حراما لكان البيع حراما لكونه  
مثل الربا لكنه يفتى في طريق العريية والفتنة جسيما وقوله تعالى واحل الله  
البيع بيني ان يكون في موقع الحال اي قالوا ذلك وقاسوا الربا بالبيع وقاس  
فرق الله بينهما بانا حل البيع وحرم الربا لما علم من الحكمة والمصلحة في ذلك  
**قوله** لم يرد التوجيه متعلق بقال اي لزيادة التوجيه لمن يخلق كمن لا يخلق  
معونة لمن لا يخلق كمن يخلق مع اقتضا المقام بنطاهن ان يقال ان لا يخلق  
كمن يخلق لكون هذا الكلام تعريفيا لمن جعلوا غير الخالق مثل الخلق حيث  
شبهوا الاوثان بالله في العمل حيث عبدها والاسم حيث عموها الهة  
فالمراد بمن لا يخلق هم الاصنام اجرا لها مجريا ولما علم لمساكلة من يخلق  
اولا نعم سموها الهة ومن حق الهة ان يكون من اول العلم ولا خفا في ان  
التقريب في المن يخلق كمن لا يخلق لما فيه من الافتقار بهم جعلوا غير الخالق  
اقوي من الخالق فيه واحرى باسمه لا لوهية بمعنى استحقاق العباد لظهور  
ان تشبه الاصنام الهة لم يكن معنى كونهما معبودات في الجملة حقا وباطلا  
لاخفا لهذا المعنى الهة عند الكل **قوله** وعندى يريد انا لا وفي اللطفا  
القراية ان يكون من على حقيقة والمعنى على انكار ان يكون من لا خلق من و  
الحياة والعلم والقدر كمن يخلق فضلا عن الاصنام التي هي جمادات لا حي  
ها ولا علم ولا قدر فكيف يكون من على حقيقة والانكار بالبع والتوجيه اظهر  
مع ما فيه من لطف التقريب بقوله تعريفيا علة لكونه لا انكار موجبا الي  
ما ذكره وضربه لتوجيه الانكار الى توهم التشبه المذكور وعن متعلق  
بتعريفنا على تضمين معنى التقدير وعلى مكان متعلق بتبنيه اي يكون تبنيها  
على وجود التقريب والعصا بهذا التبني الى التوجيه **قوله** وقوله  
عز وجل ارايت من اتخذ شيئا من ماله عتقا من ماله عتقا من ماله عتقا  
الامثلة السابقة لكون التشبيه فيه على طريقه زيدا سدا مع فعله بنى  
عن التشبيه فان اخذ من احواله علم في الدخول على المشتبه والجرم اخذ  
من تخذه يتخذ بالمال من اخذ واحد والاملاح الادغام ولهذا التقفوا

في

على

على ان ان تدعى خطا والمعنى جعل هو اه مثل الهه مثل الهه بان طاعة  
وبنى عليه امر دينه لا يسمع حجة ولا ينصير دليلا فاهه في المعنى هو المفعول  
الثاني واذا تأملت وجدت بعد عه وحمله مفعولا ول وهو اه  
مفعولا ثانيا قد اصاب موقعه لانه لا لته على انهم جعلوا وجه الشبه  
من الطاعة والالتقياد في الهوي ثم واكمل فكان بالانكار والتعريف والتقريب  
والتوجيه اوجه رفعت مصوب في هذا القالب انه من عود العز من  
من التشبيه الى المشتبه به لانهما مكونه في وجه الشبه ثم تصد الى  
الانكار والتوجيه وقوله ثم محروم جواب الامر والشاكلة الخاص والرجح  
المحمي والشتم اذا اصاب الخاص كان الغاية في حسن الرمي وبيل الصيد  
كالسيف اذا اصاب المحر وطبق المفصل **قوله** وانما جعلنا العوض ربه  
بيان لمية جعل العوض الهة الى المشتبه به ما ذكر من انها مكون المشتبه  
به ان من المشتبه في وجه الشبه وصغير احض بها وقوى حالها معها  
التشبيه وفي بعض النسخ احض بها وبلا لوجها وعود الصنم الى عرف  
وصخر وجوده وتقريبه واران للشبه وقوله ارادة مفعوله كمشبهته  
لسلمه وهو بازاء الحال من شبهته بمقولة الطبع اعني محالا ولما كان  
القصد الى نقل الاستحسان اليق المصقول واخلق بالقبول وكن بطور  
الحال ولفظا الطلبة المستوعبة المصصت بالارادة مع الزيادة وذكر  
تصد نقل الاستحسان الى المصقول له ولفظ الارادة وزيادة  
لفظ مرتبة اسان الى انه في نفسه من زيادة وقوله لا امتناع متعلق بقوله  
لم يصح وقوله او معرض الاستطوات عطفا على معرض الرتب ومعرض  
التسوية وقوله نقل مفعول له لشبهته بخر بازاء ارادة نقل مرتبة استقيا  
ولقد احسن في تعليل التشبيه الاستطوات في سفر القلادون ارادته  
ولا امتناع مفعول نقل بزيادة اللام للتقوية وحده وقوله للتشبه به  
وهو البحر الموصوف والواقع هو الفهم المذكور ولستطرق عليه نقل  
الامتناع وقوله او الوجه الآخر عطفا على الامتناع اي نقل الوجه الآخر  
للاستطوات وهو ندرن حصور المشتبه به في ذهن وقوله مثل ما ذكر  
متعلق بقوله او في معرض الاستطوات معطى انه علة لعدم صحة ان يذ  
المشتبه به لابر المشتبه في معرض الاستطوات اي لا يصح ذلك مثل ما  
من امتناع تعريف المحمول بالمحمول وتقدمه على شيئا بسيما وبه التقرب والابح

يح

في

ما

مر



يعني لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف  
 واقرى منه واحض به بل مساويا او اقل والشارحون على انه متعلق  
 بتقلا للوجه الاخر وعلته بازاء لسطون والمعنى لسطوف استطراف  
 المواد وكان نقل الامتناع لسطوف استطراف المتفتحات العاديه وعلى  
 هذا يبقى عدم صحة التكرار في معرض الاستطراف حاليا على العقل  
 ولا يتبع شي بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على انه لا يخفى ان  
 في التعبير عن استطراف الدنه مجمل ما ذكر عقب قوله لسطوف من غير  
 قصد سماحه واما جعل تقلا لامتناع ووجهه معولا له لا بران فيجهد  
 جده الا ينبغي ان يلتفت اليه وحاصل الكلام ان العرض العاديا الى المشبه  
 به هو اعم من كونه اعم من المشبه في وجه الشبه في صورة تكون الواقع العكس  
 وذلك لان حتى المشبه ان يكون اشد معروفاً من جهة التشبه واحضها  
 والنصاقا لها واقرى حالها اذ لو لم يكن كذلك لم يصح ان يترك لبيان  
 مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة بقرين ولا لبران في معرض  
 البرين او التشويه لانه اذ لم يكن اعرف واقرى وان كان مساويا كان  
 ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه وقصد الى  
 التقدير الابلح للشيء بما ليسا ويبدى في التقدير والتحقيق وهو مختم قطعا وان  
 كان لصغفه واخفى فامتناع التقدير والعريف اولي واقرى ولا لبران  
 في معرض الاستطراف لانه اذ لم يكن اعرف واقرى في الامتناع او القدر  
 لم يحصل بنقل ذلك منه الى المشبه استطراف له كونه مساويا له ودو  
 وهما نظرا ما اولا فلا بد لم يقض لبيان حال المشبه فلم يستوف  
 تفاصيل العرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنه اذ لم يلزم  
 من عدم صحة ذكر المشبه به للاعراض المحض منه عدم صحة ذكر في التشبه  
 مطلقا واما تأينا فلان ما ذكر على تقدير نجاحه انما يعيد وجوب كون المشبه  
 به اعرف في البعض واقرى البعض وادخل في الامتناع والتدبر في البعض  
 والمديعي وجوب كونه اعرف واخص واقرى من جهة التشبه على الاطلاق  
 واما تأينا فلا بد سيجي من كلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون المشبه  
 به اعرف شي بوجه التشبه مكان ينبغي ان يقض من هذا البيان الحال ايضا  
 واما رابعاً فلا بد سيجي ان المعبر في بيان المقارنة كون المشبه به على حد مقد  
 المشبه في وجه الشبه لا يزيد ولا ينقص في بيان الامكان والبرين والتشويه

كونه مسلم الحكم معروفه فغايبته لزوم كونه اعرف لا كونه اقرى واما وفي  
 الاستطراف كونه نادرا المحض مطلقا او مع المشبه لا كونه اعرف واقرى  
 من وجه الشبه ومثل هذه يمكن النقص عنه لكن الكلام بعد وضع نظره  
**قوله** يشبه ما اذا لا يصح الا بتقدير فصل متاخر يتلوه الاستطراف في ما  
 او جهات معروفة وان ولو لم يقدر فصل لم يكن الا وجه واحد هو كونه  
 بمعنى اي شي لشيء المطلوب يسهله ويسين **قوله** كما يجي عن الصاحب  
 هو سمعيل بن عباد بن العباس صاحب ابن العميد في وزاينه ووطا لوزان لعبد  
 وسمي الصاحب وكان شمس الاقبال وكلف الامال وحرر الفضل والافضال  
 وفي الكلام اشارات الى كثرة الذمما في جنبه والشعور بابه على ما قال في قصيدته  
 في مدح ابن العميد ان خير المدايح من مدحه سقراد البلاد في كل ناد جمع بين  
 الشعر والكتابة حيث لولسوا به غير الصافي ولعله له القدر في الشعر  
 والكلام في الكتابة والحق ما قال لا لعل ان كان الصاحب يكت كما يريد ايضا  
 كما يومر ويراد بين الحالكين بزن بعد تو في الصاحب ليلة الجمعة الاربعة  
 والعشرين من صفر سنة خمس وخمسين وثلاث مائة **قوله** فلا احسن  
 ترك التشبيه اي تعيين احدهما كونه مشبها والاخر كونه مشبها به  
 الى التشابه اي الى الحكم بينهما متشابهان من غير تعيين للتشبه والمشب به  
 ليكون بواسطة الحكم بالتشابه كل منهما مشبها بالاضافة الى الاخر  
 والاخر مشبها به بالاضافة اليه وانما كان الاحسن ذلك حكما واحتراما  
 عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه بل في استحسان ان يجعل المشبه  
 والمشب به فان قلت فكيف صح التشبيه ومعلوم ان ترجيح احدهما المتساويين  
 باطل **قلت** المتساوي في وجه الشبه وفي استحسان ان يجعل المشبه والمشب  
 به لا ينافي عروض جهة ترجيح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه  
 والعرض بيان ما به كما اذا القيت رشا فقلت عزته كالبعير او طلع البعير  
 فقلت هو كعق الفرس مع ان الممبوع فظها ترجيح احدهما المتساويين لا ترجيح  
 احد المتساويين **قوله** فكان حكم المشبه به اذ ذاك الى الامر ذاكا وقال  
 محقق وهو اشار الى الوقوع في باب التشابه غير ما تلى عليك من ان حقيقة  
 يكون اعرف من جهة التشبه واخص بها واقرى حالها لم يرد ان ليس في كل  
 تشبيه غير ما لي من ان حقه ان يكون اعرف من جهة التشبه واخص بها واقرى  
 حالها لم يرد ان ذلك ليس في كل تشبيه بل اذا قصد لخاصة في الجملة بكا



**قوله** متى كان المراد متى كان القصد اشارة الى انه لو قصد مع ذلك زياد  
اشراق او علو رتبة او نحو ذلك محاله من باب اختصاص الصبح والشمس  
من باب التشابه ويعين كون الشمس والصبح للشيء به وقوله منقضى حقه اخرجي  
لمستدر وحضور اللون هي الصفات المحصورة المشقة المتلاية لا كالتى في  
الاجسام الكثيفة ومعنى زيادتها اختصاص ان يكون لوجه الشبه زياد  
تعلق وانتساب الى المشبه به لا يكون الى المشبه كالتجاعة لاسد والاشراق  
الى الشمس **قوله** واعلم ان التشبيه قد شاع في عباد الكثرين من اطلاق القليل  
على مطلق للتشبيه كما يقال مثل العلم بالحياة والقوان بالنور لكنه قد يوجد  
اخضر من التشبيه بان يحمل اسما للتشبيه الذي كان وجهه وصفا غير حقيقي  
بل اضافيا ونسبيا مثل كون الشيء مظلوما من شيء وكل من غير ما من عدة امور  
كما من تشبيه اعمال الكفر بالسراب في المظن والمخبر المولس ومعنى  
حضر باسم التمثيل جعل مفقودا بذلك بحيث لا يطلق الا سمر على غير هذا النوع  
من التشبيه المصنف وجه المصنوع وليس في البيت تصريح بتشبيه وانما هو كمن  
كافى قوله فان نفق الانوار كانه مثل فانك ان صبرت وتركت مقاولته  
ومنازحته كانه حاله كحال النار اذا تركت امتدادها باخطب فلذلك جعل المشبه  
الحسود المترك والمقاولة والمشيبه به النار المترك والامتداد لا مطلق  
الحسود والنار وصغيره ومعه وتطلبه ويتوصل وقيامه وعنده وجا  
وقية الحسود وصغيراها وبها للمقاولة والمصدوب هو الذي يستمكن  
صعدن ويستغنى بالتفت نفل الى من يشكى قلبه حسدا وادنى او نحو ذلك  
فيسكن عا بقل ذلك الذي في قلبه سكاينة او حكاية وفي المثل لا بد للمقاولة  
ان يفت ومن قيامه بيان لما يتوهم اي من قيام الحسود حين لم يخرجه  
في المقاولة يعني قيام ترك مقاولته مقام منعك الحسود حامد حياه  
فاعتد في جانب المشبه الحسود والمضن وتطلب منه للمقاولة قصدا الى  
نفته مصدور وصبر منك على مضضه وترك المقاولته وعلم نطلت المقاولته في  
جانب المشبه به النار وعدم الامتداد بالخطب واسراع العنا في باب ذلك  
فالخالة المتوهمة المشتركة بين الحالين الحاصلين كل من الحسود والاربا عتار تلك  
الامور يكون منتزعة من عدة امور فقوله ليس التشبيه لاني امر متوهم للحسود  
وانه منتزع من عدة امور فقوله ليس التشبيه لاني عترض لما هو المعبر في وجه  
في جانب المشبه لظهوره في جانب المشبه به وهو النار ليوحد الامر المشترك الذي

اليه

هو حقيقة وجه الشبه وهو كونهما بالحيثية الماخوذة من ذلك وكذلك  
في البيت الثاني فان قيل المثل وصف حقيقي لا يري فيه انتزاع من امور  
قلت ليس المراد ان المعبر من وجه الشبه في جانب المشبه هو المثل بل كونه  
محالا اليه من جهة كونه مذهب الاطلاق وخرج السير بسبب تاديه الخليل  
من التاديب السابق في اوانه وصاح رمانه والفعال بالغ الفعل بالفتح  
ايضا ليكون مصدرا اذا الفعل بالسر اسر للامر والشان والفعال ايضا  
الكرم **قوله** وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في قوله تعالى فليعلم  
اي كمال المناقير وفضيلتهم العجبة الشان كمال الجنب والروح الذي  
استوفى ثارا عظيمة اي طلب وقودها وسعى في حصيله وهو مسطوح  
النار وارتفاع لها واصحابي لازما معنى صار ذاصور ومقعدا بمعنى  
جعله مضيا فعلى الاول ما حوله فاعل اصوات بمعنى الاشارة والامكان  
او الفعل مسند الى حمدا النار وما حوله ظرف بزيادة ما او كونه موصوفا  
في معنى الامكنة وعلى الثاني ما حوله معقول وصير اصوات النار الى الكلام  
بالنظر الى المعنى ان ذهب الله بنورهم جواب لما وبالنظر الى اللفظ انه  
استيناف لاختلاف الصمد في حوله وبنيورهم وكون الانسب حينه  
ذهب الله بنورهم وجواب لما محذوف اي جذت النار وكان من  
حالم ما كان وتركهم اي صيرهم في طيات هائلة منكم ولا يصرون  
حال او استيناف او معقول اخر منزلة الجن بعد الجن وميل المصنف  
الى ان ذهب الله جواب لما ولقد اورد والافلا دخل له في التمثيل  
اذا جعل استينافا وقال وجه تشبيه المناقير بالمسوق قدس الذين  
شبهواهم هو وضع الطع اي توجههم وتعلقهم الطع التي يتسروا مطو  
وتشبهه لسبب مباشرته اسبابه القربة التي جعلت المطلوب في غاية  
القرب من الحصول بدلالة قوله فلما اصوات مع تعقب الحرمان والحينه  
بسبب انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم حصول المطلوب كاذها  
اي بنو يصر وتركهم في الظلمات **قوله** وكالذي في قوله ايضا يعني ان  
هذا ايضا من قبيل التمثيل وادنى الاصل للتشبيه في السرك يستعمل  
في مطلق السراوي والمعنى ان القصصين سواء في وجه التشبيه بمخافات  
مخبر لهما شملت اصبت والصيب فيعمل من صاب المطر ترك يجوز ان يراد  
به المطر وفيه ظلمة تكا شبيه بتابع القطر وظلمة غمامه مع ظلمة الليل والارد



والرعد والبرق في اقله ومصنعه ملتبس في فيه وان اراد السحاب وفيه ظلة  
 تحمي وتطيقه مع ظلة الليل يحلون اصابعهم استيناف جواب كنه عالم  
 مع ذلك الصب اي يحلون المالم في اذانهم من اجل الصواعق خوفا من الموت  
 والصاعقة مصنفه رعد هابل معها نال لا عن لبي الا ان عليه اصل التطور  
 كمثل دوي صيب اما بتقدير دوي فليكون مرجعا للضار في يحصلون اصابعهم  
 في اذانهم واما بتقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي استوفى  
 والاعجوبة كون التشبيه مركبا وتشبهها الحال والقصه بالحال والقصه لا يوجب  
 ان يقدر بعد الكاف ما يضمن ان يكون مشبهه به ولهذا لا يقدر في قوله تعالى  
 اغامض الحية الدنيا كالدابة كمثلها وكذا في قوله **ليبد**  
 وما انزل الالك الدبار واهلها بها يوم خلوا وعدا واجلا ففقد  
 ههنا لا لا طلب الضار مرجعا والعطف على كمال الذي استوفى لم يحج  
 الى تقدير مثل دوي وكان قوله او كصيب بعد تشبه الحال بالحال وهذا  
 يظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان التشبه اي تشبه حال  
 المناهض ليس كاياد واد اير اكلة او بين مثل المستوفى من اير صفته العجبة  
 الشان مستعار من المثل على الكلام السار لغزاته وجزالة وعظم سانه  
 وغريب بتيانه وبين دوات دوي الصب كما نفهم اذا اقتصر على تقدير  
 دوي ولم يقدر مضاف اخر هو مثل فظهر ان نسبة كلامه بين واقعته بين التشبه  
 والتشبهه كما في قوله ان زيدا كاللاند تشبهه بين زيد وبين الاسد بل بين  
 امرين رد وتتشبه شي بينهما كما اذا قيل زيد كالاسد او كمن يقول هذا  
 التشبه بين الاسد والفر اي داي بينهما هو له اذ لا يخفى معلق بقوله ذلك  
 او بقوله اصل النظر كمثل دوي باعتبار اشماله على تقدير مثل ثم قال وفيه  
 او كصيت في اننا المشبه به في الظاهر شي وفي الحقيقة غير قوله تعالى بالايها  
 الذين امنوا كونوا انصارا لله ولدينه على انما جمع نصير كشرية واشرف  
 اذا لم يشبه جمع فاعل على افعال ذكر وان اصحابا جمع محب لاصحابه وجمع  
 محب بكسر الحاء مقصورا صاحب والاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كما قال عيسى  
 ابن مريم الحواريين اي لاصفياء اذ حواري الرجل صفيه وخلصان من الحور  
 وهو البياض الخالص وقيل من الحور وهو بياض الثياب لانهم كانوا نصارى  
 وهؤلاء جماعة منوا به اتى عشر رجلا من انصارى الله اي من جدي متوجا  
 الى نصر الله وخصيصه من الانصار الذين يخصوصون ويكونون مع في نصر الله

ولما

واما كان نظير لان الله تعالى اوقع التشبيه اي تشبه كون المؤمنين انصارا  
 لله دايرا بين كون الحواريين انصارا لله على ما تقتضيه حقيقة المعنى واستقر به  
 قولهم عن انصار الله وبين قول عيسى الحواريين من انصارى الله على ما هو  
 ظاهر اللفظ واما المراد هو الاول اذ العبرة بالمعنى اي كونوا انصارا لله مثل  
 كون الحواريين انصارا لله وقت قول عيسى من انصارى الله على ان لفظ ما  
 في كما قال مصدريه وما قال مصدريه بر الزمان بتقدير يكون الحواريين  
 انصارا لله وقت قول عيسى كما ان قولهم انيك مقدم الحاج مصدريه بتقدير  
 الزمان اي زمن قدوم الحاج واعتراض ان الحاج بانه يجوز ان يكون اسم زمان  
 فلا يحتاج الى التقدير فالاول التعليل بانيك حقوق النجم ظاهر ومنهم من يذهب  
 ان لفظ بين داخل بين المشبه والمشبه به فجزم بان الصواب اوقع المشبه بين  
 كون المؤمنين انصارا لله ووقع لفظ الحواريين سهوا او عبوسا الموحين بالحواريين  
 لانهم كانوا حواريين ايو محمد عليه السلام اي اصفياء وخالصيه ويكون نظيرا  
 لما سبق من جهة انه اوقع التشبه بينهما مع انه ليس بمراد واما المراد للتشبيه  
 بشي اخر هو مقدمه وفيما ذكر عنه عن ذلك فقوله استعمال مصدريه مستعمل  
 اصنف الى المفعول اعني مقدم الحاج بالجر على الاصل والنصب على الحكاية وكلا  
 رواية وقوله مستعمل مستعمل ما قال وارفعه بانه وصف لمصدر ري  
 والعايد محذوف ومعنوي اي مستعمل مصدريه وما قال ببدل ومستعمل  
 هو مع لفظ قال فغير عن ذلك بلفظ ما قال **قوله** ثم نظير المذكور يعني  
 او كصيب على ما لا يلزم لفظا ولم يأت بالصمير لئلا يكون عابدا الى الاقرب  
 الذي هو كما قال عيسى قد لا يعدول الى المظهر على المراد غير وذلك لان  
 الكلام في تقريره وكصيب وتحقيق ما قد روي كمثل دوي صيب وايضا مجرور  
 الكاف في كما قال عيسى بحسب الظاهر هو المصدر وبحسب المعنى هو الوقت  
 ولا محال معه لتقدير المصان والمصان اليه لانه اذا قد تكون الحواريين  
 انصارا لم يبق مجرورا كالف في كمثل دوي صيب فانه المناسب لما  
 اورد من البيتين والسبب الاول الامن زاي ياي يرق سويق  
 اسال الحار را نجي للعقيق وهو لاد داود وسويق فعل معني فاعل من شدة  
 بريقه اذا غص به او بمعنى مفعول من شدة الناقة شققت اذ لها وهو في  
 المعنى صفة سحاب اي من انصار الله روق سحاب شرق عايه كثرته بحيث اتا  
 الحار راسه موضع نجد وقد روي نجي الكا فاني اي اعتمد وقصده للعقيق وهو

ل



لاي داود و سربون موضع بجوى اليه مياه نجد والبيت الثاني ٥  
 فاوردك ابقا العران طلعا وقد جئت لنتي من خزعة اصبع  
 وهو للاسود العيسى وقبل الكحة العري منسوب الى عرس نصف قرسه  
 حين كان يتبع عدو خزعة بن طاري بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المعجمة  
 وقد اوردك قرسه الطلع على مسافة قرسه من خزعة والعوان اسر قدس  
 ومفعول ابقا محذوف اي دخر عدوها فان العوس المحرول لا يكاد يعطى  
 ما عنده من العذ ويلقى شيئا منه بعد تسي لوقت الحاجة والطلع غنى في المعنى  
 لوجع في الرجل وفاعل جعلت صير العراة والمعنى اصاب فرسي طلع من  
 العذ وعند ما صير في قري من خزعة ولولا ذلك لادركته وقوله على ما قد  
 راي نظير المذكور اي البيان في حذف المضاف والمضاف اليه على الوجه  
 الذي قد مر السبع ابو على الفارسي في البيت الاول من اسال سقيا سحابة لان  
 البرق نفسه لا يسيل الجارعا لسيله ما سحابه والسقيا اسر من سقاء العنت  
 واسقاه فالاصل اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق فحذف سقيا فصار  
 اسال سحابه لحذف سحابه واقم الضمير المحرور مقامه فصار مفعولا بذلك  
 فاستكن على ما هو الواجب وفي البيت الثاني من فاسا فاصبح على ان يراى  
 مفعولا حصل لان العوس لم يحمله من خزعة اصعبا بل على مسافة اصبح  
 ومقدار فيكون فاسا فاصبح فلما حذف المضاف والمضاف اليه واقم  
 الاصبع مقامه صار منصوبا واسند تقدير المضاف الى بعض الثقات من  
 النخاع احرانا عن ما يحتمل اللفظ من التجوز في اسناد الاسالة الى البرق وحمل  
 الشاعر نفس الاصبع اوفي التقدير عن المسافة القليلة بالاصبع ثم ازداد في اناله  
 استبعاد حذف المضاف والمضاف اليه مقام فقال وحذف المضافات من  
 الكلام شايح اي جاز لقوله تعالى كحان قاب قوسين فان صير كان جازلا  
 وليس هو قاب قوسين اي مقدار مما لا التقدير فكان مقدارا مسافة قرسه  
 فحذف مقدار ومسافة وقرب وجعل الضمير المحرور مفعولا مستكنا  
 ولذا حذف لفظ مثل من قاب قوسين **قوله** وان قولها وكصيب  
 بكسر عطف على جملة واصل النظر كذا وروي بالقمة عطف على ان التثنية  
 اي لا يخفى ان قولها وكصيب من التثنية من باب التثنية لان وجه التثنية  
 امر بوهي منتزع من عدة امور لكن لا يخفى انه لا معنى لجعل هذه في معرض  
 التعليل لكون اصل النظم على حذف المضاف فلا وجه لهذا العطف ويجوز

بينهم لدوي الصيب ولا يخلون خبرا بهم ومن مجرد بيان لصند المطوع  
 فيه والاهوال الامور الهايلة **قوله** وكذا الذي اصيل الكلام كذا  
 فكما الذي اي وكوجه التثنية الذي في هذه الآية عطف على كذا الذي فيها  
 سبق لكنه لما زاد لفظ كذا صار الكلام جملة من مثله او هو الذي في قوله  
 وجبر هو كذا ولا يصح ان يكون الجملة عطف على جملة انه كما ترى ولا على قوله  
 وان قوله وكصيب تمثيل لما ان ذلك في معرض التعليل والتبيين للآية  
 الستابعة فالوجه ان يكون معطوفا على مقدمه راي فتلك التثنية من باب  
 التمثيل وكذا الذي في قوله مثل الذين حملوا التوراة الآية والاسفار  
 جميع سغيا لكسر وهو الكاب وقوله فان وجه التثنية تعليل كون الآية  
 من باب التعليل وقوله الحامل الاسفار نصب الاسفار مفعولا للحامل هو  
 الرواية وقوله هو حرمان حرمان وجه التثنية والباقي بما هو متعلق  
 بالانقاع وفي الانقاع متعلق بالبلغ على تضمن معنى اجدد وصغير  
 واستصحابه لما هو ابلغ وصغير كونه حرمان الانقاع مع الكد ووقع قوله  
 مركبا من عن معان موقع متعرجا من عدة امور على ما هو المعتد في تفسير  
 التمثيل والمذكور في باقي الامثلة تنبيهها على تلازم الامر وكون احدها  
 في قوة الآخر وقوله غير الحقيقي صفة الوصف بزيادة اللام كما في النيم  
 يسبق او لصبر و غير معروفا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن  
 فيه بمخاطبة الحقيقي وبدله واما تعريفه باللام في مثل هذه الموضع فقد  
 منعه الظاهر ولا يوحى في كلام العرب وانما يقع في كلام المصنفين وفي  
 فيه عائد الى موضوع منظور اي في منظور فيه والرواية في صيغة تامة  
 بالفاء والذال المحجمة وفي بعض النسخ بالفاء والذال وصحاح التثنية  
 الذي في عن صيغة او وللوصف غير الحقيقي يعني انه يلتبس في كثير من  
 الصور بالوصف العقلي الحقيقي لصعوبة التمييز بين العقلي والوهمي  
 لغو طمنا كلمة احكام او هو لا حكام العقل فاذا كان لفظا موصفا  
 عقلي واخر وهمي ينبغي ان يتاثر فيه ليظهر ان العطف على الاستراكان  
 في الوصف الوهمي فنصير تمثالا والحقيقي يكون تشبيه مركب مركب  
 بوجه عقلي وهذا الاستراطة مما تقر به المصنف قال الشيخ عبد القادر  
 التمثيل التثنية المنتزعة من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه  
 يتضمن التشبيه فلا يقال ان فيه تمثالا وضرب مثل وان كان عقليا جاز



اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كذا يقال ضرب النور  
 مثلا للقران والحق للعلم واما صاحب الكشاف فيجوز التشبيه من غير فرق  
 فيشبه اعمالا للكنع بالسراب في المنظر المطمع بخوم مع البحر المويس وتشبيه  
 الجمجمة المشابهة بالحلقة المرفوعة في عدم تعيين البعض للافضلية يكون مثلا  
 عندهم لا عند المصنف ثم لا يظهر من كلامه لقوله لا سيما المعاني التي تتفرع  
 الوصف غير الحقيقي منها ما يصلح تعلقه به واستثناء منه اذ الموضح عنه  
 عن الصور والمواد فليست المعاني من جملتها والحكم فيها الاكتفاء بالعقل  
 الحقيقي ولم يقصد في المعاني زيادة والوجه ان يقال هو اخرج شي الى الثاني  
 فيها يتعلق بجميع حجاته واعتباراته لا سيما المعاني التي يتفرع هو منها وفيما  
 انترج من ثلاثة معان كما في المصراع الاول من البيت المذكور حيث استعمل على  
 الابرار والعطش والعام فاورث ذلك الانترج الخطا لوجوب انتراده  
 فمن اكثر من ثلاثة بانضمام المصراع الثاني اليه وذلك لان المقصود ان يصل  
 ما ابتدأ مطاها بانتهائها مويس وليس في المصراع الاول غير الابد الطمع والها  
 واما الانتهاء المويس ففي الثاني حيث انكشفت العامه من غير مطر تحلل  
 ه الياس من وقع العطش يقال لبرقت السما صارت دارق وفي الانسار  
 ابرقت لي فلانه اذا انكشفت لك وتعرضت فالمعنى صارت الخاتمة ذات روي  
 وتعرضت للقوم فخذ في الجار وما وصل الفعل ومعنى اسعت ترقق وكلما  
 انكشفت وحفر في الشاعر مقصده **قوله** ثم ان التشبيه التمثيل اي  
 الذي وجهه وصف اعتباري منتزع من عدة امور متى شاع واستعمل  
 على سبيل الاستعارة بان يذكروا الصون الماحودة من الامور المعقده به  
 في جانب المشبه به ويؤاد الصون الماحودة من الامور المعقده في جانب  
 المشبه ومعنى لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه قط ووجه  
 القول لتساير المثل مصر به عورده مكثرت كل الصدد في جوف القراءه  
 ذلك حوط القناه بالصيف صعبت اللين بخلاف التمثيل ان الذي لم يضر  
 لذلك مثل سال به الوادي وطارت به العنقا **قوله** الشاعر  
 المراك في يميني يدك جعلتني **قوله** فلا تجعلني بعد ها في شما لكا  
**قوله** اذا انت لم تشرب مرارا على العذري ظمئت واي الناس يصفون شارب  
**قوله** لولا اشتعال النار فيها حاورت طاك ان يعرف طيب عرف العود  
**قوله** لولا اخضرهم من الاجسان ذرركم والعذب بجور الاوطاف في الحضر

**قوله** . ويجوز عن الخلق في كل بلدة . اذا عظم المطلوب قل المسامحة  
**قوله** . ومن وجد البحر استقل السواقي . مصاب فوتر عنه قوم فوايد  
 وخير جليس في الزمان كتاب . ان المعارف في اهل النهى دمم ولا زاي . في  
 الحب للعاقل فاعلا لا تسمى مثلا اللهم الاعلى سبل التشبيه في الاستهزاء  
 وحسن السبك والاختصار . **قوله** . ولو صورت نفسك لم تزد ها  
 . على ما فيك من كثر الطباع . **قوله** اي الطيب .  
 . واذا كانت النفوس كبارا . تقبت في مرادها الاجساد **قوله** .  
 ولورود الامثال على سبيل الاستعارة لا تعتمد على لفظها الذي ورد في  
 الاصل بذكرها وتاينا وافرادا وتشبيه وجما وغير ذلك لان الاستعارة  
 هو ان تذكر اللفظ الموضوع للمشبه به في المستبد فلو غير لفظ المثل عما ورد  
 عليه لم يكن لفظ المشبه به فلم يكن على سبيل الاستعارة فقولهم لودات سوار  
 لظنني لا يعبر عن طريق التاين وان استعمل في حق المذكر والحاصل انه  
 يجب ان لا يضر من حال المورد المشبه به الى حال المصربة المشبه ليعلم انه  
 استعارة وهذه الايات في ما ذكر صاحب الكشاف من انهم لم يصبروا مثلا  
 ولانها اهلها للتيسير ولا جديرا بالثبوت والقبول لا قوله  
 غرابه من بعض الوجوه ومن عده حفوظ عليها وهي عن النسيب **قوله** الى هناك  
 اشارة الى النظر في الاحوال او الى الكلام في ذلك معد واحال من الظاهر  
 في اذكر والعد بالكسر المجاعة وبالضم الاستعداد وجموعها في المواضع  
 عائدة الى الاصول وما في ما عسى موصوفة او موصولة وعسى اشارة الى  
 يصلح صفة وصلة الابدان وبل ويكون الصفة والصلة هو ياخذ و  
 عسى مقيا لافادة عدم القطع **قوله** وقد سبق بقرره في باب  
 الفصل والوصل حيث بين الجامع بين الجملين لاسباب النوع الحيالي وما اورد  
 فيه من الامثلة والحكايا وبانضمام هذه اصار خالا لاصول الاربعة الاد  
 مكشوفة **قوله** ومنها اي ميل النفس الى الحسنة ام منه اي من ميل  
 النفس الى العقوبة وقه وظاهر على اعمال صير منه في الجار والمجرور والخو  
 يا بون ذلك فالوجه ان يجعل خالاه وهذا الكلام انما ينضم بافاده  
 بصور ما هو المراد بالحسنة ثم الدلالة على كون ميل النفس اليها ام واكمل  
 فاشارة الى الاول بقوله والمراد بالحسنة المعنى الكمال الذي بخوده النفس  
 عن الحسنة اي الجوراته المدركة بالحس عطف المستحضات من الامور



والوضع والكيف وغير ذلك وانما جعل المراد بالحسيات هذا دون ان يريد بها  
معناها الظاهر اعني المدركات بالحواس بناء على احتياج النفس من ادراك الحسيات  
واباها ذلك على ما نهت عليه في النكتة الواردة لبيان امتناع ان يكون وجه  
الشبه عند التحقيق حسيًا لكنك خير بانته ليرى في ذلك على مجرد الدعوى  
من غير دليل ولا تنبيه وكان المراد انه شبه على ان هذا مذهب لدليل يذكري العلم  
الحكيمة واما المحققون من الحكماء فذهبوا الى حدرك الكلمات والجزيئات هو  
النفس لكن للكليات بالذات والجزيئات بالالات واما المصنف فلا ذهب الى ان  
النفس لا تدرك الجزيئات وقد حكى بان مثل النفس الى الحسرات اتم فيه العقل  
والحسيات بالمعنى المتعارف جزئيات ومثل النفس الى الشئ لا يصح به وادركه  
لزمه ان يفضل الحسيات على حس من المعاني الكلية المترعة من الجزيئات المحسوسة  
فتخرج الجزئيات المحسوسة التي لا تدركها النفس لسة واما الثاني اعني انه لا يمكن  
ان يمثل النفس الحسيات اتم فقد ذكره وجهين مقبولين احدهما زيادة تعلقاتها  
بالحسيات بسبب تجردها الحسيات بواسطة قوتها العاقلية على الشخصيات  
ونظما الحسيات في تلك مائة اها وهي العقليات لصبر ورفها كليات ولا شك  
ان تعلق الشئ بما حصله ازيد فيله اليه اتم وتاثيرها زيادة اليها بالحسيات  
ايضا مع زيادة تعلقاتها وذلك اعني زيادة الالف لها اكثر نادر الحسيات  
الى النفس من اجل كون طرق التادري وهي الحواس الخمس الظاهرة المختلفة المود  
الحسيات بالوجه الذي ذكر كل من الحواس على التفصيل في موضعه ولا شك ان  
زيادة الالف توجب كمال الميل واسا اال وجه اخر مزيغ وهو ان ادراك الحس  
مقتد على ادراك العقل لان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم لكن لها  
حواس تدرك المحسوسات ثم تنبه لأمور مشتركة بينها ولا حواسها بخلاف  
لعضها بعضا فحصل لها علوم كلية هي العقليات ولا شك ان الالف الى الالف  
الاسبق اتم واكمل وكما لا الالف مستلزم كمال الميل او سته ورفيه بانته تفر  
في موضع ادراك النفس اها هو اللغاف الكلية المجردة عن العوارض الشخصية  
وادراك الحس اها هو للمحسوسات المكتشفة بالعوارض الشخصية فاندركه  
النفس غير ما يدركه الحس بالمحسوسات التي ادراكها مقدم على ادراك العقل  
لنست مدركة للنفس فكيف قيل انها فضلا عن كمال الميل والتمينه ولا يخفى  
ان هذا الايتاق على الراي الحق وهو ان النفس تدرك الجزيئات ايضا لكن  
بالالات فهو لموزيادة ميلها متداخلة لزيادة تعلقاتها وزيادة الفها

عطف على قوله لزيادة تعلقاتها وقوله واما ما يقال من متداخلة جزم شي وبمجرد  
صفة شئ وعن افادة متعلق بما في معزل من معنى الفعل لانه لو كان من  
غزله افرزته وعن تحقيق متعلق بما يتصل بالفه معزل من معنى البعد وكما يرى  
صفة شئ وحال منه لغير اعتبار وصفه المذكور ومتعلقا لوجه يكونه على ذلك  
الوصف وبعد تصور متعلق بالظرف المستقرا الواقع صفة شئ اعني مجرد  
**قوله** ومنها ان النفس لما تعرف اي لما عرفت ا وهو يصعد ان تعرفه اقل  
اي اشد قبولها لها لا تعرفه ولا من شأنه ان تعرفه لان شأن النفس  
محبة العلم والميل الى الادراك من غير نظر الى سبب من خارج ولهذا يستكشف كل  
واحد ويتاذي بان ينسب الى المجهل باي شئ كان واذا عرفت من عليه ما يصل اليه  
ثم كما لروايات والحكايات اقبل عليه بحجامع همه بخلاف العوامض والعرضيات  
فانه يشتمل عليها ويعرض **قوله** ومنها ان تجد الصورة عند الشئ ج  
والذي من تكررها وان هذا الاصل من القبول الذي العقل لا واذ غاها لم يثبت  
لا يحتاج الى ادنى تنبيه ولو تلاوة المثل المشهور الدال على ذلك وهو قولهم  
اكن من معاد وقولهم كل جدد بدله فان الاول يدل على كراهة التكرار والثاني  
على استلزام التجدد **قوله** والعري ان التوفيق يريد ان هذا الاصل وهو  
ان التجدد المفاد احب والله عند النفس من المتكرر المعاد الذي يضرب به  
المثل في الكراهة كالمناقض لما سبق في الاصل الخامس من ان زيادة الف النفس  
بالشئ توجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل الا بالاشكرار فبح ان  
يكون التكرار سببا لزيادة الميل الى الشئ لا عنه كما هو معنى الكراهة وكما لمنا في  
لما عليه الوجدان من ان الشوق الى المألوف لا يقع عنه فلا بد من تامل  
صادق في دفع هذه المناقضة والمناقضة يعلم ان ليس شئ من الامور على التحو  
بل تكررها يستلزم وينفع بوجوب الالفه وزيادة الميل اليه وتكررها ليس  
كذلك بوجوب الكراهة وقلة الميل لاشا فتن من الجرسن واذا تحققت  
ففي المألوف الذي يميل اليه يحصل بالتكرار لذه جديد كعادته الاطعمة  
الشبيهة والنقات الطيبة وملاحظة الصور الملية ومحو ذلك ومن ههنا  
قيل . اعيد ذكر نعمان لنا ان ذكر هو المسك ما كررته يتفوج  
• • • • • كره حديدك يا ممتنع لوعيني . ان الحديث عن الحديث تلاتي  
• • • • • فقول ان التوفيق بالكره حجاب الصغر والمراد بحكم الالف كونه موجبا للميل  
مع عدم حصوله الا بالتكرار وبحكم التكرار انه بوجوب الكراهة وعدم الميل



وقوله فليمنع اي التامل وقوله لان الالف تعليل لكونه اخرج شي واسع  
عطف على كان تراها اي سوق النفس وذلك في اذناك جبريلتد محذوف اي  
الامر ذاك وهو ان التكرار يورث الكراهة او مبتدا محذوف في الجزاء ذاك  
ثابت **قوله** في خزانة الصور هي الخيال وغلبة الحصور يكون لهجات كثر على ما  
ذكر في بحث الفصل والوضوح مثل طول المساهمة لليل والبدن في طول الخاطلة  
للروح وغاية الجوع فيما مر من انتهى الى النفس من الخبز **قوله** لكونه شيئا  
اي ليس بمحقق في الخارج ولا مأخوذ منه كآب العول لان الانسان لما توهم  
ان من الحيوان نوعا يسمى العول لم يكن الناس توهمه نابيا قال امر القيس  
يفط غطيظ البكر شد خاقه . ليقتلني والمر ليس يقتال . .  
اي يقتلني والمشرق في مصا جعي . ومسونه رزق كايا ب اغوال . .  
المشرك هو السيف المنسوب الى مشارق اليمن في منها ومسونه اي همام  
محمدة النضال يقال نضال محمده مجلوة صافه **قوله** وكان محمر  
الشقيق ورد احمر في وسطها سواد يقال شقايق النجان لصوب مال الي  
السفل يصعد مال الي العلوا الاعلام الرابات والاماح الزمر حدية ساقا  
ولكون المفردات من الاعلام واليا قوت والاماح والازر جرد محققه مدركه  
بالحسن سمي مثل هذا مر كما جاليا لاسيا وهما بخلاف ايتاب اغوال **قوله**  
انما مثل الحياة الدنيا اي حالها العجيب في سرعة تقضيها وانقراض نعمتها  
تعدا قبلها واغترار الناس بها والمشيبه به مصون قوله كما انزلناه من السماء  
الى قوله كان لم تكن بالامس وهو زوال خضر النبات فجاء وذهابه خطا  
بعد ما غضر والق ويزل الارض بحيث طلع فيه اهله وظنوا انه سلم من الخلق  
ومعني اختلط به استنك بسببه والارخوف الذهب ثم شبه به كل جمع واصل  
اذ ليت تربيت فادغم وجن بالخرق وصفا له لبات الارض لاكتسابه التيا  
من المضاف اليه بدليل قوله فادرون عليها فانه للنبات لا للارض اي تمكوا  
من حصنها ورفع غلتها ونحو ان يكون على حد والمضاف والحصيل المحصور  
اي جعلناه زرعاً شبيهاً بما حصد كان لم تكن بالامس لم تبت فيما قبل لك  
من غنى المكان اقامه **قوله** من امور اكثر خزان التركيب وحياليا جزكان  
والمعنى على السوية كانه قال سواك ان التركيب خاليا او عقلا وفي مثله يندم  
الجزع على كان ويورخ المعطوف وكان في موضع الحال وحياله للمشبه وفي  
العبد متعلق بحاله لما فيه من معنى الصنيع **قوله** فالاصل فيه هو ان يكون

المشبه اي التشبيه على ما في بعض النسخ وقد بعد معنى الصحة حيث قال اعلم  
ان من حق وجه الشبه ثلوه الطرفين فاذا صادف صح والافسد وكلامه  
مقبول بين ان هذا معنى صحة التشبيه او صحة وجهه والابتدال الامتثال  
يكثر الاستعمال وسرعة انتقال الذهن اليه مثل ان يكون مثال لكونه كاملا  
في تحصيل الغرض **قوله** بيان معناه ان اي مقدار المشبه على الوجه الذي هو  
اي المشبه عليه وقوله فالنفس بيان لاشتراط الاعرف ومصدر عندها وصا  
والفها للنفس وله للاعرف وهو متعلق باقبل وهو عطف على اميل وفيها  
حال من ما في لاسيا اي لاشبه القول في الاعرف الذي الف النفس به ككل  
**قوله** لكن يجب في الثاني اي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان  
مقدار المشبه كون المشبه به مع كونه اعرف على قدر المشبه لا ازيد  
ولا انقص وصح كمالا كان للمشبه به وكان ادخل للتشبه **قوله** انما محصور  
اشتراط ذلك لان ما يظهر كماله وتماهه بحيث يصلح ان يلحق به الناقص  
في نظرا مجموع وهو المحصورات لاسيا اذا قصده زيادة تقرير فانه  
ربما لا يكتفي بالتشبيه بالمحصور بل بصور ذلك بالغفل بل ان يتم على الما  
ثم يقال سعيك كرمي على الماء **قوله** لمثل ما تقدم من ان النفس ايتاب  
الاعرف اصل فنتله هو ان النفس الى الائم ظهورا اميل **قوله** او مثل ان  
يكون المشبه به مسلم الحكيم كما سؤل حال المدوح حال المسك الذي هو  
بعض دمر الغزال فان كون حال المسك هو انه فاق جنس المدحا حيث لا يعيد  
مها بل يعيد نوعا اشرف مما هو مسلم معروف ولولا ذلك لما كان كاملا  
في الغرض اعني بيان امكان ان يكون بعض افراد النوع يفوقه بحيث يعد  
في نوع اشرف **قوله** او محمولة الترتين بالنصب عطف على بيان امكان  
يعني يجب ان يكون في طلب ترتيب المشبه او تشويبه كون المشبه به مسلم  
الحكم معروفه في الترتين كقوله الظبي والسوء به كاسلطة الجامعة التي  
نقوتها الديكة لان النفس للاعرف اقبل **قوله** او نادر الحصور في اي  
في الذهن عطف على نادر الحصور فان قيل كان ينبغي ان يبعد المعطوف  
عليه بقوله مطلقا ليكون هذا عطف مغاير على مغاير لا عطف مقيد  
على مطلق قلت ها مغايران نظرا الى العكس فالمعطوف عليه نادر الحصور  
ليبعد المشبه به عن التصور والمعطوف هو نادر الحصور مع المشبه ليعيد  
نسبة المشبه به الى المشبه به وبالعكس والسبب في اشتراط ذلك الحصول



الاستطراف ان النفس تتسارع الي قول امرئاد ويطالع على النفس و يظهر لها  
 لما جبل الله عليه القوس من رماية الشغف بما يظهر من حيث لا يهتد ولا يتوقع  
 لما يتصور العقل الذي النام من لغة التجرد ولما يتقبل العقل ويتصور من يقرى  
 النام و من كواصة معاد يميل النفس اليه بلا عنه كونه مفاد الامعاء **قوله**  
 هذا كما ذكرنا انك متى عرفت اسباب قرب التسببه واسباب قبوله عرفت  
 ان صفة تلك الاسباب ومقاها لاختلاف اسباب لعدة واسباب لردده للاسباب  
 لعدم تعرضنا لاسباب الرد بعدا لتعرض لاسباب الصول بل كان يكتفي ان  
 لا تعرض لاسباب البعد والعزلة بعدا لتعرض لاسباب القرب والخطا  
 الدرجة لكانا برعنا به لك مع الجري على فضيلة المنا سة فان البعد والظلمة  
 اهر وان في باب التشبيه والقرب ايضا تشبه صحيح ففرضنا للقبيلين  
 بخلاف الرد والرداة فانه ليس بمقصود وانما التعرض له للاخرا ز عنه  
 فحسب الاكتفاء با سباب القبول وتقبول الرد الى اللزوم هو له وكلما انشأ  
 اخرا طه اى اخرا طالت تشبه في سلك القول وقوله من القبول صفة محرو  
 اى في شئ من القبول وفي سلكه اى سلك القول بيان له والتركيب قرب  
 من امر بشرح لك صدرك **قوله** وان بدت عليك اى ان يفوتك وان  
 تشبه عليك ان اسباب القرب والبعد متى كانت قوى كان القرب والبعد  
 اهوى ثقا وت المسيات بتفاوت الاسباب ومضى كان اسباب الرد والقول  
 اقوى كان القول او الرد اقوى وهذا معنى قوله وجري اى التشبه لك  
 اى رجحان اسباب القبول والرد في مثال قبول التشبه وردة على نحو  
 محو التشبه في شأن قربه وبعد قوله واعلم انه ليس من الواجب في التشبه  
 ذكر كلمة النفس ليعنى اداة التشبه من الحرف مثل كان زيد اسدا والعقل  
 مثل زيد بسنه الاسد والاسم مثل زيد مثل الاسد وما جعل لا يكميه  
 والحرفه مثل زيد كالاسد ومثل صدقك زيد اسد وصحير مثله للتشبه  
 وصحير كونه لزيد اسد ووجه كونه ابلغ ظاهرا لاجرا بانه اسد وان كان  
 المحذوف بمنزلة الثابت فكم من الثابت ومنزلة الثابت **قوله** ولا ذكر  
 المشبه لفظا اى في اللفظ ومن جهة اللفظ قد بدلك اسارة الاله  
 اما عند في من اللفظ واما في البعد رفقا ست البتة لو تف استقامة التركيب  
 من جهة نحو عليه خلاف الاداة فانها انما تفقد الاستقامة المعنى وانما التركيب  
 فصحيح بدونها وانما تعرض لعدم وجوب ذكر السبه لانه في غاية الظهور واليسوع

قلما يشغل التشبيه على ما ذكر **قوله** كفى جواب اذا كان وفاعله ضمير يعود  
 على كونه محذوف او بالخل المشبه خيرا ففقدنا الى المتدا وتحوله ليقصر  
 المسافة بكسر اللام وفتح الصاد هو الرواية وطلبه الدراية اى لقلة  
 اتقوت بين ما لفظ به في الكلام وبين ما محذوف من الكلام بسرايط الحد  
 من قيام القرائن الحالية او القالية الموحية والمجون على التساوى والتميز  
 والظاهر ان قوله في قولي الافادة متعلق بقصر المسافة لكن السمع انه متعلق  
 تكفي وهو الوجه اذا المسافة في قول الافادة عديمه لا يصح بخلاف المسافة  
 بين المفظوف والمحذوف فانها ثابتة في الجملة وان قلت وصحت وقوله  
 واي سد زيادة جالفة وذلك لانه على انه كمال في الاسد به حيث حمل ان  
 على الاستقام وهو عطف على سد عطف الخاص على العام اعنى المقصد بالكا  
 على المطلق ذلك ان قد رله مبتدا اخر اى وادى لسه هو قصد الى التجب  
 والتجب **قوله** وانما الواجب اى ليس الواجب في التشبيه ذكر المشبه  
 وان لا يترك اصلا وانما الواجب فيه اذا تركا ان لا يترك با كونه حيث  
 لا يكون مقدر اى كما ليس بلفظ مثل عند با سد في المرفوع وزات اسدا في  
 المنصوب ونظرت الى اسدي في المحرور فان مثله لا بعد في اصطلاحهم تشبها  
 بلا استقار وسياتيك بيان حاله وانما عه نحو زيد اسد بد كالمبتدأ وهو  
 اسد وادى اسد محذوف المبتدأ في مقام الاجاز عن زيد وهذا معنى قوله  
 المحذوف المبتدأ اى قون زيد اسد المحذوف مبتدأ تشبها لا استقام  
 لك حين اوقت اسدا على زيد وجعلته جزار عنه يطابق الاثبات لزوم  
 انه يكون زيد اسدا كما اذا كان الجز صفة مثل زيد مطلق فان معناه  
 ان الذات التي هي زيد هي عينها المطلق لان هذا حقيقة معنى القضية  
 الموحية وكمر يقصد هذا كان زيد اسد محذوف بعد يد المفردات من غير  
 اسناد كما اذا ذكرها خالفا عن الاعراب كن معلوم بالضرورة ان ما هو  
 من اذ الانسان يمتنع ان يكون اسدا وصل هذا الكلام واراد في كلام  
 الفصحا بل في التذييل فلزم لتوضيح المصداق التشبيه محذوف كلمة التشبه  
 لى زيد مثل الاسد من غير دلالة فذات مثل للمصداق المبالغة في التشبه  
 نظرا الى ظاهرا اللفظ حتى كانه نفس الاسد لا يشبه به وان كان المعنى على  
 اثبات التشبه فان قيل لم لا يجوز ان يجعل اسد معنى شجاع فيصير جملة  
 على زيد واجيب بانه لا يجوز ان الاسد اسم كسب الاسد من غير دلالة على



الوصف اعني المعنى الزائد على الذات المهمة التي هي اعم عام لا لصيق العيان  
 عند التعبير وحاصله انه لا بد لتفهم هذا الكلام من جعل الخرمين صفة  
 يصح اسنادها الى المستند او محموله على حد فائدة التشبيه والاول متفق فيقارن  
 الثاني ولقابل ان يقول ان اريد الاحتجاج حقيقة فغير مستدل لاننا لم نذكر احد طرفي  
 التعبير وان اريد مجازا فمتفق فان استعمال اسما استعمال نجاح مجازا اما الاحتجاج  
 في صحته والمجاز وان كان خلافا لافضل للملح في انصافه لك من غير رجوع على ما  
 ذكر في علم الاصول بل ربما يمكن ترجيح المجاز فانه اغلب وابلغ وبانه كثر اما يقع الام  
 الواقع هذا الموقع عاملا في ظرف او غير بمنزلة الصفة مثل اسد على وفي قوله  
 لغامة اذ مجزى صايل على وجان صغيف وفي الخروب وفي شعراي كالحل  
 والطير اغزبه عليه اي عاكبه. **وقال الشاعر** كان لنا منه بيتونا حصينة  
 مسوحا اعاليها وساجا كسورها. **فصل** عاليا فاعل مسوحا كقولنا في معنى  
 سودة اولداسا كسورها والفاضل انه انما يتبع حمل اسد على ربه اذا كان في  
 معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن النجاء فصفة الحمل ظاهرة من غير احتياج  
 الى تقدير اداة ليكون تشبيها ويكون الحمل على زيد وترينه للمجاز عزلة ترى  
 اوفي الحمار ولهذا ازلة بيان اورد في حواشي الكشاف بعض **قوله**  
 واذا عرفت ينبغي ان تحذف هذا الحكم بمثل ربه اسد ونظائره اذا لم يعرف لزوم  
 المصير الى التشبيه بحذف الاداة الا فيها وقوله الا في الظاهر صلة. **نوت** ان  
 يؤثر في ظاهر التشبيه الاحصاء الظاهر تحت نظر ان مثل ربه اسد ليس بتشبيه  
 لخروجه عن صوت التشبيه واما في الحقيقة فلا لئلا تشبه كما كان في  
 ذكر الاداة **قوله** وعرفت ان خوراني بفلان اسد الى اخره انما يتم  
 لو ثبت ان ذكر الطريق مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولم يثبت لا  
 فيما هو على وجه الحمل فغير ممكن ان يقال ان ذكر الطريقين على وجه السمعان  
 الفضل الى اثبات المشابهة بينهما يمنع حمل على الاستعانة لما فيه من  
 الاخلال بالمبالغة الحاصلة لجعل المسببه نفس المشبه به بالطريق الذي ذكر في  
 بحث الاستعانة فلما انما ذكر من الامثلة كالتشبهات لا استعارات فقول  
 خوراني بفلان اسد وليقتضيه اسد يعني ما اذا ذكر المشبه به بعد ذكر  
 المشبه بعد الباء الخربيه ومعنى الخربيه عند هرا ان تتبرع من امر ذي صفة  
 امر اخر مثل مما تله مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك فقد اترعت في المثال  
 من فلان النجاء انما هو الاسد وقوله وهو اسد في صوت انصاف شارة

الى ما اذا كان الاسد الواقع موقع التشبه به نكرة بوصفه بما لا يلائم المشبه  
 به نحو فلان يدري يسكن الارض ونحو لا تفت. **قال الشاعر**  
 نمنس تالق والفرار غر وبصا. **عنا** وبدروا الصدد كسوفه. **وقال**  
**قرني** جبينه قرليس يغرب. فانه لا يحسن دخولا لكاف ونحو في شيء من  
 هذه الامثلة لا بتفسير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكما في  
 الا انه يغيب قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصلوات والصفات  
 التي يجي في هذا القليل ما يحل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم  
 الاسكان كذا اطلاق وزيادة قرب لقوله اسدوم الاسد الهن سر  
 خضابه. **حوت** فربما لو ت منه تردد. فانه لا سيل فيه الى الصريح  
 الدلالة التشبيهية على نه ون الاسد ومثله ودلالة الوصف على انه  
 فوقه واذا ما حلت هذا الفن وحقت سر وحدت محموله الكا تدعى  
 حدوت نحي هو من الجنس المذكور الا انه احض بصفة محيية لم يتوهم  
 جوارها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وقوله واذا نظرت اليه لم  
 ترا اسدا بمنزلة هو احد لكن بطريق الحصر والاحتفاء في ان تقدير اداة  
 التشبيه فيه بعد وفي ان رايته عرفت جبهة الاسد لزم الاسد به  
 له وتقدر الاداة بعد وابعد وفي ان يقتضيه ليلقيك حنه الاسد لزم  
 الاسد به مع التخييل وفي ان اردت اسدا فاعلمك بفلان لزم التشبه  
 للمشبه به كانه لا اسد سواء وبشبه ان يكون هذا ابلغ وفي انما هو  
 اسد ليس الا حصر وكذا ليس هو او ميايل هو اسد لكن احدهما بطريق  
 انما في الاخر بطريق العطف وهو ابلغ للصريح بالنق والاثبات وبان  
 المنفي حقيقة المشبه بخلاف انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون المنفي شأ  
 اخر من الحيوانات الموصوفة بالجزاء وفي بوسيط وليس هو اميا بواغا  
 هو اسد بل هو اسد لطيفه وايها مخلق بالاول ايضا فيكون من  
 قبيل ما زيد قائم وليس قائم وقد يقع مثل هذا في شعور الفردوسي  
 بذكر من اللفظين لفظا لا بد من خلقه لكل منهما ليم المعنى كقوله في صفة  
 من القى القرن على الارض وجلس فوقه ثم خراسه  
 فر وكتر سير كردن رين جندا. **ليس** انك فكندن نحي حوضا ردها  
 وكقوله حكايه عن فيدا رجله والقي في الدريانه لولم يفضل كذا وكذا لركه  
 بحاله وركب ورسه وكونه ترا بسته در جاده اي بر خش الله ردم شومر



بارجاء. وقوله. وكل ذلك تشبيهات خبران نحو ولا في الاية شال المبالغة  
 اي يسميها على ما لا يخفى ان بعضها يبلغ من البعض ومنها وبين قولك هو كالاسد  
**قوله** فالخط الابيض يعني اذ كان ذكر الطرفين على وجه مستقر باثبات الشبه  
 هنا من اجل ان التشبيه كان الخط الابيض والخط الاسود في الاية من قبل  
 التشبيه عند الخط الابيض اول ما سيد وامن البحر المختزن في الافق وبالخط  
 الاسود ما يتد معه من غلغل الليل لبيان الخطين فتقوله من البحر من البحر لا من  
 وخفيا للاسود ولذا لانه على انه اذ كان الابيض هو البحر لم يكن الاسود الا ما  
 اتصل به من الغلغل ولان البحر هو البناء المختلط بالنبوء فيدل عليه التزاما  
 ولو لا البيان بقوله من البحر لكان الخط الابيض والخط الاسود من باب  
 الاستقار حيث ذكر المشبه به واريده المشبه للقطع بان لسان المراد حقيقة  
 وان فهمها بعض من عرض النبي عليه السلام وسادته كناية عن قلة نظائره  
 على ما روي ان عدي بن حاتم قال عدت الى غفاليين اسير واسود وجهها تحت كفاي  
 وسادتي فكنيتهم من الليل فاطروا بها فلا يتبين لي الابيض من الاسود فاصبحت  
 عديمي كآل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجرت به فضحك وقال ان كان وساد  
 لغربنا اعدا ذلك يام من النهار وسواد الليل وقبل كان ذلك مع البيان الا انه غفل  
 عنه ولما اخرجنا من النيران من قبل الاستقار مع هذا بلغنا فيها من بعض  
 الخفا في مقام الحاجة الى البيان الواضح كونه من الاحكام التي تقتضيها الكمال  
 من الذي وغيره فعدل عن الاستقار الخفية التي ربما غفلت بالعرض الى التشبيه  
 البليغ الواقي به **قوله** والحاصل من مرات التشبيه قد اشار في صدر  
 الباب الى انه لابد للتشبيه من طرفين ووجه وعرض وحال وقد استوفى  
 النظر في الامور الاربعة وعقبه بالتشبيه على انه لا يجب في التشبيه ذكر  
 كلمة التشبيه بل قد يحد في ذلك على ان من جملة ما لا بد منه للتشبيه  
 هو الاداة وان لم يشعر كلامه في صدر الباب بذلك ولما ذكر ان في حد  
 التشبيه مبالغة ليست في ذكرها ولا لان بيان درجات التشبيه في القوم  
 والضغف بالنظر الى اركانه ذكر واحد فاجعل اركانه اربعة ظهورا في القوم  
 والحال في القرب والتعد والقبول والرد خارج عنه وانه اذا عرف بيقان  
 هو الدلالة على مشاكلة الامر في امر بالكلية ونحوه واذا صور بيقان رتبة  
 كالاسد في استجاعة وذهب الى ان ذكر المشبه به لا يضر الله فالمشبه اما ان  
 يكون عند كونه او محذوف او على التقديرين اما ان يكون الاداة محذوفة او محذوفة

قصير اربعة وعلى التقادير اما ان يكون الوجه مذكورا او محذورا  
 ثمانية والضابط في بيان القوم والضغف بالنظر الى اركان الاربعة ان  
 القوم يكون اما ان يحيل المشبه كانه نفس المشبه به لعدم ذكر ما يشبه بالمشبه  
 المشبه على المقاييس واما بغير موجه الشبه بان لا يتغير من ذلك فالسنة  
 المشتمل عليها جميعا بان لا تذكر الاداة ولا الوجه في غاية القوم والخطا  
 عنهما بان يذكر الاداة والوجه جميعا لا قومه والمشتمل على احدهما فقط  
 بان تترك الاداة فقط والوجه فقط متوسط وفي كلامه ايضا الى انه  
 متوسط في الوجه اقوي من متروك الاداة حيث ذكر ان في الاول نوع  
 قوع وان الثاني قوي وهما بحث وهو انه يجوز ترك المشبه به كما في  
 قولك ربي في جواب من يشبه الاسد فانه تشبه لكونه فاعل فعل  
 محذوف اي يشبه الاسد ربي وقد يحذف المشبه به والوجه والاداة  
 فلا تحضر المراتب في الثمانية المذكورة ويمكن دفعه بانه ليس بتشبيه  
 اذ ليس المقصد الى بيان اشتراك البشر في امر بل هو جواب السائل وبيان  
 الفاعل ولو سلم فليس مما يرد في تشبيهات البلاغة والكلام فيها قوله  
 واعلم ان الشبه اي التماثل والتشابه يقال بينهما شبيه بالتحريك وقد  
 يقال بمعنى الشبه اي المثل والمعنون انه قد يوجد تشابه الشئ من  
 نفس الضاد اي تنافي الوصفين وهو كونهما حيث عيشا جميعا فاما واغا  
 ينتزع منه نظرا الى اشتراك الصنفين في التضاد فان كلامهما يضاد  
 الآخر والمراد بالصنفين هما ما يعبر النقيضان ايضا على ما سيجي في  
 بحث الاستقار ثم بعد ابراج المشبه من التضاد يترك تضاد كل من  
 الامر من تضادة الآخر وتضادها او شدة التضاد معزلة شدة التماثل  
 والتماثل بواحدة تلحق اي اتيان بما فيه ملاحه وظرافة يقال  
 ملح الشاعر اي يمتزج بالمتكلم اي سحر به واستمر فهو يكون ملح  
 جانب المشبه بخلاف التلحم فكل من قولك للحيوان ما يشبه بالاسد وقوله  
 للخيول انه حاتم صالح للتلحم والتكلم فان تضادا لا يمتزج بالحيوان والتلحم  
 فتمتكم وان اريد مجرد التلحم والتظرف فتلحم وقد يقصدان جميعا مال  
 الامام المزدني في قول الحاشي. انا في من الى اسر وعند. فلنقطه  
 الصفاك جسمي. ان قابل هذه الايات قد قصدها الهزؤ والتلحم  
 واما ما سيجي في آخره يدعي من الاشتقاق الى تضاد وشرا ومثل فاغا



هو التلخيص بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال قد لمح فلان هذا الشيء أو  
هذا المثل وإرادته في مقابلة التكمير وتفسير التلخيص به غلط فاحش فان قلت  
قد يتوهم من كلامه أن وجه التشبيه في مثل هذا هو الضاد لانه الوصف  
المشترك بين الصدين ولا شك اننا اذا قلنا للجبان انه اسد وبجمل ان كان  
لمزيات لانا ان نقول في الضاد ما ذل لا يلحق ههنا ولا يلحقكم بل في الجملة والجود  
ولست منه لها وجعل يخلد بمذلة الجود وتسميته به بآء على التلخيص أو التكمير وهذا  
يحصل اشتراك الطرفين قلت هذا الوهم يحصل بقوله ثم ينزل منزلة التناوب  
فان فيه تحقيق وجه الشبه واما ذكر اشتراك الصدين في الضاد فتوطئة  
لذلك وتبديد ودلالة على ان اخذ الشبه من المقادير ليس مستكره بل له جهة  
مناسبة ونوع ملائمة وكان الايقين لهذا الوجه ان يذكر في النوع الثاني  
اعني التطور في وجه التشبيه وفي التمثيل بالمثالين تنبيه على انه قد يكون مع التلخيص  
بكلمة التشبيه وقد يكون بدونه بل حيث لا يحسن ذكر كلمة التشبيه فانه لا  
يسئل الى قولك انه كما تم ثا ان لا تشبه بجائز المعروف وتجعله حائما  
ثا انا اي واحد اخر مسمى بجائز او مشا ركاه في جوده وهذا معنى حاتم ثا ان  
يتكرر الوصف **قوله** الاصل الثاني في ظهور البيان في الجواز وقد سبق  
وجه كلمة في وان الذي ومقاصد البيان هو الجواز دون الحقيقة الا ان  
تذكر في هذا الاصل ضمنا وتعا كونه حقا بلا الجواز وبمذلة الملكة من العلم  
نظرا الى ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له فرع ان يكون له موضوع  
له يمكن الدلالة عليه والاستعمال فيه لولا غرض من مانع هذا الاعتبار كونه  
للحقيقة جهة اصالة واستحقاق ان يغرض بها في بحث الجواز ويقدم  
ذلك الاصل وفي الجواز محتاج الى ان يغرض قبل الشروع في تعريف الجواز  
وجبا حقه نظرا في دلالات الكلام عن معوماتها انه الوصف دون الطبع  
والذات والمعنى الوصف ما هو وللواضع من هو المعنى الواضع فان في معرفة  
معنى الوصف معرفة معنى الواضع من غير افتقاره على وجه واحد الاضغار الى  
الامور المتكونة يظهر من تعريف الحقيقة والجواز وتقسيمها الى اللغوي  
والشرعي وغيرها **قوله** مع استوائه اي لسان اللفظ الى المسماة في  
التقسيم اي الترميم العقلي اما الذات اي ذات اللفظ وغيرها وتبينها  
اما الله تعالى وعنه والحكي عن عباد بن سليمان ان المخصص ان اللفظ معنى  
ان الكلمة بنفسها موجبة للاختصاص بان يفهم منها معناه دون غير ما ذكر ذلك

الى تعريف

لفظ

لفظا حكما لانه ليعبد بحيث لا ينبغي ان يختار العالم واختيار الشيخ الاسبق  
وكثير من المحققين ان الواضع هو الله تعالى بطريق توقيف الجاد عليه  
الاطار وطبق العلوم الضرورية ومذهب الهاشمية من المعتزلة وجمع  
من الحكماء ان الواضع غير الله وادلة المزمعين مع تفاصيل احراز كونه  
في كتب الاصول فلا قاطع فيها ولهذا اختار بعضهم الوقت لكن نفقوا على  
فساد ان يكون دلالة اللفظ لله اما اوله فلا يستلزم امتناع  
نقل اللفظ الى ان يكون ذا الال على معنى احزرون الاول اما بضم فونه  
كما في الجواز واما بوضع على حدة كما في العلم لان ما بالذات لا يزول بالغا  
واللازم مشتق قطعا واما ثانيا فلا يستلزم ان يلد لنا على معاني اللفظ  
الطهية كمالها لا يثبت بذاته وانما ادله على معانيها وانما كمال الدليل على كمال  
محال لانه الذي يلزم من العلم به العلم بنبوت الله لو كان يوقف على  
شرط اخر لم يكن الدال بالحقيقة نفس اللفظ وانه واما ثالثا فلا يلد  
يستلزم امتناع اشتراك اللفظ بين معنيين متافيين من الصدين او  
التفصيلين او غيرها لاستلزام ذلك عدا لاحاد بهذا اللفظ بنبوت  
احدهما بنبوته وانتفاء جميعا مثلا اذ قلت هذا جود بمعنى سود  
يلزم ان يكون (سود) مكنونه مقتضى ذوات اللفظ وان لا يكون سود  
لان ذات اللفظ تقتضي ايضا ان يكون (سود) والاصح ان يكون سود  
واللازم من مقتضى وطا قايين بعضهم توجه الملامح بان انشي  
الواحد لا يكون بذاته مناسبة للتأقيين وما لا عليها وعدل عنه  
المصنف لظهور المعنى عليه واعادة لفظ المقدم في الدليل الثاني لئلا  
يؤهم انه من تنمة الدليل الاول بناء على تعدد الثاني فيه اعني امتناع  
النقل الى الجواز والى العلم ولا كذلك نألي الدليل الثاني فلم يحج الى اعادة  
المقدم في الدليل الثالث واما المعتبر من وجوب الدلالة على معاني اللفظ  
بوجوب امتناع ان لا يلد فقول بل قيل الجواب في قوله لما تقدم الى اشار  
الى ما ذكر من ان التأهل سؤل الزمان فقط واطلافة على بالعطشان من  
باب التناول كاطلاق السلم على اللين **قوله** ووجه فساد اي  
فساد الراي الاول ظاهر من ان يلقى واكثر من ان يحكي مثل هذا الترتيب  
وهو ان يدخل من التفصيلية على غير المفضل عليه سابع في كلام المولدين  
و منه قول الشاعر الناس كليس من ان يمد حوا رجلاه حتى يروا

رض



عنده آثار احسان . اي متباعد ومتعالي في الظهور من الخفاء وفي الكثرة من  
 الاحصاء وفي النكاسة من مدح من الاحسان عنده وقد يؤول بحذف المضاعف  
 اي من ذي ان يخفى يعرف من امر ذي خفاء وقوله ما دام طرف لصفاته والظاهر  
 واكثر علم الاشتقاق هو علم يعرف به كيفية رواجها للفظين المتناسبين  
 في التركيب واصل المعنى الى الآخر وعلوم التصريف هو تتبع اعتبارات اللواضع  
 في وضعه من جهة المناسبات والاقسيه فكان الاشتقاق جزء منه  
**قوله** كالجوهر هو انحصار النفس في مخرج الحروف والمص حري ذلك فيه  
 وجمع المجهول فذلك قد انتم ونظاير والهموسه ماعدها والسند هو  
 انتم الانحصار كما في قولك اجندك قطبت والركافه ان يتم الحوي كما في التا  
 من ذلك والنقوس طين السند والركافه هو ان لا يتم الحوي ولا الانحصار كما  
 في قولك لم يرو عننا وسميت الحروف المستدله وما بين السديين والرجوع وغير  
 ذلك كالاستعلاء وهو ان يصعد في الحنك الاعلى كالصاد والصاد والظا  
 والظا والعين والظا والاختلاف خلاف ذلك كما في الواقي وكذا المنطقه  
 والفصح وحروف القلقله وصحرفها للمواضع وبها ومنها الحروف والتناسيب  
 بينهما اي بين الحروف والمعنى الذي يوضع تلك الحروف بانابه وقوله من  
 ما بين اي بين السند والظا والظا هو ضرب الفحل وحار حدي اي  
 نجد ونحل عن ظله لنشاطه فاعتبر ما بين الاسر والسمي من الحركة واعتبر  
 في فعل بالحركة التي تحصل من ضم السنتين كونه لافعال لطايع اللزومه  
 وكذا فعل بالسند للتكثير **قوله** بعد اي بعد ما ثبت ان لا تنسلكم من  
 جهة الحروف والحيات تاثيرا في انحصارها بالحق والحق احكامه هين  
 الاخرين لا اراي الاول وان كان ما ولا بما ذكرنا لان مجرم ما ذكرنا وتول  
 لا يثبت المخصص له لانه اللفظ على بعض المعاني دون البعض بل لا بد من  
 القول باخذ المذهبين الاخرين وهذا ميل منه الى التوقف لعدم الرجحان في  
 الادله وانما ذكر من المذهب الاول طريق الاعلام اعلى التوقف والاهتمام  
 لاطريق التعيين اعنى الوضوح لظهوره ومن المذهب الثاني طريق التعيين لما فيه  
 من الاشارة الى انه لا يخفى بواجب بل يكون باصطلاح وتوافق من جماعه ذوي  
 طريق الاعلام لما فيه من التفصيل والاختلاف المفضل الى الاطباء فيقولون  
 والقران كمال الاطفال وقيل بان القدر الذي يحتاج اليه في الاعلام يكون بوقفا  
 فلم يقع قوله اما التوقيف والاهتمام واما الوضوح والاصطلاح ترديدا بين

بين المتقابلين في الظاهر يترشح الى المقصود وكرر الاشارة فقال وانما  
 بالاحرف في التوقيف والاصطلاح امر واحد هو الوضوح فكان الحق ان يقال  
 الحق بعد ذلك هو الوضوح وانما بقي الخلاف في ان الوضوح هو الله تعالى عسكا  
 بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء وما بينه اختلاف السمنكر امر من واحد من  
 السبأ وجماعه متمسكا بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا لما يكون قوله  
 قوله والحوار عن كل منهما مذكور في موضعه قوله اذا عينته بازاء  
 ما اردته بتبينه على ان المراد بالمعنى ما يعني ويراد فينتا واللفظ الحقيقي  
 والمجازي فيجب الاحتراز وورد الاختلاف من كل من اقتصر في تفسير الوضوح على معنى  
 اللفظ بان المعنى من غير تعيين بقوله بنفسها اي بلا قرينه بل مجرد العلم  
 بالتعيين فلا يكون هذا من دلالة اللفظ على المعنى بقية في شيء ولا يخرج الجاز  
 عن هذا نكته بناء على ان الوضوح لانه ليس بموضوع بالنسبة الى المعنى الجاز  
 ولا يلزم منه انه ليس بموضوع لظهور انه موضوع بالنسبة الى المعنى الاصل مشرلا  
 بخفي ان المراد بالوضوح وضع اللفظ بقربه ما سبق من الكلام فلا يرد ان  
 الموضوع قد يكون خطأ أو عقلا فلا يكون التعريف بتعيين اللفظ او الكلمة  
 وانما قال وعرفت ان الوضوح تعيين الكلمة مع الذي عرف هو ان الوضوح يعين  
 اللفظ لا انما يعين التعيين بتعيين كلمة والمذكور في تعريف الحقيقة والمجاز  
 هو الكلمة دون اللفظ وهذا معناه ان لك وهما سوال قوى وهو انه  
 قد اطلق ائمة الاصول على ان الجاز موضوع بالوضع معني انه لا بد من ان يثبت  
 من واضع اللغة والموقوف بهم من اهل الاستعمال اعتبارا برفع التعالق  
 كاستعمال المسبب في السبب مثلا وانما الكلام في احاد الجازات فتداسر  
 بعضهم فيها ايضا السماع فالقريب ان كان للوضع الشخصي فقد دخل فيه  
 كثير من الاوضاع النوعية اعني ما يكون من قبل بعض الكلمة بنفسها لكن تعيين  
 على جري بل بقاعدة كلية تجتمع ما يتعلق بالحيات من مثل اسرار الفاعل والمصنوع  
 والمسئوب والامر والمبنى للمفعول وبذلك ولا يضا اذا اراد بالوضوح ههنا  
 الشخصي لم يكن تعريف الحقيقة جامع لخروج الحقائق التي وضعها بوعي  
 ولا تعريف المجاز بما قاله خوفا فيه من جهة كونها مستعملة في غير الموضوع  
 له الشخصي وان كان التعريف لمطلق الوضوح لم يصح اخرج المجاز لكونه موضوعا  
 بالوضع قلت المراد مطلق الوضوح المتعارف اعني الشخصي والوعي ما يكون  
 بالتصنيف على الجري كرجل وفرس او بالقاعدة الكلية بجميع ما يتعلق بالحيات



لكن بشرط ان يكون ذلك النفس من غير انضمام قرينه كما في المجاز فليتم قد اطلقوا  
 على انه استعماله في غير الموضوع له والحقيقة في الموضوع له ولو ثبتت بمن يوثق  
 به القول يكون المجاز موضوعا وانما قالوا انه لا بد فيه من اعتبار نوع العلاقة  
 فهم منه البعض اذ هذه المعنى الوضع الحقيقي ولو ثبتت لانتزاع عدم اشتراط  
 القويته والخاص ان الوضع اعم من التعيين الشخصي واخص من مطلق  
 التعيين ومعنى كون الكلمة حقيقة ومجازا على ذلك ان المراد بزيادة المعنى ان يكون  
 الموضوع له فكون حقيقة وتارة معنى المعنى فيكون مجازا وانما الكناية فيه  
 فداخله في الحقيقة على ما سياتي ومعنى ذلك ان المراد بزيادة المعنى ان يكون  
 على الاتقاراد كما في الصريح اومع معنى المعنى كما في الكناية وبارادة معنى المعنى  
 ان يكون ذلك الاتقاراد لخص في المجاز **قوله** فالحقيقة بناء لها كونه  
 الاصل وان كان المعنوية الاصل في الفن هو المجاز هي الكلمة المستعملة في  
 فيما هي في المعنى الذي هي اي الكلمة موضوعة له من غير ما يدل في الوضع  
 اليه من غير صرف الوضع عن لظاها وبيان مرجح له يوول له من اوله  
 وباوله نطقت له مر يوول له والاموال كذا انتهى اليه والامال المرجح  
 وهذه القيد يخرج الاستعانة لكونها مستعملة في الموضوع له لكونها يدل  
 في الوضع وهو حمله اعم من الحقيقة كما في الحقيقة والادعاء كما في الاستعانة  
 كما سيحكي من انه يحل الافراد الاسد مثلا فحين متعارفا وهو الذي له غاية  
 الجراءة في ذلك القيد المحضو عن غير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة  
 لكن لا في ذلك القيد ومع تلك الصون وهذا معنى قوله لسا دعوي  
 المستعار كلفظ الاسد موضوعا للاستعارة كما لرجل النجاش على ضرب  
 من التناوب بل اي نوع منه والاعتراض بان الوضع وما يشق منه اذا اطلق  
 لا يتناول الوضع بالتناوب بل لانه ليس بوضع حقيقة واللفظ عند الاطلاق  
 وانما يصير الى معناه الحقيقي سديا والدفع بانه يتناول له اذ قد يصير  
 اليه فيقال ان الوضع على قسمين حقيقي وادعاء ليس لسا لان معناه  
 ان لفظ الوضع يطلق تارة بطريق الحقيقة وتارة بطريق المجاز فليس هذا  
 من اطلاق الوضع في شيء لو قل انه لفظ الوهم وتاكيد ان المراجع  
 الوضع لا مجاز لان شيئا الظاهر ان قوله على اصح القولين معقول بقوله  
 لعدم الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له وليس مستعملة لان اصح القولين  
 على ما سيجي هو ان الاستعانة مجاز لغوي لا مجاز عقلي بان يكون اللفظ

مستعلا في معناه الموضوع له وانما التصرف على امر عقلي بان جعل ما ليس با  
 اسد فكيف يستقيم ان الاستعارة على اصح القولين مستعملة في الموضوع له  
 فالوجه ان جعل متعلقا بقوله ليحترز اي انما يحترز عن الاستعانة على القولين  
 بانما مجاز لغوي خارج عن حده الحقيقة اللغوية وانما على القول بانما مجاز  
 عقلي بمعنى انه جعل غير الاسد استدتم استعمال لفظ الاسد في معناه الموضوع  
 له بل انه حقيقة لغوية فلا يصح الاعتراض عنه ويكون هذا التعلق بظواهر  
 اللفظ ذهب بعضهم الى ان المراد باصح المذهبين هو ان المنطق لا يفرق بين  
 الاستعانة مستعملة في غير الموضوع له بل يدعي انها مستعملة في الموضوع  
 له ومثله من لمن ينظر في الكتاب وانما الاعتراض بانه يدخل في تعريف  
 الحقيقة المجازا المستعمل فيما هو موضوع له بحسب اصطلاح اخر كلفظ  
 الصلاة اذا استعمله اللغوي في الاركان المحصورة لاشتمالها على الدعاء  
 او حركتها الطوبى وانما استعمله الشارع في الدعاء لكونه من اجزاء الصلاة او  
 كلفظ الدابة اذا استعمله اللغوي في خصوص وارب الاربع او كصاحب  
 العرف في غيرها مجازا فلا بد من التقيد باصطلاح الخطاب او ما يورث  
 مودي ذلك على ما ذكر في تعريف المجاز فواجبه ان يتعلق الحكم بالوصف  
 مشعرا بالحقيقة والمراد انه كلمة مستعملة في الموضوع له بل من حيث انه  
 موضوع له والاستعمال فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث  
 انه متعلق بالموضوع له فخران ذكر القيد للصرح والاحتياط دون  
 الاعتراض والاحتياج كان حسنا وقد يجاب بانه يخرج بقوله من غير  
 تاويل في الوضع لان استعمال اللفظ فيما وضع له من غير اصطلاح التنا  
 انما يكون تناوب بل في وصفه لان معناه صون ذلك الوضع الذي تستعمل فيه  
 الكلمة الى ما عدا الحقيقة والادعاء كما في الاستعانة او الوضع اخر الكلمة كما  
 في الصور المذكورة فانه يبدل عن الوضع اللغوي الذي وقع به الخطاب  
 الى الوضع الشرعي والعرفي مثلا ومن احاط علما في الفتحاح علم ان هذا  
 من سعة المتاح فان معناه ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يكون موضوعا  
 له بالحقيقة لا موضوعا له بالتناوب والمعنى في الاستعانة موضوع له بالتناوب  
 لا بالحقيقة وانما في الصور المذكورة فان المعنى موضوع له بالحقيقة لكن بعد الاول  
 الذي به الخطاب ولا تناوب بل في الوضع الذي استعملت الكلمة فيه والمراد  
 بالوضع الحقيقي والتناوب بل هو الوضع الذي يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا

اصولون

ضع



له ولهذا اقصى المصنف على الاستعارة في احدا لقولنا ذلك لا يجعل شي من معاني  
 المجازات موضوعا له بالتأويل الا فيها ولو كان المراد ذلك بل في الوضع  
 الذي نحن بصدده ونخاطب به بمعنى صرفه الى امر اخر لزم ان يكون جميع المجازات  
 كذلك لا نأخذ في الوضع الى اعتبار العلاقة **قوله** ذلك ان تقول ان معنى  
 ان لك ان تصنع ما يدل عليه الكلمة بنفسها موضوع ما وصفت الكلمة له  
 لان ذلك باختصاصه معنى الوضع لان قولنا بنفسها يقع في صدد الوضع  
 متعلقا بالتعين وهما بالله لانه في ذلك من لوازم الاول على ما سلف  
 اليه ومعناه ان الكلمة لا تحتاج في دلالتها على المعنى الى قرينة بجلال المجاز  
 وتصنع قولك دلالة ظاهرة مقام قولك من غير تأويل في الوضع احراز اعني  
 الاستعارة فافهم وان كانت مستعملة فيما يدل عليه بنفسها لكن ليست  
 دلالتها عليه ظاهرة لا يفتقر الى تأويل كجمل فرد الاسد مثلا فتبين  
 متعارفا وغير متعارف ليكون المعنى مستعار له من افراد غير المتعارفة  
 كان قيل الاستعارة مجاز ولا معنى من المجاز بل على معناه بنفسه ضرور  
 اقتضاه الى القرينة كالاستعارة لا تدخل فيما يدل على المعنى بنفسه ليجز  
 بقولنا دلالة ظاهرة وهذا بخلاف التعريف الاول فان من جعل الوضع  
 اعم من الحقيقي والتأويل في رعايد في حوله هذا النوع من المجاز فيما  
 الموضوع له **قوله** لا كلام في قول الكلام وكان من جعلها مستعملة في الموضوع  
 له جعلها مستعملة فيما دل عليه بنفسها لكن سيجي في بحث الاستعارة عند  
 ذكرنا والتأويل ان الله لانه على كون المراد هو الفرد المعنى المتعارف يكون  
 مجموع القرينة فان نصب القرينة بما يكون لذلك ولهذا ايتا في التوضيح  
 بنادق الاسدي ونصب القرينة الملائمة **قوله** كما ستمال الاسد  
 في الهيكل المخصوص هذا تكرر المثال السابق فينبغي ان يعمد التقاوت  
 بين القرينتين وليس اليه كثر حاجة واذا احتاج اليه هو المثال من  
 المشترك على ما قاله والقول كما ستمال القرينة المعنى الباري من الطهر المحض  
 بان يكون احدهما البتة لا غيرهما ولا مجموعهما والمصدر المأخوذ من قوله  
 ان لا يتخا ويحكي الفا على غير المجاز ونا وعلى حد في المصنف اي في  
 ان لا يتخا وزعم ان هذه المعنى المشترك والذي يدل هو عليه نفسه  
 ما دام منتسبا الى الوصفين من غير تخصيص باجتماعهما وحاصله ان المشترك  
 بالنسبة الى كل من المعنيين او المعاني وصفا خاصا صديا ودلالة عليه

بنفسه ما دام منتسبا الى الوصفين من غير تخصيص باجتماعهما وحاصله ان  
 المشترك بالنسبة الى كل من المعنيين او المعاني وصفا خاصا صديا  
 ودلالة عليه بنفسه ثم يلزم من حيث الاشتراك الى مجموع الوصفين وضع  
 اخر معنى بملاحظة الوصفين ومجموع المعنيين وهو المعنى للاخذ الدار  
 فان التعيين الكل واحد على الخصوص تعين للاخذ المطلق لا مجموع المعنيين  
 فانه ليس يلزم ولذا قال غير مجموع بينهما فصار الحاصل ان له وصفا  
 طائفة خاصة ولذلك خاصة ويلزم الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون  
 اللفظ موضوعا له يكون دلالة عليه ضرورية ان صفا فخصصنا وان ضمننا  
 ضمننا وبهذا يتبين في منع كون مدلولنا المشترك هو ان لا يتخا والمعنيين  
 غير مجموع بينهما واما اذا خصصت المشترك بواحد من الوصفين او  
 المعنيين كما اذا خصصت الفرد بواحد من المحض او الطهر بان ذكرت  
 حده ما يدل على ان المراد به الطهر دون المحض اما صريحا بان يقول  
 الفرد معنى الطهر واستلزاما بان يقول الفرد لا بمعنى المحض فانه ليس  
 كونه معنى الظهور اذ لا ثالث فان لفظ الفرد حين خصصته صريحا او  
 التزاما يتقرب ويكون دلالة لا بنفسه على الطهر بالتعين كما ان  
 الواضع عنه بان معنى الطهر بنفسه اي من غير اشتراط قرينة كما في المجاز  
 واذا كان التعيين كذلك فالدلالة كذلك لكونها من لوازم الوضع عند  
 العلم بالوضع اما اذا اريد بالله دلالة كون اللفظ بحيث يعم منه المعنى  
 فظاهرا لان وضع الفرد للطهر بالتعين معنى فبمعنى بحث بديله عليه بنفسه  
 جعل له بحث يعم منه ذلك نفسه واما اذا اريد الفهم بالفعل فلان  
 القرينة المخصصة اعني معنى الطهر او لا بمعنى المحض ليست تحصيل الفهم  
 بالفعل بل بدفع من جهة الغير الى العلم بالوضع كاف للفهم وهذا ما يقال  
 ان القرينة ههنا لتعين الدلالة لا لتفسير الدلالة اذ للفرد دلالة  
 اجمالية على الطهر وبالقريته يزيل الاجمال ويتبين المراد او يقال دلا  
 اللفظ اعني لسبب الوضع كاللفظ الموضوع لمعنيين نوصفين اذا المر  
 يكن معه قرينة احد المعنيين على الخصوص كان مسؤولا الى الوصفين اعم  
 التجميع واذا نسب الى الوصفين دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين  
 وهو معنى الاخذ الدار ومعنى دل واحد على البديل ومعنى ما لا يتخا وهذا  
 غير مجموع بينهما وان كانت معه قرينة النسبة الى وضع واحد على التعيين



كان ولا بنفسه على ذلك المعنى المعين ولا يكون القرينة منافية لذلك  
 انما هي قرينة كون السنة الى احد الوصفين لا قرينة دلالة اللفظ على المعنى  
 كما في الجواز لئلا ينافي دلالة اللفظ بنفسه وذلك لان الدلالة بسبب الوضع  
 والواضع لم تشترط في شيء من صفة القرينة كيف والواضع ربما لا يكون له  
 واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كانا له صنفين الاول قبل الثاني من القرينة  
 لا يكونان الا لتخصيص الوضع او تعيين المراد لهذا فالله المصنف ان هذا المقام  
 محل زيادة تاحل ملك فاحفظ اي فعل الاحياط واكثر التاحل بل لا يتوهم  
 انما المشترك لا يبدل بنفسه بل يعيونه القرينة وان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر  
 او لا بمعنى المحض قرينة الدلالة فلا يكون الدلالة على المعنى بنفسه كما في صفة  
 الانضاج وجرم بان ما ذكره المصنف فهو منه **قوله** المستعملة في معناها  
 بالتحقيق يخرج الجازا بكلمة اما غير الاستعانة فلان المعنى الجازي ليس  
 معنى الكلمة بالاطلاق لان المراد ما وضع اللفظ بارادته واما الاستعانة  
 فلان معناها معنى الكلمة بالان والى التحقيق ويدخل الكاية لانهما كلمة مستعملة  
 في معناها لكن مع معنى معاها **قوله** وهذا المأخذ يعني ان المعين لا  
 يخصص في واضع اللغة والشارع فلا يمنع ان يكون هناك حقيقة نحو  
 وبانيه وكلاية ومظننه وعز ذلك وقد يعرض جميع ما عدا اللغوية  
 والمشرعية والعرفية بالاصطلاحية والعرفية الخاصة **قوله** واما الجاز  
 ذكر تعريفه بكلمة اما تنبها على مكان الاحكام بان لا يكون المقصود في علم  
 الدنيا والآخرة في التحقيق متعلق بموضوعه يعني يجب ان يكون المعنى الجازي  
 عن الموضوع له التحقيق وان كان متعلقا بموضوع له التناول كما في الاستعانة  
 فلا ضير والها في بالنسبة متعلقا بعرفي يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه  
 غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا لكن  
 تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي ولا يضر ان يكون نفسها  
 الشرعي والعرفي لفظ الصلاة مثلا انما يكون مجازا لغويا اذا استعملت  
 في غير معنى الدعا وانما يكون مجازا شرعيا اذا استعملت في غير الادراك المحض  
 ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا اذا استعملت في غير ذوات الاربع ولا يضر  
 ان يكون هذه المجازات حقايق باعتبار احرانها بكون المعنى استعمال فيه نفس  
 الموضوع له بالنسبة الى نوع اخر فاللفظ الواحد في المعنى الواحد يجوز ان يكون  
 حقيقة ومجازا بحسب وصيغ كالصلاة في الدعا بحسب لوضع الواحد

يجوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبار جهتين كلفظ الدابة في ذوات الاربع  
 بحسب اللغة حقيقة ان كان استعمالها فيها بحسب اللغة حقيقة ان كان  
 استعمالها فيها من حيث الضامن افراد ما يلبس على الارض ومجازا ان كان من  
 حيث خصوصية كضامن ذوات الاربع بعلاقة الطلاق والتفريق وفيها  
 ذكر من ان صاحب العرف اذا استعان بالدابة للمجاز يكون ذلك مجازا عرفيا  
 استعانا بها في العرف للقرن باللفظ وفي الحاروي قوله ان لا يخرج  
 الاستعانة واحرازها اذا اتفق سائح ظاهر لان القيد بان حراز عن خروج  
 الاستعانة لا عن عدم خروجها وعن خروج ما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة  
 فيها يكون موضوعه له لكن لا بالنسبة الى نوعها فانها مجازا فالاحراز في  
 تعريف المجاز يجب ان يكون عن حوزة مكان هذا على حد في المضائق والاد  
 على زيادة لا في ان لا يخرج كما في ليلنا نعلم او اراد انه احراز وتعيد ليلنا  
 يخرج على احواف الجرم المحذون هو اللام دون عن وقوله في ذلك لنوع  
 متعلق بمعاها اي عن ارادة ما هو معنى لتلك الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة  
 وقوله نظرا متعلق يخرج اي ليلنا يتعلق خروج الاستعانة من جهة التطوان  
 دعوى كونها مستعملة في المعنى الذي هي موضوعه له بالان وبطل وقوله لا بالنسبة  
 عطفا على محذوف اي فيما يكون الكلمة موضوعه له بالنسبة الى غير نوع  
 حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله فيصيح اي الكاية مستعملة  
 غير ما هي موضوعه لانها موضوعه للادام الكني عنه لانه نفسه تحذف  
 اريد الكني عنه كان ذلك استعمالا فيه لان الموضوع له لما ذكر من اننا نقول  
 في عرفنا استعملت الكلمة فيما يلبس عليه او في غير ما يلبس عليه حتى يكونا لغوي  
 الاصل طلب دلالتها عليه وظاهرنا الغرض الاصل في الكاية هو المعنى الكني  
 عنه لا المعنى الموضوع له وان كان هو انضام ادم وجهه كما يقال  
 انه يراد في الكاية المعنى الموضوع له لكن لا يكون مناط الاثبات والتقدير  
 والكذب بل ليقتل منه الى المعنى الكني عنه ويكون هو المقصود الاصل ويحذف  
 في اخرجت الكاية معناها ومعنى معناها معا وهذا يظهر ان ليس معنى استعمال  
 الكلمة في الموضوع او غير الموضوع ان يكون تمام كما استعملت فيه الكلمة وان  
 بها هو الموضوع او غير الموضوع له وبهذا الاعتبار يدخل الكاية في تعريف  
 الحقيقة ويحتاج في حوزة من تعريف الجاز الى التقييد بقرينة عدم ارادة  
 الموضوع له ومما يجب التنبيه له ان ليس المراد بغير الموضوع له باصطلاح



الخطاطب مجرد ان يصدر عليه انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح والا  
 يصدق تعريف المجاز على المشترك المستعمل في احد معنييه مع قرينه مانعه عن  
 ارادة المعنى الاخر كقولنا القوم بمعنى الظل او لا بمعنى الجحيم لان كلا من معنييه  
 موضوع له ومغاير للاخر فيكون مغاير للموضوع له فيصدق في كل القرانه  
 مستعمل في الظاهر الذي هو غير المحض للموضوع له مع قرينه عدم ارادته بل  
 المراد الذي لا يكون موضوعا له في ذلك الاصطلاح وهذا لا يصدق في  
 شيء من معنييه واحاصل ان المراد المغاير بحسب الوصف لا بحسب الذات  
**قوله** وذلك ان سؤالا ولا في تفسير المجاز بلت عبارات متقابلة للعبارة  
 الثلاث في تعريف الحقيقة غير عن غير الموضوع له في الاول بصرح لفظه  
 وفي الثانية بما يرجع الى تفسير غير الموضوع له وفي الثالثة بما يلزم من كونه  
 معنى المعنى وخرج بقوله في معنى معناها بعض انواع الحقيقة اعني ما لا يكون  
 ككاريه ويقول مع قرينه مانعة الكاريه وقوله بالتحقيق متعلق بمعناها  
 منه لئلا يخرج الاستعانة فالحاصل انظر الى اننا نلست مستعملة في معنى  
 معنى الكلمة بل في نفس معناها وانما استعملها في معنى المعنى بالنظر الى الحقيقة  
 وعدم اننا نلست في الموضوع وقوله استعمالا في ذلك اي في معنى المعنى وانما  
 هذه العبارات في العبارات الثلاث ليظهر ان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها  
 متعلق بالغير المعبر عنه في الثالث بمعنى المعنى وقوله في ذلك النوع متعلق  
 بقوله معناها اي المعنى الذي يكون معنى الكلمة في ذلك النوع في الحقيقة  
 وان كان معنى المعنى في نوع اخر والاو لا ان يعبر عن هذا المعنى في العبارات  
 الثلاث باصطلاح الخطاطب اذ لم يذكر يوقف معرفة المجاز على معرفة الحكم  
 ولوصح بهذا القيد في تعريف الحقيقة ايضا على ما هو المراد بان يقال بالنسبة  
 الى نوع حقيقتها او بالنسبة الى نوع مجازها كان دورا **قوله** واعلم اننا  
 لا نقول اشار الى بان معنى قولنا استعملنا الكلمة في كذا لوقوعه في جميع عا  
 تفسير الحقيقة والمجاز في كل وفيه دفع لما يتوهم من دخول الغلط في  
 المجاز كقولك هذه الفرس مشر الى كتاب بين يديك بقرينة الاشارة  
 الى لالة على ان ليس المراد بالفرس معنا فلا بد من زيادة قيد يخرج الغلط  
 مثل قولهم على وجه يصح او علاقه بن المعين وقد يقال انه لا يخرج لان  
 الغرض الاصيل هو طلب دلالة لفظ الفرس على معنى الكتاب وبما بان العا  
 مشعر بان يكون ذكر الكلمة عن قصد اليه ولا كذلك في الغلط هذا والاو لا

ترك قيد الاصيل لظهور ان ليس الغرض الاصيل في الكاريه طلب دلالتها على المعنى  
 الموضوع له فلا بد من قيد تعريف الحقيقة مع اننا حصصه على ما ذكرت في  
 مواضع من الكتاب **قوله** ومن حكي الكلمة فان قيل بعد ما اعتبر في  
 الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي المجاز الاستعمال في غير الموضوع  
 وصرف الموضوع له بتعيين اللفظ با زاد المعنى بنفسه بل اعتبر في بعض عباراته  
 في الحقيقة الدلالة على المراد بنفس الكلمة وفي المجاز خلاف ذلك لانظر لهذا  
 الكلام كثيرا من قائل في واديه مثل التبيين على ما ان السب في ذلك  
 والقرينة فيما بين الكاريه وعبرها والامانة الى كيفية جريان الاستعانة  
 في المشترك والصريح يكون الاستعانة عن الغير بنفسها اذ لم يعلم فيها سبق  
 الا لكون العنصر والدلالة بنفسها فان البان في قوله بنفسها متعلق بان  
 ليستغنى اي يجب في الحقيقة ان ليستغنى بالكاريه ان ليستغنى الكلمة بنفسها  
 عن القرينة في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة وانما ليستغنى لكونها الكلمة  
 متعينة لمراد منها بحجة وصحتها اي تبينها له بنفسها وانما قيد بغير الكاريه  
 اذ في الكاريه يفترق في الدلالة على المعنى المكتنى عنه اعني معنى المعنى الى القرينة  
 وهذا لا يقتض في كونها حقيقة لوجود الاستعانة في الدلالة على المعنى  
 الاصيل ولما كان منها مظنة ان يتوهم ان المشترك في الحقيقة التي  
 ليست بكاريه يحتاج في الدلالة على معناها الى القرينة انما راي في دفعه  
 بتدكير ما سبق من ان معنى المشترك ما دام متشبها الى اوصاف هو احد  
 المعنويين من غير كاريه وزعموا او اجمع بينهما والمشارك يده لعل هذا بنفسه  
 من غير حاجة الى قرينه **قوله** فان قيل هو حقيقة في كل من المعنويين على التقدير  
 ولا يحصل بدون القرينة قلنا انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع  
 المزاحم لا في الدلالة على المراد بل انما يدل عليه بنفسه لوصفه له ولعيده  
 بنفسه على ما مر واما المجاز فحق الكلمة فيه عدم استعانة بها عن الغير في الدلالة  
 على ما يراد من الكلمة وانما لا يستغنى ليجل ذلك الجز الذي هو القرينة  
 الكلمة متعينة لما يراد منها بقوله لتبينها على لا يستغنى ويعين على لفظ  
 المضارع وصح المعقول للكلمة وقاعله ذلك الغير **قوله** وسميت  
 الحقيقة ربه بان المنا سبه من المعنى الاصطلاح والمعنى اي بمعنى الكلمة  
 المستعملة في الموضوع له حقيقة لمكان التاسب بين المعنويين اي لوجوه  
 على ان المكان منقول بمعنى الكون او للتاسب على انه محم وقوله وهو



الثابت تفسير للواجب لا لا يظن ان المراد به اللزوم العقلي او الشرعي وقوله  
 واجبة لها اي للكلمة ذلك اي الكون في الموضع الاصل اشارة الى ان وصفه  
 بالواجب يجوز ان يكون على الاسناد الحقيقي وان يكون على الاسناد المجازي وصفا  
 للشيء بوصف ما هو من عوارضه **قوله** في الوجهين يعني سواء كان فعلا  
 بمعنى فاعل من حق الشيء بقى او بمعنى مفعول من حقيقته ائتمته اما على الاول  
 فظاهر لا هنا في الاصل صفة كلمة فلا بد من اننا واما على الثاني فلا ان سوا  
 المذكور والموت في فعل بمعنى مفعول لما يكون اذا جرى على الموصوف من  
 رجل قتل وامرأة قتل كما اذا لم يجر فلا بد من الموت من التا مثل مررت  
 بقتيل فلان وبقتيله فمعنا بقدر لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة عن  
 مجزأة على الموصوف فتكون بالتا تم جعل اسمها لهذا النوع من الكلمة فيكون  
 التا للتا نث وانما اختار هذا التكلف جريا على قصته الاصل في التا كلمة  
 ما ذهب اليه الجمهور من التا للنقل من الوصفية الى الالهيية كالا كين  
 والذبحه وقول الانصاح فيه تظا اشارة الى ما ذكرنا من التكلف لا كما  
 ان كونه غير مجزأة على الموصوف ينافي القول بكون موصوفها الكلمة لا  
 ظاهرا لفساد **قوله** فقد تعدت اي تجاوزت الكلمة موصفيها الا  
 الذي يدل عليه بنفسها اشعار بان جعل الحار مصدرا مفعلا بمعنى  
 الفاعل دون المفعول لاحياحه الى تعدد جرح الجرح على ما قال الشيخ  
 عند القاهر ان المجاز مفعول من جاز المكان يجوز اذا اعتداه نقل الى الكلمة  
 الجارية الى المتعدية مكانها الاصل او الكلمة المجوز بها على معنى المضاف  
 جازوا بها مكانها الاصل فان قيل اي فائدة في تفسير غير ما هي موضوعة  
 بقوله وما لا يدل عليه الكلمة بنفسها قلت لا انه اريد في بعض ما مكانها  
 الاصل لظهور كون ما يدل عليه الشيء بنفسه مكانا أصليا ولما في جعل  
 المجاز مصدرا بمعنى الفاعل من التكلف قال صاحب الانصاح وفيه  
 نظر والظاهر انه من حركات جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها  
 طان معنى جازا المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه ومع  
 ظهور لالة قوله فقد تعدت مكانها الاصل على انه يريد ان المجاز  
 يعد رقي الاصل مصدرا بمعنى الفاعل جعل اسمها لهذا النوع من الكلمة  
 فقد خفي معناه على البعض يقال انه يريد انه اسر حكان معناه بحسب  
 اللغة المكال الذي تعدي المسبب اليه والكلمة اذا استعملت في غير

هي موصوفة له اي في المعنى الذي لا يدل عليه بنفسها فقد تعدت  
 مكانها الاصل حتى وصل اليها في المكان الذي تعدي المستعمل اليها  
 فتناسب المعنى اللغوي للمجاز فسميت به **قوله** واعتبار التناسب يريد  
 ان ما يراعى من التناسب تسمية شيء باسم ليس مثل ما يراعى من التناسب في وصف  
 شيء فان اعتبار التناسب في التسمية يكون لغير وجه ذلك الاسم من بين  
 الاسماء وفي الوصف لتصحح اطلاق ذلك الوصف عليه حتى لو انفك وزال  
 ذلك لم يبرح الاطلاق ولكن لا ينطلي التسمية فاذا سمي انسان باحمر لما به  
 من الحمرة يعني الاسم وجه التسمية بالاحمر وان زالت حمرة بخلاف ما اذا  
 وصف بالاحمر حمرة فانه لا يصح الانصاف عند زوال الحمرة والحاصل ان  
 اعتبار المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية للترجيح والغرض انه لا يجب  
 في التسمية الاطراد بان يطلق الاسم حيث يوجه المعنى ولا الانعكاس  
 بان يقتضي عند اشتقائه ولا ان يصير الاسم لهذا الاعتبار من قبيل الصفا  
 فلا يلزم ان تكون الحقيقة صفة وان كان التسمية بها باعتبار جعل  
 الكلمة المستعملة في الموصوع له بمنزلة الثابتة او المثبتة ولا ان يكون  
 المجاز مصدرا بمعنى الفاعل ولا فرق في هذه التسمية بين ان يكون عليه  
 كالمركب مثلا او غير عليه كالحقيقة والمجاز ولهذا التزم من سمى الله بهذا  
 الاسم تبا على كونه عارضا للعقول وبدنه من الفطن من الله بالكسرة والجر  
 او بآء على انه معبود من الله بالفتح الالهة اي عبده ان يكون الله صفة كالعبود  
 بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسما كالكاتب وان كان معنى المكتوب ولهذا  
 يقول جازا الله في امثال هذا الاله اسما للصعود والكاتب اسما للمكتوب  
 والامام اسما لما يؤتم به لئلا يقوم انه صفة فتوله منزلة اقدام التنكير  
 للتكثير به ليل قوله وان كثيرا سوو وقوله رجبا شهدت في موضع  
 البيان وضمير فيها للاقدام وقوله ان ترل مفعول له جند في المضاف  
 اي عصابة ان ترل وفي حله على البلايرك شذوه من جهة حذف لا وان  
 كان حذف اللام قياسا **قوله** عن الاخر متعلق عا في ابن من معنى العبد  
 وقوله وان كثيرا سوو اي من التسمية والوصف في اشتراطها المعنى  
 فيها وفي صيرون الاسماء باعتبار المعنى صفة وخمودك وقوله عجا عقول  
 اي موضع حيرة العقول اشتقا قان من الله بالكسرة اذا حار واصله وله قوله  
 وفعله او كونه معبودا اشتقا قان من الله بالفتح الالهة اي عبده والله وان



كان معنى معبود فاصح لاصفة بقوله اله واحد ولا نقول شي اله وقوله  
 فظنونا اسما اي حسبونا انا نجعل الله لهذا الاشتقاق من قبل الصفا  
 فيكون قد اتينا لانه ليس يصنف بل اسمر مجري مجري الاعلام وهذا اذ  
 بيان مطلب من حواشي الكشاف فاحذوا الي طفقا وشرعوا ليسونا  
 والحال ان موضع السب هو المكان الذي هو فيه ليلهم وبه ارم وهذه  
 كناية حسنة بالله الخلق اغفر لهم ما يصدر عنهم من السبه في سبنا وسبنا  
 الى الباطل **قوله** في هذا النوع يعني علم البيان **قوله** كل كلمة اريد  
 به دخل كل في الحدود شايح في عباراتهم وان كان محلا من جهة انه لا يصح  
 على شي من الافراد انه كل كلمة وكانهم فصله واحدا لحد من تلك الكلمة  
 بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهو حقيقة وحاصل كلامهم ان الحقيقة هي  
 الكلمة المستعملة في وضعت له موضع ما والمجاز هي كلمة المستعملة في غير  
 ما وضعت له موضع الواضع لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني فلا  
 يدخل في الحقيقة المجاز المستعمل فيها وضع له بغير اصطلاح الخطاب يخرج  
 بقتية الحقيقة على ما ذكره والا الاستعانة لان المعنوم من اطلاق الوضع  
 هو الوضع بالتحقيق دون التاويل ولا يرد على فكن يقر بغير المجاز الاستعانة  
 لكونها في غير الموضوع له ولا على طرده الحقيقة المستعملة في غير الموضوع  
 له موضع اخر لوجها بقتية كون الاستعمال في المعنى الثاني وارادة منه  
 لملاحظة العلاقة بين المعنيين وهذه القيد يخرج الخلط ايضا ثم  
 الكناية اذ لا دلالة على عدم ارادة الموضوع له بقوله اريد بها ما وضعت  
 له فاصح مقام قولنا استعملت فيها وضعت له فان قيل لفظ الواضع بالتحقيق  
 اولى بالمعنوم من لفظ واضع بالتكثير في الاجاب قلنا اذ ان لو عرف  
 اصغوف بجكرتها والاهم الى واضع اللغة بخلاف التكرار انه لا يها م  
 ودلالة على ان المراد واضع ما يتناول كل واضع على سبيل البدلية دون المعنوم  
 والاستعانة بل العوم كما يسمف ههنا اذ ليس الحقيقة هي الكلمة المستعملة  
 في الموضوع له موضع كل واضع ووجه الحكم على السمع والعرف العام والمجاز  
 باننا نحن وضع اللغة ظاهرا وليس شي منها يختص بالفاظ ليست في اللغة  
 بل نقل موضوعا الى مكان اخر **قوله** هو ما يتناول عقله مبنى على  
 اعتبارها هو الاصل المسق عليه بين نقل على التزام العقل وهو لا يحل  
 بالعرف لانه وقع في مقام التاكيد دون البيان لا يقال بل المراد ما يتناول ولم يحكم

العقل

العقل بناء على لزوم عقل وعادي واعتقادي لا نقول فيه بل نفس الموضوع  
 لان تناوله ايضا يحكم العقل بناء على الوضع **قوله** فتأمل قول وفعله تأملنا  
 فلم نجد سوى انه يترك على نفس فهم المجاز الكناية وعلى نفس هذا الغلط على ان  
 لم السقي بما يذهب اليه المحققون منهم وهو ان الكناية لم ترد به غير  
 الموضوع له بل اريد الموضوع له لكن لا يكون مناط الاثبات والتقي بل  
 لينقل منه الى المعنى الثاني **قوله** حال وصفها طرف متعلق بلا يسمي  
 وكذا حال حدوث وكما جسم حال من غير ان لا يسمي ولما كان عرفت تعلل  
 للجهة الواقعة خبر ان الكلمة اذ حتم ان لا تسمى فاللام متعلق بما في حقيقة  
 من معنى العقل ووجه عدم التسمية ظاهرا لان الاستعمال معتبر في معنوي  
 الحقيقة والمجاز والكون السابق في المكان معتبر في معنوي الحركة والسكون  
 لان الحركة كون في مكان محتمل كونه في مكان اخر يعني انه مجيء الكونين  
 والسكون كون في مكان بعينه كونه في ذلك حيث لا استعمال للحقيقة والمجاز  
 وحيث لا كون سابقا للحركة ولا سكون وكذا حال الوضع الشرعي والعرفي  
 في حق الكلمة ان لا يسمي حقيقة ولا مجازا فضلا لكن لا على الاطلاق بل  
 مقتيد بالشرعي والعرفي مجازا فحال الوضع اللغوي فالحال لا يسمي حقيقة  
 ولا مجازا اصلا وهذا معنى قوله واما حال الوصفين الاخرين يعني الشرعي  
 والعرفي فحقها اي هي الكلمة كذلك اي ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن في الوضع  
 اللغوي لا اطلاق اي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا وفي الوضع الشرعي  
 والعرفي مع تقييد الحقيقة بوضعها بان يقال ليست حقيقة شرعية ولا  
 مجازا اي لا مجازا الحقيقة الشرعية وليست حقيقة عرفية ولا مجازا  
 الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا المعنى ذكر المجاز بطريق الاضافة دون  
 الصنف كالحقيقة ولم يقل تقييد الحقيقة والمجاز بنوع الحقيقة بل اقتصروا  
 على الحقيقة فليست بوقوله وان كانا لا اطلاق قد يحتمل معناه انه يجوز  
 ان يقال في بعض صور حال الوضع الشرعي او العرفي ان الكلمة ليست  
 بحقيقة ولا مجازا فضلا وان وضعت للغة لغة ولم تستعمل في نقل الى المعنى  
 الشرعي او اللغوي فحال الوضع الثاني لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا  
 لعدم الاستعمال اصلا وبعبارة الاعتقاد يحتمل ان لا يكون كلمة بعد  
 جمع الا وضعت حقيقة ولا مجازا وهذا مع وضوحه قد خفي على الساطع  
 حتى يتو اذ لك الاحتمال بان لا يكون وضع اللغة اسبق للاوضاع



او يكون الشارع او اهل العرف مخترع لفظا لا يكون من اوصاف اللغة فيضحه  
 لعني فذلك اللفظ حال وضعه السري والعرفي لا يكون حقيقة ولا مجازا  
**قوله** في الاصلين يعني ان المجاز والكناية على ما هو المعهود لا المسموع  
 والمجاز اذا لا اصالة الحقيقة في علم البيان ولا تخلص وتلخيص وترتيب لما فيها  
 وصيغ تخلصه وسوقه لما عند السلف ومرتاح حال منه والا بد جمع ابد  
 من ابدت الهيمه تأبده وتابيه توحيث الاماطة الازالة والابادة والتمام  
 ما على التزم من القاب فاعلم حال من فاعل يسوقه ما اجروا اليه لمفعول كبير  
 وكذا التاخر او محذوف والمفعول اي اجروا كآتهم وانحوها في الصالحات  
 اجل واستفاد اركبة وركن والنساء والغايه مبني على حال كفا علم وصحة استفا  
 طارونه وما على نراه اي خاصه معني كونه محالفا عند السلف او تعوضا لما  
 لم يقرضوا له ليجزوه الوسط الذي بالفتح الكنف والسير والصم الاعمال  
 جمع دون بالصم والكسر على التثنية وصيغ ذواته لما ملك اثرت اخبرت عن  
 استطلاع طلعيها من طلب تحقيق حقيقة ما عند السلف وما على نراه **قوله**  
 اعلم ان المجاز اي ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المعهود المذكور فيما سبق فانه  
 لا يتنا ولا المجاز العقل الراجح الى المجاز بل الى الاسناد لكن يرد على تفسير اللغوي  
 بما تقدم يعني الكلمة المستعملة في غير الموضوع ثم يقتسمه الى ما ذكر من الانقسام  
 يرد على تفسير اللغوي بما تقدم يعني الكلمة المستعملة في غير الموضوع ثم يقتسمه  
 الى ما ذكر من الانقسام اشكالان احدهما ان الراجح الى الحكمة كالكلام  
 ليس من الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سمحي في موضعه من بعض المع  
 بان اخذ ليس شاملا له وما بينهما انه جعل من اقسام الاستعانة ما هو مجموع  
 كلام مثل اركان تعدد رجلا وتوخر اخرى فلا يكون مطلقا الاستعانة من اقسام  
 المجاز والمجاز اللغوي المفسر بما تقدم ويمكن دفع هذا بان تفسير الشيء لا يرد  
 ان يكون اخذ منه من وجه واعم من وجه واما الثاني فقد دفع بان معنى  
 التقسيم على رأي السلف والافقه صرح المصنف بان الراجح الى حكم الكلمة  
 ملحق بالمجاز ومثبه به في التقدي عن الاصل للمفهوم وليس مجازا بنفسه  
 لكن تفسير اللغوي بما تقدم ثم يقتسمه الى القسمين تاتي هذه العناية **قوله**  
 وطها الى الاستعانة انقسامات مثل الانقسام باعتبار الالمصريح بها والمكني  
 عنها وانقسام المصريح بها الى الحقيقة والتجسيم والمحملة تماما وباعتبار الى الا  
 صلية والتبعية وباعتبار الى المجردة والمرنجة والجامعة بينهما والساذجة بينهما وباعتبار

متروكة

الى التمثيلية وغيرها وباعتبار الى التهمكية وغيرها وباعتبار الى استعانة محسوس  
 لمحسوس ومعقول لمعقول ومحسوس لمعقول ومعقول لمحسوس والعرف من من  
 هذا الكلام في هذا المقام الاشارة الى طول فضل الاستعانة وكثير مباحثه  
 حتى كلفنا الاصل الثاني كله ووجه ترتيب المصنوع لا الحسنه بتقديم ما يكون من  
 استعمال اللفظ في غير الموضوع له الا بيسط فالاسط فالاحسن فالاحسن فالاحسن  
 تحصيل لغز الاستعانة للامة الا هو كما يجوزون بحث المعقول به عن  
 سائر القائل ثم بيان ما يتعلق بكلامه الحاقا له بما يتعلق بمعنى الكلمة ثم بيان ما  
 الى الجملة والاسناد وقوله وتليق اي المجاز العقل الكلام في الحقيقة العقلية  
 وذلك مجرد تفسيرها بتسميتها واسمته وكان الاول ان يقول ويضحي الكلام  
 في الحقيقة العقلية لان المعنى ودات تفاصيل للمصنوع لا الحسنه وهي في ضمن  
 الفصل الخامس لا لوله **قوله** غير المفيد صفة للمجاز بانها اول ابدك  
 منه وليس لبديده من جهة المعنى وحاصله استعمال المعنى في المطلق وهو  
 غير اطلاق الكل واردة الجز كما في قوله تعالى يجعلون اصنامهم في اذانهم  
 اي اناسهم فانه يعيد مقيدا وكون الررس والشفر والحا فومضوعة لما ذكر  
 من المقيدات مما يثبت بنقل اعية اللغة وسنهاة موارد الاستعمال والبناء  
 الي انهم منع منها ذمة الاستعانة في الررس كونه اسر مكان من الررس والمرس  
 القدابة التي يجعل في انفس الررس وفي الكلام دلالة على ان كلامه الانف  
 والسفنه والرجل مطلق لا محض بالانسان على ما يشعر به كلامه في النظر  
 في وجه الشبه لا يقيلا للررس في ان الانسان لا يكون من استعمال المعنى  
 في المطلق بل في مقيد اخر وكذا المسفر والحا فلانا نقول اطلاقه على ان  
 الانسان من جهة انه من اقسام المطلق لان جهة انه انفس الانسا  
 بالخصوص كما يقال لا يرد رجل وانسان وحيوان لا يكون هذه الاسماء  
 مستعملة في غير معانيها المطلقة والى هذا اشار بقوله استعمال الرجل  
 بالاطلاق والعربية هي الاضافة الى الانسان مثلا **قوله** واما  
 مسرجا اوله . وحقلة وحاجبا من حجاب اي مد فاما طولها وقاما  
 اي شعر الاسود كالشم ومريسا مسرجا اي انفا كالسراج في البيت والاعا  
 اسر معقول من سرج الله امر كحسنة ونوز وسرج وحجبا من حجاب  
 وذكر الامام المزوني في السراجي في صفة السيف انه يجوز ان يكون قد  
 وصف بذلك كثر ما به وروثه حتى كان فيه سراجا ولهذا لم يذكر

استعمال



المصنف في المترح الى ان معناه كالسيف السرحي في الدقة والاسوة وايضا كان فيه غرابة محزنة بالفضاحة **قوله** ومعنويا لتقلقه بالمعنى من جهة كونه لفظا مستحلا في معنى غير المعنى الموضع له لان الحكم الذي سياتيك في الفصل الرابع من المجاز الرابع الى حكم الكلمة بان ينقل عن حكمها اصل الى غير ولعلنا لان هذا النوع من المجاز محض كما به الاصل الذي هو المعنى الحقيقي بحكم الوضع الذي اصله اللحن وانما نقل الشرح والعرف طاريا لا بحكم العقل كما في المجاز العقلي المرجع الى المجلة فان اختصاصه بمكانه الاصل اذ هو يحكم العقل دون الوضع اذ لا دخل للوضع في اسناد ادب ينبغي ان يكون الى القادر المختار ولا الى راسخ وما ذلك بحكم العقل **قوله** عند المصير الى المراد منه اي من هذه القبيل من المجاز متعلق بتمامه مقام احد المترادفين لانه لم يقصد فيه الى زيادة معنى على كونه تلك الحقيقة بدون التقييد حتى لو قصد ذلك كما في ربحي فليط المشاوشة لشيئها لشغفته لشغفه البعير في اللفظ ليركن من هذه القبيل بل من قبيل الاستعانة به عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين يكون بينهما نوعان من العلاقة يختلف اطلاق اسما أحدهما على الآخر ونوع مجازيا خلافا اعتبارا للعلماء **الفصل الثاني** مبتدأ محذوف والخبر لقرب العهد بالتفضل السابق للمضول وكذا الاول بخلاف الثالث حيث بعد عمدة فصح بالجز وقال الفصل الثالث في الاستعانة وقوله المجاز اللغوي مبتدأ محذوف هو ان بعد الكلمة والتفسير ما حوذا من مضمون الخبر ولا بد في صحة الحمل من تقدير مضاف لان مثل هذا التركيب شائع ذائع حيث لو صرح بالمضاف ذهب روثي الكلام والاسم في المعنى للمعنى الذي الرابع الى معنى الكلمة لا الى حكمها كما في الفصل الرابع وكذا حافظ باللغوي والمقيد والحالي عن القبول والمقابلة لما في المضول لقلته الباقية الا انه ادخل في التفسير بما يجتمع عن غير المقيد وعن الاستعانة اذ في كل منهما تعدية للكلمة عن مفهومها الاصل بعبارة القرينة بملاحظة علاقته وكأنه اعتمد على شهادة العقل وقرينة الحال مع رعاية لطيفه وهو انما خرجا بيقينه التقيد عن المفهوم الاصل اما غير المقيد فليقيا منه مقام احد المترادفين واما في الاستعانة فلا بد كما هو مفهومها نفس الموضع له **قوله** لتعلق النعمة بها اي باليد متعلق بان تزداد ما سنها اعراضا ومنه النعم والمقصود بزيادة النعمة ومنها الليد **قوله** وكذا اذا اردت القوم او القدرين بها الى لفظ اليد والقوم كقضية بها يمكن الحيوان من مزاوله الافعال الساقية والقدرين

صفة بها يمكن العالم من الفعل والترك فهو احض وحض بيان العلاقة بها لان اليد قل ما تجعل مجازا عن القوة التي ليست بقدر وفي كلامه اشار الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للنعمة والصوري والمادي للعدو ثم لا يخفى ان ضيق اليد المادي بمنزلة الحقيقة في السمع لا ينافي كونها مجازا في الاصل كما ان الحفص بفتح الحاء المهمل والقاف في الاصل استمر لثنا البيت اطلق مجازا على البعير الحامل له وشرح الحق بالحقيقة ولذا قال في الصحاح الحفص البعير الذي يعمل خرق البيت اي ثأته واستقامه والحفص ايضا متاع البيت اذا هتق للحمل وهذا من اطلاق استمر المحول على الحامل كما ان اطلاق الراوية وهي الاسر للبعير الذي يحمل الزادة على المراده اي الطرف الذي يعمل فيه الزاد من اطلاق اسر الحامل على المحول كما قال العلاقة الحاصلة بينهما الى ان المراده وبينه اي بين البعير سبب حمل البعير المراده ثم قال في الحفص يجوز من الحقيقة المذكون اي بسبب كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال او ان يراد دون ان يقال ويجوز ان يراد **قوله** ويجوز ان يراد الرجل بالعين من اطلاق اسم الجزء على الكل اعني الجزء الذي هو العدة في الوصف الذي باعتبار الاطلاق هو الزيادة مصدر زادت القوم رقتهم كنت لم طبعه فوق مرئيا اي مكان عال والزيوت والريشة الطليعة واجمع اربابا والتا للبالغه كعلامة **قوله** صارت العين كلفها الشخص كله حقيقة للعلاقة وتأكيد لزيادة القوم والادب لا لان يكون العلاقة المشابهة ليكون هذا من قبيل الاستعانة **قوله** ويجوز ان يراد البنت بالغيب اطلاقا لغيت على البنت من اطلاق اسر السبب على المسبب واطلاق البنات على الغيب لكنه سبب بعده واما اطلاق السما على الغيب في اطلاق ماله نوع سببيه ومحلية فانهم يعنون بالسما ما علاك لا الفلك نفسه **قوله** الاسمة جمع سامر الا بال جمع ال **قوله** ومن هذا اي من اطلاق اسر السامر على الغيب تعرف وجهه بغير من ضر انزال الادراج الحانية للاعنام بانزال المطر وهي الابل والبقر والظا والمعزة كرا وانثى وعلى هذا يكون الانزال على حقيقة واما اذا حمل غايه ادراج على الحقيقة فالانزال مجازي فحقن او قسر لان قضاياه وقسمه توصف بالانزول من السما حيث كتبت في اللوح المحفوظ واذا تحققت كل ما في الارض فهو نازل من السما على ما ورد في الحديث ردت معرفة وقولا لذلك التفسير حيث قال عنك بشمة ان الاعنام كثيرا ما تربي بها لكن

في

اي



ليس من ماء السماء بل من الارض والصحف صفة بيت المقدس وقيل كل حجر عظيم هو  
**قوله** وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انه تعالى ينزل الماطر السما  
 الى الصخرة ثم يقسمه على العيون والاباد والجوار والاختار هو معنى قوله تعالى  
 الميزان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض هي العيون والجارية  
 الكائنة فيها او المياه التابعة فيها **قوله** ومما نحن فيه اي من اطلاق اسم  
 المسبب على السبب كالسحاب والانعام على المطر قوله تعالى وينزل لكم من السماء  
 رزقا وقوله تعالى وفي السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وكثير  
 من الامثلة يحتمل ان يكون من قبيل الجوار الحكيم بان يعتبر الجوار في نفس الحكيم  
 بان نسبة التلبس الذي في بن الرزق والسماء تلبس المطر فيه وكون الرزق في  
 السماء وكذا في انزال الرزق والانعام وكون اسمها الاتان في السماء لان  
 الجوار اللغوي كثر واشهر واحمل عليه بالقبول **قوله** ومما يخرط في هذا  
 السلك اي علاقه السببية والضرورة لادراك السبب وادراكه السبب لانه لا  
 يستقيم في قول الشاعر ان لنا احمر عجا فاه يا كلن كل لبلة اكافا اي لغنا  
 مسببا عن الاكاف ومشتري بغيره وقوله لعامة اكل فلان الدقراي الدية  
 المسببة عن الدقراي فمما قد ذكر السبب وادراكه السبب وفي هذه واضل ذكر  
 الهداية والاضلال وادراكه مسيما الذي هو اللطف والخذلان وفي  
 الاثنان ذكر النار وادراكه السبب الذي هو العناد واكل اموال اليتامى ولما في كون  
 الهداية والاضلال مجازا عن اللطاف والخذلان من الجاهل والخذلان مع  
 كونه في الفعل ونو الاسم صفة فعله عما سبق ولم يعطيه على ينزل من السماء رزقا  
 ومعنى كون الهداية والاضلال مجازا عن اللطاف والخذلان من الجاهل والخذلان مع  
 قليل لا يراى سدا للقيم الى الله تعالى واما في الهداية فلو قوعها في مقابلة  
 الاضلال ولانه لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب أهل الحق لما بقي  
 المكلف متمكنا من الفعل والترك وبطل قاعدة التكليف واللطف عندهم  
 ما يكون العبد معه اقرب الى الطاعة والبعد عن المعصية لا الايجاب والنجاة  
 الى اللطاف والمقربة والمصلحة والخذلان منع اللطاف لكونها عشا في  
 حق من لا يجدي عليه اللطاف كالمصمم على الكفر وقد سبط الكلام في ذلك  
 في شرح مقاصد الكلام وقوله اللطف به استعمال اللطاف مع ذي الالب  
 اي فعل معه اللطف واعطاء اللطف وفي اللغة الطغى بكثرة افعاله ومعنى ان  
 لم تفعلوا فان لم تاتوا بسون من مثله وان تفعلوا اقرضوا اجارا بانهم لا ينفصلون

ذلك قط البتة فظاهر كلامه ان النار مجاز عن العناد وكلام الكشاف  
 ان انقاء النار مجاز عن ترك العناد لكونه صميمه ولصيقه وهو اقرب وقوله  
 لا تستلزم اموال اليتامى اياها اي النار مشعر بان النار مجاز عن اموال اليتامى  
 اليتامى وفي بعض النسخ لا تستلزم اموال اليتامى اياها فاعلى هذا يكون اكل  
 النار مجازا عن اكل اموال اليتامى ويورد على وجهين انه لا ينبغي في الاخبار  
 فائدة ان يصير المعنى لما ياكلون اموال اليتامى المعصية الى النار والمرتب  
 عليها النار وفيه اثم فائدة لا يري انه ليس معنى امطرت السماء بنا امطرت  
 مطرا بل مطرا مفضيا الى الهبات قال في الصحاح العجف بالتحريك الزك  
 والاعجف المذول والاعنثي عجا والجمع عجاف على غير قياس لان افعلا  
 وفعل لا يجتمعان على فعال ولكنهم ينوع على سمان والعرب قد بنى النسي على  
 صفة كما قالوا عذقوا على بناء صد بقة وفعل اذا كان بمعنى فاعل لا يخلو  
 الها **قوله** ومن امثلة المجاز التقدير عن ارادته فضله عما تقدم مع كونه  
 من ذكر المسبب وادراكه السبب لكونه نوعا براسه كثير الموارد شائع  
 الاستعمال وقوله استعملت على لفظ البني للمفعول وانما يثبت لكونه ثابتا  
 في معنى الجملة او اللفظة والارادة وان لم يكن تمام السبب للفعل لكون  
 الاضداد في كونها من سبابه ومفضيها اليه في الجملة حتى اذا تضمنت الى  
 القدر ثم السبب واورده المصدر راعى استعمال مجازي ياتي جملة استعمال  
 يانا لقوله ومن امثلة المجاز كنه او ليظهر معلق الباق قوله بقريته  
 الفا فان انا للتعقيب والاستعاذه قبل القراءة لها بعدة ما يقرينه  
 السنة الواردة بتقديم الاستعاذه فوجب حمل قرأت على اردت ليع  
 كون الاستعاذه عقيب الارادة وقبل القراءة وايضا المناسب ان  
 تكون الاستعاذه وطلبه ارتفاع المانع قبل الفعل لا بعد **قوله** ولا  
 يلبقت نهي عن الالتفات الى جانب من يخالف المعقول والمشروح فيوضح  
 الاستعاذه عن القراءة عملا بظاهر التسم لما به من صيق المجال في اساليب  
 الكلام وطوق الاستعمال وقلة تصرفه في ذلك واحاطته بانواع المجاز  
**قوله** والباسر الا فلاك فتبين كون اهلكا هي معنى اردنا اهلكا  
 ليع كونه مجازا عن الباس بعد اذ لا معنى لكونه بعد الاهلاك واما حمل النار  
 على عذاب القبر والآخر فيا به الحال ان ينجيا تا اي بايتين او م قالون  
 اي لا يموتون نصف الهما را يبايتم اهلكا في وقت عقلة وامن روعة

ان الذين ياكلون اموال اليتامى على  
 ان يكون اموال اليتامى والجوار ان الحى



ودعيه وراحة فيكون اشد واقطع **قوله** يقتضيه انهم لا يرجعون زيادة  
 لا اي محتج رجوعهم عن معاصيهم لان الله تعالى قد خذلهم والظاهر ان  
 ذلك انما يتصور في حق قوم اراد اهلاكهم لا في حق اهل كل حقيقة ومجمل  
 ان يكون لا اصلية وحرام جزئيا مستندا محذوف هو المذكور في الآية المستند  
 من العمل الصالح والسعي المستور اي ومحتج ذلك على قوم ارادنا اهلاكهم  
 لانهم لا يرجعون ويقع ذلك على قراءة انهم بالحر **قوله** ومنه اي  
 من هذه القبيل من الحجاز لكن مع خفاء في القرينة وزيادة احتياج الى البيان  
 ولذا فصله عما قبله وتحقيقه ان معنى الآية على الكار ان يوم من هو لا تقوم  
 يربيه اهلاكهم وكل قوم ارادنا اهلاكهم لذلك على نظري في هذه اهل  
 قوم يربيه اهلاكهم وكل قوم ارادنا اهلاكهم لم يمت احد منهم لانا انما نريد  
 اهلاكهم بعد اصرارهم على ترك الاعيان فهو لا ايضا لا يومنون وهذه  
 لا ينظر الا اذا حمل اهلكاها على ارادنا اهلاكها ليتكرر الوسط وقد ر  
 الجملة الحالية التي هي وخبر على ان يهلكهم اي يربيه اهلاكهم ليم صغري د  
 القياس فيثبت النتيجة اعني انهم لا يومنون مع الانكار في حقهم يومنون  
 في موضع ادلولهم بغير فهم هذا المعنى لم يحسن بل لو صح ثبت انكار العلم  
 على عدم ايمان احد من اربيه اهلاكهم وهذا اعني فظهر ما ادل نظم الكلام  
 على الوعيد بصيغة التخييل في فيه دلالة طاهية على ذلك ولو لم يجعل  
 اهلاكها بمعنى ارادنا اهلاكها كان نظرا لكلام هكذا اكل يوم اهلكا هم بالعدل  
 لم يمت احد منهم وهو لا يومر يربيه اهلاكهم انهم يومنون ولا خفا في  
 عدم انتظامه **قوله** وانما حلت رجوع الالف في قوله فذلك من نصيب العطن  
 لسانه واقامه يعني ان يربيه ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنهما به  
 جازيا ناظرا غاية الظهور فيما هو بعد من التصدير عن ارادة القراءة  
 بقوات فيه اجري واجري من الاجري لكونه في غاية القرب ومع القرينة  
 اللفظية والمعنوية وقيل جرى بالنظر الى احدى القرينتين والجرى بالنظر  
 الى الاخرى وقوله فانما حلت الامتناع يعني امتناع من يوجب الاستعاذه  
 عما ذكرت من التجوز والتعبير بالفعل عن ارادته على صنو العطف لا نفي لان  
 مثل هذا الخبر في جري فيما هو بعد من استعمال قرأت مكانا ووردت القرأ  
 اماك اي حيث لا لا استقام لانكار النفي ونفي المتق لان يكون في الامر  
 الذي هو قرأت مكانا ووردت القراءة اجري وقوله جريا مصدري ويكاد

وعلا الاجار بل انما

صفه اي يكاد وذلك الذي يجري المستفيض بركبه مستند الى ثلاثة مقادير  
 الكاف وثانها من انما تكلم بالحق امر اذا اي من تكلم بخلاف ذلك المستفيض  
 الجاري في الالبعه او اطرف صلة من يعني من يكون في جنس التكلم بخلافه  
 وثالثها من على غير قبله اي من خالفه الطن نوا المستقيم المرضي لظاهر  
 الشايع فيما بين اوبلا لا الباب وقوله ليس بيان ونفي الجريان هذا  
 النوع من الجار في الالبعه ونقرب ان كل احد من البلخا وغيره يقول  
 للحفا رصيق ثم الركيه اي البير واللخا رصيق ثم الكور واللبا وسع البير  
 وللخا طوله الثوب وللكتاب طول البير والليم واظهر السينا  
 وهذا معنى قوله وعليه فحسن والتصديق بحكمه اهل هو التفسير عن  
 السعة الى الصق والوق يسبح التفسير من التصديق الى السعة وعلى هذا  
 القياس ولا سعة في البير قبل الخرج في غير منها الى الصق وانما هناك  
 يجوز كل احد ان يربيه اهلاكها اذ لا يربيه سعة الله تعالى قوله التوبة  
 يجوز وكان الاول وان يقول السعة فينبغي ان يقال يجوز مرادوا اهلاكه  
 الواقع وهو السعة الى الصق بقوله وصديق محار عن بقدر سعة المعنى  
 وحقيقته لتغير السعة المحققة واري هذه في الجار المرسل شبيها  
 بالاسطوان بالكتابة حيث يربيه اهلاكه التصديق الى كونا البير وسعة  
 اي يجوز ارادة سعتها فليست بربا في قول كون التصديق هو التفسير  
 من السعة انما هو لبها في الوضوح وان العقل قلنا الثابت بالوضع  
 هو ان مرادهم جعل صينا وانما ان هذه المعنى يقتضي ساقفة السعة  
 فيحكم العقل وقوله فيترك عطف على يقول والضمير لكل احد وقوله ثم  
 يا من عطف على تدريل ومراده في قوله يجوز مراده ينفي ان يجعل مصدر  
 لا اسر معقول لان السعة هي الامر الذي يجوز القابل لارادة الجار  
 اياه ويحتمل ان يكون الاضافة بيا منه الى الجوز من مراده بمعنى مراده  
 الجوز اي الثابت بطريق الجواز والوجه هو الاول في الجملة لما  
 جاز تدريل يجوز الاداء منزلة الواقع حتى يصح الامر بغيره بلغة صق  
 لان يجوز تدريل محقق الارادة منزلة الواقع حتى يصح التعبير عنه بلغة  
 فقلت مثل قرأت اول وقدم بيا قس في كون التصديق هو التفسير  
 السعة الى الصق بل هو الاحداث صينا ولولم في الاحداث صينا  
 من لوازم التفسير من السعة فليجعل التصديق مجازا عن ذلك اللازم



من غير تلك التكاليف التي قلنا خطرنا لا المتكلم وامثال ذلك مرفوع معطوف  
على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة الحجاز امثال ما ذكر من الامثلة ثم بين  
الامثال بقوله عما تعدي واللام في لفظي سندا اي من المعنى الاصل وغير  
متعلق بتعدي وهو باجر كان والحجة صفة متعلق اي سواء كان ذلك للتعليق  
قويا او ضعيفا او محال او خيبا لكن بشرط ان يكون محالا غير بواعده واللام  
قيا من سندا لا وبينهما تعليق بوجه حتى السماء والارض والرجل والفرس  
والواحدة والمكن وغير ذلك والتجوذا ما يصح في البعض من ذلك وهو  
الذي وقع الاستعمال على نوعه وان لم يقع عليه بخصوصه وما في محتمل  
بعد في موصولة والعائد هو المظهر الواقع حتى الصريح اعني الكلمة كانه قل  
من الكلمة التي تعدي عن معناها وما يقع ما يقع لان ارتفاع امثال ذلك على  
انه سندا اجزم لتعلق سندا او محدد ومنه اي اكثر من ان يحصى **قوله** وللتعلق  
المستتر نوعه من المانع من فعل الشيء واللام اي تركه اذا دل على انه  
يلزمه ان يكون صار فاعل الفعل مرفوع وان لم يلزم العكس محتمل ان يكون منعك  
في قوله تعالى ما منعك الا لا تسجد سجدا عن ذلك فيكون المعنى ما منعك الى ترك  
السجود ليكون لا فان لا تسجد غير مزيد وحرف الجر الجدة وفي كلمة الى دون عن  
ويكون هذا قرينه الحجاز لظهور المانع لا ليس اما كان على السجدة من تركه  
ورجح هذا على قول الجمهور بان الحجاز بلغ واعلم من جعل لاصلة اي مزيد  
سيماني مثل هذا المقام وقد سلك ليس في الجواب طريق القول بالحسن  
واليقين العقل حيث جعل المانع جزئيا الى فتح محبة الفاضل المفضل  
وفي ابناات جزئية فضل ما منه القوي النازل التراب ودخل من جانب الفاعل  
المشار اليه بقوله خلفت يدي اي بلا واسطة ولعل خلقا ليس بواسطة  
والصوت المشار اليها بقوله وتحت فيه من روجي وغابته المشار اليها بقوله  
اني اعلم ما لا تعلمون فاللام في للتعلق متعلق محتمل وقوله مراد اجز يكون  
وصحبه لمنك الكاين في ما منعك اي لم يقرن بكلمة ما ولهذا الاعتبار  
صح وقوع ما دعاك فاعل مراد والافا الواجب ان يقال مراد به دعاك او  
يقال لكون ما دعاك مراد به ما منعك وقوله غير صلة اي غير مزيد خبر يكون  
وقرنيه جرح **قوله** ونظير ما يظهر قوله ما منعك وقوله غير ان لا  
تسجد قوله تعالى ما منعك اذا اتيتم ضلوا الا تتبعني بعد الجمهور معناه ما  
منعك عن ان تتبعني في الضلالة لله والمقابلة مع كونه ولا مزيد وعنده

من

معناه

معناه ما دعاك الى عدم اتباعي ولا غير مزيد **قوله** ومن امثلة الحجاز السني  
منه فضله لكونه من كلمات الباب مع ما فيه من الاختلاف وتقرن ان قوله  
على عشق الا واحدا ظاهرا متناقص لان صدر الكلام يدل على ثبوت العشر  
بتمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك وان كانت السبعة لا غير وظهور في النفي  
عن هذا اقول منهم من قال المستثنى والمستثنى منه واللام الاستثناء غير لامة  
كلمة واحدة من غير ان تعتبر مفعولات مفردة الحجاز وحكمه قبل تمام المستثنى  
بانيات ونفي حتى كان العرب وصفت لمعنى السبعة عيارين احدهما السبعة  
والاخرى العشر الا واحدا ومنهم من قال المراد بالمستثنى منه الا فوايها  
بالنظر الى المفهوم لكن الحكم بالثبوت او الاستثناءا باعتبار بعد تمام المستثنى  
فالمستثنى داخل في مفهوم المستثنى منه ويخرج عنه بالنظر الى حكمه حتى كان  
قال على عشر اخرج منها واحدة ومنهم من قال المستثنى منه حجاز عن الباقي  
بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة الاستثناء قرينه الحجاز مقولك الا واحدا  
قرينه دلالة على ان لفظ العشر يستعمل في معنى السبعة حجازا وسببه ان  
تكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال ظاهر  
وهو انهم اتفقوا على ان الاستثناء اخرج الشيء عن حكم دخل فيه غير د  
ومعلوم انه لا يصور الاخراج الا بعد الدخول فاذا اراد بالعدد السبعة  
لمزيد حل فيها الواحد فلم يكن الا واحدا اخرجا اجاب عنه المصنف في علم  
الاستدلال بان دخول الواحد في حكم العشر متى قد رتب قبل المتكلم ان  
اخر الكلام وله فيلزم مقدم من قبل السامع وان يكون استملا للمتكلم  
للعشر مجازا عن في السبعة وان يكون الا واحدا قرينه الحجاز ولما كان  
المصدر الى احدا الاقوال الثلاثة مبنيا على لزوم التاقص ظاهر كما قال  
والا ما قصن اوله ذكرنا ان حقيق الكلام في ذلك مقتضى القرض للتسا  
وقد فسر في علم الاستدلال باختلاف الجملتين في النفي والاثبات  
اختلافا يلزم منه لذاته ان لا يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة ثم  
ذكر شرائطه واحكامه وتفاصيلها قصن المضابا والظاهر ان الواجب  
ان يكون ضمير ماله وما عليه للتسا فقص ود الاستثناء على ما هو لان الذي  
سماه بعد دعوى الافتقار الى القرض للتسا قصن بيان ان القرض لهما  
هو وفي اي علم هو ولان الذي من جهاحت الاستدلال هو التاقص  
لا الاستثناء ولان قوله هو خراج الكلام في الاستثناء بالظاهر رموزا لاجا

اخر الكلام



شاهد صدق ما ذكرنا **قوله** وتسميته اي تسمية هذا النوع من الجوارح  
لعويا ومعنويا لما تقدم من التقدي مكانه الاصل المحض هو به حكم الوضع  
دون العقل ورجوعه الى معنى الكلمة لا الى حكمها الاعرابي ومنه التسمية  
سبه شاهد للحق المعنى المراد به طاسيا في آخر بحث الكاية من ان هذا  
انتقال من المألوف الى اللامر وحقوق المألوف كما شاهد للحق اللامر مثلا  
اذا كانت النعمة او القدر من لوازم اليد وهذا ثبت اليه فثبتت النعمة  
او القدر لعمارة من معونه القويته واما كونه خاليا عن اليد في  
التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعانة **الفصل الثالث**  
الكلام في تفسيرها وبطلانها ووجه تسميتها واخرج عبارة الوضوح اطلاق احد  
طرفي التشبيه لتبنا ولا تشبيه به كما في الاستعانة الصريحة والتشبيه  
كما في الاستعانة بالكاية ويكفي التشبيه بحسب الاعتبار وان لم يصح به ولو  
يدكر ما يدل على جعل احدها مشبها والاخر مشبها به ولو قيل طر في المشابهة  
لانه لم يثبت التعريف عن المشابهة بالطرفين وانما يقال ذلك اذا اعتبر  
احدهما مشبها والاخر مشبها به وهو مدعي ودال الاطلاق من فاعل يذكر  
على قصد الحق ليعنى الاستعانة لا الاحترار عن شيء واراد بما يخص المشبه به  
اسم جنسه كما في الصريحة او معنى لوازمه كما في المكينة والمراد الاختصاص  
بالنسبة الى المسته ويجعل الاحترار اذا كان بين طرفي التشبيه نوع اخر  
من العلاقة فذكر احدهما وبزاد الاخر باعتبار تلك العلاقة كاطلاق المشر  
على شفه الابن لا باعتبار رسته الغلظ بل باعتبار استمال للعبه في المطلق  
لكن لا يخفى انما حينئذ لا يسميان طرفي التشبيه حقيقة وقوله ان المشبه  
انضمت اي اعلقت اظفارها تلح الى قولك في ذوب الهدايا واذا المنة  
انضمت اظفارها انضمت كل عيمة لا تنفع وذكر بكلمة ان على قصد  
الوزن **قوله** في انه اي السبع كذلك يشع وهو ان يكون له محل  
او ناب ولقط كذلك في موضع الحال وكذلك الصورة المتوهمة انما  
الى الاستعانة التخيلية والظن ايضا من اطلاق المشبه به على المشبه وسيا  
الكلام على ذلك ومعنى تسميتها ميرور بها اسماء باسم الخلق والناب وهو كونه  
اكتمال الهيكل المحض من سواد الاسد ولا وجه لتسميتها الا ان يجعل مصدرا  
من المني المنقول وقوله من غير فرق نظر الى الدعوى لظهور الفرق نظر الى  
الحقيقة وان الصورة المحققة مسماة بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف

التوجه **قوله** وهما سوال وهو ان انكار كون المشبه غير السبع بواسطة  
الامرار على كونها اسدا والاعتراف بكونها غير السبع بواسطة الصريح  
باسم جنسها متساويان وتستبعد بجوابه في بحث الاستعانة بالكاية انتهى  
**قوله** ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور كما هو في الاستعانة الصريحة  
مثل الجمار اسدا والمتروك كما في الاستعانة بالكاية مثل اظفار المشبه  
مستعاراته ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد ولقط السبع مستعارا  
ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له فالصبر الجورور في المشبه به ليس  
الى اللام بل الى المشبه به اي الامر الذي يشبه به وهذا ما نقل عن المصنف  
ان الالف واللام في قولي والمشبه به مستعار له بمعنى الذي يخلو فيها  
في قولي ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور والمتروك مستعارا منه  
وكانه قصده التسمية والالفاظ والافعال العيان الواضحة ان يقال ويسمى  
المشبه مستعارا له ووجه ما ذكر من ان اللام في المشبه به ليس اسم  
موصول هو انه جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به به وان اللام  
على ما قال في اول بحث التشبيه انه ليس على طرفين مشبها ومشبها به  
ثم ادخل عليه حرف التعريف من غير قصده الى معنى الغفل كما في المومن وكما  
ويكون الصبر عابدا الى ما كان قبل التعريف باللام وهو الموصوف  
المقتدر الى اللام كما في الحجر ورده والمضروب عليه وباجملة كلامه هذا  
مخرج في ان المستعارة في الاستعانة بالكاية هو اسم المشبه به كلفظ الاسد  
المذكور كانه لا اسم للمشبه المذكور صرحا وهو المشبه وهذا هو الحق  
وسمى له زيادة تفرق في بحث الاستعانة بالكاية **قوله** هو السر  
في امتناع دخول الاستعانة في الاعلام لا امتناع اعتبار الجنسية فهنا  
لكنها اسم الاشخاص ولا حقا في انه المراد غير علم الجنس فانه المتبادر  
من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفه رى ذلك عليه التراما  
واشتهرت به لجري فيها الاستعانة كما يقول رابطة اليورطاما اي جلا  
شبهها حاتم الطائي في الجود حتى كانه هو هو وكذا اما در في البخل  
وسبحان في المصاحفة وباقلي في النعي والعمها هه **قوله** واما عند هذا  
النوع من الجوارح ليعول فعلى القول المختار يريد ان وجه كونه مجازا ومعنويا  
ومنديا ومضمنا لفظا لفته في التشبيه ظاهر عن غنى البيان وانما يحتاج  
الى البيان وجه تسميته استعانة وقد ذكر وجه كونه لعويا بمعنى



العدي عن مكان الاصل يحكم الوضع لا عقليا بمقتضى ان الضرف في امر عقلي حيث  
 جعل ما ليس باسد اسد امثل حتى اطلق عليه اسر الاسد وهذا بيان للموجدين  
 منع اشارة الى ترجيح كونه لغويا والفا في فلا تها وزاوية لانه خبر المستد  
 لآخر الشرط والهيئة كالمراة للصوت والعبالة الغلط ومنه من سائر  
 بيان ماله وفي من الصفات بيان سائر اي باقي ذلك المذكور من الصفات  
 الظاهرة المدركة بجوارس ابصار الناظرين وخصها بالذكور لظهور انما  
 ليست الا للاسد ثابته الظهور بحيث لا يكتفي الشك فيه بخلاف الصفات  
 الخفية المدركة بالعقول واللام في لئس كانت للاسد ولكن اللغة في موقع  
 الجزا وليس بجزا وانما المقدر ولين كانت الشجاعة من اصل وصف الاسد  
 اي اسدها خصا صا به وظهرها عكا فيه وانما يكون نفس الموضوع له  
 لو كانت اللغة وصفت الاسر لها لكن اللغة لم تصنع الاسم لها اي للشجاعة  
 وحدها بل انما وصفت للشجاعة حال كونها في مثل تلك الجهة يعني الاضمار والحوار  
 المنصه بالاسد وان كان الجمله في اللغة تخص الانسان قايما او قاعدا ذكر  
 الجوهري والمراد هنا موضوعه الجسم الخاص بحيث تكون تلك الشجاعة المحصورة  
 مندولا مطابقة ولا للاسد مع الشجاعة التي يعرف معناها بعين المفهوم  
 الشجاع لكان صفة لا اسم لانه حينئذ على ذات مبهمة باعتبار معنى معين  
 هو المقصود وكان استعماله في الانسان الذي في ثابته الشجاعة من جهة  
 التحقيق لا من جهة التشبيه لكونه من مفهوم الشجاع ولا كان له شابه كونه  
 استعارة لا بناء على التشبيه ولا تشبيه حينئذ ولصار المطلوب بسبب  
 القربى في المحار مقولوا عن جهة لانا المطلوب هو منع حمل الكلمة على المعنى  
 الذي هي موضوعه له وقد صار حينئذ احاط بها على الموضوع له لكونه  
 الرجل الشجاع حينئذ من افراد الموضوع اعني مفهوم الشجاع والوارد كلها  
 مستغنية بالاتفاق وقد يؤولها ناطرا الى الاسر لو كان موضوعا للشجاعة  
 لكان صفة اي معنى قايما بها غير حينئذ سطل الملازمات الثلاث الباقية  
 لان الشجاع غير الشجاع في ان يلزم ان يكون استعمال الشجاعة فيه على  
 التحقيق وعز مشوب بالاستعانة وغير مطلوب بالقربى وات خيرة  
 بصدد انشاء ان الاسد ليس بموضوع لمفهوم الشجاع لكونه في الرجل  
 الشجاع حقيقة لا بصدد انشاء ان ليس بموضوع لمفهوم الشجاع لان ذلك  
 ليس بعينه له في مقصوده ولا هو متوهم ليجاز الى بفيه ولان المقابل للصفة

افراد

معنى

بعنى القايم بالغير هو العن الا الاسر للقطع بان الشجاعة اسر لا صفة د  
 ولهذا قالوا الاسر ينقسم الى اسر معين والاسر معني وكل منهما الى اسم وصفه  
 فقوله نظوا معقول له لما يتضمنه ما قبله من معنى القول وحتى يدعى ثابته  
 ليجاز في لاجتياز وقوله جارة المقدر وبالمدك الشجاعة والمقدم بضم  
 الميم وفتح الذال مصدر ميمي كالمنحل والمخرج وضرب في الامر يعرف  
 انتسب اليه بعض الانساب **قوله** وثابته ان تاني القولين ان هذا  
 النوع من المجاز ليس بلغوي قالوا ذلك للنظر الى الدعوى وقوله ان يكون  
 فاعل امتنع وذلك اشارة الى الرجل وهذا الى الصبح لكونه اقرب وقوله  
 ان يكون متعلق بقوله قل اي قل في جواب هذا الاستفهام وموضع م  
 تعجب جز يكون وقوله اسمه وموضع ان يكون فاعل يمنع **قوله** عطف  
 عليهما يعني لوجه النتج عن ان يظلل الانسان انسان اخر صريح الوجه  
 وانما يتج من ان يظلل شمس السما نفسها وكذا المعنى للنهي عن التج  
 من كل الكتاب بملازمة الانسان والسفر الاول لاي الفضل بن العبد  
 وزرركن الله وله لا لانه اني الف في الكاهن الملق بذلك لتولي  
 امر السيف والقم والعلا شاعر ليس تحت الثوب تحت الدرع ايضا  
 وزررت القيص شددت ازان ولحمة ابصر بنظر خيفة والعجز ما تشد  
 المرأة على راسها **قوله** ومع الاصل ريمه لمقدمة ثابته تيمم المطلوب  
 ويقرن ان المتكلم بالاستعانة كما اذا قال في الحمام اسد اذا ادعى ان الرجل  
 اسد امتنع ان يكون معتز فانما به رجل واذا امتنع ان يكون معتز فانما به رجل  
 تعين ان يكون مصرا على انه اسد واذا كان مصرا على انه اسد امتنع ان يبا  
 انه استعمل لفظ الاسد في غير الموضوع له بل يعني انه استعمله في الموضوع  
 واذا استعمله في الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازا لغويا وهو المطلوب  
 وكان الانسب بما سبق ان قوله انه شمس وانما لم يكله زودون الواو  
**قوله** ويدار تدبيرة مبتدأ جزم على هذين يعني ثابته يقول ان نوع  
 الاستعانة مجاز لغوي نظرا الى الاستعانة في غير الموضوع له بالتحقيق  
 وثابته يقول انه عقلي اي غير لغوي نظرا الى دعوى كونه المشبه من افراد  
 المشبهه بقوله تان واخرى لا تتعلق بتدبيره لفساد المعنى وقوله لا يالو  
 تعلما اي لا يمنع من قوله لا الون حمدا الى لا امعك من الاو وهو  
 التقضي **قوله** كذلك اذا وقعت شروع في نصح القول الاول وهو



كون الاستعارة مجازاً لغوياً **قوله** مضمده على لفظ اسمر المفعول صفة  
 قرينة أي مسلمة عند المستعير قوله بطريق التناويل ويطرق التحقيق والحري  
 على الظاهر ليست أفراد الأسد إلا القسم المتعارف **قوله** على نحو الزنبك  
 المتبني هو أبو الطيب ولده بالكوفة في سنة ثلث وثلثمائة وقيل على يد جمع  
 من الأعراب في سنة أربع وخمسين وثلثمائة وقال ابن جني سمعت أبا الطيب  
 يقول إنما لقيت بالمتنق لعمري أنا في أمته بدار كما الله عزب كصالح في مود  
 يعني أنه صرح بهذا الادنا وجعل أفراد الجن قسمين متعارفين ليس في زي  
 الناس وغير متعارف في زيهم وكذا أفراد الطير قسمين متعارفاً ليس له  
 شخوص الجبال وغير متعارف في زي الجبال لا ليس المعنى على حذف أداة التشبيه  
 أي عن قوم من الجن في زي ناس وقوله مستشهداً حال خزانة شئ وأن يخص  
 عطف عليه يعني أن من جملة وجه التوفيق أن يجعل القرينة المضمدة قبل المفعول  
 المضبوطة في ضمن الكلام مختصة بنفي القسم المتعارف السابق إلى الفهم ليشين  
 القسم المتعارف الذي استعمل فيه اسمر المشبه به وهو الأسد في  
 المثال المذكور **قوله** ومن الباطل على هذا التوقيع أي جعل أفراد المشبه  
 به نوعين متعارفاً وغير متعارف **قوله** الشاعر وجعل أفراد الحية نوعين  
 ولغت لها خجل **قوله** تحية بنهم ضربت وجيع جعل أفراد الحية نوعين  
 متعارفاً هو الكلام الجاري فيما بين الناس بقصد الأكرام وأصلها الملك يقال  
 حيال الله أي ملكك وغير متعارف هو الضرب الوجيه من أفراد الحية على  
 طريق التمسك وكذا قولهم عتاك السيف على أن من أفراد العتاك نوعان متعارفان  
 هو مخاطبة الأذلال ومذاكرة الموحدة باللسان وبوعاء غير متعارف هو  
 استعمال السيف واللسان وكذا في إبدال عن يني الله بقلد سليم بجمل في المضا  
 أي سلامة من قاله من المال والبنين جعل أفراد المال والبنين نوعين متعارفاً  
 وهو المتعارف المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا في إبدال إلى  
 اليعا فبرو العيس من الأيس جعل أفراد الأيس متعارفاً هو المواسن من  
 الأيس وغير متعارف هو الطير والأبل وهذه كما يقال هل لفلان مال فيؤ  
 فيقال ماله وبنوه سلامة القلب وجعل بالدار أنيس فيقال أنيسها الوحش  
 وهذه التوقيع بندفع كون البذل غلطاً بناء على أن المستعير ليس من جنس المشي  
 منه وفي الآية وجموع آخر مثل أن يكون من إني الله في موقع المفعول أي لا يفتقر  
 أحدًا إلا مخلصاً بيلم القلب عن الكفر وميل المعاصي ليق ماله في سبل الجزاء

إلى طريق الحق ويكون الاستعانة منقطاً أي يرفع سلامة القلب وخال من إلى  
 الله بقلب سليم ومحو لا على المعنى بجعل المال والبنين في معنى الغنى كما أنه قيل  
 لا يرفع غنى الأم من إني الله بقلب سليم لأن الغنى في الدين بسلامة القلب وقوله  
 ومبكت أي ورية بلبدة مفارقة ليس بها أحد إلا اليعا فبرج يعفور وهو  
 المحشف ولده البوق الوحشيه وقيل جدار الوحش والعيس جمع عيس وهو  
 الأيس من الإبل على لطفها منه شيء من الشفق فإن قيل على قياس ما ذكرت  
 أن نحو ريد اسد تشبيه الاستعارة ينبغي أن يكون تحية بنهم ضرب وجيع  
 وعنا بك السيف أيضاً تشبيهاً وحرف التشبيه محذوفاً وحسنه لا يندفع  
 قلنا نعم لكن لاحقاً في أن ليس المعنى تحية بنهم ضرب وعنا بك كاليف  
 بل أن الضرب نوع من التحية غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاك  
 فحذف إلى التمسك كما يقول اسد نازيه في غير التمسك لظهور أن صدر  
 الإدارة نذهب وروى الكلام **قوله** والاستعارة بشرط وجه  
 امتيازها عن الباطل وعن الكذب وقد جعل الأول عدم اشتراك  
 الباطل على التناويل والثاني عدم اشتراك الكذب على نصب القرينة  
 وهذا مشعر بالفوق بينهما فقول يوبى بالباطل ما لا يطابق الواقع والكل  
 ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو البعض في تفسير الصدق والكذب  
 ولا يظهر وجه اختصاص الأول بالتناويل والثاني بالقرينة وكذا على ما ذهب  
 إليه بعض أهل التحقيق من أن الباطل نقيض الحق والكذب نقيض الصدق  
 والفوق بينهما أن الصدق وحال القول والاعتقاد بقبائسه إلى الواقع  
 أعني كونه مطابقاً للواقع على لفظ اسمر الفاعل والحق حاله بقبائس الواقع  
 إليه أعني كونه مطابقاً له على لفظ اسمر المفعول وقيل يربى بالباطل ما لا  
 يطابق الواقع من مع عدم اعتقاد صاحبه أنه كذلك بل بحسبه مطافاً  
 وبالكذب ما لا يطابق الواقع وبعدم اعتقاده المتكبر مع عرفانه أنه غير مطا  
 ووجه الاختصاص غير ظاهر بعد **قوله** وأد قد عرفت فيما سبق  
 يربى بوصف الاستعارة تعريفها على ما قال في علم الاستدلال أن  
 الحذف وصف الشيء بوصف مساوياً **قوله** الذي مجرد الوهم يعني القوة  
 للتخييل لا القوة المختصة بأدراك المعاني الجزئية لأن الصوت الموجهة  
 للوثة على شكل الخلب أو الباب من قبيل الصور لا المعاني إذ لو تحقق كما  
 مدركة بالحس **قوله** فمنه اقتضاها رابعة لأن الحقيقة المحتملة



للتحليل والتحليلية المحتملة للتحقيق واحدا لا يتفاوت الا بالعبارة ولذا اعتبر عنها  
 بالمصريح بها مع الاحتمال لتحدد العبارة ايضا **قوله** ربما قسمته اما للتحقيق  
 واما للاشارة ولذا اعتبر عنها بالمصريح بها لان هذا التقسيم ظاهري يقع في عبارة  
 القوم وان كان القسمان متحققين **قوله** نحو لا اوليا يعني يكون اللفظ  
 صالحا للموصوفين بوجه السند بان يكون اسم جنس كالاسد بخلاف الفعل او  
 الصفة المشبهة او الحرف فانه لا يصلح للموصوفين فلا يكون معنى التثنية دخلا  
 فيه بل في مصدر لا يعقل والصفة متعلقة معنى الحرف على ما سيأتي بحقيق ذلك  
 وتفضيله في بحث الاستعانة التبعية **قوله** وربما حقها اي الاستعانة بعد  
 عما بها التجريد هو ان يذكر بعد القرينة ما يلزم المستعار له والترشح ان يذكر  
 ما يلزم المستعار منه ووجه التقليل خلوا كذا الاستعارات عنهما وجهها ما  
 لان الخالية عن التجريد والترشح والجامعة بينهما ليس لها اسم على وجهه  
 الاعتبار صارت الاقسام ثمانية الحقيقة المحتملة الممكنة الاصلية  
 التبعية المجردة المرتجة والانقسامات اربعة انقسام الى الضرورية والكسبية  
 وانقسام الضرورية الى الحقيقية والمحتملة وانقسام الاصلية والتبعية  
 فان الاستعانة ان كانت في الفعل وما يسبق منه او في الحرف فتسعيه والا  
 فاصليه وانقسامه عن طريق الضرورية والمجردة بالجملة ان تعقبت لصفة وتفرع  
 كلام يلزم المستعار له المجردة او المستعار منه فترشح فظهر ان الصريح في قوله  
 وهي غايته لا يعود الى الانقسامات بل الى اقسامها **قوله** القسم الاول  
 في الاستعانة المصريح بها الوجه ترك كلمة في والطرف اعني اذا وجدت متعلقة  
 بان يدعي على التوسع في تقدم الطرف على الفعل الواقع بعده ان وصح فهو  
 ومنه للموصف وغير اسمه لزم ولا قوي وعليه ملزوم الاضعف وتجاوز  
 ان يكون صبرا فزاده لا يجر ملزوم الا قوي والمراد بالحقيقة اعم من الكسبية  
 والجبرية حتى يكون زيد قائم حقيقين لا حقيقة واحدة ولهذا خرج التحليل  
 ادل الحقيقة للصورة الوهمية والمراد ان يكون ذلك على سبيل القطع لخرج  
 المحتملة ايضا وقوله توصلا معقول له ليدعي بذلك اي بالادعاء المذكور  
 الى المطلوب اي الحاق الاضعف بالا قوي وقوله فاعلا حال من جنس يدعي  
 وكذا انا وقوله كذا لا يحتمل الى المفرد بالذکر وهو اسم النسبة به عليه اي على ما  
 ليس من الالفهم ومعناه الحقيقي كما ليسع والتاويل المذكور ما ذكر  
 في وجده التوفيق من جعل افراد الاسد قسمين وقوله المقام يعني صفة دلالة

الافراد بالذكر ودلالة القرينة من جهة ان لفظ بين ان في مقم والدلالة  
 بالحقيقة مع ولا عامل واحد كما اذا قلت لقيت زيدا وعمرا والناصلين  
 بخلاف لقيت غلاما زيدا وثرس عمر والناصلين اللهم ان يقال انه صفة  
 عمر وتبايل الناصلين كما هو وعمر كما يقال الناصلين رجل رجلا كرمتهما جعل  
 الجملة في موضع النصف صفة رجلا على معنى اكرمه وذلك الرجل الاخر فيكون  
 الجملة مشتقة على العايد الى موضوعها مع حصول المقصود اعني وقوع الاكرا  
 عليها ووجه التمايز ان نفس الافراد بالذکر مع قطع النظر عن القرينة  
 يدل على انه اسد وليس غير اسد لما جعل كل واحد من الفرق بين في الحمار اسد  
 وفي الحمار مثل اسد ولهذا لم يقل احد بان على حذف المضاف والقرينة  
 تدل على انه ليس باسد واقصر على التعرض للاختيار عن الدعوى الباطلة في  
 الكذب لان الادعاء بالدعوى الباطلة اشبه منه بالكذب بقول  
 الامتياز عنها اخرج قوله زيد في منصوب معطوف على ان يكون لا على  
 ان تلحق وكذا فتقول ولا وجه لرفعها لانه لا بد من ضمها لان يكون  
 ليصح وقوة خبر المبتدأ الذي هو مثال ذلك لا يتكلف والعرض من  
 تكثير الامثلة زيادة توضيح المقصود والتثنية على خلاف الاقسام  
 في المثال الرابع المستعار له عقل والمستعار منه حسي والجامع مركب على  
 هو بعد مقبول التقاوت وفي البواقي كلاهما حسيان الا ان الجامع في الاول  
 معقد وعقل هو الجراءة والقوم وفي الثاني معقد حسي هو الاشراق  
 والاستدانة وفي الثالث واحد عقل هو كثر المنفعة وقوله بعد ما  
 حوت العادة على تشبيهه فوايد اعلا بفرايد الخ في الحسن والبا وفوط  
 رغبه العقلا شعارا بان تشبيهه العالم بالبحر فصدك الحاق كثر فوايد  
 البحر اما حين اذا كانت فوايد تشبهه بفرايد كما ان اشراق الوجه  
 تشبهه باشراف الدير للمقطع بانه لا يحسن تشبيه العالم بالدعوى في كثر  
 ما يحصل منها فقد استند بن الفوايد والتمال وان كانت اكثر من الفوايد  
 واحال ذلك الى العادة بخلاف تشبيه الجراءة بالاشراق بالاشراق  
 فانه حقيقي لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال ان العرض بان كون  
 الجامع مشتركا فانه اذا كانت كثر الفوايد والفرايد كثر واحدات كثر  
 الفوايد والفرايد معنى واحد اشتركا بين العالم والبحر وقوله العسطن  
 شعر بجابرته للبرهان لانه استلحقان **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نو

لأن

ع



من الاستعارة الصريحة الحقيقة تخص باسم الاستعارة التورية او القليلة  
لا يتناها على نزيل التضاد او التناقض منزلة المناسب بواسطة تفكير واستدراك  
او تخيل وتطويع على ما مر بيانه في التسمية الا انه صرح ههنا بالتقيض عظاما  
على الصدين فارد بالصدين ههنا المتقابلين الوجوديين المتقابلين على موضوع  
واحد ونعمه ما يشمل التقيض ايضا كما اراد بالمضاد ههنا حيث قال استتبع  
شبه التضاد ما يعم التناقض واصنافه التسمية الى التضاد للملازمة والى التنا  
البيان والمراد اتراع التسمية من التضاد لا اشتراك الصدين فيه ثم الحاقه بالتسمية  
الذي هو التناظر ثم ادعا احد الصدين او التقيض من جنس الاخر واقراده  
اسم ذلك الجنس بالذكر وصوب القرينة المانعة من حملها على ما سبق الى التهم  
واما قال ثم ادعا بلفظ ثم لان هذا السبيل اعتبارا للاستعارة وهو بعد  
اعتبار التسمية فان قيل بهذا النوع على حدة لا مثال من الامثلة لانه  
انما يقال جزئي من الجزئيات قلنا اجري قد يكونا صافيا لهذا النوع  
جزئي ومثال بالتسمية الى مطلق الاستعارة الصريحة الحقيقية على القطع  
وقد ذكر له مثلا لجزئيا حقيقيا هو استعارة النصارى لثلاث اثار تلتقط  
بان المراد بقبوله انه يقل فيما يستعمل واما اذا قيل بترتيبها فوالله عجزنا عنها  
نصبت فيكون مستعارا للخيال المورث للخرق وهو صفة الاخبار المورث  
للسرور **قوله** واعلم ان القرينة يريد ان القرينة للمستعار له قد تكون  
كالحاصه له بالتسمية الى المستعار منه والخاصة قد تكون امرا واحدا  
كالصاحك للانسان وقد يكون مجموعا مركبا كالطيار الوالد للخصان لثبات  
القرينة في المثال الاخر مع ان سجد دهي العقل والهنب والسبي لا معنى واحد  
لانا نقول **قوله** كل من الامور الثلاثة قد سجد على حدة وهو امر واحد كما نقول  
في الحمار اسد ليسل رأسه وانما يقال بذلك هو ان يكون القرينة مجموعا  
مربوط بعضها ببعض كما في بيت الجعري حيث سجد السحاب لانما ملل المنيخ  
وحبل القرينة اسان الصاعقه وكونها من فضل سيف الممدوح وقتل خمس  
سحاب اياها على رؤس الاقران ايا الاكفا في الحرب جمع قرن بالكسر ومعنى  
ينكفي يتقلب والباللقد به فاهو قرينة استعارة التسمية لانها معنى واحد  
هو القتل والنسيب او السبي لا مجموع الملتزم ههنا نعم كل من نوعي القرينة  
اعني المعنى الواحد والمعاني الملتزمة قد تكون واحدة وقد تكونا كثر وكان حق  
ههنا الكلام ان يذكر قبل الشروع في اسم الاستعارة وبعد الفراغ منها

كلها لان القرينة شرط في كل استعارة بل كل محاذ وقوله انظر بيان كون القرينة  
في البيت معان ملتزمة وجن متعلق بصنع في قوله ماذا صنع فكانه جوز  
تقديم الظروف على الاستعارة او اعتبار محاذ وفارضن الظاهر وتوحيها  
من مفعولا اراد اعنى استعارة او تمييز **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع  
اخر من الاستعارة الصريحة الحقيقية يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة  
وحاصله ان يشبه صوت متحركة من عدة امور بصوت اخر كذا كذا ثم يدعى  
دخولا الاول في جنس الثاني فصد الى المبالغة في التشبيه ثم يطلق الكلام  
الذال عليها على الصوت المستبهم فيجري التجوز في مجموع الكلام لا في شئ  
من معزدا ههنا كما نقول للفتى المتردد في جواب الفتوى اراك تقدم رجلا وتو  
اخرى تشبهها حاله بحال من يريد تارة الذهاب في امر فيقدم رجلا ولا  
يريد تارة فيؤخر اخرى ويتبع ان يكون المراد بالرجل الخطوط لان المتردد الذي  
يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاول نعم تخطو خطوة الى  
قدام وخطوة الى خلف وكلامه مترج في ان التسمية صورة ردة المفتي في الجواب  
والمشبه به صوت ردة من قام للذهاب في الذهاب ويلزم ان يكون  
المستعار هو اللفظ الذال على الصوت الثابتة فحين لا يكون المراد وصف  
المشبه به في قوله فتكسوها اي صوت المشبه وصف المشبه به هو  
اللفظ الذال على صوت المشبه به وان يكون اصنافا للصوت الى المشبه  
والمشبه به بانيه وتقسيم قوله استعارة وصف احدي صورتين  
لان المستعار ابدى يكون اسم المشبه به واللفظ الموضوع له لكن قوله  
لوصف الاخرى لا يلائم ذلك لان المستعار له قد يكون نفس المشبه  
لا اسمه فلا يظهر المراد لوصف الصوت الاخرى والظاهر انه لغوي  
البيان لاجل وصف الاخرى اي بالها ومقدرها زيادة بعد  
تشبيهها بتلك الصورة وجعلها من جنسها فاللام للعرض لاصلة  
الاستعارة ليلازم كون وصف الاخرى مستعارا له ولكون الامثال  
كلها غشيلات على سبيل الاستعارة مع قد فشوا الاستعمال لا يجد  
التغير اليها سبيلا ليصح كونها لفظا للصوت المشبه بها استعارة للصوت  
المشبه به دعا كونهما من جنس صوت المشبه به فان قيل ما ذكرنا ثم  
لو كانت المركبات موضوعا لمعان ليكون استعمال المثل في مورد حقيقة  
وفي مصر به مجازا ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المعيد بالكلمة هـ



المستعملة في غير الموضوع له المسمى بالحجاز في المعز والتمثيل ليس كذلك **قلت**  
 اما كون دلالة المركب بالوضع دون العقل او الطبع لها لاضافة غايته انما  
 تؤدي اعني تعيين اللفظ بآراء المعنى من غير اشتراط قرينه بقا عدة كلمة كوضع  
 الطيات لاكتياف الحجازات بشرط القرينه واما عند التمثيل من الاستعارة  
 فاما لكون المراد بالاستعارة اعم من الحجاز فكل المعز كما في عهد الحيوان من اقسام  
 الابيض واما لكون المراد بالكلمة في تعريف الحجاز مطلقا للفظ اعم من المعز  
 والمركب وتسمية الحجاز اللغوي بالحجاز في المعز واما بحسب اللفظ الاغلب  
 واما باعتبار المراد بالمعز ما يتقابل بالحكم لا المركب والحيلة على ان اعتبار  
 التعليل باب واسع وقد يجاب بان التمثيل ايضا من الحجاز في المعز بنا على ان  
 المستعار في المثال المذكور هو تقديم المضاف الى الرجل المقرون بتاخر ارجي  
 واكثر تعينه ان المعز لا يخرج عن كونه مفرد ولا جعله مجعولا وهذا مما  
 في غاية السقوط لان التقديم على حقيقته واما التجوز في مجموع الكلام  
**قوله** القسمة الثاني صدر بغيرها لتصور الوهنة والها للصورة  
 المحققة ومجتها مفردا على لفظ اسم الفاعل حال من قال على يسمى اي حال كونك  
 مفردا لاسم الصورة المحققة في الذكر ولو كان على لفظ اسم المفعول لالا  
 من اسر لكان حساما في تفسير ما سبق من الاسرار في الفهم يكون سماه  
 متحققا لتسامح والها نفس سماه المحقق مثلا لصانعة الانثى الى المنية  
 يمنع من اجراء اسم الانثى على ما يستقيم الى الفهم يكون سماه نفسيا محققا  
 الحقيقي الذي هو الانثى بالحققة **قوله** وذلك مثل ان يشبه المنية  
 بالسبع او بالاستعارة الخيلية على القطع بالانتماء من انثى المنية  
 الشبيهة بالسبع او محالها ولسان الحال الشبيهة بالانسان المنكروا  
 الحكم الشبيهة بالانثى فصرح فيها بالنسبة لكون الاستعارة في الانثى  
 واللسان والزمان خاصة دون المنية والحال والحكم فتتم الاستعارة  
 الخيلية غاية التميز وتنص غايته الايضاح ويكون المثال لها خاصة وشر  
 بالها عند المصنف قد يكون بدون الاستعارة بالكاتب وما ذكره المصنف  
 مخالف لما عليه الجمهور اما اوله فلانه لا يوجد في كلام البعا الصريح  
 بهذا التشبيه الدال على وجود الخيلية بدون المكتبة واما ثانيا فلانه  
 لا حاجة الى ما اعتمد من اخصصون وهي شبيهة بالصورة المحققة لتبرج  
 الخيلية الى المفسر بالكلية المستعملة في غير الموضوع له بل الجمهور انكروا ذلك

وخرجوا بان الاسم في الاستعارة الخيلية لم ينفك عن معناه الموضوع  
 له قال الشيخ عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم  
 عن معناه الى امر متحقق نحو زات اسدا اي رجلا شجاعا وثانيهما ان يوجد  
 الاسم عن حقيقته ويوضع موصفا غير معناه الموضوع له يشترطه شي يكون  
 هو المراد بالاسم كقول **لبيد** وغداة ربح قد كسفت ووقع **او** قد  
 اصبحت بيد الشمال دما مهنيا **او** جعل للشمال يد امن غير ان يشير الى  
 معنى يجري عليه اسم اليد وقال لاطلان في ان لفظ الاسد استعاره  
 مع انه لم ينقل عن شي الى شي اذ ليس المعنى على انه شبه سنا باليد واما المعنى  
 على انه اراد ان يثبت للشمال يدا فظهر انه لا يقول بكون الاستعارة  
 الخيلية من الحجاز اللغوي بل هو مقرر عقل بان جعلت للشيء ما ليس له  
 بناء على تشبيهه بما له ذلك ولهذا انشروا الحقيقة بحمل الشيء  
 والخيلية بحمل الشيء للشيء كاليد للشمال فتقوله اقربا الى القوس اي  
 اهلا كها غاله واعماله اخذ من حيث لم يد راد بالرقعة رقة القلب  
 نفقت الغلظة والخاصة المساس بالفتح لمس البقا السقعة اسم من  
 انبت عليه ارجيت عليه ورجمة تشبها بمصدر ان يشبه وضجر كالحصا  
 ونصويرها للمنه وتوله من الانثى بيان ما يكون فوامر وهو عطف  
 على ما يلزم والمتكلم بينه وبين حرف التثنية عطف على الخصوص حال  
 منه وتمام عطف على فوامر وضجر بها لما يكون وفور لاسد فريسته  
 وافتقارها دون عفتها واسع فيه شئ كل قيل فوسا ثم يطلق بالنصب  
 عطفا على ما اخذ اي يطلق على الصورة التي اخبر بها وهي المنية اسمي  
 الامور المحققة في الانثى والمخالب على طريقه فواد تلك الاسامي  
 بالدكر من غير شائب ذكر المنية وضجر بضمها واصفا فها واخرها  
 ومنها ومسميا فها للاسمي وضجر بها المنية **قوله** القسمة الثالث  
 قد مر غير مرة ان مثل قولنا هي ان يكون محمول على حذف المضاف لكنه  
 شائع في ربح وينبغي ان يجعل كما ذكرنا اخبر المبتدأ وان يكون جزائيا او  
 يجعل في موضع مصدر او حال منطلق بان يكون وهو انشائه الى ما ليس  
 من الانثى لانه هو ان يكون المنية المتروك صالحا لجل ثان على ما له  
 محقق واخرى على ما لا محقق له الا انه اقام هذا لفظ من وجه ومن وجه  
 اخر مقام كان واخرى عنه على قصد تعليلها بالحل لا بالتحقيق على ما قد



يسبق الى الوهم والمعنى يحمل على من وجه على ماله تحقق ومن وجه لا تحقق له  
 كما ان تارة واخرى متعلقان بالحمل **قوله** صفا القلب فاق عن سكر هوى  
 ليلى واقصر امتح وعوى جبل عربا من عزته فقري الرحلة المركب من الابل  
 ذكر اكان اوانى فتح القصر صورا وادطا على التلبس بما كانت تركب اوان الصبي  
 وصغير الانثى للافراس والرواحل وصغير الها للالاف واللام في الحجاج وقوله  
 في الركوب اي ركوب مركبا يحمل والاركان اي اسيان الجرام وقائمة حال  
 من اله لكونها موصوفة والاصن ان يحمل في موضع الخبر على ان يثبت  
 من الافعال المتأقصة بمعنى كانت حرقه بالحر يد من نوع وصغير اجنابها وبها  
 وازنك به نوع ومتعلق الطرف اعني متى وطئت ما يد له عليه الكلام والكان  
 من بعد مر بقا الاله كانه قال متى وطئت ليريق من الالات ذلك النوع ودق ابا  
 كاتبة عن الطلب فقل عطف على وطئت وصغير عليها ومنها للالات والادوات  
 والعشير العيار فثبت عطف على ما ثبت والصغير للافراس والرواحل  
 الاله والاداة بيان لقوله معرواة وجز لا محذور اي لها اعني للافراس  
 والرواحل وهذا رتبة الى ان صغير الانثى فيما سبق للافراس والرواحل  
 الامراكب الجمل ولما كان يركب والفاق في حق جواز شرط محذور اي اذا كان  
 كذلك فاللائق بافراس الصبي ورواحله ان تقدر استعارة تخيلية لانه لما  
 شبه الصبي بحمة من حجات المسيرج او غدر اخضع الوهم له صوراً مثل  
 الافراس والرواحل فاطلق عليها الاسراف لالائاب والمخالب على الصورة  
 المتوهمة للشيء وان يحمل ان يحمل الافراس والرواحل استعارة عن معنى  
 محقق عقلا كالدواعي والشهوات والقوى او خيا كالحال والمثاليات  
 والاعوان والاحوان فتكون الاستعارة محققة فالصغير في كان ويحمل  
 عابداً في قوله افراس الصبي ورواحله وفي كان صغير الشان وقد تارة يحمل  
 يحمل ويحمل في الافراس وصغير شواها ولها النفوس ومعنى ما تجد  
 وسقوي البعض بالعصن وجراد يال البطالة بكسر الباء عاب عن عدم الاشتغال  
 بالمهمات والالتفات اليها من بطل الاجر بالفتح بطلالة اي اعطى واما  
 البطالة بالفتح فالسجاعة مصدرة بطل بالضم يقال بطلان بطلالة  
 وبطلان بطلالة وظاهر كلامه ان الصبي على الوهمين بمعنى كون الانسان  
 صبيها يقال صبي بن الصبا والصبا بكسر الصاد مقصوراً وفتحها ممدوداً  
 وقد يقال انه على تقدير كون الاستعارة تخيلية من الصبي بمعنى الميل الى

الحمل في القنع ومنه النصاي **قوله** اي مثل قول زهير في احتمال التحليل  
 والتحقيق قوله علت كلمته فاذا نقا الله لباس الجوع والخوف فربما ذلك  
 بان الذي يظهر من اللباس عند النظر فيه عند احبابنا ان يحمل على انه استعارة  
 تخيلية بان يحمل من الجوع والخوف امر وهو يشبه الانسان ومحيط به  
 شبهه باللباس وهل يعني ذلك على ان يحمل الجوع بمنزلة ذي لباس فيكون  
 التحليل مع الكنية ولا فيكون به ولها فيه تردد ويحمل عند ان يكون  
 اللباس مستعاراً للعنى المحسوس الذي يلبسه الانسان عند الجوع والخوف  
 من استعارة اللون اي يعنى وراثته الطيبة اي يذ اذ نقا فتكون الاستعارة  
 تحقيقة لصق معناها حيا وكذا ان جعل مستعاراً للضر الذي يدركه  
 لتحقق معناها عقلا وما يقا له من كونه تخيلية على المراد باللباس  
 لما يدركه من الضر عند الجوع والخوف وهو ليس بحسبي ولا عقلي بل وهمي  
 بعيد جداً وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما عني الانسان  
 والتبريد من بعض الجوارث لاشتماله على اللباس والاضافة في انه في  
 التحقيقية اظهر منه في التحليل لان الحادث الذي يغني الانسان وتلبس  
 به لا يكون وهيباً بل حقيقة حسية كالسقاء اللون وراثته الهشة او  
 عقلياً كالضر الذي يلحقه عند الجوع والخوف فان قيل فلا قال  
 فكساها ليلا لم اللباس او طم الجوع او مرارته ليلا لم الا اذا قما جيب  
 بان في الاذقة من الاشعار رتبة الاصابة ما ليس في الكسوة لانا الادراك  
 بالذوق يستلزم الادراك باللسان من غير عكس وفي اللباس من الشمول والاعمال  
 وبيان ان اثر الجوع والخوف عم لجميع البدن خاليس في الطعم والمرارة  
 فكان اول ثم هناد فيقه لا بد من التبيد عليها وهو ان في لباس الجوع  
 استعارته يصير حية هي استعارة اللباس لما يغني الانسان من بعض الجوارث  
 عند الجوع والخوف ليصح الاصابة ومكنية حسية على نفسه ما يدرك من  
 اثر الضر والالام ما يدرك من طعم المر والاشع حتى يحس ابقاء الاذقة  
 عليه ذكر في الكشاف وحاصله انه شبه ما يدرك من اثر الضر من حيث الالام  
 باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر الشنيع وهي على الاول استعارة  
 تعريجية وعلى الثاني مكنية ثم اذا اعتبرت في الجوع شبهة بلباس فهي  
 استعارة ثالثة كاحسن الذكر **قوله** الصبر الرابع قد اشرنا فيما  
 سبق الى الاستعارة بالكناية ايضا عند التحقيق هو ان يذكر المشبه به



لكن لا صريحاً بل كجائته وقد صرح المصنف ايضا بان المستعان هو اسم المشبه  
به المتزكك لكن جرى مجرى ههنا على مقتضى ظاهر الامر وهو ان الاستعان بالكاتب  
ذكر المشبه فقط لاختلافه في جانب ارادة معنى المشبه به للقطع بان المراد بالمشبه  
في محالب المشبه هو الموت لا غير فبينه بان المراد ارادة المشبه به ادعاء الحقيقة  
وان المراد بالمشبه هو السبع بادعاء السبعية لها الا انه قد جعل صريحاً في آخر  
بحث الاستعانة التبعيه بان الاستعان بالكاتب هي المشبه وفي آخر بحث المحاز  
العقل بان الاستعان في اثبت الربيع البقل هو الربيع فبينه ان يقال المراد انما  
ذكر المشبه وذكر الربيع ويكون الاستعان على معناها المصدرى واما بمعنى  
المستعان فهو اسم المشبه به المتزكك لا غير وكيف ما كان يتوجه اعتراض اللفظ  
بانه جعل الاستعان بالكاتب من اقسام المحاز اللغوي وليس ههنا لفظاً مستعمل  
في غير الموضوع له ولعل ههنا من اولى اعتراضاته وقد وردنا في شرح التلخيص  
ما امكن فيه **قوله** ينصب قرينه ينصبها الظهور ان لا فائدة في هذا الوصف  
نصف بعضهم فزعم ان المعنى ينصب تلك القرينه الاستعان قوله وهي ان ينصب  
ويصنف بالواو ونسخه المصنف وما وضعه البعض من التشبيه كما في رأيت نجماً  
يفترق من قرانه وعالمها سلاطيم اواجهه وكما في اثبت الربيع ونطقت الحال علي  
راي المصنف والاصافه كما في محالب المشبه ولسان الحال ودرغام الحكمه  
وقد صرح في المثلثة الثلاثه فيما سبق بالنسبه في جانب المضاف اليه التخصيص  
امثله الاستعانة التخيلية وتركه ههنا لبصير المضاف اليه من الالكه  
١١٤ التخييلية قوله طاريا حال من صمد يقول ويخبر هو في قوله وهو  
لك عاينه الى ذكر المشبه به وقوله على معناه المصدرى بمعنى ان ذلك  
ذكر المشبه به هو ان يقول الشبهه بالسبع ومن جعل الضم للمشبه به  
وقع في تعسف وتكلف **قوله** وقد ظهر ان الاستعان بالكاتبه لا تفك  
عن التخييل بل معنى المضاف لا توجد به ونه التخييل كما ان اللوار من المساوويه  
للمشبه به لا تكون في المشبه الا على سبيل التخييل لكن لا تخفى ان هذا القدر لا  
يستند على كونه استعانة تخيلية لجواز ان يكون امر محققاً سبب اليه على  
سبيل التخييل كما في اثبت الربيع على ما اخبره المصنف بل ذكر صاحب الكتاب  
في نقصه عن عند الله انما الاستعان بالكاتبه ومعنى النقص الابطال  
والجواب ان هذا على راي السلف وهو لا يريدون بالاستعانة التخيلية  
ان يكون اللفظ مستعمل في صون وهينه بل يجوز جعل الشيء للشيء واثبات ما

ما ليس له بطريق التخييل الى هذا الشا ريقوله هذا اي ما ذكرنا من انها  
لا تفك عن التخييلته لما عليه سياق كلام اصحابه المتأركين في علم البيان وتطلع  
في اخر هذا الفصل يعني بطل الاستعان على تفصيل في الاستعان بالكاتب  
اذا كانت تابعة له وذلك حيث قال ان حسن الاستعان التخيلية بحسب حسن  
الاستعان بالكاتبه اذا كانت تابعة له كانياب المشبه ومخالبها وقلنا نحن  
الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كالملام واثبت خبر بان هذا الما يدل على  
ان التخييليه قد توجد بدون المكنيه لا بالعكس كما هو المعصود ههنا واما  
وجود التخييليه بدون المكنيه فقد ذكر فيما سبق من مثل محالب المشبه  
الشبهه بالسبع فلهذا قال بعضهم ان المراد بهذا الفصل هذا الاصل يعني  
الاصول الثاني الذي في المحاز وذلك حين ذكر ان قرينه الاستعان المكني  
عنها ينقسم الى قسمين امراً مقدراً وهما كانياب المشبه ونطق الحال  
وقد يكون امراً محققاً كانياب الربيع وهو امر لا غير فلهذا مكنيه بدون  
تخييليه فعند كل منهما تفك عن الامر **قوله** وكما في بك وجه السؤال  
ان معنى الاستعانة مطلقاً على ادعاء ان المشبه نقل المشبه به وان كان ان يكون  
شيئاً غير وهذا كما ياتي في الضريحه نصب القرينه على ان المراد هو المشبه  
لا غير ياتي في المكنيه الضريحه باسم جنس المشبه لانه كما لا اعتراف به  
للقطع بان لا يرد به غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب انما كما جعل  
في الضريحه معنى المشبه به من سميات لفظ المشبه به بنا على جعل ايراد  
تسمين معارفاً وغير متعارف ويجعل في المكنيه اسم المشبه من اقسام المشبه  
به جعل اقسامه تسمين معارفاً وضع يازا المشبه به حقيقة وغير متعارف  
وضع يازا يدعاء ما للصرح باسم المشبه كالمشبه لانياد ادعاء كونه نفس  
المشبه به كالسبع واغنيا فيه لو لم يكن هذا من اقسام المشبه به على ما ذكرنا من اطل  
المشبه كالمشبه في جنس المشبه به كالسبع فاللام في قوله لما قدمت مطلق  
بمعنى وهو حال من الطرف الواقع خبر كان اي كان ملتصقاً بها حجباً في  
صمرك كذا في اعتراف القى الحسن واصعب الاسم كونه مشبهاً بالمضاف  
من جهة تعلق حقيقة الشيء به واكمل صفة اعترافاً واخبر عن حذف وقد يقال  
ان انصاب اعترافاً على انه مفعول فعل محذوف اي لا يرى **قوله**  
القسمة الحاصلة لا يرى باسم الجنس ههنا ما ذكرنا في علم النحو لانهم عدوا  
منه الصفة كواكب وجال في الاعيان وكفهوم ومصم في المعاني وليست



الاستعارة فيها اصلية بل المراد ما دل على ذات من الاعيان كرجل و اسد والمقا  
كثيرا وتعود من غير اعتبار معنى فيه يخرج بقصد الذات الحروف والاصال  
ويقيد به ما اعتبر المعنى الصفات كالقيام والقيام لكن بشكل باسم الزمان  
والمكان والاله فانه ليس بصفة وفا قانع ان دلالة على الذات انما هي  
باستعمال المعنى وانما الحقايق فقد تقرر بالذوات الثابتة المقررة كالخروج اليها  
والطول ومبناه على ان الذات اعم من الجوهرى والعرضى واما ما قيل ان  
مثل القيام والقعود والبقاء والطول صفة لا ذات فحسب خطا في اخروا  
الذوات ما يقوم بنفسه والصفة ما يقوم بغيره والحق ان الحقيقة هي الماهية  
باستعمال حقيقتها وبثبوتها في بعضها من غير تعلق باعتبار المعنى ولا خلاف ان  
القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك **قوله** قصر اللسان قد  
يعنى لئلا يطول الكلام بالسؤال بمثل شجاع باسئل والجواب عنه بانه في الحقيقة  
وصف الحقيقة الموصوفة بالشجاعة لا الموصوف الذي هو الشجاع واما على ما  
ذكرت فلا يتوجه السؤال لان غاية الامران يكون ذلك على خلاف الاجل  
الباسل من البسالة وهي الشجاعة وتبطل تشبه والفاضل هو هاتين الجواند  
من فاضل لما كثر حتى ينال من جاني النهر والخرير العال والمحقق العظم من نحن  
علا **قوله** القصر القادس لا يقال يلزمه كون الاستعارة في الاعلام  
مثل راية اليوم حاشا معه لان نقول الاستعارة لا تجري في العلم  
الا اذا تضمن نوع وصفية ملحقه باسماء الاجناس والنسب المذكور لا يتناول  
الاستعارة في اسم الزمان والمكان والاله باعتبار التشبيه بما فيها من معنى  
المصدر مثل المرقع للقبير تشبيها للموت بالرقاد اللهم الا ان يقال المراد باسماء  
الاجناس لا لا يدل على معنى زائد على الذات فلا يكون احاطة هذه من انحاء  
الاجناس ويكون ذكر الافعال والصفات والحروف بطريق التمثيل فلا ينافي جريان  
الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة التسمية ان يكون المستعار  
فعلا او صفة او حرفا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه فالعليل بانه لا  
يدل في الاستعارة من كون المشبه موصوفا والفعل والصفة والحرف لا ي  
يصح لذلك غير مناسب وانما المناسب انه لا يد فيها من كون المشبه به موصو  
فلا يجري في هذا على ما هو المعتاد في التشبيه من كونه وصفا للمشبه به  
بمشاركة المشبه به ثم انه يستلزم موصوفية المشبه به ايضا بذلك وبه  
يتم المقصود الا ان فيه مجتاوه هو ان الموصوف بالمشاركة هو نفس المشبه

والمشبه

والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فقدم صلاح العبارة الدالة  
عليه للموصوفية لفظا لا يتقدم في انصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار لنا  
للكلام باعتبار تشبيها له بالناطق وايضا بهما بالمشاركة وان لم يصح  
لفظا هو الموصوفية والجواب ان المعتد في هذا بالمعنى مفهوم للفظ حتى  
اذا قيل لبيت صما عن الخبر كانا المستعار منه مفهوم الصم بقا للمفهوم الصمير  
لاذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها للفظ الدال عليه اذ به يعلم  
انه من الحقايق اعم من تاليفات العقل **قوله** تقع الاستعارة هناك اي  
في المضاد ومشتعلات المعاني ثم تتبعها ليس في الافعال والصفات  
والحروف فان قيل ان اريد بالمصادر والمتعلقات معانيها فالمستعار  
ابتدا هو اللفظ وانما المعنى مستعار منه وان اريد اللفظ في لوقوعه  
مستعارة فضلا ان يكون بالاصالة بل لا معنى لجريان الاستعارة اولا  
في لفظ متعلق معنى الحرف كلفظ المرجح في لعل وانما ذلك في معناه قلنا  
اذا راد معانيها على ما صرح به حيث قال قد رت الاستعارة في معنى التزجي  
ثم استعملت هناك لعل ونهت ان يظهر معنى ما قال واعني متعلقات معاني  
الحروف ما يعتد عنها الى الامور التي يعبر عنها عند تفسير الحروف ويند  
ما يتوهم من ان الصواب ما يعبر بها لان ابتداء الغاية حين يقال في تفسير  
معنى من انه لا ابتداء الغاية معبر به لا معبر عنه وذلك لان المراد معنى  
ابتداء الغاية وهو معبر عنه لا معبر به **قوله** وابتداء الغاية  
وانتها الغاية والعوض ليست معانيها اي معاني من وال واللامر  
وهذا اظا هو للقطع باستقامته خرجت من البصر الى الكوفة للبحران  
بخلاف خرجت ابتداء مسافة البصر انتهت مسافة الكوفة عرض البحارة  
لكن المتسك باه هذه لو كانت معانيها كانت استماتت على ان لا سميت العظيمة  
والحرفية انما يكون باعتبار ان معنى الكلمة ان كان غير مستعمل بالمعنى  
فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقترن باحدا لا دمنة الثلاثة ففعل  
والا فاسم صيغة اذ ربما عني الملامر فنه مستند ابا نه يجوز ان يكون  
المعنى الواحد مستقلا بالمعنى مية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستعمل  
بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواض في دلالة  
احدا للفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر من لا يعني الكاف  
الاسميته والحرفية هو المثل الا ان هذه المعنى مستقل بالمعنى مية من الكا

حق

نع



الاسمية دون الحرفية وقد حققنا الكلام في هذا في فوائده شرح اصول ابن  
 الجلب **قوله** رجعت اي تلك المعاني الي هذه الامور التي هي ابتداء  
 الغاية وانتهى الغاية والغرض من الامثلة المذكورة نوع استلزام فان الخروج  
 من البصر الى الكوفة يستلزم مجيء الالة هذا الكلام ان يكون ابتداء الغاية  
 اعني المسافة من البصر وانتهى اليها الكوفة واذا قلت لعل زيدا يجي للاختفاء  
 في انه لا يقو لفظ الترجي مقام لفظ لعل لكن مفهوم هذا اللفظ يستلزم ترجي  
 مجي زيدا **قوله** فلا يستعبر بترجي على قوله فقع الاستقار هناك م سري  
 فيها اورد مثلا للفعل مثلا لا للصفة مثلا لين لما من الترتيب في الاسماء  
 التمكنية تنبها على ان التبعية قد تكون هيكلية ثم هنا لين من كلامهم للاستقار  
 التمكنية في الصفة بما فيه نوع ضا حجاج الى بيان وجهها الجوهري للشمس مع  
 شدة ضوها والاعور للغراب مع حدة بصره قوله ومما اخبر فيه بعض من الاستقار  
 التبعية التمكنية في الصفات لان الجون والاعور صفتان **قوله** وعلى هذا  
 اي على قياس ما ذكر في الفعل والصفات لا يستعمل الحرف الا بعد بقدر  
 الاستقار في متعلق معناه مثلا لا يقال لا صلته في جذوع النخل باستقار  
 في تلبس المضروب بالجذع الا بعد التبيين في الظروف في الظروف واستقار  
 تلبس الظروف له واورد من الترتيب امثلة ظاهرة في استقار الحرف منها  
 قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم  
 تتقون فان الظاهر ان اهلكم متعلق بخلقكم والترجي على غلامه العيون محال  
 فيعمل لعل على الاستقار بان يشبه حال خلقه العباد في ان فوض اليهم الامر  
 ومكنهم من الفعل والترك وجعل زمام الاختيار في ايديهم مع ارادة القوي  
 محال من ترجي منه القوي ثم استعير هذه الحالة كالحال خلقه العباد  
 فاستعمل فيه لعل والمصنف قد سبغ الكلام في مقرر عن غاية السبغ مالا  
 لبعض قواعده في العدل فلذا قال مثلا ان ينبغي على اصول العدل ولعمري  
 يضم اليه التوحيد لا الله ليس في هذا المقرر بما يتعلق به وقوله داجيا كان  
 من فاعل عني وتعال صفة حكيم او جراح وان يكون متعلق بتقدير ما خلق  
 الانسان جراح لان الصانع وصمد رب للصانع وفيه للانسان والمضادة  
 ثانيا مفعول او دوع وصمد حكمها للشهيق والنفوس وصمد ثانيا رغبته للعقل  
 للانسان والاول اوجه معنى والثاني لفظا وصمد وثقت لا يدي الدواعي  
 والصوارف وبذلك للانسان والبالا للتقديده والدواعي هي الشهوات الخاطلة

على

على فعل ما يجب تركه والصوارف هي النفقات الخاطلة على ترك ما يجب فعله  
 والجيم مبتدأ محذوف والخروج حيث مصان الى الجملة ولا مقدم اي لا  
 يقدم للانسان عن موثق الجيم ولا تاخر له عنه جملة معززة بخبر الانسان  
 وقوله يحمله اي الانسان في الجملة يروي بالتخفيف والتسديد من التحمل  
 والجملة في موقع الحال من الصفة في به وما لا يورثه اي الانسان فان مفعول  
 تحمله والشرطية اعني الاتبع الى الاخر بيان ويقرر لعدم براهته الا  
 العنا ولا يخلص هناك اي في ذلك المقام ناكيد ويقرر رطبا فله وقوله  
 ما اوقعه اي لم يقع الله الانسان جملة معطوفة على ما خلق الانسان  
 والعاطف هو الواو في قوله وجن على انه ظرف متعلق بما اوقعه قدم  
 على ما السابق في الظروف ولما فضل ذلك اي ايقاعه في رطة الخرج  
 لغرض الاحسان اليه تحقيقا لمعنى العدل وقوله ليتك متعلقا بالكلية  
 منبني على ما تقدم من ان العرض من ان العرض من التكليف ان يكسب  
 الانسان ما يستحق به الثواب وهو متفعله خالصة داخلة مقرونة بالنظر  
 وانه لا يحسن من الله ان يعطيه ذلك ابتداء من غير ان يكسب باختيار  
 ما يستوجب ذلك وصمد يمكن وحده للانسان ومع الله وامر حال من  
 التقدير وفي ضمن حال من الله وامر من انواع متعلق بالتبعية او حال من  
 الجور في جلاص ولا لفتي احسن خبر ذات والجملة صلة ما يحذف  
 العايد ومثله لا حول ولا قوة الا بالله والتكرار يوقع به خطر يعلى على  
 تضمن معنى مترعب والمروى ولا حظ على قلب بشر الا ان الخطور بالبال  
 اكثر في الاستعمال من الخطور في القلب وملاحظة على لفظ اسير المفعول  
 من الاطلاق والتحليص حال من المشتمليات او الانواع او الاماكن  
 وهذا الوجه وقوله فيكسبه مضروب معطوف على تمكن وصمد انما  
 للانسان والمفعول لما لا يحسن فعله وصمد ان سال الانسان ولا بالقصر عطف  
 على معناه ريد له عليه الكلام اي بالاختيار لا بالقصر ولا الجأ اي ولذا كان  
 اي وتكون العرض هو التمكن والاكساب لا بالقصر وضع زمام الاختيار  
 في يد الانسان مكنيا ومريدا ومرحا احوال من فاعل وصنع على الترادف  
 وصمد اياه ومنه وعلمه للانسان وقوله فيشبه عطف على انبي وقوله مع الار  
 اي مع ارادة الصانع من المكلف ان يطيع حال المرعي عطف على لفظ اسير المفعول  
 ثم يستعير بالبضب عطف على شيه اي بعد تشبيهه حال المكلف بحال المرعي



ليس غير لجانب المشبه لفظ لعل حاله كونه كذا جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم  
 الذي لا يخفى عليه شيء مما وقع في الماضي ويقع في الحال ويقع في المستقبل  
 فانه يباين كون لعل على حقيقة الترتي لانه لا يكون الا بالهيئة الى من لا يقع  
 وقوع المراد اولاً ولاحقاً فان قيل لعل في مثل خلق الله الخلق لعلم بعدد  
 في موقع الحال من فاعل خلق لانه معنونه اذ لا معنى له كان ينبغي ان يوجد  
 حال وصفه من جانب الخلق تشبه بحال المرعى اسر فاعل لامن جانب المكلف  
 يشبه بحال المرعى اسر فاعل لامن جانب المكلف يشبه بحال المرعى اسر معنونه  
 على هو نفس ترك الكتاب وكذا في سائر الامثلة **قوله** الحالة المشبهة بعلق  
 بالخالق والخلق جميعاً لان حاصلها ارادة الجز والقوي منهم مع تقوى  
 الاختيار اليهم والحالة المشبهة بها تعلق بالارادة والمرتجى منه لان معناه  
 ترجي الخيرة والقوي من الخاطئين فان توفى ظاهر الاضاهة جانب المرعى  
 دون الارادة لكونه اقرب الى رعاية الادب واوضح في نفس المرعى المقصود او تعلق  
 بتصور وجه الشبه من التردد لكن لم يحمله ظلوا من الاضاهة الى جانب  
 الخالق حيث قال مع الارادة منه ان بطبع باختيار بل وفي لفظ الممكن  
 والخير ايضا اشارة الى ذلك ومما يردك اليه السطر في كلامه ان الاستعارة  
 التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستعارة ذلك بناء على ان متعلق  
 الحرف مفود والتحمل يستلزم التركيب اذ ان شأ من سوا العزم وقصور الباع  
 في الصنعة **قوله** غلام الغيوب اشارة الى القرينة على كون المعنونه  
 لعل استعارة وما يقال ان معنى لعلكم يتقون لكي يتقوا اخذ بحاصل معنى  
 الاستعارة والقول بان الترجي من العباد وعل متعلق باعبد والى عبيد  
 راجح ان يصلوا الى اقصى غايات العبادة او يخلق على معنى خلقكم معذراً  
 رجلكم القوي في التقدير من الله حال من الخلق والجاهل من العباد ليس مستد  
 لما بينا في حواشي الكتاب

واذا اردت استعارة لام الغرض فنرى الكتاب ظاهر في الاستعارة  
 التبعية حيث جرت اولاً في العلية والفرضية وتتبعيتها في اللام وضمان  
 حكم اللام حكم الاسد حيث استعملت فيما يشبه العلية والفرضية اذ قد  
 شبه ترتب العداوة والخرق على الالتقاط بترتب العلة الغائبة عليه مثل  
 المحبة والتبني ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للذلة لانه على ترتيب العلة  
 الظاهرة الذي هو المشبه به واما على نفس الكتاب واليه ما لصاحب

التلخيص وقوان شبه العداوة والخرق بعد الالتقاط والاحصاء بعد  
 بعلة الغائبة كالمحبة والتبني ويحذف ذلك في الترتيب على الالتقاط والاحصاء  
 بعد فاستعمل في اللام تشبه لا تشبهها له بالذات الذي ليعمل القائل  
 لاجله فلا تحقق الاستعارة التبعية لان متعلق معنى اللام هو العلية  
 والغرضية وترتبها لا نفس الذات والاعنى والغرض الذي وقع التشبيه به بل هو  
 من قبيل الاستعارة بالكناية حيث ذكر المشبه اعنى العداوة والخرق وارتد  
 المشبه به اعنى العلة الغائبة اذ لا يفرق بين لعم التلخيص **قوله** فقطظ  
 محاربي فيه وهو استعارة الحروف لمتعلقات معانيها وحرمان التكم والتلخيص  
 فيها ان ربما المستعملة في التكثير حيث ان بعد استعارة تمكينة كونه فصح  
 موضوعه لصدقه الذي هو التلخيص وحينئذ ان كان رجاء حرقاً كما هو رأي  
 سيوريه فالاستعارة بتبعية لجرورها ولا في متعلق معناه وتتبعيته في  
 رب وان اسما كما هو منه هب الاختصاص فاصليه كونه موضوعه لصدقه  
 الذي هو التلخيص وحيداً فيما هو من قبيل الاستعارة قال المصنف في سفر  
 البحر الاظهر عند ما ذهب اليه الاخضر من كون ربا ساجداً لغيره  
 حرق الجرح عند وهو التقدير وكونه في مقابلة كمر **قوله** واعلم شيعر  
 الى ضبط قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وفيما يتعلق بها من الصفا  
 بان منه ارها على تشبيه الافعال وما يتعلق بها الى الفاعل والى المعنونه  
 الاول والى الثاني لرواي المحرور واذا قال مدبرها على كذا معني ان  
 هذا هو افضل والعمر لانه قد يكون عقلية كما في قوله قلت زيدا  
 اذ امرته ضرباً يد او احياه الله اذا بجاه من عده ومهلك **قوله**  
 كقول ابن المعتز هو عبيد الله المعتز من المتوكلين المعتصم من الرشيد  
 ليعلم له بعد خلق المعتز بالله ولقب بالمرتضى واضطرب امره ولم  
 تكن خلافته الا ساعات من النهار واما اليوم المعتز فكان الثالث عشر  
 من الخلفاء وفي الخلافة اربع سنين فاقترع القتل على الخلفاء فربما الا  
 استعارة للذلة وكذا ارتقاء الاحياء على السماح قرينه استعارته  
 للاظهار وصدور البيت جمع الحق لنا في امان **قوله** واطلاق المعنونه  
 الاول على ما لا نافي له لتسامح ظاهر **قوله** كقولنا لاجر هو كعب  
 ابن ربيعة صبحنا مستعارة لوضعنا مكان الصبح وهو السرب  
 بالعداة بقرينه ايقاعه على المعنونه الثاني الذي هو موصفات ابي



بشيء مما هو مودعة موضحة والخارجية القبالة والجماعات من الخرج  
وتمامه. انما ذوي اذوتها ذوقها. انما اهلكت من البوار وهو  
الهلاك والافوكة الاصل وصمد ووهال لمهمات وارومتها  
الخارجية **قوله** وقول الاخر هو المقامي تفردهم لمهمات تفرد  
ما كان خاط عليهم كل زراد. فابحاج العري على المفعول الثاني وهو  
اللمذمات قرينه استعارته للاتصال بهم والاعمال فيه والذم  
من الاستعارة القاطم فالمراد باللمذمات الطغيات المسوطة الى اللزوم  
او الاستعارة نفسها والبالغة **قوله** او الى الجرح والى الثاني  
الجرح والحسن المقابلة بينه وبين الثاني المنصوب فستد البشرا في  
العداب قرينه استعارته للانداد وتتركب منه الضاد منزلة التاسب  
قصد الى التمسك **قوله** او الى الجمع يعني الفاعل والمفعول الاول والمفعول  
الثاني المنصوب والجرح وان استاد القرى الذي هو ترتيب الصياغة  
وتدبر امرها الى الرياح قرينه استعارته للاتصال وكذا بقائه على الراس  
والايقاظ فان ايقاظا ثانيا مفعول بقوى واما الجرح واعني في الاخطا  
مقتلق تسري وحققت السير بالليل فاستاد الى النوم وكذا بقلقه  
بالاجحان قرينه استعارته لجرح الظهور والحصول فظن ان ليس المراد ان  
الجمع يكون قرينه في استعارة فعل واحد كما هو الظاهر من العيان وقيل  
المراد بالجمع الاكبر وهو الفاعل والمفعول الاول والثاني المنصوب بحزن  
الارض المسهلة ومرهنة خال من الرياحل اسر فاعل من ارضها الروض صارت  
ذا زهر ولم يقرض لقرينه استعارة الحزن لانها غير منصوبة **قوله**  
في هذا الفصل اشارة الى بحث الاستعارة المنعوية **قوله** ولو انهم  
جعلوا اشارة الما انه يجوز ان يعني الاستعارة بالصفة بالكنية ويجعل  
الاستعارة كلما اصلية لتكون اقرب لما فيه من يقتل الاقارب وذلك  
بان يجعل ما جعل قرينه الاستعارة السعة استعارة ممكنة اصلية  
حلول استعارة بعبارة قرينه الاستعارة الممكنة ومن ذلك في الفاعل والمفعول  
الاول والثاني المنصوب على وجهين الى ان ياتي في الجرح ايضا بان جعل  
العداب الاكبر استعارة بالكنية من الثواب والعيم الدائم على طريق التمسك  
بقرينه نسبة النيسر اليه ولا يخفى ان هذا في الحرفا حتى يوصي بالسان ه  
اخرى ويأني في قوله تعالى ليكون ظمرد ولا يخرنا لا يجعل العبدان استعارة

بالكنية

بالكنية ومن العلة العائنه للاتقاط على ما هو طريقه من ذكر المشبه  
واراد المشبه به ادعا ويجعل نسبة الامر التخليل اليه قرينه وفي قوله  
وفي قوله تعالى لا يصلحكم في حذوع النخل ان تجعل الحذوع استعارة  
بالكنية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينه على ذلك ويجعل ارادة  
المقوى استعارة بالكنية عن الترخي ونسبة لعل اليه قرينه وقوله الودادة  
استعارة عن كثرة تمكنا وذكر رب قرينه وعلى هذا القياس ومن غير اضا  
صاحب الايضاح انه ان قدر الاستعارة التي جعلها بعبارة مثل نطقت  
في نطقت الحال وتعري في تعري الرياح وقيل في كل الحل من قبل الجنب  
لم تكن تخيلية لستعارة في غير موضع بانها مجاز مستعمل في غير الموضع  
له انها عيان عن ذكر المشبه به وازادة المشبه الالان المشبه فيمضي  
محض لا يحق له حشا ولا عقلا واذا لم تخيلية بل حقيقة لم وجود  
الاستعارة بالكنية ولا تخيل وهذا يدون التخيلية للمقطع والصريح  
بان الحال والرياح والتخل استعارة بالكنية ولا تخيل وهذا باطل بالاتفاق  
وان قد رها مجازا ولا شبهة في ان علاقته المستأجرة لما ذكر من انما  
عبارة عن ان توجد صورة وهيئة محضه نسبة بصورة محضه  
حشا وعقلا فيستعارها للفظ الدال على الصورة المحضة واذا  
كان استعارة كانت بعبارة صريحة انما الاستعارة في الفعل لا تكون  
الابتعية فتكون الاستعارة منقصة الى الاصلية والبتعية كما  
ذكر القوم ولا تكون البتعية مودعة الى المكنية والقول باننا نجعل  
نطقت مجازا عن دلت بعلاقة الملازمة لا المشابهة ولو سلم فليس  
بلازم في كل مجاز علاقته المشابهة ان يكون استعارة بل اذا كان  
قصد المبالغة في التشبيه كلام خال عن الحاصل وسواء قد حصفه  
او مجازا من سلا فاللزم وهو وجود الكنية بدون التخيلية اتفاق  
غير السكاكي فلا يضر لانه يصيد المبالغة على انه ذكر صاحب ه  
الكشاف ان النقص في ينقصون عهد الله مستعارة لا بطل العهد  
وفي العهد استعارة ممكنة ونسبه باليجل وان اردت اتفاق السكا  
ايضا فباطل قطعا لصريحه بان قرينه الاستعارة بالكنية قد يكون  
امرا محققا لا كالاتيات في البيت الرابع والخم في هزم الامر الحذ  
ويحذر ذلك وقد يكون وهيئة كطلقت في نطقت الحال فتكون المكنية

في



بدون التخييلية وكذا العكس كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولا  
 الحال الشبيهة بالمتكلم واما الحكم الشبيهة بالناقه فعنده لا لزوم  
 بين المكنية والتخييلية قطعا وما ذكر من ان المكنية لا تفك عن التخييلية  
 انما هو كلام السلف ويمكن ان يراد الاغراض بوجه لا يندفع بهذا الجواب  
 وهو ان المصنف صرح في اخر بحث الحجاز العقل عند ضبط ما اختار من  
 الحجاز العقل والاستعانة التبعية الى الاستعانة بالكافية بان نظفت  
 في نطق الحال امر وهي فكون استعانة في الفعل وهي تبعية لا محالة  
 وقد يجاب بان ليس معنى جعل الاستعانة التبعية من شمول الاستعانة  
 المكنية ان لا تكون استعانة تبعية اصلا بل ان يجعل تابعا من تواج الاستعانة  
 بالكافية وقد يندفع هذا ايضا لان جعل تابعا كما في الترشيع مثل ان ثبت  
 المنية اظفارها وتبان مستقلة كما في نطق الحال فان الاول اقرب  
 الى الضبط وهذا اخطا ظاهر لمن له نظر في الكتاب فان جعل ضم الاستعانة  
 التبعية من ضم الاستعانة بالكافية صرح في ان يجعل من افراد ذلك القسم  
 لا سيما على حد ذاته ولذا قال ولوانهم قبلوا الجملة او كذا وكذا وهل معنى  
 سوى ان يجعل ما كان استعانة قرينه وما كان قرينه استعانة فلو كانت  
 نطق وتقرى ويحذف ذلك استعانة كما كانت لم تكن من الفعل في شيء وايضا  
 حين جاز اول ضبط اسما للحجاز على رايه اسقط الاستعانة التبعية عن  
 درجة الاعتبار فانيق الاشكال عليه سوى انه جعل نطق في هذه  
 الضبط امرا وهما وهو قول بالاستعانة في الفعل واما جعل اظفاري  
 في قوله تعالى يا ارض بلعي ما اكل استعانة لغو الماء في الارض والماء  
 استعانة بالكافية للغذاء فيقول ان يكون على راي الاحكام وفي هذا  
 المقام زيادة كلام يطلب في شرح **الكلمة** التلخيص **قوله** ولا اراد على  
 الحكاية كناية شيئا لان التعريف الاول ليس بجامع لخروج الاستعانة  
 بالكافية للقطع بان المنية في اظفار المنية مستقلة في نفس الموضوع له  
 لا في غير وان خبره لا يرد على السلف لانا لا استعانة بالكافية عندهم  
 هو لفظ السبع المذكور بطريق الكافية دون الصريح لالفاظ المنية وانما  
 يرد هذا على المصنف حيث يصرح بان المنية في اظفار المنية والماء في بلعي  
 ما اكل واللمز مبات في لغتهم هذه مبات ويحذف ذلك استعانة بالكافية  
 وقد سبق الكلام فيه واجواب ان المراد بالمنية في اظفار المنية الموت

الذي

جعل من افراد السبع ادعاء ولا نسلم انه من افراد الموضوع له فان  
 اللفظ لم يوضع للشيء بل لما هو من افراد ذوات الحياة مكابر ومغا  
 فان يكون الموت نفس المعنى للعوي وفرد من افراد الموضوع له بالوضع  
 بالوضع الحقيقي لا ينافي كونه من افراد السبع ادعاء ونفس ما وضع له  
 لفظ السبع بالوضع الادعائي الثاني ويل يخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع  
 له لغة فيخرج لفظ المنية عن كونه مستقلا في الموضوع له بالتحقيق  
 واما الاغراض بان لا يكون ليس مانع لدخول بعض انواع الحجاز المرسل فان  
 لفظ اليد مثلا مستعمل في غير الموضوع له على وجه النقل عن الموضوع  
 لاجل الانابة اي جعله تابعا عن الموضوع له وقاعا مقامه فليس بشي  
 لان معنى الانابة جعله فردا من افراد الموضوع له بالانابة ويل وعلى قصد  
 المبالغة في التثنية ولا كنه لك شي من الحيازات المرسله والظاهر ان  
 مراد المصنف تلوا التعريف الاول من تعينه الوضع بالتحقيق والغير  
 بالسببية الى نوع الحقيقة وعن تعينه التعريف المانعة غرامة الموضوع  
 له احراز اعني الكافية وصدق التعريف الثاني على بعض اسام التثنية  
 مثل زيد اسد ولقيت بذا اسدا ولقيت منه اسدا ويحذف ذلك وعدم  
 صدق تعريف الاستعانة التخييلية بحيل التي ليسى للبالغة في  
 التثنية على ما لا يكون تابعة للاستعانة بالكافية كاللام اذ لم يرد  
 الملاويشي له ما وكقولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع الا لا مبالغة  
 وعدم الاستعانة بالاستعانة في غير الموضوع له على ما هو اى المصنف  
 من اعتبار الصورة الوهمية واما انه يشتمل الكافية وانه يجب كون  
 الاستعانة صفة المستعير وان المستحيل كاظفار المنية ولسان الحال  
 ليس في ليد و جعل التي التي ليس شي **قوله** القسم التابع  
 والثامن جميعهما لغو تشابهما ورجوعهما الى اصل واحد وفي لفظ التعريف  
 اشارة الى اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعانة حتى لا  
 تعد القرينة ترشيحا مع كونها من خواص المشبه به ولهذا جعل نحو عند  
 اسد خلوا عن التجريد والترشيح وكذا في الحمار اسد وذات اسد يرمي به  
 يتكلم وكان الحمار رواية وذات اسد شاورت بالسن العجوة وطورت باللالله  
 ليكون قرينه وذكر الصفات تجر يد او ترشحا وان جاز ان يعتبر القرينة طاله  
 لا مقابلة فيهم ساورت بالسين المهلة وجاورت بايجم شاك السلاج



من شاك الرجل يشاك يشاك اذا ظهرت شوكة وهي شدة الباس وحده السلا  
والاحضل شاكك وقد قلب فيقال هوشاك السلاح كالتاضي وفيه مخني  
فيقال هوشاك السلاح بضم الكاف ثقيل العصب اي مصقول السيف  
القاطع ما اكثر علومه ان جعل صفة فعل بقوله وان جعل تعريج كلام  
فلا كلام ساورت بالسين المهملة والثمة الطهر بالبكر البدة للكرزية الاسد  
بالضم وهي كاهله والشعر المتراكب بين كفتيه وفي المثل اشنع من لبنة الاسد  
والبراق من السباع والطير غيرة الانامل والمخلب طغرا البرق والريش  
صوت الاسد في صدره وزجر الوادي امتدحدا وارفع يلاطم الامواج  
يضرب بعضها بعضا من الماء قل ويضرب اي غارة الارض فاض الماء فيضها  
كثير حتى سال وقوله اذا عقت الاستقار بذلك اي بصفات لوتقرب كلام  
ملايم ولا اري حاجة الى جميع الصفات ولذا قال بل الوصف المعنى لا الاوصاف  
المعنوية والتدكير باعتبار كونه اشار الى اصلا امرين للتدكير الوصف المعنوي  
لا الاوصاف المعنوية كانه كان اي سوا كان صفة محورية واحالا وفعلا  
مسند اليه او موصفا او غير ذلك كما نثبت في انشيت الميزة اظفار هسا  
وتقرب الكلام مثل قوله تعالى فما رجب بخانه ثم رشح الاستعانة الاشتر او  
لا استدال في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الصلوات بالهذي ومما يجب  
التنبية له ان الترشيع سوا كان صفة او وقع كلام فهو على حقيقته لا يتناهى  
على النسبة به حتى كان المستعار للشجاع اسد مضمونا الى البراق وللعلم  
تحررا اخر يلاطم الامواج ولا استدال اشترى تنفع عليه الزخ والنجاة او  
عدمها فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولا يلزم ان يكون لشت استعاره  
تبعيه على ما هو وهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله  
انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوقوف  
بالعهد او هو ترشيح لاستعارة العهد بما يناسبه ويصلحها الاصاح  
هنا اعتراض حاصله المطالبة بالفرق بين التخييل والتشبيه حيث اعتمد  
المصنف في التخييل اختراع صورة وهمة يعتبر تشبها بالصورة الحقيقية  
ويكون اطلاق اللفظ عليه استعارة ترضية تخيلية ولم يعتبر ذلك في الترشيع  
مع ان في كل منهما ابيات بعض ما يخص التشبيه به للتشبيه فما انت التشبيه التي  
هي التشبيه ما يخص السبع الذي هو التشبيه به من الاظفار لذلك ثبت كذا  
الصلالة على الطهي الذي هو التشبيه ما يخص التشبيه به الذي هو الاظفار الحقيقي

من

من الزخ والنجاة فكما اعتبر هذا لك صورة وهمة تشبها بالاظفار  
فلم يترسب منها ايضا معنى وهي تشبيه بالنجاة واخر تشبيه بالزخ يكون  
استعارة النجاة والزخ فيهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا ان  
التشبيه عن الذي يشبه له ما يخص التشبيه به كالمشبه مثلا في التخييل بل فقط  
الموضوع له كلفظ المشبه وفي الترشيع تغير لفظ كلفظ الاستعارة المعترضة  
عن الاختيار والاستدلال الذي هو التشبيه مع ان لفظ الاستعارة ليس هو  
له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب المعنى التوضيحي في التخييل وعندها عباد  
في الترشيع والجواب ما اشترنا اليه من ان الامر الذي يخص التشبيه به  
لما قرئ في التخييل بالتشبيه كالمشبه مثلا جعلنا عبارة عن امر متوهم يكون  
اياته التشبيه وفي الترشيع لما قرئ بلفظ التشبيه به لم يمتح الى ذلك لانه  
جعل التشبيه به هو هذا المعنى بجوازه ولو ارفعه حتى انما تشبه به في قولك  
في الحمام اسد يفرق اقراء هو الاسد الموصوف بالاضراس الحقيقي ولم  
يلزم كون الترشيع اخلا في الاستعارة غير زائد عليها الفرق الظاهر من  
المعقبة والمجمع والتشبيه ان يكون قولهم من الترشيع على تشبيه وصير  
النفس عن توهمة اشار الى هذا المعنى **قوله** ان يعني مقارن المفعول  
ويشاك نصب على المصدر **قوله** ولصعد حتى تطن بالام الابتداء  
التأخلة على الماضي ويروي تطن بلفظ المصارع استعارة الصعود والعلو  
القدرة والارتفاع في مدارج الكمال ثم بنى عليه على طريق الترشيع ما بنى  
على الصعود الى المكان العالي كالسما فخص هذا اللفظ بالجمول لانه الذي  
يخفى عليه انه لا حاجة له في السما لانه سيجاه وتعالى قد اغناه عما  
سواه ولبت شعري ما ذا يفعل المصنف بالاستعارة التشبيهية في يصعد  
وفي كل استعارة تشبيهية تكون في نفسها عقلية وكيف يجعلها قريبة على  
استعارة مكينة **قوله** بنو نوح تحت جماعة من الاشراف كانوا بعد  
ظهر شعور حسن ومهارة في العلوم علا نصب على المصدر من اعلم او على  
التمثيل ليرى انهم بالحساب اي بحساب الهدى سه وطوبى الرصد وما  
لشغل به المستوحون من اعمال النوح والتراب بل جاهم عبثا هذه  
السما وما فيها من الكيات والكيفيات والاضاع والحركات واعدا  
الافلاك والنجوم وحوادثها بجوانب على التماس وعلى الحال بتقدير  
الفضل والباقي يترق اي يصعد متعلق بالسماوات والمكررات الصعرات



التي لا يقتصر لاحدا ان يحصلها اخر فضلا ان يجاوزها وقوله مبلغ اي  
 السما موضع بلوغ وتامت الصفة في سلبها باعتبار المعنى وهو جرم كان  
 واللام للتأكيد وبالجملة الاسماء اشارة المكنونات **قوله** لا غنى عنكم  
 دعاء اي لا تفقدكم ولا ارايت من يقوم مقامكم بعدكم كروا تحل اي كذا  
 واخطا وكلمة ما فيها من سوا هو واسم ضمير يعود الى عالم والمحل ليس  
 عليهم ضمير يعود الى عالم والمعنى ليس على بطريق القياس والحساب بل بالبرقي  
 والعلو في السما والمشااهدة لحوال الحزم والافلاك نسبت اخلا  
 محمد كروا وسر فكم اياكم في السما فلهذا يعلمون ما هو مجهول لغيركم اذ  
 ليس القياس والظن كالمشاهدة ولا الجز كالمعاينة وقوله شانهن  
 استئناف لبيان كيفية ترقم مستدرجين من الادنى الى الاعلى ومتخصصين  
 احوال كل كوكب الاعلى فالاعلى منه ان الى اعلى الستة آسمان الذي  
 هو محل اذ ليس لهم النجوم كثيرة تغلق عما سواها من الكواكب اعني الثوابت  
 والفا في فضل عطف على رقي لان الترتيب حصل في ابتداء الامر بكونه  
 بعد الغلو **قوله** ويلزم مضروب معطوف على بني من الزمته الشيء  
 اي حتى لا يتاخر ان يلزم المستعار له اي جعل الارض ما يلزم المستعار  
 منه من النجوم وغير النجوم من الامور التي لا تليق بالاستعاره فلو لا  
 صرف النفس عن التشبيه وجعل المستعار له نفس المستعار منه لم  
 يصح ذلك بقوله كما لا يليق بيان لغير النجوم والنجوم وغير النجوم جميعا  
 وجعله صلة النفي غلط فالنفي في البيت الاول وغير النجوم في البيت  
 الباقي ففي الاول النفي من النجوم وفي الثاني عدم الزوال عن الظلم  
 وانما ذلك في شمس السما لا في الحبيب الشبه بها وفي الثالث عدم  
 المنع من كون واعاء ذلك للنداء الحقيقي واحدا التشبيه به فكثيرا ما يمتنع  
 نحو الحبيب الاحبه فقوله او ما ترى اي اسكر ما ذكرنا ولا تتركه هو الا  
 الشعر اكنف تركوا التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا حديث كون  
 الشمس والقمر للجنوب على طريق العارضة دون الحقيقة وقوله كيف  
 نند فاننا في معقول برقي وقبلا فعلوا من جهة المعنى متعلق بنسبوا  
 فلا بد من تاويل وقوله ولا طيف خيال عطف على الضمير المنصوب  
 اي ما راوا الاستعانة ولا طيف خيال من الاستعانة بل عاروا  
 كون المستعار له حقيقة المستعار منه **قوله** واذا كانوا زياده

تاكيد

تأكيد وقدر وما سبق وازالة استبعاد البناء على المستعار منه وصحروا  
 ليس هو لابل هو وتغيرهم من البقا وازالة استبعاد البناء على المستعار منه وصحروا  
 به تطورا الى اصل الغرض من التشبيه وان كان الاخرى بعكس نظر الى وجه  
 التشبيه والقوله بان المراد بالاصل التشبيه وبالفرع الاستعانة ظاهر  
 الصفاء اذ لا معنى لقولنا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا ينافي  
 الاثبات على الاستعانة بل على انكارها وسياقها والذهاب الى ان ليس  
 ههنا الا التشبيه به ويقولوا عطف على لاسوا اي ليسو غون ان يقولوا  
 وانما في فصح جواب اذا كانوا وهم مبتدأ خبر اقرب والى سقوط  
 معطوف به والمعنى انه لا خلاف في الاول هو البناء على الاصل دون الفرع  
 فاذا كانوا مع الاعتراف بالاصل كما في التشبيه يجوزون ان لا يقولوا  
 على الفرع اذ لا اصل حينئذ ومبنى الكلام على ان مثل هي الشمس وانا تمس  
 من باب التشبيه بالاستعانة وهذا يشكل بقوله طلع الدر للقطع  
 بانه استعانة لا يقال هو ذلك كان استعانة لكن قوله يا سيد في  
 وقال لي لاجب تغير رجلي اعتراف بالتشبيه اعني الاسماء التشبيه  
 باليدس لاننا نقول **قوله** فان التشبيه ليصح قوله مع التشبيه والاعتراف  
 بالاصل ولا يحصى سوي ان يقال انه مقدر كانه كان لاجب تغير  
 رجلي فان به رورسرا ان يطلم ليل كما مر في قوله تعالى فان نورا الانام  
**قوله** ان صادفها اي الاستعانة تلك الشروط حسنة الاستعانة  
 وان لم يصادفها عريت عن الحسن وربما اكتب استعانة بسبب فوائدها  
 قبحا وحسن رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعانة الصريح والمكنه  
 دون التخييل لافها وان كان عند المصنف هي منه على التشبيه  
 كالنصر حبه والمكنه لكنها في غالب الاستعمال لا حضا لا تابقه للمكنه  
 مبيها على حال التشبيه فيها اعني اخراج الصور الوهنية على التشبيه  
 المعترف في الوجه المكنه من غيوان بلغت الى حسن تشبيهها واعتبارها  
 في نفسه كما سنده وقوله وان لا قسمها عطف على رعايته وظهور المعاني  
 للخطاب والمفعول للاستعانة ورأيه فان مفعول ثم ولد لكاي ولان  
 من الشروط عدم اشمار راحة التشبيه نوصي غرض الاستعانة بالصريح اي  
 صريح الصريح باسم التشبيه كما يقال الاستعانة بالكابة ان يكون التشبيه  
 اي الملاحظة او وجه التشبيه واصحاب نفسه ومعروفا فيما بين الناس وانما



خصل الاستعارة الضمنية لان في المكنية مقترحا باسم المشبه فلا يصير  
 بجها وجه المشبه تسمية والعارف والتمية مصدر غميت معنى البيت اخيه  
 وهو المعنى والالفاظ مصدر والغرض كلامه اذا عجم مراده منه المقول والجمع القاد  
 مثل طب وارتطاب ففي التسمية اضافة الى المعنى وفي الالفاظ الى الكلام وقوله  
 والاي وان لم يكن السند طبيا او معروفا فخرجت الاستعارة الى التسمية ان رو  
 عدم انما راجحة التسمية وعربت عن الحسن ان لم يرع بان يتم راجحة التسمية  
 وانما اعتد انما راجحة لانه لو زيد على ذلك بان يعلق المشبه به بالمشبه  
 كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخط الاسود من الخط الاسود من الخمر او يذكر  
 حاسر بالبيان كما في الخط الاسود فان ما في الالفاظ بالخر من غير بيان الاسود  
 لسواد اخر لليل او ان يذكر وجه المشبه كما في قول **المعري** ولاخت  
 من بروج البدر ربحا ابه وذلها نرجها اكسان اي من صور مثل بروج  
 البدر في البعد عن اعين الناس لظهورها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة  
 بالكلية ودخلت في باب التسمية **قوله** كما اذا قلت اورد المثلان  
 من الاستعارة التمثيلية وكان الاول مكرمال من العزوة كما اذا قيل  
 في الحمام سد واريد انسان اخر وقوله كرايت غموة الانسان الى قول  
 الشاعر **وان من ادبت في الصبي** كالعود يستقي الماني عرسه  
 ورايت ابلا لاساقه الى قوله صلى الله عليه وسلم الناس كالبلاب ما به لاحد فيها  
 راحلة اي الحمار فيهم قليل والمراد ما اذا قلت ذلك مع قوله مثل الحمار  
 والافلاك كون الاحصية وفي العاين محدود الناس كالبلاب لانه ليست  
 فيها راحلة الغم الذي يرحله الرجل حلا كان او ناقة يريد ان يرضى المتج  
 في عن وجوده كالنجية التي لا يوجد في كثير من الابل والكاف معقول ثاني  
 ليحدون وليست مع الاسر والخر في موضع الحال ومن جملة مستأنفة  
**قوله** ثم اذا انضم اليها اي الى التمثيلية المشاكلة وهي ان يذكر الشيء  
 بلفظ عن لوقوعه في محنته كما في قول **الشاعر**  
**قالوا افرح شاكجك طينه** قلت اظفر الى جبة وقيصا **ويان**  
 الاستعارة التمثيلية السابقة المكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تعالى  
 يد الله فوق ايدهم ان اسم الله استعارة بالكتابة تسميتها له بمبايع  
 من الناس الذين يابعون بالايدي والايدي استعارة تخيلية للصورة  
 الوهمية التسمية باليد وذكر اليد في قوله تعالى يكونها مع ذلك ذكرها في

الناس مشاكلة وما يقال من امتناع جريان الاستعارة في اسم الله فانما هو  
 في الاستعارة التصريحية لان يطلق الاسم على غير تشبهاته واحا في المكنية  
 بان لا يطلق الاسم الاعلى لكن على قصده كونه كالمبايع فلا امتناع وقول المص  
 كما في قوله تعالى يد الله فوق ايدهم من غير تعرض لقوله ان الذين يابعونك  
 انما يابعون الله يدك على ما ذكرنا ومن يخفف الكلام ما يقال انه يلزم من  
 المشاكلة اي اذ واج اللفظ في يابعونك انما يابعون الله ان يكون هو  
 سيجله مبايعا واذا لبد للمبايع من يده فيبوه له سيجله نبي كاليد وهو لقد  
 يطلق عليه لفظ اليد وهذه الاستعارة منضفة الى المشاكلة في المشاكلة  
 الى الاستعارة لان الانضمام يكون من الجانبين او يقال ان المباشرة المسو  
 الى الله تعالى استعارة تخيلية ما بعد تزيلا له تعالى من قوله رسول الله  
 انبت له يد على سبل التمثيل زينا فقليل الله وقد انضم اليها المشاكلة  
**قوله** ولذلك افي ولان التمثيلية لا تحسن الحسن البليغ حال كونه غير تامة  
 للمكنية استجنت الاستعارة التمثيلية في قولنا في عما رحبت بن اوس  
 الطائي **لا تسقي ماء الملام ناضيا** صبت قد استعذت ما بكاني  
 فانما الملام استعارة تخيلية حيث ارد به شيء مكره يشبه الملام المر  
 وقد انضمت اليها المشاكلة والازد واج بما اليك لكن ليس الملام يشبه  
 سباله ما يتخيل له صورة وهيئة كالماء فان قيل قلة الحسن البليغ لا  
 توجب عدم الاستحسان فضلا عن الاستحسان قلنا لو ورد ان مجرد ذلك  
 اوجب الاستحسان لان ما الملام لم يقع من ذلك العكس الذي ربما يستحسن  
 اذا وقع الاستحسان عليه كساك الحال التسمية باننا طع واظفار المينة  
 الشبهة بالسبع وبالمجالة لا يظهر الملام لشيء بني له ما يع مستكن والعلم  
 او كحوض ذي ماء آسن او كظرف فيه شراب مكره ليتخيل له صورة وهيئة  
 يستعارها لما وترشح بذكر السقي وهنا خلاف خض جراح الدل فان الطاء  
 اذا وهر او تعب بسط جناحه وحضنه والقي نفسه على الارض كذلك الا  
 اذا خضع واستكان طاطاراه وخض من يده فحسن من اللاتيات  
 الجناح للدل **قوله** وكان التسمية اشارة الى انفسا وطلق الاستعارة  
 باعتبار حسية المستعار له والمستعار منه والجامع وعقليتها كانت الاقسام  
 في التسمية ستة واهل منها ما يكون نظرفان حيس والجامع مختلفا بعضه  
 حتى وبعضه عقلي كتمثيل الانسان بالنفس في حسن الطلعة وبها هذه الشا



لندوة وفوقه في الاستعجال وفقد مظهر في الاعتبار في حق الاستعانة **قوله**  
 فمن النوع الاول يعني استعانة محسوس بحسوس بوجه حتى قوله تعالى واستقل  
 الاراس شيئا فانما استعانة النار للشيب بطريق الكناية حيث ابتدئ الاستعانة  
 الذي هو من خواص النار فهي استعانة ممكنة خالية عن التحيلية لان الاستعانة  
 مستقار لا تتشاور الشيب وضوءه في شعر الاراس بسرعة وهو امر محقق محسوس  
 وان انضم اليه بعد ذلك فله فمفعول وكيف مما كانت تكون استعانة نصيب  
 تحقيقه وقت قرينه للاستعانة بالكناية اعني ذكر السبب المشبه ليتواطأ  
 في الادانة والبيان والارادة النار لا يقال الاستعانة لانه لا يستدل بالاراس  
 فينبغي ان يكون هو المستعار له لا نقول **قوله** ان التميز فاعلم المعنى  
 وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستعانة التصريحية من هذا النوع  
 قوله تعالى فارجع لمجدد احب استعانة ولما بقى المعنى الذي  
 خلقه الله تعالى من حلي القبط بجامع الشكل **قوله** ومن الثاني اى استعانة  
 محسوس بحسوس بوجه عقل قوله تعالى وارسلنا عليهم الريح العقيم شدة  
 الريح التي لم تصف فابعد من انما مطر والقاح شجر بالرجل الذي لا يولد له  
 ثم ذكر المشبه واراها المشبه بهادعا فنكون استعانة بالكناية والجامع عديم  
 ظهور النتيجة والاثار وهو عقلي والقرينه وهو اثبات العقم وشبه ان يكون  
 استعانة بتحقيقه لا تحيلية لكن لا يكون عمدا في فيه لان المستعار منه ما في  
 المرأة من الصفة التي تمنع الحمل والاستعانة ما في الريح من الصفة التي تمنع  
 انشا مطر والقاح شجر وهما عقليان **قوله** وكذلك اى مثل قوله تعالى  
 اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم قوله تعالى واية لهم الليل ليلهم من النهار  
 في كونه من قبل استعانة محسوس بحسوس بوجه عقل وتعرف انه شبه ظهور  
 النهار من ظلمة الليل بظهور الصلوح كالشاة متلا من جلده عجم ترتب  
 على امر وحصوله عقيقه ثم لفظ لفظ الصلوح على المشبه كما هو طريق الاستعانة  
 السببية التصريحية وما يتوهم من انه استعانة بالكناية بناء على ان المذكور ظهور  
 النهار وهو مشبه والمذكور ظهور الصلوح وهو مشبه به فقاده ظاهرا  
 لان مدلول الصلوح ظهور الصلوح لا ظهور النهار ثم لو قيل شبه النهار بالمتن  
 عن الليل بالاشاة الصلوح عن الجلد ثم ذكر المشبه واراها المشبه به اذ عاين  
 شبه الصلوح كات استعانة بالكناية والصلوح استعانة تحيلية واراها المشبه به  
 معني وهي للنهار شبه الصلوح الشاة وتحقيقه ان اريد به مجرد الاظهار والارجاع

لكن

لكن ليس هذا من فقر المصنف في شيء واعتبر من يانه لو اريد ظهور النهار كان  
 المناسب فاذا هم مبصرون دون مظلون لان الواقع عقيبت ظهور النهار  
 هو الا بصار دون الاظلام فالوجه ما ذكره القوم انه استعانة بصلح جلد  
 الشاة اى كسطه لادالة البصيرة وكشفه من مكان الليل وملقى ظله وتحقق  
 ان الظلمة هي الاضلال والنور داخل عليها طارسترها بصوده واذا غربت  
 الشمس صلح النهار من الليل اى كسط كما كشف عن الشيء الطاري عليه  
 الساتر له فحصل ظهور الظلمة اورد والله كما في **قوله** الحماشي  
**قوله** ذلك عاريلين ربيعة ظاهر اى زائل فيكون المراد في معنى التحيلة يكون  
 عيانا عن انقضاء النهار بعد ذهاب ظنوا النهار كظهور الصلوح بعد صلح  
 اهابه عنه **قوله** يا نه من باب الفل اى ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار و  
 المرام بظهور النهار بغيره وانكشافه وابتداء الليل والدخول في الظلام  
 والارجاع ان مراده انقضاء الليل وابتداء النهار على ما هو ظاهر العبارة  
 وقد اقبل في ذلك اثر الشيخ عبد القاهر اخذ من قوله سلحت الشاة من  
 الاهاب اى اخرجته من سلحت الاهاب عن الشاة بمعنى نزعه على ما  
 ذهب اليه غيره وصحها لانها موضوعها بعد في العادة قريبا غير مترا  
 وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الرمان والعدس  
 في مثله يقتضي عنه مراعاة المهمة وقد يكون بالعكس كما في هذه الالية  
 فان زمان النهار وان توسط بين ارجاع النهار من الليل وبين دخول الظلام  
 لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل  
 الا في اضواء ذلك الزمان بعد الزمان قريبا وجعل الليل كما نه فياجهم  
 عقيبت ارجاع النهار من الليل بالامثلة وسما ترجع هذا بان اذا المصاحف  
 انما تحسن على هذا التقدير كما يقال اخرج النهار من الليل فعاياه ودخول  
 الليل بخلاف ترجع ضوء الشمس من الهو فعاياه الظلام فانه بمنزلة قوله  
 كسوت الكوز فعاياه الا يكسار وبان الشيء يكون انما يكون اياه اذا اشتمل  
 على نوع استغراب يقتضي الى زيادة اقدار وذلك في معالجة الظلام  
 بعد ظهور النهار لا بعد انقضا به وبان ظهور النهار المضى نسب بظهور  
 الصلوح الابيض من الجلد الساتر الذي ربما يكون اسود مظلما من ظهور الليل  
 وبان التحقيق وان كان يقتضي طريانه الضوء على الظلام بمنزلة الساتر  
 لكن المتعارف المتعارف انهم العامة عكس ذلك حتى كانوا يعتقدون ويعتقدون



من جملة الضروريات ان الظلام هو الذي يطرأ على الضوء فيستريح بمجئله  
ليبرز له وينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا فقولنا المستعار له ظهور  
كان الانسب اظهار النهار واظهار المسلوخ وقوله والجامع ما يعقل من ترتب  
احدهما على الاخر قد ينقهران الضمير عايد الى الطرفين وليس مستقيم بل الى  
الامر من المذكورين في جانب المستعار له وهما ظهور النهار وظلمة الليل او في  
جانب المستعار منه وهما ظهور المسلوخ وكشط الجلد فالعنى ترتب احدهما  
الى الآخر كما ظهر النهار والمسلوخ وظلمة الليل والجلد **قوله** وكذلك  
من النوع الثاني قوله فجعلناهما اي الارض والخزفة المزينة المذكورة في قوله  
تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها والريث حصيدا اي محصورة من حصيد  
الزروع قطعه كان لم ترقن بالامساك كان لم ترقن بالزمانا المقدم القرب يمت  
الارض المزخرفة المزينة بالنبات الغض الطوي الذي يحد وتسا هل ثم اوردت  
الارض بالذكر واربعة النبات الغض اذما بقرينه نسبة الحصاد الذي هو من خواص  
النبات اليه فتكونا استعانة ممكنة والحصد تخيلية بتعبه **قوله** وكذلك  
قوله تعالى فجعلناهم خبيدا خايمين اي جعلنا اهل حضرة افرقة بالتمجين  
قتلوا بنيتهم فسلط الله تعالى عليهم بخت نصير حتى قتلهم جميعا غير ان النبات المحصو  
والنا والخامة في الهلاك فمننا استعارتنا بالكناية بلفظ واحد هو ضمير جعلنا  
حيث شبه بالنبات وبالنار واقرنا الذكر اذ به المشبه بهما اعني النبات والنار  
اذما بقرينه انا السبب اليه الحصاد الذي هو من خواص النبات والجمود الذي  
من خواص النار واقتصر المصنف على بيان الجمود لسبق بيان الحصاد في الآية  
المقدمة فان قلت الظاهر ان هذا من باب التشبيه مثل همر اسود وهمر  
صم بكونهم دون الاستعانة قلت جمع الخامين مع العقلا ياتي التشبيه  
او ليس لنا مقرر خامدون يعتبر تشبيه اهل القرية بهم اذ الجمود من خواص النار  
بخلاف الصم فانه يحفل بمزله همر كقوم صم وكذا يعتبر حصيد بمعنى محصودين  
على استواء المفرد واجمع من فعل بمعنى مفعول ليلام خامدين بغير تشبيه  
هلاكنه القوم يقطع النبات وهو النار فيكون هنا استعانة نصير بجمعه بتعبه  
في الموضوعين **قوله** ومن الثالث قوله تعالى قالوا يا ولينا من قضاء من قريتنا  
قالوا قد استعازنا الموت بجامع عدم ظهور الافعال والكل عقلي والقرينة كوننا الكلا  
كلاما ملوقا لا البعث على ما قيل لانه لا يخص الموت يقال بعثه من نومه اي ايقظه  
وبعث الملوق اي حشرهم وقد يعز من على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في

الموت أقوى منه في التوفيق فلا ولا في البعث الذي هو في التوفيق اظهر وشره  
واقوى حيث لا شبهة به وباجملة فالاستعانة نصير بجمعه اصلية ان جعل  
مصدرا معني الرقاد وتبعيته ان جعل اسما مكان **قوله** وقد مننا الى ما علموا  
اي اخذنا في جزا اعمالهم بعد الامهال والاستعانة نصير بجمعه بتعبه طرعا  
والجامع كلما عقليته فان قيل المجيء من قبل الحركة وهي حسيته قلنا المستعار  
منه ليس مجرد المجيء الذي هو الحركة بل كونه المسافر وبعد مدح ولحمه اقد  
بذهب اليه الان الاستعانة تخيلية لا قد و مر هناك ولا ما يشه القدر و مر بل  
مثلت حاله هو واعماله التي علموها في كرمه صلة رحم واعانة تملؤف  
وقوي صنيف ومن على اسير وغير ذلك من كادهم ومحاسنهم بحال قوم ظالموا  
سلطانهم واستصوا عليه فقدم اليه اسماهم وقصد فاصدها ومن قضا  
كل مرق **قوله** سنفرغ لكم بها الثقلان اي الارض والجن سيما بذلك  
لتقلها على الارض احيا وامواتا اول زمانه زابهم وقدرهم اولانهم متقللا  
بالثقلين شبه الشروع في الجزاء المحمود من غير شروع في فعل اخر تعالى انتما  
امر الله نيا ومشورون الخلق بالفراغ الذي هو الخلاص من المهمات ه  
المتنع في حق الله تعالى لانه لا يشغله شأن عن شأن فجعل فراغان واخذ  
فيه سفرغ استعانة بتعبه نصير بجمعه كانه قيل سجي بجودي لجاز انكروا لايتا  
به وفيه من التمدد ما لا يخفى فقوله الفراغ مبتدأ خبر وقع مستعار وهو  
وهو الخلاص اعتراف من بينهما والله لا يشغله اعتراض بعد اعتراض وعرض  
اعتراض في اعتراض وذلك اشار الى مصفون وحمد بيان الجاه اي كون الفا  
بصفة ان لا واحد الا في امر واحد هو الجامع بين الفراغ والاخذ في مجرد  
الجزا وهو امر عقلي **قوله** تكاد تميز من الغيظ صفة جهنم اي تقطع وتفرق  
غضا عليهم جعلنا لشدة اشتغالها بهم كالمغتاطة عليهم وكذا سمعوا لها  
لغيفا وزفير شبه صوت غلبا بها هم بصوت المغتاطة زفير وهو صوت  
يسمع من جوفه توهم لنا رحالة شبهة بالحالة التي يحدها الانسان من  
نفسه عند غلبان دم قلبه قصدا الى الانتقام فاستعوا لها لفظ لغيفا  
والغيتظ استعانة تخيلية وذلك مني على تشبيه النار بالانسان المقتاط  
في تشديده الاعلى الغيظ وقصد ايضا الى الضرر عليه وهي ممكنة **قوله**  
سكت عن موسى الغضب استعانة بتعبه مبني على تشبيه تكون الغضب عن  
قصده الانتقام ليكون اللسان على الحركة بالالكلام والجامع الامساك على



حالة مشتملة على نوع حركة الى تركه طامست على نوع سكوت على قوله والجامع  
هو ان الانسان الاخر نوع شاع حيث اعتبر من الجامع جاب المسقار له  
فقط والاستعانة بصره محقيقه **قوله** ومن الرابع اي استعانة  
محسوس العقول استعانة القذف وهو حسي اذ معناه الذي بالجسم الصلب  
لا يراى الحق على البط وهو عقل واستعانة الدمع وهو حسي اذ معناه كسر  
الراس وسجيه حيث يصل الى الدماغ ويشق عناق لاذهاب الباطل واعدا  
لما ان الدمع في الغالب يودي الى زهوى الروح في الاله استعارة  
تصريحان تصريحان ومعنى بل ضرب عنانك الهوى وتزبه لذاته  
من اللعب اي بل شائنا ان نغلب الحق الذي من جملة الجذب على الباطل الذي  
من عداد الهوى فيحقه وبغية فاذا هو زاهق اي هالك من الزهوق وهو هاب  
الروح وقوله تعالى مستهم الياس استعانة بعبه شبه اصابة الياس  
ووصولها اليهم بالمسار الذي هو وصول جسم الى جسم حيث لا يكون ستمها  
فاصل وغير من المسقار له بمقاساة الشدة اذ ابا حاصل وكذا صرحت  
تعليم الذلة عن حق احطت بهم احاطة الخمة او القبة عن ضربت عليه استعانة  
تبعته بصره وكذا زلزلوا الارواح انما ارادوا جاشد به ابا اصاهم من الشدة  
وكذا فاصدع بما توهموا بالامر او بما توهم به فاجبر به يقال صدع بالجمعة  
اذ تكلم بها او فاس الامر بان لا تخفى وافوق بين الحق والباطل وكذا واد  
رايت الذين يخوضون في آياتنا اي بالكذب والاستمراء فيها والظن فيها  
فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث عيسى وتذكر الصبر بالنظر الى معنى  
الايان وهو القوان واما في قوله تعالى الم تر انهم في كل واد يميحون  
فاستعانة الواد في اصلية واستعانة الحكمان بعبه وهو مصدر هاهنا  
على وجهه ذهب من العشق وغير ذلك ان اكثر كلام الشعراء صلات  
وخيالات لاصيغتها وجمالات لارحمن فيها مثل التشتيت باحرار  
ومعنى الاعراض وفتح الانسان والوعدا تكادب والافتخار الباطل  
ومعنى من لا يسمع بما لا يسمع واقتصر على الصريح يكون المستعار منه في  
الامثلة حسا والمستعار له عقلنا للعلم بان الجامع عنده كون الخلق في  
عقلنا لا يكون الاعقلنا وهذه الامثلة ان كانت اشارة الى المجموع فذكر هذا  
الكلام اعني كون المستعار منه حسا والمستعار له عقليا بالنسبة الى البعض  
تكون للتاكيد وان كانت اشارة الى استعانة محسوس الخوص والوادي واليها

تكرار ولم تعرض في شيء من الامثلة **قوله** ومن الخامس اي استعانة المحسوس  
معقول استعانة الطغيان كثر الما واستعانة العتو كثر الريح وسدتها  
واستعانة الاجيال لظهور النبات والاشجار والثمار واستعانة الانوار  
ومعناه الاحياء ايضا لظهور النبات والاشجار والثمار واستعانة  
العتو فانها في الصفة واما جعل استعانة السند ورا الظفر وهي حتى للعتو  
للغفلة وهو عقل من استعانة المعقول المحسوس فهو ظاهر منه او من  
الاصحاب بقوله تعالى انا لما طغى الماء جعلنا لهما جبالا من احصا وجعلنا  
اي اياهم واتم في اصلهم في الجارية اي في سفينة نوح الجارية على وجه  
الماء واصل الطغيان والعتو في مجازة وفي القول واحد ومعنى صر صر  
الصوت كقول البرد ومعنى عابته شديدة العصف كما هنا عنت على خربها  
فلم يستطيقوا اصطنعها او على عاد فلم يستطيقوا ردها وقوله تعالى في  
اي المشاق ورا ظهور رهوي لمر راعوه ولم يلتفتوا اليه وهذا معنى التعرض  
للغفلة وهذا كما يقال في فتية حيلة صعب عينية والقاه بن عينة  
وقوله فاجيبنا به اي بذلك الما المبارك المثل من السما المنبت به الاشجار  
والثمار والاروع بلية حيث لا يصلح لآفها وتذكر الوصف يتناول الله  
او المكان فهو عطف على زلزال من السما قمارا اي كثير البركة والنعيم لكن  
يقسم بظهور النبات والاشجار والثمار يكون معنى ابتنا به جبال الى اخر  
فيتكرر اللم الا ان يقال ان اظفار النبات يكون بعد تحقيقه الذي هو  
معنى النبات **قوله** ولعل في في الحصى نظرا اما الجبال في كل ما هو من  
قبل الاستعانة الطبيعية واما تفصيل ذلك جعل المستعار له في نسخ  
منه النهار ظهور النهار من ظلمة الليل قول الشيخ عبد القاهر وعلل الخنا  
عنده انه لزالة صنو النهار من ظلام الليل ولا في قوله الم تر انهم في كل واد  
يهممون وقوله فينددون ورا ظهورهم بالتمثيل استنبه من ان يعثر بحار في  
مضاداته ولان الخلود في الحقيقة انعدام صنو النهار فلا يكون حسيا والقد  
محسوس فيكونه للمسا فرو من بعيد وهو حركة فيكون حسيا لا عقليا والقد  
تحريك وهو ليس بحسي والتلويح محسوس فيكون حسيا واطوار النبات عقل  
لا حسي واما الحصى هو النبات **قوله الفصل الرابع**  
فقد بقوله من يقول المجاز العبد العبد وطول الفصل كلامه صريح في  
ان الحكم هو الاعراب بنفسه وان معنى رجوعه الى حكم الكلمة هو ان يكون الخنا



هو ذلك الحكم الذي هو الرض في المثال الاول والنصب في المثال الثاني  
والحق في المثال الثالث وعلى هذا القياس يكون الرض في تسمي بالمعدي هـ  
والا ايمه اللامحى احصوا الوعى والنصب في قوله تعالى لان اخرتني الي  
اجل قريب فاصدق مجازا ولذا قاله في حكم الكلمة دون ان يقول للام وقد  
يجعل صفة الكلمة التي تضمن اعراضها كلفظ القربة وربك ومثله والتقدير يكون  
الكلمة منقولة عن حكمها اصل الى غير هذا السب كاقاله فيما سبق المجاز البصري  
الراجع الى معنى الكلمة ان يكون الكلمة كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرض  
مجاز المرفوع وكذا النصب والجزء بالجملة ما يكون لاجل حذف كلمة يسمى مجازا  
بالنقصان وما يكون لاجل اثنائها يسمى مجازا زائدا ومعنى الاستعارة الوعى  
هو ان يكون المعنى بعد اثبات الكلمة على لفظة المعنى بكذا اثنائها على لفظة بالكلمة  
فان معنى ليس كمثل شئ قبل زيادة الكاف نفي ان يماثل شئ وبعد ما نفي ان يماثل  
مماثل شئ بخلاف قولنا ليس زيد غبطلق فانه مضاه بعد اثبات الباهو معنا  
قبل اثنائها لكن معنى زيادة تأكيد وهي ليست محالفة بالكلمة وليس الاستعارة  
على الباء واصح لان التأكيد غرض صحيح لانه في افادته من لفظه لعل هو  
في النفي مثل ان زيدا قائم في الاثبات ثم على ظاهر عارضة الكتاب مناقشات  
مثل انه يصيد في على المجاز الرجوع الى معنى الكلمة اثنائها على عن حكمها اصلي  
هو الاستعمال في الموضوع له وعلى التوفيق في مثل سرت يوم الحجفة انها كلمة  
اكتسبت حركة الفتحة لاجل حذف كلمة لانه من معناها وهي كلمة في واظهار الاسا  
المجاز بالحد فوا لا اثبات مما يكون الاعراب بالحرف دون الحركة لكن المقصود  
واصح فقوله عند السلف لا بد ولا محالة حاله من المبدأ على هو او متعلق بما  
ينبغي الحكم بين المبتدأ والجزء من معنى الاثبات وقوله لاصل جازم ربك بطور  
استعارة المجاز على الله تعالى لانه حركة من مكان غايب الى مكان حاضر وقوله هـ  
الاصول فاسئل اهل الفرية لظهور انه ليس المسئول هو الارض والجند وان كان  
احتمل ان يخلق الله تعالى فيها القدرة والارادة التكلم وما يقال انه لا يجوز لان  
الفرية مجتمع الناس من قرأت الناقه جمعت بينها في ضربها غلط في المعنى لان  
مجتمع الناس عن الناس وفي الاستعارة لان الامر قريب بالامر قرأت والقرآن  
همزة وقال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحد فانه لا امر يرجع الى نحو من الحكم  
حتى لو كان كلاما رجلا من بقرية قد حوت وبادا هلهما فيقول لصاحبه واعظا  
و منعظا سل العقوبة من هلهما ما ذا اصنعوا كما يقال سل الارض من شئ لصا ربك

ومن اشجارك لم يكن من الحدوث في شئ لا لاصل ليس مثله شئ لظهور ان  
المرض نفي ان يماثل شئ وقد يقال انه يجوز ان يكون نفي للنفي شئ لانه  
فانك اذا نصبت ان يكون لمثل الله مثل الامر نفي مثله اذا لو كان له مثل لكان  
هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود او يكون التقدير نفي للمثل على طريق الكناية  
فصدا الى الباء لانه اذا نفي المثل عن مائله وعن على احض اوصافه كان نفيها  
عنده كان مثلك لا يحل فصدا الى نفي الجمل عن ذاته فلا فرق بين قولك  
ليس كما شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدة لها ولا يصيد في مثل هذا الكلام  
الى مثل له بل يستعمل في من له مثل ومن لا مثل له كما يقال يدها ميسوطان  
معنى انه جواد عن غير تصور يدي ولا يسطها وقوله حبسك ان تفعل كذا  
معنى حبسك من غير فرق فالبا زائد بحضه غير الامر الى الرض وكذا  
كفى نابه معنى كفى الله **قوله** ورأي في هذا النوع لا اري له ههنا رايا  
ينفرد به ولا عهد يكون على السلف لانه ان اراد التوابع في اطلاق  
اسم المجاز على هذا النوع فلا وجه له لانه شاع ذابح سوا كان المجاز  
او الاشتراك وان اراد انه ليس من اصنام المجاز المتبادل الحقيقة المفسدة  
بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف ايضا لم يجعلوا كذلك ولا يحلو  
الحديث شاملا له لان الاستعمال في غير الموضوع له معتبر في تعريفه عندهم ايضا  
على اختلاف عباراتهم كقولهم كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع طرغ  
لملاحظة من الشا والاول واحا تقسيم المجاز الى هذا النوع والى غير  
فكتسبه المجاز الى اللغوي والعقل معني ما يطلق عليه لفظ المجاز كما يقال  
المستثنى منه متصل ومنقطع وما نقل من تفسير هذا المجاز من النوع من  
المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه او ربا  
بغير المعنى والاعراب الى ما يحالقه بالكلمة فلا اري له وجه صحة اذ ليس ههنا  
استعمال في غير الموضوع له **قوله الفصل الخامس**  
في المجاز العقل هو الكلام الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر  
في اعتقاده من الحكم في ذلك الكلام لنوع تاويل فاده خلاف ما اعتد له  
بواسطة وضع واضع وقد بسط المصنف الكلام في هواله القبول غاية  
البسط ومعنى طرد الحد انه اذا وجد وجد الحد ود ومعنى بكسه انه اذا نفي  
النفي الحد ود فلو قاله خلاف ما عند العقل لصدق الحد على مثل قول  
الجاهل بنت الربيع العقل معتقدا ان المبتدأ هو الربيع كونه على خلاف



العقل في نفس الامر مع انه ليس بجازع عقل بل حقيقة فليكن الحد مطردا وما يقال  
من انه مجاز لعوي غلط ولا صدق الحد على مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الاد  
الجند لانه ليس خلافا ما ثبت عند العقل الجواز ان يكون الخليفة نفسه الكعبة  
وهزم الامر بنفسه الجند لانه ليس خلافا ما ثبت عند العقل مع انه مجاز عقلي  
فليكن الحد منعكسا واعتبر من صاحبه لا يصحح باننا لاسم بطلان طرده عاد ذكر  
خروجه بقوله لضرب ملتا ويل لظهور ان الجاهل عما يقول ذلك عن اعتقاد لا من  
ناول ولا بطلان عكس بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما نفس  
الامر معناه ما يقتضيه العقل ويرتبه ما لا يحصل عنه ويرسم فيه مطابقا  
كان (وعز مطابق) ومثل كسا الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل بهذا المعنى  
والجواب ان المهور الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنه وهو انما  
في نفس الامر لا مكان العقل لكونه لا يتبع ان يحصل عند العقل ان الخليفة  
نفسه كسا الكعبة فان يكون هذا خلافا ما عند العقل فيكون لقوله خلاف  
ما عند المنكسر فائدة ان خروج قولنا جاهل ان ثبت الراس العقل وهو قولنا لعل  
كسا الخليفة الكعبة والضرب من التاويل فائدة ان خروج قول الجاهل وهو قول  
الكاذب جازي ريد مع علمه بانه لا يجزى ولا يكون هذا من التكرار في شئ لسوء كل  
من القيدين بفائدة نكر لما ذكر فيه خلاف ما عند المنكسر ولا اسند اخرج  
قولا لجاهل اليه وان امكن اساده الى قيده التاويل المذكور اخره وان كان معني  
قوله يبطل طرده بما ذكر يخرج مثل قول الجاهل وينبغي قوله لضرب من التاويل  
مختصا باخراج قول الكاذب ولذلك لان المعبر خلاف ما عند المنكسر لا خلا  
ما عند العقل لم يحلوا اسناد اثاب او فني الى كسر العادة ومن العني على الجاز  
ما لم يحصل له علم ولا غلبة ظن بان قابله لم يقبله عن اعتقاد جيل جملو على  
انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقته الواقع فعوله وانما لم يحرم  
معطوف على تعلوا عطفا متوقفا على منفي ليعلم ان في نفسه اتفاقا الامر من العلم  
وغلبة الظن مثل لا يظن منهم انما او كقولنا بخلاف ما لو قد لا يظن ان  
عطفا متوقفا على نفي فانه لا ينفيد العوم ولا يستقيم المعنى ان على تقدير احد النفيين  
لا يحل على الجازم ان لا ينفى العلم وبحق الظن او العكس رافع كذا كلفه عوم النفي  
بخلاف ما لو نصب على انه معقول لم يوضع كذا فانه ينفيد نفي العوم وهذا قال  
الشيخ عبد القاهر لو رفعت كذا يكون مستبدا ولو اصبحت جزءا وكان المنفي عا  
واستقام عرض الشا في تنزيه نفسه من جملة الذنوب ولو نصبت كذا يكون

معقول لم يصنع وكان النفي تنزيا للعوم وهو لا ينافي اتيانه ببعض الذنوب  
ولا يتم غرضه وبما حقق هذا في شرح النصيب المقتنع الخصلة المجموعة  
من الشعر والقناع الشعر حو الي الراس وعن في عن قرع معني بعد كافي قوله  
نقال ليركن طبعا عن طبق اي بعد طبق وحقيقته متغيرا في قرع وبما عذر عنه  
جذب الليالي نصبها واختلافها وفي الاساس جذب الشعر مضت عامته وبطل  
او اسر عن حال بتقدير القول او كون الامر معني الجبر ويجوز ان يكون التقا قضا  
واستينا فالي اي ليطر ان شئت واسر عن انها الليالي فانه لا يتفاوت الخالصة  
بعد ذلك ولا ابالي لا محذور الانكشاف والظرف اعني حين متعلق بقول في  
الجح ومنه كونه بدل من قوله لقول اي الجح والضرب لم يجذب الليالي وقو  
بما استبعد متعلق باستدلالا وضرب العامل لاني الجح والمفعول لقوله من عن  
جذب الليالي والعاية الى الموصول محذوف هو المفعول الثاني اي استدلالا  
على كونه مجازا بالقول الذي جعله تابعا له وهو قوله اخاه اي ابا الجح او قر  
راسه قبل الله اي قوله الله وحكمه وادراك لي سقوك ايها الشمس اتق هو  
افق المغرب فارجمي الى افق المشرق واطلعي منه وقوله الشاهد لم يصفه  
لقوله في من قوله لراحمه اي يرا الى الرئيس الجح من ان ريد ويقصد حمل من عن  
جذب الليالي على ظاهره الذي هو كون الفاعل لتمر الشعر الراس هو جذب  
الليالي **قوله** ولا يلا متبع بكسه عطفا على لا يلا متبع طرده وهذا لسان  
الي اتفاقا بين الامتناع عن الفعل وضرب كونهما الظاهر اعني كسا الخليفة  
وهزم الامر بنفسه **قوله** واعاقلت لضرب من التاويل ليجزبه عن الكذب يعني الجح  
على خلاف اعتقاد الجمهور اما اشتراط مخالفة الواقع ايضا كما هو رأي الجاحظ  
او لا كما هو رأي النظار واما الكذب بمعنى مخالفة الواقع اذا واقعا اعتقاد  
المخبر ضد حرج بغير خلاف ما عند المنكسر فظهر انه يريد بالكذب ههنا ما يكون  
على خلاف اعتقاد الجمهور سواء خالف الواقع ام لا وذلك ان الكاذب لا يؤول  
في كلامه ولا يصب قريته على انه لا يريد خلاف الظاهر بل رك كل صعب  
وؤول لمر وجه واوالت وتاوت فقلت وتعلت من كذا ليجز الى كذا يؤول  
انتهى اليه والمالك المرجح وحقيقته التاويل ههنا مرجح بطلب ما يؤول اليه  
الكلام او الحكم من الحقيقة او بطلان الموضع الذي يؤول اليه من العقل  
في اي موضع يكون من المواضع التي تضمن لصفه اليها وعما ذكر ههنا من الاخبار  
بالتاويل عن الكذب بغير ما ذكر في بحث الاستعانة من انه الاختصاص للتاويل



مبارقتها الذعوى الباطلة بالتأويل والكذب بنصب القرينة **قوله** وأما قلت  
 إفاضة الخلاف لعنف ادعائي العقل كابت مثلا موضوع حسب اللغة  
 معرونا بشرط الاستعمال في القادر المختار أو وضع بحسب عرف عام وخاص  
 لذلك كانا سميحاه في غير مثل ابنت الربع العقل حينئذ مجازا لغويا بمعنى إنشاء  
 الما لوضع لغة أو شرعا أو عرفيا لا عقليا لكونه لغة بغير الموضوع الأصلي بحكم اللغ  
 مع أنه يصدر في علمه أنه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم فيه لضرب من التأويل  
 وهو تشبيه الربع بالقادر في تكليس العقل به فلا بد من الاحتراز عنه بتقييد فاده  
 خلاف ما عند المتكلم بكونه لا بواسطة وضع واصنع ما فان هذا بواسطة وضع  
 اللغة على ما ادعى بواسطة وضع العرف على ما فرض والمجاز العقل يجب أن لا يكون  
 إفاضة الخلاف فيه بواسطة شيء من الاوضاع على ما دل عليه تكرار وضع في سياق  
 التنبؤ بلا العاطفة على مقدار إفاضة الخلاف بواسطة العقل لا بواسطة وضع  
 من الاوضاع لغوي أن ادعى أن ابنت لذلك أو عرفي أن اتركب أي وضع لذلك  
 بخلاف ما لو قيل بلاواسطة التوضع فإنه لا يدل على غور التقى بل ربما يختص بالوضع  
 بناء على تبادل الماهية عند إطلاق الوضع **قوله** ولا حل هذه الصوت وهي  
 إمكان ادعاء ان مثل ابنت موضوع في اللغة للاستعمال في القادر المختار وحسب  
 بكونه مثل ابنت الربع مجازا لغويا لا عقليا لكونه لفظ مستعلا في غير الموضوع  
 له لغة احتج في صحة الحكم بأنه مجاز عقلي لا لغوي إلى بيان أنه ليس بحسب اللغة  
 موضوعا للاستعمال في القادر المختار ليقب ما هو شرط المجاز العقلي وهنا  
 بحثان الأول أن تحقق هذا الشرط انما يتم بعد بيان أنه ليس موضوعا للاستعمال  
 في القادر المختار رشي من الاوضاع لا مجرد وضع اللغة لأن هذه الصوت التي  
 تجب الاحتراز عنه فإن يدعى هذا الوضع لغة أو تركب عرفيا أن في الله لا وجه  
 للاحتراز عن هذه الصوت لأن الاختصاص بالقادر المختار ثابت في حكم العقل  
 سواء انضم اليه حكم الوضع أم لا فيكون المستعمل في غير مجازا عقليا لغويا  
 مكانه الأصلي بحكم العقل وإن انضم اليه حكم الوضع أيضا يكون مجازا لغويا  
 أيضا لعدم مكانه الأصلي بحكم الوضع ولا منافاة والجواب أن اللفظ في الوضع  
 هي اللغة فاقصروا على بيان علمه مع أنه يمكن إخراج في سائر الاوضاع لتساويها  
 في وجوب النقل والتجزي مجراه على أن الكلام في مخاطب اللغة فيكون عدم الوضع  
 للغوي لا ترى إلى جزمهم بكون الاسم في قولك في الحمار اسد مجازا من الأحوال  
 أن يكون موضوعا في عرفنا وعملنا أن الاصطلاح يجري على مجاز المجاز

العقل مخالفا للغوي وإن المخالف لوضع اللغة سمي مجازا لغويا لا عقليا وإن كان  
 مستعملا مكانه الأصلي بحكم العقل أيضا **قوله** وحكم العقل لما كان مظنة  
 أن ينوهم أنه لا بد للفعل من مؤثر قادر فتكون النسبة القادر من لوازم الفعل  
 والصيغ موضوعة لذلك فتكون النسبة القادر معتمة في وضعها وإن تعرض  
 رواية اللغة لشبه بحكم العقل من غير احتياج إلى النقل أجاب بأنه إذا كان ذلك  
 ثابتا بحكم العقل لم يحتج إلى اشتراطه في الوضع ولو لم يجعل ليدل على ذلك فلا أقل  
 من أن لا يجعل ليدل على الاشتراط فلهذا بعد تسليم أنه لا بد لكل فعل من مؤثر  
 قادر والألف لغوي غير مسلم عند التحقيق لجواز أن يكون العقل من قبيل المولدات  
 محال ليس بما دربان يكون صدور عن القادر بواسطة فعل ولا يكون بوصفها  
 بالقدرة كصدور الاحياء عن الله تعالى بواسطة لغا الطوب والاشباه بوسط  
 كرا الغداه والابنات بواسطة الربع وهذا على رأي المعتزلة حيث يحاولون  
 صدور بعض الافعال بطريقا المباشرة كالاعتقاد من الجسم والبعض بطريق  
 التوليد كالحركة عنه وحركته الخاتم بواسطة حركته اليد ومضى الوليد ان  
 بموجب العقل لغا علمه فعلا آخر وهما بحث آخر وهو أنه لو سلم أنه لا بد للفعل  
 من مؤثر قادر وأنه يجوز صدور العقل في اللغة عن المؤثر ما يطع كحوان البارد  
 وبرودة الماء فلا سلم أن كل ما ليس به العقل في اللغة يجب أن يكون مؤثر  
 بل محله الموصوف به كحوان البارد وبرودة الماء وبرائن الجسم وسواده  
 وإن كان با اتحاد القادر المختار **قوله** ومنها أن فعله في قولهم فعل الربع  
 النوراني الزهري لما كان بطلا أن يكون لفعل فعل موضوعا للاستعمال في  
 القادر المختار الفاعل أظهر منه في أفراد العقل من مثل ابنت وأحيى وسانا ب  
 وغير ذلك لورود اليان فيه وحضي مضد كون اسأده إلى فاعله أكثر  
 وفي كونه حقيقة لا مجازا أظهر وذلك كقولك فعل النار في الماء السخس  
 وفعل الماء في البحر المتبريد وفعل السقوفيا في بدن الانسان اسمها الصفر  
 إلى غير ذلك من الأمثلة فإن حصل هذا من مخالفة الوضع بعد جدا مجازا  
 مثل انيات الموضع وأحيى الاكتمال وأشابه كرا الغداه فإن ادعاء كونه  
 على خلاف وضع اللغة ليس بمعتد المشابهة من الغداه وكذا اسأده لفعل  
 وبفعل مثل قولك فعل الربع بالبدن ما فعل يا لشجر **قوله** دي الرمه  
 لها بشر مثل الحرير ومطلق رجم الحواشي لا يرا ولا يرو وعسان  
 قال الله تعالى كونا مكانا فتولا بالالاب ما بفعل الحر فتولا لكن



لكن اذا ذلك اي كون قولنا فعلنا ان كذا وفعلنا ما كذا وغير مجاز الغويا  
 بناء على كونه مستعملا في غير الموضوع له لغه معجز ومبعد عن الانصاف  
**قوله** ومنها اي نحو خلق واحي يعق لو كان حكم العقل بالنسب الاصل  
 الاختيارية الى القادر المختار دليل على كونها موضوعا للاستعمال في القادر  
 المختار كما حكمه بالانصاف لا فعلنا الا غير الاختيارية الى القادر المختار  
 دليل على ما موضوعا للاستعمال في غير المختار لعدم الفرق وهذا مما يتل  
 به احد وجهي اخر لم يذكر لشهرته وهو انه لو كان وضع العقل  
 للاستعمال في القادر المختار كان قولنا فعلنا فعل الاختيارية تكرار وفعل الاضطر  
 تنا قضا **قوله** وتسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع اشارة الى  
 ان المراد باللغوي هنا المستسوب الى الوضع ووزن العقل سواء كان وضع  
 لغويا او شرعيا او عرفيا عاما او خاصا **قوله** وكثيرا ما يسمى اي في  
 كثير من الاحيان يسمى مجازا حكمنا بسلطته بالاستناد دون اللفظ لظهور اناس  
 حتى من كلمات مثل انبت الربيع العقل مجازا فاذا ما المعنى عن مكانه الاصل  
 هو الاستناد اي الحكم وهذا اختار صاحب التلخيص جعل حقيقة والمجاز الصلي  
 من اوصاف الاستناد ودون الكلام وكثيرا ما يسمى ايضا مجازا في الالبان لطفه  
 بانماية العقل لمن ليس له وكان هذا بالنظر الى اعم الاغلب والافضل يكون  
 في النقي كقوله تعالى فارجع بجانهم وكقول الشاعر  
 فتمت وما ليل المطمئنين **قوله** بل تجري في الانشاء مثل ما كان ان يصرح  
 واصلوا بك فامر بك وكقولك نبت الهجرار ولعل الهجرار صام وما شبه  
 ذلك على انك اذا حققت وجدت هذا كله عابدا الى الالبان اما الانشاء  
 فيما ينظر الى الاصل والامال فان معنى ان يصرح بطلب منك ان تبني حرا  
 وعلى هذا القياس واما النقي فلانه لما يكون مجازا اذا قصدت بان ذلك  
 النقي مثل عدم الريح في خارجة تجارهم وعدم النوم في حاننا مليل ولهذا  
 يفسر خسرت وسه عليها قال صاحب الكشاف انما استند الحصر ان الى الجا  
 على المجاز العقل حتى لو قيل خارجة التجار وانما نبح التاجر وما نال الليل  
 بل صاحب البيل لم يكن من المجاز في شي والاصل انه اذا كان مجازا اذا قصد  
 اسناد النقي الى النقي الاستناد **قوله** وليس من واجبات هذا المجاز  
 ان يكون المكان الاصل الحكم معلوما غير العقل بمعنى ان يحكم العقل بامتناع  
 صلا ور العقل عما اسند اليه كما في انبت الربيع فان العقل يحكم بان المكان

الاصل لهذا الحكم ان يسند الى القادر المختار ويمتنع ان يسند الى الزمان  
 الذي هو عند التحقيق موهوم سيما ما يكون له امتداد كالمدة المسماة بالبيع  
 بل ان استعان العقل في علمه بالمكان الاصل الحكم بامر اخر بشرط ان يكون  
 غير الوضع لئلا يصير المجاز لغويا كالعادة في مثل كس الخليفة الكعبة وهو  
 الامر الجديد حيث لا يمتنع صدقهما عن المذكور حكم العقل بل حكم القادة  
 جاز ان يستعان ولم يخرج عدم معلوميه المكان الاصل بنفس العقل المجاز  
 عن ان يكون عقليا لان معنى كونه عقليا محدد كونه غير وضعي سواء علم بنفس  
 العقل او بغيره كما ان معنى كونه لغويا بان لا يكون عقليا غير ما يد الى الوضع  
 سواء كان عابدا الى وضع اللغة والشرع او العرف كما سبق نصارا لاصل  
 ان ليس المراد يكون هذا عقليا ان يعقل بنفس العقل كما انه ليس معنى كونه مقالة  
 لغويا ان يرجع الى نفس وضع اللغة **قوله** ولكن الالبان وجهه الايقية  
 تمثيلا احد العتمين عن الاخر والا فالاول حكمي واثبات ايضا **قوله**  
 واعلم ان هذا المجاز يربط ان اسام المجاز العقل باعتبار حقيقة المحكوم  
 به والمحكوم له ومجازيتها اربعة لانها اما حقيقة ان او مجاز ان او  
 مختلفان والكلام فيه واضح غاية الوضوح الا انه لما كان المجاز صفة  
 حقيقة الحكم والمحكوم به فتمثل ان يكون جملة مثل زيد صام بمان او بمان  
 صام لزم القول بكون الجملة حقيقة وصحفة او مجازا وصفا لئلا يتبع الاختصاص  
 في الاربعة والاعطال ان المراد الحكم الذي في بمان صام او صام بمان  
 لا الذي فيما بين زيد والجملة ولهذا جعل بعضهم المستند في الحقيقة  
 العقلية والمجاز العقل هو العقل وما يشبه من الصفات والمصادر  
 حثيان مثل ربه انسان او الحيوان جسم لا جعل حقيقة ولا مجازا ومما  
 يحس التنبيه له ان المصنف وان فس المجاز العقل بالجملة المعاد بها  
 خلاف ما عند المتكلم بالكلية لكنه اعم من ذلك او من جملة وصفه (ان قال  
 او المعقول بالمصدر مثل رجل عدله او وصف النقي بوصف صاحبه  
 مثل الصلال العبد العذاب الالبان والنسبة الاضافية والاتقان  
 مثل شقا بينهما ومكر الليل والنار وياسارق الليلة اهل الدار وعجني  
 ايات الربيع وجري الاقطار ومثل اطلعت امر فلان ونومت ليله واجري  
 النهر وجعل غير الناق على خيتر في موقع الفاعل مثل وليك ثمر كانا وامل  
 سبيلا وامثال ذلك والجواب ان مراده بالجملة والحكم اعم من ان يكون







اليه فهو اي المكان الاصل د ان اي ذاك الذي ارتقى العقل لصفه اسناد الفعل اليه وقوله فاذا هو ارتقى تفصيل ونفسه لقوله وهو ذاك وجوب اذا ارتقى قوله فعل اصل الكلام وجواب قوله فاذا ارتقى في اقدمي واذا ارتقى في صيرني واذا ارتقى في صيرني هو قوله فقل فاصل قدمي ذاك اي النفس وقال صيرني ويريد هذا اي الله **قوله** وصيرني هو انما يتبين لعدا قبيحتي سؤقا ولما تنقضي في الاجل نجيتك عايندا بك منك لما ضاقت الخيل وصيرني هو انك ولي حتى يضرب المثل فان سلمت كم نفسي بما لا تبيته جلال وانقل الهوي رحلا فان ذلك الرجل والكا واللام في بي حتى متعلقا بغيره والمعنى صيرني هو انك صيرني حاله وهو انه يضرب المثل في هلاكي في هو انك قالوا ومزيد في ثاني معقول صيرني شيئا بالحال والحال قائم مقام المعول والعلية اي صيرني هو انك صيرني في المثل في الهلاك ومن روي يجني بالبا جعله بدل لا من يله وقوله يزيدك في موضع الصفة لقر في البيت السابق **قوله** برييا صيرني في فوق سنا مما القهر **قوله** والشعر لا ينز المحدث وقوله انك متنى نفسي احرازا عن جعل افعال العباد مخلوق الله تعالى وفي قوله اي قدمت اشارة الى ما ذكره الشيخ من انه ليس ههنا الا القدر ومرة وقوله وحاصله ارجع الى معنى قدم متنى فذكر في ليس تحتها الحقيقة اذا لفاعل لا يكون هو القدرة والداعي بل من له ذلك كما قال فالعقل في وجوده لا يحتاج الى قاد ردي داع اليه اي الى الفعل خالص ذلك الداعي عن الصوارف وهذا عند المعتزلة واما عندنا فالعقل يتن الداعي والقادر يحتاج الى الخلق والاعمال من الله تعالى ونما حقق هذا المقام في علم الكلام حيث تبين ان القدرة والداعي من الشرايط واذا الفاعل الموجد هو المصنف بالقدرة والداعي وانه مع القدرة وخصوص الداعي فالحجب العقل اقل من هذه الوجوب لاننا في كوننا الفعل اختيارا **قوله** واما الحقيقة العقلية يريد بها عند المتكلمين ان يكون ذلك بحسب الوقوع او بحسب الظاهر بان لا يكون هناك قرينة تدل على انه لا يعتد ما ينهم من ظاهرا الكلام وحسب ما يدخل في التعريف بالابطال في الاعتقاد سواء اطلق الواقع ام لا كقولك يا زيد عاينا يا له لم يجرى لغرض لك في ذلك والقول يا نه مجاز عقل لا حقيقة مما لا ينبغي ان يفهم به المحصل لان القدرة بعد ما لمجي من احد فضلا ان يكون للمذكور وليس به ومساخنة

في ملائمة الفعل ويدخل فيه مثل انسان والانسان حيوان محال ليس المسند فيه فعلا ولا في معناه ويخرج مثل زيد عندك واعاين اقبال وادبار اذا قصدت المبالغة يا نه كما به عدل تخم وان الناقه تجسمت من الاقبال والا اذ لو قيل اعاين مقبلة او مديرة او ذات اقبال وادبار لم يكن كلاما لعنده به قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا يا نه لا سندنا الشعر على انفسنا وحرجا الى شي معقول وكلام عامي مروي **قوله** استتبع هيات اي قباح حيث قصد في التعريف ما لا دلالة للفظ عليه اصلا وربما يقتضي عقل المتكلم شأ بعينه خلافة بناء على تقليد وعناد او نحو ذلك وانما انه يستلزم ان يكون كلام واحد حقيقة بالنسبة الى متكلم مجازا بالنسبة الى اخر لما ان العقول مختلفة فليس من احيات لانا الامر كذلك بلا خلاف (ومثل انبت الرمح العقل حقيقة عند الاموي مجاز عند الموحدة وكذا مثل خلق الله الشرور والعباج بالنسبة الى المعتزلي وغيره وكذا شغل الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره **قوله** ومن حق هذا المجاز الحكيم اي من حق هذا الكلام ان يذكر قبل تعريف الحقيقة العقلية والغرض انما لم يتعوض لكون المسند اليه في المجاز العقل فلا يساه للعقل غير ما هو له وليس كل ما يغاير لفاعل الحقيقة صالحا للاسناد اليه مجازا الزم الموعود بالنسبة لفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي فاذ هذا المجاز لا يمكن ان لا يلبس بين الفاعل الحقيقي والمجازي ومساخنة بينهما في كونهما من ملائمة الفعل **قوله** لب انما يكون من الحاقة والجنون اذ لا حقيقة وموظا من لا مجاز لعدم الملائمة وصير معه وبدونه ومجيته للربيع **قوله** كثيرا اي سمعا كثيرا وفي كثير من الاحيان وصغير او هو لما يسمع اي سمعا له وصغير اختصاصه ولا تخصصه للمجاز العقل وصغيره للغير وانما اسند اليه اختصاصا من انما يسمع من العباد ومن ما ذكر من التعريف من الكلام المعاد به كذا لانه ربما يحمل الكلام على اللفظ ويعتقد ان تعريفه فاسد لعدم انعكاسه وانطباعه على الاسماء واما اطلاق علان على التسمية بالمجاز في الابيات فجد ربا بدوهر الاختصاص بالجزا لا اثبات ولا نفي في الانشا لان معناه ايقاع السنة واتراهما واذ ان ان السنة واقعة وليس واقعة يعني الادعاء والقبول لها وهذا لا يكون الا في الجبر وقوله في ربحا ربحا



جمع زخرفة وهو الذهب ثم يطلق على كل محقق ومزخرف التلا في التذكرة  
 سبق وقوله اي ايقاع نسبة اي ايقاعا ويراها في الكلام سواء كانت نسبة  
 تامة اجازية مثل نسبة الريح او انشائية مثل فلانة الريح وليست الريح  
 بنيت وهلا بنت الريح او غير تامة وصفية مثل رجل عدله او الكتاب الحكيم او  
 اصنافه مثل نبات الريح وجري الانهار وشقاق بينهما ومكو الليل والنهار  
**قوله** والاي وان لم يعتبر بقدر الكلام على راي الاصحاب فالذي يقرر  
 عندي انه يظهر نوع المجاز العقلي في تلك الاستعارة بالكناية اثنان للتبسيط  
 بتقليل صام المجاز وذلك بان يجعل الفاعل المجازي كالريح والطيب في ائنة  
 الريح البقل وشئ الطيب المريض استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي كائن  
 المختار لمسا بته اياه في ملاسته الفعل ودورانه معه وعلى هذا القياس  
 سائر الامثلة كاستعارة الامير المدير لاسباب الهزيمة للهزيمة بقرينه نسبة  
 ما هو من خواص المشبه به اليه كالانبات والشفاء والهزيمة وغير ذلك وكلام  
 الكشاف يكاد يميل الى مثل هذا حيث قال استعارة الاسد عما هو له لغز  
 لمسا بته اي ذلك الجزاء اي ما هو له في الملاسة كما استعير للرجل اسم  
 الاسد لمسا بته اياه في الجرأة لكن مراده تشبه هذه الحالة بحالة الاستعارة  
 الاصطلاحية الا ان يكون ههنا استعارة في شئ من طرف الاسد وهذا  
 صرح به الشيخ عبد القاهر فان تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي ليس  
 هو التشبيه الذي يصلح معنى الاستعارة حيث قال ان تشبيه الريح بالقاد  
 في تغلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يباذلكا والكاف ويجوزها  
 وانما هو عبارة عن المحيطة التي راعاها المتكلم حيث اعطا الريح حكم القاد  
 في سناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه بالبلبل فرغ بها الاسر  
 الجوز فان الغرض بان يقدريه في نفوسهم وحجة راعوها في اعطاء  
 حكمه ليس في العمل والمصنف لصعد دالمع بهذا الكلام فكذا قال بوسط  
 المبالغة في التشبيه على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة كما عرفت من انه  
 ببالغ فيجعل المشبه من جنس المشبه ثم يفرق المشبه به بالذكرك فيكون  
 استعارة بصرحته او المشبه باده ان اسمه مرادف لاسم المشبه به فكلو  
 استعارة بالكناية واعترض صاحب الانصاح بان نظم المجاز العقلي في  
 سلك الاستعارة بالكناية على لوجها الذي ذكره ليستلزم ان يكون المراد  
 بعيشه في قوله تعالى فهو في عيشه راضية صاحبها لا بعيشه وبما في

قوله تعالى خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما سبق من ان الاستعارة  
 بالكناية ان يذكرك المشبه ويراد المشبه به والظاهر انه لا معنى لقوله لئلا  
 هو في صاحب عيشه وخلق من صاحب ما وان لا ينضم الاضافه في نحو فلان  
 هناك صايم وليله قائم لان المراد على هذا المعنى فلان نفسه واصنافه  
 الشئ اليه نفسه لا يتبع وان لا يصح الامر بالانقياد في قوله تعالى وفيه لي اها  
 على الطين وبالبنا في قوله تعالى يا هاهنا ابن لي صرحا لها مان مع ان الله  
 له والخطاب معه وان يتوقف جواز التركيب في قوله انبت الريح البقل  
 وسرتني روتيك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على الادل الشر  
 لان لهما الله تعالى توقيفيه ومعلوم ان هذا التركيب شائع من غير تكرار  
 ممن يقول بالتوقيف ولا يقول واللوارد ظاهرا الانقضاء ما ذكره منقق  
 بمثل لقان صايم مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لان ذكر طرفي التشبيه  
 جعل الكلام على الاستعارة ولهذا جعل حوراسي بقلان اسدا ونحو لغز  
 منه اسد تشبها بالاستعارة والجواب عما ذكره من لزوم المفاضة من  
 على حرف واحد وهو انه معلوم قطعا ومذكور في كلام المصنف صرحا  
 ان المراد في الاستعارة بالكناية بالمشبه هو المشبه به اذ لا حقيقة  
 على ما قال في موضع من الكتاب ان المراد بالمنية السبع بادعا السبعة لها  
 وفي موضع اخر ان الله في اسر المنه مرادف لاسر السبع باركانها وبل  
 وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وحسنه  
 لا يلزم الا ان يكون المراد بالعيشه صاحبها بادعا الصاحبه لها وبالهار  
 الصايم بادعا الصايميه له فلا يلزم فساد المعنى ولا صانقة الشئ الى نفسه  
 ويكون الامر بالانقياد والباهاها مان لكونه موقدا وبان وجعلته  
 حفس العلة لغو الملاسة ولا يكون اسر السبع مطلقا على الله تعالى بل على  
 القادر المختار اذ عا والله تعالى قادر مختار حقيقته فليس ههنا الادعاء  
 كون اسر السبع مرادف لاسر القادر ولا فساد فيه وعن القدر ان المباح  
 من الحمل على الاستعارة هو ذكر الطرفين على وجه يكون فيه راحة التشبه  
 وليس في ههنا ذلك الا ان ياتي انه جعل القر في رازار ان على القراستعارة  
 مع ذكر المشبه بالصغير في رازار ان على ان المشبه به لهما عن فيه شخص صايم  
 مطلقا والنظر لفلان نفسه من غير اعتبار الصوم وقد ينافي في لزوم  
 كون المراد بعيشه صاحبها لما ان التشبيه المجازي هي اسناد راضية الى



الى الضمير فلا يلزم الاكون المراد به صاحب العيشة ويكون المعنى هو عيشته  
 راضيا بها لها وكذا في ما عداه فيكون المعنى خلق من مادته راضيا بها  
 واما احواله المناقضة في زمان صايم وليله قايما بالاستعانة في الصائم  
 المستند اليه صايم وقايما لا في زمانه وليله فلا يجدى نفعه الا لا مدح  
 في قوله تعالى فارتجت بجانبه وقوله صايم زمان وقايما ليله وقوله لشارف  
 فامر لي وتعلل هي واما الدخيل بانه يجوز ان يكون المراد بالعيشة احواله  
 ويكون المعنى هو فهم ومن حملهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص  
 او المعنى الى الاسم وكذا وكذا في الثالث بانه يجوز ان لا يقتصر المجاز في  
 الاستناد بل في المستند بان المراد بانه قد رابح مربو لا يقاوم والبناء على الكلام  
 على جعل المجاز العقلي مردودا الى الاستعانة بالكافية وفي كلامه اسارة الى ان  
 الامر للوزير ببيتا القصر مجاز عقلي هنا وانت خير بان الكل بناء على الفاسد وهو  
 ان يكون المراد بالمسبب المشبه به حقيقة قوله وانما خبر اجعل وما عطف  
 عليه اعني وينقسم وبنا حال منه او مفعول له وقوله هذا هو في المجاز  
 العقلي وقوله وانما في الاستعانة التبعيد وقوله من المجاز راجع الى الحكم بنبه  
 من باب المجاز بالكيفية يعني لاجل الاقوال لئلا يندرج المجاز في كل لغوي ونكتي  
 المجاز كله عدي هكذا واللام في جعل المجاز في كل لغوي لا يقتضيان التوليد للغير  
 وقوله هكذا في موقع المصدر والى مفيد وغير مفيد بل منه اي اقتضاها  
 الى مفيد والى غير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستكن في ينقسم لوقوع  
 الفصل فقد سقط في هذا الانقسام المجاز العقلي والمجاز الراجح الى حكم للكلمة  
 والاستعانة التبعيد وبني بجعل الايات امر محققا موجودا وورد الاشكال  
 بنقلته حال فان التعبير به عن الامر المعتمد الوهمي قول بالاستعانة التبعيد  
 وبني بجعل الايات امر محققا وجود الاستعانة بالكافية بدون التخييل  
 ولم يتوخى للترتيب والتجريد لا بما من اوصاف الاستعارات المذكورة  
 واحوالها لا انقسام ذابته لها والباقي قوله بجعل انقسامه للاثبات متعلق  
 بخبر وفي موقع المصدر راي ينقسم كل من الحقيقة والتخييل انقلنا ما قلناه  
 وملتصا بجعل انقسام ثلثه من ذلك الانقسام لاربعه على ما سبق الى ان هو  
 من حزب الاثنى في الاثنى وذلك لان الحقيقة المحققة للتخييل والتخييل  
 المحققة للحقيقة واحد لا يعاربان الا بالعبارة بل اشار الى واحد العيان  
 وهي الاحتمالية للحقيقة والتخييل وقوله تخيلية بالقطع خبر بدل من انقسامه

رفع حرمته محذوف اي الاقسام هذه **قوله** حد الحقيقة الحكيمية  
 عند اصحابنا بنكر كل جملة وصفتها وبنيتها على ان الحكم الذي اقيدها كان  
 على الوجه الذي هو عليه في الفعل وواقع ذلك الحكم موقعه عند العقل ووجه  
 المجاز المجاز الحكمي كل جملة خرجت حكم المقادير بما هو له في العقل الى غير ما هو له  
 بصرف من التناول والاطلاق الموضوع على الحكم عليه تشبيهه ان يكون اصطلاح  
 المنطق ووجه رجحان الحد الذي ذكره المصنف ما سبق من بيان ثوابه  
 والقيود مثل قول الله هو في انبت الربيع المجمل وقوله الجاهل سقى الطيبين  
 المرصين يخرج عن حد الحقيقة لان الحكم فيه ليس على ما هو عليه في العقل فلا  
 يكون جامعاً ومثل قوله المعتزلي خلق الله الافعال كلها مجازاً وبنا على السبب  
 البعيد واصل الله الحكيم وبنا على انه المكنى للشيطان من اصله له يدخل فيه  
 فلا يكون جامعاً ويخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعاً **قوله** الاصل  
 الثالث من علم البيان الكتابة لغير في تقرير الكتابة طريقة واحدة انه  
 استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز اداء الموضوع له وثانها  
 استعمال وثانها استعمال استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون  
 مقصودا بل لينقل منه الى غير الملزوم المقصود والاول وفق ما سبق  
 من اننا نقول في عرفنا استعملت الكلمة في كذا حتى يكون الغرض من الكلام  
 طلب دلالة عليه والثاني عما سيجي من الكتابة من قبل الحقيقة وان  
 المراد فيها من الكلمة معناها ومعنى معناها جميعا وعبارة الكتاب بجعل  
 الطريقين لان حاصلها ذكر لا ذكر الشيء لينقل منه الى الملزوم في ذكر اللفظ  
 الثاني على اللزوم مراد منه معنى اللزوم او مراد منه معنى اللزوم لينقل  
 منه الى الملزوم وهذا الظاهر وبكلامه فيما سيجي اوفى وفي قوله ترك الصريح  
 اسارة الى تقابلها والى كون الاصل هو الصريح والافليس اليه كثير  
 حاجة مع ما فيه من اخذ احد المتقابلين في تعريف الاخر كالزوج والغزو  
 وهو يحلون هذه امر تعريف الشيء بما يسمي به في الجلا والحقا وقوله الى الملزوم  
 اي الى الامر الذي ترك الصريح بذكره وهو الملزوم على ما صرح به حيث  
 قال لينقل منه الى ما هو ملزوم وهو طول القامة واما ظاهر عبارته  
 فنقتضي ان يكون الملزوم هو الصريح بذكر الشيء لا يعني ان اكثر ما يستند  
 من اللزوم في هذا السلب عامي واعتماد على بلاد في العقل وحقيقته  
 وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والردف والملازم وما هو

الموضوع له م



بميزة المتبوع والمردوف كطول الجاد لطول القائمة ويوم الضحك الخدم  
 وخص نسا العرب لان هذه الكاية اعا وقتت في كلامهم واما في كلام غيرهم  
 فربما يحيل هذه الكاية عن الكسل والغفلة ودلالة كني عطفت على ما فيه من  
 اي في هذا النوع وذلك اشارة الى اخضا طوبى الصرخ وقوله كعب ما تركت  
 اشارة الى الوجه الداخلة في الوضوح من تراكيب الحروف الثلاثة وهي ربعة  
 لان الوجه الممكنة ستة لعدم الكاف مع النون ثم اليا ويا والعكس وتقدم  
 النون مع الكاف ثم اليا ويا والعكس وهذه الاربعة موضوعه وفي لكل معنى الخفا  
 وتقدم اليا مع الكاف ثم النون او بالعكس وهذه انهما لان والكافي جمع كنية  
 وهي علم صندربا ليا واما والاب او الالب او الالب وتقا بلها الاسر وطنا ص  
 في الكني اخضا طوبى الصرخ بالاسما الاعلام مع انها ايضا اعلام ومنه  
 اي من قبيل نكي في العدو وكلمات الرمان والجميخ يتقدم اجمع جمع جاحية  
 وهي الحاء المستأصلة من جاحه واجتاحة استأصلة الملة الدالة على نية  
 اي ابتداء الرمان الفلم فوج المرأة والكرهلم داخل الفرج قبل هذا على سبيل الا  
 الاستعان فاصل الفلم الخشبة التي يجعل الحايكة الفرج فيها حتى ينسج وقد  
 اصابه الحمر في الصدر من انك بمقلوب الكين من اخر زعم الصرخ بلوطة وهو  
 فضلا لان يرتكوا مصدركم ووف اي فضل وفي الاحتراز عن الصرخ بلفظ  
 عن ارتكاب معناه حجابا اي استى الارتكاب بالكلية والذي بقي منه هو هـ  
 الاحتراز عن التلفظ ففاعل الفعل صمد يعود الى الاحتراز وان يرتكوا يستدير  
 حروف الجر وجعله فاعل الفعل فهو **قوله** ثم ان الكاية ستاوت لا اري  
 لاراد هذا الكلام في هذا المقام وحجاسي اني انما ذكر ان مطلق الكاية بمعنى  
 الخفا وكان بعض اواردها محالة فيج وضوح بالنسبة الى البعض كان مظنة  
 ان يتوهم ان ليس في الكل معنى الخفا ازال هذا الوجه بان التفاوت زيادة الخفا  
 ونقصانه لا يخل بما ذكرناه من اشتراك الكل في معنى الخفا وانما ذكرنا الشغور  
 باسواء كل الكايات في معنى الخفا بما رايه في التفاوت في ذلك لئلا يتوهم  
 عدم التفاوت بناء على ان الاصل هو التواطى وذا الشكك وهذا يظهر وجه  
 ذكر التفاوت دون الاختصار وان كان لاراد كلمة التفاوت معنى الاختصار  
**قوله** احدهما ان الكاية لا تاشا في ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ  
 بلفظها اي لفظ الكاية يشير الى الله بخوان يمتنع ارادة الحقيقة بدليل من  
 خارج كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي كاية عن الملك والعضة وهو

للمتصين

تعالى ولا تنظر اليهم يوم القيامة كناية عن اهانهم وعدم اكرامهم وترك  
 الاعمال عليهم والاحسان اليهم ذكر صاحب الكشاف وهو كوفي في موضع اخر ان  
 مثل هذا الكلام في حق من لا يجوز عليه النظر جازا البتة وفي حق من يجوز كناية  
 فعلم انه يعتبر في كناية جواز ارادة الموضوع له في ذلك المحل ولا يكتفي  
 بالجواز في محل اخر وهذه ارادة تحقيق تطلب من جوا نبي الكشاف واما في  
 الجواز فيمتنع ارادة الحقيقة بلفظ الجواز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينه  
 ما نعه من ارادة الموضوع له حتى ان ذلك ما حوذا من تعريف الجواز سوا  
 في ذلك الجواز المرسل مثل رغبنا الغيث والاستعانة مثل في الجواز سوا  
 معنى قوله واني اي وكيف لا ياتي في الجواز ارادة الحقيقة والحال ان الجواز لازم  
 لقرينه معانده اي منافية لارادة الحقيقة وكل ما هو ملزوم لمساو في  
 التي منافي لذلك التي لا واجتمع معه لزم اجتماع المتنافيين ضرورة  
 امتناع الملووم بدون اللازم وبعبارة اخرى كلما وجد ملزوم معانده التي  
 وجد معانده التي وكلما وجد معانده التي امتنع وجوده كذا في فكلما وجد  
 ملزوم معانده التي امتنع وجود ذلك التي **قوله** مبنى الكاية على الان  
 من اللازم الى الملووم وقد اشرنا الى ان معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة  
 سوا كان بناء على لزوم عقلي وعادي او اعتقادي او ادعائي وان المراد  
 باللازم ما هو بمنزلة التابع والردية وقد سبق ان طرنا الانتقال  
 من اللازم الى الملووم لما تنصض بواسطة العلم بكونه مساويا لللازم  
 او احسن منه وسيجئ ان الانتقال من اللازم الى الملووم يعنى مساواته  
 اياه فيكون مثلا من من قبضيد الانتقال من الملووم الى اللازم اذ ذاك بمنزلة  
 الانتقال من الملووم فاعترافنا الانضاح بان اللازم ما لم يكن ملزوما ما يتبع  
 ان ينتقل منه الى الملووم فيكون الانتقال في الكاية ايضا من الملووم الى  
 اللازم لمرزود شيئا على ما ذكر المصنف ولم يقدح في كون الانتقال في  
 الكاية من جهة كونه لازما وان كان مساويا **قوله** لا يجوز عن اقسام  
 ثلثة بحكم الاستقراء وتبع مواد الكايات وان شئت فقل التثنية انصفا  
 وهو ان اللازم الذي ينتقل منه معناه الذي لتابع للشي بمنزلة الوصف المختص  
 ولا محالة قد يكون لذلك التي صفات احرفان كان المقصد الانتقال الى نفس  
 ذلك الموصوف فالعسر الاول والى صفة اخرى له فالثاني والى اخصة  
 الصفة به فالثالث والظاهر ان المراد بالصفة المعنى العام بالغير



لا اللفظ الضوي **قوله** القسم الاول في الكاية المطلوب بها نفس الموصوف  
لاختلاف في انه لا معنى لارادة كلمة في وما يقال ان القسم الاول في الكاية  
المطلوب بها نفس الموصوف جري والكل حاصل في الجري لما لا يستحق ان  
يصح اليه المحصل بل الوجه ان لا تمام المعهودة اغا في المطلوب بالكاية  
لا الكاية وكانه قال فلزيت الكلام على ثلاثة اصنام لسان الكايات هـ  
المطلوب بها الامور الثلاثة وفي قوله احدها طلب نفس الموصوف وثانيها  
طلب نفس الصفة ساجح ظاهر لان المطلوب بالكاية ليس هو المطلوب  
بل الموصوف والصفة على ما صرح به هنا وحاصل القربة ان تكون الصفة  
خاصة معزولة والصفة ان تكون مركبة تركيبا اعتباريا من تلفيق عدة هـ  
امور وقوله عارض من وقوع صفة اختصاص وقوله اخر مفعول ضم اي  
يضم اليه لان لا زما اخر واخر واعتبر من الاختصاص لان الصفة  
من حيث هي لا تدل على ذات مبهم غاية الابهام حتى ان مثل القدم  
او الواجب الوجود مع ستة اختصاصه بالواحد المعين لا يدل على  
شيء ما له القدر والوجوب فان قيل قد يكون للوصف الواحد سبعة  
فتكون بعيدة والمركبة من عدة امور اختصاص ذاتي بلا واسطة فتكون  
قربة قلنا المراد بالقرب ها هنا ما يكون باعتبار سهولة اخذ ما جعل  
كاية لعدم حاجته الى تكلف الصم والتلفيق وبالبعد خلافه بخلاف  
القربة والبعيد في القسومات ان كان المراد بالقربة هنا ما يكون بلا  
واسطة والبعيد ما يكون بوساطة **قوله** متوصلا الى انه مضان  
صيغة مبالغه من صفا به يصفه ومعناه الكثير الضياء في الحسن القيام  
بامرها ومن كان كذلك يلزمه كثرة الاضياء **قوله** وهو اي الفرق  
ان الاول اي طويل بخاده كايه سادجه لا يشوبه شيء من التصريح لعدم  
اسناد الطويل الى الرجل ولا الى صفة وان كان طول الخاد كايه مشمله  
على بصره ما لا يله ما اضعف الصفة الى الخاد ولا يله لها من فاعل لزم  
ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل مثلا وهذا يصح بنسبة الطويل  
اليه والدليل على هذا انك تقول زيد طويل بخاده وهذا طويل بخاده  
بتذكير الوصف فيها وكذا في النسبة والجمع بافراد الوصف لعدم  
الضمير فيها وكونه مسندا الى الفاعل الظاهر المذكور وعند الاضمار  
تقول هند طويلة الخاد وهما طويل الخاد وهما طويل الخاد بتاثير

وتشبه

وتشبهه ويجمعه لما فيه من الضمير العايد الى الموصوف وهذا كما ان قوله  
تعالى حتى تيسر لكم الخط الايسر من الخط الاسود قد خرج بقوله من  
الفجر من باب الاستعانة الى باب التشبيه فكذلك هذا ايضا واعتبار الضمير  
من الكاينة السادجة الى الكاينة المسنوبة بنى من النصيح فلهذا امر بالتأمل  
والاستعانة في ادراك ما ذكرنا بالبحث عن تذكير الوصف وتاثيره وتسخيرا  
ما يقدر في باب التشبيه في الالية المتكون وقد حتى على بعضهم وجهه  
الاستعانة باستحضار ما ذكر في هذه الالية في غير النسخة هكذا وانما في  
كاية مشتملة على تشبيه وقال في تفسيره ما شا فان قيل كيف جاز  
اسناد الصفة الى ضمير الرجل مع انها في المعنى عيان عن المضاف اليه اعني  
الخاد قلنا من جهة كونها في اللفظ جارية عليه جزا او متنا او حالا  
وفي المعنى والاعمال معنى له في نفسه سواء كان هو الصفة المذكورة  
نحو زيد حسن الوجه فانه ينصف بالحسن بحسن وجهه او غيرهما نحو زيد  
ايضن الحيقاى شيخ وكثير الاخوان اي متفقونهم وكثير الاضياء اي  
مضياء بخلاف زيد امر قوسه فانه يقع فيه الاضياء كما يقع هذه قائمة  
العلام بخلاف حاليه الوشاخ اي هبنا فان قيل فما جعلته بصرحا  
محضا حيث اشتمل على اسناد الوصف الى الضمير كما جعل الخط الايسر والاسود  
تشبيها محضا لا استعانة قلنا لا هنا في المعنى صفة المضاف اليه قطعاً  
واعتبار الضمير اغا هو مجرد رعاية امر لفظي هو امتناع خلوا الصفة عن باعل  
مرفوع لها على انك اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طول الخاد لا مجرد  
الطول **قوله** وان هذا النوع القريب الذي يكون الانتقال من قريب  
اللوازم الى بلا واسطة تارة يكون واضحا ينتقل منه الى الذي هو المطلوب  
سريعه وبادى نظر كما في مثال طول الخاد وكثير الاضياء وتارة يكون  
خفيا يحتاج الى مزيد نظر ولا يطلع عليه كل احد كما اننا به بعضا لقفعا عن  
البلاهة فانه لا واسطة بينهما في اللزوم لكن العلوية لك بفتوى امرين  
تأمل وكثير نظر وكذا عرضا لوسادة اذا اعتبر بالصفة الى الاستقالات  
منه الى عرض القفا يكون في باب اخفاء العدم الواسطة مع قوله الوصوح  
بخلاف ما اذا اعتبر بالصفة الى البلاهة فانه يكون بعيدا لوجود الواسطة  
فاعتد على الاضمار بان هذا كايه بعيد عن البلاهة لا قرينه عن هذا كما  
ليس بشيء واعلم ان مثل هذا انما يحسن اذا كانت الواسطة كايه شائعة



مشتهرة انما القصب بالصرح مثل عريض القفا بخلاف كثير الحجر او كثير السراي  
 الحطب تحت القدر فانه لا يقال ان كثير الرماد كايه عنه بل عن المصنف ولو قيل  
 عن كثير الاضياء فالي هي كايه عن المصنف جازوا وما جعل جزا الفركه والبعد  
 ان مع الفعل مثل ان تيق وان يتكف وان يتقل من السباح السباح الذي  
 فيما بينهم نظر الوصول المقصود في مضمونه كما يقال السباحة ان ركب فركب  
 وناحدر محكم وتخصر المعركة ولا عامي المهمكة ومخوذ لك وان سبت رده  
 الى الظاهر مثل حذف المضاف او حرف الجراي دوات يتقل او يات يتقل  
 ومبنى اعتبارا قريبا للوارد ووساطة للوارد المستسلة على ما هو المتحقق  
 في الكايات اذ لا يوجد مطلوب ليس له الا لازم واحد ومطلوب بخلافه  
 في لازم واحد وان وجد في القليل المطلق بالعدم **قوله** متوصلا بذلك  
 اي جبالا ككلمة مهزولة الفصل الى كونه اي كونه الموصوف بها مضيا  
**قوله** وما يلك عاشر طية لا تجزأ المعطى بها متبدا جزم السطر مع الجرا  
 لكون العايد في الشرط المهر رصوت الكلب دون باحد من قلة صبر  
 على البرد وقيل هو الكلب اذ اصوت للعض ونحو اذ اصوت للاعلام المرصدة  
 موضع الرصد اي القرب وصغير يصير اي بطوف بالليل للكلب ود وعضا  
 للداروله ونا ديه ومشا هده للكلب وساحته مقصده اقا زاي اقارب  
 جمع ادني واقاصي اي ابا بعد جمع اقصى المتليات اللوق التي يليوها اي  
 يتبعها اولادها يقال التناقه اي صارت ذات تلواي ذات يتبع  
**قوله** اقوي من صرنا اي من قصده صرنا كما يقال الداعي الى الضرب  
 هو التاديب **قوله** قبا لك العات ما أهولة ذات اهل اي ذلك الان  
 اشار الى الان الذي فوق ان لا يراى لا يتنا لا يراى والاول مضدر  
 السا والنا في صنفه اسه وصغير عنده ومشا هده للكلب **قوله** د  
 واتصالا باده واتصال مشاهدته معناه كونه مقصده البعض  
 متنا ليه غير منقطع وكذا معنى قوله ساسا بالاتصال اي على الدوام من  
 غير انقطاع السدة باب الدال التنسي التسمي للمباغى المطالب هناك  
 اشار الى شدة عيبه الغرر لوجه بوجه به وأشار **قوله** نراه الى الكلب  
 يكلمه اي يكلم الكلبا الصنف من اجل جبه الصنف والحال انه اعلم ليس من  
 شانه الكلام ووجه زياده اللطف ان قصده التكاثر مع عدم التقدر  
 عليه اعزب من اسه واقرب اليه اسه وازيد فيه **قوله** لا اتيه من استع

اسه بكذا اي مسعه المعوذ هي الحد يثبات الشايج من الظبا والابل والجل  
 جمع عايد والمضيل له الناقة اذا فصل عن الام وقرب لاجل كايه عن  
 سوره ذبحها وصيرها ومضاها ومشا هده لها واستبناها ولله نصيبا  
 للعوذ وصيرها وما يها وحركتها للفضال والمرفوع في شتم للعوذ  
 والمضوب العايد الى الموصول محذوف **قوله** القصر الثالث في كايه  
 المطلوب لها يخص الصفة بالموصوف اي شيتها اليه وابناها له وتيسر  
 به وحاصله الى التخصيص بالذكر والدليل على هذا انه جعل من صورة القصر  
 بالتخصيص مح بن الحشر وابن الحشر مح فظا هرا لا حصريه وقوله  
 كما هو متعلق بقوله ان لا يصح تخصيص الصفة وقوله او ماري تو حنيح  
 وبيان كون التخصيص في الامثلة السابقة مصرح به يعني ترى لو ضف  
 المكني به وهو طول القامة المكني عنه بطول الجاد مرتجا في السنة الى زيد  
 يعني ان هذا المعنى منسوب الى زيد مرتجا وان كان المضاف المصنوع  
 بحسب اللفظ هو طول القامة بل الجاد وقوله ما ذ اصنع في موقع الجوا  
 لقوله من اراد وهو في الحقيق جران في قوله فانه وحن متعلق بما ذ اصنع  
 لكون الاستقام لا على حقيقته وقوله جمع الى اخره بدله وبيان لما صنع  
 ولما لم يصنع كون الصفات في القبة تبعا لموصوفها كان هذا من قبل الكا  
 دون المحاذيم كونه في القبة المصروفة على ابن الحشر مما يتنقل اليه من  
 منه الى اتصالها به وقوله فليس بذلك يعني ليس من قولنا المجدين ثوبه  
 وانكروا من رديه بصرح ياثبات الجحد والكرم للبردين ليلزم من صافه  
 البردين اليه المصريح باصافه الوصف اليه كما في طول الجاده لغير لوه  
 قيل زيد كرم رده لاشبهه ان يكون مثل زيد طويل بجاده والمجده الشرف  
 مجده الرجل بالضم فهو ماجد ومجد قال ابن السكيت الشرف والمجده كونا  
 بالاباء يقال رجل شريف ما جده ابا مقدمون في الشرف والحب  
 والكرم يكون في الرجل وان لم يكن في الابا ووجه كون هذا من قبل  
 الكا به دون المحاذير انه لا يمتنع ثبوت الصفه من الثوبين بمعا الموصو  
**قوله** ان ثبته المجده لان الحميد يثبات المساعى له وكونها  
 نظام عقد وكون مناط ذلك العقد هو جيد المجده على ان الاضافه  
 تقتضي ذلك تطر الى كونها اشار الى نفسه محضوه حاصله لاثباتها  
 وانه استعداده وامر الشئ يقتضي ثبوت اصله كل ذلك يحكم القوي والدو

قوله ومجمل ان يبين مجمل ان لا يكون  
 اليه في اتصال صفة الشرف والكرم  
 محذوف عن المحذوف على الاثر من جوا المضاف



ودليل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وقوله وبنيته بتزنيده اي  
 تزيين ابن العميد المجد على اعتيابه بشأن المجد ومجته للمجد لان الانسان لا  
 يزني الا ما له به اعتنا واليه ميل ودل ذلك على انه ما حد لان مساعي الرجل  
 انما تزين مجده لا مجده غير وقد اطلب حقيقة المجد واما بقا ابن العميد على  
 ان تزيين المجد في الاعتناء به معصو ران على ابن العميد والامام الاحتياج  
 الى دواعي الطالب لا يطلب الاماله ليعتاجة وفي العباد اشارة الى ان  
 الاختصاص من ههنا بمعنى القصر لا مجرد النسبة ووجهه ما ذكرنا واما وجه  
 احكام هذا التخصيص وما كيد هو ان العالم بهذا الاحتياج والاختصاص  
 فظهر حقيقة المجد الذي ليس من شأنه العلم والادراك بل مجمع افراده على ما  
 يفيد المقام الخطان وتبين بما ذكرنا هذا الدعاء والترين وطلب  
 الباع من تزيين ذلك الاختصاص من وروادفه فيكون الاستغال منها الى الاختصاص  
 كما به مطلوب باحتمال تخصيص الصفة بالموصوف وحصل معنى البيت ان الشا  
 جعل المجد مترافا في المال نظر الى ان مال التزيين الى التزيين بابن العميد وحمل  
 تزنيته بابن العميد اختصاصا بالمجد بدعي طريقة قوله لم تزيين الاله فلا  
 اذا حصلت له فاذا ذكر ذلك على طريق يفيد القصر كما هو المدعى وان اريد  
 الاختصاص بمعنى مجرور النسبة اليه فالامر اظهر **قوله** بيت مجاه من  
 اللوم يثبتها من قبيل تكثير الرما في ساحة عمر ولان البيوت تصبغ الكاه  
 من اللوم كناية عن وصف الغنى واسماء ذلك الى بيتها كناية عن اختصاص  
 ذلك الوصف بها بمعنى يستند اليها وقوله اذا ما يتوت بالملازمة حلت  
 من باب القلب اي طلب الملازمة سيوت او من باب اشتغال الارشاد بما افقه  
**قوله** فاجاز ان لا يتجاوز فرد من افراد الجود ولا حله وانه في مكان  
 دون مكانه ولكن يدور حيث يدور تعريف المصنف ان المصراع الاول  
 كناية عن وصف اجتماع الجود وعدم تفرقه والمصراع الثاني كناية عن  
 اختصاص الجود به ونسبة اليه من جهة انه يصير حيث يصير وليس  
 كناية ليسير حيث لا يفارقه فرد من افراده وبعضهم على ان كلام المصنفين  
 كناية عن اختصاص الجود به ومعنى الاستعداد ان الاول بطريقه لا  
 يفارقه والثاني بطريقه انه لا يفارقه كانه قال لا يفارقه ولكن لا يفارقه  
 ولما سبق الى بعض الاصطلاح ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص من  
 الاحتمال ان لا يكون الجود موجودا فيصير في باقي المفاصلة كالمصراع الثاني

لرفع هذا الاحتمال فيمحو البيت يتم الاختصاص واستخير ما به لا  
 عبر في الخطايات مثل هذه الاحتمالات فقوله تنبها عليه نقول وقال  
 اي لنفسه بنى ان يجوز من وجه فرد من افراد الجود على انه لو تجاوزه  
 لكان قائما بحله وانه من ورت انه عرض عتيق قيامه بنفسه لكنه لم يحل  
 في مكان دونه لم يتجاوز ولمثل هذا من دعوى اللزوم ونقول اللازم قال  
 ولا حل بمعنى لو حل فرد من افراد مكانا دونه لكان مجاوزا لايه لكن اللا  
 منتف لا لم يتجاوز فرد من الجود فقوله فاجاز جود نفى لللازم  
 المطلوب في مكان دونه ليلغى اللزوم وقوله ولا حل دونه نفى لللازم  
 التجاوز لبيت انتفاء لكن لا يخفى ان مثل هذا البيان يكون دوريا وال  
 ان يقتصر على احد الامر من فيقال ان قوله فاجاز وانه هو الذي عوى وقوله  
 ولا حل بيان له بنى لارتم التجاوز اي ما تجاوز فرد من افراد الجود لايه  
 لم يتجاوز لم يحل في مكان دونه لما امر اخصه اللازم منتف لا انه لم يوجد كما  
 دونه وقوله كناية معقول له بقوله تنبها او قوله نفى وجميع ما صدر  
 من الاضطرار وذلك اشارة الى عدم جواز الجود اياه وعدم مرحوله غير  
 وصير يوزعه وتقسيمه للجود وقوله لم يخصه اي الجود من بعد اي من  
 بعد نفى تجاوز اياه وحلوله عن جهة منتفقه بالظالم وجه وهو  
 حيث يصير المجد وح بعد ان عرف الجود بلام الحقيقة المتعد في المقام  
 الخطايات الاستغراق وبيان ذلك التخصيص وتفسيره انه قال ولكن  
 بصير الجود حيث يصير كناية بذلك عن ثبوت الجود له لانه اذا لم يفارقه  
 وكان معه حيث كان انتف هو به لا محاله ومن تخصص موقعها  
 ومكانها الذي يظن انها فيه وللا لالة على ان هذا لما ورد توحيها  
 وتأسيسا لما في البيت لم يقل ومنها اي ومن لا مثله بل منه اي من  
 هذا القليل من التخصص لقصد الكناية عن الثبوت **قوله** وقد  
 يظن يعني انه ما ذكرنا من اخصر في الاقسام الثلاثة انما هو بالنظر  
 الى كناية واحدة واما ان يكون في كلام واحد كائنا او اكثر فليست  
 منها او اكثر فنحن لا منعها وهو لا يقدح فيما ذكرنا كائنا ان كان  
 في ساحة عمر او في ساحة الرما في ساحة من هو علم في الكرم كناية  
 عن عمر ونقص الثلاثة **قوله** واعلم ان الكناية في التفسير الثاني وهو  
 ما يكون المطلوب لها نفس الصفة والثالث وهو ما يكون المطلوب



لها نفس الصفة والثالث وهو ما يكون المطلوب بها خصيصا للصفة  
 بالموصوف وقد يكون سوفا لاجل الموصوف المذكور وان كان عن صفة  
 له او عن اختصاص الصفة المذكور به وقد يكون سوفا لاجل الموصوف  
 غير المذكور وان كان عن صفة له او عن اختصاص صفة به فالاول من القسم  
 الثاني المطلوب به نفس الصفة كما نقول فلانة بجلي وبزكي عن فضلا  
 الى انه موافق فلان ليس الغيار قصدا الى انه يهودي ومن القسمة الثالث  
 قوله ان السمتة السيت وسائر الامثلة المذكورة لخصيص الصفة  
 بالموصوف والثاني من القسمة الثاني كما نقول في عرس من يودي الموصوف  
 هو الذي بجلي وبزكي ولا يودي احاه المسلم كما به بذكر الصفات عن الذات  
 مسوقة لتفقيه عن المودي ومن القسمة الثالث قوله تعالى هادي للمقين  
 الذين يؤمنون بالحيث اتي مع الغيبة عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وعن  
 جماعة المسلمين قصده ان يطرق الكتابة الى نفي كون الكتاب هادي للمسا فقارده  
 الذين اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خطوا الى مشاطتهم قالوا اتاكم  
 اخاخي مستهزون وهم غير المتقين الموحدين عن خلاصه الى ان هذه الالفاظ  
 والمصاحبة والغيب على معناه المصدرى واما اذا جعلت بالمصلحة للموصوف  
 والغيب بمعنى الغائب او خفي الغيب مراد به ما هو غائب عن الحواس من  
 الله والملائكة واحواله الخسر ونحو ذلك فلا تعريض **قوله** كانا طائف  
 اسم التعريض فيها مناسبا اما العطا فلان الاشتقاق واما معنى فلانه  
 يقال عرفت فلان فلان اذا قلت قوله وانت قصده فكذلك اسرت  
 به الى جانب وترتيب جانب اخر ومنه المعارض في الكلام وهي التورية  
 بالشيء عن الشيء واصله من العوض بالصم وهو الناحية والجانب لذلك  
 تاتي الى المقصود من جانب الكلام ولا حيلة قال في الكشاف الكتابة ان  
 تذكر انني بغير لفظ الموصوف له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على  
 شيء لم يذكر كقول المحتاج المحتاج اليه جيتك لاسم ملكك فكانه اما له  
 الكلام الى عرض يدل على المقصود كما لو مر هو الاشارة بالشفقة والحجب  
 والضمير في ابن النوق وحسبك اي كافيك في كونين لا يردن سوى كرم  
 وصنم فانه لم يرد ان عامر وعمر كاف اي ليس فيه خفا بخلاف نحو عمر  
 الفقا وكاف اسر فاعل من حتى بالكسر واما الخفي من خاه معني اخاه  
**قوله** كان اطلاق اسم الايام والاشارة عليها مناسبا لانه اذ لم

يكن

يكن هناك خصوصية تعين اسم المطلق لان الاشارة تطلق على كل من اتلو  
 والرمز على ما مر وقيل لها عند الاطلاق يكون في حق الشيء القريب الظا  
 كما يقال انما رايه باليد وامي اليه بالكف **قوله** وكقول الجبري يظن  
 على كقول اي تمام مع تحلل الما من بجواب الشرط واما رايه ظاهرا الى  
 انه فوق بيت اي تمام ويظن كما ترى في قوله الاطرا انه اظهر وصح في  
 قوله متى غلظت يده اذ اظهر من ايج لان انتقال من العلة الى المعلول حيث  
 جعل كل مسلمة من علمه لوجود الكرم فيهم والانتقال فيما سبق من المحل الى  
 المحل الا وهو الشرط الى الشرط ولان في الاول احتمال ان لا يحق لاشارة  
 وكذا في اعني رايه من ايا سعيد لا خطا لما ذكره بان الاستعانة اليه وفي  
 الثاني حواله الى روية الخطاطبة الذي رايها ليد وفي الثالث اعانه كرسى  
 اشراق في محيل على طريق الله عاديون المحقق فتنبيه طلبه ان يجعلهم من الكرم  
 واليا كرم الغيبة الشكر الا في كرم والمحل انقطاع المطر وسير الارض من  
 الكلام يقال بلده حائل ومن حائل قال ابن السكيت محل البلد فهو اجل  
 ولم يتوكل المحل وبما جاذلك في الشعر **قوله** سالت الذي هو العطا  
 والخطا والمجود صفة في النفس مبدأ فاداة تسعي لا عرض ولا اتحاد في ظاهر  
 مفهومينها وتبين اصح خطا بها خطا بالاشارة لعز في لفظ المنكسر المسني  
 للفقول من غوازه حمله على الغزا وهو الصبر مسافة يوم راي مقدره على  
 استقار الامتداد المكلف للزماني ثم يتلوه عطف على اقنا وقوله في فاده  
 حو من متعلق بالطرف الواقع جزا الى ما ترى او يال ظهور وكلاهما محل نظر  
 من جهة اللفظ او بالمسند اعني قوله فن جهة المعنى **قوله** واعلم ان العر  
 يريد ان يبين وبين الكتابة عموما من وجه نصا دقيقا في مثل المعمل من سيم  
 المسنون المسنون من اسائه ويرد وحده وكفاريه بدونه وهو كثر وحده  
 بدونه الكتابة في مثل اذ يبنى فسبحان عند القرينه الما انه مراده  
 الخطاطب وسعيه رادة الغيرة فانه حبيبه يكون محارا لكتابة واعتي  
 الاعتماد على التواريخ في الكتابة لانه في المحاذ مهتور عنى عن العرض له بخلا  
 الكتابة فان المختارها الى القرينه قليل كما في هذه الصون لظهورها في  
 مجرد الحقيقة الصريحة فان قيل استعمال ضمير الخطاب في غير الخطاب  
 لا يظهر له وجه صحة ولا وجود علاقة ولا انتقال من مزاوم الى ادم او

مع  
 مر



بالعكس فكيف يكون مجازا والكناية بل الوجه حمل قوله على سبيل الكناية وعلى سبيل  
 المجاز على انه يشبه الكناية تارة ويشبه المجاز اخرى من غير ان يكون كناية  
 او مجازا قلنا ليس المراد ان يحدد لنا الخطاب كناية او مجازا بل ان نقول  
 ان يبقى فستعرف كلامه على معنى يقصد به قصد به هذا الخطاب لسبب  
 الايداء ويلزمه بعد كل من صدر عنه الايداء الروما يعتبر في المجاز والكناية  
 فان اريد هذا به الخطاب ونحو من المودين بقولهم في الاحوال فكناية او مقابلة  
 غير الخطاب خاصة بعلاقة المشاكلة في الايداء وذلك لانه القرينة على ان الخطاب  
 ليس مراد بها تركيب جاري في الكلام لا في الصيغة بقية واما ان يكون كلامه  
 ذا دلالة على معنى دلالة صحيحة جارية على القانون من غير ان يكون حقيقة في غير  
 ذلك صريحة ولا كناية ولا مجازا فلا يعرف له وجه صحة فالله اعلم بالصواب  
 مما دل على معنى يجوز حمله على جاني الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وبما  
 في الفرد والمركب والتعريف هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع  
 الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والامعان في تخصيص اللفظ المركب  
 كقول من يوقع صلة والله ان يحتاج فانه تعريف بالطلب ولو وضع له  
 حقيقة ولا مجازا واعلم ان هذا المعنى عرض للفظ المجازية **قوله** قلنا على  
 كيفية هذه الكناية والمجاز كما تظن انما في نفس الصنع وعلى هذه الكناية وكما  
 في المثال نفس نظائره وروع ما شئت من القوم فقد نهضت على وجه  
 القياس وكيفية التوقيع حيث ذكرت انما ان الله غير الموضوع له فقط  
 فجازا لا كناية وانما التوقيع بذلك على القارئ وانما التوقيع قد يكون  
 مع الكناية وقد يكون به ونها **قوله** واعلم ان ارباب البلاغة هم البلاغيون  
 وكذا اصحاب الصياغة المتعاقبة لان معانيها تصورات المعاني بالصيغ  
 والكيفيات المختلفة المناسبة للاغراض في القاصدين لانه الصياغة  
 للذهب على ما ينبغي كما قال الجاحظ انما الشعر صياغة وصوت من التصو  
 لكن لا يخفى على ان نسبة الاتفاق على مجازا والمجاز على الحقيقة والاستعانة  
 على التشبيه والكناية على التلويح الى ان السان انسب منه الى البلاغة والبلاغيون  
 الا انه حاد ولا يهبط في هذا الاتفاق حتى كان وقع من البلاغيين والسترا  
 وان لم يكن لهم معرفة بالاصطلاحات ومباحث التزيينات وقوله بلغ  
 من المبالغة دون البلاغة ومعنى وقع امكن في النفس واشد تأنيده

هنا

وذكر

وذكر الابلغ والاقوي واللاوضع تقنن وترجح الكل الى دعوى الشيء وهو وجوب  
 اللانم ببيته وهي وجود الملزوم وهي ترجيح الاستقار وجه اخر هو ترك  
 الاعتراف بكون المشبه به اكل من المشبه بل ادعاء انه من جنس المشبه به وانكار  
 ان يكون شيئا غير **قوله** باعتبار واحد احوارا عما اذا اختلف الاجزاء  
 كما انه اذا كان شيئا ملزوما لشيء بحسب الوجود غير ملزوم بحسب المهور  
 او ملزوم بحسب العادة غير ملزوم بحسب العقل ونحو ذلك مما لا استحالة  
 فيه **قوله** والسبب في ان الكناية بريده انا وان جعلنا معنى الكناية على  
 الانتقال من اللانم الى الملزوم وهو راجع الى الانتقال من الملزوم الى اللانم  
 بناء على وجود المساوي ولو اعتقدا او ادعوا حينئذ يكون كل منهما  
 لازما وملزوما فيكون الانتقال في الكناية انصافا من الملزوم ونصير كدعوى  
 الشيء بالبينه وهذا ان يدفع الاعتراض بان اللانم من حيث هو لا يتم بحتم  
 العموم فكيف يصح الانتقال منه الى الملزوم وان المجاز قد يكون من الطرفين  
 كما طلاق الغيت على النبات والنبات على الغيت بناء على لزوم احدهما للآخر  
 فلا يكون كل منهما فذكر الملزوم واردة اللانم بل احدهما بالعكس وهذا معنى  
 الخراطيم اعطرت السماء نباتا اي غشا يلزم النبات في سلك رعي الغيت  
 اي النبات الذي يلزم الغيت **قوله** هذا اما يمكن خص الكلام بهل  
 المجاز والكناية لانهما المقصود الاصل في البيان وانما التشبيه وطيه  
 النوع من المجاز هو الاستقار واسار اليانه في كلام السلف فنهما ورب  
 فيها ابواعا وبها يحتاج تليق بها وكل من التقرير وترتيب الانواع وتذ  
 وتطبيق البعض منها ببعض وتوفيق كل من ذلك حقه على الوجه الذي  
 توجب مقتضى صناعة البيان ثم وصي انه لا يفتح في كلام السلف عن  
 بعض العصور واسار الى ان كلامه بالمصودا وفي وعلى سبيل الاستقار  
 اجري وبالحمد والشا آخري فقوله معرا اي موضع قدح وطن وفي  
 الصالح المعاصر المعاني وصقلت شيا فانهم فلا تاتي طعن على وجود  
 به لك معرا واعزت في فلان اذا عبت وصغرت من ثانه يقال بل  
 عنه الشيء اذا فاته وكل جز هو الافراد للتشبيه بفعل يعنى مقول  
 وصيها اختراعه لهذه الفن وقواعد الاصول والمراد بها ما بين عليه  
 الاصول التي تبني عليها جزيات الفن وضمها بواصولها وقصودها  
 للاصول والارباب وتنا رعيها للقواعد والاصول واسلمها للتقاني



وتلفظها للمثلية وبها للمثلية أو الملائكة وصحفتها للشعب  
 أو هذا النوع إلى الحال على اثنين جمع افنان جمع فن فعلوا جزاوا وفي  
 آخره متعلق به ذلك مبتدأ محذوف الجزاء إذا كان الاختراع محقق  
 منهم أي من علماء هذا الفن **قوله** وأما بعد ذلك وصنط الجمل المباحث  
 العلمين اللذين هما المقصد الاصل من علم البيان **قوله** ولا بدله أي  
 الثالث الذي هو الكتابة من دلالة له على إرادة معنى المعنى مثل أن يكون  
 استعمال كثير الرماد في معرض المدح وفي حق العطاء بخلاف ما إذا قيل في حق  
 الحمار وذلك لأن السابق للفهم من الكلام هو المعنى بالمراد دلالة على إرادة  
 معنى المعنى وحده وفي الجملة نقرأ له دلالة على جزء المعنى ولا بد له من توصيل  
 قیام القرينة لكن فوق بين الدلالة والإرادة وإن ذهب بعض المحققين إلى  
 أن الدلالة لا تكون بدون الإرادة **قوله** دون رأينا لأن الانقسام إلى  
 الحقيقة العقلية والمجاز العقلية إنما هو إذا كانا لا يمتثلان إلا على رتبة الجواز  
 كله لغوي وفي كلامه إشارة إلى أن المصنف بالحقيقة والمجاز العقليين عند الشخص  
 هو الأستاذ وإنما يتصف بالكلام بما يابا اعتبارا فيه من الاستناد وقوله  
 على وفق عملك وعلك إشارة إلى ما مر من المصنف في الحقيقة والمجاز العقليين  
 هو الموافقة والمخالفة لما عدا المتكلم لا لما في نفس الأمر **قوله** ثم إن الحقيقة  
 في الجملة إما أن تكون مفروضة بأفاده مستلزم على لفظ اشتر المصنف أي لازم  
 يقال استلزم الشيء أي يطلب لزومه فهو مستلزم أي لازم ومروء ذلك مستلزم  
 الجبل لازم ولا يكون والاولى أي الحقيقة المفروضة بأفاده لازم وإطله  
 في الكتابة والثانية أي الحقيقة التي لا تكون مفروضة بأفاده مستلزم  
 داخله في التصريح ومبنى هذا على أن كلاما في الكتابة والتصریح معاً من أن  
 يكون مفردا كما سبق في أول تقسيم الكلمة إلى الانقسام الثلاثة إنما  
 لما أراد معناه واحد أو غير معناه واحد أو معناه واحد أو غير  
 معناه معاً ويكون جملة كما أشار إليه هنا بعد ما ذكر الحقيقة  
 والمجاز في الجملة ليلابونهم اختصاص الكتابة بالمعروف على ما عرف من  
 التقسيم الأول فإن قيل قد دل ذلك التقسيم على أن الكتابة تقابل  
 الحقيقة في المفرد ثم قال والحقيقة في المفرد والكتابة لا يشتركان في  
 كونها حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه فكيف يصح هذا قلنا  
 أراد بالحقيقة في التقسيم التصريح منها لأنه الذي يراد منه معناه واحد

وأما الكتابة فلا كلام في أنه لا يراد فيها المعنى وخص وأما الكلام في أنه  
 هل يراد مع معنى المعنى أو يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز إرادة  
 المعنى وقد سبق تحقيق ذلك وسبناه على أنهم لم يعتبروا في الحقيقة إلا  
 الاستعمال في الموضوع له وأما أن لا يكون غير الموضوع له مراداً فلا  
 ومنهم من فهم ذلك وجوه من أن الحقيقة مطلقاً تقابل الكتابة فكل ما ذكر  
 من اشتراكهما في كونهما حقيقتين كل اشتراكهما في إرادة المعنى مهما من  
 غير أن يقع إطلاق اسم الحقيقة على الكتابة وهذا الاصطلاح إنما هو  
 بحد للقول وفي بعض النسخ بأفاده مستلزم على لفظ سؤال القائل نظر إلى  
 أن الانتقال في الكتابة من اللزوم إلى الملو وممكن قد سبق أن مالا الكتابة  
 أيضاً إلى الانتقال من الملو وممكن **قوله** وإذا قد عرفت أن نسخ الرواية  
 بالشد يد من التعريف لكن الرواية الصحيحة عرفنا بالمحقق من المعنى  
 وهو الموافق لقوله حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر  
 عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد وأما تعرض في هذا الصبغ لجا  
 التشبيه لكونه ما حوذاً في تعريف البلاغة فإن قيل كان ينبغي أن  
 يتقرر من معرفة خواص التراكيب على ما هو موضح في علم المعاني بحسن رتب تعريف  
 البلاغة على ما ذكر لكونه مشتملاً على رعاية مضمون العالين قلت قد عرفنا هذه  
 الأمور في علم البيان بعد فراغنا من علم المعاني المشتمل على معرفته كيفية وفيه  
 خواص التراكيب حيثما وجدنا انتظم أمر الشرط والجواز على قدر عرفنا فهو  
 ولا يخفى أن المذكور تعريف البلاغة المتكلم وأن المراد بالتراكيب  
 تراكيبها التي نورد ما لتأدية المعاني وبأنواع السبب والمجاز والكتابة  
 ما يقق له في كلامه من تلك الأنواع بمجوهه الإحاطة بالعلم والاتباع  
 خواص تراكيب البلاغة وأنواع تشبيهها ثم ومجازاتهم وكما ياتهم فقول  
 صاحب الايضاح أن أريد بالتراكيب تراكيب البلاغة وهو الظاهر فقد اجاز  
 الله وليس بشئ وكيف يتصور أن يكون المتكلم في تأدية المعاني حذ  
 وفيه خواص تراكيب غير من البلاغة وإراد تشبيهها ثم ومجازاتهم وكما ياتهم  
 على وجهها فإن قيل كيف صح قوله وطها طرفان بجود الضم إلى البلاغة  
 المذكورة وهي بلاغة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفيه خواص الترا  
 حيثما وورد أنواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها فكانه قال ولهذا



اعني وبلاغة الكلام المقلوته من تعريفنا لبلاغة المعك طرفان اعلواشغل  
لا يراى اى ناراما لغاية البعد وبنها مرات تكاد لا يدركها الحصر لكونها  
وان كانت محصورة في نفسها لكونها من حاضرين هما الطرفان وذلك لتفاوت  
تفاوت الاطلاع على كليات الاحوال وكيفيةها والاعتدال على غاية مقتضاها  
والنقص في الشبهات والمجازات والكليات وفي ايرادها على وجهها ولا  
يتيسر كمال ذلك بحمد الاطلاع على قواعد العلم وسر الطرف الاسفل بان  
القدر الذي من البلاغة اذ انقص ادى الى التخييل الكلام بالصوت الحيوانى  
نصدر عن محاطا بحسب الاتفاق وان كان يحجر اللغات والاعرابا على  
قوانين اللغة والصرف والنحو وساق الكلام على وجه تعرف منه الطرف الاعلى من  
البلاغة حيث حكم بان البلاغة يتعدى من الطرف الاسفل منصاعا الى المانع  
مرتبة الاعجاز وهي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب من الطرف الاعلى فعمله  
منه ان الطرف الاعلى هو الذي يكون مع ما يقارب من المرتبة اعلى حد الاعجاز  
الى بحر البشرى لا يتان عمله كلامه صرح فان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى  
وما يقرب منه لا الطرف الاعلى وحد وذلك لان بعض ايات الكلام المحجور  
اعلى طبقته من المعنى اصل هذا الكلام من الكلام الراى وقد صرح بهذا المعنى  
حيث قال في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاما هو المحجور  
فما وقع في التخصيص من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه ينبغي ان يجعل  
على هذا جعل وما يقرب منه عطف على الطرف الاعلى الاعلى حد الاعجاز وقد  
استوفينا الكلام فيه في الشرح **قوله** واعلم ان شان الاعجاز نجبت  
يعني ان كل ما يندركه بفقولنا في غالب الامر يمكن من البصر عند التقدير  
له وبيان هذه المعنى والاعجاز وكذا ذلك لا ما نعلم قطعا من كلام الله تعالى  
انه حيث لا يمكن للبشر محارصه ولا يتان عمله ولا يخاله شئ من كلام فصحاء العرب  
مع ان كلامه كانت كلامهم وكذا اهيات تراكيه وتاليه وريايه مقتضات  
احواله ومنا سبلة كما ان اخذ كلاما نعلم قطعا انه مستقيم الوزن ودون اخر  
وليعرفه بانه من بحر كذا وعلى وزن كذا او تعطيه كذا عجز كلاما نعلم قطعا  
انه مستقيم الوزن كما لا يمكن من ان يبين ان اى امر اقضى كون هل مستقيم  
الوزن دون ذلك وكما اننا لم نذكر من احد كون عصبونه كما ينبغي واخر ذلك  
اودون ذلك كمن فيه شئ شجبه الملاحه ولا يعرف انه ما هو ونعم ما قال

ليس

من قال **قوله** وراى حسن در روى توجيز لسبب **قوله** فمى داند كسى له كازا  
ناراحت **قوله** عن عدم معرفه حقيقته لعدم معرفه اسمه وقال اخر  
جزيت وراى حسن يا تو **قوله** ما شيفته دك براى اينم **قوله** وليس مدرك  
الاعجاز عند المصنف سوى الله وق وهو قوق ادراكيه لها اختصاص  
بادراك لطائف الكلام ووجود محاسبه لحقيقه فان كان حاصلها  
القطر فذاك وان اردنا كسابه فلا طريق اليه سوى الاعتبار بعلى المعاني  
والبيان وطول همارستهما والاشتغال بهما وان جمع بين الله وق العظمى  
وطول خدمة العالين فلا غاية وراه فظهر ان العالين عليه ورا الاحترار  
عن الخطا ولما كان هو مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذى هو كمال  
البلاغة لا يمكن وصفه ولا يدرك الا بالله وق ولا طريق الى كساب  
الله وق سوى طول خدمة العالين لكن ههنا سوى كمال البلاغة من مرا  
الوسط امكان وصفه وبيان واحاطة به بالعلمين ليظهر لهما قايض  
سوى اكتساب الله وق والاحراز عن الخطا يقال يجمع البلاغة  
المستقبه بالنقاب المحجور بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنها لتوضيح اللطائف  
وكشف للنظرين واما نس وجوه الاعجاز الذى هو الغاية فلا يمكن  
رفع الحجاب عنها واما طه اللثام وهو ما يكون على الفم من الساب عنها بان  
بين انهما ما يندرك بتواعد العالين كما هي واعاد ذلك الى الذوق وبجمله  
في الكلام اشار الى ان وجه اعجازنا القوان امر من جنس البلاغة والمقتضا  
وهو كونه في الطبقة العليا منها لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعقول  
ان اعجازنا بالصره يعنى انه لم يكن معزافا في نفسه وامكن للعرب ان يعاوضوا  
الا ان الله تعالى صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به وقد رتب عليه ولا كما  
ذهب اليه جماعة ان اعجازنا مخالفة اسلوبه لا لاي كلامهم من الاستعار  
والخطب والرسائل لاسيما في المقاطع بل يؤمنون ويتقنون ويعلمون  
ويجملون باوسلامه عن التناقض ولو استماله على الاجار والمضات وكل  
قاسد لما ذكر في اخر علم الاستدلال **قوله** واما الفصاحة لما  
اشغل بعد تفسير البلاغة شان طرفا ورايتها وبالكلام في شان  
الاعجاز وطريق ادراكه كان مظنة انتظام من السامع واعنا معرفة  
الفصاحة وطلب لذلك فاكاد الكلام فيه ومصدره بكتيبا ما وقمها ولا  
ثم فسر كلامنا القسمين لما ان اطلالا هما على القسمين بحسب الاشتراك



اللفظ على

والعنى ان ما يطلق عليه المصاحفة فثمان كما يقال المستنى مقبل ومنقطع  
ثم تفسر كل على احد على انه كان يمكن ان يقول ان يكون اللفظة الفصحى  
من العرب الموثوق بعينهم او ورواها له اكثر وذلك بسلامة عن  
التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتأليف الجوى وتأخر  
الحروف والكلمات او يقال في سلامة من الامور المتكون ومنه تفرق  
ان مصاحفة المتكلم هي ملكة مملكة الاقصد ارسل مثل هذا الكلام كما عرف  
الفقه مثلاً ما علم بالاحكام الشرعية العلية المكتسبة من ادلة النقل  
فيعلم ان فضايلة الرجل في ملكه تلك المعرفة او من معرفة تلك الاحكام وكذا  
في سائر العلوم وحمل كل من اللفظ عن التقيد راجعاً الى المعنى بكونه بالظن  
الى فائدة المعنى وفسر المصاحفة اللفظية بكونها الكلية عن به اصلية نظراً  
الى ان الكلام في مصاحفة اللفظ من لغة العرب لما ان المقصود الاخذ  
من هذين العلمين معرفة اخبار القرآن ولهذا قد يعتبر ذلك بقرينة العلمين  
ومومن قولهم فصح اللفظ اذا خلصت لغته من اللكنة المجادة وللمعنى وحده  
من فصح اللسان اذا اخذت رغوته وذهب لباقة وليس معنى الادور والاكتر  
ان يحذف في مقابلة الكلمة كلمة دارجة وهذه ادور ولها استعمال كبير وسعال  
هذه اكثر بل المراد كرم دورانها فيما بينهم وجرانها على السنتهم ولذلك  
معنى اجري على قوانين اللغتين ان يكون جازياً على قانون اللغة ساملاً عن  
مخالفة القياس اللغوي كالاجل في قوله الحمد لله العلى لا خلل وكما لا علة  
في قوله فلا يبرم الامر الذي هو جلال ولا جلال الامر الذي هو يوم  
والولع المسجود من ولله واحدنا وكلاماً استشهد به وكلام مؤلف  
ليس من اصل لغتهم وشاعر مؤلف اذا كان غير شاعر محض وذلك كالسج  
في قوله وقاموا وموسينا مسرجا وكلفنا القرية الطوبى للاجر  
ومعنى سلامتها عن الشافى ان لا تكون ثقبلة على اللسان كرم على السمع  
بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم كلفنا المعنى في قوله اعراي سبل عن  
ناقة تركها ترعى الكهنج وهو بنت ولغة مستشوز ومثله في كلمات  
وليس قرب قبر حرب قبر وكذا تكرار مدحه في قوله اي عامر **قوله**  
كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي  
قال ابن الحميد هذا التكرار في امدحه مع الجمع بين الحاء والها وثمان  
حروف اخلق خارج عن حد الاعتدال ما فكل الشافى والحق ليس الشافى

لسبب

لسبب بعد الخارج وان الانتقال من كلمة الى كلمة اخرى كاللفظ ولا  
لسبب قريها وان الانتقال منها كالمعنى في القيد اذ قد يحسن القرب  
المخرج كالشج والبعيدة فعمل في المخرج فيه اللذوق السليم والطبع المتيقن  
والمراد بتعقيد الكلام الذي يخل بالقضاة المعنوية هو ان يعثر صاحب  
الكلام فكل لاي يحمله غرضاً من العثار في موضع تصرف الفكر ويشكل في  
يحمل ذاك طريقك الى المعنى ويوعري يحيل وعرا صعباً موضع هذا  
هو المعنى **قوله** وما مثله الا ان اخته هشام الخليفة وتعدير الكلام من  
ما مثله في الناس احد يقاربه الا مملكة ابوامه مثله اسوما وفي الناس  
خبر وحى يدل من مثله والاملكا استنسا من حى نصب لقدمه واذا اخر  
كان المختار الرخ ويقاربه صفة حى وابوامه مبتد اجزم ابوع واحلة  
صفة مملكة فضله فضل بن المبدل منه والبدل وفصل بن المبتد او الجهر  
بالبدل ومن الموصوف والصفة بالجور وقد يقال مثله مبتد وحى  
جزم وما غير غالبة على اللغة التيمية وفي الناس متعلق بمثله والاوجه  
ما ذكرنا **قوله** كقول ابى عامر في باعنين خرجا في زمن المقطم باه  
صلب احدهما بعد الآخر وهما ابى يسمى ملرز زيار وابى يسمى بابك وقوله  
ولقد شئنا الاحياء من رجاها ان صار بابك جازماً زيارياً  
**قوله** ثانياً في المصلوب ولا مبتد اجزم في كيد السبا اي سوطها  
يعنى الجور لم يكن ذلك الثاني الذي هو بابك كاشين تان اي كان اثنين  
قصوا الحقيقة من تقديم المضاف على المضاف اليه لكن يقدر لتصح مضاف  
من اثنين ويحمل في بدلائمه والمراد باثنين هما في الغار ابى عليه السلام  
وابو بكر رضي الله عنه اي لم يكن ذلك الثاني كاشين اللذين كانا في الغار  
لانهما قد اجتمعا على تقوية الدين وهذان على فساد امر المسلمين بهذا الظن  
سواء والمعطف موضع العطف اي الميل والتنفق عن الطريق والشار  
العلم ينصب على الطريق الطيبة النية والطيبة المتدلي يطو كاليه الطريق  
يقال حصي لطيفته اي لما نواه وطبعه شاسعه اي منزله بعد وصحه  
صاحبه للكلام ونميد ومنه وعليه وسيلكه ويقطعه للطريق والميت  
اسواقاً علم من تشببت الشئ غلبته بينا وصمير وجهه وطيفه للثنين **قوله**  
اذكر على سبل الامو فوج وهو محروب عوده او عوداً ومعناه صوت  
متخذ على مثال الشئ يعرف منها حاله او قليل من الشئ ترك يعرف حاله وقوله

له



ما عني معقول ككشف وقام موصول صلتها لغيرها وضمير الفاعل المفعول  
 لوجه البلاغة والخصا حنين والخاص لفظ عني اشارة الى ان كون الشيء سائرا  
 تلك الوجوه عنك اغا هو على سبيل الاحتمال لانك بعد احاطتك بما ذكرنا في  
 الظاهر ينبغي ان تعرفها بلاشبهه وضمير منها وانها للناية وتختص على لفظ  
 المبني للمفعول من حيث فلاحنا اذا باريت في الفعل في الفعل وتارة في العلة  
 ويشهد ان يكون هذا الكلام اشارة الى ما روي انهم علقوا القصيدة السبع من  
 باب الكعبة على ان لا يترلوها حالهم بعثوا على ما هو افضح وكانوا يكابرون  
 ويعاندون فما تزل من الايات حتى تزلت هذه الآية فادعوا ولم يبق لهم  
 سبيل الى المطابقة لما ادركوا من كمال بلاغتها التي تدب كل كلام يبلغ استوى  
 استقرت السقفة على الجودي جبل يترب جورة وقيل بعدا للقوم الظالمين  
 اي هلاكهم من قولهم لعنة بالكسر بعدا وبعدا اذا ارادوا البعد من  
 حيث الهلاك **قوله** والنظر في هذه الآية من اربع جهات قدم جملة علم  
 البيان يكون ما في الآية من اللطائف البانية اغزوا كثيرا وباليان اجدر  
 واوفي واخفى وبالقدم اول واخرى وقوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاعتنا  
 والكناية من الترتيب وذكر الترتيب وهو عطف على ما فيها وصحت اضافة معنى  
 الى ما دونا لكونه على سبيل الحكاية المعنى هذا الكلام والطوفان المطر الغائب  
 والماء الغالب يعني كل شيء وقد يقال طوفان الكلام وعزم مجاز او قبل كل عنصر  
 على طوفان وغاص الماقل ونصف وغاصه الله يتعدى ولا يتعدى  
 وقوله بنى الكلام جواب لما والاخر فان ليس معنى الكلام على شبه المراد  
 الذي ردهما البحر وقطع الطوفان ويجوز ذلك بالماورى النسبة بالماور  
 هو الارض والسماء على ما صرح به اخرا فمقوله على شبه المراد بالماور منه  
 اي الشيء الذي يريد منه ان يترك كما يقال المشترك للمشترك فوجه الى الحدوث  
 والاصالة كما في امرتك البحر وضمير هيئته للماور على اضافة المصدر الى  
 الفاعل والمفعول كما هو الامر يقال هبته اي حقه واما المراد من قوله  
 وتشبيهه تكون المراد اي تحصيله وانحاءه فعلى افضله افعلاء الامر الذي  
 اريد من الماور كالقطع والاتلاع واعادة الاسماء الظاهر دون الضمير  
 تشبيهه على ان المراد الاول بمعنى المراد منه وانما بنى الكلام على التشبيهات المتصورة  
 لاقتدار العظيم وتصوير ان السموات والارض وهذه الاجرام العظام  
 اعني السموات والارض والعطف باعتبار نظار المعهوم تابعة لارادة الله

من جهة الاجاد والاعدام وتابعة لتشبيهه في تلك الاجرام من جهة  
 التغير والتبدل وقوله وحتم عطف على وجوب وصار اقدار ومهابة  
 وامر واشارته ويجوز ذلك لله تعالى وصار الجمع من نحو عرفوا الى اخر  
 للعقلا المميزين وضمير صيرت وسراد لها لها بته والكاف في كايوج  
 وكايرو للقوان في الوقوع مثلها في قوله كما دخل ربه حرج غمر وجملة  
 كايها عقلا في موضع الحال وجملة لا يلقى في موقع البيان واحد الطرفين  
 اعني لا يشار به خروجه والآخر اعني بعد الامضا متعلق به اذ لو تعلق به  
 بالمصدر اعني تلقى كما هو الظاهر لوجب نصبه اي تلقيا لكونه متناها  
 للصفات وقوله ثم بنى على تشبيهه هذا يعني التشبيهين المذكورين  
 وما تشبه المراد منه بالماور وتشبيهه يكون المراد بامر الامر نظم الكلام  
 وفروها فنظر الكلام على مجرور ارادة ان سئل معنى اردنا ان يرد الى اخر  
 لانه لا معنى لبناء نظم الكلام عن وساطة هذا التشبيه لانه لا يبيح بار  
 وباسما الا بوساطة تشبهها بالماور وتشبهه تكون ما يراد منها  
 بامر الامر فليتدبر بقوله بقوله قبل مجاز عن اربه ارتدادا الى الجواهر فظا  
 طوفان السماء من باب ذكر المسبب واردة السبب لانا لارادة تكون سببا  
 لوقوع التوبة وقوله هذا الجاز المرسل كون المفعول خطابا الى الله  
 يصح ارادة حصول معنى البع والانتفاع منه ولا يبيح القول له والخطا  
 معه وحيل خطابا بالارض والسماء استعان منه على تشبيهها بالماور  
 المذكور ذلك التشبيه بقوله فيما سبق بنى الكلام على تشبيه المراد اي  
 المراد منه بالماور الموصوف والظاهر ايضا استعان بالكتابة حيث ذكر  
 المشبه اعني السماء والارض المراد منها حصول امر واريد المشبه به اعني  
 الماور الموصوف بانه لا يتا في منه العصيان اذ ما يقرينه نسبة الخطا ب  
 التيه ودحو حروف الدعاء عليه وغاص من خواص الماور المطيع ويكون هذا  
 تخيلا وما يقال المراد منها استعاره بغير تحجج على ما هو السابغ في اطلاق  
 لفظ الاستعارة فلا يظهر وجهه سوى ان يحل على الاستعارة البهينة  
 في حرفه الله استعان على تشبيهه بخلق الارادة بالمراد منه بتعلق الدنيا بالماور  
 والخطاب بالخطاب لكن في قوله للتشبيه المذكور بعض توجه على هذا لان  
 المذكور هو التشبيه المراد منه بالماور وقوله ثم الذي هو اعمال الفوق  
 الجادة في الطعوم وجن لهما الى المعنى مستعار لغورهما في الارض

تعالى



نوع تسامح والمراد استعارته لجعل الماء غاراً فيها وهذه استعارة تبعية  
 بحقيقة واستعارة الماء للغدا على ما ذكر استعارة بالكناية حيث ذكر المشبه  
 وأريد المشبه به ادعاء بقوله ايقاع البلع عليه فانه مختص بمحدث الغدا  
 دون الماء فمثل البلي ربي وبلغ الماء وابتلع الربوب يكون مجازاً والمصنف اذا  
 حاول رد التبعية الى المكينة لم يكن له سوى ان يجعل قريباً الى هي الاستعارة  
 بالكناية ليقى البلع على حقيقة لكنه ذهب ههنا الى ان الاستعارة بالكناية ولا يرد  
 لها سوى البلي والبلي استعارة بصرحيه ولا قرينه لها سوى الماء وهذا خارج  
 عن القانون فان الماء انما يصلح استعارة بالكناية ومراد به المشبه به ادعاء اذا  
 نسب اليه شيء من خواص المشبه به وذلك حقيقة البلع لا لغو ولا مجرعة  
 بلفظ البلع ولهذا جعل الريح استعارة بالكناية عن القادر الخمار لم يعتبر  
 في انفس استعارة والبلع انما يصلح استعارة بصرحيه للغور والسب الى  
 حقيقة الماء من غير اعتبار استعارة فيه لكنه جرى على طريقته في نطق الحان  
 من جعل الحان استعارة بالكناية عن الانسان المتكلم وجعل نطق استعارة  
 الامر وهي لزم القول بالاستعارة التبعية وعلى هذا القياس يلزمه القول  
 بالاستعارة في انفس ايضا **قوله** ثم امر على سبيل الاستعارة للمشبه المدم  
 ذكر وهو تشبيه تكون المراد بالامر الجور التافد في تكون المعصود بنفس البلع  
 استعارة للغور وصيغة الامر استعارة لتكون المراد كون الامر امر  
 مخاطب ترشح لاستعارة التل في بارض الارادة استعارة تبعية وهذا  
 يوجب ما قيل ان بارض استعاره بصرحيه كما ذكرنا **قوله** ثم قال  
 ما بك ظاهراً كلامه بغيره بالجاز الاستعارة المبني على تشبيه انفس الى  
 بانفس الملك بالملك بناء على ان من اول الاضافه في مثل هذا هو الاحتكاك  
 الملكي فتكون الاستعارة بصرحيه اصله جاريه في التركيب الاضافي الموضوع  
 للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام ومبنى الاتصال والاختصاص  
 عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل الحان في الاضافه اداة في ملائمة  
 مجازاً اعتلياً بناء على ان كون التشبيه ما هو عليه او على خلافة فيما يتعلق العقل  
 وهذا الوضع وما يدل على ان قصد المصنف الاستعارة جعله صرحاً بخطاب  
 ترشحاً لكون الارض بمنزلة المالك فان صرح الخطاب مما يخص العقلاء وان  
 جعلت المجاز قليلاً فالمعنى انه ترشح لاستعارة الامر ليكون المراد كما مر فيكون  
 اللام في الترشح للتعهد استعارة الى قوله وطالب في الامر ترشحاً لاستعارة

النداء هذا كله في البلي ما كان واما في اقلعي فالافلاج استعارة لاجتناب  
 المطر بجامع عدم امر قد كان كالمطر والعمل وصيغة الامر استعارة بغيره  
 على تشبيه السماء بالامور الذي لا يتأتى منه العصيان والخطايا ترشح  
 لاستعارة النداء لكونه من صفات العقلاء والكلام في هذا كله مثل  
 ما مر في البلي **قوله** قال وغنص الما يعني ان ترك فاعل الافعال المذكور  
 وبها للمفعول من باب الكناية المطلوب بها تخصص الصنف بالموصوف  
 وتقررها ان ترك ذكر الفاعل وبنا الفعل للمفعول من لوازم العلم بالفاعل  
 وتعيينه لطاعة ذلك الفعل فذكر اللانم واريد الملزوم وما في كتاب  
 تفصيل لذلك وتوضيح ومعنى قرار الشئ جعله مستقر انما ساكناً تاركا  
 للحركة وقرارها اضافة المصدر الى المفعول وقراره الى الفاعل فقولته وفا  
 بعد اعطف على غرض الما اي لم يصح من كان بعد سلوكا مفعول له  
 لقوله لم يصح اي ترك الصريح سلوكا وقوله ان تلك الامور العظام  
 الجاهل بدك وبيان سلوكه سبيل الكناية لا يكتم اي لا يبلغ كنهه **قوله**  
 ثم ختم الكلام بالقرين لقوم يروح الذين لم يدركوا في هذا الكلام استعارة  
 الدعا بالهلاك والعزم من هذا القرين لنفسه عن سبيل طوقه  
 قوم يروح في تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلماً لانفس ساكني سلمهم  
 لا لغريم لان ضرر التكذيب انما يعود اليهم لا الى غيرهم ووجه التشبيه  
 ان الوعيد رب على صفة الظلم فيدوم معها وحتم اظهار مصدر وختم واللام  
 في المكان متعلق باظهار وصفاً يراه للخطا وجهته الاستحسان للخطا ظلم  
 لانفسهم يتكذب الرسل فاما قيامه الطوفان عطفاً على مكان الخطا اي  
 وجوده يعني ختم اظهار لان قيامه الطوفان وقيامه تلك الصور الهائلة  
 في هلاكهم ما كانت الا لظلمهم على ما يشعر به تعليق الحكم بالوصف **قوله**  
 وهو اي النظر في الآية من جهة علو المعاني هو النظر في اية كل كلمة في الآية  
 فقد سبق ان من جملة خواص التركيب ما يتعلق بعظم انفاك التعريف والتكبير  
 والعندم والتأخير بل اكهما من هذا القبيل لكن من حيث كونها في التركيب  
 من العوائد المتعلقة بالكلواختياراً على ايا واي والمرت لكن استعاطها ولا  
 على بعد المادى المناسب لقام اظهار العظمة والكبرياء اي الامر الذي  
 يستدعيه المقام العبد المودن بالها وبالمشادي ومنها ترك بارض الكبر  
 على جدي يا الاضافه لقوة الهيا وبالمشادي في الاضافه لشريف



وتكون منها تركب يا ايها الارض على ما هو الكثير في نداء السماء الاجناس للاختصاص  
والاحترار عن تكلف التنبية الذي لا ياسب المقام يتبين ان ليس المقصد بال  
طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السماء على سائر اسمائها كالقبر  
والخضر لكونهما اخضر واكثر في الاستعمال واو في المطابقة اعني نحو الارض  
المتقابلين فان تقابلما انما اشهر بلفظ الارض كالسما والحسنات البديعة  
عند المصنف تتعلق بعلم المعاني لاختصاصها بتركيب التركيب على ما سبق ومنها  
اختيار الابعى على اقله مع كثر استعماله لكونه احضر واوفر نجاسا باطنيا لاسيما  
في عدم الحروف نظرا الى اعتبار مخزق الوصل وقربهما من الشاوي اذا لم يفسد  
بجلائل ابعى ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الاقراء دون الجمع لان  
استكثار الاشياء لانياسب مقام اظهار الكبرياء ومنها ذكر مفعول ابعى لئلا  
يفضي في مقام كمال عظم الامر وكال انقياد الامور ان يتلغ الارض كلها  
من الجبال والتلال وساكات الماء وبعد ما يتبين ان المراد ببع الماء فقط علم  
ان المراد بالقلاع السماء اقلعها عن المطر فقط لا عن كل شيء حتى الحركة فلم يحج  
الي ذكر متعلق اقلع احرازا عن الحشو المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما لا  
يتعلق باب الاجازة والاطباء من علم المعاني ومنها الاختصار والاختصار  
عن الحشو بترك ذكر حصول الامور به اي قلنا ابعى فبلغت واقلع فقلعت  
لان الامر من الكبرياء والامور من الاقياد بحيث لا احتياج الي ذكر ذلك ومنها  
اختصار غرض كل غرض بالشدة لكونه احضر ومنها ترك اضاف الماء والامر  
مع ان المراد وغرض ما طو فان السماء وقضى امر روح وهو الجار ما وعد الله تعالى  
من هلاك قوم للاختصار والاكتفاء بالام العبد الله تعالى ذلك ومنها  
اختيار استوت على سويت مع انه اوفر بغرض وقضى على لفظ المبني للقول  
لانه هذا احضر واوفر بما ذكر فيما يقابل ذلك من حال السفينة وهو قوله  
وهي تجري هم بلفظ المبني للفاعل المسند الى السفينة ومنها اختيار بعدا  
للقوم الظالمين بالمصدر المحذوف الفعل على ليتقوا اليوم بلفظ الامر من  
بعد يتعد كمل يعلم لقصد تاكيد الاحتصاص رحيث كان ذكر المصدر بمنزلة  
ذكر الفعل الموكدا بالمصدر المحذوف لفظ بعد احضر من لفظ المصدر فكيف مع  
كونه كايام مقام الفعل والمصدر جميعا وهذا معنى تاكيد الاحتصاص  
مع فائدة اخرى هي دلالة الامر الاحتصاص على ان العبد اي اهل الكون هو  
ومنها اطلاق الظالمين لئلا يولد بالنظر الى عدم ترجيح البعض على نوع

من الظلم فيه كل فيه ظلم لا ينسبهم فيدل على شاعة سوء اختيارهم في تكذيب  
الرسول فانهم اختاروا ظلا لا يعود من الله الا الله **قوله** فله هذا الذي هذا  
الذي ذكرنا هو النظر في الآية من حيث النظر الى الكلام واما النظر في الآية  
من حيث النظر الى ترتيب الجمل فمن وجوه منها تقدم الداء على الامر جريا  
على ما هو اللازم اذا كان الامر على حقيقة ليشبه الامور فيمكن في هذه  
ما يعقب التنبية فيكون ذلك ههنا رسحا لاستحالة المراد منه اسقان  
بالكناية بناء على تشبيهه بالامور ومنها تقدم الامر على الارض لكونها الاصل  
نظرا الى كون اتساع الطوفان منها ومنها ابتلاع امر الارض وامر السماء  
قوله وغيب الماء لكونه متصلا بقصة الماء ومنها ابتاع وغيب الماء  
قوله وقضى الامر لكونه مقصود القصة ومنها ابتاع وقضى الامر  
حده في السفينة لكونه بعد ذلك في الوجود ومنها حتم القصة بعد  
جمع ما ذكرنا بالقرين تنبيه لكل من يكذب الرسول وعينه الله **قوله**  
من جاني البلاغة يعني علم المعاني المشار اليه في تعريف البلاغة هذا له  
اختصاص بتوفيه جواهر التركيب ههنا وعلم البيان المشار اليه بقوله وان  
انواع التبيين والمجاز والكناية على وجهها **قوله** واما النظر فيها من  
جانب المضاحه وظاهر من الكتاب بقوله ملخصه مبداه على اسره  
المعقول رواية الكتاب بالالتواء الاغوجاج وحيله الطريق ذا شوك  
الى المطلوب معناه حيله غير الوصول اليه ووجهه سابق معانيها من المسا  
هو الظاهر لكن في نسخة الرواية تسابق بفتح التاء والباء عن التسابق  
حله في احدي التاب من المصارع وقوله فالفاظها غريبة اي غريبة  
ومستغلة لست مما احطت فيه العامة العذبات جمع العذبة بالفتح  
وهي الطرف الدقيق من اللسان والاسلات جمع الاسله وهي المستند  
من اللسان **قوله** وهذه درشان التبريل ظاهرا هذا الكلام الذي لا يكون  
المقصود فيه الى التجب والوصف بالكمال ولهذا ابن مضمون ذلك بقوله  
لا تامل العالم الى اخره والعرض انه ملاحظ هذه الآية من القرآن بتلك  
اللطائف بنية على ان كسر اللطائف لا يختص بهذه الآية بل في كل هذه  
الآية لا تقتصر على ما ذكر من اللطائف بل فيها فوايد اخرى تذكر لاني  
الغرض لم يكن الا مجرأ الارشاد الى كيفية اختلاط اللطائف على المعاني والبيان  
ويان انه لا علم في ما يسهل التفسير بعد علم اصول الدين يقع من هذين العلمين



وقيل المراد بالاصول اللغة والصرف والنحو وعلى هذا فالعبدية وجوبية  
 وريانية لا رتبة وشرف فيه فتقوله لا تسع الحصر روي برفع الحصر ونضه  
 أي لا تسع الحصر تلك اللطائف او لا تسع هي الحصر وقوله وان لا علم عطف  
 على مجرور الارشاد بتقدير المضاف أي يان ان لا علم والطرفان اعني باب هـ  
 التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بمعنى التقى المدلول عليه بلا علم هـ  
 واقرأ وما عطف عليه روي مرفوعا على انه خبر لا وصفه اسمه ومضوبا  
 على انه صفة والخبر محذوف وصغير منه علم المعاني والبيان ويروى منها  
 على ان الضمير للعلمين وعلى المراد ولم اراد الله متعلقان باقرا وان قيل قد  
 سبق ان وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنه فكيف قال والاكتشف للقناع  
 عن وجه الاعجاز مع انه يحكم دليل الخطاب وعلى سبيل الاستعمال يقتضي  
 تشارك علومه في الكشف عن وجه الاعجاز قلت المتى هو ان يمكن وصفه  
 وبيان حقيقته بحيث يعرفه من يسمع ذلك ويطلع على كنهه على ما ينبغي عليه  
 استقار كشف القناع والمثبت به هو ان يحاط اللثام عن وجوه البلاغة  
 التي الاعجاز اهل من اهلها على ما قال هو الذي يؤتي كلام رب العرش من البلا  
 حقه أي به يعرف من بين العلوم كون القرآن في أعلى طبقات البلاغة وهي  
 مراتب المضاحاة وصغير هو للعلمين من جهة كونها على واحد نظر الى كون  
 البيان شعبه من علم المعاني او من جهة ان يتقدم لمظالم حقا الى المعاني  
 والبيان ومظاننا كما ويل الموضح التي هي صرها عن الظاهر لكونها على خلاف  
 ما عليه الواقع فالسفر يتعلق ببيان المعاني ووجوه الاعراب واللغات  
 وخواص الزاكية والنكت والاساليب واسباب النزول وما يتعلق بذلك من  
 الروايات والتاويل لتصرف في الظاهر رجها الى ما عليه المال من المقصود  
 بحسبه الظن الغالب واتباع القواطع وقوله فثبت واستلقت على لفظ  
 المنى للمعول من فهمه ضامة حقه ظله فيه واستلبد الشيء اخذ منه مجاز  
 ان وقعت لان وقعت او بان وقعت فآخذ واجها من قوله اخذت بالخطا  
 وأنه أبلغ من اخذت الخطام والماخذ موضع الاحقة تقديره اذ ما يوجد منه  
 الشيء واخرج فقال اخذ منه والما يوجد منه ويوقف عليه والحويل  
 رفع الصوت بالبكا والويل كلمة هلاك ونداب وكلان على ويل من كذا  
 أي على التلفظ بعين الكلمة يقول يا ويلي من كذا أي على العذاب والهلاك  
 يعني بسبب انهم لا يعلمون لما حدث اليهم من كذا ان يوضح الآية منه وفيه

والجمل الذي يجب ان تحمل عليه وتصرف اليه بجهلهم بهذا العلم ولا يعلمون  
 انهم لا يعلمون ذلك حتى يطلبوه ويرجعوا الى من يعلم بضرة الايات كأنه  
 تأخذ في رفع الصوت بالبكا وبيان يقول يا ويلي ما من هو الايجلة وهم  
 لا يرون راسا راس بل يظنون انهم احسوا الصنع في حق الايات وما اخذ  
 ومحاها **قوله** ثم مع ما ثبت بهذا العلم الذي هو علم البلاغة هـ  
 الفصل العاشر في علم المعاني والبيان من الشرائع والفضل على كثير من العلوم  
 بحسب الظاهرات التي هي كنف الاستدلال عن وجوه الاعجاز المنصبة الى تصديق النبي  
 عليه السلام المنتمية لمقام المعاني ووجه المعاد اعني سعادة الدارين قد  
 اخبر من بين العلوم بحسب شديده وضيم عظيم من جهة قلة النصارى واحوا  
 والاعتقادات وكثر الاختلاف من جوانبه وان كان بحث لا يري على ان من  
 انظم ما يقبض هذا العلم ولا يبتلى من تكليف الله له بما لا يتلى به هذا العلم  
 اذ لا يوجد له قبل تأليف هذا الكتاب من ممتد له القاعدة والامساك من  
 الذي بني العلم عليه ورتب له الامثلة من الترتيل وكلام المضاعف الذي  
 يصنع لانه يستشهد بها فيبين له فيما يتعلق بصوراته الحد ودور الو  
 وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة المطالب الاصول والقوانين ومن جهة  
 الادلة الحجج والبراهين والجهته لصنفا ما تفوق من فروع واصوله  
 واستخلاص ما وقع في ايدي المتعلمين من ابوابه وفصوله فها هو علم  
 تراه في تفوق اجزائه فيها بين العلوم كما يري سبان سيجب ان يعرف  
 ابن خطاط في تفوقه في البلاد جن ارسليهم سيل العوم وما ايمان  
 خطا احما واحده مل معدى كرب وهو مصرف لكونه نكرة لا تقع الا  
 حالا والكلام في اعزابه ونبأ صدمه مذكور في كتب النحو الذي يوزع بها  
 الصبا وهو ربح مهيما المستوي أي نصب من موضع مطلع الشمس اذ  
 استوي الليل والنهار وان شئت ان يعرف صدق ما ذكر من الدعوى  
 فانظر اليه التعريفات لا كتاب الصورات ويايه القياسات كالا  
 الصدقيات فان كلامها جزء من هذا العلم على ما سنشئ اليه وقد وقع  
 الفلا في ايدي الفلاسفة وتبع وانظر صفحة وجهه اكتب ابواب اصول النقد  
 من اي علم هو وفي ايدي من هو معبوا به من هذا العلم وقد وقع في ايدي  
 الفقهاء والاصوليين وذلك كالحقيقة والمجاز والصريح والكناية والو  
 والسطر والاستسما والعيان والاشارة والنسب والاعمال وغير ذلك من

كتاب



مباحث الأصول وعند غير ما ذكرنا وهدم مرة بعد أخرى ليخبر (أن كثير من  
مباحثه وقعت في أيدي النجاة على ما حواه كتاب سيو بعدنا العبد في علوم  
التفسير ليست إلا مسائل هذه العلوم وسبعها وفروعها والأكثر من سكا  
المتكلمين بالأدلة السمعية ليست إلا منه وقوله ولكن الله استمدرك مما  
ذكر من الظلم والحيث على هذا العلم ويزفر أجرام في أيدي الفرق وخبر  
لكن هو الشرط اعواذ أو قمع الجواب اعني عشي وحلت حكمته اعتراف  
وتخيل أن يكون هو الجزو او قمع متعلق به وعسى الله أن يعطي القوس  
باربها أي ناحيتها ومصلحتها استئناف واعط القوس باربها مصلحتها  
الشيء لمن يعرف حاله والقوس من الله أن يعطي هذا العلم من يوم به على  
ما ينبغي ويخدم هذا الكتاب حتى قدّمته وأحمد الله الذي لم يخيب رجاءه  
وأسبل عليه عطائه **قوله** يحول متعلق يعطي وتجربك والحول الخلة  
والحول القوس بقا الحول من الله وما به ومرجبا البلاغة ها المعاف والبيان  
المشار إليها بتوضيح خواص ذلك حتمها وإيراد أنواع التفسير والمجاز والكا  
على وجهها وتبوءا المضاحه ها اللقطية والمصوبة والحله رد أو أزار  
ولا يسمي حلة حتى تكون نوب من ههنا وجن مخصوص عن حجات الحسن الرضا  
البنفس البلاغة والعصاة كبر اما يصا إليها أي في كثير من الأحيان يرجع إليها  
لعقد تحسين الكلام وهي من نواع البلاغة ولا تتعلق بها هو الحسن الذي  
للكلام فلذا اخرجنا البيان أيضا مع جعلها مند رجعة في تعريفها لمخاني بقوله  
وما يتصل بها من الاحتسان ويزعم على ما مر ولذا اقل التفاضل المصنف اليه حيث  
قال لا علينا إلا لا بأس علينا أي يشير إلى ما لا يعرف منها معنى عدم التعرض للكثير  
للعبد الشايع وللشايع على سبيل تمام المقصد والاستقصاء عن أيضا الفقهاء  
في ذلك لما عرفت من أن ليس مقصدنا في هذا الشرح إلا التنبه على ما في الكتاب  
والوضوح لما قصد في كل باب في التفسير الأول يعنى الراجح إلى المعنى المطابقة  
هي في اللغة الموافقة وطابقت بين السنين صلت حد ها على حد والآخر وطابق  
الفرس في خبره وضع رجليه مكان يديه في ذكر المعنيين للمقتضى من أي ه  
المتقابلين في الجملة معا توفيق وإيقاع توافق بين ما هو في غاية التخاليف كذكر  
الاحياء مع الامانة والابكار مع الاحكام والايام مع الفرج والأعزاز مع الاداء  
والعصك مع البكا والقلم مع الكفر في الامثلة المذكورة ومنهم من نظرا في ظاهر  
كون المعنيين متقابلين فقالا لا يلقى من حيث المعنى الذي يسمى بأسر المقابلة

وبالنظر إلى المعنى الذي ذكرنا سمي النوع الثاني اعني اجمع بين الاشياء  
الموافقة بأسر المقابلة كذا لك لما ذكرنا هذا بازاء ذلك جلسته مخالفا  
له وبعد ما كان مؤافقا واما بالنظر إلى نفس المعنى فالالتق بينه ان يسمى  
بأسر المطابقة والمراد بالتوافق المذكور في تفسير المقابلة خلافا للتضاد  
سواء كان بينهما تماثل وناسب أو لا كما لضحك والقله وكالا عطاء  
والانقياد ونحو ذلك مما لا تضاد فيه ثم في العبارة احضار عبيد في المعطوف  
أي من صفة بهما أو اصدا دهما ليشمل صوت الاكثر ومن ههنا تنقسم  
المقابلة إلى مقابلة الاثنين بالاثنتين والثلاثة بالثلاثة والأربعة بالأربعة  
مما فوق ذلك وقوله ثم اذا شرطت فيهما أي طيما بين المتوافقين واكثر  
شرطا شرطت هناك أي فيهما بين الصدين أو الاصداد صدد ذلك الشرط  
وهذا العبد خرج مثل قول الشاعر . . . . .  
• ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا • وأقيم الكفر والافلاس بالرجل  
حيث لم يشترط في الاصداد صدد الاجتماع وأما مثل قوله تعالى وليضحكوا  
قليلًا وليبكوا كثيرا فقد اخل في الشرط في شيء من الطرفين شرط نمر  
كون الرجل صدد الاعطاء والتكذيب صدد التصديق ظاهر واما كون  
الاستغناء صدد الانفا مجبني على اعتبار ما يلزم الاستغناء من ترك الانفا  
اذا المراد بالاستغناء انه زهد فيما عند الله ولم يرغب فيه بمرارة الشيء  
المستغنى عنه فتركه الانفا واستغنى بشيوات الله بما عن اعيم الحجة  
كلم يتقوا لله ولم يحذر عن المعاصي واتباع الهوى وقوله جعل صدد  
وهو التفسير مشدركا بين اصدا ذلك مبني على أن سمين للعشري  
تعبارة عن التفسير الظاهر والمقابلة نوع من المطابقة داخل في  
تفسيرها لأنواع مقابلتها لظهور اجماع بين امرين مقتضيين مع  
خصوصية وقد حجاب بالمراد في المطابقة ان يذكر الشيء وحده مع  
من غير ان يتخللها امر مناسب متقو وفي المقابلة ان يذكر المتفقان شمر  
المقتضى ان فلا تضاد ان مع خصوصية وقد حجاب وفيه نظولا لا  
معنى لجمع المقضيين في الكلام الا ذكر اللفظين اللذين على امرين متقابلين  
في الجملة سواء كان مع تخطي فاصل ولا ولهذا جعل قوله وليضحكوا اقل  
وليبتكوا كثيرا من المطابقة مع انه لم يذكر الضحك معا رافعا مع البكا مع العلة  
ثم البكا مع الكفر ولا تضاد في صدد تفسير المطابقة عليه **قوله** ومنه



المشكلة وهي في اللغة الموافقة وتفسيرها بان يذكر الشئ بلفظ غير لوقوعه  
في صحة ذلك الغير سواء كان بينهما شي من انواع العلاقات المعتدلة  
في الجواز كاطلاق السنته على جواز السنته المستبعدة عنها المصيرت عليها ولا  
كاطلاق الطبع على مخاطبة الجاهل والعقبين ومن هنا قوى استساغة المسألة  
بالحالين تحقيقه وهو ظاهر ولا يحتاج لعدم العلاقة ولا حصص سوى  
الترام فتمت بذلك في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحة  
مصححا للاستعمال لفظ ذلك المصاحب عليه والعول بان هذا نوع من العلا  
فكون مجازا في الاقتراح الطلب والسؤال على طريق التكلف والحكم وتحديد  
فعل مضارع متكم من اجاد الشئ حسنه الجزم على كونه جواب الامر فعبر عن  
خطوا باطفي الوتوعة في صحة طهر الطعام محققا ومثل قوله تعالى صبغة  
الله اشارة الى انه قد يكون تقدير او ذلك الى النصاري كما هو الغرض الاول  
في اماء اصغر يسونه العموديه ويحصلون ذلك تطهيرا للاولاد واذ اقبل  
الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرا باحقا فجعل هنا صبغة الله  
معنى تطهيرا لله لوقوعه في صحة صبغة النصاري تقدير لا معجزة القرينة الحالية  
وان لم يذكر في اللفظ وهذا لما تقول لمن يغرس الاشجار اعرض كما يغرس فلان  
تريد رجلا يصطنع الى الكرم ويحسن الهم فغير عن الاصطناع بلغة العرب  
للمسألة المبني على قرينة الحال ومعنى الآية ان المسلمين امروا بان يقولوا للكتاب  
قولا امثاله وصبغنا الله بالامان صبغة كمثل صبغتنا وطهرناه تطهيرا  
لا مثل تطهيرنا وان جعل الخطاب في قولوا المسلمين فالعنى ان المسلمين امروا  
بان يقولوا صبغنا الله بالامان صبغته ولم يصح صبغتم ايها النصاري  
وفي قوله تعالى فاعتدوا عليه ذكر جزاء العداوة بلفظ الاعتدال لوقوعه  
في صحته بقوله فمن اعتدي عليكم والافترار الاقصد يكون قد لا البتة  
لا اعتدك وكذا ذكر معاقبة الله للكافرين على فعلهم القبيح من حيث لا يشعرون  
بلفظ المكر الذي معناه ما خيلة في ايضا للمضمر الى الغير من حيث لا يشعرون  
لوقوعه في صحة مكره وكذا اطلق النفس على ذات الله تعالى بقوله ولا اظلم ما في  
نفسك لوقوعه في صحة نفس لاشارة بقوله تعالى ما في نفسي فان النفس وان ارد  
نفس الذات والحقيقة لا تطلق على الله بدون المسألة واما في قوله تعالى  
وقالت اليهود يا الله معاقلة علت ايهم واعنوا بما قالوا بل ياد مسطو  
نقد اطلق ايدي حتى الله تعالى بطريق المسألة لقول اليهود لكن انفسه يذكر

بسط اليد الكافية عن كونه جوازا من غير تصور به وجارحه على تقدير ان لا  
يشترط في الكافية احكام المعنى الحقيقي وان اشترط فنضوب وتبديل حال من  
يكون له بعد مسبوقة وعلى هذا التقدير هل يحتاج الى اعتبار المسألة عليه  
تردد **قوله** ومنه مراعات النظر ويسمى التاسب والوقوف والابتلاء  
والتلفيق وهي جمع المساهبات اي ذكر المعاني باللفظ يكون لها معان متساوية  
في الجملة وان لم يكن مراده في هذا الاطلاق كافي في بيت ابي العلا فان د  
للتساوية انما يتحقق اذا اريد بالحرف احدا استمر الكلمة وبالنون والراء والذالك  
الحروف المخصوصة وباللفظ ايقاع النقطة على الحرف والمقصود بالحرف  
في البيت الناقصة المزدولة وبالنون الحرف وبابا الصاب على النونية من  
سائده اصبته رتيبه وبالذالك اسر الفاعل من لا اركايت رفقي سيرها وتلفظ  
ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت الباء  
تجمل عن الرهط الإجمالي فائدة طائفة عقل من مما لكها رهطه والرهط  
حيلة فقه رماينة السرة والركبة تلتفتها الاما الحصن يحترق الا زار والذالك  
معجزة الجماعة والعادة الناعمة والمعنى تجل هذه العادة عن بعض الناس لاهل  
وهي ان تركب من النوق ما هي في الصغر والاحكام كالحوت بركها الاعرابي  
لوزان الاطلاق فيصير رتيها والاحكام بها من شدة الهزال والاشبه  
ان ينبغي مثل هذا انما التاسب كما ان مثل قوله **قوله**  
لا تقصى باسم من رجل **قوله** حنك المشيب براسه فلي يسمى ابحار النقا  
لما بين البكا والضحك الحقيقي من التضاد وان كان المراد به ههنا ظهور المشيب  
ظهورا تاما ومثال مراعاة النظر قوله تعالى والنفس حبسان ومثله  
قوله البصري في صفة الابل كالتفتي المعطيات بل لا تنهم الا سهم مبريد بل  
الا وتار التفتي جمع قوس والمعطيات التيجات والمبركة المحوثة من راء  
نخه **قوله** ومنه المزوجة وهي اللغة الاردواج وفي الاسرار الهدل  
يزاوج العكرمه اي ذكر الحماماته وناوج بن المشين وتفسيرها بان تزاوج  
اي توقع الازدواج بين معينين كما بين في الشرط والجزا في ترتيب امر  
كقوله **قوله** البحر يري اذا ما نبت الناهي ومعنى عن الحب فليح في الهوا  
ولزمني اصلاخ اي استمع الى التام الذي يشي الحديث وزينه وصدة  
لما افترى على فليح في البحر وناوج بن المعينين لواقع في الشرط والجزا وما  
على الناهي واصلاخ الى الكواشي في ترتيب لحاح شئ عليها اما على نبي الهام



فلما حل الهوى واما على اصاحته فلما جاز المهر وقيل معناه ان يجعل معنى لا يرا  
لشرط ثم يجعل معنى اخر بالمجرب مقارنا له في الجزا الذي هو الاصاحته الى  
انواعي وادامته ما قيل ان معناه الجمع بين المعنيين في الشرط ومعنيين  
في الجزا **قوله** ومنه اللغ والنشر وتفسير ظاهر من الكتاب وتوحيد  
الضمير العايد اليه باعتبار كونه اسما لنوع مخصوص من الصيغة والمراد  
باللف في الذكر اعراض ان يكون بطريق الاجمال كما في قوله تعالى وقالوا ان  
يحل الجنة الامن كان هوذا او يضاري ويطرق الفصل كما في قوله تعالى  
ومن رحمتهم جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتتبعوا أثر فضلهم وذكر الشئ  
بالاقل والا فجزا ان يكون اللف بن شيئا كما في قوله كيف اسلو وان كنت  
حق وغضن وغزال خطا وقد ورد فاء وكذا اشتغال الكلام على  
متعلق بواحد ومتعلق باخر اعراض من ان يكون على ترتيب اللف كما في الآية  
ويسمى اللف والنشر المرتب او على عكسه كما في البيت ويسمى المعكوس او على  
اختلاف ويسمى المشوش والاصا مراعيا سقوط رها يكون اللف على الفضل  
وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمال على ان يذكر الشر بكملة او دون  
الواو وكقوله تعالى وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هوذا او يضاري لان  
لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو هذا الامر من واغا الموكل الى  
ثم السامع هو السمين وقوله من غير تعيين في موقع الصفة لمصداق  
اباغا كائنا من غير تعيين وقوله ثم قد مضى له ليتبعها باعتبار العبد  
الاجزاعي من غير تعيين اي للو نوق بان السامع يرد كلاما من المتعلقين الى  
الي الواحد الذي ذلك التعلق له فان قيل في غير تسكنوا فيه عايد الى  
الليل الاحمال وهو تعيين قلت احوال كونه للنهار هو معنى عدم التعيين  
**قوله** ومنه الجمع وهو ان يدخل شيئين مضاعفا في نوع بان يثبت  
لها معنى كلياً جمعاً وقوله مضاعفا في موقع الجمال المحذوف والاصل اي  
تقد ثبت الادخال صاعدا من تقيان الاشياء الى ثلاثا واربعة او  
اكثر ورواية ان الشباب بكسر الهمزة والمروية من الشعر وهو لا في التثنية  
علت يا محاسن بن مسعود ان الفراع والشباب واجده ان لا يستغنى  
مصد روجد في المال وجدا ووجدا ووجدا واصلها وجده مضاعف  
لرد اي مضاعف هي ما يدعو المراد الى المساو وذلك لان السباب دافع الى  
اتباع الهوى والفراع عدم مانع واجبه حصول سباب من خارج فاقا

مفسر

مفسر تكون اعظم من هذا وفي تحيله للشئين مضاعفا بالآية بعد البيت  
تعكس للشرصون ومعنى **قوله** ومنه القويق وقع التباين بين نوال  
الحمار ونوال الامير وهما من نوع النوال والبدن عشق الاق وهو **قوله**  
ومنه التقسيم اراد بيان شي وجزئين اصنافا الى احد جزئيه الطول والى الا  
القصر واكل الكبد كناية عن الجنة والايه او حقيقة من كمال الكاد وتميز  
عن اللف والنشر بانك فيه تصيف ما لكل اليه من غير تعيين الى علم السامع وتو  
عليه وفي اللف والنشر كذا لكل منهما ليصنيفه السامع اليه فان قلت  
قد ذكرت في قوله تعالى لتسكنوا فيه ان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا  
باضافه فيه ولا تعيين من جهة احوال ان يعود الى النهار فكذلك اهلنا  
لفظ هذه الاشياء الى هذا او ذاك على التعيين فينبغي ان يكون  
من اللف والنشر وان جعل مثل هذه اضافة وتعيينا فينبغي ان يكون تسكنوا  
فيه ايضا من باب التقسيم قلت لما كان الضمير واحدا متعلقا للعود الى  
النهار كما يعود الى الليل من غير تفرقه لم يكن فيه تعيين واصله ما لكل اليه  
بجلا ما في فيه فان قولنا هذا طويل وهذا قصير اضافة ما لكل اليه ولا  
يصور في مثله التعيين لان الاثنين تقيان على اطلاقهما لم يفسر ابعين  
لتصور تعيين الاضافة الى كل بخلاف **قوله** ولا يقيم على ضمير براد به  
الا لان غير الحي والوتد هذا على الحذف مربوط بتركته  
وذا السبع والاسير له احد فانه يمكن ان يقال هذا اشارة الى غير  
الحي لان القرب منه اقل بحيث يحتاج الى حرف تبينه وذا اشارة الى الوتد  
لغاية قرينه ولو سلم نظرية الامر ان اللف والنشر مع التقسيم يجمعان في بعض  
الصور ولا خفا في حذف كل به وذا الاخر فيصير ان يجمعان من الحسن  
**قوله** ومنه الجمع مع التقيان الى اخره هو ظاهر **قوله** ومنه الجمع مع  
التقسيم وهو ان يجمع امورا كثر اي فوق الواحد فتباين شيئين مضاعفا  
بحد حكم واحد وهذه امهون الجمع ثم يتسم اي يوضع التقسيم بان تصيف  
الي كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ما هو له عندك على ما هو معنى التقسيم  
كما في بيت المتن فانه جمع بقوله وادهم لك مصطاف اي موضع اقامته  
بالصيف ومرتب اي موضع اقامته بالربيع رضى الروم وما فيها لكونها  
كالصيف للروح نظورا وان المراد بارضهم ملكهم ولا يجمع ما يحويه الا  
لفسها ثم اضاف الى المنكوحات السبي قال المولود القتل وعبر عنها بلفظ



إهانة وقلة مبالاة حتى كانا من جنس غيره وفي القول ويلام الاقوال  
 المضاف اليها الهبة والزرع المضاف اليها الحق ويقتصر معناه الى اقسام  
 بلان يضيف الى كل نوع ما هو له ثم يجمعه ويدخله في نوع اي تحت حكمه  
 كما في بيتي حسان فانه قسم القوم واحوالهم وهو امر ذو اجزاء بان جعل  
 البعض منها صرا لاعداء والبعض نوع الاشياء والاوليا ثم جمع الامر تحت  
 نوع واحد هو السجية والطبيعة واعلان فيما وقع اليها من نسخ ديوان المتبقي  
 وشروحه قيل قوله للسبي ما تكلموا قوله حتى اقام على ارض خروشه تسقى بالدم  
 والصليان والبيع وقوله الله هو جسد ربي ذلك بعد ربنا  
 وعلى هذا فاجمع هو شقا الروم بالمه وج اجالا على ما يشمل السبي والقتل  
 والنهب والحرق وقوله حتى اقام متعلق بقوله لما سبق فاذا المقارب والاربع  
 ما حول الله منه وخروشته من بلاد الروم والصليان جمع صليب الصاري والبيع  
 جمعه ببعه بكسر الباء وسكون اليا مقبدا للضاري والسجية العزى والخلق  
 والخلق جمع حليفه وهي الطبيعة والخلق والبيع جمع بدعه وهي في كل الال  
 الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا مستحبات الاخلاق واما  
 ليست كالغزير ومنه اجمع مع التفريق والتقسيم وهو مظهر مما سبق  
 فلذا اقتصر على ذكر المثال بيت له فقد ادخل فيها الحبيب وحرقة بال  
 الحب تحت حكم الشبه بالنار ثم في جعل حمة السبة في الحية هو الصوري  
 حرقة البالك هو الحرق ثم حصل الحيا من صوره في اختاله ودلال القلب  
 من حرقة في اختلال ومنا دخال **قوله** ولك ان تلقى هذا القليل  
 لي اجمع مع التفريق والتقسيم قوله تعالى يوم ياتي لي الله نبي امره او  
 اليوم يعني قوله لا ينظر نص اي بما يقع من جواب او سفاغة الاباء في  
 باذن الله لقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف  
 وقوله يوم لا ينطقون ولا يودون لم فيعند روت في موقف اخر والمادون  
 فيه هو الجواب الحق والمهوع عنه هو الغند الباطل والامر اخراج النفس  
 والشهيق رده لقوله لا تكلم نفس جمع للانفس في عدم التكلم لعموم النكرة  
 بالحق وقوله فمن اي مل اهل الموقف شقي وسعيد تفريق وايقاع للنفس  
 بين النفوس التي هي اهل الموقف وقوله تعالى فاما الذين سجدوا الى الاخر  
 تقسم واضافا الى السعد لما لم من نعم الله والاشقياء لما طهر من عذاب  
 النار واما لا تستننا بقوله الاما تانا ركب اما في حق اهل النار فتصوان فسان

المؤمنين

المؤمنين يخرجون منها فلا يبقى اكل في النار اية او اما في حق اهل الجنة  
 فتصوان البعض منهم لا يخلدون فيها من وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل  
 النار النار كسفا المؤمنين الذين فارقوها ايام العذاب وقد سعد واسعد  
 الامان والتوحيد وان شقوا بالمعاصي **قوله** ومنه الايمان وهو  
 ان يكون للفظ استمالة لان حقيقتان او حجازان او مختلفان قريبين  
 بالنظر الى المعنى فتذكر اللفظ لا يقطع المعنى القوي في وهو السامع وفيه  
 ابتداء الى ان يظهر امر ابنا ومل والنظر الى ما نصب من القرينة ان المراد  
 هو المعنى القوي كقول الساعتر حلتنا على العبد على الله هو جمع ادم  
 والمراد القيود ومعنى حلتنا هو عليها تعيد هربها وصنعها على ارجلهم بقرينة  
 قوله بعد حلتنا عليهم يا لطفان ملايساه اي البسناهم بسبب الطمان  
 ملايس حرا من الدنيا وقدا وهو في الاول امر ان المراد باجل على الله هو  
 ارتكابهم للافرا من السود من قولهم فرس اسود اي ابيض وقوله طرا اي  
 جميعا حال من يملهم وكذا السوي معناه القوي استقر وعكن كقولك  
 اسوي على ظرد اية وليس مراد والبعث اسوي وهو المراد نظر الى اتنا  
 المكان على الباري تعالى وتقدس والتبصنة معناه القوي المعند القويون  
 بالكف لتسمية للمعول بالمصدر ويستعمل في حق الباري تعالى والبعث  
 المجازي هو الشيء الخفيف القليل جدا وكذا العن ظاهرا اليها لا قوي واغا  
 المراد القدر حجازا واكثر من مشابهات القرائن اي لا يتقنع معناه حيث لا  
 يعلمنا وبالله الا الله على راي والاله والراسخون في العلم على راي من قبل  
 الايمان حيث ينبأ الى الفهم معانيها القوية كاليد والوجه والجي والمرفق  
 المقطعات وبحوثك واغا المراد المعاني السعد التي لا يعلمها الا الله او لا  
 الله والراسخون في العلم واغا قالوا لان البعض بما ينبأ رالفهم ولا  
 الى معانيها المجازية مثل بلية اه مسوطان واعلم ان ما ذكره من البرهان  
 على القدر في اسوي بمعنى اسوي فانما هو من اهل الطواهر ولا اهل الظواهر  
 والمحققون على انها غشيلات وكايات لا يحار في معوماتها **قوله** ومنه  
 تأكيد المدح بما يشبه الذم كمن من يصير يا شقي ومثاله والنظر في هذه  
 التسمية على الاعم الغلب والافتقار بحري في غير المدح كقوله تعالى ولا  
 تكلموا ما تكلموا او كمن من النساء الاما سلف يعني ان لم يكن ان تكلموا ما  
 سلف فانكروا فلا يجل لكم غيرهم وكقوله تعالى لا بد وتوثر بها الموت الاموات







المجموع أي يوضح المجموع هبوطها وغروبها الدالة نزولها على وجود  
 عوشر لا نزول وبين جوابه وهو لو لم يكن افتراض بين الموصوف والصفة  
 ولا يفتي حسن هذه الاعتراضات وقوايدها ومن المذهب ما لا يكون له فائدة  
 لعبد لها ومما يجب التفتت له الفرق بين الواو والاعتراضية والواو والحالته  
 وهو أن لا يكون القصد من الاعتراضية إلى تقييد ولا يفتي في الاعتراض معنى  
 اختصاص بما قبله **قوله** ومنه الاستتباع أما دلالة البيت على المدح  
 بالشجاعة فظاهر وأما الاستتباع المدح بكما لا الشجاعة وجلالا لعدو فلا  
 لولا ذلك لما كان لتهنيئه الناس بخلوه من جهة فأن الناس يمتدحون بخلوه من  
 يفتيهم ما لا أو كمالا وينفقون به جالا أو جلالاته ما إذا قلت  
 لعبت من الامتار ما وجهته لبقية محلا فانه لا يد له الا على الشجاعة وكثر  
 القتل نصم تخصيص الامتار بالذكور بما يفتي ان يصدر لم يكن الانظام  
 العالم وضبط امر الامتار لاجمع الخطام **قوله** ومنه تقليل اللفاظ  
 ولا تقليلها بتقليل حروف اللفظ وتكررها مع اتحاد المعنى فدا اقل حروفا  
 من هيا وغا من غير فانقليل يكون من الحسنات في مقام تيسره لكن  
 جعل هذا من الحسنات الراجحة الى المعنى بعيدا وبتفرع على تقليل اللفظ  
 ولا تقليلها الاجازة في الكلام والاطباء فيه لشيء ان مجرد تقليل اللفظ  
 ليس باجاز ولا كثير باطناب لانها اذا اعتبرت بالنيات في اجل على  
 ما سبق في ذكرها انما عبارتان عن على اجل من اللفظ ولا طمها فلذا جعل  
 تقليل الحروف ولا تقليلها مبنيا لها لا لاسمها **قوله** ومن القسم الثاني  
 أي الراجح الى اللفظ التجنيس وهو تشابها لفظين أي اللفظتين إذ قد  
 يكون اتحاد المقاماتين مركبا والمراد بالتشابه المناسب على كيفية مخصوصة  
 تقع الاشارة اليها عند تعدد الانواع احدا الانواع المعترضة في باب  
 الاسماء التجنيس اتمام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظه  
 مادة ولا صوت وذلك بان يتحققا في الحروف والحركات والسكات  
 وانما يتفاوتان في المعنى مثل رجبه رجب بمعنى قن الدار ومعنى الواسطة  
 ولا يضر التفاوت في الاسمية والفعلية **قوله** **• • •**  
**•** ما باب من كرم الزمان فانه يحى لذي يحى بن عبد الله **•** او الاكثية  
 والوصفية **قوله** **•** محي وحى بن سام ومحم **•** وليس كذلك سام

وحامي • او الافراد والجمعية **قوله** الحصري **• • •**  
 وادام روفت بالعهد دفته • ولاد ما رله في مذهب العرب •  
 الامام الاول العهد والثاني جمع دمة بالفتح وهي البنية القليلة المادة  
 والافراد والتركيب **قوله** الشاعر **• • •**  
**•** اذا ملكك لم يكن داهية • فدعه فدولته داهية • او  
 كل منهما او في كل منهما تركب اخر حاملنا ولا حولنا فان كل ذلك تام  
 لان البعض منها قد يختص بأسو خاص **قوله** وثانيها أي ثاني  
 الانواع التجنيس الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة  
 من الحركات والسكات دون الصوت الخطية مثل حاملنا ولا جارنا  
 فانه لا يكون ناقضا بل تاما لا يقال فيه خل فيه تجنيس الخط مثل عرك  
 عرك وعبدك عبدك مما يختلف فيه الهيئة دون صورة الخط لانا  
**قوله** المراد اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فاما ان يختلفا في  
 الجار التام واما اذا اختلفت الهيئة والصوت جميعا مثل حاملنا ولا  
 جارنا بصيغة الامر فظاهر انه ليس بنام وهل يكون من هذه الناقص  
 فيه تردد مبني على ان المراد بقوله دون الصورة ان لا يكون اختلاف  
 الصوت البنية او انه المصير اختلاف الهيئة دون الصورة وقد يقال  
 المراد دون الصوت النوعية فان كلام الحروف نوع محدد عن الا  
 بصورته النوعية فيكون المعنى انه يختلف الهيئة العارضة للحروف  
 دون الحروف انفسها ان يكون حروف هذا الخطا نفس حروف  
 ذلك وهذا سديد من جهة المعنى لكن قلنا ينسأ قاله الذي في القو  
 الادبية ثم اختلاف الهيئة قد يكون لمجرد اختلاف الحركة كالبرد مع  
 البرد بفتح الباء وضحا او بالحركة والسكون كالسرك والسرك بفتح السين  
 والراء بكسر الشين وسكون الراء وقد يكون اختلاف الحركة مع الاختلاف  
 بالتشديد والتخفيف كمعوط بسكون الفاء وتخفيفه الراء مع معوط بفتح  
 الفاء وتشديد الراء ولما كان الحرف المشدود حوقا اذ يجر احدهما في  
 الاخر كات ينبغي ان يجعل المعوط والمعوط من قبل الاختلاف في الصورة  
 والساق بالساق بزيادة حرف لام قبل السرك بزيادة حركه اجاب  
 بان الحرف المشدود في باب التجنيس يؤمر مقام التخفيف نظرا الى الصوت  
 الخطية فاما واحدة في التشديد والتخفيف فاعلم ذلك ولا تعتد من بان



الاختلاف في العرط والمفرط ليس بالهتية فقط بل بالصوت ايضا ومما  
 ذكره هنا يرشد كذا الى ان المراد بالصوت الصوت الخطية لا النوعية هـ  
 والشوك بالفتح جباله الصابك والبرك الكروايات الشوك والظراط  
 محاوره الحد والقربى المقصود **قوله** وثالثها اي وثالث الاختلاف  
 التجنيس المذيل وهو ان يختلف التجانس بزيادة حرف في الاول مثل  
 مالي كالي او في الوسط جدي اي خطي وحج جدي ومياه على الاستد  
 حرف واحد او في الاخر مثل كاس كاسب والظاهر ان المراد ان يختلفا بحرف  
 فقط على ما صرح به السمعين حتى لو كان معه اختلاف حركة ايضا لم يكن من الله  
**قوله** ورابعها التجنيس المتضاد وهو ان يختلف التجانس بحرف او  
 المطرف وهو ان يختلفا بحرفين مع تقارب الحرفين او الحرفين في هذا  
 والحرفين في ذلك ففي المتضاد الحرف المختلف يكون في الاول مثل  
 دامت اي مظهر وطاس اي دارس يقال دامت الظلام اشتد وطس الطريق  
 انجي ورس وفي الوسط مثل حصب هو ما حصب اي رمي في النار وحصب  
 وهو ما بعد الانسان من مفاخر ابايه وفي الآخر مثل كتب هو العرب وكتب  
 هو صرف كنه من الامر صفة عنه اوسعه البطن والشفع يقال لاكم للوح  
 البطن او الشبعان وفي الحرفين كقولهم ما حصصني وانما حصصني اي جعلني  
 خسيس القدر والخط ولم يذكر متا للحرفين الاول او الآخر لعدم وقوعه  
 ولا يخفى قرب مجاز الحروف التي لها الاختلاف **قوله** وخامسها  
 التجنيس للاخ وهو ان يختلف التجانس بحرف او حرفين لكن حال كونه  
 غير مقارن لقرب الحرف مثل سعيه سعيه وكتب كاذب وعابده عابث  
 في الاستقام الثلاث والحرفان المختلفان في التجنيس للاخ اذا التقا حقا  
 وكتب به سمي التجنيس تجنيس تصحيف وتجس خط بمعنى يكون من قبل التجنيس  
 التصحيفا والخط المفسر يكون الطنان متساويين في الكا به دون الخط  
 التلفظ سواء كان من قبل التجنيس للاخ ولا يكون **قوله** والتجانسان  
 اذا وردا في الاسماء او القوافي بحيث يكون واحد هاتهما ضمة للاخرين  
 البع والمجنبة له سمي التجنيس مزدوجا ومكررا ومردا سوكا للتجنيس  
 قاما مثل وجد وجد وخ وخ وناقصا مثل هيكون ليون ومن سبأ  
 نبيا او مفعلا لا تغم غم والدمر دم ونظيره في القافيه من الناقص **قوله**  
 الجري من كل شأجي الطرف ابيد اعينه ومهتف الخدين احوي احور

ومن المذيل **قوله** اي القبح البسقي  
 انا العباس لا تحبب باني لشيئين من جلي الاسعار عار  
 كل طبع كسلسال معين ذلال من ذوي الاحجار جاز **قوله**  
 وهما نوع اخر من التجنيس سمي التجنيس المتوش اذ قد يتوهم تارة انه هـ  
 تجنيس مطوف لاختلاف المتجانسين بحرفين قري المحرف وليس هذا لاختلاف  
 في صوت الخط وتارة انه تجنيس خط تكون الحرفين المتشابهين كالعين والعين  
 في بلاعه وراعه متفقين في الخط وليس به اذ لعدم اتفاق الحرفين  
 الاخرين اعني اللام والراء في صوت الخط **قوله** واذا وقع ريدا  
 المتجانسين في الجار التام انه لم يختلفا افرادا وتركبا فلا كلام فيه  
 وان اختلفا فان لافقا في الخط سمي التجنيس متساويا مثل ذاهبه  
 اسر فاعل من ذهب فانه مفرد وذاهبه با صافه ذي الي الهبة اي  
 صاحب هبة فانه مركب اضافي وصوت الخط واحد وان اختلفا في  
 الخط ايضا سمي مفردا لافتراقهما في الخط مثل جامنا وهو مفرد نظرا  
 الى كون الصغير المتصل وان كان مضمويا بمنزلة الجزء من الفعل والتجانس  
 الاخر من الاجام للمركب لان جارا اسر لنا ولنا جزء ولا اتفاق في صوت  
 الخط وقد يعتد به في كون لفظ جامنا ايضا مركبا بان المراد بقوله واذا  
 وقع احدا المتجانسين في التام مركبا اعم من ان يكون الاخر مفردا او مركبا  
 فيكون كل من المتساوية والمفروق ضمنين احدهما ان يكونا المتجانسان مركبين  
 والاخران يكونان مختلفين افرادا وتركبا **قوله** وعما لم يخفى يريد انه قد طبق  
 بالتجنيس ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما الجمع بين لفظين  
 يتوهم في بادئ النظر وقبل التامل انهما يرجعان الى اصل واحد  
 في الاشتقاق مثل قال والقالبين لكن يعرف بعد النظر ان قال من القول  
 والقالبين من قلاء بقلبه ابغضه وكذا احبا الجنتين فان جنى مقوص  
 من الجني والجنة مضاعف من جنة سترم وثانيهما الجمع بين لفظين راجعين  
 الى اصل واحد في الاشتقاق مثل قام وهو امر من قام بقم وهو من قام  
 يقوم مع القيم وهو فعل من قام بقم من عجد ولذا الراجح والرجحان  
 فان الرجحان سواء كان بمعنى النبت المعروف او السعة في الرزق من الر  
 والراحه اذ ليس في اللغة الراجح اليها والحا وانما هو بالواو لا غير  
 فانما وقع الياء في الواو ومعنى روح ورجحان رحمة ورزق فقوله



لحق الظن ان اي جمع الكلمتين او تشابههما **قوله** ومن جملة الحسن لربان الصمد  
العابد الى القصر الثاني لبعده العبد بالمرجع ولا باسمه للظاهر لبعده العبد  
بمعنيين وقوله الكلمتين المنكرتين يعني اذا الحد المعنى ووصفهما بالمتكررتين  
نظرا الى ان كلامهما متكررا بالنسبة الى الاخرى او المتجانسين حتى اذا اختلف ولم  
يتبين ان المراد التخييل التام لوانهم اذ المحققين بالتجانس اي بالتجانس جريا على ما  
قال ويحق بالتخييل لظن ان المراد باللاحق اعم من ان يكون بالاستشاق او  
شبهة الاستشاق فيصير اربعة اقسام وبالنظر الى وقوع الاخرى في احد  
المواضع الخمسة بصيرا فقام رد العجز على الصدر عشرين فصار اربعة من ضرب  
الاربعة في الخمسة واورد المصنف مثالا من عنده وردده في الاقسام الخمسة  
للمتكررتين وذلك لميله الى غاية الاجازة في البدء ثم اشار الى الاخرى في  
هذا الباب كون الكلمتين مختلفي المعنى بان لا يكونا من قبل المتكررتين بل بتجانس  
او لمختلفين عما استقافا واستهمة اشتقاق وذلك لان كمال الحسن الافادة  
في صوت الاعمارة وبه يظهر هو التصرف في الكلام والالفاظ مثل ما اوردده المص  
في البيت المتكرر بحلته والروايد مستهمة بالفتح اسر لمفعول في الصحاح الشرح  
وضوح الامر بقوله فيه شمرت الامر منها وشمرت فاستهزى وفتح ولعل في ضلته  
استهزى الناس وفي الاسرار شمرت بكذا وشمرت وكذا وشمرت بكذا المثلثة  
المتكررتين **سريع** الى ابن العمير بطر وجهه **وليس** لي داعي الشدا بريح  
**حريص** على الدنيا مضج لدينه **وليس** لها في بيته مضجع  
**ومن** كان بالبيض الكواكب مغرما **فما** زلت بالبيض القواصب مغرما  
**وان** لم يكن الامم صر ساعة **قليل** فان نافع في قليلها  
**مسئلة** المتجانستين **يسار** من سميتها المتأيا **ومعنى** من عطيتها النيار  
**ومذا** فالحجما اعلم اننى **انا** الملم **والحجما** افعل اعلم  
**فمشتغوف** بآيات المتأين **ومفتون** بربات المتأين **وما** كان زمان الشو  
من حيث لا ترى **فاما** ولم ينطق بها هورا **امسئلة** الملحقتين  
استقافا **وهت** عزما نك لما كرت **وما** كان من زمانها ان تاتي  
اذا المراد لم يحزن عليه لسانه **فليس** على شئ سواة يحزن **ففعلك**  
ان سبيلت لنا مطيع **وقولك** ان سالت لنا مطاع **وفقد** كانت ه  
البيض القواصب في الوعي **بواز** منى الان من بعدة **مسئلة**  
المحققين شبهة اشتقاق **ولاح** على جري العنان الى **علي** فمشتقا

له من لاج لا جي **و** اذا العز اطلت **مارقوم** **فليس** نزولا لا بالعز  
فمضطلع **تخصيص** المعاني **ومطلع** الى تخصيص عان **لعمري** لقد كان التز  
مكانه **شراء** فاضي الان مشوا في الشري **ولم** ينظر يا مثله  
ما تكون الكلمة الاخرى في حشو المضارع الثاني في شئ من الصور ولا هو  
حقيق بان يعد من قبيل رد العجز على الصدر اذ لا صد ان حشو المضارع  
الثاني **قوله** ومن جملة الحسن القلب وهو كون حروف احد اللقيين  
عكس حروف اللفظ الاخر تجامها ويسمى قلب الكل كما نفع واحقه **قال**  
الشاعر **حسامك** منه للاجواب **فج** **ورمحك** للاعداء منه **حشفت**  
او ببعضها ويسمى قلب البعض كالعوزات جمع عوز وهي الفعلة البقية  
والروعات جمع روعة هي الحوف ومن المقلوب قلب الكل كما يسمى مقلوبا  
بجحا وهو ان يكون احد المقلوبين في اول البيت والثاني في اخره بمنزلة  
جناح له كقوله **لاح** انوار الهدي من كفه في كل حال **قوله**  
ومنه ما يسمى مقلوبا مستويا وهو ان يقع قلبه الكل في كلمتين او اكثر  
بمعنى ان يكون مجموع كلمتين او اكثر شرا كان او قطعا مضادا او بيتا  
حيث ادمكس ترتيب حروفه كان بعينه ذلك المجموع كقولك كل فليكن وقولك  
كان اذ اناج وفي التبريل كل في فلك وربك فبسر ومن المصراع قول من قال  
**سرفلا** بك الفرس **وفي** البيت قول الخريزي **أشرا** بلا اذا عرا  
**واربع** اذ المرأسا **أشرا** من اساء ياسر اعطاه الارمل الرجل الذي  
لامرأة له عرا من عورته اعرو اذ اجنته والممت به طالبا وفلان يعر  
الاضيا ف يغتاه **واربع** امر من رعاه رعاه حظه اسام من اسوت الجور  
داوينة **ومن** اسوت منهم اضلحت ولا حاجة الى جعله تعينرا سبي  
بالكسر اي حزن على لغة من يقول في نقي نقي نقي **قوله** ومن جملة  
الحسن الا سماع كان اللائب بما سبق من المحسنات ان يراذ بالسمع المعنى  
المضد ويالا ان في ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في التذكير القواني في  
الشعر مما يابى ذلك ويبدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في اواخر  
الفقر وما ذكر في الصحاح من ان السمع هو الكلام المفق اي الكلام المتو  
الذي جعل اقسامها بوجه في اخر كل كلمتين او اكثر كلمات سفق حروف  
اواخرها كالقواني التي يكون في اخر الايات من النظر فمثل اطلاق  
القافية على البيت او على القصيدة تسمية لكل باسم الجود والقافية







اوكون الحروف كلما عرفت مقطوعه بخطبة الميرى هي الحمد لله المبرور  
 الاسماء المحمود الاكلام الى اخرها وكايات له اولها  
 اعده حسادك عند السلاج واورد الابل ورد السراج  
 واحسن منه قول العائلي  
 دار المهدود دار ارض اهلها طمس المعالم مورها فرها مهابا  
 ومثل كون الحروف العتيق من حروف رسالة او سطر منقوطة والعصر  
 غير منقوطة على الاسماء ان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كالرسالة  
 الخلف الميرى وهي الكرم بيت الله جيش سعادته من واليوم  
 غرض الله هو جفن حشودك يشين وكشوره هو اسم فنت السراج من  
 ولا تحب املا بضيف وفيه جبل واو العطف مع لافك والحق ان يكون  
 احدى عيني الغرض سودا والاخرى رقا او ان يكون منقوطة والاخرى غير  
 منقوطة وكذا الاخر الكلام كرسالة الرقطة من الرقطة وهو ان يكون للسان  
 فقط سودا وبض وهو اخلاق سيدنا يحب وبغضوبة تلك ومبناه على  
 ان لا حرف واحد كما هو المعروف وتلك مسندا الى الجار والمجرور والمقدم كما  
 ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى او ليلك كان عنه مسبوولا وكان جواز  
 تقديم مثل هذا الفاعل لعدم التباسه بالمتبدا ومن النظر قوله  
 سيد قلب سيوف مبيت تظن مقرب غروب غنوف ومعناه على  
 ان المسند وحرف واحد والالف منقوطة معضولة كانت او موصولة  
 ومن الانواع التي اوردتها الاصحاب ما ذكرنا من الموصول والمقطع ومنها  
 حذف بعض الحروف كالالف مثلا من رسالة او شعرا ومنها التام ما ذكرنا  
 من الموصول والمقطع حرف في كل كلمة او الزام كلمة في كل فقرة او كل بيت او كل  
 فصاع ومنها جعل البيت مثالا في جميع الحروف السبعة والعشر والبيان  
 ولا يفتضان كقول من قال اشترى وصف عم عشو حطت بدهد حطكي  
 حطضلال وقد يعنى في هذا النوع من القول قول من قال  
 قد ضحى ربح وسكاته مذهب حطت غصن على لافظ وفيه ترك  
 المصير وتكرار الالف وقول الاخر  
 لا خبرن على غلط وحجرت دت ثقة بخضك ذا شماس وفيه  
 تكرار الالف والياء واللام قوله ومنها ان يكون احد المصراعين او  
 البيتين صحيحا للخرم مع اخلافا عربيا وقارشا كقول  
 البتتين

باني

بافتي امي واساني بافتي امي واساني وكوله زديافته بشار  
 مردا وورثات من يطير منك زديافته يار فردا درتاب من يطير  
 منك الى غيره لك مما اورد والكتب المولفة في هذا الباب فلك ان  
 لتخرج من امثال هذه ما شئت ونسبه بما احبته فلا مساحة في ملك  
 مثل ما سمينا التجاذب وهو ان يقع في اثنا الكلام كله منقوطة من جهة  
 المعنى بالطرفين كقولك عددت اليك اجذت منه ومن لطيف ذلك ان يكون  
 المتجاذب اداة التشبيه مع المستب به كما في قول الخاقاني  
 عمره ولا ف عيش سر دبود هيجو صبح ازل يكره روى ملك حنر  
 وعلم ساخن وقد يقع ذلك في اخر البيت فينوه الى العصد الى تشبيهه  
 مصفون المضاع الثاني واغا العصد الى تشبيه مصفون كل من المصراعين وقد  
 راعى بعض المتأخرين ذلك في اثناء غزل له لجا لطيفا دقيقا وقد  
 اجابه جماعة من غير ان يطلعوا على ذلك وما سمينا التسلسل وهو  
 تنزيم الالفاظ متعلقات كل منها بالآخر على وجه واحد كقولك اخرجت  
 الورد من الشوك والشوك من الرجل والرجل من الطين ومثل ما سمينا  
 التخليط وهو ان يكون للقط معنيان فيكفي عن احدهما بما لا ينضم  
 كناية عن الآخر تغليظا من توسيط جعل المعنى عنه ذلك اللقط كقول  
 ابى الحسن بن طباطبا العلوي منع الحبر على الماء رفته وقلبه  
 تسوق بحكي ابا اوس يعني الحبر واوس بن حجر من حول الشعر او تعصم  
 على ان هذا مردود ولهذا قال ابو مسلم بن محمد بن حجر انا حسن  
 حاولت ايراد قافيه مصلته المعنى فجاءتك واصيته وقلت ابا اوس  
 يريد كناية عن البحر القاسي فاردت داهته فان جاز هذا فاكبر  
 غير صاغر من باني البحر من المعام معاويه يعني الصولان اسراي نعيان  
 صفي وعليه قول من قال في ابى عبد الله الملقب بكلمة **قوله**  
 وقابل ما ذا الذي من كله تطلبه قلت الذي اطلب ان يتعلم منه  
 ومن صرحه قوله لا زال كاسمه محمودا فان المصود هو المعنى والاسم  
 هو اللفظ **قوله** واذا قد تحققت ابي علمت حقيقة ان علم المعاني  
 هو معرفة خواص تركيب الكلام وان علم البيان معرفة صياغات  
 المعاني اي تصويرها بالصورة المختلعة واربادها بالطرق المتفاوتة  
 على ما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير وانما تحقق

لغته



ذلك بسوق الفصل في مسائل النعدين بعد تعريفهما بما سبق مع القصد  
 بالتبعية الى المعرفة واما كون الغرض والغاية هو التوصل بها الى المعرفة  
 المتصلة بالامر الى ان يوفي كل مقام للكلام ما يستحقه من الصور والكيفيات  
 وطرق التاميم بحسب الحالات المتضمنة والامور الداعية مع الاخذ بكون  
 في التعريف في معرف الغرض والغاية هو الاخر اذ عن الخطا فاما  
 تحقيقه من تحقيق مقتضى الحال وتعيينه ان حصل الكلام بحسب مصادفه لمقام  
 لما يليق به واسيا في الكلام الى ان لا يتسلسل الى ان المقصود الكلي هو تحقيق  
 مقتضىات الاحوال وانفسار الكلام بالاعتبارات المناسبة للمقام والحال  
 وباجملة معلوم ان الاستمرار بالصواب اصل بالنسبة الى الاخر اذ عن الخطا  
 الا انه في اول الامر وظاهرا النظر لما كانا ونحوه وبين جعله الغاية وبعد  
 تحقيق الكلام وتفصيل المرام ورجع الى ما هو الاصل والحقيقة ثم في اواخر  
 ضمير فيها وجعل غاية العيان واحدة اشار الى ما سبق من شدة الصلة لما وكون  
 البيان شعبه من المعاني واما كون توفيه حق المقامات بعد رتبة الذكاء  
 وكون النهاية وقدرا الامكان على ما يخص الاعمال فللقطع بان المقصود حصول  
 حصول الفهم للسان وان التكليف انما يكون بعد رتبة الظاهرة مع ما ادرج  
 في انشائها الكلام من احاطة الى كمال العقل واستقامه الطبع وسلامة الذوق  
 واصافة الفهم الى الذكاء احتملا لبيانها والاختصاصية كما سبق من ان لا  
 يبد من شدة الذكاء وفي اضافة الذكاء الى كاف الخطاب اشار الى ان الخطا  
 في هذا الفن والاحتمال في هذا الكتاب ينبغي ان يتصف بسلامة الذوق  
 واستقامة الطبع وشدة الذكاء وصفا القرع واللام يحيط منه بطايل  
 بخلاف بعض العلوم الاخر فانه يحصل لبعض الاحرار طرف منه بكم التكرار  
 واذا تكلم في هذا الفن كان هزاة للساحرون وحكمة للناس من كاجرت  
 في مجلس خاص يحول احوال الافاضل من استه فاستد في جريان الاسنان  
 المتسلسلة في الحرف على ما ينطق به الكشف والمفتاح وفي ان المنزع من عن  
 امور يصح ان يكون واحدا ومعلقا بمعنى الحرف وقد حصل بعض العضا عند  
 انفسهم الجمل في بني جنسهم ممن ليس له من الذكاء في الحر والاني القوي والفضل  
 لا يعرف فيبلا من دبر جملة التعظيم على النظم والترار على النفس فما كان عند  
 ما ذلك عينه وجزا اذ به وحك نفسه وهل يتقنه هذا انما يكون على  
 التفصيل فان كانت الامور مركبات فالصور المترعة متعددة بلا التباس



والا فتحة كما لما خوذ من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فشكل  
 جمع وشكل اخرين وشكل يوم وبكى الاكثرون وما زودنا على ان قلنا  
 انقطوا معا شرا لا كيان وتعودوا برب الناس من شرا الوساوس  
 واصبروا فرفقه فضلا على الاستبلا بمثل هذه الخطا الشكرا واجتهده  
 العيا والشركة في الصورة المنتهية من طوا هو هو لا الذين لهم قلوب  
 لا يفقهون واعين لا يصرون بآء ان العلم يسعون وباء هناك الانعام  
 يعقلون فعلم ان ليس الغرض والغاية في علم المعاني والبيان هو التوصل الى  
 توفيه حق المقامات بحسب الغاية والامكان ولا بحسب نوع الانسان  
 كما ينما كان واما ما سبق من انه لا يمكن الا حاطة بهذا الفن لا لقلام  
 الغيوب فذلك هو الكنه والكمال **قوله** وعنده ان اي معلوما لك  
 على اجليا قويا ان مقام الاستدلال اى طلب اقامة الدليل على مطلوب  
 قطعيا كان او ظاهريا بالنسبة الى باقى المقامات كتمام المدح والذم والحمد  
 والزهو والشكر والشكاية وغير ذلك من التفاصيل السابقة جزوا  
 من مجموع المقامات وان كان جزيا من مطلق المقام وشعبه فردة من  
 الامثل الذي ينبغي ويتفرع عليه المقامات فيكون بعضها من جملة السعد  
 وان جعلت لفظ سائر مجموع الجمع فلفظ الجملة لجزء البيان والتاكيد وما  
 ذكر من معنى الاستدلال انما يندفع ما يوهى من ان مقابل مقام الاستدلال  
 اى البرهان في مقام واحد هو الخطا لا مقامات متعددة ليكون  
 قوله مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر المقامات حسن **قوله**  
 علمت جواب اذ يعني لما علمت ان الغرض من المقصود علم المعاني والبيان  
 والغاية المترتبة عليه هو التوصل الى توفيه حق المقامات التي من  
 جعلها مقام الاستدلال ومعلوم ان التوصل الى توفيه حق مقام  
 الاستدلال لا يكون الا بمعرفة احوال الكلام والاستدلال مثله  
 كيف يحى ان ينظم لينج وان المتشظ على صوت ينج وماذا بشرط وانما  
 ونحو ذلك من تفاصيل مباحث الاستدلال علمت انه لا يسهل للعارف بعلم  
 المعاني والبيان من معرفة خواص تراكيب الكلام الاستدلال ولما كانت  
 معرفة البواقي بالتبعية فكذلك هذا فلذا قال نتبع تراكيب الكلام من  
 الاستدلال ومعرفة خواصها وهذا مبني على ما يزعم من ان الاستدلال  
 جزء من علم المعاني ومطلق التراكيب التلاميذ انما هيلا الى الراي المزييف



للبعض من ان موضوع علم الاستدلال هو اللفاظ من حيث الله لا لثة على الفا  
 واما لان الاستدلال فطري فليعلموا من نظم وتركيب ذلك لفظا حتى قبل التفكير  
 كانه يناجي نفسه باللفاظ محله والاقتضار على الاستدلال دون الحد  
 تغليب اودهاب الى انه المعهود وانما الحد لضرون اجبا حاده اليه على ما ذكرني  
 صدر النكلة هنا وفي ادراج علم الاستدلال في تعريف علم المعاني بعد ما  
 مر من تفسير الحواصن وتبيين التراكيب صنف وضال لا يحكي نك المصنف مصد  
 على ذلك فكري في مواضع بل ختم به الكلام حيث قال ومن انصبت الافاده  
 اي لا فاده علم المعاني والبيان انما ترك الجمل بعلم الاستدلال الذي هو  
 من جملة وقا بالوضع وانما المقصود ضرورة انه كان توقف معرفه الكل  
 على معرفه الجزر فلكذلك معرفه للطالب اي فاده اياه واصطاله اليه  
**فان قيل** لعل العلم بالجزر يكون حاصلا والفهم اليه واصلا قلنا  
 التقدير انه ليس كذلك والا كان الانضباط بالحقيقة لا فاده الجزر الاخر  
 لا فاده الكل نفسه وانما جعل اللام ترك الصنفه لان الافاده والحصل  
 بالعقل ليست في وسعه بل يتوقف الله وتيسير تهذيبه الاساس وتوضيح  
 المواضع فلهذا قال وان يشهد الله التوفيق في تكلته اي في تكله علومه  
 المعاني والبيان بعلم الاستدلال وقد جعل هو نفسه النكلة وفي هذا  
 شبه تيزل حقيقة الجزئية الى كونه اكال لاله والكمال والاستعداد في  
 اللغة طلب المحدث يقال سمعت الامير وعديته الى معقولين بضمين  
 معنى الطلب والسؤال والله المسئول بتيسير الاحكام  
 والمشكور على ما فاض من النوال وله الحمد على كل حال  
 وكان الفراغ من كتابته يوم الاثنين وتوفيقه في يوم  
 الثلثة ثا المبارك ثالث عشر من شعبان سنة ست  
 بعد الالف على يد الجيتر احمد بن محمد السديني  
 الشيرازي غفر الله له ولوالديه  
 والمطهرين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد  
 وآله وصحبه وسلم

Süleymaniye Kütüphanesi  
 Kış. AMCA ZADE  
 Hüseyin  
 Yeniçay  
 Eski Kütüphane 392

